

> تحفیق الد*کستور عابش برعابد محی* الهرکی

بالتعاون مع مركز ليجوث والدراسات العربة والإسلامية بدارهجر لاسر

> الجزء الأول الطهارة - الصلاة

> > هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان





''وبه ثِقَتِی''

(قال الشيخ الإمامُ الأوحدُ العلامةُ ، مُفْتى الأنامِ ، أوحدُ الزّمانِ ، مُوفَّقُ الدينِ ، أبو محمدِ ، عبدُ اللّهِ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ قدامةَ المقدِسيُ الحنْبَليُ ، رَضِى اللّهُ عنه ' : الحمدُ للّهِ الواحدِ القهارِ ، العزيزِ الغفارِ ، عالمِ خفيّاتِ الأسْرارِ ، (وغافر) الحَطِيئاتِ والأوزارِ ، الذي المتنع عن تمنيْيلِ الأفكارِ ، وارْتَفَع (عن الوَصْفِ بالحدِّ والمقدارِ ، وأحاط عِلمُه بما في لجُمِ اللّهِ عن اللّهِ والنّهارِ ، أنْعَم علينا بالنّعمِ الغزارِ ، ومَنَّ علينا البّي المختارِ ، وله ما سَكن في الليلِ والنّهارِ ، أنْعَم علينا بالنّعمِ الغزارِ ، ومَنَّ علينا بالنبيّ المختارِ ، محمدِ سيدِ الأَبْرارِ ، المبْعوثِ مِن أَطْهرِ بَيْتٍ في مُضَرَ بنِ بالنبيّ الحُدَّارِ ، محمدِ سيدِ الأَبْرارِ ، المبْعوثِ مِن أَطْهرِ بَيْتٍ في مُضَرَ بنِ نزارٍ ، صلّى اللّهُ عليه وعلى آلِهِ الأَطْهارِ ، وصَحابتِهِ المُصْطَفَيْنَ الأَخيارِ ، في اللّه عليه وعلى آلِهِ الأَطْهارِ ، وصَحابتِهِ المُصْطَفَيْنَ الأَخيارِ ، وسَدًّ بَوْرُ حدَّ الإِكْثارِ ، دائمةً بذَوامِ الليلِ والنّهارِ ، (وسَكَمَ تَسْلِيمًا) .

⁽۱ - ۱) في ف، م: «وبه نستعين»، وليس في: س ١.

⁽⁷⁻⁷⁾ لم يرد في س ١، ف، وفي م: «قال الشيخ العالم العلامة الأوحد، الصدر الكامل، شيخ الإسلام، قدوة الأنام، موفق الدين، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى، رحمه الله».

⁽٣ - ٣) في ف، م: «غافر».

⁽٤) في ف: «امتنع».

⁽٥ - ٥) زيادة من: الأصل.

هذا كِتابٌ اسْتَخُرْتُ اللَّه تعالى فى تأليفِه على مذْهَبِ إمامِ الأَمَةِ، وربّانِيِّ الأُمةِ، أَبِي عبدِ اللَّهِ أَحمدَ بنِ محمدِ بنِ حَنْبَلِ الشَّيْبانِيِّ، رَضِى اللَّهُ عنه، فى الفِقْهِ، تَوسَّطْتُ فيه بينَ الإطالةِ والاختصارِ، وأَوْمأْتُ إلى أَدِلَّةِ مسائلِه مع الاقتصارِ، وعَزَيْتُ أحادِيثَه إلى كُتُبِ أَئمَّةِ الأَمْصارِ، ليكونَ الكتابُ كَافيًا فى فَنَه عمّا سواه، مُقْنِعًا لقارِئِه بما حَواه، وافيًا بالغَرْضِ مِن غير تَطُويلٍ، جامعًا بينَ بيانِ الحُكْمِ والدَّليلِ، وباللَّهِ أَسْتَعينُ، وعليه أعْتمِدُ، وإياه أَسْأَلُ أَن يَعْصِمَنا مِن الزَّللِ، ويُوفِّقنا لصالحِ القولِ والنيةِ والعمَلِ، ويبائلُه أَسْتَعينُ مَقَرِّبًا إليه، ونافعًا لديْه، ويَثْفَعنا والمسلمين بما جَمَعنا، ويُبارِكَ ويبائلُه فيما مَقَرِّبًا إليه، ونافعًا لديْه، ويَثْفَعنا والمسلمين بما جَمَعنا، ويُبارِكَ لنا فيما صَنَعْنا، وهو حسبنا ونِعْمَ الوكيلُ.

بابُ حكم الماءِ الطَّاهِرِ

يجوزُ التَّطَهُّرُ مِن الحَدَثِ والنّجاسةِ بكلِّ ماءٍ نَزَل مِن السماء؛ مِن المَطَرِ، وذَوْبِ الثلجِ، والبَرَدِ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿ وَيُنَزِلُ عَلَيْتُكُم مِّنَ السَّكَمَآءِ مَآهُ لِيُطَهِّرَكُم بِهِهِ ﴾ (١) . وقولِ النبيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ طَهُّرْنِي السَّكَمَآءِ مَآهُ لِيُطَهِّرَكُم بِهِهِ ﴾ (١) . وقولِ النبيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ طَهُّرْنِي النّائِهِ ، والبَرَدِ، والماءِ البارِدِ». رَواه مسلمٌ .

وبكلِّ ماءٍ نَبَع مِن الأَرضِ؛ مِن العُيونِ، والبحارِ، والآبارِ؛ لِما روَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، قال: سأَل رجلِّ النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسولَ

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٤٦، ٣٤٧.

كما أخرجه النسائى، فى: باب الاغتسال بالثلج والبرد، وباب الاغتسال بالماء البارد، من كتاب الغسل والتيمم. المجتبى ١٦٣١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٥٤/٤، ٣٨١. كلهم من حديث عبد الله بن أبى أوفى.

وما في ف، م أخرجه البخارى، في: باب ما يقول بعد التكبير، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/ ١٨٩. ومسلم، في باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤١٩. وأبو داود، في: باب السكتة عند الافتتاح، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٨٠. والنسائي، في: باب الوضوء بماء الثلج والبرد، من كتاب المياه، وفي: باب الدعاء بين التكبيرة والقراءة، من كتاب الافتتاح. المجتبى ١/ ١٤٤، ٢/ ١٠٠، وابن ماجه، في: باب انتتاح الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢١٥٠. والدارمي، في: باب في السكتين، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٨٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٣١، ١٨٤. كلهم من حديث أبي هريرة.

⁽١) سورة الأنفال ١١.

⁽٢ - ٢) في ف، م: «بالماء والثلج والبرد. متفق عليه».

اللّهِ: إِنَّا نَرْكَبُ البحرَ، ونحْمِلُ معنا القليلَ مِن الماءِ، أَفنَتُوضَّأُ عَاءِ البحرِ؟ فقال رسولُ اللّهِ ﷺ: «هو الطَّهُورُ ماؤُه، الحِلَّ مَيْتَتُه». قال التَّرْمِذِيُ () : هذا () حديث حسن صحيح . وكان النبي ﷺ يَتَوضَّأُ مِن بئرِ بُضاعَة () . رَواه النَّسائِيُ () .

فصل: فإن سُخِّنَ بالشمسِ، أو بطاهرٍ، لم تُكْرَهِ الطهارةُ به؛ لأنَّها صفةٌ خُلِق عليها الماءُ، فأشْبَهَ ما لو بَرَّدَه.

وإنْ شُخِّنَ بنجاسةٍ يَحْتَمِلُ وصولُها إليه ولم يَتَحَقَّقْ ، فهو طاهرٌ ؛ لأَنَّ الأصلَ طهارَتُه ، فلا تزولُ بالشكِّ . ويُكْرَهُ اسْتِعمالُه ؛ لاحْتمالِ النجاسَةِ . وذكرَ أبو الخَطّابِ (٦) روايةً أُخْرى ، أنَّه لا يُكْرَهُ ؛ [٢] لأَنَّ الأصلَ عدمُ الكراهَةِ .

⁽١) في الأصل: «فنتوضأ».

 ⁽٢) في: باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٨٧.
 ٨٨.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الوضوء بماء البحر ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ١٩ والنسائي ، في : باب ماء البحر ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الوضوء بماء البحر ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الوضوء بماء البحر ، من كتاب الصيد . المجتبى ١/٤٤ ، ١٤٣ ، ١/١٨٣ . وابن ماجه ، في : باب الوضوء بماء البحر ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الطافي من صيد البحر ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١/ ١٣٦ ، ٢/ ١٨٠١ . والدارمي ، في : باب الوضوء من ماء البحر ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٨٦ . والإمام مالك ، في : باب الطهور للوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/ ٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٣٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٨ ، ٣٩٣ .

⁽٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) هي بئر معروفة بالمدينة. النهاية ١٣٤/١.

⁽٥) في: باب ذكر بثر بضاعة، من كتاب المياه. المجتبى ١/١٤٢.

⁽٦) محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوذاني البغدادي، أحد أثمة المذهب الحنبلي=

وإن كانتِ النجاسةُ لا تَصِلُ إليه غالبًا، ففيه وَجُهان؛ أحدُهما، يُكْرَهُ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ النجاسةَ، فكرِهَ، كالتي قبلَها. والثاني، لا يُكْرَهُ؛ لأنَّ احْتِمالَ النجاسةِ بعيدٌ، فأشْبَهَ غيرَ المُسَحَّنِ.

فصل: فإن خالطَ الماءَ طاهِرٌ لم () يُغَيِّرُه، لم يَمنَعِ الطهارةَ به؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ اغْتَسلَ هو وزوجتُه مِن قَصْعَةِ فيها أثَرُ العَجِينِ. رَواه (٢) النسائي، وابنُ ماجه، والأثْرَمُ. ولأنَّ الماءَ باقي على إطْلاقِه. فإن كان معه ماءٌ يَكْفِيهِ لطهارتِه، فزادَه مائعًا لم يُغَيِّرُه، ثم تَطَهَّرَ به، صحَّ ؛ لِما ذَكُونا.

وإن كان الماءُ قَدْرًا (") لا يَكْفِيه لطهارَتِه ، فكذلك ؛ لأنَّ المائعَ اسْتُهْلِكَ فَى الماءِ (أنَّ ، كالتي قبلَها . وفيه وجْهٌ آخرُ ، لا تجوزُ الطهارةُ به ؛ لأنَّه أَكْمَلَها بغير الماءِ ، فأشْبَهَ ما لو غَسَل به بعضَ أعْضائِه .

⁼ وأعيانه، ولد سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، صنف كتبا حسانا في المذهب والأصول والخلاف، توفى سنة عشر وخمسمائة. طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٨، ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٦٠. العبر ١/٤٤.

⁽۱) في س ۱: «ولم».

⁽۲) بعده في ف: «مسلم و».

والحديث أخرجه النسائي، في: باب الاغتسال في القصعة التي يعجن فيها، من كتاب الطهارة، وفي: باب الاغتسال في قصعة فيها أثر العجين، من كتاب المياه. المجتبى ١٠٨/١، الطهارة. سنن المجه، في: باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٤١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٦٤٢/٦.

⁽٣) سقط من: م.

⁽٤) بعده في ف، م: «فهو».

فإن غَيَّرَ الطاهِرُ صفةَ الماءِ، لم يَخْلُ مِن أَوْجُهِ أَرْبَعَةٍ ؛ أَحَدُها ، ما يُوافِقُ المَاءَ في الطَّهُورِيَّةِ ؛ كالترابِ ، وما أصلُه الماءُ ، كالمُلْحِ المُنْعَقِدِ مِن الماءِ ، فلا يَمْنَعُ الطَّهَارةَ به ؛ لأنَّه يوافقُ الماءَ في صِفَتَيْه (١) ، أشْبَهَ الثلجَ .

والثانى، ما لا يَخْتَلِطُ بالماءِ؛ كالدَّهْنِ، والكَافُورِ، والعُودِ، فلا يَمْنَعُ؛ لأنَّه تَغَيَّرَ عن مُجاوَرَةٍ، فأشْبَهَ (٢) تَغَيَّرَ الماءِ بجِيفَةٍ بقُرْبِه.

والثالث، ما لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه؛ كالطَّحْلُبِ^(٣)، وسائرِ ما يَنْبُتُ فى المَاءِ، وما يَجْرِى عليه الماءُ، مِن الكِبْريتِ والقَارِ وغيرِهما، وورَقِ الشجرِ على السَّواقِي والبِرَكِ، وما تُلْقِيه الريحُ والسُّيولُ فى الماء، مِن الحشيشِ والتِّبنِ ونحوِهما، فلا يَمْنَعُ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ صَوْنُ الماءِ عنه.

الرابع، ما سوى هذه الأنواع؛ كالزَّعْفَرانِ، والأُشْنانِ ''، والمُلْحِ المُعْدَنِيِّ، والمُشْنانِ ''، والمُلْحِ المَعْدَنِيِّ، وما لا يَنْجُسُ بالموت؛ كالخَنافسِ، والزَّنابِيرِ، وما مُحفِى عنه لمشَقَّةِ التَّحَرُّزِ إِذَا أُلْقِى فى الماءِ قَصْدًا، فهذا إن غلب على أَجْزاءِ الماءِ، مثلَ أن التَّحَرُّزِ إِذَا أُلْقِى فى الماءِ قَصْدًا، فهذا إن غلب على أَجْزاءِ الماءِ، مثلَ أن جَعَلَه صِبْعًا أو حِبْرًا، أو طُبِخ فيه، سَلَبَه الطَّهُورِيَّةَ بلا ('' خلافِ؛ لأنَّه أَزالَ ('') اسمَ الماءِ، فأشْبَهَ الحَلَّ.

⁽١) في م: «صفته».

⁽٢) بعده في ف، م: «ما لو».

⁽٣) الطحلب؛ بضم اللام وفتحها: شيء أخضر لزج، يخلق في الماء ويعلوه.

⁽٤) الأشنان ؛ بضم الهمزة والكسر لغة ، معرب : شجر من الفصيلة الرمرامية ، ينبت في الأرض الرملية ، يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي .

⁽٥) في ف، م: «بغير».

⁽٦) في م: «زال».

وإن غيَّرَ إِحْدَى صفاتِه ؛ طَعْمَه أو لونَه أو رِيحه ، ولم يُطْبَخْ فيه ، فأكثرُ الرِّواياتِ عن أحمدَ أنَّه لا يَمْنَعُ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَكُمْ يَجِدُواْ مَاكَمُ فَتَكَمَّمُوا ﴾ (') . ولأنَّه خالَطَه طاهرٌ لم يَسْلُبُه اسْمَه ، ولا رِقَّتَه ، ولا جَرَيانَه ، أشْبَهَ سائرَ الأنْواعِ . وعنه ، لا تَجُوزُ الطَّهارةُ به ؛ لأنَّه سُلِبَ إطْلاقَ السُّمِ الماءِ ، أشْبَهَ ماءَ الباقِلَّا المُعْلِيَّ . وهذا اخْتِيارُ الخِرَقِيِّ (') ، وأكثرِ الأصحاب .

فصل: فإنِ اسْتُعْمِلَ في رَفْعِ الحدَثِ، فهو طاهرٌ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ وَصَلَّ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلِيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلْمَ عَلَيْ عَلْمُ عَلَيْ عَلَيْ عَلِي عَلَيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلِي عَلَيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلِي عَلَيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلِي عَلَيْكُونِ عَلِيْ عَلِيْ

⁽١) سورة النساء ٤٣، سورة المائدة ٦.

⁽۲) عمر بن الحسين بن عبد الله، أبو القاسم الخرقى صاحب «المختصر» المشهور فى المذهب، وكان علامة ذا دين وورع، توفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ۲۰۷۲ – ۱۱۸، تاريخ بغداد ۲۳٤/۱، المنتظم ۲/۳۶۳. وانظر: المغنى لابن قدامة ۲/۳، ۷. وانظر مصادر ترجمته فى مقدمة التحقيق ۱/٥.

⁽٣) في: باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه، من كتاب الوضوء، وفي: باب سورة النساء، من كتاب المرضى، وفي: باب وضوء العائد للمريض، من كتاب المرضى، وفي: باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه الوحى ...، من كتاب الاعتصام. صحيح البخارى ١٠٢١، ٢/ ٥٥، ٧/ ١٥٧/ ، ١٨٤٤.

كما أخرجه مسلم، في: باب ميراث الكلالة، من كتاب الفرائض. صحيح مسلم ٣/ ١٢٣٤ - ١٢٣٦. وأبو داود، في: باب في الكلالة، من كتاب الفرائض. سنن أبي داود ٢/ ١٧٠. والترمذي، في: باب ميراث الأخوات، من أبواب الفرائض، وفي: باب ومن سورة النساء، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذي ٨/ ٢٤٩، ١١/ ١٤٨. والنسائي، في: باب الانتفاع بفضل الوضوء، من كتاب الطهارة. المجتبي ١/ ٧٤، ٥٧. وابن ماجه، في: باب الكلالة، من كتاب الفرائض. سنن ابن ماجه ٢/ ١٩١٠. والدارمي، في: باب الوضوء بالماء المستعمل، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ١٩٨. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٢٩٨.

فكان طاهرًا، كالذي تُبُرِّدَ به.

وهل تَزُولُ طَهُورِيَّتُه؟ فيه رِوايَتان؛ أَشْهَرُهما، زَوالُها؛ لأنَّه زالَ عنه إطْلاقُ اسمِ الماءِ، أَشْبَهَ المُتَغَيِّرَ بالزَّعْفَرانِ. والثانيةُ، لا تزولُ؛ لأنَّه اسْتِعمالٌ لم يُغَيِّر الماءَ، أَشْبَهَ التَّبَرُّدَ به.

وإنِ اسْتُعْمِلَ فى طهارةٍ مُسْتَحَبَّةٍ؛ كالتَّجْدِيدِ، وغُسْلِ الجُمُعَةِ، والغَسْلَةِ الثانيةِ والثالثةِ، فهو باقِ على إطْلاقِه؛ لأنَّه لم يَرْفَعْ حدَثًا، ولم يُزِلْ بَحَسَّا. وعنه، أنَّه غيرُ مُطَهِّرٍ؛ لأنَّه مستعملٌ فى طهارةٍ شرعِيَّةٍ، أشْبَهَ المستعملُ فى رفع الحدثِ.

فصل: وإنِ اسْتُعملَ فى غَسْلِ نجاسةٍ ، فانْفَصلَ مُتَغَيِّرًا بها ، أو قبلَ زَوَالِها ، فهو نَجِسٌ ؛ لأنَّه مُتَغَيِّرٌ بنجاسةٍ ، أو مُلاقِ لنجاسةٍ لم يُطَهِّرُها ، فكان نَجِسًا ، كما لو ورَدَتْ عليه .

وما انْفَصلَ [٢ظ] مِن الغَسْلَةِ التي طَهَّرَتِ الْمَحَلَّ غيرَ مُتَغَيِّرٍ، فهو طاهرٌ إِن كان الْمَحَلُّ أَرْضًا؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْهِ أَمَرَ أَن يُصَبَّ على بولِ الأَعْرَابِيِّ ذَنُوبًا مِن ماءٍ. مُتَّفَقٌ عليه (١). فلو كان المُنْفَصِلُ نجِسًا لكان تَكْثِيرًا للنجاسةِ. وإن

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب يهريق الماء على البول، من كتاب الوضوء، وفى: باب قول النبى ﷺ: يسروا ولا تعسروا، من كتاب الأدب. صحيح البخارى ١/ ٢٥، ٨/ ٣٧. ومسلم، فى: باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت فى المسجد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٢٣٦، ٢٣٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الأرض يصيبها البول ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٩٠ ، ٩١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في البول يصيب الأرض ، من أبواب الطهارة .=

كان غيرَ الأرضِ، ففيه وجُهانِ؛ أظهرُهما طهارتُه، كالمُنْفَصِلِ عن الأرضِ، ولأنَّ البلَلَ الباقِئ في المحلِّ طاهرٌ، والمنفصلَ بعضُ المُتَّصِلِ، فكان حكْمُه حُكْمَه. والثاني، هو نجِسٌ؛ لأنَّه ماءٌ يسيرٌ لاقَى نجاسةً، فنجُس بها، كما لو ورَدَتْ عليه.

فإن قُلْنا بطهارتِه ، فهل يكونُ مُطَهِّرًا ؟ على وجْهَيْنِ ، بِناءً على الرِّوايَتَيْنُ في المُسْتَعْمَلِ في رفْع الحدثِ ، وقد مَضَى توْجِيهُهما .

فصل: وإذا انغَمَسَ المُحَدِثُ في ماء يسيرٍ ، يَنْوِى (() رفعَ الحَدثِ ، صار مُسْتَعْمَلًا ؛ لأنَّه اسْتُعْمِلَ في رفعِ الحدثِ . ولم يرتفِعْ حدثُه ؛ لأنَّ النبيَّ مُسْتَعْمَلًا ؛ لأنَّه اسْتُعْمِلَ في رفعِ الحدثِ . ولم يرتفِعْ حدثُه ؛ لأنَّ النبيَّ عَالًا : « لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُم في الماءِ الدَّائِمِ ثم (() يَعْتَسِلُ منه (()) . رواه مسلم (()) . والنهي يَقْتَضِي فسادَ المنهي عنه ، ولأنَّه بأَوَّلِ جُزْءِ انْفَصلَ منه

⁼ عارضة الأحوذى ٢٤٣/١، ٢٤٤. والنسائى، فى: باب ترك التوقيت فى الماء، من كتاب الطهارة، وفى: باب التوقيت فى الماء، من كتاب المياه. المجتبى ٢/ ٤٢، ٤٣، ١٤٢. وابن ماجه، فى: باب الأرض يصيبها البول كيف تغسل؟ من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٧٦، ١٧٦. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى البول قائما وغيره، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/ ٢٤، ٥٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/ ١١٠، ١١١، ١٦٧، ١٩١، ٢٢٦.

⁽٢) في الأصل، س ١، ف: «ولا».

⁽٣) في س ١، ف، م: «فيه». وبعده في الأصل، س ١، ف: «وهو جنب».

⁽٤) في: باب النهى عن البول في الماء الراكد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٢٣٥. كما أخرجه البخارى، في: باب الماء الدائم، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/ ٦٩. وأبو داود، في: باب البول في الماء الراكد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٧. والنسائي، في: باب النهى عن البول في الماء الراكد والاغتسال منه، من كتاب الطهارة. المجتبى 1/ ١٠٤/.

صار مُسْتَعْمَلًا ، فلم يَرْتَفِع الحدَثُ عن سائرِه (١).

فصل: وما سوى الماءِ مِن المائعاتِ ؛ كالحَلِّ ، والمَرْيِ () ، والنَّبيذِ ، وماءِ الوَرْدِ ، والمُعْتَصَرِ مِن الشجرِ ، لا يَرْفَعُ حدَثًا ، ولا يُزيلُ نَجَسًا ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءَ فَتَيَمَّعُوا ﴾ () . فأوْجَبَ التيمُّمَ على مَن لم يَجِدْ ماءً . وقال النبي عَلَيْ لأسْماء () في دَمِ الحيضِ يُصِيبُ الثوبَ : (تَحَيِّهُ ، ثُمَّ تَقُرُصِيهِ () ، ثم تَنْضَحِيه بالماءِ ، ثم تُصَلِّى فيه » . مُتَفَقِّ عليه () .

أما سؤال أسماء نفسها فأخرجه الإِمام الشافعي، في : الأم ١/ ٥٨. وقال ابن حجر : إسناده في غاية الصحة. التلخيص الحبير ١/ ٣٥. وانظر : المجموع ١/ ١٣٨.

(٥) في س ٢: «تقرضيه».

والقرص: الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى يذهب أثره. النهاية ٤ / ٠٤. (٦) أخرجه البخارى ، في : باب غسل الدم ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب غسل دم الحيض ، من كتاب الحيض . صحيح البخارى ١ / ٦٦، ٨٤. ومسلم ، في : باب نجاسة الدم وكيفية غسله ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ / ٢٤٠.

كما أحرجه أبو داود ، في: باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٨٧. والترمذي ، في : باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٢١٩. والنسائي ، في : باب دم الحيض يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة ، ومن كتاب الحيض . المجتبي ١/ ٢١٦ ، ١٦١ ، ١٦١ ، وابن ماجه ، في : باب ما جاء في دم الحيض يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٠٦ . والدارمي ، في : باب في دم الحيض يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن الدارمي = والدارمي ،

⁽١) في م: «سائرها».

⁽٢) المرى: لبن الناقة.

⁽٣) سورة النساء ٤٣، سورة المائدة ٦.

⁽٤) المتفق عليه روته أسماء بنت أبى بكر، رضى الله عنهما، أن امرأة سألت النبى ﷺ، ويأتى تخريجه .

فَدَلَّ عَلَى أَنَّه لا يَجُوزُ بَغَيْرِه .

⁼ ١/ ١٩٧. والإِمام مالك، في: باب جامع الحيضة، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/ ٣٠، ٦١. والإِمام أحمد، في: المسند ٦/ ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٣. وعنده: «فلتقرضه».



بابُ الماءِ النجس

إذا وَقَع في الماءِ نجاسةٌ فغَيَّرَتْه ، نَجُسَ بغيرِ خلافٍ ؛ لأَنَّ تَغَيُّرَه لظُهورِ أَجْزاءِ النجاسةِ فيه .

وإن لم تُغَيِّرُهُ لم يَخُلُ مِن حَالَيْنِ؛ أَحَدُهما، أَنْ يَكُونَ قُلَّتَيْنِ فَصَاعِدًا، فَهُو طَاهِرٌ؛ لِمَا رَوَى ابنُ عُمَرَ، رَضِى اللَّهُ عنهما، أَنَّ النبيَّ ﷺ سُيْلُ عن الماءِ وما يَتُوبُه مِن الدَّوابِ والسِّباعِ؟ فقال: ﴿إِذَا كَانَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الحَبَثَ ﴾. رَواه الأَنْهَةُ ('). وفي لفظٍ: ﴿لَمْ يُنَجِّسُه شَيْءٌ ﴾ (') وروَى أبو سعيدٍ، رَضِى اللَّهُ عنه، قال: قيل: يا رسولَ اللَّهِ، أَتَتَوَضَّأُ مِن بِنْرِ سعيدٍ، رَضِى اللَّهُ عنه، قال: قيل: يا رسولَ اللَّهِ، أَتَتَوَضَّأُ مِن بِنْرِ بُعْرِ بُعْرِ عَلَى عَنْهُ الحِيضُ ولُحُومُ الكلابِ والنَّتَنُ؟ فقال: ﴿المَاءُ

⁽١) بعده في ف، م: «وقال الترمذي: هذا حديث حسن».

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب ما ينجس من الماء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ١٥ . والترمذي ، في : باب في أن الماء لا ينجسه شيء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٥٥ . والنسائي ، في : باب التوقيت في الماء ، من كتاب الطهارة ، ومن كتاب المياه . المجتبى ٢/ ٤٢ ، ٤٢ / ١

⁽۲) أخرجه ابن ماجه، في : باب مقدار الماء الذي لا ينجس، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٧٢. والدارمي، في : باب قدر الماء الذي لا ينجس، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٨٢، ١٨٧. والإِمام أحمد، في : المسند ٢/ ١٢، ٣٨.

⁽٣) في م: «أيتوضأ أحدنا».

وقال ابن حجر: قوله: أتتوضأ. بتاءين مثناتين من فوق، خطاب للنبي ﷺ. التلخيص الحبير ١٣/١.

طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُه شَيْءٌ » (1) قال أحمدُ: حديثُ بئرِ بُضاعَةَ صحيحٌ. قال أبو داودَ: قَدَّرْتُ بئرَ بُضاعَةَ برِدائي فوجَدْتُها سِتَّةَ أَذْرُعٍ (1) . ولأنَّ الماءَ الكثيرَ لا يُمْكِنُ حِفْظُه في الأَوْعِيَةِ ، (أَفَعُفِيَ عنه أَنْ ، كالذي لا يُمْكِنُ نَرْحُه .

الثانى، مَا دُونَ القُلَّتِيْنِ، فَفِيه رِوايتان؛ أَظْهَرُهما، نجاسَتُه؛ لأَنَّ وَلَه: ﴿ إِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتِيْنِ لَم يُنَجِّسُه شَيْءٌ ﴾. يدُلُّ على أَنَّ ما لَم يَنْجُسُه شَيْءٌ ﴾. يدُلُّ على أَنَّ ما لَم يَنْجُسُ أَنْ النبيَّ عَيْلِيْهِ قال: ﴿ إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فَي إِنَاءِ يَنْلُخُهما يَنْجُسُ أَنَ وَلأَنَّ النبيَّ عَيْلِيْهِ قال: ﴿ إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فَي إِنَاءِ مَنْ أَحَدِكُم ، فَلْيَغْسِلْه سَبْعَ مَرَّاتٍ ﴾. مُتَّفَقٌ عليه (٥) . فدلَّ على نجاسَتِه مِن

⁽۱) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في بئر بضاعة ، من كتـاب الطهارة . سنن أبي داود ۱/ ١٦. والترمذي ، في : باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/٨٣. والنسائي ، في : باب ذكر بئر بضاعة ، من كتاب المياه . المجتبي ١/١٤١. وابن ماجه ، في : باب مقدار الماء الذي لا ينجس ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٧٢. والخرمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٣١. وانظر : التلخيص الحبير ١٢/١ – ١٤.

⁽٢) بعده في الأصل، ف، م: «أو سبعة».

وانظر كلام أبي داود في الموضع السابق من سننه.

⁽٣ - ٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) في م: «نجس».

⁽٥) أخرجه البخارى، في: باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/٤٥. ومسلم، في: باب حكم ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٣٤، ٢٣٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الوضوء بسؤر الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٨ ، ١٧ ، والترمذي ، في : باب ما جاء في سؤر الكلب ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ١٣٣. والنسائي ، في : باب سؤر الكلب ، وباب الأمر بإراقة ما في الإِناء إذا ولغ الكلب فيه ، وباب تعفير الإِناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب سؤر الكلب ، وباب تعفير الإِناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه ، من كتاب المياه . المجتبي ١/=

غيرِ تَغَيَّرِ (). ولأنَّ الماءَ اليسِيرَ يمكنُ حِفْظُه (في الأَوْعِيَةِ)، فلم يُعْفَ عنه، وجُعِلَتِ القُلَّتانِ حدًّا بينَ القليلِ والكثيرِ. والثانيةُ، هو طاهرٌ؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْتِهُ: (" (المَاءُ طَهُورٌ" لا يُنَجِّسُه شيءٌ "). وروَى أبو أُمامَة أنَّ النبيِّ عَلَيْتُهُ قال : (الماءُ طَهُورٌ لا يُنَجِّسُه شَيْءٌ ()، إلَّا مَا غَلَبَ على لَوْنِه أو طَعْمِه أو ريحِه ». رَواه ابنُ ماجه (٥). ولأنَّه لم يَتَغَيَّرُ بالنجاسَةِ، أَشْبَهَ الكثيرَ.

فصل: وفي قَدْرِ القُلَّتَيْنِ رِوايَتانِ؛ إحْداهما، أَنَّها أَرْبَعُمِائَةِ رَطْلٍ بالعِراقيّ؛ لأنَّه رُوِيَ عَنْ ابنِ مُجَرَيْجِ (٢)، ويَحْيَى بنِ عُقَيْلٍ (٨) أَنَّ القُلَّةَ

= 73, 7

⁽١) في ف، م: «تغيير».

⁽۲ - ۲) زیادة من: ف، م.

⁽٣ - ٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) زيادة من: الأصل.

⁽٥) في: باب الحياض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/٤٧٤.

كما أخرجه الدارقطني، في: سننه ٢٨/١، ٢٩.

والحديث ضعيف بهذه الزيادة ، انظر : التلخيص الحبير ١/ ١٥.

⁽٦) في ف: «أنه».

⁽۷) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد الرومى، فقيه الحرم المكى، وإمام أهل الحجاز فى عصره، مولده سنة ثمانين ووفاته سنة خمسين ومائة. تاريخ بغداد ١٠/١٠، العبر ٢١٣/١، ٢١٤.

 ⁽٨) يحيى بن عُقَيل الخزاعى البصرى ، نزل مرو ، روى عن أنس بن مالك ، وعبد الله بن أبى أوفى ، روى عنه الحسين بن واقد وغيره . تهذيب الكمال ٣١/ ٤٧٤ ، ٤٧٤ .

تأُخُذُ قِرْبَتَيْنِ. وقِرَبُ الحِجازِ كبارٌ تسَعُ كلَّ قِرْبَةٍ مائةً رَطْلٍ، فصارتِ القُلَّتانِ بهذه المقدِّماتِ [عو] أَرْبَعَمائةِ رَطْلٍ. والثانيةُ، هما خَمْسُمائةِ رَطْلٍ؛ لأَنَّه يُرْوَى عن ابنِ جُرَيْجٍ أَنَّه قال: رأيتُ قِلَالَ هَجَرَ^(۱)، فرأَيْتُ القُلَّةَ منها تَسَعُ قِرْبَتَيْن، أو قِرْبَتَيْنِ وشيئًا (۱). فالاعتِياطُ أن يُجْعَلَ الشيءُ نِصْفًا، فيكونان خَمْسَ قِرَبِ.

وهل ذلك تقريبٌ أو تحديدٌ؟ فيه وَجْهان ؛ أظهَرُهما ، أنَّه تَقْرِيبٌ ، فلو نَقَص رَطْلٌ أو رَطْلان لم يُؤَثِّر؛ لأنَّ القِرْبةَ إِنَّما مجعِلَتْ مائةَ رَطْلٍ تقريبًا ، والشئُ إِنَّما مجعِلَ فيما دُونَ النصفِ ، والشئُ إِنَّما مجعِلَ نصفًا احْتِياطًا ، والغالبُ أنَّه يُسْتَعْملُ فيما دُونَ النصفِ ، وهذا لا تَحْدِيدَ فيه . والثاني ، أنَّه تَحْديدٌ ، فلو نَقَص شيئًا يسِيرًا ، تَنَجَّسَ وهذا لا تَحْدِيدَ فيه . والثاني ، أنَّه تَحْديدٌ ، فلو نَقَص شيئًا يسِيرًا ، تَنَجَّسَ بالنجاسةِ ؛ لأنَّا جعَلْنا ذلك احْتِياطًا ، وما وَجَب الاحْتِياطُ به صار فَرْضًا ، كغَسْل مجزْءِ من الرأسِ مع الوَجْهِ .

فصل: وجميعُ النجاساتِ في هذا سواةً ، إلَّا بولَ الآدَمِيِّين ، وعَذِرَتَهِم المائعَة ، فإنَّ أكثرَ الرّواياتِ عن أحمدَ ، أنَّها تُنجِّسُ الماءَ الكثير ؛ لقولِ النبيِّ ﷺ : « لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ في الماءِ الدَّائِمِ الذي لا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ منه » .

⁽۱) هجر: مدينة، وهى قاعدة البحرين، وقال أبو الحسن الماوردى: الذى جاء فى الحديث ذكر القلال الهجرية، قيل: إنها كانت تجلب من هجر إلى المدينة، ثم انقطع ذلك فعدمت، وقيل: هجر قرية قرب المدينة، وقيل: بل عملت بالمدينة على مثل قلال هجر. معجم البلدان ٤/ ٩٥٣. وذكر ياقوت مواضع أخرى سميت بهجر.

⁽٢) أخرجه الإِمام الشافعي، انظر الأم ١/ ٤. والبيهقي، في : السنن الكبرى ١/ ٢٦٣. وانظر : نصب الراية ١١٠/١ – ١١٢، والتلخيص الحبير ١٨/١ – ٢٠.

مُتَّفَقٌ عليه ('). إِلَّا أَن يَبْلُغَ حَدًّا لا يُمْكِنُ نَوْمُه ، كَالْغُدْرَانِ والمَصانِعِ '' التي بطريقِ مكة ، فذلك (') لا يُنَجِّسُه شيِّ ؛ لأنَّ نَهْى النبيِّ بَيْكِيْ عن البولِ في الماءِ الدائمِ ، يَنْصَرِفُ إلى ما كان بأرْضِه في (') عَهْدِه مِن آبارِ المدينةِ ونحوِها. وعنه ، أنَّه كسائرِ النجاساتِ ؛ لعُمومِ الأحاديثِ التي ذكر ناها ، ولأنَّ البولَ كغيرِه مِن النجاساتِ في سائرِ الأحكامِ ، فكذلك في تَنْجِيسِ الماءِ ، وحديثُ البولِ لابُدَّ مِن تَخْصيصِه ، فنَخُصُّه بخبَرِ القُلَّتَينُ .

فصل: وإذا وقَعَتِ النجاسةُ في ماءٍ فغَيَّرَتْ بعضَه، فالمُتَغَيِّرُ نَجِسٌ، وما لم يتغَيَّرُ إن بلَغَ قُلَّتَينُ فهو طاهِرٌ؛ لعُمُومِ الأخْبارِ فيه، ولأنَّه ماءٌ كثيرٌ لم يتغَيَّرُ بالنجاسَةِ، فكان طاهرًا، كما لو لم يتغَيَّرُ منه شَيْءٌ، وإن نَقَص عنهما فهو نجِسٌ؛ لأنَّه ماءٌ يَسِيرٌ لاقَى ماءً نَجِسًا، فنَجُسَ به.

وإذا كان بينَ الغَدِيرَيْن ساقِيَةٌ فيها ماءٌ يتَّصِلُ (٥) بهما ، فهما ماءٌ واحدٌ .

فصل: فأمّا الماءُ الجارِى إذا تغَيَّرَ بعضُ جِرْياتِه (١) بالنجاسةِ ، فالجِرْيَةُ المُتَغَيِّرَةُ نَجِسَةٌ ، وما أمامَها طاهِرٌ ؛ لأنَّها لم تَصِلْ إليه ، وما وراءَها طاهرٌ ؛ لأنَّه لم يَصِلْ إليه ، وما وراءَها طاهرٌ ؛ لأنَّه ماءٌ لأنَّه لم يَصِلْ إليها . وإن لم يَتَغَيَّرُ منه شيْءٌ ، احْتَملَ أَنْ لا يَنْجُسَ ؛ لأنَّه ماءٌ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

⁽٢) المصانع: أحواض يجمع فيها ماء المطر. القاموس (ص ن ع).

⁽٣) بعده في م: «الذي».

⁽٤) في م: «على».

⁽٥) في ف: «متصل».

⁽٦) في م: «جريانه».

كثيرٌ يَتَّصِلُ بعضُه ببعضٍ ، فيَدْخُلُ في عُمومِ الأخْبارِ السابقَةِ أُوَّلًا (١) فلم يَنْجُسْ إلَّا بالتَّغَيُّرِ ، يَنْجُسْ إلَّا بالتَّغَيُّرِ ، فالجارِي أُوْلَى ؛ لأنَّه أَحْسَنُ حالًا .

وجَعَل أَصْحَابُنَا الْمُتَأَخِّرُون كُلَّ جِرْيَةٍ كَالِمَاءِ اللَّنْفَرِدِ ، فإذا كانتِ النجاسةُ في جِرْيَةٍ تَبْلُغُ قُلَّتَيْنِ ، فهى طاهرةٌ ما لم تتغَيَّرْ ، وإن كانت دونَ القُلَّتَيْنِ فهى نَجِسَةٌ ، وإن كانتِ النجاسةُ واقِفَةً ، فكلُّ جِرْيَةٍ تمُرُّ عليها إن بلَغَتْ قُلَّتَيْن ، فهى طاهرةٌ ، وإلَّا فهى نَجِسَةٌ .

فإنِ اجْتَمَعَتِ الجِرْيَاتُ فَكَانَ فِي المَاءِ قُلَّتَانَ طَاهِرَتَانَ ؛ مُتَّصِلَةٌ لاحِقَةٌ ، أو سابقةٌ ، فالمُحْتَمِعُ كله طاهرٌ ، إلَّا أن يتغَيَّرُ بالنجاسةِ ؛ لأنَّ القُلَّتَيْنُ تَدْفَعُ (٢) النجاسة عن نفْسِها (٣) ، وتُطَهِّرُ (١) ما اجْتَمَعَ معها (٥) ، وإن لم يكُنْ ، فالجميعُ نَجِسٌ .

والجرْيَةُ مَا يُحِيطُ بالنجاسةِ مِن فَوْقِهَا وَتَحْتِهَا وَيَمْيَنِهَا وَشِمَالِهَا ، وَمَا قَرُبَ منها ، مع ما يُحاذِي ذلك فيما بينَ طَرَفَى النهرِ .

فصلٌ في تَطْهِيرِ الماءِ النجسِ:

وهو ثلاثةُ أقْسام؛ ما دُونَ القُلَّتينْ، فتَطْهِيرُه بالمُكاثَرَةِ بقُلَّتينْ طاهِرَتَينْ،

⁽١) سقط من: الأصل، وفي س ١: «أو»، وفي ف، س ٢: «أو لم ينجس».

⁽٢) في م: «تدفعان».

⁽٣) في م: «نفسهما».

⁽٤) في م: «تطهران».

⁽٥) في م: «معهما».

إِمَّا أَن يَنْبُعَ فيه ، أو يُصَبَّ عليه ، وسواءٌ كان مُتَغَيِّرًا فزال تَغَيَّرُه ، أو غيرَ مُتَغَيِّرِ فبقِي بحالِه .

الثانى ، قَدْرُ القُلَّتَيْنِ ، فَتَطْهِيرُه بِالْمُكَاثَرَةِ [٣ظ] المَذْكُورَةِ ، أو بزَوالِ تغَيُّرِه مُكْته .

الثالثُ ، الزائدُ عنِ القُلَّتينْ ، فَتَطْهِيرُه بهذَيْنِ الأَمْرَيْن ، أو بنَزْحٍ يُزيلُ تَغَيُّرُه ويَبْقَى بعدَه قُلَّتان .

ولا يُعْتَبرُ صَبُّ المَاءِ دُفْعَةً واحدةً؛ لأنَّ ذلك يَشُقُ، لكنْ يصُبُّه على حسَبِ ما أَمْكَنَه مِن المُتَابِعَةِ، إمّا أَن يُجْرِيَه مِن سَاقِيَةٍ، أو يَصُبُّه دَلُوًا فَدَلُوًا. وإن كُوثِر بماء دونَ القُلَّتَينْ، أو طُرِحَ فيه تُرابٌ، أو غيرُ الماءِ، لم يُطَهِّرُه ؛ لأنَّ ذلك لا يَدْفَعُ النجاسةَ عن نَفْسِه، فلم يُطَهِّرِ أَلَاءً، كما للهَ مُ كما في في مَسْكُ. ويتَحَرَّجُ أَن يُطَهِّرَه ؛ لأنَّه زال تغَيُّرُ الماءِ، فأشبَهَ ما لو زال بنفْسِه، ولأنَّ عِلَّةَ التَّنْجِيسِ في الماءِ الكثيرِ التَّغَيُّرُ أَن فإذا زالت أن زال حكمها، كما لو زال تغيُّرُ الماءِ الكثيرِ التَّغَيُّرُ أَن عَلَيْ المَّاعِرِينِ في الماءِ الكثيرِ التَّغَيُّرُ أَن عَلَيْ المَاءِ وَالَّ حَدْمُها، كما لو زالَ تغيُّرُ المَّاعِراتِ .

فأمّا ما دُونَ القُلَّتين ، فلا يَطْهُرُ بزَوالِ التَّغَيَّرِ ؛ لأَنَّ العِلَّةَ فيه المُخَالَطَةُ لا التَّغَيَّرُ .

⁽١) في م: «ما يزيل».

⁽۲) في م: «يطهره».

⁽٣) في الأصل: «كالماء».

⁽٤) في الأصل، س ٢: «المتغير».

⁽٥) سقط من: م.

فصل: فإنِ الْجَتَمَعَ نَجِسُ إلى نَجِسٍ، فالجميعُ (') نَجِسٌ وإن كَثُرَ؛ لأنَّ الْجَتَمَاعَ النَّجِسِ إلى النَّجِسِ لا يتَولَّدُ بينَهما طاهرٌ، كالمُتُولِّدِ مِن ('') الكَلْبِ والحُنْزِيرِ. ويتَخَرَّجُ أن يَطْهُرَ إذا زال التَّغَيُّرُ، وبلَغَ القُلَّتِينُ؛ لِما ذكَوْناه.

فإنِ اجْتَمَعَ مُسْتَعْمَلٌ إلى مثْلِه، فهو باقِ على المُنْعِ، وإنِ اجْتَمَعَ^(٣) إلى طَهُورٍ يبلُغُ قُلَّتَينُ، فالكلُّ طَهُورٌ؛ لأنَّ القُلَّتينُ تُزِيلُ حكْمَ النجاسةِ، فالاسْتِعْمالُ أَوْلَى.

فإنِ اجْتَمَعَ المُسْتَعْمَلُ إلى طَهُورٍ دونَ القُلَّتِيْنَ، وكان المُسْتَعْمَلُ يسِيرًا، مُفِى عنه؛ لأنَّه لو كان مائِعًا غيرَ الماءِ عُفِى عنه، فالمُسْتَعْمَلُ أَوْلَى، وإن كَثُر بحيث لو كان مائعًا غلَبَ على أَجْزاءِ الماءِ، منعَ، كغَيْرِه مِن الطاهِراتِ.

⁽١) في م: « فالكل ».

⁽٢) في الأصل، س ١، ف، م: (بين).

⁽٣) بعده في م: «المستعمل».

باب الشك في الماءِ

إذا شَكَ في نَجَاسَتِه ، لم يُنَعِ الطهارة به ، سواة وجَدَه مُتَغَيِّرًا أو غيرَ مُتَغَيِّرًا أو غيرَ مُتَغَيِّرٍ ؛ لأنَّ الأصلَ الطَّهارة ، والتغيُّرُ يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ (مِن مُكْثِه أَو بما لا يَمْنَعُ ، فلا يزولُ بالشكِّ . وإن تيقَّنَ نجاستَه ، ثم شكَّ في طهارتِه ، فهو نَجِسٌ ؛ لأنَّ الأصْلَ نجاستُه . وإن عَلِم وُقُوعَ النجاسةِ فيه ، ثم وجَدَه مُتَغَيِّرًا يَجُورُ أَن يكونَ منها ، فهو نَجِسٌ ؛ لأنَّ الظاهِرَ تغَيَّرُه بها .

وإن أخْبَرَه ثِقَةٌ بنجاسةِ الماءِ، لم يَقْبَلْ حتى يُعَيِّنَ سَبَبَها؛ لاحْتِمالِ اعْتِقادِه نجاستَه بما لا يُنَجِّسُه، كَمَوْتِ ذُبابَةِ فيه. وإنْ عَيَّنَ سَبَبَها (٢) ، لَزِمَه اعْتِقادِه نجاستَه بما لا يُنَجِّسُه، كَمَوْتِ ذُبابَةِ فيه. وإنْ عَيَّنَ سَبَبَها (٢) ، لَزِمَه القَبُولُ ، رجلًا كان أو امرأة ، بَصِيرًا أو أعْمَى ؛ لأنَّه خَبَرٌ دِينِيٍّ ، فلَزِمَ قَبُولُه ، كروايةِ الحديثِ ، ولأنَّ للأعْمَى طريقًا إلى العلْم بالحِسِّ والخبرِ .

ولا يَقْبَلُ خَبَرَ كَافِرٍ ، ولا صَبِيِّ ، ولا مَجْنُونِ ، ولا فاسقٍ ؛ لأنَّ رِوايتَهم غيرُ مَقْبُولَةٍ . وإنْ أَخْبَرَه رجلٌ أنَّ كَلْبًا وَلَغ في هذا الإِناءِ دونَ هذا ، وقال آخرُ : إنَّمَا وَلَغَ في هذا الآخرِ (٢) دُونَ ذاك . حكمَ بنجاستِهما ؛ لأنَّه يُمْكِنُ صِدْقُهما ، لكونِهما في وَقْتَيْن ، أو كانَا كَلْبَيْن . وإن عَيَّنا كَلْبًا وَوَقْتًا لا يُمْكِنُ شُرْبُه فيه منهما ، تعارضًا وسَقَط قولُهما ؛ لأنَّه لا يُمْكنُ صِدْقُهما ،

⁽۱ - ۱) في س ۱: « بمكثه ».

⁽٢) في س ٢: «سببا».

⁽٣) في م: «الإناء».

ولم يتَرَجَّحْ أحدُهما .

فصل: وإنِ اشْتَبَهُ الماءُ النَّجِسُ بالطاهرِ، تيمَّمَ، ولم يَجُرْ له اسْتِعْمالُ أَحَدِهما، سَواءٌ كَثُر عدَدُ الطاهرِ أو لم يَكْثُرْ. ومحكِى عن أبى على النَّجَادِ (')، أنَّه إذا كَثُرُ عدَدُ الطاهرِ، فله أن يتَحَرَّى ويتَوَضَّأَ بالطاهرِ عندَه ؛ لأنَّه اشْتَبَه المبالح لأنَّ احْتِمالَ إصابَةِ الطاهرِ أكثرُ. والأوَّلُ المَذْهَبُ؛ لأنَّه اشْتَبَه المبالح بالحَّظُورِ فيما لا تُبِيحُه الضَّرُورَةُ، فلم يَجُزِ التَّحَرِّى، كما لو كان النَّجِسُ بؤلًا، أو كَثُرَ عددُ النجسِ، أو اسْتَبَهَتْ أُخْتُه بأُجْنَبِيّاتِ، ولأنَّه لو توضَّأ بأحدِهما [عوا ثم تغيَّر الجيهادُه في الوُضُوءِ الثاني، فتوضَّأَ بالأوَّلِ، لَتُوضَّأُ بالثاني مِن غيرِ غَسْلِ أثرِ الأوَّلِ، لَتَوضَّأَ بالثاني مِن غيرِ غَسْلِ أثرِ الأوَّلِ، تَنَجَّسَ بَا اللهُ يَعْفَى المُعْتِهادِه، وفيه حَرَجٌ يَنْتَفِى يَقِينًا، وإن غَسَل أثرَ الأوَّلِ، نَقَضَ الجِتِهادَه بالجَتِهادِه، وفيه حَرَجٌ يَنْتَفِى بقولِه سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَكُمُ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٌ يَنْتَفِى بقولِه سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَكُمُ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ (").

وهل يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ التَّيَمَّمِ إِراقَتُهما أُو خَلْطُهما؟ فيه رِوايَتانِ؟ إحْدَاهما، يُشْتَرطُ؛ ليتَحقَّق عدَمُ الطاهرِ. (والأُخرى)، لا يُشْتَرطُ؛ لأنَّ الوُصولَ إلى الطاهرِ مُتَعَذِّرٌ، واسْتِعْمالَه ممنوعٌ منه، فلم يُشْتَرطُ عدَمُه،

⁽۱) الحسين بن عبد الله ، أبو على النجاد الصغير البغدادى ، كان فقيها معظما ، إماما في أصول الدين وفروعه ، توفى سنة ستين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٢/ ١٤٠ – ١٤٢. العبر ٢/ ٣٢١. (٢) في م : « بماء » .

⁽٣) سورة الحج ٧٨.

⁽٤ - ٤) سقط من: م.

⁽٥ – ٥) في م: «وفي الثانية».

كماءِ الغير .

وإِنِ اشْتَبَهَ مُطْلَقٌ بمُسْتَعْمَلٍ، تَوَضَّأَ مِن كُلِّ إِنَاءٍ وُضُوءًا؛ ليَحْصُلَ له الطَّهارةُ بيقينِ، وصلَّى صلاةً واحدةً.

وإِنِ اشْتَبَهَتِ الثِّيابُ الطاهرةُ بالنَّجِسَةِ، وأَمْكَنَه الصلاةُ في عدَدِ النَّجِسِ، وزيادَةُ صلاةٍ، لَزِمَه ذلك؛ لأنَّه أَمْكَنَه تَأْدِيَةُ فرْضِه يَقِينًا مِن غيرِ مشَقَّةٍ، فلَزِمَه، كما لو اشْتَبَهَ المُطْلَقُ بالمُسْتَعْمَلِ. وإِنْ كَثُرَ عدَدُ النَّجِسِ، فذكرَ ابنُ عَقِيلِ^(۱) أنَّه يُصَلِّى في أَحَدِها بالتَّحَرِّى؛ لأَنَّ اعْتِبارَ اليقينِ يشُقَّ، فاكْتُفِى بالظاهرِ، كما لو اشْتَبَهَت عليه (۱) القِبْلَةُ.

فصلٌ في سُؤْرِ الحيوانِ :

وهو ثلاثةُ أقْسامٍ: طاهِرٌ، وهو ثلاثَةُ أَنْواعٍ؛

أحدُها ، الآدَمِيُّ ، مُتَطَهِّرًا كان أو مُحْدِثًا ؛ لِمَا روَى أبو هريرةَ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، قال : لَقِينِي النبيُّ عَلَيْتُ وأنا جُنُبُ ، فانْخَنَسْتُ منه ، فاغْتَسلْتُ ثم جِئْتُ ، فقال : « أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ » . قلتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَنْتُ جُنْبًا ، فَكَرِهْتُ أَن أُجَالِسَكَ وأنا على غيرِ طهارةٍ . فقال : « سُبْحانَ اللَّهِ !

⁽۱) على بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء، البغدادى، أحد الأئمة الأعلام، كان واسع العلم، قوى الحجة، وله مسائل تفرد بها، توفى سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٩ - ١٦٣، العبر ٤/ ٢٩. وورد في طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٩: على بن محمد بن عقيل. (٢) زيادة من: س ٢.

إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِيس بنَجِسٍ (١) ». مُتَّفَقٌ عليه (٢) . وعن عائشة ، رَضِيَ اللَّهُ عنها ، أَنَّها كانت تشْرَبُ مِن الإِناءِ وهي حائضٌ ، فيَأْخُذُه النبيُ ﷺ ، فيَضَعُ فَاه على مَوْضعِ فِيهَا ، فيَشْرَبُ . رَواه مسلمٌ (٣) .

النوعُ الثاني، ما يُؤْكَلُ لَحْمُه، فهو طاهِرٌ بلا خلافٍ.

الثالثُ ، ما لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه ، وهو السِّنَّوْرُ وما دُونَها في الخِلْقَةِ ؛ لِمَا رُوَتْ كَبْشَةُ بنتُ كَعْبِ بنِ مالكِ ، قالتْ : دخلَ عليَّ أبو قَتادَةَ ، فسَكَبْتُ له وَضُوءًا ، فجاءَتْ هِرَّةٌ ، فأَصْغَى لها الإِناءَ حتى شَرِبَتْ ، فرآنِي أَنظُرُ إليه ،

⁽١) في م: «ينجس».

⁽۲) أخرجه البخارى، في: باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس، وباب الجنب يخرج ويمشى في السوق وغيره، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ١/ ٧٩، ٨٠. ومسلم، في: باب الدليل على أن المسلم لا ينجس، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/ ٢٨٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الجنب يصافح ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٥٠ والترمذي ، في : باب ما جاء في مصافحة الجنب ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٥ والنسائي ، في : باب مماسة الجنب ومجالسته ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ١٧٨ . وابن ماجه ، في : باب مصافحة الجنب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٣٨٠ ، ٣٨٢ .

⁽٣) في : باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ...، من كتاب الحيض. صحيح مسلم / ٢٤٦، ٢٤٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في مؤاكلة الحائض ومجامعتها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٥٩. والنسائي ، في : باب سؤر الحائض ، من كتاب الطهارة ، ومن كتاب المياه . المجتبى ١/ ٤٩، ١٤٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في مؤاكلة الحائض وسؤرها ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٢١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/ ٦٢، ٦٤ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ٢١٠

فقال: أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي؟ قَلْتُ: نعم. قال: إِنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: (إنَّهَا لَيْسَت بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُم والطَّوَّافَاتِ». رَواه التَّرْمِذِيُّ أَنَّ مِنْطُوقِه على طهارةِ الهِرِّ، التَّرْمِذِيُّ أَنَّ مِنْطُوقِه على طهارةِ الهِرِّ، وقال: حديث حسن صحيح . دَلَّ بَمَنْطُوقِه على طهارةِ الهِرِّ، وبتَعْلِيلِه على طهارةِ ما دُونَها؛ لكونِه مِمّا يَطُوفُ علينا، ولا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عنه ، كالفَأْرَةِ ونحوها، فهذا شؤرُه وعَرَقُه وغيرُهما طاهرِّ.

القسمُ الثانى: نَجِسٌ، وهو الكَلْبُ والخِنْزِيرُ، وما تَوَلَّدَ منهما، فسُؤْرُه نَجِسٌ، وجميعُ أَجْزائِه؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْهِ قالَ: «إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فى ''إِناءِ أَحَدِكُمْ' فَاغْسِلُوه سَبْعًا». مُتَّفَقٌ عليه (''). ولؤلَا نجاستُه ما وجَبَ غَسْلُه. والخِنْزِيرُ شَرِّ منه؛ لأنَّه مَنْصُوصٌ على تَحْرِيمِه، ولا يُباحُ اقْتِناؤُه ('') بحال. وكذلك ما تولَّد مِن النجاساتِ، كُدُودِ الكَنِيفِ وصَراصِرِه؛ لأنَّه مُتَولِّدٌ مِن النجاساتِ، كَدُودِ الكَنِيفِ وصَراصِرِه؛ لأنَّه مُتَولِّدٌ مِن النجاساةِ، كَولَدِ الكَنِيفِ وصَراصِرِه؛ لأنَّه مُتَولِّدٌ مِن النجاساةِ، كولَدِ الكَنِيفِ وصَراصِرِه؛ لأنَّه مُتَولِّدٌ مِن النجاساةِ، كولَدِ الكَنِيفِ وصَراصِرِه؛ لأنَّه مُتَولِّدٌ

القسمُ الثالثُ: مُخْتَلَفٌ فيه، وهو ثلاثَةُ أَنْوَاعْ (٥)؛

⁽۱) في: باب ما جاء في سؤر الهرة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/١٣٧، ١٣٨. كما أخرجه أبو داود، في: باب سؤر الهرة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١٨. والنسائي، في: باب سؤر الهرة، من كتاب الطهارة، ومن كتاب المياه. المجتبى ١٤٥، ١٤٥، وبن ماجه، في: باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة في ذلك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٣١. والدارمي، في: باب الهرة إذا ولغت في الإناء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ١٨٨، والإمام مالك، في: باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ الدارمي ١/ ١٨٧، والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٢٩٦، ٣٠٣، ٢٠٩٩.

⁽٢ - ٢) في س ١، ف: «الإِناء».

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٦ ، ١٧.

⁽٤) في س ١، م: «اتخاذه».

⁽٥) بعده في م: «كذلك».

أحدُها، سائرُ سِباعِ البهائمِ والطَّيْرِ، ففيها (() رِوايَتانِ ؛ إحداهما، أنّها خَيِسةٌ ؛ لأنَّ النبعَ ﷺ سُئِل عن الماءِ وما يَنُوبُه مِن (الدّوابّ و') السّباعِ ؟ فقال : «إذَا كَانَ الماءُ قُلِّتَيْنِ، لم يُنجّسه شَيْءٌ» (() . فمَفْهُومُه أنَّه يَنْجُسُ إذَا لم يَتلُغُهما . ولأنَّه حيوانّ حرُمَ لحَبُيْه ، يُمْكِنُ التَّحرُرُ عنه ، فكان جَسًا، لم يَتلُغُهما . ولأنَّه حيوانّ حرُمَ لحَبُيْه ، يُمْكِنُ التَّحرُرُ عنه ، فكان جَسًا، وإذا كَالكَلْبِ . والثانيةُ ، أنَّها طاهرةٌ ؛ لما روى أبو سعيدِ الحُدْرِيُّ ، رَضِي اللَّهُ عنه ، أنَّ رسولَ اللَّه عَلَيْهُ سُئِلَ عن الحياضِ التي بينَ مكةَ والمدينةِ ، تَرِدُها السِّبَاعُ والكِلابُ والحُمُر ، وعن الطهارةِ بها ، فقال : « لَها ما أَخَذَتْ في بُطُونِها () ، ولَنا ما غَبَر طَهُورٌ » . رَواه ابنُ ماجه (°) . ومَرَّ عمرُ بنُ العاصِ ، رَضِيَ اللَّه عنهما ، بحوض () ، فقال عَمْرُ و : يا صاحبَ الحَوْضِ ، تَرِدُ على حَوْضِكَ السِّبَاعُ ؟ فقالَ عمرُ : يا صاحبَ الحوضِ لا تُخْبِرُنا ، فإنَّا نَرِدُ عليها ، وتَرِدُ علَيْنا . رَواه مالكٌ في المُوطِّ () . المُوطَّ () . واللَّه في المُوطِّ () . واللَّه في اللَّهُ عليها ، وتَرِدُ علَيْنا . رَواه مالكٌ في المُؤطَّ () . واللَّه اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

النوعُ الثاني، الحِمارُ الأهْلِيُّ والبَعْلُ، ففيهما رِوايتان؛ إحْداهما،

⁽١) في م: «وفيهما».

⁽٢ - ٢) سقط من: م.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٥.

 ⁽٤) في ف: «أفواهها».

⁽٥) في: باب الحياض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٧٣/١. وقال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف. مصباح الزجاجة ٢٠٧/١.

⁽٦) في م: «على حوض».

 ⁽٧) في: باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢٣/١.

نجاسَتُهما؛ لقولِ النبيِّ عَيَّلِيَّةِ (في الحُمُرِيومَ نَجَيْبَرَ: «إِنَّهَا رِجْسُ». مُتَّفَقٌ عليه (ألمَّ عليه وألمَّ عليه السِّباعِ. والثانيةُ ، أنَّهَا طاهرةٌ ؛ لأنَّه قال (ألمَّ عَجْدُ عَيرَ سُؤْرِهما ، تيَمَّمَ معه . ولو (ألم يَحْكُمْ بطهارِتِه) ، لم يُحِد غيرَ سُؤْرِهما ، تيَمَّمَ معه . ولو (ألم يَحْكُمْ بطهارِتِه) ، لم يُحِد اسْتِعْمالَه . ووَجْهُها ما روى جابِرٌ ، رَضِي اللَّهُ عنه ، أنَّ النبيَّ عَلَيْتِهُ سُئِلَ : أنتوضَا عُما أَفْضَلَتِ السِّبَاعُ كلَّها » . رَواه أنتوضَا عَمَا أَفْضَلَتِ السِّبَاعُ كلَّها » . رَواه الشافعيُّ في « مُسْنَدِه » (أن النبي عَلَيْتُهُ كان يَرْكُبُ الحِمارُ (١) الشافعيُّ في « مُسْنَدِه » (أن النبيَّ عَلَيْتُهُ كان يَرْكُبُ الحِمارُ (١)

كما أخرجه النسائى، فى: باب سؤر الحمار، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٤٩. وابن ماجه، فى: باب لحوم الحمر الوحشية، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٦٦/٢. والدارمى، فى: باب فى لحوم الحمر الأهلية، من كتاب الأضاحى. سنن الدارمى ٢/ ٨٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/ ١١١، ١٠٢١.

(٣) أي الإمام أحمد. انظر: المغنى ٦٦/١.

(٤ - ٤) في ف، م: «شك في نجاسته».

(٥) مسند الإِمام الشافعي بحاشية الأم ٦/٤، ٥. وترتيب مسند الشافعي للسندي ١/٢٢، وفيه: «وبما أفضلته».

كما أخرجه البيهقي ، في: السنن الكبرى ١/ ٢٤٩. بلفظ الكتاب.

(٦) انظر ما أخرجه أبو داود ، في : باب التطوع على الراحلة والوتر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٧٩. والنسائي ، في : باب الصلاة على الحمار ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢/ ٤٠. والإمام مالك ، في : باب صلاة النافلة في السفر بالنهار والليل ...، من كتاب السفر . الموطأ ١/ ١٥٠، ١٥١، والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٧، ٤٩، ٥٧، ٥٧، ٥٣، ١٢٨ .

⁽١ - ١) سقط من: الأصل، س ١.

⁽٢) أخرجه البخارى ، في : باب النهى عن لحوم الحمر الإنسية فقط ، وباب لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الذبائح ، وفي : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥/ ١٦٧ ، ٧/ ١٦٣ ، ١٢٤ . ١٢٤ . ومسلم ، في : باب تحريم أكل لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ٣/ ١٥٤٠ .

والبغالَ (') ، وكان أصحابُه يَقْتَنُونَها ويصْحَبُونَها في أَسْفارِهم ، فلو كانت نَجِسَةً ، لَبَيَّنَ لهم نَجاسَتَها ، ولأنَّه لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عنها لمُقْتَنِيها ، فأَشْبَهَتِ الهِرَّ ، أو (٢) يجوزُ بيْعُها ، فأشْبَهَتْ مأْكُولَ اللحم .

النوع الثالث، الجلَّالَةُ؛ وهى التى أَكْثَرُ عَلَفِها النجاسةُ، ففيها روايَتان؛ إحْدَاهما، نَجَاسَتُها؛ لأنَّ النبيَّ بَيَّالِيَّةِ نَهَى عن رُكوبِ الجلَّالَةِ وَالْبانِها. رَواه أبو داودَ^(٦). ولأنَّها تنَجَّسَتْ بالنجاسةِ، والرِّيقُ لا يُطَهِّرُ. والثانيةُ، أنَّها طاهرةٌ؛ لأنَّ الضَّبُعَ والهِرَّ يَأْكُلان النجاسةَ، وهما طاهرانِ.

وحكم أُجْزاءِ الحيوانِ مِن جِلْدِه وشَعَرِه وريشِه، مُحَكَّمُ سُؤْرِه ؛ لأنَّه مِن أَجْزائِه، فأشْبَهَ فَمَه، فإذا وقعَ في الماءِ ثم خرجَ حيًّا، فحُكُمُ ذلك مُحكمُ (1) سُؤْرِه. قال أحمدُ في فَأْرَةٍ سقَطَتْ (1) في ماءٍ، ثم خرَجَتْ حَيَّةً: لا بأسَ به.

فصل: إذا أَكَلَتِ الهِرَّةُ نجاسةً، ثم شرِبَتْ مِن ماءِ بعدَ غَيْبَتِها، لم يَنْجُسْ؛ لأنَّ النبيَّ عَيَلِيْهِ قال: «إنَّها لَيْسَتْ بِنَجَسٍ». مع عِلْمِه بأَكْلِها

⁽۱) انظر ما أخرجه النسائى ، فى : باب التشديد فى حمل الحمير على الخيل ، من كتاب الخيل . المجتبى ٦/ ١٨٦. والإِمام أحمد ، فى : المسند ١/ ٩٨، ١٠٠، ١٥٨.

⁽٢) في م: «و».

⁽٣) في: باب النهى عن أكل الجلالة وألبانها، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٢/ ٣١٦. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذي ٨/ ١٨. وابن ماجه، في: باب النهى عن لحوم الجلالة، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٤٤.

⁽٤) سقط من: م.

النجاسات (' وإن شربَتْ قبلَ الغَيْبَةِ ، فقالَ أبو الحسنِ الآمِدِيُّ (' : ظاهِرُ قولِ أَصْحَابِنا طهارتُه ؛ للخَبَرِ ، ولأنَّنا حكَمْنا بطهارتِها بعدَ الغَيْبَةِ ، واحْتِمالُ طهارتِها بها شَكُّ لا يُزِيلُ يقينَ النجاسةِ . وقال القاضى (" : يَنْجُسُ ؛ لأنَّ أثرَ النجاسةِ في فِيهَا ، بخِلافِ ما بعدَ الغَيْبَةِ ، فإنَّه يَحْتَمِلُ أَن تَشْرَبَ مِن ماءٍ يُطَهِّرُ فَاهَا ، فلا يَنْجُسُ ما تَيَقَنَّا طهارتَه بالشكُ .

فصل: والحيوانُ الطاهرُ على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ؛ أَحَدُها، ما تُبامُ مَيْتَتُه؛ كالسَّمَكِ ونحوِه، والجَرَادِ وشِبْهِه، فمَيْتَتُه طاهرةٌ؛ لقولِ النبيِّ ﷺ: «الحِلُّ مَيْتَتُه» ('').

والثانى ، ما لَيْسَتْ له نَفْسٌ (^{°)} سائلةٌ ؛ كالذَّبابِ ، والعَقارِبِ ، والخَافِسِ ، فهو طاهرٌ حَيَّا ومَيِّتًا ؛ لقَوْلِ النبيِّ بَيَكِيْتُهُ : «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فى إِنَاءِ أَحَدِكُم ، فامْقُلُوه ، فإنَّ فى أَحَدِ جَناحَيْه شِفَاءٌ ، وفى الآخرِ دَاءً » . رَواه البُخارِيُّ بَعْناه (^{۲)} . فأمرَ بَمَقْلِه ؛ ليكونَ شِفاءً لَنا إِذا أَكَلْناه ، ولأنَّه لا نَفْسَ له البُخارِيُّ بَعْناه (^{۲)} .

⁽١) في الأصل: «بالنجاسات»، وفي ف: «من النجاسات».

⁽٢) على بن محمد بن عبد الرحمن، أبو الحسن الآمدى، البغدادى، أحد أكابر أصحاب القاضى أبى يعلى، بلغ من النظر الغاية، وكانت له مروءة، توفى سنة سبع أو ثمان وستين وأربعمائة. ذيل طبقات الحنابلة ١/٨، ٩.

 ⁽٣) محمد بن الحسين بن محمد أبو يعلى ، ابن الفراء ، الحنبلى ، عالم زمانه فى الأصول
 والفروع ، توفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

ترجمه ولده ترجمة حافلة في طبقات الحنابلة ١٩٣/٢ - ٢٣٠.

⁽٤) تقدم تخریجه فی صفحة ٦ .

⁽٥) النفس ههنا: الدم. انظر المغنى ١/ ٥٩، الشرح الكبير ٢/ ٣٤٠.

⁽٦) في : باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم ...، من كتاب بدء الخلق، وفي : باب إذا =

سائلةً ، أَشْبَهَ دودَ الخَلِّ إذا مات فيه .

والثالث، الآدمي، ففيه رِوايَتان؛ أَظْهَرُهما، أَنَّه طاهِرٌ بعدَ الموت؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْتُهُ: ﴿ إِنَّ المُؤْمِنَ لَيْسَ بنَجِسٍ ﴾ (١) . ولأنَّه لو كانَ نجِسَ العَيْنِ، لم يُشْرَعْ [٥٠] غَسْلُه ، كسائرِ النجاساتِ . والثانية ، أنَّه نجِسٌ ، قال أحمدُ في صبيِّ ماتَ في بئرٍ: تُنْزَحُ . وذلك لأنَّه حيوانٌ له نَفْسٌ سائلةً ، أَشْبَهَ الشاة .

⁼ وقع الذباب في الإناء، من كتاب الطب. صحيح البخاري ٤/ ١٥٨، ٧/ ١٨١.

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب يقع الذباب في الإِناء ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢/ ١٥٥ . والدارمي ، في : باب الذباب يقع في الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٢/ ٩٩. والإِمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٦ ، ٣٤٠ ، ٣٥٥ ، ٣٨٨، ٣٩٨ ، ٤٤٣ ، ٣٩٨ .

وبلفظ: « فليمقله » أو « فامقلوه » . أخرجه أبو داود ، في : باب الذباب يقع في الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢/ ٣٢٨. والنسائي ، في : باب الذباب يقع في الإناء ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ٧/ ١٥٨. وابن ماجه في الموضع السابق . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٢٤، ٧٧.

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦.

⁽۲) بعده في س ۲: «ليس».

⁽٣) سورة المائدة ٣.

⁽٤) سورة الأنعام ١٤٥.

بابُ الآنيــةِ

وهى ضَرْبان ؛ مُباحٌ مِن غيرِ كَراهَةِ ، وهو كلَّ إِناءِ طاهرٍ مِن غيرِ جِنْسِ الأَثْمَانِ ، ثَمِينًا كان أو غيرَ ثَمِينٍ ؛ كالياقُوتِ ، والبِلَّوْرِ (() ، والعَقِيقِ ، والخُزُفِ ، والحُشَبِ ، والجُلُودِ ، والصَّفْرِ (() ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ اعْتسلَ مِن جَفْنَةِ (() ، وتوَضَّأَ مِن تَوْرِ () مِن صُفْرِ () ، وتَوْرٍ مِن حِجارَةٍ (() ، ومِن قِرْبَةٍ () ،

(١) في البلور لغتان ؛ كسر الباء مع فتح اللام مثل سنور ، وفتح الباء مع ضم اللام ، وهي مشددة فيهما ، مثل تنور .

⁽٢) الصفر: النحاس.

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب الماء لا يجنب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/١٠. وابن ماجه ، والترمذى ، في : باب الرخصة في ذلك ، من أبواب الطهارة . سنن الترمذى ١/ ٨٢. وابن ماجه ، في : باب الرخصة بفضل وضوء المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٣٢. والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٢٣٠. وصححه الألباني ، انظر : صحيح أبي داود ١/ ٢٠.

⁽٤) التور: إناء يشرب فيه .

⁽٥) أخرجه البخارى ، فى : باب الغسل والوضوء فى المخضب والقدح والخشب والحجارة ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ١/ ٦١. وأبو داود ، فى : باب الوضوء فى آنية الصفر ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٢٣/١. وابن ماجه ، فى : باب الوضوء بالصفر ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٥٩.

⁽٦) انظر ما أخرجه الإِمام أحمد، في: المسند ٦/ ٣٧٩. وانظر: الإِرواء ١/ ٦٥.

⁽٧) أخرجه البخارى، فى : باب التخفيف فى الوضوء، وباب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره، من كتاب الوضوء، وفى : باب ما جاء فى الوتر، من كتاب الأذان، وفى : باب ما جاء فى الوتر، من كتاب العمل فى الصلاة، وفى : باب استعانة اليد فى الصلاة، من كتاب العمل فى الصلاة، وفى : باب هنوبهم ... ، وباب : ﴿ ربنا إنك من تدخل = باب ﴿ الذين يذكرون اللَّه قياما وقعودا وعلى جنوبهم ... ،

(١) من حديث المغيرة أخرجه البخارى، في: باب المسح على الخفين، وباب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان، من كتاب الوضوء، وباب جبة الصوف في الغزو، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١٨٦/٢، ١٨٦/٧، ومسلم، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٨/١ - ٢٣٠، وأبو داود، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٣٣، ٣٤. والنسائي، في: باب المسح على الخفين في السفر، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٧١. وابن ماجه، في: باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، وباب ما جاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٣٧، ١٨١، والدارمي، في: باب في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٣٧، ١٨١، والإمام أحمد، في: المستح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ١٨١، والإمام أحمد، في: المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ١٨١، والإمام أحمد، في:

ومن حديث أنس أخرجه البخارى، فى: باب حمل العنزة مع الماء فى الاستنجاء، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/ ٥٠. ومسلم، فى: باب الاستنجاء بالماء من التبرز، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٧/١.

كما أحرجه النسائى ، فى : باب الاستنجاء بالماء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٣٨، ٣٩. والارمى ، فى : باب الاستنجاء بالماء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١/ ١٧٣. والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/ ١٧١، ٣٠٠.

ومن حديث أسامة بن زيد أخرجه مسلم، في: باب الإِفاضة من عرفات إلى المزدلفة ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٩٣٦. والإِمام أحمد، في: المسند ٥/ ٢٠٢. والثانى ، مُحَرَّمٌ ، وهو آنِيَةُ الذَّهَبِ والفِضَّةِ ؛ لِمَا رَوَى حُذَيْفَةُ أَنَّ النبيَّ عَلِيْتُهِ قال : « لا تَشْرَبُوا فى آنِيَةِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ ، ولا تَأْكُلُوا فى صِحَافِها ، فإنَّها لهم فى الدُّنْيَا ، ولكم فى الآخِرَةِ » . وقال : « الذِى يَشْرَبُ فى آنِيَةِ (١) الفِضَّةِ ، إنَّمَا يُجَرْجِرُ فى بَطْنِه نازَ (٢) جَهَنَّمَ » . مُتَّفَقٌ عليهما (٣) . فتَوعَّدَ عليه

ومن حديث جبار بن صخر أخرجه الإِمام أحمد، في: المسند ٣/ ٤٢١.

(١) بعده في م: «الذهب و».

(٢) انظر تفسير الوجهين في: المغنى ١٠٢/١.

(٣) الأول أخرجه البخارى ، في : باب الأكل في إناء مفضض ، من كتاب الأطعمة ، وفي : باب آنية الفضة ، من كتاب الأشربة ، وفي : باب لبس الحرير وافتراشه للرجال ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٧/ ٩٩، ١٤٦، ١٩٣. ومسلم ، في : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ...، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣/ ١٦٣٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الشراب في آنية الذهب والفضة ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود 7.77. والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الشرب في آنية الذهب والفضة ، من أبواب الأشربة . عارضة الأحوذي 7.97 – 1.7. والنسائي ، في : باب ذكر النهي عن لبس الديباج ، من كتاب الزينة . المجتبى 1.70. وابن ماجه ، في : باب الشرب في آنية الفضة ، من كتاب الأشربة . سنن ابن ماجه 1.70. والدارمي ، في : باب الشرب في المفضض ، من كتاب الأشربة . سنن الدارمي 1.70. والإمام أحمد ، في : المسند 1.70.

والثانى أخرجه البخارى، فى: باب آنية الفضة، من كتاب الأشربة. صحيح البخارى ٧/ ١٤٦. ومسلم، فى: باب تحريم استعمال أوانى الذهب والفضة ...، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ١٦٣٤/٣، ١٦٣٥٠

كما أخرجه ابن ماجه والدارمي في الموضع السابق. والإمام مالك، في: باب النهى عن الشراب في آنية الفضة والنفخ في الشراب، من كتاب صفة النبي ﷺ. الموطأ ٢/٤٢، ٩٢٤، ٣٠٦.

⁼ ومن حديث عبد الرحمن بن أبي قراد أخرجه الإِمام أحمد، في: المسند ٣/٤٤٣، ٥/ ٢٣٧.

بالنارِ ، فدَلَّ على تَحْرِيمِه . ولأنَّ فيه سَرَفًا ونُحيَلاءَ وكَسْرَ قُلوبِ الفقراءِ ، ولا يحصلُ هذا في ثَمنِ الجواهِرِ ؛ لأنَّه لا يَعْرفُها إلَّا خَواصُّ الناسِ .

ويَحْرُمُ اتِّخاذُها (١) ؛ لأنَّ ما حَرُم اسْتِعْمالُه حَرُم اتِّخاذُه على (٢) هيئةِ الاسْتِعْمالِ ، كالطُّنْبُورِ (٢) .

ويَسْتَوِى في ذلك الرجالُ والنساءُ؛ لعُمُومِ الخَبَرِ، وإنَّمَا أُبِيحَ للنساءِ التَّحُلِّي للحاجَةِ إلى الزِّينَةِ للأزْواجِ، فما عدَاه تَجِبُ التَّسْويَةُ فيه بينَ الجميعِ.

وما ضُبِّبَ بالفِضَّةِ أُبِيحَ إِذَا كَانَ يَسِيرًا ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ أَنَّ قَدَحَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْتُ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مكانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِن فِضَّةٍ. رَوَاهِ البُخَارِيُّ (''). ولا يُبامُ الكثيرُ ؛ لأنَّ فيه سَرَفًا ، فأشْبَة الإِناءَ الكامِلَ.

واشْتَرَطَ أبو الحَطَّابِ أن يكونَ لحاجةٍ ؛ لأنَّ الرُّحْصَةَ وردَتْ في شَعْبِ القَدَحِ، وهو لحاجَةٍ . (ومغنَى الحاجةِ أن تَدْعُوَ الحاجَةُ إلى ما فَعَلَه به ، وإن كانَ غيرُه يقومُ مَقامَه () . وقال القاضى : يباحُ مِن غيرِ حاجةٍ ؛ لأنَّه يَسِيرٌ ، إلَّا أنَّ أحمدَ كره الحَلْقَةَ ؛ لأنَّها تُسْتَعْملُ . ويُكْرَهُ مباشرةُ الفضةِ إلَّا أنَّ أحمدَ كره الحَلْقَة ؛ لأنَّها تُسْتَعْملُ . ويُكْرَهُ مباشرةُ الفضةِ

⁽۱) في س ۲: «اتخاذهما».

⁽Y) في م: «من».

⁽٣) الطنبور: فارسى معرب، وهي من آلات اللهو ذات عنق طويل لها أوتار.

⁽٤) في: باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه ...، من كتاب الحمس. صحيح البخارى ٤/ ١٠١. وانظر: باب الشرب من قدح النبي ﷺ وآنيته، من كتاب الأشربة. صحيح البخارى ٧/٧

⁽٥ - ٥) سقط من: الأصل، س ١، س ٢. وانظر: المغنى ١/٥٠٥.

بالاشتغمال.

فَأَمَّا الذَهِبُ، فلا يُبامُ إلَّا في الضَّرُورةِ ، كَأَنْفِ الذَّهَبِ ؛ لأَنَّ النبيَّ وَتَخَذَ أَنْفًا رَخَّصَ لَعَرْفَجَةَ بنِ أَسْعَدُ (') – لمَّا قُطِع أَنْفُه يومَ الكُلَابِ ('' واتخذَ أَنْفًا مِن وَرِقٍ فَأَنْتَنَ عليه ('') – أن يَتَّخِذَ أَنْفًا مِن ذَهِبٍ . قال التَّرْمِذِيُ (''): هذا حديث حسنُ ('') . ويبامُ رَبْطُ أَسْنانِه بالذَهِبِ إذا خَشِيَ سُقُوطَها ؛ لأَنَّه في معنى أَنْفِ الذَّهَبِ .

وذكرَ أبو بَكْرِ (أَ) في ﴿ التَّنْبِيهِ ﴾ أنَّه يبامُ يَسِيرُ الذَّهَبِ. قال أبو الخطَّابِ: ولا بَأْسَ بقَبِيعَةِ السيفِ (٢) الذَّهَبِ (٨) ؛ لأنَّ سَيْفَ عمرَ كانَ فيه سَبائكُ مِن ذَهَبٍ. ذكرَه الإِمامُ أحمدُ (١). وعن مَزِيدَةَ العَصَرِيِّ قال: دخلَ

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى ربط الأسنان بالذهب ، من كتاب الخاتم . سنن أبى داود ٢/ ٤٠٩. والنسائى ، فى : باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفا من ذهب ؟ من كتاب الزينة . المجتبى ٨/ ١٤٢. والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/ ٢٣.

في م: «سعد». وانظر: الاستيعاب ٣/١٠٦٢.

⁽٢) يوم الكلاب الأول ويوم الكلاب الثاني كانا بين ملوك كندة وبني تميم.

⁽٣) بعده في ف، م: «فأمره».

 ⁽٤) في: باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذي ٧/ ٢٦٩،
 ۲۷۰.

⁽٥) بعده في م: (صحيح).

⁽٦) عبد العزيز بن جعفر بن أحمد أبو بكر الحنبلى، المعروف بغلام الخلال، كان أحد أهل الفهم، موثوقا به فى العلم، متسع الرواية، توفى سنة ثلاث وستين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ٢/ ١١٩ -- ١٢٧.

⁽٧) قبيعة السيف: طرف مقبضه.

⁽A) سقط من: الأصل، وفي ف، م: «بالذهب».

⁽٩) انظر: المغنى ٢٢٧/٤ .

رسولُ اللَّهِ ﷺ يومَ الفَتْحِ وعلى سَيْفِه ذَهَبٌ وفِضَّةٌ. رَواه التَّرْمِذِيُّ (١)، وقال: هو حديثٌ غريبٌ.

فصل: فإن تَطَهَّرَ مِن آنِيَةِ الذهبِ (والفِضَّةِ)، ففيه وَجُهان ؟ أحدُهما ، تَصِحُّ طهارتُه . وهذا قولُ الخِرَقِيِّ ؛ لأنَّ الوُضوءَ بَرَيانُ الماءِ على العُضْوِ ، وليس بمعْصِيَةٍ ، إنَّمَا المعْصِيَةُ اسْتِعْمالُ الإِناءِ . والثاني ، لا تَصِحُ . اختارَه أبو بَكْرٍ ؛ لأنَّه اسْتِعْمالٌ للمَعْصِيةِ في العِبادَةِ ، أشْبَة [ه ط] الصلاة في الدار المغْصُوبَةِ .

فصل في أوانِي الكُفَّار:

وهم ضَرْبان؛ أحدُهما، مَنْ لا يَسْتَحِلُّ المَيْتَةَ، كاليهودِ، فأوانِيهم طاهِرَةٌ (٢)؛ لأن النبيَّ عَلَيْقِهُ أضافَه يَهُودِيُّ بخُبْزِ وإهَالَةِ سَنِحَةٍ فأجابَه (٤). مِن (٥) (المُسْنَدِ ». وتوضَّأَ عمرُ مِن جَرَّةِ نَصْرانِيَّةٍ (١).

⁽۱) في: باب ما جاء في السيوف وحليتها، من أبواب الجهاد. عارضة الأحوذي ٧/ ١٨٤، ٥٠. وهو ضعيف. انظر: ضعيف سنن الترمذي ١٩٤، مختصر الشمائل ٦٤، الإرواء ٣/ ٣٠٠.

⁽٢ - ٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) بعده في م: «مباحة الاستعمال».

⁽٤) سقط من: الأصل، ف.

⁽٥) في م: «رواه أحمد في».

والحديث أخرجه الإمام أحمد، في : المسند ٣/ ٢١٠، ٢١١، ٢٧٠. وانظر الإرواء ١/ ٧١. (٦) أخرجه الدارقطني ، في : باب الوضوء بماء أهل الكتاب ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني / ٣٠.

والثانى، مَن يَسْتَحِلُّ المَيْتاتِ والنجاساتِ؛ كَعَبَدَةِ الأَوْثانِ، والجَّوْسِ، وبعضِ النَّصارَى، فما لم يَسْتَعْمِلُوه من آنِيَتِهم، فهو طاهرٌ، وما اسْتَعْمَلُوه، فهو جَيِسٌ؛ لِما روَى أبو ثَعْلَبَةَ الحُشَنِيُّ، قال: قلتُ: يا رسولَ اللَّهِ، إنّا بأَرْضِ قَوْمٍ أهلِ كتابٍ، أَفْنَأْكُلُ في آنِيَتِهم؟ قال: «لَا تأْكُلُوا فيها، إلّا أَنْ لا تَجَدُوا غيرَها، فاغْسِلُوها، ثُمَّ كُلُوا فيها». مُتَّفَقٌ عليه (١). فيها، إلّا أَنْ لا تَجَدُوا غيرَها، فهو طاهِرٌ. وذَكَر أبو الخطَّابِ أَنَّ أَوَانِيَ الكُفَّارِ وما شكَّ في اسْتِعْمالِه، فهو طاهِرٌ. وذَكَر أبو الخطَّابِ أَنَّ أَوَانِيَ الكُفَّارِ كُلُها طاهِرَةً.

وفى كراهيةِ اسْتغمالِها رِوايَتان؛ إحْدَاهما، يُكْرَهُ؛ لهذا الحديثِ. والثانيةُ، لا يُكْرَهُ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أَكَلَ فيها.

فأمّا ثيابُ الكُفّارِ، فما لم يَلْبَسُوه، أو عَلا مِن ثِيابِهم؛ كالعِمامَةِ، والطَّيْلَسانِ، فهو طاهِرٌ؛ لأنَّ النبيَّ عَيَالِيُهُ وأصْحابَه كانوا يَلْبَسُونَ ثِيابًا مِن

⁽١) أخرجه البخارى ، فى : باب صيد القوس ، وباب ما جاء فى التصيد ، وباب آنية المجوس ، من كتاب الذبائح . صحيح البخارى ٧/ ١١١، ١١٤ ، ١١٧ . ومسلم ، فى : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ٣/ ١٥٣٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الأكل في آنية أهل الكتاب ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢/ ٣٧٧. والترمذي ، في : باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لايؤكل ، من أبواب الصيد ، وفي : باب ما جاء في الانتفاع بآنية المشركين ، من أبواب السير ، وفي : باب ما جاء في آنية الكفار ، من أبواب السير ، وفي : باب ما جاء في آنية الكفار ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذي ٦/ ٢٥١ ، ٧/ ١٥١ ، ٩٩٧. والنسائي ، في : باب الأمر بالتسمية عند الصيد ، وباب صيد الكلب الذي ليس بمعلم ، وباب الكلب يأكل من الصيد ، من باب الصيد والذبائح . المجتبى ٧/ ١٥٩ . وابن ماجه ، في : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢/ ١٥٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، والارمى ، في : باب الشرب في آنية المشركين ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢ ، ٢٣٧ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٥ ، ١٩٥ .

نَسْجِ الكُفّارِ. وما لَاقَى عَوْراتِهم، فقال أحمدُ: أَحَبُّ إِلَىَّ أَن يُعِيدَ إِذَا صلَّى فيها. فيَحْتَمِلُ وُجوبُ الإِعادَةِ. وهو قولُ القاضى؛ لأنَّهم يَتَعَبَّدون بالنجاسةِ. ويَحْتَمِلُ أَن لا تَجِبَ. وهو قولُ أبى الخطَّابِ؛ لأنَّ الأَصْلَ الطهارةُ، فلا يزُولُ عنها (۱) بالشَّكِ.

فصل: وجُلُودُ المَيْتَةِ نَجِسَةٌ ، ولا تَطْهُرُ بِالدِّباغِ في ظاهرِ المَدْهَبِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ (٢) . والجِلْدُ (٢) منها . وروَى اللَّهِ تعالى : ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ (٢) . والجِلْدُ (٢) منها . وروَى أحمدُ (٤) عن يَحْتَى بنِ سعيد (٥) (٤ عن شُعْبَة (٥) عن الحَكَمِ ، عن ابنِ أبي لَيْلَى ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عُكَيْمٍ ، قال : قُرئ علينا كتابُ رسولِ اللَّهِ أبي لَيْلَى في أَرْضِ جُهَيْنَةَ ، وأنا غُلامٌ شابٌ : ﴿ أَنْ لَا تَنْتَفَعُوا مِن المَيْتَةِ فِي أَرْضِ جُهَيْنَةَ ، وأنا غُلامٌ شابٌ : ﴿ أَنْ لَا تَنْتَفَعُوا مِن المَيْتَةِ بِهِ اللَّهِ وَلاَ عَصَبٍ ﴾ . قال أحمدُ : ما أَصْلَحَ إِسْنادَه (٢) ! ولأنَّه جُزْءٌ مِن المَيْتَةِ نَجُسَ بِالمَوْتِ ، فلم يَطْهُرُ ، كاللَّحْم . وعنه ، يَطَهُرُ منها جِلْدُ ما المَيْتَةِ نَجُسَ بالمَوْتِ ، فلم يَطْهُرْ ، كاللَّحْم . وعنه ، يَطَهُرُ منها جِلْدُ ما

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٢/ ٣٨٧. والترمذى ، في : باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٧/ ٢٣٤، ٣٣٥. والنسائى ، في : باب ما يدبغ به جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ٧/ ١٥٥. وابن ماجه ، في : باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢/ ١٩٤٨.

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) سورة المائدة ٣.

⁽٣) بعده في م: «جزء».

⁽٤) في: المسند ٤/ ٣١١.

⁽٥) في س ١: «معبد».

⁽٦ - ٦) سقط من: الأصل.

⁽٧) بعده في س ٢: « رواه أبو داود » ، وفي م: « تعجب منه » .

كان طاهرًا ('' حالَ الحياةِ ؛ لِمَا رَوَى ('ابنُ عباسِ'' أَنَّ النبيَّ ﷺ وَجَد شَاةً مَيْتَةً أُعْطِيتُهَا مَوْلَاةً لَمَيْمُونَةً مِن الصَّدقةِ ، فقال : « أَلَا أَخَذُوا إِهَابَها فَدَبَغُوه فَانْتَفَعُوا به ؟ » . قَالُوا : إنَّها مَيْتَةٌ . قَالَ : « إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُها » . مُتَّفَقٌ عليه ('') .

ولا يَطْهُرُ جِلْدُ مَا كَانَ نَجِسًا؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَن مُجُلُودِ السَّبَاعِ وَنَهَى (أُنَّ عَن مَياثِرِ النَّمورِ . رَواه الأَثْرَمُ (أُنَّ . ولأَنَّ أَثَرَ الدَّبْغِ في إزالَةِ نِجَاسَةٍ

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أهب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢/ ٣٨٦، ٣٨٦. والترمذي ، في : باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذي ٧/ ٣٣٤. والنسائي ، في : باب جلود الميتة إذا دبغت ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبي ٧/ ١٥١، ٥١ . وابن ماجه ، في : باب لبس جلود الميتة إذا دبغت ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢/ ١٩٣ . والدارمي ، في : باب الاستمتاع بجلود الميتة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢/ ٨٦. والإمام مالك ، في : باب ما جاء في جلود الميتة ، من كتاب الصيد . الموطأ ٢/ الدارمي ٤٩٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٢٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٥ . وانظر : التلخيص الحبير

⁽١) بعده في الأصل: «في».

⁽۲ - ۲) زیادة من: م.

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الصدقة على موالى أزواج النبى ﷺ ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب جلود الميتة ، من كتاب الذبائح . باب جلود الميتة ، من كتاب الذبائح . صحيح البخارى ٢/ ١٠٨ ، ٣/ ١٠٤ . ومسلم ، فى : باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢/ ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

⁽٤) سقط من: ف، م.

حادِثَةِ بالموتِ ، فيَعُودُ الجِلْدُ إلى ما كان عليه قبلَ الموتِ ، كجِلْدِ الخِنْزِيرِ .

وهل يُعْتَبَرُ في طَهارَةِ الجِلْدِ اللَّذَبُوغِ أَن يُعْسَلَ بعدَ (' َ دَبْغِه؟ على وَجُهَيْنِ؛ أَحدُهما، لا يُعْتَبَرُ؛ لِمَا روَى ابنُ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ أَنَّه قال: (أَيُمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ » . مُتَّقَقِّ عليه ('' . والثاني ، يُعْتَبَرُ؛ لأَنَّ الجَلْدَ مَحَلُّ نَجُسَ ، فلا يَطْهُرُ بغيرِ الماءِ ، كالثَّوْبِ .

فصل: وعَظْمُ المَيْتَةِ وقَرْنُها وظُفُرُها وحافِرُها نَجِسٌ، لا يَطْهُرُ بحالٍ؟ لأَنّه مُجْزُةٌ مِن المَيْتَةِ، فيَدْخُلُ في عُمومِ قوْلِ اللّهِ سبحانه وتعالى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾. والدليلُ على أنّه منها قولُ اللّهِ تعالى: ﴿ قَالَ مَن يُحِي الْمِظَامَ وَهِي رَمِيتُ ﴿ قَالَ مَن يُحِي الْمِظَامَ وَهِي رَمِيتُ ﴿ قَالَ مَنَ يَّمِي اللّهِ عَالَى اللّهِ اللّهُ ويُحِسُ بالضّرَسِ (أَن اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) بلفظ: «إذا دبغ الإِهاب فقد طهر». أخرجه مسلم، في: باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٧/١. والحديث لم يخرجه البخارى، انظر: تحفة الأشراف ٥/٥٣، التلخيص الحبير ٢/١٤.

كما أخرجه بنفس اللفظ أبو داود ، في : باب أهب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢/ ٣٨٦.

وباللفظ المذكور أحرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى جلود الميتة إذا دبغت، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٢٣٢/، ٢٣٣. والنسائى، فى: باب جلود الميتة، من كتاب الفرع والعتيرة. المجتبى ١٥٣/، وابن ماجه، فى: باب لبس جلود الميتة إذا دبغت، من كتاب اللباس. سنن إبن ماجه ٢ / ١٩٣٨. والدارمى، فى: باب الاستمتاع بجلود الميتة، من كتاب الأضاحى. سنن الدارمى ٢/ ٨٥٠. والإمام أحمد، فى: المسندا/ ٢١٩، ٢٧٠، ٣٤٣.

⁽٣) سورة يس ٧٨، ٧٩.

⁽٤) الطَّرَس، بالتحريك: خور وكلال يصيب الضرس أو السنَّ عند أكل الشيء الحامض.=

وبَرْدِ (١) الماءِ وحَرارَتِه ، وما فيه حياةٌ يُجِلُّه الموتُ ، فيَنْجُسُ به ، كاللَّحْمِ .

فصل: وصُوفُها ووَبَرُها وشَعَرُها ورِيشُها طاهِرٌ؛ لأنَّه لا رُوحَ له، فلا يُحِلَّه الموتُ؛ لأنَّه لو كانت فيه يُحِلَّه الموتُ؛ لأنَّ الحيوانَ لا يَأْلُمُ بأَخْذِه، ولا يُحِلُّ، ولأنَّه لو كانت فيه حياةٌ لنَجُسَ بفَصْلِه مِن الحيوانِ في حياتِه؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيَالِيَّةٍ: «مَا أُبِينَ مِن حَياةٌ فَهُوَ مَيِّتٌ ». رَواه أبو داودَ^(۱) بمَعْناه.

فصل: ومحكُمُ شَعَرِ الحيوانِ وريشِه محكُمُه في الطهارَةِ والنجاسةِ، مُتَّصِلًا كَانَ أُو مُنْفَصِلًا، في ("حياةِ الحيوانِ") أَو مَوْتِه، فشعَرُ الآدَمِيِّ طاهرٌ؛ لأنّ النبيَّ عَيَلِيْةِ ناوَلَ أَبا طَلْحَةَ شَعَرَه فقسَمَه بينَ الناسِ. روَاه التَّوْمَذِيُّ ، وقال: حديثٌ حسنٌ. واتَّفِقَ على مَعْناه. ولؤلا طهارتُه لما

⁼ اللسان (ض رس).

⁽١) في م: ١ برودة ».

⁽٢) في : باب في صيد قطع منه قطعة ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٢/ ١٠٠٠.

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما قطع من الحي فهو ميت، من أبواب الصيد. عارضة الأحوذى ٢/٣٧٦. وابن ماجه، في: باب ما قطع من البهيمة وهي حية، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ٢/ ٢٠٧٢. والدارمي، في: باب في الصيد يبين منه العضو، من كتاب الصيد. سنن الدارمي ٢/ ٩٣. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٢١٨.

⁽٣ - ٣) في ف: «حال الحياة».

⁽٤) في: باب ما جاء بأى جانب الرأس يبدأ الحلق، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/ ١٤٦.

كما أخرجه مسلم، في: باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمى ...، من كتاب الجج. صحيح مسلم ٢/٩٤، ٩٤٨. وأبو داود، في: باب الحلق والتقصير، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/٧٥، والإمام أحمد، في: المسند ٣/١١١، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٦، ٢٠٨، ٢٠٨، ٢٠٣، ٢٠٨٠.

والحديث ليس عند البخاري، انظر: تحفة الأشراف ١/ ٣٧٠، الإرواء ٢٨٧/٤، ٢٨٨.

فَعَل ، ولأنَّه شَعَرُ حَيوانٍ طاهرٍ ، فأشْبَهَ شَعَرَ الغَنَم .

فصل: ولَبَنُ المَيْتَةِ نَجِسٌ. لأنَّه مائعٌ في وِعاءٍ نَجِسٍ، وإنْفَحَتُها ('` نَجِسَةٌ؛ لذلك ('`. وعنه، أنَّها طاهرةٌ؛ لأنَّ الصحابةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنهم، أكَلُوا مِن مُجْبُنِ المَجُوسِ، وهو يُصْنَعُ بالإِنْفَحَةِ، وذَبائحُهم مَيْتَةٌ.

فأمّا البَيْضَةُ ؛ فإن صَلُبَ قِشْرُها ، لم تَنْجُسْ ، كما لو وقَعَتْ فى شىءٍ نَجِسٍ ، وإنْ لم يَصْلُبْ ، فهى كاللَّبَنِ. وقال ابنُ عَقِيلٍ : لا تَنْجُسُ إذا كانت عليها جِلْدَةٌ تَمْنَعُ وصولَ النجاسةِ إلى داخِلِها.

فصل: وكلُّ ذَبْحِ لا يفيدُ إِباحَةَ اللحمِ لا يفيدُ طهارةَ المذْبُوحِ؛ كذَبْحِ المَجُوسِيِّ، ومَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ، وذَبْحِ الحُوْمِ للصَّيْدِ، وذَبْحِ الحيوانِ غيرِ المُخُوسِيِّ، لأنَّه ذَبْحُ غيرُ مَشْرُوعٍ، فلم يُطَهِّرْ، كذبحِ المُوتَدِّ.

 ⁽١) الإنفحة ؛ بكسر الهمزة وفتح الفاء وتثقيل الحاء أكثر من تخفيفها: وهي لكل ذي كرش ،
 شيء يستخرج من بطنه أصفر ، يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبن . المصباح المنير .
 (٢) في ف : (كذلك) .

بابُ السّواكِ وغيرِه

السِّواكُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لقَولِ النبِيِّ عَلَيْةٍ: «لَولَا أَنْ أَشُقَّ علَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُم بالسِّوَاكِ عندَ كُلِّ صَلاةٍ». مُتَّفَقٌ عليه ('). وعنه عَلَيْةٍ، أنَّه قال: «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ». رَواه الإِمامُ (') أحمدُ في «السُّنَادِ » (").

(۱) أخرجه البخارى ، فى : باب السواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب سواك الرطب واليابس للصائم ، من كتاب الصيام ، وفى : باب ما يجوز من اللَّو ، من كتاب التمنى . صحيح البخارى ٢/٥، ٤٠ ، ١٠٦/٩ . وليس فى الموضع الأخير : «عند كل صلاة» . ومسلم ، فى : باب السواك ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/٠٢٠.

⁽٢) زيادة من: م.

⁽٣) ١/٣، ١٠، عن أبي بكر، رضى اللَّه عنه. وفي : المسند ١٠٨/٢ عن ابن عمر، رضى اللَّه عنها. عنهما. وفي : المسند ٦/ ٤٧، ٢٢، ٢٢٤، ٢٣٨. عن عائشة، رضى اللَّه عنها.

كما أخرجه البخارى عن عائشة معلقا بصيغة الجزم، في: باب سواك الرطب واليابس للصائم، من كتاب الصوم. صحيح البخارى ٣/ ٤٠. والنسائي موصولا، في: باب الترغيب =

ويتأَكَّدُ اسْتِحْبابُه في أَوْقاتِ ثلاثةٍ ؛ عندَ الصلاةِ ؛ لِمَا ذَكَوْنا ، وإذا قام مِن النومِ ؛ لِمَا رَوَى مُحَذَيْفَةُ ، رَضِيَ اللَّه عنه ، قال : كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذا قام مِن الليلِ (۱) يَشُوصُ (۱) فَاه بالسِّواكِ . مُتَّفَقٌ عليه (۱) . ولأنَّ النائم يَنْطَبِقُ فَمُه ويتَغَيَّرُ . والثالثُ ، عندَ تَغَيَّرِ الفَمِ بَمَأْكُولٍ أَو خُلُوِّ مَعِدَتِه ؛ لأنَّ السِّواكَ شُرع لتَنْظِيفِ الفَمِ وإزالَةِ رائحتِه .

ويُسْتَحَبُّ في سائرِ الأَوْقَاتِ؛ لِمَا رَوَى شُرَيْحُ بنُ هانيَّ، قال: سألتُ عائشة ، بأَى شيء كان يبْدَأُ النبيُ ﷺ إذا دَخَل بَيْتَه؟ قالت: بالسّواكِ. رَواه مسلمٌ (١٠).

⁼ فى السواك، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ١٥. والدارمى، فى: باب السواك مطهرة للفم، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/ ١٧٤. وانظر طرق الحديث فى: التلخيص الحبير ١/ ٢٠، ١٢.

⁽١) في الأصل: «النوم».

⁽٢) قال في: المغنى ١/١٣٤: يعني يغسله، يقال: شاصه، يشوصه، وماصه: إذا غسله.

⁽٣) أحرجه البخارى ، في : باب السواك ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب السواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب طول القيام في صلاة الليل ، من كتاب التهجد . صحيح البخارى ١/ ٧٠ ، ٢/ ٥ ، ٦٤ . ومسلم ، في : باب السواك ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/ ٢٢ ، ٢٢١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب السواك لمن قام من الليل ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/٤١. والنسائي ، في : باب السواك إذا قام من الليل ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب ما يفعل إذا قام من الليل من السواك ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ١/٣١، ٣/١ /٣ . وابن ماجه ، في : باب السواك في : باب السواك ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/٥٠١ . والدارمي ، في : باب السواك عند التهجد ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/٥١٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ عند التهجد ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/٥١٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٢٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٠ ، ٢٩٠ ، ٢٩٠ .

⁽٤) في : باب السواك، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٠/١.

قال ابنُ عَقِيلٍ: لا يَخْتَلِفُ المَدْهَبُ أَنَّه لا يُسْتَحَبُ السِّوَاكُ للصائمِ بعدَ النَّوالِ ؛ لأَنَّه يُزِيلُ خُلُوفَ فَمِ الصائمِ ، وخُلُوفُ فَمِ الصائمِ أَطْيَبُ عندَ اللَّهِ مِن رِيحِ المِسْكِ ('). ولأنَّه أثَرُ عِبادةٍ مُسْتَطابٌ شَرْعًا ، فلم يُسْتَحَبُ إِزالَتُه ، كَدَم الشُّهداءِ .

وهل يُكْرَهُ؟ على رِوايتَينِ؛ إحداهما، يُكْرَهُ؛ لذلك. والثانيةُ، لا يُكْرَهُ؛ لأنَّ عامِرَ بنَ رَبِيعَةَ قال: رأَيْتُ النبيَّ ﷺ ما لا أُحْصِي يَتَسَوَّكُ وهو

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يستاك بسواك غيره ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ١٢. والنسائي ، في : باب السواك في كل حين ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ١٠٠ وابن ماجه ، في : باب السواك ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٠٦. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٤١، ٢١٠ ، ١١٠ ، ١٨٢ ، ١٨٢ ، ٢٣٧.

(۱) انظر ما أخرجه البخارى ، في : باب فضل الصوم ، وباب يقول : إني صائم . إذا شتم ، من كتاب الصوم ، وفي : باب ما يذكر في المسك ، من كتاب اللباس ، وفي : باب قوله تعالى : ولا يدلون أن يبدلوا كلام الله كه ، وباب حدثنى محمد بن عبد الرحيم ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ٣/ ٣١ ، ٣٤ ، ٧ / ٢١١ ، ١٩٥ ، ١٩٢ . ومسلم ، في : باب فضل الصيام ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢/ ٢ ، ٨ ، ٧ ، ٨ . والترمذى ، في : باب ما جاء في فضل الصوم ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣/ ٣٤ . والنسائى ، في : باب فضل الصيام ، وباب الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب ، من كتاب الصيام على أبي صالح ، وباب الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب ، من كتاب الصيام على أبي صالح ، وباب الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب ، من كتاب الصيام ، الموطأ . ٣١٠ . ٣١٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠

صائمٌ. قال التُّرْمِذِيُّ (١): هذا حديثٌ حسنٌ.

ويَسْتَاكُ [٢٦] بِعُودِ لَيِّ يُنَقِّى الفَمَ ، ولا يَجْرَمُه ولا يَتَفَتَّتُ فيه ، وكان النبيُّ عَيَّلِيَّةٍ يَسْتَاكُ بِعُودِ رُمَّانٍ ؛ لأَنَّه يَضُرُّ بلَحْمِ النبيُّ عَيَّلِیَّةٍ يَسْتَاكُ بعُودِ رُمَّانٍ ؛ لأَنَّه يَضُرُّ بلَحْمِ الفَمِ ، ولا عُودِ رَيْحَانٍ ؛ لأَنَّه يُرْوَى أَنَّه يُحَرِّكُ عِرْقَ الجُذَامِ (٢).

فإنِ اسْتَاكَ بأُصْبُعِه أو خِرْقَةٍ ، لم يُصِبِ السُّنَّةَ ؛ لأَنَّها لم تَرِدْ به ، ولا يُسمَّى سِوَاكًا ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيبَ ؛ لأَنَّه يحْصُلُ به (°) من الإِنْقاءِ بقَدْرِه .

فصل: ومِن السُّنَّةِ تَقْلِيمُ الأَظْفارِ، وقَصُّ الشَّارِبِ، ونَتْفُ الإِيطِ،

⁽۱) فى: باب ما جاء فى السواك للصائم، من أبواب الصيام. عارضة الأحوذى ٣/ ٢٥٥. كما أخرجه أبو داود، فى: باب السواك للصائم، من كتاب الصيام. سنن أبى داود ١/ ٥٥٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/ ٤٤٥. وضعفه الألباني فى الإرواء ١٠٧/١.

⁽٢) انظر ما أحرجه الإمام أحمد، في: المسند ١/ ٤٢٠، ٤٢١. وَالطيالسي، في: مسنده ٣٥٥. وأبو يعلى، في: مسنده ٣٠ ، ٢١٠، كشف الأستار عن زوائد البزار ٣/ ٢٤٨. وأبو نعيم، في: الحلية ١/ ١٢٧.

 ⁽٣) عزاه في المغنى لمحمد بن الحسين الأزدى عن قبيصة بن ذؤيب مرفوعا. انظر: المغنى ١/
 ١٣٧.

وأخرج ابن عساكر عن قبيصة بن ذؤيب مرفوعا: « لا تخللوا بعود الآس ، ولا عود الرمان ، فإنهما يحركان عود الجذام » . تاريخ ابن عساكر ٧/ ٩١ . فإنهما يحركان عود الجذام » . وقال : والصواب : « عرق الجذام » . تاريخ ابن عساكر ٧/ ٩١ . (٤) بعده في م : « قال ابن عبد القوى على القول المجود » . خطأ ، فمحمد بن عبد القوى ولد سنة ثلاثين وستمائة ، فكيف ينقل ابن قدامة عنه وقد توفى سنة عشرين وستمائة ! انظر ترجمة ابن عبد القوى في الوافى بالوفيات ٣/ ٢٧٨.

⁽٥) زيادة من: الأصل.

وحَلْقُ العَانَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةً ، رَضِىَ اللَّهُ عنه ، قال (''): قال رسولُ اللَّهِ عَلَيْهُ : « الفِطْرَةُ خَمْسٌ ؛ الحِتَانُ ، والاسْتِحْدادُ ، وقَصَّ الشَّارِبِ ، وتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ ('') ، ونَتْفُ الإِبِطِ » . مُتَّفَقٌ عليه (''') .

فصل: ويجبُ الخِتَانُ؛ لأنَّه مِن مِلَّةِ إبراهيمَ، فإنَّه رُوِىَ أَنَّ إبْراهيمَ، عليه عليه السلامُ، خَتَنَ نَفْسَه. مُتَّفَقٌ عليه عليه (''). وقد قال اللَّهُ تعالى: ﴿ ثُمَّ عَليه أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ ٱتَبِعْ مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ ﴾ (''). ولأنَّه يجوزُ كَشْفُ العَوْرَةِ مِن

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) في م: «الأظافر».

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى : باب قص الشارب ، وباب تقليم الأظفار ، من كتاب اللباس ، وفى : باب الحتان بعد الكبر ونتف الإبط ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ٧/ ٢٠٦ ، ٨/ ١٨. ومسلم ، فى : باب خصال الفطرة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/ ٢٢١، ٢٢٢٠

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أخذ الشارب ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٢/ ٢٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تقليم الأظفار ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذي ، ١/ ٢١٥ . والنسائي ، في : باب ذكر الفطرة ... ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب من السنن : الفطرة ، وباب ذكر الفطرة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٩٧١ ، ١٨ / ١١١ ، ١٥٨ . وابن ماجه ، في : باب الفطرة ، من كتاب الفطرة . سنن ابن ماجه ١/ ١٠٧ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في السنة من الفطرة ، من كتاب صفة النبي علي . الموطأ ٢/ ١٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٦٤ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٦٤ ، والإمام أحمد ، في . المسند ٢/ ٢٦٤ ، ١١٨ / ٢ . والإمام أحمد ، في . المسند ٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٤ . والإمام أحمد ، في . المسند ٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٤ .

⁽٤) أخرجه البخارى، فى: باب قول الله تعالى: ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾ ...، من كتاب الأنبياء، وفى: باب الحتان بعد الكبر ونتف الإبط، من كتاب الاستئذان. صحيح البخارى ٤/ الأنبياء، ومسلم، فى: باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ٤/ ١٨٣٩.

كما أخرجه الإِمام أحمد، في: المسند ٢/ ٣٢٢، ٤٣٥، ٤٣٥.

⁽٥) سورة النحل ١٢٣.

أَجْلِه ، ولؤلا أنَّه واجِبٌ ما جاز النَّظُرُ إليها لفِعْلِ مَنْدُوبٍ . فإن كانَ كبيرًا وخاف على نَفْسِه مِن الحِتانِ ، سَقَط وُجوبُه .

بابُ فرائِض الوُضوءِ وسُننِه

أَوَّلُ فَرَائِضِهِ النِّيَّةُ، وهي شَرْطٌ لطهارةِ الأَعْدَاثِ كلِّها؛ الغُسْلِ، والوُضوءِ، والتَّيَمُّمِ؛ لقولِ النبيِّ ﷺ: ﴿إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ (')، وإَنَّمَا لَكُلِّ الْمُرِيُّ مَا نَوَى ﴾. مُتَّفَقٌ عليه (''). ولأنَّها عِبادَةٌ مَحْضَةٌ، فلم تصِحَّ مِن غيرِ المُرِيُّ ما نَوَى ﴾. مُتَّفَقٌ عليه (''). ولأنَّها عِبادَةٌ مَحْضَةٌ، فلم تصِحَّ مِن غيرِ نيَّةٍ، كالصلاةِ.

ومَحَلُّ النُّيَّةِ القَلْبُ؛ لأنَّها عِبارَةٌ عن القَصْدِ، يُقالُ: نَواكَ اللَّهُ بخيْرٍ.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب فيما عنى به الطلاق والنيات ، من كتاب الطلاق . سنن أبى داود ١/ .٥١ . والترمذى ، في : باب ما جاء في من يقاتل رياء وللدنيا ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ٧/ ١٥١ ، ١٥٢ . والنسائى ، في : باب النية في الوضوء ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب النية في اليمين ، من كتاب الأيمان . المجتبى ١/ ١٥، ٦/ ١٢ / ١٢ ، ١٣ . وابن ماجه ، في : باب النية ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٥٠ ، ٤٠ .

⁽١) في م: «بالنيات».

أى قَصَدَك به. ومَحَلُّ القَصْدِ القَلْبُ.

ولا يُعْتَبَرُ أَن يقولَ بلِسانِه شيئًا. فإنْ لَفَظ بما نَواه كان آكَدَ. وموضِعُ وُجوبِها عندَ المَضْمَضَةِ؛ لأنَّها أوَّلُ واجبَاتِه.

ويُسْتَحَبُ تَقْدِيمُها على غَسْلِ اليدَيْنِ والْتَسْمِيَةِ؛ لتَشْمَلَ مَفْروضَ الوُضوءِ ومَسْنُونَه.

ويُسْتَحَبُّ اسْتِدامَةُ ذِكْرِها في سائرِ وُضوئِه، فإن عَزُبَتْ في أَثْنائِها، جاز؛ لأنَّ النِّيَّةَ في أَوَّلِ العِبادَةِ تَشْمَلُ جميعَ أَجْزائِها، كالصيام.

وإن تقَدَّمَتِ النِّيَّةُ الطهارةَ بزَمَنِ يسِيرِ، وعَزُبَتْ عنه في أُوَّلِهَا، جازَ؛ لأَنَّها عِبادةٌ، فلم يُشْتَرَطِ اقْتِرانُ النِّيَّةِ بأُوَّلِها، كالصيام.

وصِفَتُها أَن يَنْوِىَ رَفْعَ الحَدَثِ، أَىْ إِزَالَةَ المَانِعِ مِن الصلاةِ، أَو الطهارَةَ لأَمْرٍ لا يُسْتَباحُ إلَّا بها ؛ كالصلاةِ، والطَّوافِ، ومَسِّ المُصْحَفِ. وإن نَوَى الجُنُبُ بغُسْلِه قِراءَةَ القُرْآنِ، صحَّ ؛ لأنَّه يتَضمَّنُ رَفْعَ الحَدَثِ.

وإن نَوَى بطهارتِه ما لا تُشْرَعُ له الطهارةُ ؛ كلُبْسِ ثَوْبِه ، ودُخولِ بَيْتِه ، ولُخولِ بَيْتِه ، ولُخولِ بَيْتِه ، والأَكْلِ ، لم يَرْتَفِعْ حَدَثُه ؛ لأنَّه ليس بَمْشْرُوعِ ، أَشْبَهَ التَّبَرُّدَ .

وإن نَوَى مَا تُسْتَحَبُ له الطهارةُ ؛ كقِراءَةِ القُرآنِ ، وتَجْدِيدِ الوُضوءِ ، وغُسْلِ الجُمُعَةِ ، والجُلُوسِ في المسجدِ ، والنوم ، فكذلك في إحْدَى الرُّوايتَينْ ؛ لأنَّه لا يَفْتَقِرُ إلى رَفْعِ الحَدَثِ ، أَشْبَهَ لَبْسَ الثوبِ . والأُخْرَى ، يَرْتَفِعُ حَدَثُه ؛ لأنَّه يُشْرَعُ له فِعْلُ هذا وهو غيرُ مُحْدِثٍ ، وقد نَوَى ذلك ، يَرْتَفِعُ حَدَثُه ؛ لأنَّه يُشْرَعُ له فِعْلُ هذا وهو غيرُ مُحْدِثٍ ، وقد نَوَى ذلك ،

فَيَنْبَغِى أَنْ تَحْصُلَ له، ولأنَّها طهارَةٌ صحيحةٌ، فرَفَعَتِ الحَدَثَ، كما لو نَوَى رَفْعَه.

وإن نَوَى رَفْعَ الحَدَثِ والتَّبَرُّدَ ، صحَّتْ طهارتُه ؛ لأَنَّه أَتَى بما يُجْزِئُه ، وضَمَّ إليه ما لا يُنافِيه ، فأشْبَهَ ما لو نَوَى بالصلاةِ العِبادَةَ والإِدْمَانَ على السَّهَرِ .

وإن نَوَى طهارةً مُطْلَقَةً ، لم يَصِحَّ ؛ لأنَّ منها (١) ما لَا يَرْفَعُ الحَدَثَ ؛ وهو الطهارةُ مِن النَّجاسَةِ .

وإن نَوَى رَفْعَ حَدَثِ بَعَيْنِه ، [٧و] فَهُلَ يَوْتَفِعُ غَيْرُه ؟ عَلَى وَجُهَيْنُ ؛ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : لا يَوْتَفِعُ ؛ لأَنَّه لَم يَنْوِه ، أَشْبَهَ إذا لَم يَنْوِ شَيْعًا . وقال القاضى : يَوْتَفِعُ ؛ لأَنَّ الأَحْدَاثَ تَتَدَاخَلُ ، فإذا ارْتَفَعَ بَعْضُهَا ارْتَفَعَ جَمِيعُها .

وإن نَوَى صلاةً واحدةً نَفْلًا أو فَرْضًا لا يُصَلِّى غيرَها، ارْتَفَعَ حَدَثُه، ويُصَلِّى ما شاء؛ لأنَّ الحَدَثَ إذا ارْتَفَعَ لم يَعُدْ إلَّا بسبَبِ جديدٍ، ونِيَّتُه للصلاةِ تَضَمَّنَتْ رَفْعَ الحَدَثِ.

وإن نَوَى نِيَّةً صحيحةً ثم غَيَّرَ نِيَّتَه، فنَوَى التَّبَرُّدَ فى غَسْلِ بعضِ الأَعْضاءِ، لم يَصِحَّ ما غسَلَه للتَّبَرُّدِ. فإن أعادَ غَسْلَ العُضْوِ بِنِيَّةِ الطهارةِ، صَحَّ، ما لم يَطُل الفَصْلُ.

فصل: ثم يقولُ: باشم اللَّهِ. وفيها رِوايتان؛ إحْدَاهما، أنَّها واجبَةٌ في

⁽١) في الأصل: «فيها».

طهاراتِ الحدثِ (() كلّها . الحتارها أبو بَكْرٍ ؛ لِمَا رَوَى أبو سعيدٍ ، رَضِى اللّهُ عنه ، عن النبي ﷺ أنّه قال : « لَا وُضُوءَ لَمْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللّهِ عليه » (() قال أحمدُ : حديثُ أبى سعيدِ أحْسَنُ شيءٍ في البابِ . والثانيةُ ، أنّها سُنّةً . الختارها الحَرَقِيُ . قال الحَلَّلُ (() : الذي اسْتَقَرَّتِ الرّواياتُ عنه أنّه لا بَأْسَ به إذا ترَكَ التَّسْمِيةَ ؛ لأنّها عِبادَةٌ ، فلا تجبُ فيها التَّسْمِيةُ ، كغيرِها . وضَعَفَ أحمدُ الحديثَ فيها ، وقال : ليس يَنْبُتُ في هذا حديثُ . واحْتَلَفَ مَن أصحدُ الحديثَ فيها ، وقال : ليس يَنْبُتُ في هذا حديثُ . واحْتَلَفَ مَن أوجبها في سُقوطِها بالسَّهْوِ ؛ فمنهم مَن قال : لا تَسْقُطُ ، كسائرِ واجِباتِ الطهارةِ . ومنهم مَن أسْقطَها ؛ لأنَّ الطهارةَ عِبادَةٌ تَشْتَمِلُ على مَفْرُوضِ ومَسْنُونِ ، فكان مِن فرُوضِها ما يُسْقِطُه السَّهُو ؛ كالصلاةِ ، والحَجِّ . ومَسْنُونِ ، فكان مِن فرُوضِها ما يُسْقِطُه السَّهُو ؛ كالصلاةِ ، والحَجِّ . قال () : فإن ذكرَها في أثناءِ وُضوئِه ، سَمَّى حيث ذكر .

⁽٢١ في م: «الأحداث».

⁽۲) أخرجه أبو داود ، في : باب في التسمية على الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٢٣ . والترمذي ، في : باب في التسمية عند الوضوء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٤٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في التسمية في الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٠ . والدارمي ، في : باب التسمية في الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ماجه ١/ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٤١٨ ، ٣/ ٤١ ، ١/ ٢٨٠ . ٢/ ٣٨٢ .

وانظر الكلام على الحديث في: التلخيص الحبير ٧٢/١ – ٧٦. وحسنه الألباني في: الإرواء ١٢٢/١، ٣٢٣.

⁽٣) أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر الخلال، صاحب التصانيف الدائرة والكتب السائرة، كانت له حلقة بجامع المهدى، أنفق عمره فى جمع مذهب الإمام أحمد وتصنيفه، توفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ١٢/٢ - ١٥، العبر ١٤٨/٢.

⁽٤) سقط من: م.

ومَحَلُّ التَّسْمِيَةِ اللِّسَانُ؛ لأَنَّها ذِكْرٌ، ومَوْضِعُها بعدَ النِّيَّةِ؛ ليكونَ مُسَمِّيًا على جميع الوُضوءِ.

فصل: ثم يَغْسِلُ كَفَّيه ثلاثًا؛ لأنَّ عُثْمانَ ، وعبدَ اللَّهِ بنَ زَيْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عنهما ، وَصَفا وُضوءَ رسولِ اللَّهِ ﷺ فقالا: فأفْرَغَ على يدَيْهِ مِن إنائِه ، فغَسَلَهما ثلاثَ مَرَّاتٍ . مُتَّفَقٌ عليهما (() . ولأنَّ اليدَيْن آلَةُ نَقْلِ الماءِ إلى الأعْضاءِ ، ففي غَسْلِهما احتياطٌ لجميع الوُضوءِ .

ثم إن كان لم يَقُمْ مِن نَوْمِ الليلِ، فغَسْلُهما مُسْتَحَبُّ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِى اللَّهُ عنه، أَنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُم مِنْ هُرَيْرَةَ، رَضِى اللَّهُ عنه، أَنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُم مِنْ نَوْمِه، فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الإِنَاءَ ثَلاثًا؛ فإنَّه لا يَدْرِى أَيْنَ بَاتَتْ يَدُه». مُتَّفَقٌ عليه (1). ولم يَذْكُرِ البُخارِيُّ: «ثلاثًا». فتَحْصِيصُه هذه

⁽۱) حديث عثمان أخرجه البخارى، فى: باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، وباب المضمضة فى الوضوء، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/ ٥١، ٥٣. ومسلم، فى: باب صفة الوضوء وكماله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٥٠٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٢٤ ، ٢٥ . والنسائي ، في : باب المضمضة والاستنشاق ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٢٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٥٩ . ٦٠ .

أما حديث عبد اللَّه بن زيد فأخرجه البخارى، في: باب مسح الرأس كله، وباب غسل الرجلين إلى الكعبين، وباب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة، وباب مسح الرأس مرة، وباب الوضوء من التور، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٥٨/١ - ٦١. ومسلم، في: باب في وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٢١٠، ٢١١.

كما أخرجه الدارمي ، في : باب الوضوء مرتين مرتين ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٧٧. وله روايات يأتي تخريجها في مواضعها .

⁽۲) أخرجه البخارى ، في : باب الاستجمار وترا ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى =

الحالة بالأمْرِ، دليلٌ على (١) عدّم الوُجوبِ في غيرِها.

وإن قام مِن نَوْمِ الليل، ففيه رِوايَتان؛ إحداهما، أنّه واجبّ. اختارَها أبو بَكْرٍ؛ لظاهِرِ الأمْرِ. فإن غَمَسَهما قبلَ غَسْلِهما، صار الماءُ مُسْتَعْمَلًا؛ لأنّ النّهْيَ عن غَمْسِهما يَدُلُ على أنّه (١) يفيدُ مَنْعًا. وإن غَسَلَهما دُونَ النّهْيَ عن غَمْسِهما، فكذلك؛ لأنّ النّهْيَ باقي. وغَمْسُ بَعْضِ يَدِه الثلاثِ، ثم غَمَسَهما، فكذلك؛ لأنّ النّهْيَ باقي. وغَمْسُ بَعْضِ يَدِه كغَمْسِ جَميعِها. ويَفْتَقِرُ غَسْلُهما إلى النّيّةِ؛ لأنّه غسلٌ وجَبَ تَعَبُّدًا (١)، أشْبَة الوضوءَ.

والرُّوايَةُ الثانيةُ ، ليس بواجِبٍ . اخْتَارَهَا الْحَرَقِيُّ ؛ لأنَّ اليَدَ عُضْقُ لا

⁼ ١/ ٥٢. ومسلم، في: باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها ...، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٣/١.

كما أخرجه أبو داود ، في: باب الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢ / ٢٦ ، ٢٤ . والترمذي ، في : باب إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده ... ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١ / ٤١ ، ٢٤ . والنسائي ، في : باب تأويل قوله تعالى : ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ... ﴾ ، وباب الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة ، وباب الأمر بالوضوء من النوم ، من كتاب الغسل . المجتبى ١ / ٢١ ، ٣٨ ، ٢٧١ . وابن ماجه ، في : باب الرجل يستيقظ من منامه ... ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ٢١ . والارمى ، في : باب إذا استيقظ أحدكم من منامه ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١ / ٢٩١ . والإمام مالك ، في : باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة ، من كتاب الطهارة . المدارمي المرام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤١ ، ٢٥٩ ، ٢٥٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ،

⁽١) سقط من: س ١، س ٢.

⁽٢) بعده في ف: (لا).

⁽٣) في الأصل: (تعمدا).

حَدَثَ عليه ولا نجاسةَ ، فأشْبَهَتْ سائرَ الأعْضاءِ ، وتَعْلِيلُ الحديثِ يَدُلُّ على أَنَّه أُرِيدَ به الاسْتِحْبابُ ؛ لأنَّه عُلِّلَ بوَهْمِ النَّجاسَةِ ، ولا يُزَالُ اليَقِينُ بالشَّكِّ . فإنْ غَمَسَهما في الماءِ فهو باقٍ على إطْلاقِه .

فصل: ثم يتمَضْمَضُ ويَسْتَنْشِقُ؛ لأَنَّ كُلَّ مَن وَصَف وُضوءَ رسولِ اللَّهِ ﷺ، ذَكْرَ أَنَّه مَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ، وهما واجِبَانِ في الطَّهارتَيْنِ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ ((). وهما داخِلانِ في حَدِّ الوَجْهِ، [٧٤] ظاهِرانِ، يُفْطِرُ الصائمُ بُوصُولِ القَيْءِ إليهما، ولا يُفْطِرُ بوضْعِ الطَّعامِ فيهما، ولا يُحُلُ بوضْعِ الخَمْرِ فيهما، ولا يَحْصُلُ الرَّضائج بوصُولِ اللَّبَنِ إليهما، ويَجِبُ غَسْلُهما مِن النجاسةِ، فيَدْخُلانِ في عُمومِ الآيةِ. وعنه، الاسْتِنْشَاقُ وحده واجبٌ؛ لِما روَى أبو هُرَيْرَةَ أَنَّ النبي عَلَيْهُ قال: ﴿ إِذَا تَوَضَّا أَحَدُكُمْ ، فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ (()) ، ثُمَّ لْيَنْتَثِرْ ﴾ . مُتَّفَقٌ عليه (()) وعنه ، أنَّهما واجِبان في الكُبْرَى دُونَ الصَّغْرَى ؛ لأَنَّها (اللهُ عَلَى المَهارُة تَعُمُّ جميعَ وعنه ، أنَّهما واجِبان في الكُبْرَى دُونَ الصَّغْرَى ؛ لأَنَّها (اللهُ المَهارُةُ تَعُمُّ جميعَ وعنه ، أنَّهما واجِبان في الكُبْرَى دُونَ الصَّغْرَى ؛ لأَنَّها (اللهُ عَلَى اللهُ ا

⁽١) سورة المائدة ٦.

⁽٢) بعده في م: «ماء». والمثبت موافق لما في صحيح البخارى على حذف المفعول، وانظر حاشية الصحيح.

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب الاستجمار وترا ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ١/ ٥٠ ومسلم ، في : باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم / ٢١٢/١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الاستنثار ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٣١. والنسائي ، في : باب اتخاذ الاستنشاق ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٥٧. والإمام مالك ، في : باب العمل في الوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/ ١٩. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٤٢ ، ٢٧٨ .

⁽٤) في الأصل، س ١: « لأنهما».

البَدَنِ، ويَجِبُ فيها غسلُ ما تحتَ الشُّعُورِ، وتحتَ الحُفَّينِ.

ويُسْتَحَبُّ المُبالَغَةُ فيهما، إلَّا أن يكونَ صائمًا؛ لأنَّ النبيَّ عَيَلِيَّةِ قال للقِيطِ بنِ صَيِرةً (١): « وَبَالِغُ في الاسْتِنْشاقِ ، إلَّا أَن تَكُونَ صَائِمًا » (٢). حديثٌ صحيحٌ.

وصِفَةُ المُبالَغَةِ اجْتِذابُ الماءِ بالنَّفَسِ إلى أَقْصَى الأَنْفِ، ولا يَجْعَلُه سَعُوطًا (")، وفي المضمضةِ، إدارَةُ الماءِ في أَقَاصِي الفَمِ، ولا يجْعَلُه وَجُورًا (أُنَّ).

وهو مُخَيَّرُ بِينَ أَنْ يَتَمَضْمَضَ ويَسْتَنْشِقَ ثلاثًا مِن غَرْفَةٍ أَو مِن ثلاثِ غَرَفَاتٍ ؟ لأَنَّ في حديثِ عبدِ اللَّهِ بنِ زَيْدٍ، أَن النبيَّ عَلِيْتُهِ مَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ من كَفِّ واحِدَةٍ، ففعَلَ ذلك ثلاثًا. وفي لَفْظِ: أَدْخَلَ يدَه في الإِناءِ، فمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ واسْتَنْثَرَ ثلاثًا بثلاثِ غَرَفاتٍ. مُتَّفَقِّ عليهما (٥). الإِناءِ، فمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ واسْتَنْثَرَ ثلاثًا بثلاثٍ غَرَفاتٍ. مُتَّفَقِّ عليهما (٥).

⁽١) لقِيط بن صبِرَة بن عبد اللَّه بن المُنْتَفِق، أبو عاصم العامرى، عداده فى أهل الحجاز، روى عن النبى ﷺ، روى عنه ابنه عاصم. أسد الغابة ٤/ ٥٢٢، ٥٢٣، الإصابة ٥/ ٥٨٥.

⁽٢) أخرجه أبو داود، في: باب في الاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٣١. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٢١١.

⁽٣) السعوط: دواء يصب في الأنف.

⁽٤) الوجور: الدواء يصب في الحلق.

⁽٥) تقدم تخریجه فی صفحة ٥٥.

كما أخرج اللفظ الأول أبو داود ، في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢ / ٢٧. والترمذي ، في : باب المضمضة والاستنشاق من كف واحدة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ٢ / ٤٦ ، والنسائي ، في : باب حد الغسل ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٦١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في مسح الرأس ، من كتاب الطهارة . الطهارة .

وإن شاء فَصَل بينَهما؛ لأنَّ جَدَّ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفِ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ عَلَيْتُهُ يَفْصِلُ بينَ المَضْمَضَةِ والاسْتِنْشاقِ. رَواه أبو داودَ (١).

ولا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بينَهما وبينَ الوَجْهِ؛ لأَنَّهما منه، لكنْ تُسْتَحَبُّ البَداءةُ بهما، اقْتِداءً برسولِ اللَّهِ ﷺ.

فصل: ثم يَغْسِلُ وَجْهَه، وذلك فَرْضٌ بالإِجْمَاعِ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ (١) . وحَدُّه مِن مَنابِتِ شَعَرِ الرأسِ المُعْتادِ إلى ما انْحَدَرَ مِن اللَّحْيَيْنُ والذَّقَنِ طُولًا، ومِن الأُذُنِ إلى الأُذُنِ عَرْضًا، ولا اعْتبارَ بالأَصْلَعِ الذي يَنْحُسِرُ شَعَرُه عن ناصِيتِه، ولا الأَفْرَعِ الذي يَنْزِلُ شَعَرُه على بالأَصْلَعِ الذي يَنْولُ شَعَرُه عن ناصِيتِه، ولا الأَفْرَعِ الذي يَنْولُ شَعَرُه على جَبْهَتِه.

فإن كان في الوَجْهِ شَعَرٌ كَثِيفٌ يَسْتُرُ البَشَرةَ ، لم يَجِبْ غَسْلُ ما تحته ؛ لأنّه باطِنٌ ، أَشْبَهُ " أَقْصَى الأُنْفِ .

ويُسْتَحَبُّ تَخْلِيلُه ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ خَلَّلَ لِحِيْتَه (ُ) . وروَى أَنَسُ ، رَضِيَ

⁼ سنن ابن ماجه ١/ ١٤٩، ١٥٠. والإِمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١٨/١. والإِمام أحمد، في: المسند ٤/ ٣٨، ٣٩.

 ⁽۱) في: باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٣٠.
 وضعف الحافظ إسناده . انظر: التلخيص الحبير ١/ ٧٨، ٧٩.

⁽٢) سورة المائدة ٦.

⁽٣) بعده في ف، م: «باطن».

⁽٤) انظر ما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى تخليل اللحية، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/ ٤٩. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى تخليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٤٨. والدارمى، فى: باب فى تخليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/ ١٧٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٣٣٤.

اللَّهُ عنه ، أَنَّ النبيَّ عَيَّلِيْمُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِن مَاءٍ ، فَأَدْخَلَه تحتَ حَنَكِه ، فَخَلَّلَ به لِحْيْتُه ، وقال : « هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ، عَزَّ وَجَلَّ » . رَواه أَبو داودَ (۱) .

وإن كان يَصِفُ البَشَرَةَ ، وَجَب غَسْلُ الشَّعَرِ والبَشَرَةِ ، وإن كان بعضُه خَفِيفًا ، وبعضُه كَثِيفًا ، وَجَب غَسْلُ ظاهرِ الكَثِيفِ ، وبَشَرَةِ الخفيفِ معه .

وسَواءٌ في هذا شَعَرُ اللَّحْيَةِ والحَاجِبَيْنُ والشَّارِبِ والعَنْفَقَةِ ؛ لأَنَّهَا شُعورٌ معْتَادَةٌ في الوَجْهِ ، أَشْبَهَتِ اللِّحْيَةَ . وفي المُسْتَرْسِلِ مِن اللِّحْيَةِ عن حَدِّ الوَجْهِ رِوايَتَانَ ؛ إحْداهما ، لا يَجبُ غَسْلُه ؛ لأَنَّه شَعَرٌ نازِلٌ عن مَحَلِّ (٢) الفَرْضِ ، أَشْبَهَ الذُّوابَةَ في الرَّأْسِ . والثانيةُ ، يَجبُ ؛ لأَنَّه نابتُ في بَشَرَةِ الوَجْهِ ، أَشْبَهَ الحَاجِبَ .

ويدْ خُلُ في حَدِّ الوَجْهِ العِذَارُ ؛ وهو الشَّعَرُ الذي على العَظْمِ الناتئ سَمْتَ صِمَاخِ الأُذُنِ إلى الصَّدْغِ. والعارِضُ الذي تحتَ العِذَارِ ، والذَّقَنُ ؛ وهو مجْتَمَعُ اللَّحْيَيْنَ. ويَخْرُجُ منه النَّزَعَتانِ ؛ وهما ما يَنْحَسِرُ عنهما الشَّعَرُ في فَوْدَي الرأسِ ؛ لأنَّهما مِن الرأسِ ، لدُّخُولِهما فيه . والصَّدْغُ ؛ وهو الذي عليه الشَّعَرُ في حقِّ العُلامِ ، مُحاذٍ لطَرَفِ الأُذُنِ الأَعْلَى ؛ لأنَّه شَعَرٌ مُتَّصِلٌ بالرأسِ اثيداة ، فكان مِن الرأسِ ، [مو] الأُمْنِ ، [مو]

⁽١) في: باب تخليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٣٢.

كما أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ١/ ٥٤. وصححه في: الإرواء ١٣٠/١.

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) في الأصل: «عنه».

كسائرِه، وقد مَسَحَه النبيُّ ﷺ مع رَأْسِه، في حديثِ الرُّبَيِّعِ .

ويُسْتَحَبُّ أَن يَزيدَ في ماءِ الوَجْهِ ؛ لأَنَّ فيه غُضُونًا وشُعُورًا ، ودَواخِلَ وخُوارِجَ ، ويَمْسَحَ مآقِيَه (٢) ، ويتَعاهَدَ المُفْصِلَ ؛ وهو البَياضُ الذي بينَ اللَّحْيةِ والأُذُنِ ، فيغْسِلَه .

ولا يَجِبُ غَسْلُ داخِلِ العَيْنَيْنِ، ولا يُسْتَحَبُّ؛ لأنَّه لا يُؤْمَنُ الضَّرَرُ مِن غَسْلِهِما .

فصل: ثم يَغْسِلُ يَدَيْه إلى المِرْفَقَيْنِ، وهو فَرْضٌ بالإِجْماعِ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿ وَأَيْدِيَكُمُ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ (٢) .

ويجبُ غَسْلُ المِرْفَقَيْنِ؛ لأنَّ جابِرًا قال: كان النبى ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَمَرَّ المَاءَ على مِرْفَقَيْه . رَواه الدَّارَقُطْنِيُّ ، وفيه: أَدَارَ الماءَ . وهذا يَصْلُحُ (أَن يَكُونَ * بَعْنَى «مع » ، كقولِه تعالى : ﴿ مَنْ يَكُونَ * بَعْنَى «مع » ، كقولِه تعالى : ﴿ مَنْ

⁽۱) أخرجه أبو داود، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ۱/ ٢٨. والترمذي، في: باب ما جاء أن مسح الرأس مرة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي 1/ ٥٠. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٣٥٩.

وقال الحافظ: وله عنها طرق وألفاظ، مدارها على عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، وفيه مقال. التلخيص الحبير ١/ ٨٤.

⁽٢) المآقى؛ جمع المُؤقى والمأْقى: وهو مؤخر العين.

⁽٣) سورة المائدة ٦.

⁽٤) في: باب وضوء رسول اللَّه ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١/ ٨٣. وفيه القاسم ابن محمد بن عبد اللَّه بن عقيل، قال الدارقطني: ليس بقوى.

⁽٥ - ٥) زيادة من: الأصل.

أَنصَارِيَ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ (' . (أى مع اللَّهِ ' . ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَالْهُمْ إِلَىٰ أَنْصَارِيَ إِلَىٰ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّةُ اللَّهُ اللَّلَّالِيلَا اللَّهُ اللَّهُ اللللّهُ اللَّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

ويَجِبُ غَسْلُ أَظْفَارِه وإن طالَتْ ، والأُصْبُعِ الزائدةِ ، والسِّلْعَةِ (أ) ؛ لأنَّ ذلك مِن يَدِه . وإن كانت له يَدٌ زائدة أَصْلُها في مَحَلِّ الفَرْضِ ، وَجَب غَسْلُها ؛ لأنَّها نابِتَة في مَحَلِّ الفَرْضِ ، أَشْبَهَتِ الأُصْبُعَ . وإن نَبَتَتْ في العَصُدِ أو المُنْكِبِ ، لم يَجِبْ غَسْلُها وإن حاذَتْ مَحَلَّ الفَرْضِ ؛ لأنَّها في غيرِ مَحَلِّ الفَرْضِ ، فهي كالقصِيرةِ . وإن كانت له يَدانِ مُتَساوِيَتانِ على مَنْكِبِ واحدٍ ، وَجَبَ غَسْلُهما ؛ لأنَّ إحداهُما ليسَتْ أُولَى مِن الأُخْرَى . مَنْكِبِ واحدٍ ، وَجَبَ غَسْلُهما ؛ لأنَّ إحداهُما ليسَتْ أُولَى مِن الأُخْرَى .

وإن تَقَلَّعَتْ (°) جِلْدَةٌ مِن الذِّراعِ ، فتَدَلَّتْ مِن العَضُدِ ، لم يَجِبْ غَسْلُها ؛ لأَنَّها صارَتْ مِن العَضُدِ . وإن تَقَلَّعَتْ (°) مِن العَضُدِ ، فتَدَلَّتْ مِن النِّراعِ ، وجَبَ غَسْلُها ؛ لأَنَّها مُتَدلِّيَةٌ مِن مَحَلِّ الفَرْضِ . وإن تَقَلَّعَتْ (°) مِن النِّراعِ ، وجَبَ غَسْلُها ؛ لأَنَّها مُتَدلِّيةٌ مِن مَحَلِّ الفَرْضِ . وإن تَقَلَّعَتْ (°) مِن النَّراعِ ، وجَب غَسْلُ ما حاذَى مَحَلَّ الفَرْضِ الفَرْضِ منها ؛ لأَنَّها كالجِلْدِ الذي عليهما (۱) . فإن كانت مُتجافِيَةً في وَسَطِها ، منها ؛ لأَنَّها كالجِلْدِ الذي عليهما (۱) . فإن كانت مُتجافِيَةً في وَسَطِها ،

⁽١) سورة آل عمران ٥٢، سورة الصف ١٤.

وانظر: الجني الداني، للمرادي ٣٨٥، ٣٨٦، والأزهية، للهروي ٢٨٢.

⁽٢ - ٢) سقط من: الأصل، س ١.

⁽٣) سورة النساء ٢.

⁽٤) السلعة: خرّاج كهيئة الغدة ، تتحرك بالتحريك .

^(°) في ف: «انقلعت».

⁽٢) في م: (إحداهما).

⁽٧) في م: (بالأخرى » .

⁽٨) في الأصل: «عليها».

غَسَل ما تحتَها مِن مَحَلِّ الفَرْضِ.

وإن كان أَقْطَعَ، فعليه غَسْلُ ما بَقِيَ مِن مَحَلِّ الفَرْضِ، فإن لم يَبْقَ منه شيُّ ، سَقَط الغَسْلُ . ويُسْتَحَبُّ أن يَمْسَّ مَحَلَّ القَطْعِ بالماءِ ؛ لئَلَّا يَخْلُوَ العُضْوُ مِن طهارةٍ .

وتُسْتَحَبُ البَداءَةُ () بِغَسْلِ اليُمْنَى مِن يَدَيْه ورِجْلَيْه؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ كَان يُحِبُ التَّيَمُّنَ في تَرَجُّلِه وتَنَعُّلِه وطُهُورِه، وفي شَأْنِه كله. أَرُمُتَّفَقُّ عليه (). فإن بَدَأ باليُسْرَى، جاز؛ لأنَّهما كعُضْو واحد، بدَليلِ قَوْلِه سبحانه: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ . ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ فَجَمَعَ بينَهما .

فصل: ثم تَمْسَحُ رَأْسَه، وهو فَرْضٌ بغيرِ خلافٍ؛ لقولِ اللَّهِ سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱمۡسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾. وهو ما يَنْبُتُ عليه الشَّعَرُ المُعْتادُ في

⁽١) في الأصل، ف: «البداية».

⁽٢) أخرجه البخارى، في: باب التيمن في الوضوء والغسل، من كتاب الوضوء، وفي: باب التيمن في دخول المسجد وغيره، من كتاب الصلاة، وفي: باب التيمن في الأكل وغيره، من كتاب الأطعمة، وفي: باب يبدأ النعل باليمني، وباب الترجيل، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١/ ٥٣، ١١٦، ٧/ ٨٩، ١٩٨، ١٩٩، ٢١١، ومسلم، في: باب التيمن في الطهور وغيره، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٢٢٦.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الانتعال ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢/ ٣٩٠. والترمذي ، في : باب ما يستحب من التيمن في الطهور ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٣/ ٨٦ . والنسائي ، في : باب بأى الرجلين يبدأ بالغسل ، وباب التيمن في الطهور ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب التيامن في الترجل ، من كتاب الزينة . المجتبى ١/ ١٦١ ، ١٦٨ ، ١٦١ . / ١٦١ والإمام وابن ماجه ، في : باب التيمن في الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٤١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ١٤٠ ، ١٣٠ ، ١٨٧ ، ١٨٠ ، ٢٠٢ .

الصَّبِيِّ مع النَّزَعَتَيْنِ. ويَجِبُ اسْتِيعابُه بالمَسْحِ (')؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَٱمۡسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ . والباءُ للإلصاقِ ، فكأنَّه قال: امْسَحُوا رُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمُ رُءُوسَكُم . وصار كقَوْلِه سبحانه: ﴿ فَٱمۡسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمُ مِنْ أَمُسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمُ مِنْ أَمُسَحُوا بِوَجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِنْ أَمُسَحُوا بِوَجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمُ مِنْ أَمُسَحُوا بِوَجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِنْ أَمُ الباءَ للتَّبْعِيضِ ، فقد جاء أهلَ اللَّغَةِ بَمَا لا يَعْرِفُونَه (') .

وظاهرُ قولِ أحمدَ أنَّ المرأةَ يُجْزِئُها مَسْحُ مُقَدَّمِ رَأْسِها؛ لأنَّ عائشةَ كانت تَمْسَحُ مُقَدَّمَ رَأْسِها. وعنه في الرَّجُلِ أنَّه يُجْزِئُه مَسْحُ بَعْضِه؛ لأنَّ النبيَّ يَجْلِيُنْهُ مَسْحُ بَعْضِه؛ لأنَّ النبيَّ يَجْلِيْهُ مَسَحَ بناصِيتِه وعِمَامَتِه. رَواه مسلمٌ (٥٠).

وكَيْفَما مَسَح الرأْسَ أَجْزَأُه ، بيَدٍ واحِدَةٍ أو بيَدَيْن ، إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَن

⁽١) زيادة من: الأصل، س ١.

⁽٢) سورة المائدة ٦.

⁽٣) عبد الواحد بن على بن برهان أبو القاسم العكبرى ، العلامة ، شيخ العربية ، ذو الفنون ، سمع الكثير من أبى عبد الله ابن بطة ، ولم يرو عنه ، كان يميل إلى مذهب مرجئة المعتزلة ، مات فى جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة ، وقد جازو الثمانين . سير أعلام النبلاء ١٨/٨ - ١٢٧ - ١٢٥ .

⁽٤) انظر: البحر المحيط ٣/ ٤٣٦، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/ ٢٠٨.

 ⁽٥) في: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٠/١.
 ٢٣١.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في المسح على الجوربين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ١٥٠. والنسائي، في: باب صفة الوضوء - غسل الكفين، وباب المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ١٥٥، ٢٥، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٠.

نُمِرَّ يَدَيْه (۱) مِن مُقَدَّمِ رأْسِه إلى قَفاه ، ثم يُعِيدَهما إلى المؤضِعِ الذى بَدَأ منه ؛ لأنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ زَيْدٍ ، قال فى صِفَةِ وُضوءِ النبيِّ ﷺ: ثم مَسَح رأْسَه بيَدَيه (۱) ، فأقبَلَ بهما وأَدْبَرَ مَرَّةً واحدةً . مُتَّفَقٌ عليه (۱) .

ولا يُسْتَحَبُّ تَكْرارُ المَسْحِ؛ لأنَّ أَكْثَرَ مَن وَصَف [٨ط] وُضوءَ النبيِّ عَلَيْقٍ ذكر أنَّه مَسْحَ مَرَّةً واحِدَةً، ولأنَّه تَمْسُوحٌ في طهارةٍ، أَشْبَهَ التَّيَمُّمَ. وعنه، يُسْتَحَبُ تَكْرارُه؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْقٍ. تَوَضَّأُ ثلاثًا ثلاثًا، وقال: «هَذَا وُضُوئِي وَوُضُوءُ المُوسَلِينَ قَبْلِي». رَواه ابن ماجه ". ولأنَّه أَصْلُ في الطهارةِ، أَشْبَهَ الغَسْلَ.

والأُذُنان مِن الرأسِ مُمْسَحان معه؛ لقولِ النبيّ عَلَيْتَةٍ: «الأُذُنَانِ مِن الرَّأْسِ». رَواه أبو داودَ (١٠). ورَوَتِ الرُّبَيِّعُ (بنْتُ مُعَوِّذٍ) أَنَّ النبيَّ عَلِيْتِهِ

70

⁽١) في م: «بيده».

⁽٢) انظر تخريجه في صفحة ٥٥.

⁽٣) في : باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٥٤، ١٤٦ . من حديث أبي بن كعب .

وانظر الكلام على الحديث في: السلسلة الصحيحة ٢٦١، إرواء الغليل ١/١٢٥، ٢٦١.

⁽٤) في : باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٢٨.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء أن الأذنين من الرأس ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٤٥. وابن ماجه ، فى : باب الأذنان من الرأس ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه / ١٥٢/.

وانظر الكلام مفصلا على الحديث في: السلسلة الصحيحة ٢٣/١ - ٥٢. وانظر: التلخيص الحبير ١/ ٦١، ٦٢.

⁽٥ - ٥) زيادة من: الأصل، م.

مَسَحَ برأسِه، وصُدْغَيْه، وأُذُنَيْه، مَسْحَةً واحِدَةً. رَواه التَّرْمِذِيُّ وقال: حديثٌ حسنٌ (٢) صحيح.

ويُسْتَحَبُّ إِفْرادُهما بماءٍ جديدٍ؛ لأنَّهما كالعُضْوِ المُنْفَرِدِ، وإِنَّمَا هما مِن الرَّأْسِ على وَجْهِ التَّبَع.

ولا يُجْزِئُ مَسْحُهما عنه؛ لذلك.

وظاهِرُ كلام أحمدَ أنَّه لا يَجِبُ مَسْحُهما؛ لذلك.

ويُسْتَحَبُّ أَن يُدْخِلَ سَبَّابَتَيْه (٢) في صِماخَيْ أُذُنَيْه، ويَجْعَلَ إِبْهامَيْه لظاهِرِهما.

ولا يَجِبُ مَسْحُ مَا نَزَل عن الرأسِ مِن الشَّعَرِ، ولا يُجْزَئُ مَسْحُهُ (') عن الرأسِ مِن الشَّعَرِ، ولا يُجْزِئُ مَسْحُهُ (') عن الرأسِ، سَواءُ رَدَّه فعَقَدَه فوقَ رأسِه أو لم يَرُدَّه ؛ لأنَّ الرأسَ ما تَرأَسَ وَعَلا. ولو أَدْخَلَ يدَه تحتَ الشَّعَرِ، فمَسَحَ البَشَرَةَ دونَ الظاهرِ، لم يُجْزِه ؛ لأنَّ الحُكْمَ تعَلَّقَ بالشَّعَر، فلم يُجْزِه مَسْحُ غيره.

ولو مَسَح رأْسَه ثم حَلَقَه ، أو غَسَل عُضْوًا ثم قَطَع جُزْءًا منه أو جِلْدَةً ، لم يُؤَثِّرُ في طهارته ؛ لأنَّه ليس ببَدَلِ عمّا تحته ، فلم يَلْزَمْه بظُهُورِه طهارةً . فإن أَحْدَثَ بعدَ ذلك ، غَسَل ما ظَهَر ؛ لأنَّه صار ظاهِرًا ، فتَعلَّقَ الحُكْمُ به .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٦١ .

⁽٢) زيادة من: س ٢.

⁽٣) في س ١، ف، م: «سباحتيه».

⁽٤) سقط من: م.

ولو حَصَل في بعضِ أغضائِه شقَّ أو ثَقْبٌ، لَزِمَه غَسْلُه؛ لأنَّه صارَ ظاهِرًا (١).

فصل: ثم يَغْسِلُ رِجْلَيْه إلى الكَعْبَيْنِ، وهو فَرْضٌ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ (٢).

وَيُدْخِلُ الكَعْبَيْنِ في الغَسْلِ؛ لِمَا ذَكَوْنَا في المِوْفَقَيْنِ.

ولا يُجْزِئُ مَسْحُ الرِّجْلَيْنَ؛ لمَا رَوَى عَمْوُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنه، أَنَّ رَجَلًا تَرَكَ مَوْضِعَ ظُفُرٍ مِن قَدَمِه أَنَّ وَأَبْصَرَه النبيُ ﷺ فقال: « ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَك ». فرَجِعَ ثم صلَّى. رَواه مسلمٌ (٥٠).

وإن كان الرَّجلُ أَقْطَعَ اليدَيْنِ، فقَدَرَ على أَن يَسْتَأْجِرَ مَن يُوَضِّئُه بأُجْرَةِ مِثْلِه، لَزِمَه، كما يَلْزَمُه شِراءُ الماءِ.

ولا يُعْفَى عن شيءٍ مِن طهارةِ الحدثِ وإن كان يَسيرًا ؛ لِمَا ذَكَوْنَا مِن حديثِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه .

⁽١) بعده في الأصل: «فتعلق الحكم به».

⁽٢) سورة المائدة ٦.

⁽٣) بعده في س ٢: «عن».

⁽٤) بعده في ف، م: «اليمني».

⁽٥) في : باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/ ٢١٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب تفريق الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٣٩. وابن ماجه ، في : باب من توضأ فترك موضعا لم يصبه الماء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٢١٨. والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٢١٨ .

ويُسْتَحَبُّ أَن يُخَلِّلَ أَصَابِعَه ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ قال : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلِّلْ بِينَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ » . رَوَاه التِّرْمِذِيُّ (') ، وقال : هذا حديثٌ حسنٌ .

فصل: ويَجبُ تَوْتِيبُ الوُضوءِ على ما ذكَوْنا، في ظاهرِ المَذْهَبِ. وحُكِى عنه، أنَّه ليس بواجِبٍ؛ لأنَّ اللَّه سُبْحانَه وتعالَى عطَفَ الأعْضاءَ المُغْشولَة بالواوِ، ولا تَوْتِيبَ فيها. ولَنا، أنَّ في الآيَةِ قَرِينَةً تدُلُّ على التَّوْتيبِ؛ لأنَّه أَدْحَلَ المَمْسُوحَ بينَ المُغْشُولاتِ، وقَطَع النَّظِيرَ عن نَظِيرِه، ولا يَفْعَلُ الفُصَحاءُ هذا إلَّا لفائدة ، ولا نَعْلَمُ هلهُنا فائدة سوى التَّوْتيب، ولأنَّ النبي عَيِّيْ لم يُنقَلُ عنه الوضوءُ إلَّا مُرَتَّبًا، وهو يُفَسِّرُ كلامَ اللَّهِ سبحانه بقَوْلِه تارَةً (٢) وبفِعْلِه (٢) أُخْرَى.

فإن نَكَس وُضوءَه فختَمَ بوَجْهِه، لم يصِحَّ إِلَّا غَسْلُ وجْهِه، وإنْ غسلَ وَجْهَه ويدَيْه، ثم غَسَل رِجْلَيْه، ثم مَسَح رَأْسَه، صحَّ وُضوؤُه إلَّا غَسْلَ رِجْلَيْه، فيَغْسِلُهما ويُتِمُّ وضوءَه.

فصل: ويُوالى بينَ غَسْلِ الأعْضاءِ، وفي وُجوبِ المُوَالاةِ رِوايَتان؛ المُحَدَاهِما يَجِبُ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ [٩ و] رأى رجلًا يُصَلِّى وفي رِجْلِهُ لُمُعَةٌ قَدْرُ

 ⁽۱) فى: باب فى تخليل الأصابع، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٥٦، ٥٥.
 كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب تخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٥٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢٨٧. وانظر: التلخيص الحبير ١/٩٤.

⁽٢) في م: «مرة».

⁽۳) بعده في م: «مرة».

الدُّرْهَمِ لَم يُصِبْهَا المَاءُ، فأَمرَه أَن يُعِيدَ الوضوءَ والصلاةَ. رَوَاه أَبُو دَاودَ (''. ولو لَم تَجِبِ المُوالَاةُ لأَجْرَأَه غَسْلُها. ولأَنَّ النبيَّ ﷺ والَى بينَ الغَسْلِ. والثانيةُ ، لا تجبُ ؛ لأَنَّ المَأْمُورَ به الغَسْلُ ، وقد أَتَى به . وقد رُوِى عن ابنِ عمرَ ، رَضِىَ اللَّهُ عنهما ، أنَّه تَوَضَّا ، وتَركَ مَسْحَ خُفَّيْه حتى دَخَل المسجدَ ، فدُعِي لجنازَةٍ ، فمَسحَ عليهما ، وصلَّى عليها ('').

والتَّفْرِيقُ الْخُتَلَفُ فيه أَن يُؤَخِّرَ غَسْلَ عُضْوِ حتى يَمْضِيَ زَمَنٌ يَنشَفُ فيه الذي قبلَه في الزَّمانِ المُعْتَدِلِ.

فإن أَخَّر غَسْلَ مُضْوِ لأَمْرِ في الطَّهارَةِ، مِن إِزالَةِ الوَسَخِ، أو عَرْكِ مُضْوِ، لم يَقْدَحْ في طَهارَتِه.

فصل: والوُضوءُ مَرَّةً يُجْزِئُ ، والثلاثُ أَفْضَلُ ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ وَضَّلُ ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ وَضَّا مَرَّةً ، وقالَ : «هَذَا وُضُوءٌ مَنْ لَم يَتَوضَّأُهُ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَه صَلَاةً ». ثم توضَّأَ مَرَّتَيْن ، ثم قال : «هذَا وُضُوءٌ مَن تَوضَّأَهَ أَعْطَاهُ اللَّهُ كَمْ كَفْلَيْنِ مِن الأَجْرِ ». ثم توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا ، ثم قال : «هَذَا وُضُوئِي وَوُضُوءُ المُوسَلِينَ قَبْلِي ». أَخْرَجَه ابنُ ماجه (٢) .

⁽١) في: باب تفريق الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٣٩.

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من توضأ فترك موضعا لم يصبه الماء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٢١٨. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ١٤٦، ٤٢٤. '

⁽۲) أخرجه البيهقى، فى: باب تفريق الوضوء، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى ٨٤/١.وفيه: ثم دخل المسجد فمسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٦٥.

وإن غَسَل بعضَ أغضائِه أكْثَرَ مِن بَعْضِ، فلا بَأْسَ، فقد حكى عبدُ اللّه بنُ زَيْدٍ وُضوءَ رسولِ اللّهِ عَلَيْ فَعَسَلَ يدَيْه مَرَّتَيْنُ (١) مَم مَضْمَضَ واسْتَنْثَرَ (١) ثلاثًا، (وغَسَل وَجْهَه ثَلاثًا)، ثم غسَلَ يدَيْه مرَّتَيْنِ إلى المِوْفَقَيْنِ، ثم مسَح رأْسَه بيَدَيْه فَأَقْبَلَ بهما وأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِه، ثم المِوْفَقَيْنِ، ثم مسَح رأْسَه بيَدَيْه فَأَقْبَلَ بهما وأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِه، ثم ذَهَبَ بهما إلى قَفَاه، ثم رَدَّهما حتى رجع إلى المكانِ الذي بَدَأ منه، ثم غسَل رِجْلَيْه. مُتَّفَقٌ عليه (١). ولا يَزِيدُ على ثَلاثِ ؛ لأنَّ أغرابِيًّا سألَ النبيَّ غسَل رِجْلَيْه. مُتَّفَقٌ عليه (١). ولا يَزِيدُ على ثَلاثِ ؛ لأنَّ أغرابِيًّا سألَ النبيَّ عَسَل رِجْلَيْه. مُتَّفَقٌ عليه (١) ولا يَزِيدُ على قَلاثِ ؛ هذا الوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ على هذا فقَدْ أَسَاءَ وظَلَمَ ». رواه أبو داود (٥).

ويُكْرَهُ الإِسْرافُ في الماءِ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْهِ مَرَّ على سَعْدِ وهو يتَوَضَّأُ فقال: « لَا تُسْرِفْ ». قالَ: يارسولَ اللَّهِ، في الماءِ إسرافٌ ؟ قالَ: « نَعَمْ، وإنْ كُنْتَ علَى نَهْرِ جارٍ ». رؤاه ابنُ ماجه (١).

⁽١) ليست هذه الرواية عند مسلم، وهي إحدى روايات البخارى.

⁽٢) في الأصل: «استنشق».

⁽٣ - ٣) سقط من: م.

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٥٥.

⁽٥) في : باب الوضوء ثلاثا، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٣٠.

كما أخرجه النسائى ، فى : باب الاعتداء فى الوضوء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٧٠. وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى القصد فى الوضوء وكراهة التعدى فيه ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٤٦. والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ١٨٠.

⁽٦) في : باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهة التعدى فيه ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٤٧/١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في المسند ٢/ ٢٢١.

وضعف البوصيرى إسناده . انظر : مصباح الزجاجة ١٧٣/، ١٧٤. الإِرواء ١/١٧١.

فصل: ويُسْتَحَبُ إِسْبَاعُ الوُضوءِ، ومُجاوَزَةُ قَدْرِ الواجِبِ بالغَسْلِ؛ لأَنَّ أَبا هُرَيْرَةَ، رَضِى اللَّهُ عنه، توضَّاً فغَسَلَ يَدَه حتى أَشْرَعَ فى العَضُدِ، ورِجْلَه حتى أَشْرَعَ فى العَضُدِ، ورِجْلَه حتى أَشْرَعَ فى السَّاقِ، ثم قال: هكذا رأَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ. وقال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ أَنْتُمُ الغُو الحُجَّلُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ يَتَوَضَّأُ. وقال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ أَنْتُمُ الغُو الحُجَّلُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ إِسْبَاغِ الوُضُوءِ، فَمَن اسْتَطَاعَ مِنْكُم فَلْيُطِلْ غُرَّتَه وتَحْجِيلَه ﴾. مُتَّفَقَ عليه (١).

فصل: ولا بَأْسَ بِالمُعَاوَنَةِ على الوُضوءِ والغَسْلِ بتَقْرِيبِ المَاءِ، وحَمْلِه وصَبِّه، فإنَّ النبيَّ عَلَيْةِ كَان يُحْمَلُ له المَاءُ، ويُصَبُّ عليه. قال أنس : كان النبيُّ عَلَيْةٍ يَنْطَلِقُ لحَاجَتِه فآتِيه أنا وغُلامٌ مِنَ الأَنْصَارِ بِادَاوَةِ مِنْ مَاءِ يَسْتَنْجِي النبيِّ عَلَيْةٍ يَنْطَلِقُ لحَاجَتِه فآتِيه أنا وغُلامٌ مِنَ الأَنْصَارِ بِادَاوَةِ مِنْ مَاءِ يَسْتَنْجِي به . وعن المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةً ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، قال : كنتُ مع النبيِّ عَلَيْةِ فَمَشَى حتى تَوَارَى عني في سَوادِ الليلِ ، ثم جاءَ فصَبَبْتُ عليه مِن الإِدَاوَةِ ، فعَسَلَ وَجْهَه . وذكرَ بَقيَّة الوُضوءِ . مُتَّفَقٌ عليهما (١) . وعن عائشة ، رَضِي فغسَلَ وَجْهَه . وذكرَ بَقيَّة الوُضوءِ . مُتَّفَقٌ عليهما أنَّ . وعن عائشة ، رَضِي اللَّهُ عنها ، قالتُ : كُنَّا نُعِدُ لرَسُولِ اللَّهِ عَيْلِيَةٍ ثَلاثَةَ آنيةٍ " من الليلِ مَخَمَّرَةً ؛ إناءً لطَهُورِه ، وإناءً لسِوَاكِه ، وإناءً لشَرابِه . أخرَجَه ابنُ ماجه (١٠) .

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/ ٤٦. ومسلم، فى: باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل فى الوضوء، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٢١٦، واللفظ له.

⁽٢) تقدم تخريجهما في صفحة ٣٤.

⁽٣) في م، ف: «أواني».

⁽٤) في: بأب تغطية الإِناء، من كتاب الطهارة، وفي: باب تخمير الإِناء، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه ١٩٣١، ٢/ ١٦٩١. وضعف البوصيرى إسناده. مصباح الزجاجة ١٩٣١، ٣/ ١٠٩٠.

فصل: وفى تَنْشِيفِ بَلَلِ الغُسْلِ والوُضُوءِ رِوَايتانِ ؛ إحداهما ، يُكْرَهُ ؛ لأَنَّ مَيْمُونَةَ ، رَضِى اللَّهُ عنها ، وصَفَتْ غُسْلَ النبيِّ بَيَالِيَّةِ ، ثم (١) قالت : فأتَيْتُه بالمَيْدِيلِ فلم يُرِدْها ، وجعلَ يَنْفُضُ الماءَ بيَدِه (٢) . مُتَّفَقِ عليه (١) والأُخْرَى ، لا بَأْسَ به ؛ لأنَّه إِزالَةٌ للماءِ عن بدَنِه ، أَشْبَهَ نَفْضَه [١٩ ع ا بيَديْه .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يقولَ بعدَ فَراغِه مِن وُضويُه: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عبدُه ورسولُه؛ لِما روَى عِمرُ، رَضِى اللَّهُ عنه، عن النبي عَلَيْ أَنَّه قال: « مَنْ تَوَضَّاً فَأَحْسَنَ وُضُوءَه، ثُمَّ قالَ: « مَنْ تَوَضَّا فَأَحْسَنَ وُضُوءَه، ثُمَّ قالَ: أَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُه وَرَسُولُه. فَتَحَ اللَّهُ لهُ أَبُوابَ الجُنَّةِ الثَّمَانِيَةَ ، يَدْخُلُ مِن أَيِّها شَاءَ » . رَواه مسلمُ (ن) .

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) في س ١: (بيديه).

⁽٣) أخرجه البخارى، فى: باب المضمضة والاستنشاق فى الجنابة، وباب من أفرغ بيمينه على شماله فى الغسل، وباب من توضأ فى الجنابة، وباب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ٧٤/١ - ٧٧. ومسلم، فى: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/٤٧١، ٢٥٥٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود 1/٥٦ . والنسائي ، في : باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه ، من كتاب الطهارة . المجتبي ١/١١٦ . وابن ماجه ، في : باب المنديل بعد الوضوء بعد الغسل ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٥٨ . والدارمي ، في : باب في الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/١٩١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/ ٣٣٥.

والحديث عند الترمذي بدون ذكر المنديل. عارضة الأحوذي ١٥٢/١.

⁽٤) في: باب الذكر المستحب عقب الوضوء، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٢١٠.=

فصل: والمَفْرُوضُ مِن ذلك بغيرِ خلافٍ خَمْسَةٌ؛ النَّيَّةُ، وغَسْلُ الوَجْهِ، وغَسْلُ الرِّجْلَيْنِ. الوَّأْسِ، وغَسْلُ الرِّجْلَيْنِ.

وخَمْسَةٌ فيها رِوايَتَان ؛ التَّرْتِيبُ ، والمُوَالَاةُ ، والمَضْمَضَةُ ، والاسْتِنْشَاقُ ، والتَّسْمِيَةُ .

والشَّنَنُ سَبْعَةً ؛ غَسْلُ الكَفَّيْنِ، والمُبالَغَةُ فَى المَضْمَضَةِ والاَسْتِنْشَاقِ، وَتَخْلِيلُ اللَّصَابِعِ، والبَداءةُ التَّخْلِيلُ اللَّصَابِعِ، والبَداءةُ باليُمْنَى، والدَّفْعَةُ (١) الثانيةُ والثالثةُ .

⁼ كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول الرجل إذا توضأ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٣٨. والنسائي ، في : باب القول بعد الفراغ من الوضوء . المجتبى ١/ ٧٨. وابن ماجه ، في : باب ما يقال بعد الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٩٥. والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ١٤٦، ١٥٣.

كما أخرجه الترمذي وزاد: «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين». انظر: باب ما يقول بعد الوضوء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ٧١.

وانظر الكلام على هذه الزيادة في: الإرواء ١/ ١٣٥.

⁽١) في ف: «الغسلة».



بَابُ المُسْحِ على الخُفَّيْنِ

وهو جائزٌ بغَيْرِ خِلافٍ ؛ لِمَا رَوَى جَرِيرٌ ، رَضِىَ اللَّهُ عنه ، قال : رأيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ بالَ ، ثم توَضَّأَ ، ومسَحَ على خُفَّيْه . مُتَّفَقٌ عليه (١) . قال إبْراهِيمُ : فكانَ يُعْجِبُهم هذا ؛ لأنَّ إسْلامَ جَرِيرٍ كان بعدَ نُزولِ المائدةِ . ولأنَّ الحاجَةَ تَدْعُو إلى لُبْسِه ، وتَلْحَقُ المَشَقَّةُ بنَزْعِه ، فجاز المَسْحُ عليه ، كالجَبائر .

وَيَخْتَصُّ جَوازُه بِالوُضوءِ دُونَ الغُسْلِ؛ لِلَّا رَوَى صَفْوَانُ بِنُ عَسَّالِ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُونا إذا كُنَّا مُسافِرينَ - أو سَفْرًا - أن لا نَنْزِعَ خِفَافَنا ثلاثَةَ أيامٍ ولَيالِيهِنَّ إلَّا مِن جَنابَةِ، لكِنْ مِن غَاثُطِ وبَوْلِ ونَوْمٍ. أَخْرَجَه التَّرْمِذِيُّ ، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. ولأنَّ

⁽۱) أخرجه البخارى، في: باب الصلاة في الخفاف، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١/ ١٠٨. ومسلم، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١٠٨١. كما أخرجه أبو داود، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٣٦٠. والترمذي، في: باب المسح على الخفين، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ١٣٩٠. والنسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة، وفي: باب الصلاة في الخفين، من كتاب القبلة. المجتبى ١/ ٧٩، ٢/ ٥٧. وابن ماجه، في: باب ما جاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٨٠، ١٨١، والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٣٦٨، ٣٦٠،

 ⁽۲) في: باب ما جاء في المسح على الخفين للمسافر، والمقيم، من أبواب الطهارة. عارضة
 الأحوذي ١/٢/١.

الغُسْلَ يقِلُ ، فلا تَدْعو الحاجَةُ إلى المسحِ على الخُفِّ فيه ، بخِلافِ الوُضوءِ .

ولجَوازِ المَسْحِ عليه شُروطٌ أَرْبَعَةٌ ؛ أحدُها ، أَنْ يكونَ ساترًا لِمَحَلِّ الفَرْضِ مِن القَدَمِ كُلِّه ، فإنْ ظَهَرَ منه شيءٌ لم يَجُزِ المَسْحُ عليه (') ؛ لأَنَّ مُحكُمَ ما اسْتَتَرَ المَسْحُ ، ومُحكُمَ ما ظَهَرَ الغَسْلُ ، ولا سَبِيلَ إلى الجَمْعِ بينَهما (') ، فغَلَبَ الغَسْلُ ، كما لو ظَهَرَتْ إحْدَى الرِّجْلَيْنِ .

فإنْ تَخَرَّقَتِ البِطانَةُ دُونَ الظِّهارَةِ، أو الظِّهارَةُ دُونَ البِطانَةِ، جازَ المَسْحُ؛ لأنَّ القَدَمَ مَسْتَورٌ به. وإنْ كانَ فيه شَقَّ مُسْتَطِيلٌ يَنْضَمُّ فلا يَظْهَرُ منه القَدَمُ، جاز المَسْحُ عليه؛ لذلك. وإن كان الحُفُّ رَقِيقًا يَشِفُّ (٦)، لم يَجُزِ المَسْحُ عليه؛ لأنَّه غيرُ ساترٍ. وإن كان ذا شَرَجٍ (١) في مَوْضِعِ القَدَمِ، وكانَ مَشْدُودًا لا يَظهَرُ شيءٌ مِنَ القَدَمِ إذا مشَى، جازَ المَسْحُ عليه؛ لأنَّه كالحَيْطِ.

فصل: الثاني، أن يُمْكِنَ مُتابَعَةُ المَشْيِ فيه، فإن كان يَسْقُطُ مِن القَدَم

⁼ كما أخرجه النسائى، فى: باب التوقيت فى المسح على الخفين للمسافر، من كتاب الطهارة. سنن ابن الطهارة . المجتبى ١/ ٧١. وابن ماجه، فى: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٦١. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/ ٢٣٩، ٢٤٠.

وحسنه في الإِرواء ١/١٤٠، ١٤١.

⁽١) سقط من الأصل، س ١.

⁽٢) زيادة من: م.

⁽٣) في ف: ١ يصف ١ .

⁽٤) الشرج: عُرَى العيبة، أي محل الربط منه.

لسَعَتِه أو ثِقَلِه ، لم يَجُزِ المَسْخُ عليه ؛ لأنَّ الذي تَدْعُو الحاجَةُ إليه هو الذي يُمْكِنُ مُتابَعَةُ المَشْي فيه .

وسَواةٌ في ذلك الجُلُودُ (اواللَّبُودُ) والخِرَقُ والجَوَارِبُ؛ لِمَا رَوَى المُغِيرَةُ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أنَّ النبيَّ ﷺ مَسَح على الجَوْرَبَيْنِ والتَّعْلَيْنِ. (حديثُ صحيحٌ. صَحِيحٌ) ، أخْرَجَه أبو داود ، والتَّرْمِذِيُّ) ، وقال : حديثُ حسنُ صحيحٌ . قال الإِمامُ أحمدُ : يُذْكُرُ المَسْحُ على الجَوْرَبَيْنِ عن سَبْعَة أو ثَمانِيَة مِن أَصْحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ . ولأنَّه مَلْبُوسٌ ساتِرٌ للقَدَمِ ، يُمْكِنُ مُتابِعَةُ المَشْيِ فيه ، أَشْبَةَ الحُفُّ .

فإن شَدَّ على رِجْلَيْه لَفائِفَ، لم يَجْزِ المَسْحُ عليها؛ لأَنَّها لا تَتْبُتُ بِنَفْسِها، إِنَّمَا تَثْبُتُ بِشَدِّها.

فصل: الثالث، أن يكونَ مُباحًا، فلا يجوزُ المَسْءُ على المُغْصُوبِ والحَرِير؛ لأنَّ لُبْسَه مَعْصِيَةً، فلا تُسْتَباحُ به الرُّخْصَةُ، كسَفَرِ المَعْصِيَةِ.

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

واللبادة ؛ كرمانة : ما يلبس من اللبود للمطر ، وتلبد الصوف : تداخل ولزق بعضه ببعض . القاموس (ل ب د).

⁽٢ - ٢) سقط من: م.

 ⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب المسح على الجوريين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/
 ٥٣. والترمذي ، في : باب في المسح على الجوريين والنعلين ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ١٤٨٠.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في المسح على الجوريين والنعلين، من كتاب الطهارة. سنن ماجه ١/٥٠٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٢/٤.

فصل: [١٠٠] الرابع، أَنْ يَلْبَسَهِما على طَهارَةِ كَامِلَةٍ ؛ لِمَا رَوَى المُغِيرَةُ ، رَضَى اللَّهُ عنه ، قال: كنتُ مع النبيِّ ﷺ في سَفَرٍ فأَهْوَيْتُ لأَنْزِعَ خُفَيْه ، وَضَى اللَّهُ عنه ، قال: « دَعْهُمَا ، فإنِّى أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ » . فمسَحَ عليهما . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

فإن تَيَمَّمَ، ثم لَبِسَ الخُفَّ، لم يَجُزِ المَسْحُ عليه؛ لأَنَّ طهارَتَه لا تَوْفَعُ الحَدَثَ.

وإن لَبسَتِ المُسْتَحاضَةُ ومَن به سَلَسُ البَوْلِ خُفًّا على طَهارَتِهما، فلهما المَسْحُ. نَصَّ عليه؛ لأنَّ طهارَتَهُما كامِلَةٌ في حَقِّهما. فإن عُوفِيَا، لم يَجُزْ لهما (٢) المَسْحُ؛ لأنَّها صارَت ناقِصَةً في حقِّهما، فأشْبَهَتِ التَّيَمُّمَ.

وإنْ غَسَلَ إِحْدَى رِجْلَيْه ، فأَدْخَلَها الحُفَّ ، ثم غسَلَ الأُخْرَى وأَدخَلها الحُفَّ ، ثم غسَلَ الأُخْرَى وأَدخَلها الحُفَّ ، ثم غسَلَ الطَّهارَةِ . وعنه ، الحُفَّ ، لم يجُزِ المَسْحُ ؛ لأَنَّه لَبِسَ الأَوَّلَ قبلَ كَمالِ الطَّهارَةِ واللَّبْسِ ، فأَشْبَهَ ما لو نَزَعَ الأَوَّلَ ثم يجوزُ ؛ لأَنَّه أَحْدَثَ بعدَ خَسْلِ الأُخْرَى . وإن تَطهَّرَ فلَبِسَ خُفَيْه ، فأَحْدَثَ قبلَ بُلُوغِ لَبِسَه بعدَ غَسْلِ الأُخْرَى . وإن تَطهَّرَ فلَبِسَ خُفَيْه ، فأَحْدَثَ قبلَ بُلُوغِ الرِّجْلِ قَدَمَ الحُفِّ ، لم يَجُزِ المَسْحُ ؛ لأَنَّ الرِّجْلَ حَصَلَتْ في مَقَرِّها وهو الرِّجْلِ قَدَمَ الحُفِّ ، لم يَجُزِ المَسْحُ ؛ لأَنَّ الرِّجْلَ حَصَلَتْ في مَقَرِّها وهو مُحْدِثٌ ، فأَشْبَهَ مَن بَدَأَ اللَّبْسَ مُحْدِثًا .

وإن لَبِسَ خُفًّا على طَهارَةِ ثم لَبِسَ فَوْقَه آخَرَ ، أو مجرْمُوقًا (1) قبلَ أن

⁽۱) تقدم تخریجه فی صفحة ۳٤.

⁽٢) سقط من: س ٢، ف، م.

⁽٣) سقط من: م.

⁽٤) قال الشارح: الجُوْمُوق مثالُ الخف، إلا أنه يلبس فوق الخف في البلاد الباردة. الشرح الكبير مع المقنع والإنصاف ٢/ ٣٧٩، ٣٨٠.

يُحْدِثَ ، جازَ المَسْحُ على الفَوْقَانِيِّ ، سواةٌ كان التَّعْتانِيُّ صَحِيحًا أو مُخَرَّقًا ؛ لأَنَّه نُحفُّ صَحِيحٌ يُمْكِنُ مُتابِعَةُ المَشْيِ فيه ، لَبِسَه على طَهارَةِ كَامِلَةٍ ، أَشْبَهَ المُنْفَرِدَ . وإن لَبِسَ الثانى بعدَ الحَدَثِ ، لم يَجُزِ المَسْحُ عليه ؛ لأَنَّه لَبِسَه على غيرِ طهارَةٍ . وإن مستح الأَوَّلَ ثم لَبِسَ الثانى ؛ لم يَجُزِ المَسْحُ عليه ؛ لأَنَّ المَسْحُ لم يُزِلِ الحدثَ عن الرِّجْلِ ، فلم تَكْمُلِ الطَّهارَةُ . عليه ؛ لأَنَّ المَسْحُ لم يُزِلِ الحدثَ عن الرِّجْلِ ، فلم تَكْمُلِ الطَّهارَةُ .

وإن كَانَ التَّحْتَانِيُّ صَحِيحًا، والفَوْقَانِيُّ مُخَرَّقًا، فالمُنْصُوصُ بجوازُ المَسْحِ؛ لأَنَّ الْقَدَمَ مَسْتورُ^(۱) بِخُفِّ صحيحٍ. وقال بعضُ أصحابِنا: لا يَجُوزُ؛ لأَنَّ الحُكمَ تعَلَّقَ بالفَوْقَانِيِّ، فاعْتُبِرَتْ صِحَتُه كالمُنْفَرِدِ.

وإن لَيِسَ الْمُخُرَّقَ فَوْقَ لَفَافَةِ ، لَم يَجُزِ الْمَسْحُ . نَصَّ (٢) عليه ؛ لأنَّ القَدَمُ لَم يَشْتَرُ بخفٌ صحيحِ . وإن لَيِس (٢) مخرَّقًا فوقَ مُخَرَّقِ فاسْتَتَرَ القَدَمُ بهما ، احْتَمَلَ أن لا يجوزَ المَسْحُ ؛ لذلك ، واحْتَمَلَ أن يجوزَ ؛ لأنَّ القَدَمَ اسْتَتَر بهما ، فَصارَا (٤) كالخفِّ الواحدِ .

فصل: ويَتَوقَّتُ المَسْحُ بيَوْمٍ وليْلَةِ للمُقِيمِ، وثَلاثَةِ أَيَامٍ ولَيَالِيهِنَّ للمُسافِر؛ لِمَا روَى عَوْفُ بنُ مالِكِ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بالمَسْحِ على الحُفَّيْنِ فَى غَرْوَةِ تَبُوكَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ ولَيَالِيهِنَّ للمُسافِرِ، ويَوْمًا وليْلَةً للمُقِيمِ (٥٠).

⁽۱) في م: «لم يستر».

⁽٢) سقط من: ف، م.

⁽٣) في الأصل: ﴿ كَانَ ﴾ .

⁽٤) في الأصل؛ ف: (فصار).

⁽٥) أخرجه الإمام أحمد في: المسند ٦/ ٢٧. والدارقطني، في: سننه ١/ ١٩٧. والبزار، =

قال الإِمامُ أحمدُ: هذا أَجْوَدُ حدِيثِ في المَسْحِ على الحُفَّينِ ؛ لأنَّه في غَزْوَةِ تَبُوكَ ، آخرِ غَزَاةٍ غَزَاها النبيُّ ﷺ وهو آخِرُ فِعْلِه .

وسَفَرُ المَعْصِيَةِ كالحضَرِ؛ لأنَّ ما زادَ يُسْتَفادُ بالسَّفَرِ، وهو مَعْصِيَةً، فلم (١) يَجُزْ أن يُسْتَفادَ به الرُّخْصَةُ.

ويُعْتَبَرُ اثِيْداءُ المُدَّةِ مِن حِينِ الحَدَثِ بعدَ اللَّبْسِ، في إحْدَى الرُّوايتَيْنِ ؟ لأَنَّها عِبَادَةٌ مُؤَقَّتَةٌ، فاعْتُبِرَ أَوَّلُ وَقْتِها مِن حينِ جَوَازِ فِعْلِها، كالصَّلاةِ. والأُخْرَى، مِن حينِ المُسْحِ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أمرَ بالمَسْحِ ثلاثَةَ أَيَّامٍ، فاقْتَضَى أَن تكونَ الثَّلاثَةُ كُلُها مُمْسَحُ فيها.

وإن أَحْدَثَ في الحَضَرِ، ثم سافَرَ قبلَ المَسْحِ، أَتَمَّ مَسْحَ مُسافِرٍ؛ لأَنَّهُ بِذَأَ العِبادَةَ في السَّفَر.

وإن مسَحَ في الحَضَرِ ثُمَّ سافَر، أو مسَحَ في السَّفَرِ ثم أقامَ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُشِحَ مُشِحَ عَلَى السَّفَرِ ، فإذا وُجِدَ أَحَدُ طَرَفَيْها مُقِيمٍ ؛ لأَنَّها عِبادَةٌ يَخْتَلِفُ مُحُكْمُها بالحَضَرِ والسَّفَرِ ، فإذا وُجِدَ أَحَدُ طَرَفَيْها في الحَضَرِ عُلَّبَ مُحَكُمُ الحَضَرِ ، كالصَّلاةِ . وإن مَسَح المُسافِرُ أَكْثَرَ مِن يَوْمٍ ولِيْلَةٍ ، ثم أقامَ ، انْقَضَتْ مُدَّتُه في الحالِ .

وإن شَكَّ هل بدَأَ المَسْحَ في الحَضَرِ أو في السَّفَرِ؟ بَنَى على مَسْحِ الحَضَرِ؛ لأنَّ الأَصْلَ الغَسْلُ، والمَسْحَ رُخْصَةً، فإذا شَكَكْنا في شَرْطِها

⁼ انظر: كشف الأستار ١/١٥٧. والبيهقى، في: السنن الكبرى ١/٢٧٥. وصححه في الإرواء ١٣٨/١ - ١٤٠.

⁽١) في الأصل، م: (لم).

رَجَعْنا إلى الأصْل.

وإن لَبسَ وأَحْدَثَ، وصَلَّى [١٠٤] الظَّهْرَ، ثم شَكَّ هل مسَحَ قبلَ الظَّهْرِ أو بعدَها؟ وقُلْنا: البُنداءُ المُدَّةِ (١) مِن حينِ المَسْحِ. بَنَى الأَمْرَ في المَسْحِ على أَنَّه قبلَ الظُّهْرِ، وفي الصَّلاةِ على أَنَّه مَسَحَ بعدَها؛ لأنَّ الأَصْلَ بَقاءُ الصَّلاةِ في ذِمَّتِه، وَوُجوبُ غَسْلِ الرِّجْلِ، فردَدْنا كلَّ واحدٍ منهما إلى أَصْلِه.

فصل: والسُّنَّةُ أَن يَمْسَحَ أَعْلَى الْحُفِّ دُونَ أَسْفَلِه وَعَقِيهِ، فَيَضَعُ يديْه مُفَرَّجَتَى الأصابعِ على أصابعِ قدَمَيْه، ثم يَجُرُهما إلى سَاقَيْه؛ لِمَا روَى المُغِيرَةُ قال: رأَيْتُ النبيَّ عَلَيْ أَسُمُ على الحُفَّيْنِ على ظَاهِرِهما. حديثُ حسن صحيح (١). وعن عليٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، قال: لو كان الدِّينُ بالرَّأْي حسن صحيح لَّا أَوْلَى بالمَسْعِ مِن أَعْلَاه، وقد رأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهُ كَانَ أَسْفَلُ الحُفِّ أَوْلَى بالمَسْعِ مِن أَعْلَاه، وقد رأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ أَسْفَلُ الحُفِّ أَوْلَى بالمَسْعِ مِن أَعْلَاه، وقد رأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ المُسْعِ على ظاهِرِ خُفَيْه. رَواه أبو داودَ (١). فإنِ اقْتَصَر على مَسْعِ الأَكْثَرِ مِن أَعْلَاه، أَمْ يُجْزِه؛ لأنه ليس مَحَلًا المَسْعِ ، أَشْبَةَ السَّاقَ .

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) سقط من: الأصل، س ١.

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب كيف المسح ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٣٦. والترمذى ، في : باب في المسح على الخفين ظاهرهما ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٧٧١.

⁽٣) في: باب كيف المسح، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٣٦، ٣٧. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١/ ٩٥، ١١٤، ١٢٤، ١٤٨.

فصل: إذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ المَسْحِ، أو خَلَعَ خُفَّيْه، أو أَحَدَهما بعدَ المَسْحِ، بطَلَتْ طَهارَتُه في أشْهَرِ الرِّوايتَيْنِ، ولَزِمَه خَلْعُهما؛ لأنَّ المَسْحَ أُقِيمَ مُقامَ الغَسْلِ، فإذا زالَ بَطَلَتِ الطَّهارَةُ في القَدَمَيْنِ، فتَبْطُلُ في جَمِيعِها؛ لكَوْنِها لا تَتَبَعَّضُ. والثانيةُ، يُجْزِئُه غَسْلُ قدَمَيْه؛ لأنَّه زالَ بدَلُ غَسْلِهما، فأَجْزَأُه المُبْدَلُ، كالمُتَيَمِّم يَجِدُ الماءَ.

وإن أُخْرَجَ قَدَمَه إلى ساقِ الخُفِّ، بَطَلَ المَسْحُ؛ لأنَّ اسْتِباحَةَ المَسْحِ تَعَلَّقَتْ باسْتِقْرارِهما (۱) ، فَبَطلَتْ بزَوالِه ، كَاللَّبْس .

وإن مَسَح على الخُفِّ الفَوْقَانِيِّ، ثم نَزَعَه، بَطَلَ مَسْحُه، ولَزِمَه نَزْعُ التَّحْتانِيِّ؛ لأنَّه زالَ المَمْسُومُ عليه، فأشْبَهَ المُنْفَرِدَ.

فصل: ويَجُوزُ المَسْمُ على العِمَامَةِ ؛ لِمَا رَوَى المُغِيرَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، قال : تَوَضَّأَ رسولُ اللَّهِ ﷺ ، ومَسَحَ على الحُفَّيْنِ والعِمَامَةِ (٢) . حديث حسن صحيحٌ . وعن عَمْرِو بن أُمَيَّةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، قالَ : رأَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ على عِمَامَتِه وخُفَيْه . رَواه (٢) البُخارِيُ (١) . ورَوَى الحَلَّالُ

⁽١) في الأصل، س ١: ﴿ باستقرارها ﴾ .

⁽٢) أخرجه مسلم، في: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم المرجه، مسلم، وأبو داود، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٣٠. والترمذي، في: باب ما جاء في المسح على الجوريين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ١٥٠. والنسائي، في: باب المسح على العمامة والناصية، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٦٥٠. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٢٤٤.

⁽٣) في م: ﴿ رُواهِما ﴾ .

⁽٤) في : باب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٢/١١.

بإسْنادِه ، عن عُمَرَ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، قال : مَنْ لَم يُطَهِّرُه المَسْحُ على العِمَامَةِ فلا طَهَّرَه اللَّهُ () . ولأنَّ الرأْسَ عُضْوٌ يَسْقُطُ فرْضُه في التَّيَشُمِ ، فجازَ المَسْحُ على حائلِهِ ، كالقَدَمَيْنِ .

ويُشْتَرِطُ أَن تَكُونَ سَاتِرَةً لَجَمِيعِ الرأسِ، إِلَّا مَا جَرَتِ العَادَةُ بَكَشْفِه ؛ لأَنَّه جَرَتِ العَادَةُ بَكَشْفِه في العَمائم، فعُفِيَ عنه، بخِلافِ بَعْضِ القَدَمِ (١).

ويُشتَرَطُ أَن تَكُونَ لَهَا ذُوَّابَةً ، أَو تَكُونَ تَحَتَ الْحَنَكِ ؛ لأَنَّ مَا لَا ذُوَّابَةً لَهَا ولا حَنَكَ تُشْبِهُ عَمَائِمَ أَهْلِ الذَّمَّةِ ، وقد نُهِى عن التَّشَبُّهِ بهم ، فلم تُستَبَحْ بها الرُّحْصَةُ ، كَالْحُفِّ المُغْصُوبِ . فإن كانت ذاتَ حَنَكِ ، جازَ المَسْحُ عليها وإن لم يكُنْ لها ذُوَّابَةً ؛ لأنَّها تُفارِقُ عَمائِمَ أَهْلِ الذِّمَّةِ .

وإن أَرْخَى لها ذُوَّابَةً ولم يَتَحَنَّكُ، ففيه وَجُهان؛ أَحَدُهما، يجوزُ المَسْحُ عليها؛ لذلك. والثاني، لا يجوزُ؛ لأنَّه يُرْوَى أنَّ النبيَّ وَيَلِيُّ أَمَرَ بالتَّلَحِّى، ونَهَى عن الاقْتِعَاطِ. قال أبو عُبَيْدِ ("): الاقْتِعَاطُ أن لا يكونَ تحتَ الحَنَكِ منها شيءٌ.

فصل: وحُكْمُها في التَّوْقِيتِ، واشْتِراطِ تَقَدُّمِ الطهارةِ، وبُطْلانِ

کما أخرجه النسائی، فی: باب المسح علی الخفین، من کتاب الطهارة. المجتبی ۱/ ۲۹. وابن ماجه، فی: باب ما جاء فی المسح علی العمامة، من کتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ۱/ ۱۸۰. والدارمی، فی: باب المسح علی العمامة، من کتاب الطهارة. سنن الدارمی ۱/ ۱۸۰. والإمام أحمد، فی: المسند ۱/ ۱۳۹، ۱۷۹، ۵/ ۲۸۸.

⁽١) عزاه في كنز العمال ٧٠،٩٩ لعباس الرافعي في جزئه . وعزاه في نيل الأوطار ٢٠٩/١ للخلال . (٢) في م : «القدمين» .

⁽٣) في: غريب الحديث ٣/ ١٢٠.

الطهارةِ بخَلْعها، ('كحُكْمِ الخُفُّ')؛ لأنَّها أحدُ المَمْسُوحَيْنِ على سَبِيلِ البَدَل.

وفيما يُجْزِئُه مَسْحُه منها رِوايَتان ؛ إحْداهما ، مَسْحُ أَكْثَرِها ؛ لَا لَهُ لَا أَلَّهَا بَدَلٌ مِن جِنْسِ المُبْدَلِ ، فاعْتُبرَ
ذَكَوْنا أَلَى والثانية ، يَلْزَمُه اسْتِيعَابُها ؛ لأَنَّها بَدَلٌ مِن جِنْسِ المُبْدَلِ ، فاعْتُبرَ
كَوْنُه مِثْلَه ، كما لو عَجَزَ عن قِراءَةِ الفاتحةِ ، وقَدَرَ على قراءَةِ غيرِها ، اعْتُبِرَ أَن يكونَ بقَدْرِها ، ولو عَجَزَ عنِ القِراءَةِ فأَبْدَلَها بالتَّسْبِيحِ ، لم يُعْتَبرُ كَوْنُه بقَدْرِها .

وإن خَلَعَ العِمَامَةَ بعدَ مَسْجِها وقُلْنا: لا يُبْطِلُ الحُلْعُ الطَّهارَةَ. لَزِمَه مَسْحُ رأسِه، وغَسْلُ قَدَمَيْه؛ لَيَأْتِيَ بالتَّرْتيبِ. وإن قُلْنا بوُجُوبِ اسْتِيعابِ اسْتِيعابِ الرأسِ، فظهَرت ناصِيتُه، ففيه وَجْهانِ؛ أحدُهما، يَلْزَمُه مَسْحُها معه؛ لأنَّ المُغِيرَةَ، رَضِي اللَّهُ عنه، روَى أنَّ النبيَّ عَيَالِيَّةً تَوضَّأَ فَمَسَحَ بناصِيتِه وعلى العمَامَةِ والحُفَيْنِ (٢). ولأنَّه بحُرْةٍ مِن الرَّأْسِ ظاهِرٌ، فلَزِمَ مَسْحُه، كما لو ظَهرَ سائِرُ رأسِه. والثاني، لا يَلْزَمُه، لأنَّ الفَرْضَ تعَلَقَ بالعِمَامَةِ، فلم يجِبْ مَسْحُ غيرِها، كما لو ظهرَتْ أَذُنَاه.

وإنِ انتقَضَ مِن العِمَامَةِ كَوْرٌ (')، ففيه رِوايَتانِ ؛ إحْدَاهما، يَيْطُلُ الْمَسُوحِ عليه. والأُخْرَى، لا يَبْطُلُ ؛ لأنَّ العِمَامَةَ باقِيَةً،

⁽١ - ١) في الأصل: (كالخف)، وفي ف: (حكم الخف).

⁽۲ - ۲) سقط من: س ۱، م.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٨٢.

⁽٤) يسمى كل دور من العمامة كورًا.

أَشْبَهَ كَشْطَ الْخُفِّ مع بَقاءِ البِطَانَةِ .

فصل: ولا يَجُوزُ المَسْحُ على الكلوتةِ (')، ولا وقايَةِ المُرْأَةِ؛ لأنَّها لا ('') تَسْتُرُ جميعَ الرأس، ولا يَشُقُّ نَرْعُها.

فأمًّا القلانِسُ المُبَطَّنَاتُ؛ كَدَنِيَّاتِ " القُضاةِ، والنَّوْمِيَّاتِ ، وخِمارِ المُرأةِ، ففيها روايَتان؛ إحْدَاهما، يَجوزُ المَسْحُ عليها؛ لأنَّ أنسًا، رَضِى اللَّهُ عنه، مسَحَ على قَلَنْسُوتِه في مرَ، رَضِى اللَّهُ عنه: إن شاءَ حَسَرَ عن رَأْسِه، وإن شاءَ مَسَحَ على قَلَنْسُوتِه وعِمَامَتِه ". وكانت أُمُّ سَلَمَةَ مَن رَأْسِه، وإن شاءَ مَسَحَ على قَلَنْسُوتِه وعِمَامَتِه أَمُّ سَلَمَة على الخِمَارِ (٢). وقال الخَلَّالُ: قد رُوى المَسْحُ على القَلَنْسُوةِ عن رَجُلَيْ مِن أَصْحَابِ النبيِّ عَيَّالِيْهُ بأسانِيدَ صِحَاجٍ. واخْتَارَه. ولأنَّه مَلْبُوسٌ رَجُلَيْ مِن أَصْحَابِ النبيِّ عَيَّالِيْهُ بأسانِيدَ صِحَاجٍ. واخْتَارَه. ولأنَّه مَلْبُوسٌ للرأسِ مُعْتَادٌ، أَشْبَهَ العِمَامَةَ. والثَّانِيَةُ، لا يَجوزُ؛ لأنَّه لا يَشُقُ نَوْعُ الطَرأسِ مُعْتَادٌ، أَشْبَهَ العِمَامَة . والثَّانِيَةُ مِن تحتِ خِمَارِهَا، فأَشْبَهَ الكلوتة والوقاية .

⁽١) الكلوتة أو الكلتة : غطاء للرأس، ولها كلاليب بغير عمامة فوقها، يلبسها السلطان. والأمراء وسائر العساكر. معجم دوزى ٣٨٧.

⁽٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) قال في الإنصاف: الدنيات قلانس كبار كانت القضاة تلبسها قديما. انظر: الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير ١/ ٣٨٦.

⁽٤) النوميات: مبطنات تتخذ للنوم. السابق.

⁽٥) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ١٩٠/١.

⁽٦) انظر ما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ٢٢/١.

⁽٧) أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ٢٢/١.

فصل: ويجوزُ المَسْمُ على الجَبَائِرِ المَوْضُوعَةِ على الكَسْرِ؛ لأَنَّه يُرْوَى عن على ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أنه قالَ: انكسَرتْ إحْدَى زَنْدَىَّ ، فأمَرَنِى رسولُ اللَّهِ ﷺ أن أَمْسَحَ عليها. رواه ابنُ ماجه (١). ولأنَّه مَلْبُوسٌ يَشُقُّ نَرْعُه ، فجاز المَسْمُ عليه ، كالخُفِّ. ولا إعادةَ على الماسِح؛ لِمَا ذَكُونا.

ويُشْتَرطُ أن لا يتَجاوَزَ بالشَّدِّ مَوْضِعَ الحاجَةِ ؛ لأنَّ المَسْحَ عليها إَنَّما جازَ للضَّرُورَةِ . للضَّرُورَةِ . للضَّرُورَةِ .

وتُفارِقُ الجَبِيرَةُ الحُفَّ في ثَلاثَةِ أشْياءَ؛ أحدُها، أنَّه يجِبُ مَسْحُ جَمِيعِها؛ لأنَّه مَسْحٌ للضَّرُورَةِ، أَشْبَهَ التَّيَمُّمَ، ولأَنَّ اسْتِيعابَها بالمَسْحِ لا يَضُرُّ، بخِلافِ الحُفِّ. الثاني، أنَّ مَسْحَها لا يَتَوَقَّتُ أَ ؛ لأنه جاز لأَجْلِ يَضُرُّ، بخِلافِ الحُفِّ . الثاني، أنَّ مَسْحَها لا يَتَوَقَّتُ أَ ؛ لأنه جاز لأَجْلِ الضَّرورَةِ أَ ، فيبْقَى ببَقائِه . الثالثُ ، أنَّه يجوزُ في الطَّهارَةِ الكُبْرَى ؛ لأنَّه مَسْحٌ أُجِيزَ للضَّرورَةِ (أ) ، أَشْبَهَ التَّيَمُّمَ .

وفى تَقَدُّمِ الطَّهارَةِ رِوايَتانِ؛ إحْدَاهما، يُشْتَرطُ؛ لأَنَّه حائِلٌ مُنْفَصِلٌ يُمْسَحُ عليه، أَشْبَهَ الخُفَّ. فإن لَبِسَها على غيرِ طَهارَةٍ، أو تَجاوَزَ بشَدُّها مَوْضِعَ الحَاجَةِ، وخافَ الضَّرَرَ بنَزْعِها، تَيَمَّمَ لها، كالجَريحِ العاجِزِ عن

⁽١) في الأصل: «الأثرم».

والحديث أخرجه ابن ماجه، في: باب المسح على الجبائر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٣٥. وضعف البوصيري إسناده. مصباح الزجاجة ١/ ٢٣٥.

⁽٢) في م: «يتوقف».

⁽٣) في الأصل، س ١: « الضرر ».

⁽٤) في الأصل، س ١: «للضرر».

غَسْلِ مُحْرْحِه . والثانيةُ ، لا يُشْتَرَطُ ؛ لأنَّه مَسْخُ أُجِيزَ للضَّرُورَةِ ، فلم يُشْتَرَطُ تقَدُّمُ الطَّهارَةِ له ، كالتَّيَمُّم .

فصل: ولا فَرْقَ بِينَ الجَبِيرَةِ على كَسْرٍ، أو مُجْرْحٍ يُخَافُ الضَّرَرُ بغَسْلِه ؛ لأنَّه موضِعٌ يحتامُ إلى الشَّدِّ عليه ، فأشْبَهَ الكَسْرَ.

ولو وضَعَ على الجُرْحِ دَواءً، وخافَ الضَّرَرَ بنَزْعِه، مسَحَ عليه. نصَّ عليه. نصَّ عليه. فوْحَةً، عليه. وقد روَى الأَثْرَمُ بإشناده عن ابنِ عمرَ أنَّه خرَجَتْ بإبْهَامِه قُرْحَةً، فأَلْقَمَها مَرارَةً، فكانَ يَتُوضَّأُ، (وَيُمْسَحُ اللهُ عليها.

⁽۱ - ۱) زیادة من: ف.



بَابُ نواقِضِ الطَّهارَةِ الصُّغرى

وهي ثَمانِيَةٌ ؛ الخارِمُج مِن السَّبِيلَيْنِ ؛ وهو نَوْعانِ ؛

مُعْتَادٌ ، فَيَنْقُضُ (' بلا خلاف ؛ لقَوْلِهِ تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ آحَدُ مِنكُم مِن الْعَالِمِ فَيَنْقُضُ (' بلا خلاف ؛ لقَوْلِهِ النبيِّ عَلَيْهِ : وَلَكِنْ مِن غَائِطٍ وَبَوْلِ مِن الْعَالِمِ فَي اللّهِ عَلَيْهِ : وَلَكِنْ مِن غَائِطٍ وَبَوْلِ وَنَوْمٍ (') . وقال ، عليه الصلاة والسلامُ : « فلا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجَدُ رِيحًا » . وقال في المُذِي : « يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيتَوَضَّأُ » . مُتَّفَقٌ عليهما (') .

والحديث الأول أخرجه البخارى ، فى : باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ، وباب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر ... ، من كتاب الوضوء ، وباب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات ، من كتاب البيوع . صحيح البخارى ١/ ٤٦ ، ٥٥، ٢/ ٧١ . ومسلم ، فى : باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك فى الحدث فله أن يصلى ... ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١/ ٢٧٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب إذا شك في الحدث ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود 1/ ٣٩. والترمذي ، في : باب في الوضوء من الربح ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٩٨. والنسائي ، في : باب الوضوء من الربح ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٨٣. وابن ماجه ، في : باب لا وضوء إلا من حدث ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٧١. والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٣٩، ، ٤. كلهم من حديث عبد الله بن زيد ، رضى الله عنه .

والثاني أخرجه البخاري، في: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، من كتاب =

⁽١) في الأصل: «فينتقض».

⁽٢) سورة النساء ٤٣.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٧٥ ، ٧٦، وما ذكره المصنف ، رحمه اللَّه ، ليس لفظ النبي ﷺ .

⁽٤) في م: «عليه».

النوع الثانى، نادِرٌ؛ كالحَصَى، والدُّودِ، والشَّعَرِ، والدمِ، فيَنْقُضُ أيضًا؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال للمُسْتَحاضَةِ: « (أَتَوَضَّئِي لَكُلُّ) صَلاةٍ ». رَواه أبو داودَ (أ) . ودَمُها غيرُ مُعْتَادٍ ، ولأنَّه خارِجٌ من السَّبِيلِ، أَشْبَهَ المُعْتَادَ . ولا فَرْقَ بِينَ القليلِ والكثيرِ .

فصل: الثانى، خرومج النَّجاسَةِ مِن سائرِ البَدَنِ، وهو نَوْعان؛ غَائِطٌ وبَوْلٌ، فيَنْقُضُ قليلُه وكثيرُه؛ لدُخُولِه في النَّصوصِ المَذْكُورَةِ.

الثانى، دَمِّ وقَيْحٌ وصَدِيدٌ وغيرُه، فينْقُضُ كثيرُه؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال لفاطِمَةَ بنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: « إِنَّه دَمُ عِرْقِ، فَتَوَضَّئِي لكُلِّ صَلاةٍ ». رَواه التِّرْمِذِيُ ". فعَلَّلَ بكَوْنِه دَمَ عِرْقٍ، وهذا كذلكَ. ولأنَّها نجاسَةٌ خارِجَةٌ

⁼ الوضوء ، وفي : باب غسل المذى والوضوء منه ، من كتاب الغسل . صحيح البخارى ١/٥٥، ٥٦ . ٧٥٠ . ومسلم ، في : باب في المذى ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١٧٤٧. والإمام والنسائى ، في : باب الوضوء من المذى ، من كتاب الغسل . المجتبى ١٧٤/١ - ١٧٦. والإمام أحمد ، في : المسند ١/٠٨، ١٠٤.

⁽١ - ١) في الأصل، س ١، ف: « تتوضأ عند كل».

⁽۲) في: باب من قال: تغتسل من طهر إلى طهر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٧١. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٠٤. والإِمام أحمد، في: المسند ٦/ ٢٠٤. ٤٠٢، ٢٦٢. كلهم من حديث عائشة.

وبنحوه من حديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود ، في : الباب السابق . سنن أبي داود ١/ ٧٠ والترمذى ، في : باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ١٩٩ . وابن ماجه ، في : الباب السابق ، خوس الموضع . (٣) في : باب في المستحاضة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ١٩٧ .

مِن البَدَنِ ، أَشْبَهَتِ الحَارِجِ مِن السَّبِيلِ .

ولا يَنْقُضُ يَسِيرُه؛ لقَوْلِ ابنِ عباسٍ في الدَّمِ: إذا كان فاحِشًا فعليه الإِعادَةُ بَرْقَالَ أَحمدُ: عِدَّةً مِن الصَّحابَةِ تكلَّمُوا فيه؛ ابنُ عمرَ، عَصَرَ بَثْرَةً فَخَرَجَ دَمِّ، فَصَلَّى ولم يَتَوَضَّأُ()، وابنُ أبي أَوْفَى ()، عَصَرَ دُمَّلًا . وذكرَ غيرَهم (). ولم يُعْرَفُ لهم مُخالِفٌ في عَصْرِهم، فكان إجماعًا.

وظاهِرُ مَذْهَبِ أحمدَ أَنَّه لا حَدَّ للكَثِيرِ إلَّا ما فَحُشَ؛ لقَوْلِ ابنِ عباسٍ. قالَ ابنُ عَقِيلٍ: إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الفاحشُ في نُفوسِ أَوْسَاطِ الناسِ، لا المُتَذِلِينَ، ولا المُوسُوسِينَ، كما رجعنا في (٥) يسيرِ اللَّقَطَةِ الذي لا يَجِبُ تعْرِيفُه إلى ما لا تَتْبَعُه هِمَّةُ نُفوسِ الأَوْسَاطِ. وعن أحمدَ، أَنَّ الكثيرَ شِبْرُ في شِبْرٍ. وعنه، قَدْرُ عَشْرِ أصابِعَ كثيرٌ، وما يَرْفَعُه بأصابِعِه الحَمْسِ يَسِيرٌ. قالَ الحَلَّالُ، والذي اسْتَقرَّ عليه قوْلُه، أَنَّ يَرْفَعُه بأصابِعِه الحَمْسِ يَسِيرٌ. قالَ الحَلَّالُ، والذي اسْتَقرَّ عليه قوْلُه، أَنَّ

⁽۱) أخرجه البخارى معلقا بصيغة الجزم، في: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/٥٥.

ووصله عبد الرزاق، في: المصنف ١/٥٥٠. وابن أبي شيبة، في: المصنف ١/١٣٨. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١/١٤١.

 ⁽۲) عبد الله بن أبى أوفى علقمة بن خالد، أبو معاوية الأسلمى الصحابى، شهد بيعة الرضوان،
 وهو آخر من بقى بالكوفة من الصحابة، توفى سنة ست وثمانين. أسد الغابة ٣/١٨٣.

⁽٣) علقه البخارى في : الموضع السابق . ووصله عبد الرزاق ، في : المصنف ١/ ١٤٨. وابن أبي شيبة ، في : المصنف ١/ ١٢٤.

وانظر: تغليق التعليق ٢/ ٢٠١.

⁽٤) في ف، م: «غيرهما».

⁽٥) في الأصل: «إلى».

الفاحِشَ ما يَسْتفْحِشُه كلُّ إنسانِ في نَفْسِه.

فصل: الثالثُ ، زَوالُ العَقْلِ ؛

وهو نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهما ، النومُ ، فَيَنْقُضُ ؛ لَقَوْلِ النبيِّ ﷺ : وَلَكِنْ مِن غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ (١) . وعنه ، عليه الصلاة والسلامُ ، أنَّه قالَ : « العَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ (٢) ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأُ » . روَاه أبو داودَ (٣) . ولأنَّ النومَ مَظِنَّةُ الحَدَثِ ، فقامَ مَقامَه ، كسائرِ المَظَانِّ .

ولا يَخْلُو مِن أَرْبَعَةِ أَحْوالِ ؛ أحدُها ، أن يكونَ مُضْطَجِعًا أو مُتَّكِقًا أو مُعْتَمِدًا على شيءٍ ، فيَنْقُضُ الوُضوءَ قليلُه وكثيرُه ؛ لِمَا روَيْناه .

والثانى ، أن يكونَ جالسًا غيرَ مُعْتَمِدِ على شيءٍ ، فلا يَنْقُضُ قليلُه ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ (أُ أَن أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّه ﷺ كانوا يَنْتَظِرُونَ العِشَاءَ فيمَنامُونَ وَيَ أَنَسٌ (أُ أَن أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّه ﷺ كانوا يَنْتَظِرُونَ العِشَاءَ فيمَنامُونَ قُعُودًا (أُ ثَم يُصَلُّونَ ، (ولا أُ يَتَوضَّعُونَ . رَواه مسلمٌ (٧) بَمَعْنَاه . ولأنَّ النومَ فَعُودًا (أُ

⁽۱) تقدم تخریجه فی صفحهٔ ۷۶، ۷۶.

⁽٢) الوكاء: ما تشد به رأس القربة ونحوها. والسه: من أسماء الدبر.

⁽٣) في : باب في الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٤٦.

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٦١. والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ١١١. وانظر : التلخيص الحبير ١/ ١١٨.

⁽٤) في م: « من».

⁽٥) لفظ: «قعودا» أخرجه الإِمام الشافعي. انظر: ترتيب مسند الشافعي ٣٤/١. وانظر التلخيص الحبير ١/٦٦١.

⁽٦ - ٦) في م: «ثم».

⁽٧) في : باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء، من كتاب الحيض. صحيح =

إِنَّمَا نَقَضَ ؛ لأَنَّه مَظِنَّةٌ لِخُرُوجِ الرِّيحِ مِن غيرِ عِلْمِه ، ولا يَحْصُلُ ذلك هَلهُنا ، ولأَنَّه يَشُقُ التَّحَرُّزُ منه ؛ لكَثْرَةِ وُجودِهِ مِن مُنْتَظِرِى الصلاةِ ، فَعُفِىَ عنه . وإن كثر واسْتَثْقَلَ ، نقضَ ؛ لأنَّه لا يَعْلَمُ بالخارِجِ مع اسْتِثْقالِه ، ويُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه .

الحالُ الثالثُ ، القائمُ ففيه رِوايَتان ؛ أَوْلاهما إِلْحَاقُه بِحَالَةِ الجِلُوسِ ؛ لأنَّه في مَعْناه . والثانيةُ ، يَنْقُضُ يَسيرُه ؛ لأنَّه لا يتَحَفَّظُ حِفاظَ الجالس .

الرابعُ ، الرَّاكِعُ والسَّاجِدُ ، وفيه رِوايَتانِ ؛ أَوْلَاهُما ، أَنَّه (١) كَالْمُضْطَجِعِ ؛ لأَنَّه يَنْفَرِمِج مَحَلُّ الحَدَثِ ، فلا يتَحَفَّظُ ، فأَشْبَهَ المُضْطَجِعَ . والثانِيَةُ ، أَنَّه كَالجَالِس ؛ لأَنَّه على حالٍ مِن أَحُوالِ الصلاةِ ، أَشْبَهَ الجَالِسَ .

والمَرْجِعُ في اليَسِيرِ والكثيرِ إلى العُرْفِ، ما عُدَّ كثيرًا فهو كثيرٌ، وما [١٢ر] لَا فلَا؛ لأنَّه لا حَدَّ له في الشَّرْعِ، فيُرْجعُ فيه إلى العُرْفِ، كالقَبْضِ والإِحْرَازِ.

وإن تغَيَّرَ عن هَيْئَتِه ، انْتَقَضَ وُضُوءُه ؛ لأنَّه دليلٌ على كَثْرَتِه واسْتِثْقَالِه فيه .

النوعُ الثاني، زَوَالُ العَقْلِ بجُنونِ أو إغْماءِ أو سُكْرٍ، يَنْقُضُ الوُضُوءَ؛

⁼ مسلم ١/ ١٨٤.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود 1/03. والترمذي، في: باب الوضوء من النوم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ١٠٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣/١١، ١٦٠، ١٦١، ١٦١، ١٨٢، ٢٣٢، ٢٦٨، ٢٦٨. سقط من: س ٢، م.

لأنَّه لمَّا نَصَّ على نَقْضِه بالنومِ ، نَبَّة على نَقْضِه بهذه الأشْياءِ ؛ لأنَّها أَبْلَغُ فى إِزَالَةِ العَقْلِ . ولا فَرْقَ بينَ الجالِسِ وغيرِه ، والقَليلِ والكثيرِ ؛ لأنَّ صاحِبَ هذه الأُمورِ لا يُحِسُّ بحالٍ ، بخِلافِ النائمِ ، فإنَّه إذا نُبَّة انْتَبَة ، وإن خرَجَ منه شيءٌ قبلَ اسْتِثْقالِه فى نَوْمِه أَحَسَّ به .

فصل: الرابع ، أَكُلُ لَحْمِ الجَزُورِ ، فَيَنْقُضُ الوُضوءَ ؛ لِمَا رَوَى جابِرُ بنُ سَمُرَةَ (') أَنَّ رجُلًا سأل رسولَ اللَّهِ ﷺ ، أنتَوضَّأُ مِن لِحُومِ الغَنَمِ ؟ قالَ : « إِن شِعْتَ فَتَوضَّأْ ، وإِن شِعْتَ فَلا تَتَوضَّأْ » . قالَ : أنتَوضَّأُ مِن لِحُومِ الإبلِ ؟ قال : « نَعَمْ ، تَوضَّأْ مِن لَحُومِ الإبلِ » . رواه مسلم (') . قال أبو عبد اللَّه : فيه على الله عبد الله عبد الله عبد الله عبد الله عبد الله عبد عارب (') ، وجديثانِ صَحِيحان عن رسولِ الله ﷺ ؛ حَدِيثُ البَرَاءِ بنِ عَارِب (') ، وجابِر بنِ سَمُرة . ولا فَرْقَ بينَ قليله وكثيرِه ، ونِيئِه ومَطْبوخِه ؛ لعُمومِ الحديثِ . وعنه ، في مَنْ أكل وصلّى ولم يتَوَضَّأُ : إِن كانَ يَعْلَمُ أَمْرَ النبي عَلَيْهُ بالوُضُوءِ منه ، فعليه الإعادة ، وإن كانَ جاهِلًا ، فلا إعادة عليه .

⁽۱) جابر بن سمرة بن جنادة ، أبو خالد السوائى ، له صحبة مشهورة ، ورواية أحاديث ، توفى سنة ست وسبعين . سير أعلام النبلاء ١٨٦/٣ - ١٨٨٠.

⁽٢) في : باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/ ٢٧٥.

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإِبل ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٦٦. والإِمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٨٦، ٨٦، ٩٣، ٩٣، ٩٧، ٩٠٠ ، ١٠٠ ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨.

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب الوضوء من لحوم الإبل ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٤. والترمذي ، في : باب الوضوء من لحوم الإبل ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ١٦. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٦٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٢٨٨، ٣٠٣.

وفى اللَّبَنِ رِوايَتانِ ؛ إِحْدَاهِما ، لا يَنْقُضُ ؛ لأنَّه لَيْسَ بلَحْمٍ . والثانيةُ ، يَنْقُضُ ، لِمَا رَوَى أُسَيْدُ بنُ مُحضَيْرٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال : « تَوَضَّمُوا مِن لَحُومِ الإِيلِ وأَلْبانِهَا » . روَاه أحمدُ في « المُسْنَدِ » (۱) .

وفى الكَبِدِ والطِّحَالِ وما لَا يُسَمَّى لِحُمَّا وَجُهان ؛ أحدُهما، لَا يَنْقُضُ ؛ لأَنَّه لِيس بلَحْم، (أولا يُسَمَّى به'). والثانى، يَنْقُضُ ؛ لأَنَّه مِن جُمْلَتِه، فأشْبَهَ اللَّحْمَ، وقد نصَّ اللَّهُ تعالى على تَحْرِيمِ لحمِ الخِنْزِيرِ، فدَخَلَ فيه سائرُ أَجْزائِه.

ولا يَنْقُضُ الوُضوءَ مَأْكُولٌ غيرَ لَحْمِ الإِبل، ولا مَا غَيَّرَتِ النَّارُ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ فَى لَحْمِ الغَنَمِ: «وإنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوضَّأْ». ويُرْوَى أَنَّ آخِرَ النَّبِيِّ فَى لَحْمِ الغَنَمِ: «وإنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوضَّأْ». ويُرْوَى أَنَّ آخِرَ النَّبِيِّ قَالُ أَنْ الوُضوءِ مَّا غَيَّرَتِ النَّارُ. رَواه أبو داودَ (٢٠).

فصل: الحامِسُ، لمْسُ الذَّكِرِ، فيه ثلاثُ رِوَاياتٍ؛ إحْدَاهُنَّ، لا يَنْقُضُ الوُضُوءَ ('')؛ لِمَا روَى قَيْسُ بنُ طَلْقٍ، ('عن أبيه'')، أنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عنِ

^{.707/2 (1)}

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإِبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٦٦.

وضعف إسناده في الزوائد. انظر: مصباح الزجاجة ١٩٦/١.

⁽۲ - ۲) زیادة من: ف.

⁽٣) في : باب ترك الوضوء مما مست النار ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢/ ٤٣. كما أخرجه النسائي ، في : باب ترك الوضوء مما غيرت النار ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٩٠. وانظر : عارضة الأحوذي ١/ ١١٠.

⁽٤) سقط من: م.

⁽٥ - ٥) سقط من: م.

الرمجلِ يَمَسُّ ذَكَرَه وهو في الصَّلاةِ؟ قال: «هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةً مِنْكَ ». رَوَاه أبو داود (١) . ولأنَّه مجزّة مِن جسَدِه ، أشْبَه يَدَه . والثانية ، يَنْقُضُ . وهي أصَحُ ؛ لِمَا رَوَت بُسْرَة بِنْتُ صَفْوَانَ ، أنَّ النبيَّ عَيَيِيْةٍ قالَ : «مَنْ مَسَّ ذَكَرَه فَلْيَتَوَضَّأُ » (١) . قال أحمد : هو حديث صحيخ . ورَوَى أبو هُرَيْرَةَ نحوه (١) فَلْيَتَوَضَّأُ » (١) . قال أحمد : هو حديث صحيخ . ورَوَى أبو هُرَيْرَةَ نحوه (١) وهو مُتَأخِّرُ عن حديثِ طَلْقِ أنَّه قَدِمَ وهم يُؤسِّسُونَ المسجد ، وأبو هُرَيْرَة قَدِمَ حينَ فُتِحَتْ خَيْبَرُ ، فيكونُ ناسِخًا له . والثالثة ، ان قصد أبو هُرَيْرَة قَدِمَ حينَ فُتِحَتْ خَيْبَرُ ، فيكونُ ناسِخًا له . والثالثة ، إن قَصَدَ (١) إلى مَسِّه نَقَضَ ، ولا يَنْقُضُ مِن غيرِ قَصْدٍ ؛ لأنَّه لَمْسٌ ، فلم يَنْقُضْ بغيرِ قَصْدٍ ؛ لأنَّه لَمْسٌ ، فلم النَّسَاءِ .

وفي لَمْس حَلْقَةِ الدُّبُرِ، ولَمْس المرأةِ فَرْجَها، رِوايَتانِ؛ إحْدَاهما، لا

⁽۱) في: باب الرخصة في ذلك [مس الذكر] ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/١٤. كما أخرجه الترمذي ، في : باب ترك الوضوء من مس الذكر ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/٦١١. والنسائي ، في : باب ترك الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/٨٤. وابن ماجه ، في : باب الرخصة في مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه / ١٣٣٨. والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢٢ ، ٣٣٠.

⁽۲) أخرجه أبو داود ، في : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٤. والترمذي ، في : باب الوضوء من مس الذكر ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٤١ . والنسائي ، في : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتابي الطهارة والغسل . المجتبي ١/ ٨٦ . ١٧٧ . وابن ماجه ، في : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٦٢ . والدارمي ، في : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٨٤ . والإمام مالك ، في : باب الوضوء من مس الفرج ، من كتاب الطهارة . الطهارة . المسلم ١/ ٤٠٤ ، من كتاب الطهارة . المسلم ١/ ٤٠٤ ، ١/ ٤٠٤ .

⁽٣) أخرجه الإِمام أحمد، في: المسند ٢/٣٣٣. والدارقطني، في: سننه ١/١٤٧.

⁽٤) في الأصل: «نفد».

يَنْقُضُ ؛ لأَنَّ تَخْصِيصَ الذَّكِرِ بالنَّقْضِ دليلٌ على عدَمِه في غيرِه. والثانيةُ ، يَنْقُضُ ؛ لأَنَّ أَبا أَيُّوبَ وأُمَّ حَبِيبَةَ قالاً : سَمِعْنا النبيَّ عِيَلِيَّةٍ يقولُ : « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأُ » (') . قال أحمدُ : حديثُ أمِّ حبِيبَةَ صحيحٌ . وهذا عامٌ ، ولأنَّه سَبِيلٌ ، فأَشْبَهَ الذَّكَرَ (') .

و مُحَكَّمُ لَمْسِه فَرْجَ غيرِه مُحَكَّمُ لَمْسِ فَرْجِ نَفْسِه ، صَغِيرًا كَان أُو كَبيرًا ؟ لأَنَّ نَصَّه على نَقْضِ الوُضوءِ بَمَسٌ ذَكَرِ نَفْسِه ، ولم يَهْتِكْ به [١٢ظ] مُحرْمَةً ، تَنْبِيةٌ على نَقْضِه بَسِّه مِن غيره .

وفى مَسِّ الذَّكَرِ المَقَطُوعِ وَجُهانِ ؛ أَحَدُهما ، لا يَنْقُضُ ، كَمَسِّ يَدِ المُؤَّقِ المُقَطُوعَةِ . والآخَرُ ، يَنْقُضُ ؛ لأنَّه مَسُّ ذَكَرٍ .

وإِنِ انْسَدَّ الْحَوْرُجُ وانْفَتَحَ غيرُه ، لم يَنْقُضْ مَسُّه ؛ لأنَّه ليس بفَرْجٍ .

ولا يَنْقُضُ مَسُّ فَرْجِ البَهِيمَةِ ؛ لأنَّه لا حُرْمَةً لها ، ولا مَسُّ ذَكَرِ الخُنْثَى المُشْكِلِ ولا قُبُلِه ؛ لأنَّه لا يتحقَّقُ كَوْنُه فَرْجًا . وإن مَسَّهُما معًا ، نقضَ ؛ لأنَّه إن كان لأنَّ أحدَهما فَرْجٌ . وإن مَسَّ رجلٌ ذكرَه لشَهْوَةٍ ، نقضَ ؛ لأنَّه إن كان ذكرًا ، فقد مَسَّ فقد مَسَّ ذكرَه ، وإن كان امْرَأةً ، فقد مَسَّها لشَهْوَةٍ . وإن مَسَّتِ امْرَأةٌ قُبُلَه لشَهْوَةٍ ، فكذلك ؛ لِما ذكرنا .

⁽١) أخرجه عنهما ابن ماجه، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٢/١.

وانظر: نصب الراية ١/٥٦، ٥٧. وفي الباب أحاديث أخرى، انظر تخريجها في: التلخيص الحبير ١٣٣/، ١٣٤.

⁽۲) في م: «لمس الذكر».

واللَّمْسُ الذي يَنْقُضُ، هو اللَّمْسُ بِيَدِه إلى الكُوعِ، ولا فَرْقَ بِينَ ظَهْرِ الكَفِّ وَبَطْنِه ؛ لأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَوَى أَنَّ النَبِيَ ﷺ قال : « إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ الكَفِّ وَبَطْنِه ؛ لأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَوَى أَنَّ النَبِيَ ﷺ قال : « إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِه إِلَى ذَكْرِه لَيْسَ بَيْنَهُما شَيْءٌ فَلْيَتَوَشَّأُ » (١) . مِن « المُسْنَدِ » ، ورَواه الدَّارَقُطنِيُ بَعْنَاه . واليَدُ المُطْلَقَةُ تَتَنَاوَلُ اليَدَ إلى الكُوعِ ؛ لِمَا نَذْكُرُه في التَّارَقُ مَنْ .

ولا يَنْقُضُ مَسُّ غيرِ الفَرْجِ ؛ كالعَانَةِ والأُنْثَيَيْنُ وغيرِهما ؛ لأنَّ تَخْصِيصَ الفَرْجِ به دَليلٌ على عَدَمِه فيما سِواه .

فصل: السادس، لمْسُ النِّساءِ، وهو أَن تَمَسَّ بَشَرَتُه بَشَرَةُ أَنْشَى، وفيه ثلاثُ رِواياتٍ؛ إحداهُنَّ، يَنْقُضُ بكُلِّ حالٍ؛ لقَوْلِه تعالَى: ﴿ أَوَ لَكَمَسُكُمُ اللِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَامَ فَتَيَمَمُوا ﴾ (١) . الثانية ، لا يَنْقُضُ بحالٍ (١) ؛ لمَا رُوى النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَامَ فَتَيَمَمُوا ﴾ (١) . الثانية ، لا يَنْقُضُ بحالٍ (١) ؛ لمَا رُوى أَنَّ النبي عَلَيْ قَبَلَ عائشة ، رَضِى اللَّهُ عنها ، ثُمَّ صلَّى ولم يتَوَضَّأ . روَاه أبو داودَ (١) . وعن عائشة ، رضِى اللَّهُ عنها ، قالت : فقَدْتُ النبي عَلَيْقِهُ ، فوقَعَتْ يَدِى على قَدَمَيْه وهما مَنْصُوبَتانِ وهو ساجِدٌ . فَجَعَلْتُ أَطْلُبُه ، فوقَعَتْ يَدِى على قَدَمَيْه وهما مَنْصُوبَتانِ وهو ساجِدٌ .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٩٦ حاشية ٣.

⁽٢) سورة النساء ٤٣.

⁽٣) سقط من: م.

⁽٤) في: باب الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٠٤.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ترك الوضوء من القبلة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ١٢٤ . والنسائى ، فى : باب ترك الوضوء من القبلة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٨٧ .

روَاه النَّسَائَىُّ ، ومسلمُ (' . ولو بَطَلَ وُضُوءُه لَفَسَدَتْ صَلاتُه . والثالثةُ ، وهي ظاهِرُ المَّذْهَبِ ، أنَّه يَنْقُضُ إذا كانَ لشَهْوَةِ ، ولا يَنْقُضُ لغَيْرِها ، جَمْعًا بينَ الآيَةِ والأَخْبَارِ ، ولأَنَّ اللَّمْسَ ليس بحَدَثِ ، إنَّمَا هو دَاعٍ إلى الحَدَثِ ، فاعْتُبِرَتِ (') الحَالَةُ التي يَدْعُو إلى الحَدَثِ فيها ، كالنَّوْمِ .

ولا فَرْقَ بِينَ الصَّغِيرَةِ والكبيرةِ ، وذَوَاتِ المُحَارِمِ وغيرِهنَّ ؛ لعُمومِ الأَدِلَّةِ فيه (٣) .

وإنْ لَمَسَتِ امْرَأَةٌ رَجُلًا، ففيه رِوايَتان؛ إحْدَاهما، أنَّها كالرجلِ؛ لأنَّها مُلامَسَةٌ تُوجِبُ طَهارَةً، فاسْتَوَى فيها الرجلُ والمرأةُ، كالجِمَاعِ. والثانيةُ، لا يَنْتَقِضُ وُضُوءُها؛ لأنَّ النَّصَّ لم يَرِدْ فيها، ولا يصِحُّ قِياسُها على

⁽۱) أخرجه مسلم ، في : باب ما يقال في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٥٢. والنسائي ، في : باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب نصب القدمين في السجود ، وباب نوع آخر [من الدعاء في السجود] ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب الاستعاذة برضاء الله من سخط الله تعالى ، من كتاب الاستعاذة . المجتبى ١/ ٨٥، ٢/ ١٦٦، ٢٧١، ٨/ ٢٥٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الدعاء في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٣٠٣. والترمذي ، في : باب في دعاء الوتر ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذي ١/ ٧٢. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القنوت في الوتر ، من كتاب إقامة الصلاة ، وفي : باب ما جاء في القنوت في الوتر ، من كتاب إقامة الصلاة ، وفي : باب ما استعاذ منه رسول الله ﷺ من كتاب الدعاء . سنن ابن ماجه ١/ ٣٧٣، ٢/ ٢٦٣. والإمام والإمام مالك مرسلا ، في باب ما جاء في الدعاء ، من كتاب القرآن . الموطأ ١/ ٢١٤. والإمام أحمد ، في : المسند ٦/ ١٥٨ ، ٢٠١٠ .

⁽۲) بعده في م: «فيه».

⁽٣) سقط من: م.

الْمُنْصُوصِ ؛ لأنَّ اللَّمْسَ منه أَدْعَى إلى الخُروج .

وهل يَنْتَقِضُ وُضُوءُ المَلْمُوسِ؟ فيها رِوايَتان .

وإن لَمَسَ سِنَّ امْرَأَةِ أُو^(۱) شَعَرَها أُو ظُفُرَها ، لم يَنْتَقِضْ وُضوءُه ؛ لأنَّه لا يقعُ عليها الطَّلاقُ بإيقاعِه عليه .

وإن لَمَسَ عُضْوًا مَقْطُوعًا، لم يَنْتَقِضْ وُضُوءُه؛ لأنَّه لا يقَعُ عليه اسْمُ امْرَأَةِ.

وإن مَسَّ غُلامًا، أو بَهِيمَةً، أو مَسَّتِ امْرَأَةٌ امْرَأَةً، لم يَنْتَقِضِ الوُضوءُ؛ لَأَنَّه لَيْسَ مَحَلَّا لشَهْوَةِ الآخرِ شَرْعًا.

فصل: السابعُ، الرِّدَةُ عن الإِسْلامِ؛ وهو أن يَنْطِقَ بكَلِمَةِ الكُفْرِ، أو يَعْتَقِدَها، أو يَشُكُّ شَكَّا يُحْرِجُه عن الإِسْلامِ، فيَنْتَقِضُ وُضُوءُه؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالَى: ﴿ لَهِنْ اَشَرَكْتَ لَيَحْبَطَنَ عَمَلُكَ ﴾ (() . ولأنَّ الرِّدَّةَ حدَثْ؛ لقَوْلِ ابنِ عباسٍ: الحَدَثُ حَدَثُ! وأَشَدُهما حَدَثُ اللِّسَانِ (() . فيدْخُلُ في عُمومِ عباسٍ: الحَدَثُ حَدَثُ إللَّهُ صَلَاةً مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». مُتَّفَقٌ عليه (السلامُ: « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأً». مُتَّفَقٌ عليه (() . ولأنَّها طَهارَةٌ عن حَدَثِ، فأَبْطَلَتُها الرِّدَّةُ، كالتَّيَمُّم.

⁽١) في م: «و».

⁽٢) سورة الزمر ٦٥.

 ⁽٣) أخرجه ابن الجوزى فى العلل المتناهية عن ابن عباس مرفوعا ، وقال : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ . العلل المتناهية ١/ ٣٦٥.

⁽٤) أخرجه البخارى، في : باب لاتقبل صلاة بغير طهور، من كتاب الوضوء، وفي: باب في الصلاة، من كتاب الحيل. صحيح البخارى ١/ ٤٦، ٩/ ٢٩. ومسلم، في : باب وجوب =

فصل: الثامِنُ ، غَسْلُ المَيِّتِ . عَدَّه أَصْحَابُنا مِن نَواقِضِ الطَّهارَةِ ؛ لأَنَّ ابنَ عمرَ وابنَ [١٣٠] عباسٍ كانَا يَأْمُرَانِ غاسِلَ المَيِّتِ بالوُضُوءِ . وقالَ أبو هُرَيْرَةَ : أَقَلُّ ما فيه الوُضوءُ . لأَنَّه مَظِنَّةُ لَمْسِ الفَرْجِ ، فأُقِيمَ مُقامَه ، كالنومِ مع الحَدَثِ .

ولا فَرْقَ بِينَ المَيِّتِ المُسْلِمِ والكافرِ ، والصغيرِ والكبيرِ في ذلك ؛ لعُمُومِ الأَثَرِ (' والمَعْنَى .

وكلامُ أحمدَ يدُلُّ على أنَّه مُسْتَحَبِّ غيرُ واجِبٍ، فإنَّه قالَ: أَحَبُّ إلىَّ أَن يَتَوَضَّأَ. وعلَّلَ نَفْى وُجُوبِ الغُسْلِ مِن غَسْلِ الميتِ، بكَوْنِ (الحُبَرِ الوارِدِ فيه مَوْقُوفًا على أبى هُرَيْرَةً (أ)، والوُضوءُ كذلك. ولأنَّه ليس بمَنْصُوصٍ عليه، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوصِ، والأصْلُ عدَمُ وُجُوبِه، فيَبْقَى عليه.

⁼ الطهارة للصلاة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/٢٠٤.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب فرض الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٠٢/١ . والترمذى ، في : باب في الوضوء من الربح ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٠٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٣٠٨، ٣١٨.

⁽١) في م: «الأمر».

⁽۲ - ۲) في م: «الحديث».

⁽٣) هو حديث: ٥ من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ».

وأخرجه أبو داود ، في : باب الغسل من غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/ ١٧٩ والترمذي ، في : باب ما جاء في الغسل من غسل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤/ ٢١٤ وابن ماجه ، في : باب ما جاء في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١/ ٠٤٧ والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٠٢٠ ، ٤٣٣ ، ٤٥٤ ، ٤٧٢ والطيالسي ، في : مسنده ٣٠٥ . واللفظ لأبي داود .

وما عدًا هذه لا يَنْقُضُ بحالٍ.

فصل: ومَن تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وشَكَّ هَل أَحْدَثُ أَم لا؟ فهو على طَهَارَتِه ؟ لِمَا رُوى عن النبي عَيَّا أَنَّه قالَ: ﴿ إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِه شَيِّنًا فَأَشْكُلَ عليه ، هَلْ خَرَجَ مِنْه (الله شَيْء أَمْ الله يَخْرُج ؟ فلا يَخْرُجنَ الله مِنَ المَسْجِدِ عليه ، هَلْ خَرَجَ مِنْه أَوْ يَجِدَ رِيحًا » . رَواه مسلم (الله ولأنَّ اليَقِينَ لا يُزَالُ بَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » . رَواه مسلم (الله ولأنَّ اليَقِينَ لا يُزَالُ بالشَّكُ . وإن تيقَّنَ الحَدَثَ وشكَّ في الطَّهارَةِ ، فهو مُحْدِثُ ؛ لذلك . وإن تيقَّنَهما وشَكَ في السَّابِقِ منهما ، نظر في حالِه قَبْلَهما ؛ فإن كان مُتَطَهِّرًا ، فهو مُحدِثُ الآنَ ؛ لأنَّه تيَقَّنَ زَوالَ تلك الطَّهارَةِ بحَدَثِ وشَكَّ هل زال أم فهو مُحدِثُ الآنَ ؛ لأنَّه تيَقَّنَ زَوالَ تلك الطَّهارَةِ بحَدَثِ وشَكَّ هل زال أم لا ، فلم يَزُلْ يَقِينُ الحَدثِ بشَكُ الطَّهارَةِ ، وإن كان قبلَهما مُحْدِثًا ، فهو الآنَ مُتَطَهِرٌ ؛ لِمَا ذَكُونا في التي قبلَها .

فصل: ولا تُشْتَرَطُ الطهارَتانِ معًا إلَّا لثلاثَةِ أَشْياءَ؛

الصَّلاةُ؛ (°لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: ﴿ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأً ﴾. (أُمُتَّفَقٌ عليه أ).

والطَّوَافُ '' ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ : ﴿ الطَّوَافُ بِالبِّيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ

⁽١) سقط من: م.

⁽۲) في م: «أو».

⁽٣) في م: ١ يخرج ».

⁽٤) في : باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلى بطهارته تلك، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/ ٢٧٦.

⁽٥ - ٥) سقط من: الأصل.

⁽٦ - ٦) سقط من: الأصل، م، والحديث تقدم تخريجه في صفحة ١٠٠، ١٠١.

أَبَاحَ الكَلامَ فيه ». روّاه الشافِعِيُّ في « مُسْنَدِه » (١).

وَمَسُّ الْمُصْحَفِ؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ لَا يَمَسُّمُ ۚ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ (``. وفي كتابِ النبيِّ ﷺ لعَمْرِو بنِ حَزْمٍ (``: « لَا تَمَسَّ القُرْآنَ (`` إلا وأَنْتَ طَاهِرٌ » . رؤاه الأَثْرَمُ (`` .

ولا بَأْسَ بِحَمْلِه في كُمِّه أو^(١) بِعِلاقَتِه، وتَصَفَّحِه بِعُودٍ؛ لأنَّه ليس بَسِّ له، ولذلك (٧) لو فعَلَه بامْرَأةٍ لم يَنْتَقِضْ وُضُوءُه.

⁽١) بتحوه عن ابن عمر موقوفا، انظر: الأم ٢/ ١٤٧.

وقد أخرج نحوه الترمذى مرفوعا عن ابن عباس ، في : باب ما جاء في الكلام في الطواف ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤/ ١٨٢. والدارمي ، في : باب الكلام في الطواف ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢/ ٤٤. وانظر : التلخيص الحبير ١٢٩/١ - ١٣١. إرواء الغليل ١٠٥٨ - ١٥٨.

⁽٢) سورة الواقعة ٧٩.

⁽٣) عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان أبو الضحاك الأنصارى، شهد الخندق وما بعدها، واستعمله النبى ﷺ على نجران، روى عن النبى ﷺ كتابا كتبه له، فيه الفرائض والزكاة والديات وغير ذلك. مات بعد الخمسين من الهجرة. الإصابة ٤/ ٦٢١.

⁽٤) في الأصل: «المصحف».

⁽٥) وأخرجه الدارمي ، في : باب لا طلاق قبل نكاح ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمي ٢/ ١٦١ والإِمام مالك مرسلا ، في : باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن ، من كتاب القرآن . الموطأ ١٩٩/١ بنحوه .

وباللفظ المذكور أخرجه الحاكم في : المستدرك ٣/ ٤٨٥. والطبراني ، في : المعجم الكبير ٣/ ٢٣٠. كلاهما عن حكيم بن حزام . وانظر : نصب الراية ١٩٦/١ – ١٩٩١.

⁽٦) سقط من: م.

⁽٧) في الأصل: «كذا»، وفي ف: «كذلك».

وإن مَسَّ الْمُحَدِثُ كتابَ فِقْهِ، أو رِسالَةً فيها آيٌ مِن القُرْآنِ، جازَ؛ لأنَّه لا يُسَمَّى مُصْحَفًا، والقَصْدُ منه غيرُ القُرْآنِ، ولذلك كتَبَ النبيُ ﷺ إلى قَيْصَرَ في رِسالِتَه: ﴿ يَكَأَهْلَ ٱلْكِنْبِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةِ سَوَآمِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ (١) مُثَّقَقٌ عليه (١) وكذلك (١) إن مَس ثَوْبًا مُطَرَّزًا بآيةٍ مِن القرآنِ .

وإن مَسَّ دِرْهمًا مَكْتُوبًا عليه آيةٌ، فكذلكِ في أَحَدِ الوَجْهَيْن؛ لِمَا ذَكَرنا. والثاني، لا يجوزُ؛ لأنَّ (أَنُ مُعْظَمَ ما فيه مِن (٥) القُرْآنِ.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف يكتب إلى الذمي ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٦٢٨. والترمذي ، في : باب ما جاء كيف يكتب إلى أهل الشرك ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحوذي ٢ / ١٨٣. ١٨٤ . والإِمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٦٣.

⁽١) سورة آل عمران ٦٤.

⁽۲) أخرجه البخارى مفرقا، في: باب كيف كان بدء الوحى، وباب حدثنا إبراهيم بن حمزة، من كتاب الإيمان، وفي: باب من أمر بإنجاز الوعد...، من كتاب الشهادات، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿ هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ﴾ ...، وباب دعاء النبي على إلى الإسلام ...، من كتاب الجهاد والسير، وفي: باب فضل الوفاء بالعهد، من كتاب الجزية، وفي: باب: ﴿ إِن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ﴾ في تفسير سورة آل عمران، من كتاب التفسير، وفي: باب صلة المرأة أمها ولها زوج، من كتاب الأدب، وفي: باب كيف يكتب الكتاب إلى أهل الكتاب، من كتاب الاستئذان، وفي: باب إذا قال: والله لا أتكلم اليوم ...، من كتاب الأيمان والنذور (معلقا)، وفي: باب ترجمة الحكام، من كتاب الأحكام. صحيح البخارى ١/ الأيمان والنذور (معلقا)، وفي: باب ترجمة الحكام، من كتاب الأحكام. صحيح البخادى ١/ ٩ ٤ ٩ . ومسلم، في: باب كتاب النبي على إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، من كتاب الجهاد.

⁽٣) في الأصل: «ولذلك».

⁽٤) في م: « لأنه».

⁽٥) سقط من: الأصل.

وفى مَسِّ الصِّبْيانِ أَلْواحَهم، وحَمْلِها على غيرِ طَهارَةٍ وَجُهانِ ؟ أَحَدُهما ، لا يجوزُ ؟ لأنَّهم مُحْدِثُونَ ، فأشْبَهُوا البالِغينَ . والثاني ، يجوزُ ؟ لأنَّهم ماسَّةٌ إلى ذلك ، ولا تتحَفَّظُ طَهارَتُهم ، فأشْبَهَ الدِّرْهَمَ .

(وَمَن كَانَ طَاهِرًا ﴿ وَبَعْضُ أَعْضَائِهِ نَجِسٌ ، فَمَسَّ الْمُصْحَفَ بِالْعُضْوِ الطَّاهِ ، جَازٍ ؛ لأنَّ مُحُكَمَ النَّجَاسَةِ لا يتَعَدَّى مَحَلَّها ، بِخِلافِ الحدثِ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ تَجْدِيدُ الطَّهارَةِ؛ لأَنَّ النبيَّ عَيَلِيْتُهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ لَكُلِّ صلاةٍ طَلَبًا للفَصْلِ. رَوَاهِ البُخارِيُّ (٢). وصلَّى يَوْمَ الفَتْحِ الصَّلَواتِ الخَمْسَ بوُضُوءِ واحدٍ؛ ليُبَيِّنَ الجَوازَ. رَوَاهِ مسلمٌ (٣).

^{. (}١ - ١) سقط من: الأصل.

⁽٢) في: باب الوضوء من غير حدث، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/ ٦٤.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يصلى الصلوات بوضوء واحد ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٣٨. والترمذي ، في : باب الوضوء لكل صلاة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٧٧. والنسائي ، في : باب الوضوء لكل صلاة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٧٣. وابن ماجه ، في : باب الوضوء لكل صلاة ، والصلوات كلها بوضوء واحد ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ابن ماجه ١/ ١٧٠. والدارمي ، في : باب الوضوء لكل صلاة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٨٠. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ١٣٢، ١٩٤ من كتاب كلهم من حديث أنس .

⁽٣) في : باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/ ٢٣٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يصلى الصلوات بوضوء واحد ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٣٩. والترمذى ، في : باب ما جاء أنه يصلى الصلوات بوضوء واحد ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ٧٩. والنسائى ، في : باب الوضوء لكل صلاة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٧٣. وابن ماجه ، في : باب الوضوء لكل صلاة ، والصلوات كلها بوضوء الطهارة . المجتبى ١/ ٧٣. وابن ماجه ، في : باب قوله : هو إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وحوهكم كه الآية ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٦٩. والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ وجوهكم كه الآية ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٦٩. والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ وجوهكم كم ١٨٠٠ كلهم من حديث بريدة .



بَابُ أَدَبِ التَّخَلِّي

يُسْتَحَبُّ لَمَن أَراد قَضاءَ الحَاجَةِ أَن يقولَ: باسْمِ اللَّهِ. لِمَا رَوَى على ، وَضِى اللَّهُ عنه ، قالَ: قال رسولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «سَتْرُ مَا بَيْنَ الجِنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آذَمَ إِذَا دَخَلَ الحَلَاءَ أَن يَقُولَ: باسْمِ اللَّهِ ». روَاه ابنُ ماجه ، [١٣٤] والتِّرْمِذِيُّ (). ويقولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِن الحَبُثِ والحَبَائِثِ (). لِما روَى أَنسُ ، أَنَّ النبي عَلَيْهِ كَان إِذَا دَخَلَ الحَلَاءَ قالَ ذلكَ. مُتَّفَقُ عليه ().

⁽۱) أخرجه الترمذى، فى : باب ما ذكر من التسمية عند دخول الخلاء، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣/ ٨٥. وابن ماجه، فى : باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٠٩ : وصححه فى الإرواء ١٨٨١ – ٩٠.

⁽۲) فى القاموس: أى من ذكور الشياطين وإناثها. القاموس (خ ب ث) ونقل السيوطى عن الخطابى، أن الحبث، بضم الباء، جمع خبيث. قال: وعامة أهل الحديث يقولون: الحبث. ساكنة الباء، وهو غلط، والصواب: الحبث، مضمومة الباء. قال: وأما الحبث بالسكون فهو الشر. ثم أورد السيوطى الرد عليه فى تخطئة التسكين. انظر: معالم السنن ١/١٠، ١١، زهر الربى ١/ ٢٣.

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يقول عند الخلاء ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب الدعاء عند الخلاء ، من كتاب الدعوات . صحيح البخارى ١/ ٤٨ / ٨٨. ومسلم ، فى : باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٨٣/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢/١. والترمذى، في: باب ما يقول إذا دخل الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/ ٢١. والنسائى، في: باب القول عند دخول الخلاء، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٢٢. وابن ماجه، في: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٠٩. والدارمى، في: باب مايقول إذا دخل المخرج، من كتاب الطهارة. =

وإذا خَرَجَ قالَ: غُفْرَانَكَ، الحَمْدُ للَّهِ الذَى أَذْهَبَ عَنِّى الأَذَى وَعَافَانِى. لِمَا رَوَتْ عائشةُ، رَضِى اللَّهُ عنها، قالتْ: كان رسولُ اللَّهِ عَيْلِيْهُ إِذَا حَرَجَ مِن الخَلاءِ، قالَ: «غُفْرَانَكَ». (حديثُ حسنٌ أ. وعن أنسٍ، أنَّ النبيَّ عَيَلِيْهُ كان إذا خَرَجَ مِن الخَلاءِ قال: «الحَمْدُ للَّهِ الذِي أَذْهَبَ عَنِّي الأَذَى وَعَافَانِي». رَواه ابنُ ماجه (٢).

ويُقَدِّمُ رِجْلَه اليُسْرَى في الدُّنُحُولِ، واليُمْنَى في الخُرُوجِ؛ لأنَّ اليُسْرَى لللَّذَى، واليُمْنَى لِما سِوَاه.

ويضَعُ ما فيه ذِكْرُ اللَّهِ ، أو قرآنٌ ؛ صِيانَةً له . فإن كان ذلك دَراهِمَ ، فقال أحمدُ : أَرْجُو أَن لا يكونَ به بَأْسٌ . قال : والحَاتَمُ فيه ذِكرُ اللَّهِ تعالى ، يجْعَلُه في بَطْن كَفِّه ، ويدْخُلُ الحَلاءَ .

فصل: وإن كان في الفَضَاءِ، أَبْعَدَ؛ لِمَا رؤى جابِرٌ قالَ: كان النبيُّ

⁼ سنن الدارمي ١/ ١٧١. والإِمام أحمد، في: المسند ٣/ ٩٩، ١٠١، ٢٨٢. (١ - ١) في م: «رواه الخمسة إلا النسائي».

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٧. والترمذي، في: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ٢١. وابن ماجه، في: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١١٠. والدارمي، في: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ١٧٤. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ١٥٥.

⁽۲) في: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ۱۱۰/۱. وقال البوصيرى: هذا حديث ضعيف، ولا يصح فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ شيء. مصباح الزجاجة 1/۱۲۹.

عَيْلِيْ إِذَا أَرَادَ البَرَازَ^(١) ، انْطَلَقَ حتى لا يَرَاهُ أَحَدٌ .

ويَسْتَتِرُ عَنِ العُيونِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ ، فإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيبًا مِن رَمْلِ فَلْيَسْتَدْبِرُهُ » .

ويَرْتَادُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا رِخْوًا لِفَلَّا يَتَرَشَّشَ عليه. ولا يَرْفَعُ ثَوْبَه حتَّى يَدْنُوَ مِن الأرضِ؛ لِما رُوِى عنِ النبيِّ عَيَّلِيَّةِ أَنَّه كان إذا أرادَ حاجَةً ، لا يَرْفَعُ ثَوْبَه حتى يَدْنُوَ مِن الأرضِ. أَخْرَجَ هذه الأحاديثَ الثلاثةَ أبو داودَ (١). ويَبُولُ قاعِدًا؛ لأَنَّه أَسْتَرُ له ، وأَبْعَدُ مِن أَن يترَشَّشَ عليه.

فصل: ولا يجوزُ اسْتِقْبَالُ القِبلَةِ فَى الفَضاءِ بَغَائطٍ ولا بَوْلٍ ؛ لِمَا روَى أَبُو أَيُّوبَ ، قَالَ : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ إِذَا أَتَيْتُمُ الغَائِطَ ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ بِغَائطٍ وَلَا بَوْلٍ ، ولَا تَسْتَدْبِرُوهَا ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَو غَرِّبُوا » . قالَ أبو القِبْلَةَ بِغَائطٍ وَلَا بَوْلٍ ، ولَا تَسْتَدْبِرُوهَا ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَو غَرِّبُوا » . قالَ أبو

⁽١) البراز: الموضع البارز، سمى قضاء الحاجة به لأنها تقضى فيه.

⁽٢) الأول أخرجه في: باب التخلي عند قضاء الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ١٠ كما أخرجه ابن ماجه ، في: باب التباعد للبراز في الفضاء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٢١.

والثاني في: باب الاستتار في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٨.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب الارتياد للغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٢١. والدارمي، في: باب التستر عند الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ١٠٣. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٣٧١. وانظر: التلخيص الحبير ١/ ١٠٣، ١٠٣.

والثالث في: باب كيف التكشف عند الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود 1/ ٤. كما أخرجه الترمذي ، في : باب في الاستتار عند الحاجة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي 1/ ٣١. والدارمي ، في : باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي 1/ ١٧١.

أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فُوجَدْنَا مَرَاحِيضَ قد بُنِيَتْ نَحْوَ الكَعْبَةِ، فَنَنْحَرِفُ عَنها، ونَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. مُتَّفَقٌ عليه (١٠ . وفي اسْتِدْبَارِها رِوايَتانِ ؛ إحداهما ، لا يجوزُ ؛ لهذا الحديثِ . والأُخرى ، يجوزُ ؛ لِما روَى ابنُ عمرَ قالَ : رَقِيْتُ يَجوزُ ؛ لهذا الحديثِ ، والأُخرى ، يجوزُ ؛ لِما روَى ابنُ عمرَ قالَ : رَقِيْتُ يَوْمًا على بَيْتِ حَفْصَةَ ، فرأَيْتُ النبيَّ يَجَالِيْهُ على (١) حاجَتِه ، مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ ، مُسْتَدْبِرَ الكَعْبَةِ . مُتَّفَقٌ عليه (١) . وفي اسْتِقْبالِها (١) في البُنْيانِ

(١) أخرجه البخارى، فى: باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء، من كتاب الوضوء، وفى: باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام ...، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ١/ ١٥٩ . ومسلم، فى: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/٢٤.

كما أخرجه أبو داود ، في: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/٣. والترمذي ، في : باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/٣٣. والنسائي ، في : باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة ، وباب النهي عن استدبار القبلة عند الحاجة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/٣٣، ٢٤ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٥٥. والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٤٢١.

(٢) في الأصل، م: « جالسا على ».

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرخصة في ذلك ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/٣. والترمذي ، في : باب الرخصة في ذلك [استقبال القبلة بغائط أو بول] ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٢٦. والنسائي ، في : باب الرخصة في ذلك في البيوت ، من كتاب الطهارة . المجتبي ١/ ٢٥. وابن ماجه ، في : باب الرخصة في ذلك في الكنيف وإباحته دون الصحارى ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٦. والدارمي ، في : باب الرخصة في استقبال القبلة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٧١. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ١٣.

(٤) في الأصل، س ٢، م: «استدبارها».

رِوايَتانِ ؛ إِحْدَاهما ، لا يجوزُ ؛ لعُمومِ النَّهْي . والثانيةُ ، يجوزُ ؛ لِمَا رَوَى عِرَاكُ بنُ مالِكِ ، عن عائشة قالَتْ : ذُكِرَ عندَ النبيّ ﷺ أَنَّ قَوْمًا يكْرَهُونَ اسْتِقْبِلُوا بَعْعَدَتي اسْتِقْبالَ القِبْلَةِ بِفُرُوجِهم ، فقالَ : «أَوَقَدْ فَعَلُوهَا ! اسْتَقْبِلُوا بَقْعَدَتي القِبْلَة » . رَواه الإِمامُ أحمدُ ، وابنُ ماجه () . قال أحمدُ : أحسنُ حديثِ القِبْلَة » . رَواه الإِمامُ أحمدُ ، وابنُ ماجه () . قال أحمدُ : أحسنُ حديثُ يُرُوى في الرُّخْصَةِ حديثُ عِرَاكِ ، وإن كانَ مُرْسَلًا فإنَّ مَحْرَجَه حسنُ . سمَّاه مُرْسَلًا ؛ لأنَّ عِرَاكًا لم يسْمَعْ مِن عائشةَ . وعن مَرْوَانَ الأَصْفَرِ أَنَّه قالَ : أَنَاخَ ابنُ عمرَ بَعِيرَه مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ ، ثم جلسَ يَبُولُ إلَيْه () ، فقُلْتُ : يا قالَ : أَنَاخَ ابنُ عمرَ بَعِيرَه مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ ، ثم جلسَ يَبُولُ إلَيْه () ، فقُلْتُ : يا أبا عبدِ الرَّحْمنِ ، أَلَيْسَ قد نُهِي عن هذا ؟ قالَ : بَلَى ، إِنَّمَا نُهِي عن هذَا في الفَضاءِ ، أمَّا إذا كَانَ بَيْنَكَ وبينَ القِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فلا بَأْسَ . روَاه أبو الفَضاءِ ، أمَّا إذا كَانَ بَيْنَكَ وبينَ القِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فلا بَأْسَ . روَاه أبو داودَ () .

ويُكْرَهُ أَن يَسْتَقْبِلَ الشمسَ والقمرَ (')؛ تَكْرِيمًا لهما، وأَن يَسْتَقْبِلَ الرِّيحَ (')؛ لِقَلَّا تَرُدًّ الْبَوْلَ عليه.

فصل: ويُكْرَهُ أَن يَبُولَ في شَقِّ أو ثَقْبٍ ؛ لِمَا روَى عبدُ اللَّهِ بنُ

⁽۱) أخرجه ابن ماجه، في: باب الرخصة في ذلك في الكنيف وإباحته، دون الصحارى، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/٧١١. والإِمام أحمد، في: المسند ١٣٧/، ٢٢٧، ٢٣٩. وانظر الكلام مستوفى على الحديث في: السلسلة الضعيفة ٣٥٤/٢ – ٣٦٠.

⁽٢) في المصادر: «إليها».

 ⁽٣) في: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/٣.
 كما أخرجه الحاكم في: المستدرك ١/٤٥١. والبيهقي ، في: السنن الكبرى ١/٢٩.
 وحسنه الحازمي في الاعتبار ٣٨.

⁽٤) لم يصح في ذلك حديث. انظر: التلخيص الحبير ١٠٣/، ١٠٦، ١٠٧،

سَرْجِسَ، أَنَّ النبِيَّ عَلِيْتُ نَهَى أَنْ يُبَالَ فَى الجُحْرِ. رَوَاهِ أَبُو دَاوِدَ (' . وَلأَنَّهُ لا يَأْمَنُ أَن يَكُونَ مَسْكُنَا للجِنِّ ، أَو يكونَ فيه دَابَّةٌ تَلْسَعُه . ويُكْرَهُ البَوْلُ فَى طريقٍ ، أو ظِلِّ يُنْتَفَعُ به ، أو مَوْرِدِ ماءٍ ؛ لِما روَى مُعَاذٌ قال : قالَ رسولُ اللَّهِ عَلَيْتُهُ : « اتَّقُوا المَلاعِنَ الثَّلاثَ ؛ البَرَازَ فَى المَوارِدِ ، وقارِعَةِ الطَّرِيقِ ، والظِّلِّ » . روَاه أبو داودَ (') .

ويُكْرَهُ البَوْلُ في مَوْضِعِ تَسْقُطُ فيه الثَّمَرَةُ ؛ لِثَلَّا تَنْنَجَّسَ به ، والبَوْلُ في المُغْتَسَلِ ؛ لِمَا روَى عبدُ اللَّهِ بنُ مُغَفَّلٍ ، قالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَن يَبُولَ الرَّجُلُ في مُغْتَسَلِه . روَاه ابنُ ماجَه (٢) . قالَ أحمدُ : إن صَبَّ عليه الماءَ فَجَرَى في البالوعَةِ فذهَبَ ، فلا بَأْسَ .

⁽۱) في: باب النهي عن البول في الجحر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧/١. كما أخرجه النسائي، في: باب كراهية البول في الجحر، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٣٢. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٨٢.

وضعفه في الإرواء ١/٩٣، ٩٤.

⁽٢) في : باب المواضع التي نهي النبي ﷺ عن البول فيها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود 1/٢.

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٩ ٩. وروى الإمام أحمد نحوه عن ابن عباس . انظر : المسند ١/ ٢٢٩. وانظر : التلخيص الحبير ١/ ١٠٥. والإرواء ١٠٠/١ – ١٠٢.

⁽٣) في : باب كراهية البول في المغتسل، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١١١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في البول في المستحم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٧. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/٣٨. والنسائي، في: باب كراهية البول في المغتسل، من كتاب الطهارة. المجتبي ١٣٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥٦/٥.

فصل: يُكْرَهُ أَن يَتَكَلَّمَ على البَوْلِ ، أَو يُسَلِّمَ ، أَو يَذْكُرَ اللَّهَ تعالَى بِلِسَانِه ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ سلَّم عليه رَجلٌ وهو يَبُولُ ، فلم يَرُدَّ عليه حتى تَوَضَّأَ ، ثم قالَ : « كَرِهْتُ أَن أَذْكُرَ اللَّهَ إلَّا على طُهْرٍ » . روَاه مُسْلِمٌ (١) .

ويُكْرَهُ الإِطَالَةُ أَكْثَرَ مِن الحَاجَةِ؛ لأنَّه يقالُ: إنَّ ذلكَ يُدْمِى الكَبِدَ، ويأْخُذُ منه الباسُورُ^(٢).

ويتَوَكَّأُ في مجلُوسِه على الرِّجْلِ اليُسْرَى ؛ لِمَا رَوَى سُرَاقَةُ بنُ مالكِ ، قَالَ : عَلَّمَنا رسولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَيْنَا الخَلاءَ أَن نَتَوَكَّأَ على اليُسْرَى ، وَلَاَنَّهُ أَسْهَلُ لِخُروجِ وَنَنْصِبَ اليُمْنَى . رَواه الطَّبَرانِيُّ في «مُعْجَمِه» (") . ولأنَّه أَسْهَلُ لِخُروجِ الخَارِج .

ويتَنَحْنَحُ لِيُخْرِجَ مَا ثُمَّ ، ثم يَسْلِتُ مِن أَصْلِ ذَكَرِه فيما بينَ المُخَّرَجَيْنِ ، ثم يَشْرُهُ وَ أَنْ المُخَرَجِيْنِ ، ثم يَشْرُهُ ('' برِفْقِ ثلاثًا ، فإذا أرادَ الاسْتِنْجاءَ تحَوَّلَ عن مَوْضِعِه ؛ لِعَلَّا يَرُشَّ ثم يَنْتُرُهُ ﴿

⁽١) في الأصل، س ١، م: «أبو داود، والنسائي، وابن ماجه».

والحديث أخرجه مسلم، في: باب التيمم، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/ ٢٨١. كما أخرجه أبو داود، في: باب أيرد السلام وهو يبول، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٤. والترمذي، في: باب في كراهة رد السلام غير متوضى، من أبواب الطهارة، وفي: باب كراهية التسليم على من يبول، من أبواب الاستئذان. عارضة الأحوذي ١/ ١٣٢، ١/١٠، ١/٨٧، وابن ١٨٨. والنسائي، في: باب السلام على من يبول، من أبواب الطهارة، المجتبى ١/ ٤٣٠. وابن ماجه، في: باب الرجل يسلم عليه وهو يبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٢٧، في ف: د الناسور».

⁽٣) المعجم الكبير ٧/ ١٦١.

ونقل ابن حجر عن الحازمي: لا نعلم في الباب غيره، وفي إسناده من لا يعرف. التلخيص الحبير ١٠٧/١.

⁽٤) في م: «يتنزه».

على نَفْسِه.

فصل: والاستينجاءُ واجِبٌ مِن كُلِّ خارِجٍ مِن السَّبِيلِ، مُعْتَادًا كَان أُو نَادِرًا؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْتُ قال في المَـنْي: «يَغْسِـلُ ذَكَرَه ويَتَوَضَّأُ» ('). وقال: «إذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إلَى الغَائِطِ، فَلْيَذْهَبْ مَعَه بِتَلاثَةِ أَحْجَارٍ، فَإِنَّهَا ثَجْزِئُ عنه». رواه أبو داود، (والنَّسائيُّ ، وأحمدُ ، والدَّارَقُطْنِيُّ ، وقال: إسنادُه حَسَنٌ (ولأَنَّ المُعْتَادَ نَجَاسَةٌ لا مَشَقَّة في إزالَتِها ، فلم تَصِحَّ الصَّلاةُ معها ، كالكَثِيرِ ، والنَّادِرُ لا يَخْلُو مِن رُطُوبَةٍ تَصْحَبُه غالِبًا .

ولا يَجِبُ مِن الرِّيحِ؛ لأنَّها ليْست نَجِسَةً، ولا يَصْحَبُها نَجَاسَةً، وقد رُوِيَ : « مَنِ اسْتَنْجَى مِنَ الرِّيحِ فليْسَ مِنَّا ». روّاه الطَّبَرانِيُّ في « المُعْجَمِ الصَّغير » (").

فصل: وإن تَعَدَّتِ النَّجَاسَةُ الْمُخْرَجَ بما لم تَجْرِ العَادَةُ به، كالصَّفْحَتَيْنِ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٩.

⁽۲ - ۲) في الأصل، ف، م: ۵ عن ابن أبي أوفي عن النبي ﷺ ٥. وكذا في حاشية س ٢. والحديث أخرجه أبو داود، في: باب الاستنجاء بالأحجار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٠. والنسائي، في: باب الاجتزاء في الاستطابة بالحجارة دون غيرها، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٣٨. والدارقطني، في: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١/ ٥٥.

كما أخرجه الدارمي، في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ١٣٣. كلهم من حديث عائشة، رضي الله عنها.

 ⁽٣) أخرجه ابن عساكر في: تاريخ دمشق (مخطوط) ٣٤٢/١٥. والسهمي، في: تاريخ جرجان ٢٧٢. وانظر: الكامل لابن عدى ١٣٥٢/٤.

وقال في الإرواء: ضعيف جدا، وعزوه إلى المعجم الصغير وهم. الإرواء ١/ ٨٦، ٨٧.

ومُعْظَمِ الحَشَفَةِ، لم يُجْزِئُه إِلَّا الماء؛ لأَنَّ ذلكَ نادِرٌ، فلم يُجْزِ فيه المَسْحُ، كيدِه. وإن لم يتجاوَزْ قَدْرَ العَادَةِ، جازَ بالماءِ والحَجَرِ، نادِرًا كانَ أو مُعْتَادًا؛ لحديثِ (أبى دَاوُدَ)، ولأَنَّ النادِرَ خَارِجٌ يُوجِبُ الاسْتِنْجاءَ، أَشْبَهَ المُعْتادَ.

والأَفْضَلُ الجَمْعُ بِينَ المَاءِ والحَجِرِ، يَبْدَأُ بِالحَجِرِ؛ لأَنَّ عائشةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنها، قالَت: مُرْنَ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يُشِعُوا الحِجَارَةَ المَاءَ مِن أَثَرِ الغائطِ والبَوْلِ، فإنِّى أَسْتَحْيِيهِم، فإنَّ النبيَّ عَيَّيْةِ كَان يَفْعَلُه. حديثٌ صحيحٌ (٢). ولأَنَّه أَبْلَغُ في الإِنْقَاءِ وأَنْظَفُ، ولأَنَّ الحَجَرَ يُزِيلُ عَيْنَ النَّجاسَةِ، فلا تُباشِرُها يَدُه.

فإنِ اقْتَصَرَ على أَحَدِهما ، [١٤ظ] جازَ .

والماءُ أَفْضَلُ؛ لأنَّ أَنسًا، رَضِيَ اللَّهُ عنه، قال: كانَ النبيُّ ﷺ إذا خَرَجَ لحاجَتِه أَجِيءُ أنا وغُلامٌ معنا إداوَةٌ مِن ماءٍ - يعْنِي: يسْتَنْجِي به. مُتَّفَقٌ عليه (⁽⁾. ولأنَّه يُزِيلُ عَيْنَ النَّجاسَةِ وأثَرَها، ويُطَهِّرُ المُحَلَّ.

⁽١ - ١) في الأصل، س ٢، ف، م،: «ابن أبي أوفي».

⁽٢) قال الألباني: لا أصل له بهذا اللفظ. الإرواء ١/ ٨٦، ٥٣.

وأخرجه الترمذى ، فى : باب الاستنجاء بالماء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ٣٧. والنسائى ، فى : باب الاستنجاء بالماء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٣٩. وعندهما : أن يستطيبوا بالماء .

والإِمام أحمد، في: المسند ٦/ ٩٥، ١١٣، ١٣٠، ١٣٠، ١٣٦، ٢٣٦. وعنده: أن يغسلوا عنهم أثر الغائط والبول. فليس في هذه المصادر ذكر للجمع بين الأحجار والماء في الاستنجاء.

⁽٣) تقدم تخریجه فی صفحة ٧١.

وإنِ اقْتَصَر على الحَجَرِ، أَجْزَأَه بشرْطَينِ؛ أَحَدُهما، الإِنْقَاءُ، وهو أن لا يَنْقَى إِلَّا أَثَرٌ لا يُزِيلُه إِلَّا المَاءُ، بحيث يخْرُجُ الآخرُ نَقيًّا. والثانى، اسْتِيفَاءُ ثلاثَةِ أَحْجَارٍ؛ لقَوْلِ سَلْمَانَ، رَضِىَ اللَّهُ عنه: لقد (۱) نهانا - يعْنِى النبيَ ثلاثَةِ أَحْجَارٍ؛ لقول سَلْمانَ، وأن نَسْتَنْجِىَ بأقلَّ مِن ثلاثَةِ أَحْجَارٍ، وأن نَسْتَنْجِى برجِيعِ أو عَظْمٍ. روّاه مسلم (۱).

وإن كان الحَجُرُ كبيرًا، فمَسحَ بجوانِبه ثلاثَ مَسَحَاتِ أَجْزَأَه . ذكرَه الحَزِقِيُّ ؛ لأنَّ المَقْصُودَ عدَدُ المَسْحَاتِ دُونَ عَدَدِ الأَحْجَارِ، بدَليلِ أَنَّا لم نَقْتَصِرْ على الأَحْجَارِ، بل عَدَّيْناه إلى ما فى مَعْناه مِن الحَشَبِ والحِزقِ . وقال أبو بَكْرِ: لا يُجْزِئُه النَّباعًا لِلَفْظِ الحديثِ . وقال : لا يُجْزِئُه الاسْتِجْمارُ بغيرِ الأَحْجَارِ . لأنَّ الأَمْرَ ورَدَ على الحُصوصِ ، ولا يصِحُ ؛ لأنَّ فى سِيَاقِه : وأن نَسْتَنْجِىَ برَجيعٍ أو عَظْمٍ . فيدُلُّ على أنَّه أرادَ الحَجَرَ وما فى مَعْناه ، ولولا ذلك لم يَخُصُّ هذَيْنِ بالنَّهْى ، وروى طاؤسٌ أنَّ النبيَّ عَيَاتِ مِن تُرَابِ » . وقالَ : لا يُحَبَّلُ مِن تُرَابِ » . وقالَ نَسْتَطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ ثَلاثَةٍ أَعْوَادٍ ، أَوْ ثَلاثِ حَنَيَاتِ مِن تُرَابِ » .

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٢٢٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢/١، والترمذي، في: باب الاستنجاء بالحجارة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/٣٦، ٣٣، والنسائي، في: باب النهي عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار، من كتاب الطهارة. المجتبي ١/٣٦، وابن ماجه، في: باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٥٥. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٣٦٤ - ٤٣٩.

رَواه الدَّارَقُطْنِيُّ . ولأنَّه أَنَّ نَصَّ على الأَحْجَارِ لمَعْنَى مَعْقُولِ ، فَيتَعدَّاها الحُكْمُ ، كنصِّه على الغَضَبِ في مَنْع القَضَاءِ .

فصل: ويجوزُ الاستيجمارُ بكلِّ جامِدِ طاهرِ مُنْقِ، غيرِ مَطْعُومِ، (و الا عَرْمَةَ له ، ولا مُتَّصِلِ بحَيَوانِ ، فيَدْخُلُ فيه الحَجَرُ ، وما قامَ مَقامَه ؛ مِن الحَنَسَبِ والحَرْقِ والتُّرَابِ ، ويحْرُجُ منه المائِعُ ؛ لأنَّه يتنتجسُ بإصابَةِ النَّجاسَةِ ، فيزِيدُ الحَلَّ تَنْجِيسًا . ويَحْرُجُ النَّجِسُ ؛ لأنَّ النبيَ عَيَّاتِيْ أَلْقَى النبَّ وَقَالَ : « إِنَّها رِحْسٌ » . رواه البُخارِيُ (اللَّهُ يُحْسِبُ الحَلَّ الرَّوْثَة ، وقالَ : « إِنَّها رِحْسٌ » . رواه البُخارِيُ (السَّيْجِمارُ بعدَه ؛ لأنَّ الحَلَّ الحَلَّ صارَ نَجِسًا بنجاسَةِ وارِدَةِ عليه ، فَلزِمَ غَسْلُه ، كما لو تَنجَسَ بذلك في الحَلَّ صارَ نَجِسًا بنجاسَةِ وارِدَةِ عليه ، فَلزِمَ غَسْلُه ، كما لو تَنجَسَ بذلك في حالِ طَهارَتِه . ويَحْرُجُ ما لا يُنقِي ؛ كالزُّجَاجِ ، والفَحْمِ الرِّحْوِ ؛ لأنَّ الإِنْقَاءَ حالِ طَهارَتِه . ويَحْرُجُ ما لا يُنقِى ؛ كالزُّجَاجِ ، والفَحْمِ الرِّحْوِ ؛ لأنَّ الإِنْقَاءَ طاهِرَيْن : لِما روَى ابنُ مَسْعُودِ ، أنَّ النبيَ عَيَّا قِلْ قالَ : « لَا تَسْتَنْجُوا بالرَّوْثِ وَلَا بَالَوْوْثِ وَلَا بَالرَّهُ مِن الجِنِّ » . رَواه مسلمٌ (اللَّهُ مَ عَلَلُ النَّهُى وَلَا بَالُهُ مَلُهُ مَن الجِنِّ » . رَواه مسلمٌ (عَلَلُ النَّهُ مَلَ النَّهُ مَن الجِنِّ » . رَواه مسلمٌ (عَلَلُ اللَّهُ مَلُ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَلُولُ اللَّهُ مَن الجِنِّ » . رَواه مسلمٌ (عَلَلُ اللَّهُ مَلَ اللَّهُ اللَّهُ مَلَ اللَّهُ مَن الجِنِّ » . رَواه مسلمٌ (الجُلُ اللَّهُ مَلَ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّه

⁽١) في: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١/٥٠.

⁽٢) بعده في الأصل: (لا ، .

⁽٣ - ٣) في س ٢، ف، م: «لا».

⁽٤) في: باب لا يستنجى بروث، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ١/١٥٠.

كما أخرجه الترمذي، في: باب الاستنجاء بالحجرين، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي 1/ ٣٤. والنسائي، في: باب الرخصة في الاستطابة بحجرين، من كتاب الطهارة. المجتبى 1/ ٣٧. والإمام أحمد، في: المسند 1/ ٣٣، ٣٣٨، ٤٢٧، ٥٥٠.

⁽٥) بنحوه ، في : باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٣٢. وليس عنده : «من الجن» .

بكَوْنِه زَادًا للجِنِّ، فرَادُنَا أُوْلَى. ويَخْرُجُ مَا لَه حُرْمَةٌ، كَالْوَرَقِ الْمُكْتُوبِ؛ لأَنَّ لَه حُرْمَةً، أَشْبَهَ المَطْعُومَ. ويَخْرُجُ منه مَا يَتَّصِلُ بِحَيَوانٍ؛ كيَدِه، وذَنَبِ بَهِيمَةٍ، وصُوفِها المُتَّصِلِ بها؛ لأنَّه (١) ذو حُرْمَةٍ، فأشْبَهَ سائرَ أَعْضائِها.

وإنِ اسْتَجْمَرَ بما نُهِيَ عنه، لم يَصِعٌ؛ لأنَّ الاسْتِجْمارَ رُخْصَةً، فلا تُستَباحُ بالمُحَرَّم، كسائرِ الرُخصِ.

فصل: ولا يَسْتَجْمِرُ بِيَمِينِه ، ولا يَسْتَعِينُ بِها فيه ؛ لحديثِ سَلْمانَ ، وروَى أبو قَتَادَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لا مُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِه ، ولا يَتَمَسَّحْ مِنَ الحَلَاءِ بِيَمِينِه » . مُتَّفَقٌ عليه (٢) . فيَأْخُذُ ذَكَرَه بِيَسارِه ، ويَمْسَحُ به

⁼ وبلفظه، أخرجه الترمذى، فى: باب كراهية ما يستنجى به، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/ ٣٦.

وبنحوه في : باب ومن سورة الأحقاف، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذي ١٤٢/١٢، ١٤٣٠. والإمام أحمد، في : المسند ١٤٣٦/١.

⁽١) في الأصل: « لأنهما ».

⁽۲) أخرجه البخارى، في: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/ ٥٠. ومسلم، في: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٢٠٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كراهية مس الذكر باليمين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٨. والترمذى ، في : باب في الاستنجاء باليمين ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٣٢. والنسائي ، في : باب النهى عن مس الذكر باليمين عند الحاجة ، وباب النهى عن الاستنجاء باليمين ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٢٦، ٣٩، ٤٠ وابن ماجه ، في : باب كراهية مس الذكر باليمين والاستنجاء باليمين ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١١٣ . والدارمي في : باب النهى عن الاستنجاء باليمين ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٧٢ .

الحَجَرَ أَوِ الأَرضَ. فإن كانِ الحَجَرُ صَغِيرًا، أَمْسَكُه بَعَقِيهِ، أَو بِإَبْهَامَىْ قَدَمَيْه، فَمَسَحُ عليه (١) . فإن لم يُمْكِنْه، أَخَذَ الحَجَرَ بيَمِينِه، والذَّكَرَ بيَسارِه، فمَسَحَه على الحَجَرِ.

ولا يُكْرَهُ الاسْتِعانَةُ باليُمْنَى [٥١٠] في الماءِ؛ لأنَّ الحاجَةَ داعِيَةٌ إِليه (٣).

فإنِ اسْتَجْمَرَ بيَمِينِه ، أَجْزَأُه ؛ لأنَّ الاسْتِجْمارَ بالحَجَرِ لا باليَدِ ، فلم يقَعِ النَّهْ يُ على ما يُسْتَنْجَى به .

فصل: وكيف حَصَل الإِنْقَاءُ في الاسْتِجْمارِ أَجْزَأَه ، إِلَّا أَنَّ المُسْتَحَبُّ أَن مُيرً حَجَرًا مِن مُقَدَّمِ صَفْحَتِه اليُمْنَى إلى مُؤَخَّرِها ، ثُمَّ مُيرًه على صَفْحَتِه اليُمْنَى الى مُؤَخَّرِها ، ثُمَّ مُيرً الثانى مِن مُقَدَّمِ اليُسْرَى حتى يَوْجِعَ به إلى المَوْضِعِ الذي بَدَأَ منه ، ثُمَّ مُيرً الثانى مِن مُقَدَّمِ صَفْحَتِه اليُسْرَى كذلك ، ثُمَّ مُيرً الثالثَ على المَسْرَبَةِ والصَّفْحَتِينْ ؛ لِل رُوى عن النبي عَلَيْ أَنَّه قالَ : ﴿ أَوَلَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ حَجَرَيْن للصَّفْحَتِينْ ، وَحَجَرًا للمَسْرَبَةِ » . رؤاه الدَّارَقُطْنِيُ () ، وقالَ : إسْنادُه حسنٌ .

ويَيْدَأُ بِالقُبُلِ لِيُنَظِّفَه ؛ لئَلَّا تَتَنَجَّسَ يَدُه به (° عند الاسْتِجْمارِ في الدُّبُرِ. والمرأةُ مُخَيَّرَةٌ في البَداءةِ بأيِّهما شاءَتْ ؛ لعَدَمِ ذلك فيها.

⁽۱) في م: «فمسه».

⁽٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) في م: « إليها ».

⁽٤) أخرجه الدارقطني، في: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١/ ٥٦.

⁽٥) سقط من: م،

فصل: فإن تَوضَّأَ قبلَ الاسْتِنْجاءِ، ففيه رِوايَتان؛ إحداهما، لا يُحْزِقُه (۱)؛ لأنَّها طهارَةٌ يُبْطِلُها الحَدَثُ، فاشْتُرِطَ تَقْدِيمُ الاسْتِنْجاءِ عليها، كالتَّيَمُّمِ. والثانيةُ، يَصِحُ (۱)؛ لأنَّها نَجَاسَةٌ، فلم يُشْتَرطُ تَقدُّمُ إِزالَتِها، كالتَّيَمُّمِ على سَاقِه. فعلَى هذه الرِّوايةِ، إِن قَدَّمَ التَّيَمُّمَ على الاسْتِجْمارِ، ففيه كالتى على سَاقِه. فعلَى هذه الرِّوايةِ، إِن قَدَّمَ التَّيَمُّمَ على الاسْتِجْمارِ، ففيه وَجْهانِ؛ أَحَدُهما، يَصِحُ، قِياسًا على الوُضوءِ. والثانى، لا يَصِحُ؛ لأنَّه لا يَرْفَعُ الحَدَثَ، وإنَّمَا تُسْتَباحُ به الصَّلاةُ، فلا تُبَاحُ مع قِيامِ المانِع.

وإن تَيَمَّمَ وعلى بدَنِه نَجَاسَةٌ في غيرِ الفَرْجِ، ففيه وَجُهان ؛ أَحَدُهما ، لا يَصِحُ ، قِياسًا على نَجَاسَةِ الفَرْجِ . والثاني ، يَصِحُ ؛ لأَنَّها نَجَاسَةٌ لم تُوجِبِ التَيَمُّمَ ، فلم تَمْنَعْ صِحَّتَه ، كالتي على ثَوْبِه .

⁽١) في م: (يجوز به).

⁽٢) في الأصل: « لا يصح».

بابُ ما يُوجِبُ الغُسْلَ

والمُوجِبُ له في حَقِّ الرَّجُلِ ثَلاثَةُ أَشْياءَ ؛ الأُوَّلُ ، إِنْزَالُ المَنِيِّ ، وهو الماءُ الدَّافِقُ ، تَشْتَدُّ الشَّهْوَةُ عندَ خُروجِه ، ويَفْتُرُ البَدَنُ بعدَه . ومَاءُ الرَّجُلِ أَبْيَضُ الدَّافِقُ ، تَشْتَدُ الشَّهْوَةُ عندَ خُروجِه ، ويَفْتُرُ البَدَنُ بعدَه . ومَاءُ الرَّجُلِ عَليظٌ تَخِينٌ ، ومَاءُ المرأةِ أَصْفَرُ رَقِيقٌ ، قالَ النبيُ عَلَيْتُ : «إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ عَليظٌ أَبْيضُ ، ومَاءَ المَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ » . رواه مسلم (() . فيَجِبُ الغُسْلُ بحُروجِه في النومِ واليَقَظَةِ ؛ لأَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قالَتْ : يارسولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيى مِن الحَقِّ ، هل على المرأةِ مِن غُسْلِ إذا هي احْتَلَمَتْ ؟ فقال رسولُ اللَّهِ مِن الحَقِّ ، هل على المرأةِ مِن غُسْلٍ إذا هي احْتَلَمَتْ ؟ فقال رسولُ اللَّهِ عليه (() . فيَعِمْ ، إذا رَأَتِ المَاءَ » . مُتَّفَقٌ عليه (() .

(١) في: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/ ٢٥٠.

كما أخرجه النسائى، فى: باب غسل المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٩٤. وابن ماجه، فى: باب المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٩٧. والإمام مالك، فى: باب غسل المرأة إذا رأت فى المنام مثلما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/ ٥١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/ ١٢١،

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب الحياء فى العلم، من كتاب العلم، وفى: باب إذا احتلمت المرأة، من كتاب الغسل، وفى: باب ما لا يستحيى من الحق للتفقه فى الدين، من كتاب الأدب. صحيح البخارى ١/٤٤، ٧٩، ٨/٣٦. ومسلم، فى: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/١٥٠.

كما أخرجه النسائى، فى: باب غسل المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٩٤. وابن ماجه، فى: باب المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل، من=

فإن خرَجَ لمَرَضٍ مِن غيرِ شَهْوَةٍ ، لم يُوجِبْ ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ وَصَفَ المَنِيَّ المُوجِبَ بأَنَّه غَلِيظٌ أَبْيَضُ ، ولا يَخْرُجُ في المرَضِ إلَّا رَقِيقًا .

فإنِ احْتَلَمَ فلم يرَ بَلَلًا ، فلا غُسْلَ عليه ؛ لحديثِ أُمِّ سُلَيْمٍ . وإن رأَى مَنِيًّا ولم يَذْكُرِ احْتِلامًا ، فعلَيْه الغُسْلُ ؛ لِما رَوَت عائشةُ ، رَضِى اللَّهُ عنها ، قالَتْ : سُئِلَ رسولُ اللَّهِ عَنِيْمًا ولا يَجْدُ البَلَلَ ولا يَذْكُرُ احْتِلامًا ، فقال : « يَغْتَسِلُ » . وسُئِلَ عن الرَّجُلِ يَرَى أَنَّه قَد احْتَلَمَ ، ولا يَجِدُ البَلَلَ ، فقال : « لا غُسْلَ علَيْه » . رواه أبو داودَ (۱) .

فإنْ وَجَدَ مَنِيًّا فَى ثَوْبٍ يَنامُ فَيه هو وغيرُه ، فلا غُسْلَ عليه ؛ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ وُجوبِه ، فلا يجبُ بالشكِّ ، وإن لم يكنْ ينامُ فيه غيرُه ، وهو ممَّن يُمْكِنُ أن يَحْتَلِمَ ، كابْنِ اثْنَتَى عَشْرَةَ سنَةً ، فعليه الغُسْلُ ، وإعادَةُ الصَّلاةِ مِن أَحْدَثِ نَوْمَةِ نامَها ؛ لأَنَّ عمرَ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، رَأَى في ثَوْبِه مَنِيًّا بعدَ أن صلَّى فاغْتَسلَ ، وأعادَ الصَّلاة أن صلَّى فاغْتَسلَ ، وأعادَ الصَّلاة أن

⁼ كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٧/١. والدارمي، في: باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٥/١. والإمام مالك، في: باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/ ٥١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٩٠، ٢/ ٢٩٢، ٣٠٢.

⁽١) في: باب الرجل يجد البلة في منامه، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٤٥.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب فى من يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر احتلاما ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ١٧٢. وابن ماجه ، فى : باب من احتلم ولم ير بللا ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٠٠. والدارمى ، فى : باب من يرى بللا ولا يذكر احتلاما ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١/ ١٩٥. والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/ ٢٥٦.

⁽٢) أخرجه الإِمام مالك، في: باب إعادة الجنب الصلاة ...، من كتاب الطهارة . الموطأ =

فصل: والمَذْى ماءٌ رَقِيقٌ يَخْرُجُ بعدَ الشَّهْوَةِ مُتَسَبْسِبًا [٥١٥] لا يُحَسُّ بخُروجِه، فلا غُسْلَ فيه، ويجبُ منه الوُضوءُ؛ لِما روَى سَهْلُ بنُ مُحنَيْفِ قال : كنتُ أَلْقَى مِنَ المَذْي شِدَّةً وعَناءً، فكُنتُ أُكْثِرُ منه الاغتِسَال، فذكَرْتُ ذلك للنبيِّ عَلَيْهُ وسأَلْتُه عنه، فقالَ : « يُجْزِئُكَ مِنْ ذَلِكَ الوُضُوءُ». حديثٌ صحيحُ (() وهل يُوجِبُ غَسْلَ الذَّكِرِ والأُنْتَيَيْ، على الوُضُوءُ » . حديثٌ صحيحُ (() أوهل يُوجِبُ غَسْلَ الذَّكِرِ والأُنْتَيَيْ، على روايتَيْن ؛ إحداهما ، لا يُوجِبُ ، لحديثِ سَهْلٍ . والثانيةُ ، يُوجِبُ ؛ لِمَا روى على على مُنَى (اللهُ عنه ، قالَ كنتُ رَجُلًا مَذَّاءً ، فاسْتَحْيَيْتُ أن أسألَ رسولَ على الله عنه ، قالَ كنتُ رَجُلًا مَذَّاءً ، فسألَه : فقال : « يَغْسِلُ ذكرَه وأُنْقَيْهُ ويتَوضَّأُ » . روَاه أبو داودَ (() .

فصل: والوَدْئُ ماءٌ أَيْيَضُ يخْرُجُ عَقِيبَ البَوْلِ، فليس فيه (أَ) إلَّا

⁼ ١/ ٤٩. وعبد الرزاق ، في : المصنف ٣٤٧/٢ - ٣٤٩. والبيهقي ، في : السنن الكبرى ١/ ١٠.

⁽۱) أخرجه أبو داود، في: باب في المذى، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٤٨. والترمذى، في: باب في المذى يصيب الثوب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/ ١٧٥، ١٧٦. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٤٨٥.

⁽٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) في الأصل: « متفق عليه ورواه أبو داود ، وتفرد أبو داود بذكر الأنثيين » .

والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في المذى، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٤٧.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١/١٢٤، ١٢٦، ١٤٥.

وانظر تخریجه فی صفحة ۸۹ ، ۹۰ وزیادة : «وأنثییه» لیست فیما تقدم .

⁽٤) في الأصل: «منه».

الوُضوءُ؛ لأنَّ الشَّرْعَ لم يَرِدْ فيه بزِيادَةٍ عليه .

فإن حرَجَ منه شيءٌ ولم يَدْرِ أَمَنِيٌّ هو أو غيرُه ، في يَقَطَة ، فلا غُسْلَ فيه ؛ لأنَّ المنيُّ المُوجِبَ للغُسْلِ يَخْرِجُ دافِقًا بشَهْوَةٍ ، فلا يَشْتَبِهُ بغَيْرِه . وإنْ كانَ في نومٍ ، وكانَ نَوْمُه عَقِيبَ شَهْوَةٍ ؛ بمُلاعَبَةِ أَهْلِه ، أو تَذَكَّرِ ، فهو مَذْيٌ ؛ لأنَّ ذلكَ سبَبُ المَذْي ، والظاهِرُ أنَّه مَذْيٌ . وإن لم يكُنْ كذلكَ اغْتَسَلَ ؛ لحديثِ عائشة ، رَضِي اللَّهُ عنها ، في الذي يَجِدُ البَللَ ، ولأنَّ خُروجَ المَنِيِّ في النوم مُعْتادٌ ، وغيرَه نادِرٌ ، فحُمِلَ الأمرُ على المُعْتَادِ .

فصل: وإن أحسَّ بانْتِقَالِ المَنِيِّ مِن ظَهْرِه، فأَمْسَكَ ذَكَرَه، فلم يَكْثِيْر: «إذَا يَخُرُج، ففيه رِوايَتانِ؛ إحْدَاهما، لا غُسْلَ عليه؛ لقَوْلِ النبيِّ يَكِيْرُ: «إذَا رَأَتِ المَاءَ». والثانيةُ، يجبُ؛ لأنَّه خَرَج عن مَقَرِّه، أَشْبَهَ ما لو ظَهَر.

فإنِ اغْتَسَلَ فَخَرَج بعد ذلك ، وجَبَ الغُسْلُ ، على الرِّوايَةِ الأُولَى ؛ لأَنَّ الوُجوبَ مُتَعَلِّقٌ بخُروجِه ، ولم يَجِبْ على الثانيةِ ؛ لأنَّه تعَلَّقَ بانْتِقالِه ، وقد الوُجوبَ مُتَعَلِّقٌ بخُروجِه ، ولم يَجِبْ على الثانيةِ ؛ لأنَّه الغُسْلُ ؛ لأنَّا نعْلَمُ أنَّه اغْتَسلَ له . وعنه ، إن خَرَج قبلَ البَوْلِ ، وجَبَ له (٢) الغُسْلُ ؛ لأنَّا نعْلَمُ أنَّه المُنتَقِلُ ، فإنْ خرجَ بعدَه ، لم يَجِبْ ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أنَّه غيرُه ، وهو خارِجٌ لغيرِ شَهْوَةٍ .

وفى فَضْلَةِ المَنِيِّ الخارِجَةِ بعدَ الغُسْلِ الرَّواياتُ الثلاثُ .

فصل: والثاني، الْتَقَاءُ الخِتَانَيْنِ، وهو تَغْيِيبُ الحَشَفَةِ في الفَرْج،

⁽١) سقط من: س ٢، م.

⁽٢) سقط من: الأصل.

يُوجِبُ الغُسْلَ وإن عرِى عن الإِنزَالِ ؛ لقَوْلِ النبِيِّ ﷺ : «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعِيهَا الأَرْبَعِ ، ''ثم جَهَدَهَا' ، وَمَسَّ الحِيَّانُ الحِيَّانَ ، فَقَد '' وَجَبَ الغُسْلُ » . روَاه مسلم '' . وخِتَانُ الرَّجُلِ الجِلْدَةُ التي تَبْقَى بعدَ الحِيَّانِ . وخِتَانُ الرَّجُلِ الجِلْدَةُ التي تَبْقَى بعدَ الحِيَانِ . وخِتَانُ المُؤْجِ ، يُقْطَعُ منها في الحِيَّانِ ، فإن غابَتِ الحَشَفَةُ في الفَرْج ، تَحَاذَى خِتَانَاهِما ، فيقالُ : الْتَقَيَا ، وإن لم يَتماسًا .

ويَجِبُ الغُسْلُ بالإِيلاجِ في كُلِّ فَرْجِ؛ قُبُلٍ أو دُبُرٍ، مِن آدَمَى أو بَهِيمَةِ، حَتِّ أو مَيِّتٍ؛ لأنَّه فَرْجٌ، أَشْبَهَ قُبُلَ المرأةِ.

فإن أَوْلَجَ في قُبُلِ الخُنْثَى المُشْكِلِ، فلا غُسْلَ عليهما؛ لأنَّه لا يُتَيَقَّنُ كَوْنُه فَوْجًا، فلا يجِبُ الغُسْلُ بالشَّكِّ.

فصل: والثالثُ، إسْلامُ الكافِرِ، وفيه رِوايَتانِ؛ إحْدَاهما، يُوجِبُ الغُسْلَ. اخْتارَها الخِرَقِيُّ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أمر⁽¹⁾ قَيْسَ (⁰⁾ بْنَ عاصمِ (¹⁾ أن

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

⁽٢) زيادة من: ف.

⁽٣) في: باب نسخ «الماء من الماء»، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/٢٧١.

كما أخرجه البخارى، فى: باب إذا التقى الختانان، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ١/ ٥٠. وأبو داود، فى: باب فى الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/ ٤٩. والنسائى، فى: باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٩٢. والإمام والدارمى، فى: باب فى مس الختان الختان، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/ ١٩٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٢٣٤، ٣٤٧، ٣٩٣، ٤٧١، ٥٧٠.

⁽٤) بعده في م: «ثمامة بن أثال و».

⁽٥) سقط من: الأصل.

⁽٦) قيس بن عاصم بن سنان التميمي، أبو على المِنْقَرى، وفد على النبي ﷺ في وفد بني =

يَغْتَسِلُ (اللّهُ حَيْنَ أَسْلَمُ (اللّهُ وَلا يَسْلَمُ مِن حَدَثٍ لا يَرْتَفِعُ مُحُكُمُه باغْتِسَالِه ، حديث حسنٌ . ولأن الكافِرَ لا يَسْلَمُ مِن حَدَثٍ لا يَرْتَفِعُ مُحُكُمُه باغْتِسَالِه ، فقامَتْ مَظِنَّةُ ذلك مَقامَه . ولا يلْزَمُه أن يَغْتَسِلَ للجَنَابَةِ الأنَّ الحُكْمَ تَعَلَّقَ بِاللّهِ فَا اللّهُ فَر اللّهُ وَلا يلْزَمُه أن يَغْتَسِلَ للجَنَابَةِ الأَنَّ الحُكْمَ تَعَلَّقَ بِاللّهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللّ

⁼ تميم فأسلم، كان سيدا جوادا، وكان ممن حرم الخمر على نفسه في الجاهلية. توفي سنة اثنتين وثلاثين. انظر: الإصابة ٤٨٣/٥ - ٤٨٦، وتهذيب التهذيب ٨/٣٩٩، ٤٠٠.

⁽١) في م: «يغتسلا».

⁽٢) في م: «أسلما».

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٨٦. والترمذي ، في : باب ما ذكر في الاغتسال عندما يسلم الرجل ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٣/ ٨٤. والنسائي ، في : باب ذكر ما يوجب الغسل وما لا يوجبه ... ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ٩١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٦١.

⁽٤) في م: « بالظنة » .

⁽٥) في الأصل: «الحكمة».

⁽٦ - ٦) في الأصل: «أطاعوك بذلك فأخبرهم». وفي م: «أطاعوك لذلك، فأعلمهم».

⁽٧) سقط من: الأصل.

⁽٨) أخرجه البخارى ، فى : باب وجوب الزكاة ، وباب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد فى الفقراء حيث كانوا ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب بعث أبى موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ، من كتاب المغازى ، وفى : باب ما جاء فى دعاء النبى على الله تعالى ، توحيد الله تبارك وتعالى ، ت

العدَدُ الكثيرُ، والجَمُّ الغَفِيرُ، فلو أُمِرُوا بالغُسْلِ لَنُقِلَ نَقْلًا مُتَواتِرًا.

فإن أَجْنَبَ في حالِ كُفْرِه، احْتَمَلَ أَن لا يَجِبَ الغُسْلُ عليه؛ لِمَا ذَكَرْناه، واحْتَمَلَ أَن يَجِبَ. وهو قولُ أبي بَكْرٍ؛ لأنَّ مُحُكِمَ الحَدَثِ باقٍ.

فصل: فأمَّا المرأةُ فَيَجِبُ فَى حَقِّهَا الأَغْسَالُ المَذْكُورَةُ ، وتَزِيدُ بالغُسْلِ مِن الحَيْضِ والنِّفَاسِ ، ونذْكُره فى بابِه . ولا يجبُ الغُسْلُ بالوِلَادَةِ العارِيَةِ عن دَمٍ ؛ لأنَّ الإِيجابَ مِن الشَّرْعِ ، ولم يُوجِبْ بها أن ولا هى فى مَعْنَى المُنْصوصِ عليه . وعنه ، يَجِبُ بها ؛ لأنَّها لا تكادُ تَعْرَى مِن يفاسٍ مُوجِبٍ ، فكانت مَظِنَّةً له ، فأُقِيمَتْ مُقامَه ، كالْتِقَاءِ الخِتانَيْنِ مع الإِنْزَالِ .

فصل: ولا يَجِبُ الغُسْلُ بغيرِ ذلك؛ مِن غسلِ مَيِّتٍ، أو إفاقَةِ مَجْنُونٍ، أو مُغْمًى عليه؛ لِما ذكرناه.

فصل: ومَن لَزِمَه الغُسْلُ، حَرُمَ عليه ما يَحْرُمُ على المُحَّدِثِ، ويَحْرُمُ عليه قِراءَةُ آيةٍ فصاعِدًا؛ لقَوْلِ عليٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عنه: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ

⁼ من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ٢/ ١٣٠، ١٥٨، ٢٠٤، ٩/ ١٤٠. ومسلم، فى: باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ١/ ٥٠، ٥٠. كما أخرجه أبو داود، فى: باب زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبى داود ١/ ٣٦٦. والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية أخذ خيار المال فى الصدقة، من أبواب الزكاة. عارضة

والترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية أخذ خيار المال فى الصدقة، من أبواب الزكاة. عارضة الأحوذى ٣/١١، ١١٨. والنسائى، فى: باب وجوب الزكاة، وباب إخراج الزكاة من بلد إلى بلد، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥/٣، ٤١. وابن ماجه، فى: باب فرض الزكاة، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ١/ ٥٦٨. والدارمى، فى: باب فى فضل الزكاة، من كتاب الزكاة. سنن الدارمى ١/ ٣٧٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٣٣١١.

⁽١) في م: «لها».

يخْرُجُ مِن الخَلاءِ فَيُقْرِئُنا القرآنَ ، ويأْكُلُ معنا اللحمَ ، ولم يكُنْ يحْجُبُه – أو قال : يحْجُزُه – عن قِراءَةِ القرآنِ شيءٌ ليس الجنابَةَ . روَاه أبو داودَ (١٠) .

وفى بَعْضِ آيَةٍ رِوايَتَانَ ؛ إِحْدَاهِما ، يَحْرُمُ قِراءَتُه ؛ لِمَا رُوِىَ عَنِ النبيِّ عَلَيْهِ أَنَّه قالَ : « لَا تَقْرَأُ الحَائِضُ وَالْجُنُبُ شَيْئًا مِنِ القُرْآنِ » . روَاه أبو دَاوَدَ () . والأُخْرَى ، يجوزُ ؛ لأنَّ الجُنُبَ لا يُمْنَعُ مِن قَوْلِ : باسْمِ اللَّهِ . و : الحَمْدُ للَّهِ . وذلكَ بَعْضُ آيَةٍ .

فصل: ويَحْرُمُ عليه اللَّبْتُ في المَسْجِدِ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالَى: ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَصِلُوأً ﴾ (٢). يغنى مَواضِعَ الصلاةِ. وقال النبيُّ عَلَيْتِهِ: ﴿ لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لَحَائِضٍ ، وَلَا مُجنُبٍ ﴾. روَاه أبو داودَ (١).

⁽١) في: باب الجنب يقرأ القرآن، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٥٢.

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنبا، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٤٣/١. ولفظه، كان رسول الله على يقرئنا القرآن على كل حال، ما لم يكن جنبا. والنسائى، في: باب حجب الجنب من قراءة القرآن، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١١٨. وابن ماجه، في: باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/٥٩١. والإمام أحمد، في: المسند ١/١٨٠ طهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/٥٩١. والإمام أحمد، في: المسند ١/١٨٠

⁽٢) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الجنب والحائض أنهما لا يقرأان القرآن ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ٢١٣، ٢١٣. وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى قراءة القرآن على غير طهارة . من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٩٥.

والحديث ليس عند أبي داود. انظر: نصب الراية ١/ ١٩٥، ١٩٦.

⁽٣) سورة النساء ٤٣.

⁽٤) في: باب في الجنب يدخل المسجد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٣/١. من حديث عائشة.

ولا يَحْرُمُ ؛ العُبُورُ في المُسْجِدِ ؛ لقَوْلِه تعالى : ﴿ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ . ولأنَّ النبيَّ ﷺ قالَ لعائشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنها : «ناولِينِي الخُمْرَةُ مِنَ اللَّهُ عنها : «ناولِينِي الخُمْرَةُ مِنَ اللَّهُ عنها : «ناولِينِي الخُمْرَةُ في يَدِكِ » . المُسْجِدِ » . قالَتْ : إِنِّي حائضٌ . قالَ : «إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فِي يَدِكِ » . رَوَاه مسلمٌ (۲) .

قال بعضُ أصْحابِنا: إذا توضَّأَ الجُنُبُ، حَلَّ له اللَّبْثُ في المسجدِ؛ لأنَّ الصَّحابةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنهم، كانَ أحدُهم إذا أرادَ أن يتَحَدَّثَ في المسجدِ وهو جُنُبٌ، توضَّأَ ثم دخلَ فجلَسَ فيه. ولأنَّ الوُضوءَ (أَ يُخفِّفُ (أَ بَعْضَ حَدَثِه أَ)، فيرُولُ بعضُ ما منعَه.

⁼ كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في اجتناب الحائض المسجد ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢/٢/١. عن أم سلمة . كلاهما بنحوه .

وبلفظه أخرجه البخارى ، في : التاريخ الكبير ٢/ ٦٧. والحديث ضعيف . انظر : الإرواء ١٦٢١. (١) الخمرة : هي السجادة ، وهي ما يضع عليه الرجل جزء وجهه في سجوده ، من حصير أو نسيجة من خوص ، وسميت خمرة ؛ لأنها تخمر الوجه ، أي تغطيه .

⁽۲) في م: «معاذ». وفي: س ۲، ف: «متفق عليه».

والحديث أخرجه مسلم، في: باب جواز غسل الحائض لرأس زوجها... إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٥/١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الحائض تتناول الشيء من المسجد ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٢١٦. والنسائي ، في : باب استخدام الحائض ، من كتاب الطهارة ، ومن كتاب الطهارة . كتاب الحيض . المجتبى ١/ ١٠٠، ١٥٨. وابن ماجه ، في : باب الحائض ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٧٠٧. والدارمي ، في : باب الحائض تبسط الخمرة ، وفي : باب الحائض تمشط زوجها ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٩٧، ٢٤٧. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ زوجها ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ١٩٧، ١١٤ ، ١١٠، ١١٠، ١٢٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٥ ، ١٧٥ ، ١٧٥ ، ١٧٥ ، ١٢٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٥ ، ١٧٥ ، ١٧٥ ، ١٧٥ ، ١٧٥ ، ١٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٥ ، ١٠٥ ،

⁽٤ - ٤) في الأصل: «حدته».

فصل: ويُسْتَحَبُّ للجُنُبِ إذا أرادَ أن ينامَ أن يتَوَضَّاً وُضُوءَه للصلاةِ ؟ لِمَا روَى ابنُ عمرَ، أَنَّ عمرَ، رَضِىَ اللَّهُ عنهما، قالَ: يا رسولَ اللَّهِ، أَيَوْقُدُ أَحَدُنا وهو مُحنُبُ ؟ قالَ: «نَعَمْ، إذَا تَوَضَّاً أَحَدُكُمْ فَلْيَوْقُدْ ». مُتَّفَقٌ عليه (۱) عليه (۱) ويُسْتَحَبُّ له الوُضوءُ إذا أرادَ أن يَأْكُلَ أو يَعُودَ إلى الجِماعِ، ويَعْسِلُ فَرْجَه. فأمَّا الحائضُ فلا يُسْتَحَبُ لها ذلك ؛ لأنَّ الوُضوءَ لا يُؤثِّرُ في حَدَيْها، ولا يصِحُ منها.

⁽۱) أخرجه البخارى، في: باب نوم الجنب، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ١/ ٨٠٠. ومسلم، في: باب جواز نوم الجنب...، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/ ٢٤٨، ٢٤٩. كما أخرجه أبو داود، في: باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٥٠. والترمذى، في: باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/ ١٨٣٠. والنسائي، في: باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ١٥٠. وابن ماجه، في: باب من قال لاينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٩٣٠. والدارمي، في: باب الجنب إذا أراد أن ينام، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٩٣٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ١٧٠،

بابُ الغُسُل مِن الجَنابَةِ

وهو على ضَرْيَينْ؛ كامِلٌ، ومُجْزئٌ، فالكامِلُ يأْتِي فيه بتِسْعَةِ أَشْياءَ؛ النِّيَّةُ ، وهو أن يَنْوَىَ الغُسْلَ للجَنَابَةِ ، أو (١) اسْتِبَاحَةَ ما لا يُسْتَبَاحُ إلَّا بالغُسْل؛ كَقِراءةِ القرآنِ ، واللَّبْثِ في المسجدِ ، ثم يُسَمِّي ، ثم يَغْسِلُ يَدَيْه ثلاثًا قبلَ إِدْخَالِهِمَا [١٦ظ] الإِنَاءَ، ثم يَغْسِلُ مَا به مِن أَذًى، ويَغْسِلُ فَوْجَه وما يَليه، ثم يتَوَضَّأُ وُضُوءَه للصَّلاةِ، ثم يَحْثِي على رأسِه ثلاثَ حَثَياتٍ يُرَوِّي بها أَصُولَ (٢) شَعَره ، ويُخَلِّلُه بيَدِه ، ثم يُفِيضُ الماءَ على سائر جَسَدِه ، ثم يَدْلُكُ بِدَنَه بِيَدِه ، وإن تَوَضَّأُ إلَّا غَسْلَ رَجْلَيْه ، ثم غَسَلَ قَدَمَيْه آخِرًا ، فَحَسَنٌ . قال أحمدُ : الغُسْلُ مِن الجَنابَةِ على حديثِ عائشةَ . يعْنِي قوْلَها : كَانَ رسولُ اللَّهِ عَيْدُ إذا اغْتَسلَ مِن الجَنابَةِ غسَلَ يَديْه، وتَوضَّأُ وُضوءَه للصَّلاةِ ، ثم يُخَلِّلُ شَعَرَه بيَدِه ، حتى إذا ظَنَّ أنَّه قد أَرْوَى بشَرَتَه ، أفاضَ عليه الماءَ ثلاثَ مَرَّاتِ ، ثم غسلَ سائرَ جسَدِه . وقالَتْ مَيْمُونَةُ : وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الجَنابَةِ ، فأَفْرَغَ على يدَيْه فغَسَلَهما مَرَّتَينِ أو ثلاثًا ، ثم تَمَضْمَضَ، واسْتَنْشَقَ، وغسَلَ وَجْهَه وذِراعَيْه، ثم أَفاض (٢٠) على رأسِه، ثم غسلَ جسَدَه، فَأَتْيَتُه بالمُنْدِيل فلم يُرِدْهَا، وجعلَ يَنْفُضُ الماءَ بيَدَيْه.

⁽١) في الأصل: «و».

⁽٢) بعده في الأصل، س ٢: «بشره و».

⁽٣) بعده في الأصل: «الماء».

مُتَّفَقٌ عليهما (١).

الضَّرْبُ الثانى ، الجُّزِئُ ؛ وهو أن يَنْوِى ، ويَعُمَّ شَعْرَه وبدَنَه بالغُسلِ ، والتَّسْمِيَةُ هَهنا كالتَّسْمِيَةِ في الوُضوءِ فيما ذكرنا .

ويجبُ إيصالُ الماءِ إلى البَشَرَةِ التي تحتَ الشَّعَرِ، وإنْ كانَ كَثِيفًا؛ لحديثِ عائشةَ. ولا يَجِبُ نَقْضُه إن كانَ مَضْفُورًا؛ لِمَا روَتْ أَمُّ سَلَمَةَ، قالَتْ: قلتُ: يارسولَ اللَّهِ، إنِّى امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِى، أَفَأَنْقُضُه لغُسْلِ الجَنَابَةِ؟ قالَ: «لا، إِنَّمَا يَكْفِيكِ أن تَحْثَى عَلَى رَأْسِكِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكِ المَاءَ فَتَطْهُرِينَ». رؤاه مسلم (٢).

(۱) الأول أخرجه البخارى، في: باب الوضوء قبل الغسل، وباب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل، وباب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها...، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ٧٢/١ - ٧٤، ٧٦. ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٣/١ - ٢٥٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود 1/٥٥. والترمذي، في: باب ما جاء في الغسل من الجنابة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي 1/١٥٤. والنسائي، في: باب ذكر غسل الجنب يديه قبل أن يدخلهما الإناء، وباب ذكر وضوء الجنب قبل الغسل، من كتاب الطهارة. وفي: باب الابتداء بالوضوء في غسل الجنابة، وباب ترك مسح الرأس في الوضوء من الجنابة، وباب استبراء البشرة في الغسل من الجنابة، من كتاب الغسل. المجتبى 1/٩، ١١١، ١١٩، ١٦٩، والإمام مالك، في: باب العمل الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي 1/١٥، والإمام أحمد، في: المسند 1/١٥، ١٦٥.

والثاني تقدم تخريجه في صفحة ٧٢.

(٢) في: باب حكم ضفائر المغتسلة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٩/١.

ولا يَجِبُ (') تَرْتِيبٌ فَي ('') الغُسْلِ؛ لأنَّ اللَّه تعالَى قال : ﴿ وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَهَرُواْ ﴾ ('') ولم يُقَدِّمْ بَعْضَ البَدَنِ على بَعْضِ ، لكِنْ يُسْتَحَبُّ البَداءة بما ذكرناه ، والبداءة بغَسْلِ الشِّقِّ الأَيْمَنِ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كان يُجِبُّ التَّيَمُنَ فَي طُهورِه ('').

ولا مُوَالَاةَ فيه (°)؛ لأنَّه (١) طَهارَةٌ لا تَرْتِيبَ فيها، فلم يَكُنْ فيها مُوَالَاةٌ، كغَسْلِ النَّجاسَةِ (٢).

فصل: فأمَّا غُسْلُ الحيضِ، فهو كغُسْلِ الجَنَابَةِ سَواءً، إلَّا أَنَّه يُسْتَحَبُّ لها أَن تَأْخُذَ شيئًا مِن المِسْكِ أو طِيبٍ أو غيرِه، فتَتَّبِعَ به أثَرَ الدَّمِ؛ ليُزِيلَ لها أَن تَأْخُذَ شيئًا مِن المِسْكِ أو طِيبٍ أو غيرِه، فتَتَّبِعَ به أثَرَ الدَّمِ؛ ليُزِيلَ وُلُورتَه (^)؛ لِمَا رَوَتْ عائشَةُ، رضِي اللَّهُ عنها، أنَّ المُرَأَةُ جاءَتْ إلى رسولِ رُفُورتَه (^)

⁼ كما أخرجه أبو داود ، في : باب المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٥٨. والترمذى ، في : باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ١٥٨. والنسائي ، في : باب ذكر ترك المرأة نقض ضفر رأسها عند اغتسالها من الجنابة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١٠٨/١. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في غسل النساء من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٩٨/١.

⁽١) سقط من الأصل، س ١.

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) سورة المائدة ٦.

⁽٤) تقدم تخریجه فی صفحة ٦٣.

⁽٥) سقط من: الأصل.

⁽٦) في الأصل: «لأنها».

⁽V) في الأصل: «الجنابة».

⁽٨) في م: «فورته».

اللَّهِ عَيَظِيْةِ تَسْأَلُه عن الغُسْلِ مِن الحَيْضِ، فقالَ: « خُذِى فِرْصَةً () مِن مِسْكِ، فقالَ: « خُذِى فِرْصَةً ، رَضِى مِسْكِ، فَتَطَهَّرِى بها ». فقالَتْ: كيفَ أَتَطَهَّرُ بها ؟ فقالَت عائشة ، رَضِى اللَّهُ عنها ، قلتُ: تَتَبَّعِى أَثْرَ الدَّمِ. (أَمتَّفَقُ عليه أَ. فإنْ لم تَجِدْ مِسْكًا فغَيْرُه مِن الطِّيبِ ، فإن لم تَجِدْ فالماءُ كافٍ.

وهل عليها نَقْضُ شَعَرِهَا للغُسْلِ منه؟ فيه رِوايَتانِ؛ إحدَاهما، لا يجبُ؛ لأنّه غُسْلٌ واجِبٌ، أشْبَهَ غُسْلَ الجَنَابَةِ. والثانيةُ، يجبُ؛ ليُتيَقَّنَ وصُولُ الماءِ إلى ما تحته، وإنّما عُفِيَ عنه في الجَنَابَةِ؛ لأنّه يتَكَرَّرُ، فيشُقُّ النّقْضُ فيه، بخِلافِ الحَيْض.

فصل: والأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الوُضوءِ على الغُسْلِ؛ للخَبَرِ الوارِدِ. فإنِ اقْتَصَرَ على الغُسْلِ ونَواهُما، أَجْزَأَه عنهما؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالَى: ﴿ وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَّهَـرُواً ﴾. ولم يَذْكُرِ الوُضوءَ معه، ولأَنَّهما عِبادَتانِ مِن جنْسٍ؛

 ⁽١) الفرصة: مثال سدرة ، قطعة قطن أو خرقة تستعملها المرأة في مسح دم الحيض .
 (٢ - ٢) في م : «رواه مسلم».

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض ... ، وباب غسل المحيض ، من كتاب الاعتصام . غسل المحيض ، من كتاب الحيض ، وباب الأحكام التى تعرف بالدلائل ... من كتاب الاعتصام . صحيح البخارى ١/٥٥، ٨٦، ٩/١٣٤، ١٣٥. ومسلم ، فى : باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك ...، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١/٢٦، ٢٦١ ، ٢٦١

كما أخرجه النسائى، فى: باب ذكر العمل فى الغسل من الحيض، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١١، ١٧٠، ١٧١، وابن ماجه، فى: باب فى الحائض كيف تغتسل، من كتاب الطهارة وسننها. سنن ابن ماجه ١/ ٢١، ٢١١، والدارمى، فى: باب فى غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/ ١٩٧، ١٩٨، والإمام أحمد، فى: المسند ٦/ ١٢٢، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/ ١٩٧، ١٩٨، والإمام أحمد، فى: المسند ٦/ ١٢٢،

صُغْرَى، وكُبْرَى، فَدَخَلَتِ الصَّغْرَى فَى الكُبْرَى فَى الأَفْعَالِ دُونَ النَّيَّةِ، كَالحَجِّ والعُمْرَةِ. وعنه، لا يُجْزِئُه عن الحَدَثِ الأَصْغَرِ حتى يَتَوضَّأَ؛ لأَنَّهما نَوْعَانِ يَجِبَانِ بسَبِيَنِ، فلم يَدْخُلْ أَحَدُهما في الآخرِ، كَالحُدُودِ. وإن نَوَى إَحْدَاهما دُونَ الأُخْرَى، فلم يَدْخُلْ أَحَدُهما في الآخرِ، كَالحُدُودِ. وإن نَوَى إحْدَاهما دُونَ الأُخْرَى، فليس له غَيْرُها (١)؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ [١٧و] قالَ: (وَإِنَّمَا لَكُلِّ الْمُرِيِّ مَا نَوَى) (١).

فصل: ويجوزُ للرَّمُجلِ والمرأةِ أَن يَغْتَسِلًا، ويَتَوضأا مِن إِناءِ واحدٍ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْتُهِ كَان يغْتَسِلُ هو وزَوْجَتُه مِن إِناءِ واحدٍ، يَغْرِفانِ منه جميعًا. (أَرَواه البُخَارِئُ . وقالَ ابنُ عمرَ: كان الرِّجَالُ والنِّساءُ يتَوضَّئُون في زَمَنِ رسولِ اللَّهِ عَلَيْتُهُ مِن إِناءِ واحدٍ. روَاه أبو داودَ (١٠).

⁽١) في م: «غيرهما».

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥١.

⁽۳ - ۳) في م: « متفق عليه » .

والحديث أخرجه البخارى، في: باب تخليل الشعر...، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ١/ ٧٦/.

كما أخرجه النسائى، فى: باب ذكر اغتسال الرجل والمرأة من نسائه من إناء واحد، من كتاب الطهارة، ومن كتاب الغسل، المجتبى ١/٦٦، ١٠٧، ١٦٥، ١٦٦. والإِمام أحمد، فى: المسند ٣/٦٦، ٢٣١، ٢٨١.

⁽٤) في: باب الوضوء بفضل وضوء المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٩/١ ، ١٩ . كما أخرجه البخارى ، في : باب وضوء الرجل مع امرأته ، ... من كتاب الوضوء . صحيح البخارى . ١/ ١٠ . والنسائى ، في : باب وضوء الرجال والنساء جميعا ، من كتاب الطهارة ، وباب الرخصة في فضل المرأة ، من كتاب المياه . ١/ ٥٠ ، ١٤٦ . وابن ماجه ، في : باب الرجل والمرأة يتوضأان من إناء واحد ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٣٤ . والإمام مالك ، في : باب الطهور للوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/ ٢٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ في : باب الطهور للوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/ ٢٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٤٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/

ويجوزُ للمرأةِ التَّطَهُّرُ بفَضْلِ طَهُورِ (الرَّجُلِ (الرَّجُلِ (الوَّضْلِ طَهُورِ) المرأةِ ، وَفَضْلِ طَهُورِ المرأةِ ما لم تَحْلُ به ، وَلِنَ بَفَضْلِ طَهُورِ الرَّاقِ ما لم تَحْلُ به ، فَفِيه رِوايَتانِ ؛ إحْدَاهما ، يجوزُ أيضًا ؛ لِمَا رَوَتْ مَيْمُونَةُ ، وَلَنْ بَه ، فَفِيه رِوايَتانِ ؛ إحْدَاهما ، يجوزُ أيضًا ؛ لِمَا رَوَتْ مَيْمُونَةُ ، وَضَى اللَّهُ عنها ، قالتْ : أَجْنَبْتُ فَاغْتَسَلْتُ مِن جَفْنَةِ ، فَفَضَلَتْ فيها فَضْلَتْ فيها فَضْلَتْ منه ، فقلتُ : إنِّى اغْتَسَلْتُ منه . فقال : وَضْلَةٌ ، فجاءَ النبيُ عَيْفِي ليَعْتَسِلَ منه ، فقلتُ : إنِّى اغْتَسَلْتُ منه . فقال : (إنَّ المَاءَ لَيْسَ عَلَيْه جَنَابَةٌ » (اللهُ ماءُ لم يَنْجُسْ ، ولم يَزُلْ عن إطلاقِه ، فأشْبَهَ فَضْلَةَ الرجلِ . والثانيةُ ، لا يجوزُ للرجُلِ التَّطَهُّرُ به ؛ لِمَا روَى الحَكُمُ ابنُ عَمْرِو (اللهُ عَلْمَ لَهُ وَلَا اللهُ يَعْمُولِ طَهُورِ اللهُ عَمْرِو (اللهُ عَلْمَ لَهُ عَلَى اللّهُ يَعْمَلُ طَهُورِ اللهُ عَمْرِو (اللهُ عَلْمَ عَلَى اللّهُ يَعْمَلُ طَهُورِ اللهُ عَمْرُولُ ، قالَ : نَهَى النّبِي عَلَيْهِ أَن يتَوَضَّأَ الرجلُ بفَضْلِ طَهُورِ المُؤْورِ المُؤْورِ ، قالَ : نَهَى النّبِي عَمْرُولُ ، وَعَمْهُ اللهُ : جَماعَةٌ مِن الصَّحابَةِ المُؤْورِ ، حديثُ حسنٌ . قالَ أحمدُ ، رَحِمَه اللّهُ : جَماعَةٌ مِن الصَّحابَةِ المُؤْورِ ، عَنْ المَّحْورِ اللهُ اللهُ : جَماعَةٌ مِن الصَّحابَةِ المُؤْورُ . . حديثُ حسنٌ . قالَ أحمدُ ، رَحِمَه اللَّهُ : جَماعَةٌ مِن الصَّحابَةِ

⁽١) في الأصل: «وضوء».

⁽٢ - ٢) سقط من: الأصل، س ١.

⁽٣) في الأصل: «وضوء».

⁽٤) بعده في الأصل: «رواه مسلم». وفي م: «رواه أبو داود».

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٣ في حديث: اغتسل من جفنة.

⁽٥) الحكم بن عمرو بن مجدع، أبو عمرو الغفارى، صحب النبى ﷺ حتى مات ثم نزل البصرة، وتوفى سنة خمس وأربعين للهجرة. الإصابة ١٠٧/١.

⁽٦) أخرجه الترمذي، في: باب كراهية فضل طهور المرأة. من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ٨٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٩/١ والنسائي ، في : باب النهي عن فضل وضوء المرأة ، من كتاب المياه . المجتبى ١٩/١ وابن ماجه ، في : باب النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٩/١٣١ والإمام أحمد ، في : المسند ١٩/٢١ ، ٥/١٦ وقال المبخاري : ولا أراه يصح . التاريخ الكبير ٤/١٨٥ .

كَرِهُوه . وذكَرَ منهم ابنَ عمرَ ، وعبدَ اللَّهِ بنَ سَرْجِسَ ('' . وخصَّ ما خَلَتْ به ؛ لقولِ عبدِ اللَّهِ بنِ سَرْجِسَ : تَوَضَّأُ أَنتَ هلهُنا ، ('وهي هلهُنا') ، فأمَّا إذا خَلَتْ به ('' فلا تَقْرَبَنَّه (') .

ومعْنَى الخَلْوَةِ ؛ أَن لا يُشاهِدَها إنسانٌ تَحْرُجُ بِحُضُورِه عن الخَلْوَةِ في النَّكاحِ. وذكرَ القاضي أنَّها لا تَحْرِجُ عن الخلْوَةِ ما لم يُشاهِدُها رجلٌ.

وإِنَّمَا تُؤَثِّرُ خَلْوَتُها في الماءِ اليسيرِ ؛ لأنَّ النَّجاسَةَ لا تُؤَثِّرُ في الكثيرِ ، فهذا أُوْلَى .

ولا يخْرُجُ المَاءُ الذي خَلَتْ به المرأةُ عن إطْلاقِه، بل يجوزُ للنِّساءِ التَّطَهُّرُ به مِن الحَدَثِ والنَّجاسَةِ، وللرَّجُلِ إِزالَةُ النَّجاسَةِ به؛ لأنَّ مَنْعَ الرجُلِ مِن الوُضوءِ به تَعَبُّدٌ، فوَجَبَ قَصْرُه على مَوْرِدِه.

وذكرَ القاضى أنَّه لا يُزِيلُ النجاسَةَ ؛ لأنَّ ما لَا يَرْفَعُ الحَدَثَ لا يزيلُ النَّجَسَ ، كالحَلِّ . وهذا لا أن يُمْكِنُ القولُ بمُوجَبِه ، فإنَّ هذا يَرْفَعُ حدَثَ المرأةِ ، بخِلافِ الحَلِّ .

⁽١) عبد الله بن سرجس المزنى، صحابى، سكن البصرة، روى عن النبى ﷺ وعن الصحابة. تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣٢، ٢٣٣.

⁽٢ - ٢) سقط من: م.

⁽٣) سقط من: م.

⁽٤) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ١/٧٠١. كما أخرج أثر ابن عمر في ١٠٨/١.

⁽٥) سقط من: الأصل، س ١، س ٢.



بابُ التَّيَمُّم

التَّيَهُمُ طَهَارَةٌ بِالتَّرَابِ يقومُ مَقَامَ الطَّهارَةِ بِالمَاءِ عندَ العَجْزِ عن اسْتِعْمالِه ؛ لَعَدَم أو مَرَضِ ؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُم مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ إلى قوْلِه : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَآءُ فَتَيَمَّدُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِنَةً ﴾ (() . ورَوى عَمَّارٌ قالَ : أَجْنَبْتُ فلم أجِدِ الماء ، فتَمَرَّغْتُ في الصَّعيد كما تَمَرَّعُ الدابَّةُ ، ثم أَتَيْتُ النبيَّ عَيِّيْ ، فذكَرْتُ ذلك له ، فقال : ﴿ إِنَّمَا (() يَكْفِيكُ أَن تَقُولَ بِيَدَيْكُ هَكَذَا » . ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْه الأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ مِسَحَ الشِّمَالَ على اليَمِينِ ، وظَاهِرَ كَفَيْه وَوَجْهَهُ . مُتَّفَقٌ عليه (())

والسُّنَّةُ في التَّيَمُّمِ أَن يَضْرِبَ بيَدَيْه على الأرضِ ضَرْبَةً واحِدةً، ثم

⁽١) سورة المائدة ٦.

⁽٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب التيمم للوجه والكفين ، من كتاب التيمم . صحيح البخارى ١/ ٩٣. ومسلم ، في : باب التيمم ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١/ ٢٨٠.

كما أخرجه أبو داود، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٧/١ والنسائي، في: باب التيمم في الحضر، وباب نوع آخر من التيمم، وباب تيمم الجنب، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٣٥، ١٣٨، ١٣٩، وابن ماجه، في: باب ما جاء في التيمم بضربة واحدة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه، ١/ ٨٨. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٦٤، والترمذي مختصرا، في: باب ما جاء في التيمم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ٣٩٦.

يُمْسَحَ بهما وَجْهَه ، ويدَيْه إلى الكُوعَيْنِ ؛ للخَبَرِ ، ولأنَّ اللَّه تعالَى أمرَ بَمْسَحِ اليدَيْنِ ، واليَدُ عندَ الإِطلاقِ في الشَّرْعِ تتناوَلُ اليَدَ إلى الكُوعِ ، بدَليلِ قَوْلِه تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُوۤا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (() . وإن مسَحَ يدَيْه للى المُوْفَقَيْنِ ، فلا بَأْسَ ؛ لأنَّه قَدْ (أُ وُوىَ عن النبيِّ ﷺ () ، وسَواءٌ فعَلَ ذلك بضَوْبَتَيْنُ أو أكثرَ .

ويُسْتَحَبُّ تَفْرِيقُ أَصابِعِه عندَ الطَّرْبِ؛ ليَدْنُحَلَ الغُبَارُ فيما بينَهما، وإن كان الترابُ ناعِمًا فوضَعَ اليدَيْن [١٧٥ عليه وَضْعًا، أَجْزَأُه.

وَيُسْتُحُ جميعَ ما يجبُ غَسْلُه مِن الوَجْهِ، هَمَّا لا يَشُقُ، مثلَ باطِنِ الفَمِ والأَنْفِ، وما تحتَ الشَّعورِ الخَفِيفَةِ؛ لقَوْلِه تعالَى: ﴿ فَالْمَسَحُوا فَوَجُوهِكُمْ ﴾ . وكَيْفَما مستح بعدَ أن يَسْتَوْعِبَ الوَجْهَ والكَفَّيْنِ إلى الكُوعَيْنِ، جازَ، 'إلَّا أنَّ المُسْتَحَبَّ في الضَوْبَةِ الواحِدَةِ أن يُسْتَحَ وَجْهَه بباطِنِ أصابعِ يدَيْه، وظاهِرَ كَفَيْه بباطِنِ راحَتَيْه. وإن مسح بضَوْبَتَيْن، مسح بأُولَاهما وَجْهَه، وبالثَّانيةِ يدَيْه.

⁽١) سورة المائدة ٣٨.

⁽٢) سقط من: م.

 ⁽٣) من حدیث جابر، وابن عمر أخرجه الحاكم في: المستدرك ١/ ١٧٩، ١٨٠. والدارقطني،
 في: سننه ١/٠١٨ - ١٨٠. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٢٠٧/١.

وفى بعض روايات حديث عمار: «إلى المرفقين». انظر: سنن أبي داود ١/٨٧. المجتبى ١/ ١٣٨. وقال الألباني: وكل ذلك معلول لا يصح. الإرواء ١/٥٨.

وانظر: التلخيص الحبير ١٥١/١ – ١٥٤. نصب الراية ١/٤٥١، ١٥٦.

⁽٤ - ٤) في م: « لأن».

فإن مسَح إلى المَرْفَقَيْن ، وضَعَ بُطُونَ أصابِعِ اليُسْرَى على ظُهُورِ أصابِعِ اليُسْرَى على ظُهُورِ أصابِعِ اليُسْرَى على ظُهُورِ أصابِعِ اليُسْنَى ، ثُمَّ يُمِوُها (١) إلى مِرْفَقِه (٢) ، ثم يديرُ بَطْنَ كَفِّه إلى بَطْنِ الذِّرَاعِ ، ويَرْفَعُ إِبْهامَه ، فإذَا بلَغَ الكُوعَ أمَرَّ إِبْهامَ يَدِه اليُسْرَى على إِبْهامِ يَدِه اليُسْرَى على إِبْهامِ يَدِه اليُسْرَى كذلك ، ثم يَسْتُ يَدِه اليُسْرَى كذلك ، ثم يَسْتُ إحدى الرَّاحَتِيْنِ بالأُحْرَى ، ويُخلِّلُ بينَ أصابِعِه .

وإن كَيَّمَه غيرُه جاز ('')، كما يجوزُ أَنْ يُوَضِّئَه .

وإن أَطارَتِ (٥) الرُّيحُ عليه تُرابًا، فمَسَح وَجْهَه بما على يدَيْه، جازَ، وإن مسَحَ وَجْهَه بما عليه لم يُجْزِه (١)؛ لأنَّ اللَّه تعالَى أَمَرَ بقَصْدِ الصَّعِيدِ وإن مسَحَ وَجْهَه بما عليه لم يُجْزِنُه إذَا صَمَد للرُّيحِ؛ لأنَّه بَمَنْزلَةِ مَسْحِ غيرِه له.

فصل: وفرائضُ التَّيَمُّمِ؛ النِّيَّةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فَى الوُضوءِ، ومَسْحُ الوَجْهِ والكَفَّيْنِ؛ للأَمْرِ به، وتَرْتِيبُ (اليَّدَيْنِ على الوَجْهِ)، قياسًا على الوُضوءِ. وفَى التَّسْميَةِ والمُوالَاةِ رِوايَتانِ، كالوُضوءِ.

فأُمًّا النُّيَّةُ ، فهو أن يَنْوِيَ اسْتِباحَةَ ما لا يُباحُ إِلَّا به ، فإن نَوَى صلاةً

⁽۱) في م: «يرهما».

⁽٢) في م: (مرفقيه) .

⁽٣ - ٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) بعده في الأصل: ﴿ وَإِنْ مُسْحَ وَجُهُهُ جَازٍ ﴾ .

⁽٥) في م: ﴿ أَثَارِتَ ﴾ .

⁽٦) في م: (يجز).

⁽٧ - ٧) في م: ﴿ الوجه على الكفين ﴾ .

مَكْتُوبَةً ، أُبِيحَ له سائرُ الأشْياءِ ؛ لأنَّه تابعٌ لها ، فيَدْخُلُ في نِيَّةِ المَتْبُوعِ .

وإن نَوَى نَفْلًا أو صلاةً مُطْلَقَةً ، لم يُبَحْ له الفَرْضُ ؛ لأنَّ التَّيَمُّمَ لا يَرْفَعُ الحَدَثَ ، وإنَّمَا تُسْتَبِاحُ به الصلاةُ ، فلا يَسْتَبِيحُ به (') الفَرْضَ حتى يَنْوِيَه ، وله قراءَةُ القرآنِ ؛ (لأنَّ النَّافِلَةَ تَتَضَمَّنُ القُرْآنَ ') . وليس له صلاةُ الجِنازَةِ المُتَعَيِّنَةِ ؛ لأنَّها فَرْضٌ ، وإن كانت نَفْلًا فله فِعلُها ('') . وإن نَوَى قِرَاءَةَ القرآنِ ، لم يكُنْ له التَّنَقُّلُ ؛ لأنَّه أعْلَى .

وإن نَوَى رَفْعَ الحدَثِ لَم يُجْزِئُه ؛ لأنَّ التَّيَمُّمَ لا يَرْفَعُ الحدَثَ . وعنه ما يَدُلُّ على أنَّه يَرْفَعُ الحدَثَ ، فيكونُ مُحُكْمُه مُحُكْمَ الوُضوءِ في نِيَّتِه .

ولا بُدَّ له (' مِن تغيِينِ ما يَتَيمَّمُ له مِن الحَدَثِ المُوجِبِ للغُسْلِ، أو الوُضُوءِ، أو النَّجاسَةِ، فإن تَيمَّمَ للحَدَثِ ونَسِى الجَنَابَةَ، أو للجَنابَةِ ونسِى الحَدَثَ، لم يُجْزِئُه ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلِيْتُمْ (وَإِنَّمَا لِامْرِئُ مَا نَوَى » (۱). ولأنَّ الحَدَثَ، لم يُجْزِئُه ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلِيْتُمْ (وَإِنَّمَا لِامْرِئُ مَا نَوَى » (۱). ولأنَّ ذلكَ لا يُجْزِئُ في الماءِ وهو الأصْلُ، ففي (۱)لبَدَلِ أَوْلَى (۱).

فصل: ويجوزُ التَّيَمُّمُ عن (^) جميعِ الأُحْدَاثِ؛ لظاهرِ الآيَةِ، وحديثِ

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢ - ٢) سقط من: م.

⁽٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) سقط من: الأصل، س ١، ف.

⁽٥) في م: (لكل امرئ).

⁽٦) تقدم تخريجه في صفحة ٥١.

⁽٧ - ٧) في الأصل: «البذل».

⁽٨) في الأصل: ومن».

عَمَّارِ (۱). وروَى عِمْرَانُ بنُ مُحَمَيْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رأَى رَجَلًا مُعْتَزِلًا لَمَ يُصَلِّ مَعَ القَوْمِ ؟ ». قالَ : يُصَلِّ مع القَوْمِ ، فقالَ : « يَا فُلَانُ ، مَا مَنَعَكَ أَن تُصَلِّى مَعَ القَوْمِ ؟ ». قالَ : أصابَتْني جَنابَةٌ ولا ماءَ (۱). قال : « عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ». مُتَّفَقُ عليه (۲). عليه (۲).

ويجوزُ التَّيَمُّمُ للنَّجاسَةِ على البَدَنِ؛ لأَنَّها طهارَةٌ '' مُشْتَرَطَةٌ للصَّلاةِ ، فَنابَ فيها التَّيَمُّمُ ، كَطَهارَةِ الحَدَثِ . واخْتَارَ أبو الخَطَّابِ أَنَّه يَلْزَمُه الإِعادَةُ إِذَا تَيَمَّمَ لها عندَ عَدَمِ الماءِ . وقِيلَ : في وُجوبِ الإِعادَةِ رِوايَتانِ ؛ إحْدَاهما ، لا يجبُ ؛ لقَوْلِه عليه السلامُ : «التُّرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الماءَ » ' . وقياسًا على التَّيَمُّمِ للحَدَثِ '' . والأُخْرَى ، تجبُ الإِعادَةُ ؛ لأَنَّه صلَّى بالنَّجاسَةِ ، فلزِمَنْه الإِعادَةُ ، كما لو 'لم يَتَيَمَّمْ ' .

⁽١) في م: «عثمان».

⁽٢) بعده في الأصل: «عندى».

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء ، وباب حدثنا عبدان ، من كتاب التيمم . صحيح البخارى ٩٦، ٩٦، ٩٧. ومسلم ، فى : باب قضاء الصلاة الفائنة واستحباب تعجيل قضائها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٧٤/١ - ٤٧٦.

كما أخرجه النسائى، فى: باب التيمم بالصعيد، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١٣٩. والإمام أحمد، فى: والدارمى، فى: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/ ١٩٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/٤٣٤.

⁽٤) بعده في الأصل، س ١، س ٢: «على البدن».

 ⁽٥) لم نجده بهذا اللفظ، وانظر ما يأتى تخريجه فى حديث: «الصعيد الطيب وضوء
 المسلم ...». وانظر: التلخيص الحبير ١/٤٥١.

⁽٦) في م: «الحدث».

⁽٧ - ٧) في الأصل: «تيمم».

ولا يجوزُ التَّيَمُّمُ عن النَّجاسَةِ في غيرِ البَدَنِ ؛ لأنَّها طهارَةٌ في البَدَنِ ، فلا تُؤَثِّرُ في غيرِه ، [١٨و] كالوُضُوءِ .

فصل: ولجوازِ التَّيَمُّم ثَلاثَةُ شُروطٍ؟

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) سورة المائدة ٦.

⁽٣) في: باب الجنب يتيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٠٨٠.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب التيمم للجنب إذا لم يجد ماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/١٩٦. والنسائى، فى: باب الصلوات بتيمم واحد، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١٣٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/١٤٦، ١٤٧، ١٥٥، ١٨٠. وصححه فى الإرواء ١/١٨١.

⁽٤) سورة النساء ٤٣، وسورة المائدة ٦.

⁽٥) سورة المائدة ٦.

الماء، فله التَّيَمُّمُ؛ لأنَّه خائفُ الضَّرَرِ باسْتِعْمالِه، فهو كالمريضِ. وإن خاف لشدةِ البردِ، تَيَمَّمَ وصلَّى؛ لِما روَى عمرُو بنُ العاصِ، قال: احْتَلَمْتُ فى للهِ باردةِ فى غَرْوَةِ ذاتِ السَّلاسِلِ، فأَشْفَقْتُ إِنِ اغْتَسَلْتُ أَن أَهْلِكَ، للهِ باردةِ فى غَرْوَةِ ذاتِ السَّلاسِلِ، فأَشْفَقْتُ إِنِ اغْتَسَلْتُ أَن أَهْلِكَ، فقال: «يا فَتَيَمَّمْتُ وصَلَّيْتُ بأَصْحابِي الصُّبْحَ، فذَكَرُوا ذلك للنبيِّ عَلَيْقٍ، فقال: «يا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بأَصْحابِكَ وَأَنْتَ مَجنبُ ؟ ». فأخبَرْتُه بالذي مَنعني مِن الاغْتِسالِ، ثم قلتُ: سمِعْتُ اللَّه يقولُ: ﴿ وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمُ إِنَّ اللَّهَ الاغْتِسالِ، ثم قلتُ: سمِعْتُ اللَّه يقولُ: ﴿ وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (١). فضَحِكَ النبيُ عَلَيْقٍ، ولم يَقُلْ شيئًا. روَاه أبو داودَ (١). ولأنَّه خائفٌ على نَفْسِه، أَشْبَهَ المريضَ.

ولا إعادة عليه إن كان مُسافِرًا ؛ لِمَا ذكَوْنا . وإن كان حاضرًا ، ففيه روايَتان ؛ إحداهما ، لا يَلْزَمُه الإِعادَةُ ؛ لذلك . والثانيةُ ، يَلْزَمُه ؛ لأنه ليس بمريضٍ ولا مُسافِر ، فلا يَدْخُلُ في عُمومِ الآيَةِ ، ولأنَّ الحَضَرَ مَظِنَّةُ إمْكانِ (٢) إِسْخَانِ المَاءِ ، فالعَجْزُ عنه عُذْرٌ نادِرٌ (٤) غيرُ مُتَّصِلٍ . وإن قَدَر على إسْخانِ المَاءِ ، كَرْمَه ، كما يَلْزَمُه شِراءُ المَاءِ .

ومَن كان واجدًا للماء فخاف فؤتَ الوَقْتِ ؛ لتَشَاعُلِه بتَحْصِيلِه أو

⁽١) سورة النساء ٢٩.

⁽٢) في: باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم؟ من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٨١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٠٣/٤.

وعلقه البخارى، في: باب إذا خاف الجنب على نفسه ...، من كتاب التيمم. صحيح البخارى ١/ ٩٥.

⁽٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) سقط من: م.

اسْتَقَائِه ('' ، لم يُبَحْ له التَّيَمُّمُ ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى قال : ﴿ فَلَمْ يَجِدُواْ مَآهُ فَتَيَمَّمُ ا فَتَيَمَّمُواْ ﴾ . وهذا واجِدٌ .

وإن خافَ فوتَ الجِنازَةِ ، فليس له التَّيَمُّمُ ؛ لذلك . وعنه ، يجوزُ ؛ لأنَّه لا مُيْكِنُ اسْتِدْرَاكُها .

فصل: الثانى، طَلَبُ المَاءِ شَرْطٌ فى الرِّواتِةِ المَشْهُورَةِ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ فَكُمْ يَجِدُ مَآءُ فَتَيَمَّمُوا ﴾ . ولا يُقالُ: لم يَجِدْ . إلَّا لمَنْ طَلَبَ، ولأنَّه بَدَلٌ، [٣٠٠] فلم يَجُزِ العُدُولُ إليه قبلَ طَلَبِ المُبْدَلِ، كالصِّيامِ فى الظِّهَارِ . وعنه ، ليس بشرْطٍ ؛ لأنَّه ليس بواجدٍ قبلَ الطلبِ ، فيدْ خُلُ فى الآيةِ .

وصِفَةُ الطَّلَبِ أَن يَنْظُرَ^(۲) يمينَه، وشِمالَه، وأمامَه، ووراءَه، وإن كان قريبًا مِن حائلٍ، مِن رَبْوَةِ، أو حائطٍ، عَلَاه فنظَرَ حَوْلَه. وإن رأَى خُصْرَةً أو نَحْوَها اسْتَبْرأها.

فإن كان معه رَفِيقٌ، سأَلَه الماءَ، فإن بذَلَه له أَن مَنْ مَبُولُه؛ لأنَّ المِنَّةَ لا تَكْثُرُ في قَبُولُه، وإن وجَدَ ماءً يُبَاعُ بثَمَنِ المِثْلِ، أو بزيادَةٍ غيرِ مُجْحِفَةٍ لا تَكْثُرُ في قَبُولِه. وإن وجَدَ ماءً يُبَاعُ بثَمَنِ المِثْلِ، أو بزيادَةٍ غيرِ مُجْحِفَةٍ عالِه، وهو واجِدٌ للثَّمَنِ، غيرُ مُحْتاجٍ إليه، لزِمَه شِراؤُه، كما يَلْزَمُه شِراءُ الرَّقَبَةِ في الكفَّارَةِ. فإنْ لم يَنْذُلُه له صاحِبُه، لم يكنْ له أخْذُه قَهْرًا، وإنِ الرَّقَبَةِ في الكفَّارَةِ. فإنْ لم يَنْذُلُه له صاحِبُه، لم يكنْ له أخْذُه قَهْرًا، وإن

⁽١) في م: «استسقائه».

⁽٢) بعده في الأصل: ﴿ عن ﴾ .

⁽٢) سقط من: الأصل.

اسْتَغْنَى عنه صاحِبُه؛ لأنَّ له بَدَلًا.

وإن عَلِم بماءٍ قريبٍ ، لَزِمَه قَصْدُه ما لم يَخَفْ على نَفْسِه أو مالِه ، أو فَوْتَ الرُّفْقَةِ أو الوَقْتِ .

وإِن تَيَمَّمَ ثُم رَأَى رَكْبًا، أَو خُضْرَةً، أَو شَيئًا يَدُلُّ على المَاءِ، أَو سَرابًا ظَنَّهُ مَاءً قَبلَ الصلاةِ، لَزِمَه الطَّلَبُ؛ لأَنَّه وجدَ دليلَ المَاءِ، [١٨ظ] وبطل تيمُّمُه؛ لأنَّه وَجَب عليه الطَّلَبُ، فَبَطَلَ تَيَمُّمُه، كَمَا لُو رأَى مَاءً.

وإن رأى الرَّكْبَ ونَحْوَه في الصلاةِ ، لم تَبْطُلْ ؛ لأَنَّه شَرَعَ فيها بطَهارَةِ مُتَيَقَّنَةِ ، فلا يُبْطِلُها بالشكِّ .

فصل: الثالث، دُخُولُ الوَقْتِ شَرْطٌ؛ لأنَّه قبلَ الوقتِ مُسْتَغْنِ عن التَّيَمُّم ، فلم يصِعَّ تَيَمُّمُه ، كما لو تَيَمَّمَ وهو واجِدٌ للماء. وإن كان التَّيَمُّمُ لنافِلَة ، لم يَجُزْ في وَقْتِ النَّهٰي عن فِعْلِها ؛ لأنَّه قبلَ وَقْتِها ، وإن تَيَمَّمَ لفائِتَة أو نافِلةٍ قبلَ وَقْتِها ، وإن تَيَمَّمَ لفائِتَة أو نافِلةٍ قبلَ وَقْتِ الصلاةِ ، ثم دخلَ الوقتُ ، بَطَلَ تَيَمُّمُه . وإن تَيَمَّمَ لمُكْتُوبَةِ في وَقْتِها ، فله أن يُصَلِّيها وما شاءَ مِن التَّوافِلِ قبلَها وبعدَها ، ويَقْضِى فوائتَ ، ويجمع بينَ الصَّلاتينِ ؛ لأنَّها طهارَةٌ أباحَتْ فَرْضًا ، فأباحَتْ سائرَ ما ذكَرْناه ، كالوُضوءِ .

ومتى خرَجَ الوقتُ ، بَطَلَ التَّيَمُّم فى ظاهِرِ المُذْهَبِ ؛ لأَنَّها طهارَةُ عُذْرٍ وضَرُورَةٍ ، فتَقَدَّرَتْ (١) بالوَقْتِ ، كطهارَةِ المُشتَحاضَةِ ، وعنه ، يُصَلِّى

⁽١) في الأصل: ﴿ فتقيدت ﴾ .

بالتَّيُّمُّم حتى يُحْدِثُ ، قِياسًا على طهارةِ الماءِ .

فصل: والأفضلُ تأخِيرُ التَّيَهُم إلى آخِرِ الوقتِ، إن رجا وُجودَ الماءِ؟ لقَوْلِ على ، رَضِى اللَّهُ عنه، في الجُنُبِ: يتَلَوَّمُ أَ ما بينه وبينَ آخِرِ الوقتِ . ولأنَّ الطهارة بالماءِ فريضة ، وأوَّلُ الوَقْتِ فَضِيلَة ، وانْتِظَارُ الفَوْتِ فَضِيلَة ، وانْتِظَارُ الفَوْتِ فَضِيلَة ، وإن يَيسَ مِن الماءِ ، اسْتُحِبَ تقْدِيمُه ؛ لِقَلَّ يتُرُكَ فَضِيلَة الفَريضَة أَوْلَى . وإن يَيسَ مِن الماءِ ، اسْتُحِبَّ تقْدِيمُه ؛ لِقَلَّ يتُرُكَ فَضِيلَة مُتَيَقَّنَةً لأَمْرِ غيرِ مَرْجُوق .

ومتى تَيَمَّمَ وصلَّى ، صَحَّتْ صَلاتُه ، ولا إعادَةَ عليه وإن وجَدَ الماءَ فى الوَقْتِ ؛ لِما روَى عَطَاءُ بنُ يَسَارٍ ، قالَ : خرجَ رَجُلانِ فى سَفَرٍ ، فحضَرَتِ الصَّلاةُ ، وليس معهما ماءٌ ، فَتَيَمَّما صَعِيدًا طَيِّبًا ، فصَلَّيًا ، ثم وجَدَا الماءَ فى الصَّلاةُ ، وليس معهما ماءٌ ، فَتَيَمَّما صَعِيدًا طَيِّبًا ، فصَلَّيًا ، ثم وجَدَا الماءَ فى الوَقْتِ ، فأَعَادَ أَحَدُهما الوُضُوءَ والصلَاةَ ، ولم يُعِدِ الآخِرُ ، ثم أتيا النبيَّ الوَقْتِ ، فأَعَادَ أَحَدُهما للذى لم يُعِدْ : « "أَصَبْتَ السُّنَّةَ " ، وأَجْزَأَتُكَ صَلَاتُكَ » . وقال للذى أعاد : « لَكَ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ » . رواه أبو داود ('') .

⁽١) أي ينتظر، والتلوم: المكث والانتظار.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ١/ ٢٤٤. وابن أبي شيبة، في: المصنف ١/ ١٦٠. والدارقطني، في: السنة ١/ ١٣٣. وقال: الحارث الأعور لا يحتج به.

⁽٣ - ٣) سقط من: الأصل، س ١، س ٢، م.

⁽٤) في : باب في المتيمم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود / ٨٢/.

كما أخرجه النسائى، فى: باب التيمم لمن لم يجد الماء بعد الصلاة، من كتاب الغسل. المجتبى ١/٤٠٤. والدارمى، فى: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/٩٠/. وانظر: التلخيص الحبير ١/٥٥٥، ١٥٦. نصب الراية ١/١٦٠.

وقال ('): قد رُوِى عن أبى سعيد، عنِ النبيّ ﷺ، والصَّحِيحُ أنَّه مُرْسَلٌ. ولأنَّه أدَّى فَرْضَه بطَهارَةٍ صَحِيحَةٍ، فأشْبَهَ ما لو أدَّاها بطهارَةِ الماءِ.

فإن عَلِمَ أَنَّ في رَحْلِه ماءً نَسِيَه، فعليه الإِعادَةُ؛ لأَنَّها طهارَةٌ واجِبَةٌ، فلم تَسْقُطْ بالنِّسْيانِ، كما لو نَسِي عُضْوًا لم يَغْسِلْه.

وإن ضَلَّ عن رَحْلِه، أو ضَلَّ عنه غُلامُه الذي معه الماءُ، فلا إعادَةَ عليه؛ لأنَّه غيرُ مُفَرِّطٍ.

وإن وجَدَ بقُرْبِه بِعُرًا أو غَدِيرًا علامَتُه ظاهِرَةٌ ، أعادَ ؛ لأنَّه مُفَرِّطٌ في الطَّلَبِ ، وإن كانت أعْلامُه خَفِيَّةً ، لم يُعِدْ ؛ لعَدَم تَفْرِيطِه .

فصل: فإنْ وجَدَ ماءً لا يَكْفِيه ، لَزِمَه اسْتِعْمالُه ، وتَيَمَّمَ للباقِي إن كان جُنْبًا ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالَى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُواْ مَآءً ﴾ (٢) . وهذا واجِدٌ ، وقال النبي عَلَيْتُهُ: ﴿ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَائْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » . روَاه البُخارِيُّ (٢) . وقال : ﴿ إِذَا وَجَدْتَ المَاءَ فَأَمِسَّهُ جِلْدَكَ » (١) . ولأنَّه مَسْحُ أُبِيحَ للضَّرُورَةِ ، فلم يُبَحْ في غيرِ مَوْضِعِها ، [٢٠٤] كمَسْحِ الجَبِيرَةِ .

⁽١) في الموضع السابق من السنن، والمصنف ذكر كلام أبي داود بمعناه.

⁽٢) سورة النساء ٤٣، وسورة المائدة ٦.

⁽٣) في: باب الاقتداء بسنن رسول اللَّه ﷺ، من كتاب الاعتصام. صحيح البخارى ٩/١١٠. كما أخرجه مسلم، في: باب فرض الحج مرة في العمر، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٩٧٥. والنسائي، في: باب وجوب الحج، من كتاب المناسك. المجتبي ٥/ ٨٣. وابن ماجه. في: باب اتباع سنة رسول اللَّه ﷺ، من المقدمة. سنن ابن ماجه ١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٤٧، ٢٥٨، ٣١٣، ٣١٥، ٣٥٥، ٤٤٨، ٤٦٧، ٥٠٨، ٥٤٠، ٨٠٥.

وإن كانَ مُحْدِثًا، ففيه وَجْهان؛ أحدُهما، يَلْزَمُه اسْتِعْمالُه؛ لذلك. والآخَرُ، لا يَلْزَمُه؛ لأنَّ المُوَالَاةَ شَرْطٌ يفُوتُ بتَرْكِ غَسْلِ الباقِي، فتَبْطُلُ طَهارَتُه، بخِلافِ غُسْلِ (١) الجَنَابَةِ.

وإن كانَ بَعْضُ بدَنِه صَحِيحًا ، وبعْضُه جَرِيحًا ، غَسَلَ الصَّحِيحَ ، وتَيَمَّمَ للجَرِيحِ ، مُجنُبًا كان أو مُحْدِثًا ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ (في الذي اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

فصل: ويَبْطُلُ التَّيَمُّمُ بجميعِ مُبْطِلاتِ الطَّهارَةِ التي تَيَمَّمَ عنها؛ لأَنَّه بَدَلٌ عنها، فإن تَيَمَّمَ لجَنَابَةٍ ثم أَحْدَثَ، مُنِعَ ما يُمْنَعُه الْحُدِثُ؛ مِن الصَّلاةِ والطَّوافِ، ومَسِّ المُصْحَفِ؛ لأَنَّ التَّيَمُّمَ نابَ عن الغُسْلِ، فأَشْبَهَ المُغْتَسِلَ إذا أَحْدَثَ.

ويزِيدُ التَّيَمُّمُ بَمُبْطِلَينِ؛ أحدُهما، القُدْرَةُ على اسْتِعْمالِ الماءِ، سَواءٌ

⁽١) زيادة من: م.

⁽٢ - ٢) في س ٢، م: «للذي».

⁽٣) في : باب في المجروح يتيمم، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٨٢. وانظر الكلام عليه في : التلخيص الحبير ١/ ١٤٧.

وُجِدَتْ فَى الصلاةِ أَو قَبْلَهَا أَو بَعْدَها ؛ لَقَوْلِ النبِيِّ ﷺ : «الصَّعِيدُ الطَّيْبُ وَضُوءُ الْمُسْلِم وَإِن لَمْ يَجِدِ المَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا وَجَدْتَ المَاءَ فَأَمِسَهُ وَضُوءُ الْمُسْلِم وَإِن لَمْ يَجِدِ المَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا وَجَدْتَ المَاء ، وبَمْنُطُوقِه على جِلْدَكَ » . دَلَّ بَمْفُهُومِه على أَنَّه لَيْسَ بطَهُورٍ عندَ وُجودِ الماءِ ، وبَمَنْطُوقِه على وُجوبِ اسْتِعْمالِه عندَ وُجُودِه ، ولأنَّه قَدَرَ على () اسْتِعْمالِ الماء ، فأَشْبَهَ الحَارِجَ مِن الصلاةِ . فعلى هذا ، إن وجَدَه في الصَّلاةِ ، خرَجَ وتوضَّأ ، واعْتَسَل إن كانَ جُنْبًا ، واسْتَقْبَلَ الصلاةَ ، كما لو أَحْدَثَ في أَثْنائِها . وعنه ، إذَا وجَدَه في الصلاةِ لم تَبُطُلْ ؛ لأنَّه شَرَع في القَصُودِ ، فأَشْبَهَ المُكَفِّرَ يَقْدِرُ على الإِعْتَاقِ بعدَ شُروعِه في الصِّيامِ . إلَّا أَنَّ المَرُوذِيِّ () رَوَى عنه أَنَّه قال : كنتُ أقولُ : إنَّه يمْضِي . ثم تَدَبَّرْتُ ، فإذا أَكْثَرُ الأحادِيثِ أَنَّه يَحْرُجُ . وهذا يدُلُّ على رُجوعِه عن هذه الرِّوايَةِ .

الثانى ، نُحرومُج الوَقْتِ ، يُبْطِلُها ؛ لما ذكرناه ، فإن خرَجَ وهو فى الصَّلاةِ بَطَل (٢) ، كما لو أَحْدَثَ .

ومَن تَيَمَّمَ وهو لابِسٌ خُفًّا أو عِمامَةً يجوزُ المَسْحُ عليهما (١)، ثم خَلَع أَحَدَهما، فقد ذَكَر أَصْحابُنا أَنَّه يَبْطُلُ تَيَمُّمُه ؛ لأنَّه مِن مُبْطِلَاتِ الوُضوءِ.

⁽١) بعده في الأصل: (نية) .

⁽۲) أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر المروذى، الإِمام القدوة، الفقيه المحدث، شيخ الإِسلام، كان أجل أصحاب الإِمام أحمد، وهو الذى تولى إغماضه لما مات وغسله، وروى عنه مسائل، توفى فى جمادى الأولى سنة خمس وسبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١٧٣/١٣ - ١٧٣، طبقات الحنابلة ٥٦/١.

⁽٣) في الأصل، س ١، س ٢، ف: ﴿ بطلت ﴾ .

⁽٤) في الأصل، ف: «عليها».

ولا يَقْوى ذلك عندِى ؛ لأنَّها طهارَةٌ لم يَمْسَحْ عليهما فيها ('') ، فلم تَبْطُلْ بخَلْعِهما ، كالمَلْبُوسِ على غيرِ طهارَةٍ ، بخِلافِ الوُضوءِ .

فصل: ويجوزُ النَّيَمُمُ في السفرِ الطويلِ والقصيرِ، وهو ما بينَ قَرْيتَينْ وَلَانًا اللهِ تعالى: ﴿ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ (٢) . ولأنَّ الماءَ يُعْدَمُ في القصيرِ غالبًا، أشْبَهَ الطويلَ. ويجوزُ في الحَضَرِ للمَرَضِ ولآيةِ ، ولأنَّه عُذْرٌ غالبٌ يتَّصِلُ ، أشْبَهَ السَّفَرَ . وإن عَدِمَ الماءَ في الحَضَرِ لحَبْسٍ ، تَيَمَّمَ ، ولا إعادة عليه و لأنّه في عدم الماءِ وعَجْزِه عن طَلَبِه كالمُسافِرِ ، وأَبْلَغُ منه ، والا عَدِمَه لغيرِ ذلك ، وكان يَرْجُوه قريبًا ، تَشاغَل بطلبِه ، ولم يتَمَمَّمْ ، وإن كان ذلك يَتمادى ، تَيَمَّمَ وصلَّى ، وأعادَ ؛ لأنّه عُذْرٌ نادِرٌ غيرُ مُتَصِلٍ . ويَحْتَمِلُ أَن لا يُعِيدَ ؛ لأنّه في معْنَى عادِمِ الماءِ في السَّفَرِ ، فأُخْقِ

وإن كان مع المُسافِرِ ماءً، فأَراقَه قبلَ الوَقْتِ، أو مَرَّ بماء قبلَ الوَقْتِ، فَعَنْ الْوَقْتِ، أو مَرَّ بماء قبلَ الوَقْتِ، فَتَرَكَه، ثم عَدِمَ المَاءَ في الوَقْتِ، تَيَمَّمَ وصلَّى، ولا إعادَةَ عليه؛ لأنَّه لم يُخاطَبْ باسْتِعْمالِه. وإن كان ذلك (٢) في الوقتِ، ففيه وَجُهانِ؛ أَحَدُهما، تَلزَمُه الإعادَةُ؛ لأنَّه مُفَرِّطٌ. والثاني، لا تَلْزَمُه؛ لأنَّه عادِمٌ للماءِ، أَشْبَهَ ما قبلَ الوقتِ.

فصل: ولا يجوزُ التَّيُّمُمُ إِلَّا بتُرَابٍ طاهرٍ، له غُبَارٌ يَعْلَقُ باليَدِ؛ لقَوْلِ

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) سورة النساء ٤٣، وسورة المائدة ٦.

⁽٣) سقط من: الأصل.

اللَّهِ تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْ أَنْ عَبَاسِ ('): مِنَا لَا غَبَارَ له لا يُمْسَحُ شيءٌ منه. وقالَ ابنُ عباسِ ('): الصَّعِيدُ: تُرابُ الحَرْثِ، والطَّيْبُ: هو الطاهِرُ. ورُوِى عن النبيِّ عَلَيْ الصَّعِيدُ: تُرابُ الحَرْثِ، والطَّيْبُ: هو الطاهِرُ. ورُوِى عن النبيِّ عَلَيْ اللَّهِ قالَ: ﴿ أَعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ نَبِيِّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تعالى قبْلِي؛ مجعِلَ لَيْ وَلَو النَّهُ قالَ: ﴿ أَعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تعالى قبْلِي؛ مجعِلَ ليَ آدِه الشَّافِعيُّ في ﴿ مُسْنَدِه ﴾ ('). ولو ليَ آدِهُ التَّرابُ طَهُورًا ﴿ ذَكَرَهُ فيما مَنَّ اللَّهُ به عليه. وعنه ، يجوزُ التَّيمُّمُ كان غيرُه (') طَهُورًا ذَكَرَهُ فيما مَنَّ اللَّهُ به عليه. وعنه ، يجوزُ التَّيمُّمُ اللَّهُ به عليه قال: ﴿ مُعِلَتْ لِيَ بِالرَّمْلِ والسَّبَخَةِ ؛ لِلَا رُوى عن النبيِّ عَيَّالِيَّةُ أَنه قال: ﴿ مُعِلَتْ لِيَ اللَّهُ مِنْ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ﴾ . رَواه البُخارِيُ ، ومسلمٌ (') وقال ابنُ أبي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » . رَواه البُخارِيُ ، ومسلمٌ (') . وقال ابنُ أبي

⁽١) سورة المائدة ٦.

 ⁽۲) أخرج ابن أبى شيبة، فى: المصنف ١/١٦١، والبيهقى، فى: السنن الكبرى ١/٢١٤،
 الجزء الأول منه.

⁽٣) لم نجده في مسند الإِمام الشافعي المطبوع بحاشية الجزء السادس من الأم ، ولا في ترتيب مسند الشافعي للسندي . وهو في مسند الإِمام أحمد ١ / ٩٨ ، ١٥٨ . وأخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ١ / ٢١ . وانظر : التلخيص الحبير ١ / ١٤٨ ، نصب الراية ١ / ١٥٨ ، الفتح الرباني ٢ / ١٨٨ .

⁽٤) في م: «غير».

⁽٥) أخرجه البخارى، في: أول كتاب التيمم، وفي: باب قول النبي ﷺ: «جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا»، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ٩١/١، ٩٢، ٩١١. ومسلم، في: أول كتاب المساجد. صحيح مسلم ٣٧٠/، ٣٧١.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الغنيمة ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى \/ ٢٧٢ . والنسائى فى : باب التيمم بالصعيد ، من كتاب الغسل والتيمم . المجتبى ١/ ١٧٢ . والدارمى ، فى : باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام ، من كتاب الصلاة ، وباب الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا ، من كتاب السير . سنن الدارمى ١/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٢/ ٢٢٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/ ٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٢ ، ٤١٦ ، ١٠٥ ، ٣/ ٤٠٣ ، ٤/ ٢١٤ ،

موسى(١): إن لم يَجِدْ غيرَهما، تَيَمَّمَ بهما.

وإن دَقَّ الخَزَفَ أو الحِجارَةَ ، وتَيَمَّمَ به ، لم يُجْزِثُه ؛ لأنَّه ليس بتُرابِ .

وإن خالَطَ الترابَ جِصِّ، أو دَقِيقٌ، أو زِرْنِيخٌ (٢)، فحُكْمُه حُكْمُ الماءِ إذا خالَطَتْه الطَّاهِراتُ.

وإن خالَطَه ما لَا يَعْلَقُ باليَدِ؛ كالرَّمْلِ والحَصَى، لم يَمْنَعِ التَّيَمُّمَ به؛ لأنَّه لا يَمْنَعُ وُصُولَ الغُبارِ إلى اليَدِ.

وإن ضَرَبَ بِيَدِه على صَخْرَةِ عليها غبارٌ ، أو حائطٍ ، أو لِبُدِ أَ ، فعَلَا يَدَيْه غبارٌ ، أُبِيحَ التَّيَمُّمُ به ؛ لأنَّ المَقَصُودَ الترابُ الذي يَمْسَحُ به وَجْهَه ويدَيْه . وقد روَى ابنُ عمرَ أنَّ النبيَ عَيَّا ضَرَبَ بِيَدَيْه على الحائطِ ، ومسَحَ بهما وَجْهَه ، ثم ضرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فمسَحَ ذِراعَيْه . روَاه أبو داودَ (1) .

⁽۱) محمد بن أحمد بن محمد بن أبى موسى ، واسمه عيسى بن أحمد ، أبو على الهاشمى القاضى ، أحد الفقهاء الحنابلة ، كان يدرس ويفتى فى جامع المدينة ، له تصانيف على مذهب أحمد ؛ منها «الإرشاد فى فروع الحنبلية » ، توفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة . تاريخ بغداد ١/ ٥٩٨. المنتظم ٥ / ٩ ٥٩٠.

⁽٢) الزرنيخ : حجر ، منه عدة ألوان ، يستعمله النقاشون والصيادلة . انظر الجامع لمفردات الأدوية / ٢٠ . ١

⁽٣) اللبدة بالكسر، الخرقة يرقع بها صدر القميص وما تحت السرج، وألبد السرج، عمل لبده، وبالتحريك الصوف. انظر اللسان: (ل ب د) .

⁽٤) في: باب التيمم في الحضر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٧٩. وضعف الحافظ إسناده. التلخيص الحبير ١/ ١٥١.

ولا بَأْسَ أَن يَتَيمَّمَ الجَماعَةُ مِن مَوْضِعِ واحدٍ ، كما يتَوَضَّئُونَ مِن الإِناءِ واللهُ عَن العُضْوِ بعدَ اسْتِعْمالِه شيءٌ ، وإن تَناثَرَ مِن التُرابِ عن العُضْوِ بعدَ اسْتِعْمالِه شيءٌ ، احْتَمَلَ أَن كَمْنَعَ مِن اسْتِعْمالِه مَرَّةً ثانِيَةً ؛ لأنَّه كالماءِ المُسْتَعْمَلِ ، واحْتَمَلَ أَنْ يجوزَ ؛ لأنَّه لم يَرْفَعْ حدَثًا ولم يُزِلْ نَجَسًا ، بخِلافِ الماءِ .

فصل: فإن عَدِمَ الماءَ والتُرابَ ووَجَد طِينًا ، لم يَسْتَغْمِلْه ، وصلَّى على حسبِ حالِه ، ولم يَتْرُكِ الصَّلاة ؛ لأنَّ الطَّهارَة شَرْطٌ ، فتَعَذُّرُها لا يُبِيحُ تَرْكَ الصَّلاةِ ، كالسُّتْرَةِ والقِبْلَةِ . وفي الإِعادَةِ رِوايَتانِ ؛ إحداهما ، لا تَلْزَمُه ؛ لأنَّ الطَّهارَة شَرْطٌ ، فأشْبَهَتِ السترة والقِبْلَة . والثانية ، تَلْزَمُه ؛ لأنَّه عُذْرٌ نادِرٌ الطَّهارَة ، والثانية ، تَلْزَمُه ؛ لأنَّه عُذْرٌ نادِرٌ غيرُ مُتَّصِلِ ، أَشْبَة نِسْيانَ الطَّهارَةِ .

فصل: إذا المجتمّع مجنُبٌ ومَيّتٌ وحائضٌ، معهم ماءٌ لأحدِهم لا يَفْضُلُ عنه، فهو أحقُ به، ولا يجوزُ أَنْ يُؤْثِرَ به؛ لأنّه واجِدٌ للماء، فلم يُجزِئْه التَّيَمُّمُ. فإن آثَرَ به وتَيَمَّمَ ، لم يَصِحَّ تَيَمُّمُه مع وُجودِه؛ لذلك. وإن اسْتَعْمَلُه الآخَرُ، فحُكُمُ المُؤْثِرِ به محكُمُ مَن أَرَاقَ الماءَ. وإن كان الماءُ لهم، فهم فيه سَواءٌ، وإن وجَدُوه، فهو للأَحْياءِ دُونَ الميِّتِ؛ لأنّه لا وجُدانَ له. وإن كان لغيرِهم فأراد أن يجُودَ به؛ فالميِّتُ أَوْلَى به؛ لأنّ عَسْلَه خاتِمةُ طَهارَتِه، وصاحِبَاه يَوْجِعانِ إلى الماءِ ويَغْتَسِلانِ .

وإن فضَلَ عنه ما (١) يَكْفِي أَحَدَهما ، فالحائضُ أَحَقُّ به (٢) ؛ لأنَّ حدَثَها

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

⁽٢) في الأصل: «ماء».

⁽٣) سقط من: الأصل.

آكَدُ، وتَسْتَبِيحُ بغُسْلِها ما يَسْتَبِيحُه الجُنُبُ وزِيادَةَ الوَطْءِ.

وإنِ اجْتَمعَ على رجلٍ حَدَثٌ ونَجَاسَةٌ، فغَسْلُ النَّجاسَةِ أَوْلَى؛ لأَنَّ طَهارَةَ الحَدَثِ لها بَدَلٌ مُجْمَعٌ عليه، بخِلافِ النَّجاسَةِ.

وإنِ اجْتَمَعَ مُحْدِثٌ وجُنُبٌ ، فلم يَجِدَا إلَّا مَا يَكْفِى الْحُدِثَ وَحْدَه ('' ، فهو أَحَقُّ به ؛ لأَنَّه يَرْفَعُ جميعَ حَدَثِه ، وإن كان يَكْفِى الجُنُبَ وحْدَه ، فهو أَحَقُّ به ؛ لما ذكرنا في الحائضِ .

وإن كان يفْضُلُ عن كُلِّ واحدٍ منهما فَضْلَةٌ لا تَكْفِى صاحِبَه، ففيه ثلاثَةُ أَوْجُهِ؛ أحدُها، يُقَدَّمُ الجُنُبُ؛ لِما ذَكَوْنا. والثّاني، الحُحَّدِثُ؛ لأنَّ فضَلَتَه يلْزَمُ الجُنُبَ اسْتِعْمالُها، فلا تَضِيعُ، بخِلاف فَضْلَةِ الجُنُبِ. والثالثُ، التَّسْوِيَةُ؛ لأنَّه تقابلَ التَّرْجِيحَانِ فتَساوَيَا، فيدْفَعُ إلى مَن شاءَ منهما، أو يُقْرَعُ بينَهما. واللَّهُ أَعْلَمُ.

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) زيادة من: م.

بابُ الحَيْض

وهو دَمِّ يُرْخِيه الرَّحِمُ ، يخْرُمُجُ مِن المرأةِ في أَوْقاتِ مُعْتادَةٍ يتَعَلَّقُ به ثلاثةَ عشَرَ حُكْمًا ؛

أحدُها، تَحْرِيمُ [٢٠٠] فِعْلِ^(١) الصَّلاةِ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «إذا أَقْبَلَتِ الحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلاةَ». مُتَّفَقٌ عليه (٢٠).

والثاني، سُقُوطُ فَرْضِها؛ لقَوْلِ عائشةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنها: كُنَّا نَحِيضُ

(١) سقط من: الأصل.

(۲) أخرجه البخارى ، فى : باب غسل الدم ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب الاستحاضة ، وباب إقبال المحيض وإدباره ، وباب إذا حاضت فى شهر ثلاث حيض ، من كتاب الحيض . صحيح البخارى ٢٦٢، ٨٤، ٨٩، ٩٠. ومسلم ، فى : باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٦٢/١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من روى أن الحيضة إذا أدبرت لا تدع الصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود 1/3. والترمذى ، في : باب في المستحاضة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى 1/3. والنسائي ، في : باب ذكر الاغتسال من الحيض ، وباب ذكر الأقراء ، وباب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب ذكر الاستحاضة وإقبال الدم وإدباره ، وباب ذكر الأقراء ، وباب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، من كتاب الحيض . المجتبى 1/30 ، 1/30 ، 1/30 ، 1/30 ، 1/30 ، 1/30 ، 1/30 ، 1/30 ، 1/30 ، 1/30 ، 1/30 ، 1/30 ، والدارمي ، في : باب في غسل المستحاضة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي 1/30 ، 1/30 ، والإمام أحمد ، في : باب المستحاضة ، من كتاب الطهارة . الموطأ 1/30 ، والإمام أحمد ، في : المسند 1/30 ،

على عَهْدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ فنُؤْمَرُ بقَضاءِ الصومِ ، ولا نُؤْمَرُ بقَضاءِ الصلاةِ . مُتَّفَقٌ عليه (')

والثالث، تَحْرِيمُ الصَّيامِ، ولا يَسْقُطُ وُجوبُه؛ لحديثِ عائشةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنها، وقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «أَلَيْسَتْ إِحْدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ لَم تَصُمْ وَلَم تُصَلِّ؟ قُلْنَ بَلَى ». رَوَاه البُخارِيُّ (٢).

والرابعُ ، تَحْرِيمُ الطَّوافِ ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ لعائشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنها ، إذْ حَاضَتْ : « افْعَلَى مَا يَفْعَلُ الحَاجُ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بالْبَيْتِ حَتَّى

(۱) أخرجه البخارى، فى: باب لا تقضى الحائض الصلاة، من كتاب الحيض. صحيح البخارى ١/ ٨٨. ومسلم، فى: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/ ٢٦٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الحائض لا تقضى الصلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٠٦. والترمذي، في: باب ما جاء في الحائض أنها لا تقضى الصلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ٢١١. والنسائي، في: باب سقوط الصلاة عن الحائض، من كتاب الحيض، وفي: باب وضع الصيام عن الحائض، من كتاب الصيام. المجتبى ١/ ١٥٧، ٤/ كتاب الحيض، وفي: باب الحائض لا تقضى الصلاة، من كتاب الطهارة، وفي: باب ما جاء في قضاء رمضان، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/ ٢٠٧، ٣٣٥. والدارمي، في: باب في الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ٢٣٣.

وقال الحافظ: ليس في رواية البخارى تعرض لقضاء الصوم. التلخيص الحبير ١٦٤/١. وكذا ليس عندهم جميعا ذكر الصيام، بل هو عند بعضهم. انظر تفصيل ذلك، في: الإرواء ١/ ٢٢٠ ٢٢١.

(٢) في: باب ترك الحائض الصوم، من كتاب الحيض، وفي: باب الحائض تترك الصوم والصلاة، من كتاب الصوم. صحيح البخاري ٨٣/١، ٣/٥٥.

كما أخرجه الإِمام أحمد، في: المسند ٦/١٤٣، ٢٣٢.

تَطْهُرى » . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

والحنامِسُ، تَحْرِيمُ قراءةِ القرآنِ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: « لَا تَقْرَأُ الحَائِضُ ولا الجُنُبُ شيقًا مِن القُرْآنِ ». روَاه التِّرْمِذِيُّ ، وابنُ ماجه (٢).

والسادِسُ ، تَحْرِيمُ مَسِّ الْمُصْحَفِ ؛ لقَولِ اللَّهِ تعالَى : ﴿ لَا يَمَسُّمُ ۚ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (") . (أولقَوْلِ النبيِّ ﷺ لعَمْرِو بنِ حَزْمٍ : « لَا تَمَسَّ القُوْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ » . روَاه الأَثْرَمُ () .

(۱) أخرجه البخارى ، فى : باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض ، وباب نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض ، وباب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة ، من كتاب الحيض ، وفى : باب كيف تهل الحائض والنفساء ... ، من كتاب الحج ، وفى : باب العمرة ليلة الحصبة وغيرها ، وباب الاعتمار بعد الحج بدون هدى ، من كتاب العمرة ، وفى : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ١/ ٨٦ ، ١/ ١٧٢ ، ٣/ ١٧٢ ، ٥ ، ٥ / ٢٢١ . ومسلم ، فى : باب يان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/ ، ٨٧ - ٨٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤١٢ . والنسائي في : باب ذكر الأمر بنقض ضفر الرأس عند الاغتسال للإحرام ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب في المهلة بالعمرة تحيض وتخاف فوت الحج ، من كتاب المناسك . المجتبي ١/ ٩٠٩ ، ٥ وابن ماجه ، في : باب العمرة من التنعيم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ٩٩٨ . والدارمي ، في : باب ما تصنع الحاجة إذا كانت حائضا ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢/ ٤٤ . والإمام مالك ، في : باب دخول الحائض مكة ، من كتاب الحج . الموطأ الحارم . ١١٥ . ١١٥ . والإمام أحمد في : المسند ٦/ ٣٩ ، ١٣٧ ، ١٦٤ ، ١٧٧ ، ١٩١ ، ١٩١ ، ١٩١ ، ٢٧٣ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٨.

⁽٣) سورة الواقعة ٧٩.

⁽٤ - ٤) زيادة من: م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ١٠٣.

والسابعُ، تَحْرِيمُ اللَّبْثِ في المسجدِ؛ لما ذكرنا مِن قَبْلُ. (السابعُ، تَحْرِيمُ الطَّلاقِ؛ لما نَذْكُرُه في النِّكاحِ).

والتاسعُ ، تَعْرِيمُ الوَطْءِ في الفَرْجِ ؛ لقَوْلِه تعالَى : ﴿ فَأَعْتَرِلُواْ ٱلنِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرَبُوهُنَ حَتَى يَطْهُرْنَ ﴾ (أ) . ولا يَحْرُمُ الاسْتِمْتاعُ بها في غيرِ الفَرْجِ ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ : « اصْنَعُوا كلَّ شَيْءِ غيرَ النُكاحِ » . رواه مسلمُ (أ) . وقالَتْ عائشَةُ : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَّزِرُ فَيُباشِرُنِي وأنا حائضٌ . مُتَّفَقٌ عليه (أ) . ولأنَّه وَطْءٌ حَرُم للأَذَى ، فاخْتَصَّ بَحَلِّه ، كالوَطْءِ في الدَّبُرِ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في مؤاكلة الحائض ومجامعتها ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب في إتيان الحائض ومباشرتها ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ١/ ٥٩، ٩٩٠ وابن ماجه ، في : باب ما جاء في مؤاكلة الحائض وسؤرها ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٢١.

(٤) أخرجه البخارى، فى: باب مباشرة الحائض، من كتاب الحيض، وفى: باب فى غسل المعتكف، من كتاب الاعتكاف. صحيح البخارى ١/ ٨٢، ٣/٣٠. ومسلم، فى: باب مباشرة الحائض فوق الإزار، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/ ٢٤٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يصيب منها مادون الجماع . من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٢١. والترمذي ، في : باب ما جاء في مباشرة الحائض ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٢١٤. وابن ماجه ، في : باب ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضا ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٠٨. والدارمي ، في : باب مباشرة الحائض ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ٢٤٤. والإمام أحمد ، في : المسند ٦/ ٥٥، ١٣٤، ١٧٤ ، ١٧٠ ، ١٧٤ .

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

⁽٢) سورة البقرة ٢٢٢.

 ⁽٣) في: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ...، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/
 ٢٤٦.

والعاشِرُ، مَنْعُ صِحَّةِ الطهارَةِ؛ لأنَّه حَدَثُ يُوجِبُ الطهارَةَ، فاسْتِمْرارُه يَمْنَعُ صحَّتَها، كالبَوْلِ.

والحادى عشَرَ، ومجوبُ الغُسْلِ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: « دَعِي الصَّلاةَ قَدْرَ الأَيَّامِ التي كَنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلي وصَلِّي ». مُتَّفَقٌ عليه (١).

الثاني عشَرَ، وُجُوبُ الاعْتِدَاد به؛ لِمَا نَذْكُرُه في العِدَدِ.

الثالِثَ عشَرَ، مُحصُولُ البُلوغِ بِه ؛ لِمَا نَذْكُرُه فَى مَوْضِعِه.

فإذا انْقطَعَ دَمُها ولمَّا تَغْتَسِلْ زالَتْ أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ ، سَقُوطُ فَرْضِ الصلاةِ ؟ لأنَّ سُقُوطَه بالحَيْضِ ، وقد زَالَ ، ومَنْعُ (٢) صِحَّةِ الطهارَةِ ؛ لذلك ، وتَحْرِيمُ الصِّيامِ ؛ لأنَّ وُجوبَ الغُسْلِ لا يَمْنَعُ فِعْلَه ، كالجَنَابَةِ ، وتَحْرِيمُ الطَّلاقِ ؛ لأنَّ الصِّيامِ ؛ لأنَّ وُجوبَ الغُسْلِ لا يَمْنَعُ فِعْلَه ، كالجَنَابَةِ ، وتَحْرِيمُ الطَّلاقِ ؛ لأنَّ تَحْرِيمَه لتَطْوِيل العِدَّةِ ، وقد زالَ هذا المَعْنَى .

وسائرُ المُحَوَّماتِ باقيةٌ ؛ لأنَّها تَثْبُتُ في حقِّ المُحَدِثِ الحدَثَ الأَكْبَرَ ، وحَدَثُها باقٍ ، وتحْرِيمُ الوَطْءِ باقٍ ؛ لأَنَّ اللَّهَ تعالى قال : ﴿ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَى يَطْهُرُنَّ فَإِذَا تَطَهَّرُنَ فَأَوْهُنَ ۚ ﴾ (٢) . قالَ مُجاهِدٌ أَ: حتَّى يَعْتَسِلْنَ ، فإن لم

⁽١) انظر ما تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧ .

⁽۲) في س ۱، م: «منه».

⁽٣) سورة البقرة ٢٢٢.

⁽٤) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكى، مولى السائب بن أبى السائب المخزومى، الإمام، شيخ القراء والمفسرين، روى عن ابن عباس، فأكثر وأطاب، وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه، اختلف فى سنة وفاته فقيل: سنة ثنتين ومائة، وقيل: سنة ثلاث ومائة. سير أعلام النبلاء ٤/ ١٤٥ - ١٥٧.

تَجِدِ المَاءَ تَيَمَّمَتْ ، وحَلَّ وَطْؤُها . لأَنَّه قائمٌ مَقامَ الغُسْلِ ، فحَلَّ به ما يَجِلُّ بالغُسْلِ . وإنْ تَيَمَّمَتْ للصلاةِ حَلَّ وَطْؤُها ؛ لأَنَّ ما أَباحَ الصلاةَ أَباحَ ما دُونَها .

وإن وَطِئ الحائضَ قبلَ طُهْرِها، فعليه كَفَّارَةٌ؛ نِصْفُ دِينارٍ؛ لما رَوَى ابنُ عباسٍ عن النبي ﷺ في الذي يأتي المُرَأَتَه وهي حائضٌ، قالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ» أَنَّ قالَ أبو داودَ: هكذا الرِّوايةُ الصحيحةُ. وعن أحمدَ، لا كَفَّارَةَ فيه؛ لأنَّه وَطْءٌ حَرُم للأذَى، فلم تَجِبْ به كَفَّارَةٌ ، كالوَطْءِ في الدَّبُرِ. والحديثُ تَوَقَّفَ "فيه أحمدُ" للشَّكُ في عَدَالَةِ رَاوِيه.

فإنْ وَطِئَها بعدَ انْقِطَاعِ دَمِها، فلا كَفَّارَةَ عليه؛ لأنَّ مُحُكْمَه أَخَفُ، ولم يَرِدِ الشَّرْعُ بالكفَّارَةِ فيه.

فصل: وأقَلُّ سِنٌّ تَحييضُ له المرأةُ تِسْعُ سِنِينَ، فإنْ [٢٠٤] رأَتْ قبلَ

⁽۱) أخرجه أبو داود، في: باب في إتيان الحائض، من كتاب الطهارة، وفي: باب كفارة من أتى حائضا، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ۱/ ، ، ، ، والنسائي، في: باب ما يجب على من أتى حليلته في حال حيضتها مع علمه بنهى الله عز وجل عن وطفها، من كتابي الطهارة والحيض. المجتبي ۱/ ۱۰، ۱۰۶. والترمذي، في: باب ما جاء في كفارة إتيان الحائض، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ۱/ ۲۱۸. وابن ماجه، في: باب كفارة من أتى حائضا، وباب من وقع على امرأته وهي حائض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ۱/ ۲۱۰، ۲۱۳. والإمام والدارمي، في: باب من قال عليه كفارة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي 1/ ۲۰۶، والإمام أحمد، في: المسند 1/ ۲۰۶.

⁽٢ - ٢) في الأصل، س ١: ﴿ أَحْمَدُ عَنَّهُ ﴾ .

ذلكَ دَمًا فلَيْسَ بَحَيْضٍ، ولا يَتَعَلَّقُ به أَحْكَامُه؛ لأَنَّه لَم يَثْبُتْ فَى الوُجودِ لاَمْرَأَةٍ حَيْضٌ قبلَ ذلك. وقد رُوِى عن عائشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنها، أَنَّها قالَتْ: إذا بَلَغَتِ الجارِيَةُ(') تِسْعَ سِنِينَ فَهِي امْرَأَةٌ(').

وأقلُ الحَيْضِ يَوْمٌ وليْلَةٌ. وعنه ، يَوْمٌ ؛ لأنَّ الشَّرْعَ علَّقَ على الحَيْضِ أَحْكَامًا ولم يُبَيِّنْ قَدْرَه ، فعُلِمَ أَنَّه رَدَّه إلى العادَةِ ، كالقَبْضِ والحِرْزِ ، وقد وُجِدَ حَيْضٌ مُعْتَادٌ يَوْمًا ، ولم يُوجَدْ أقلُ منه . قالَ عَطَاءٌ : رأيْتُ مَن تَحِيضُ يومًا ، وتَحيضُ حمسةَ عشرَ يومًا . قال أبو عبدِ اللَّهِ الزَّبَيْرِيُّ : كانَ في نِسَائِنا مَن تَحيضُ يَوْمًا ، وتَحيضُ خَمْسَةَ عشَرَ يَوْمًا .

وأَكْثَرُه خَمْسَةً عشَرَ يومًا؛ لِمَا ذَكَرْناه . وعنه ، سَبْعَةَ عشَرَ يَوْمًا .

وأقلُ الطُّهْرِ بِينَ الحَيْضَتَيْنُ ثلاثَةَ عشَرَ يومًا ؛ لما رُوِى عن على ، رَضِىَ اللَّهُ عنه ، أنَّه سُئِلَ عن امْرَأَةِ ادَّعَتِ انْقِضَاءَ عِدَّتِها في شَهْرٍ ، فقالَ لشُرَيْحٍ : قُلْ فيها . فقالَ : إن جاءَتْ بيطانَةٍ مِن أَهْلِهَا يَشْهَدُونَ أُنَّها حاضَتْ في شَهْرٍ

⁽١) سقط من: س ١.

⁽٢) أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى إكراه اليتيمة على التزويج، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذى ٥/ ٢٩. والبيهقى، فى: باب السن التى وجدت المرأة حاضت فيها، من كتاب الحيض. السنن الكبرى ١/ ٣٢٠. كلاهما تعليقا دون إسناد.

⁽٣) عطاء بن أبى رباح (أشلَمَ) أبو محمد القرشى مولاهم المكى ، الإِمام ، شيخ الإِسلام ، مفتى الحرم ، حدث عن عائشة وأم سلمة ، قطعت يده مع ابن الزبير ، توفى سنة خمس عشرة ومائة . سير أعلام النبلاء ٧٨/٥ – ٨٨.

⁽٤) الزبير بن بكار بن عبد الله، أبو عبد الله الزبيرى، الحافظ النسابة، قاضى مكة وعالمها، توفى سنة ست وخمسين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٣١١/١٢ – ٣١٥.

ثلاثَ مراتِ تَتْرُكُ الصلاةَ فيها، وإلَّا فهى كاذبةً. فقال على ، رَضِى اللَّهُ عنه: قالُونَ (١). يغنى جَيِّدًا. وهذا اتِّفاقٌ منهما على إمْكانِ ثلاثِ حَيْضَاتِ في شهرٍ، ولا يُمْكِنُ إلَّا بما ذكرْنا مِن أقل الحَيْضِ وأقل الطَّهْرِ. وعنه، أقلَّه خَمْسَةَ عَشَرَ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيَّا : «تَمْكُثُ إحْداكُنَّ (٢) شَطْرَ عُمُرِها لا تُصَلِّى (٣). وليس لأكثرِه حَدِّ.

وغالِبُ الحَيْضِ سِتُّ أو سَبْعٌ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ لَحَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشِ: «تَعَيَّضِي في عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أيامٍ، أو سَبْعَةً، ثم اغْتَسِلي وصَلِّي أَرْبَعَةً وعِشْرِينَ يومًا، أو ثلاثةً وعِشْرِينَ، كما تَحيضُ النِّساءُ، وكما يَطْهُرْنَ، ليقاتِ حَيْضِهِنَّ وطُهْرِهِنَّ » . حديث حسَنٌ. وغالِبُ الطهرِ أَرْبَعَةً ليقاتِ حَيْضِهِنَّ وطُهْرِهِنَّ » . حديث حسَنٌ. وغالِبُ الطهرِ أَرْبَعَةً وعِشْرُونَ ؛ لهذا الحديثِ .

⁽۱) أخرجه الدارمي، في: باب في أقل الطهر، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢١٢/١، ٢١٣. وسعيد بن منصور، في: باب المرأة تطلق طلقتين أو تطليقتين...، من كتاب الطلاق. سنن سعيد ١/ ٣٠٩، ٣١٠. والبيهقي، في: باب تصديق المرأة فيما يمكن فيه انقضاء عدتها، من كتاب العدد. السنن الكبرى ٧/ ٤١٨، ٤١٩.

⁽٢) في س ١: «إحداهن».

⁽٣) بعده في الأصل، ف، م: « رواه البخاري».

والحديث لاأصل له بهذا اللفظ. انظر التلخيص الحبير ١٦٢/١.

⁽٤) أحرجه أبو داود، في: باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٧/١. والترمذي، في: باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ٢٠١. وابن ماجه، في: بابر ما جاء في البكر إذا ابتدئت مستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٠٥٠. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٣٨١، ٣٨١، ٤٤٠.

وإذا بلَغَتِ المرأةُ ستِّينَ عامًا يَئِسَتْ مِن المَحيضِ (١) ؛ لأنَّه لم يُوجَدُ لمَثْلِها حَيْضٌ مُعْتادٌ ، فإن رأَتْ دَمًا فهو دَمُ فسادٍ (٢) . وإن رأَتْه بعدَ الخَمْسِينَ ، ففيه روايَتان ؛ إحْدَاهما ، هو دَمٌ فاسِدٌ أيضًا ؛ لأنَّ عائشَة ، رَضِى اللَّهُ عنها ، قالَتْ : إذا بَلَغَتِ المرأةُ خَمْسِينَ سنَةً خَرَجَت مِن حَدِّ الحيضِ . والثانيةُ ، إن تَكَرَّرَ بها الدَّمُ ، فهو حَيْضٌ . وهذا أصَحُ ؛ لأنَّه قد وُجِد ذلك . وعنه ، أنَّ نساءَ العَجَمِ يَيْأُسْنَ في خَمْسِينَ ، ونِساءَ العَرَبِ إلى سِتِّينَ ؛ لأَنَّهُنَّ أَقُوى نِساءَ العَجَمِ يَيْأُسْنَ في خَمْسِينَ ، ونِساءَ العَرَبِ إلى سِتِّينَ ؛ لأَنَّهُنَّ أَقُوى جِبلَّةً . وقالَ الخِرَقِيُّ : إذا رأَتِ الدَّمَ ولها خَمْسُونَ سنَةً ، فلا تَدَعُ الصَّلاةَ ولا الصَّوْمَ ، وتَقْضِى الصَّوْمَ احْتِياطًا . وإن رأَتُه بعدَ السِّتِينَ ، فقدْ زالَ ولا الصَّوْمَ ، وتَقْضِى الصَّوْمَ احْتِياطًا . وإن رأَتُه بعدَ السِّتِينَ ، فقدْ زالَ الإشْكالُ ، فتَصومُ وتُصَلِّى ، ولا تَقْضِى .

والحامِلُ لا تَحيِثُ، فإن رأَتْ دَمًا فهو دَمُ فسادٍ (")؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيَّكِيْةٍ في سَبَايَا أَوْطاسٍ ('): « لا تُوطَأُ حامِلٌ حتَّى تَضَعَ، ولا حائِلٌ (") حتى تُسْتَبرأً (') بحيْضَةٍ » ('). يغنى تُسْتَعْلَمُ بَراءَتُها مِن الحَمْلِ بالحَيْضَةِ ، فدَلَّ على أنَّها (^)

⁽١) في الأصل، ف: (الحيض).

⁽۲) في س ۲، م: «فاسد».

⁽٣) في م: « فاسد ».

⁽٤) أوطاس: واد في ديار هوازن، كانت فيه وقعة حنين. معجم البلدان ١/ ٤٠٥.

⁽٥) الحائل: التي لم تحمل.

⁽٦) في م: «تسبر».

⁽٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في وطء السبايا ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ١/ ١٩٧. والإمام والدارمي ، في : باب في استبراء الأمة ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمي ٢/ ١٧١. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٢٨، ٢٦، ٨٧، ٣٢١.

⁽٨) زيادة من: الأصل.

لا تَجْتَمِعُ معه .

فصل: والمُبْتَدَأُ بها الدُّمُ في سِنِّ تَحييضُ لمثلِه تَتْرُكُ الصلاةَ والصومَ ؛ لأَنَّ دَمَ الحَيْض جِبِلَّةٌ وعادَةٌ ، ودَمُ الفَسادِ عارِضٌ لمرَض ونحوه ، والأَصْلُ عدَمُه ، فإنِ انْقَطَعَ الدمُ (١) لدُونِ يوم وليْلَةِ ، فهو دَمُ فَسَادٍ ، وإنْ بلَغَ ذلكَ جَلَسَتْ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، فإنِ انْقَطَعَ دَمُها لذلك اغْتَسَلَتْ وصَلَّتْ ، وكان ذلك حَيْضَها. وإن زاد عليه، ففيه أَرْبَعُ رِواياتٍ ؛ [٢١ر] أَشْهَرُهُنَّ، أَنَّها تَغْتَسِلُ عَقِيبَ اليوم والليْلَةِ ، وتُصَلِّى ؛ لأنَّ العِبادَةَ واجِبَةٌ بيَقِينِ ، وما زاد على أقَلِّ الحَيْض مَشْكُوكٌ فيه، فلا تُسْقِطُها بالشَّكِّ. فإنِ انْقَطَعَ دَمُها، ولم يَعْبُرُ أَكْثُرَ الحيض، اغْتَسَلَتْ غُسْلًا ثانيًا، ثم تَفْعَلُ ذلكَ في شَهْرِ آخَرَ. وعنه، تَفْعَلُه في شَهْرَيْنِ آخَرِيْنِ، فإن كان في الأَشْهُرِ كُلِّها مُدَّةً واحِدَةً ؛ عَلِمَتْ أنَّ ذلك حَيْضُها ، فانتقَلَتْ إليه ، وعَمِلَتْ عليه ، وأعادَتْ ما صامَت مِن (١) الفَرْض فيه ؛ لأنَّنا تَبَيَّنَّا أنَّها صامَتْه في حَيْضِها . والثانيةُ ، تجلسُ ما تَراهُ مِن الدُّم إلى أَكْثَرِ الحَيْضِ؛ لأنَّه دَمِّ يصْلُحُ حَيْضًا، فتَجْلِسُه، كاليوم واللَّيْلَةِ. والثَّالثة ، تجلسُ سِتًّا أو سَبْعًا ؛ لأنَّ الغالِبَ مِن النِّساءِ هكذا يَحِضْنَ ، ثم تَغْتَسِلُ وتُصَلِّي. والرابعَةُ، تجلسُ عادَةَ نِسائِها؛ لأنَّ الغالِبَ أنَّها تُشْبِهُهُنَّ فى ذلك^(١).

وفي (١) جميع ذلكَ ، إذا (٢) انْقطَعَ الدَّمُ لأَكْثَرِ الحَيْضِ فَمَا دُونَه ،

⁽١) سقط من: م.

⁽۲) في م: « فإذا » .

⁽١) في س ٢، م: «مدة».

 ⁽۲ - ۲) في الأصل، س ١، س ٢، ف: «إن».

⁽٣) بعده في الأصل: ١ دم ١٠.

⁽٤) تقدم تخریجه فی صفحة ۱۵۷.

⁽٥) سقط من: ف، م.

⁽٦) في الأصل، س ٢، م: «الأحمر».

 ⁽٧) في: باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، من كتاب الطهارة والحيض. المجتبى ١/
 ١٠١. ١٠١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قال تتوضأ لكل صلاة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٧٣/١.

⁽٨) دم بحراني : شديد الحمرة ، كأنه نسب إلى البحر وهو اسم قعر الرحم ، وزاده في النسب =

لن تَرَى الدَّمَ بعدَ أيامِ مَحِيضِها إلا كغُسالَةِ ماءِ اللَّحْمِ. ولأنَّه خارجٌ مِن الفَرْجِ يُوجِبُ الغُسْلَ، فرُجِعَ إلى صِفَتِه عندَ الاشْتِباه ، كالمَنِيِّ والمَدْي . وإنْ لم تَكُنْ مُمَيْرَةً ، جَلَسَتْ مِن كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أيامٍ ، أوْ سَبْعَةً ؛ لِما رُوى أن حَمْنَة بنتَ جَحْشٍ ، قالت : يارسولَ اللَّهِ ، إنِّي أُسْتَحاضُ حَيْضَةً شَديدةً مُنكرةً ، قد مَنعَتْني الصومَ والصلاةَ . فقال لها : «تَحيَّضِي ستةَ أيامٍ ، أو سبعةَ أيامٍ ، في عِلْمِ اللَّهِ ، ثُمَّ اغْتَسِلي ، حتَّى إذَا رَأَيْتِ أنَّك قد طَهُرْتِ واسْتَنْقَأْتِ ، في عِلْمِ اللَّهِ ، ثُمَّ اغْتَسِلي ، حتَّى إذَا رَأَيْتِ أنَّك قد طَهُرْتِ واسْتَنْقَأْتِ ، في عِلْمِ اللَّهِ ، ثَمَّ اغْتَسِلي ، حتَّى إذَا رَأَيْتِ أنَّك قد طَهُرْتِ واسْتَنْقَأْتِ ، في عِلْمِ اللَّهِ ، ثَمَّ اغْتَسِلي ، حتَّى إذَا رَأَيْتِ أنَّك قد طَهُرْتِ واسْتَنْقَأْتِ ، في عِلْمِ اللَّهِ ، ثَمَّ اغْتَسِلي ، وكذَيكِ فافْعَلِي في كلِّ شهرٍ ، كما تَحيضُ النِّساءُ وكما ذلكَ يُجْزِئُكِ ، وكذَيكِ فافْعَلِي في كلِّ شهرٍ ، كما تَحيضُ النِّساءُ وكما يَطْهُرنَ » . رَواه التَّرْمِذِي أَلْ فَاقَعِلَى في كلِّ شهرٍ ، كما تَحيضُ النِّساءُ وكما المُثالِقِ في المُبْتَدَأَةِ المُمَيِّرَةِ أَنَّها المُتَدَاقِ المُمَيْرَةِ أَنَّها المُتَوْدِ في أُولِ مَرَّةٍ ؛ لِمَا ذَكُوناه مِن الأَخْبارِ ، ولأنَّ التَّمْييزِ خي والمُعَادَةُ تَعْلِسُ اللتَّمْييزِ في أُولِ مَرَّةٍ ؛ لِمَا ذَكُوناه مِن الأَخْبارِ ، ولأنَّ التَمْييزِ جَرَى العادَةِ ، والمُعَادَةُ تَعْلِسُ التَهُ عادِيها ، كذلكَ المُمَيِّرَةُ أَنَها مَحْرَى العادَةِ ، والمُعَادَةُ تَعْلِسُ اللَّهُ عادِيها ، كذلكَ المُمَيِّرَةُ أَنَها مَحْرَى العادَةِ ، والمُعَادَةُ تَعْلِسُ اللَّهُ عادِيها ، كذلكَ المُمَيَّرَةُ أَنَها مَحْرَى العادَةِ ، والمُعَادَةُ تَعْلِسُ اللَّهُ عادَيْها ، كذلكَ المُمَيِّرَةُ .

فصل: وإنِ اسْتَقَرَّتْ لها عادةٌ ، فما رأَتْ مِن الدَّمِ فيها فهو حَيْضٌ ، سواءٌ كان كُدْرَةً أو صُفْرَةً [٢١٤] أو غيرَهما ؛ لما روَى مالِكُ (٥) ، عن

⁼ ألفا ونونا للمبالغة. النهاية ١/ ٩٩.

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٤.

⁽٢) زيادة من: م.

⁽٣) بعده في م: «عن».

⁽٤) بعده في س ٢، م: «عدة».

⁽٥) في: باب طهر الحائض، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/ ٥٩.

كما أخرجه البخارى معلقا، في: باب إقبال المحيض وإدباره، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ١/ ٨٧.

عَلْقَمَةَ ، عن أُمِّه أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يُوسِلْنَ بِالدِّرَجِةِ (') ، فيها الشيءُ مِن الصَّفْرَةِ إلى عائشَةَ ، رَضِى اللَّهُ عنها ، فتقولُ : لا تُصَلِّينَ حتى تَرَيْنَ القَصَّةَ البَيْضاءَ . قال مالك ، وأحمدُ : هو ماءٌ أَبْيَضُ يَتْبَعُ الحَيْضَةَ . ولأَنَّه دَمٌ في زَمَنِ العادَةِ ، أَشْبَةَ الأَسْوَدَ .

فإن تغَيَّرَتِ العادَةُ ، لم تَخْلُ مِن ثلاثَةِ أَقْسامٍ ؟

أَحَدُها، أَن تَرَى الطَّهْرَ قبلَ تَمَامِها، فإنَّها تَغْتَسِلُ وتُصَلِّى؛ لأَنَّ آبنَ عباسِ قالَ: لا يَجِلُّ لها ما رأَتِ الطُّهْرَ ساعَةً إلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ. ولأنَّها طاهِرٌ، فتتُلْزَمُها الصلاة، كسائرِ الطَّاهِراتِ. فإنْ عاودَها الدمُ في عادَتِها، ففيه وايتنانِ؛ إحْدَاهما، تتَحَيَّضُ فيه. وهي الأَوْلَى؛ لأنّه دَمِّ صادَفَ العادَة، فكان حَيْضًا كالأَوَّلِ. والثانية، لا تجْلِسُه حتى يَتَكَرَّر؛ لأنّه جاءَ بعدَ طُهْرِ صحيح أنّ، فلم يكُنْ حَيْضًا بغَيْرِ أنّ تَكْرادٍ، كالخارِجِ عن العادَة، وإن صحيح عن العادَة، وإن لم يعْبُرْ ذلك عاودَها بعدَ العادَة، وإن لم يعْبُرْ ذلك وتكرّر، فهو حَيْضٌ، وإلَّا فلا؛ لأنَّه لم يُصادِفْ عادةً، فلا يكونُ حَيْضًا بغيرِ تَكْرَادٍ.

القسم الثاني: أن تَرَى الدمَ في غيرِ عادَتِها، قبلَها أو بعدَها، مع بَقاءِ عادَتِها، أو طُهْرِها فيها، أو في بَعْضِها، فالمذْهَبُ أنَّها لا تَجْلِسُ ما خَرَج

⁽١) الدرجة؛ بكسر الدال وفتح الراء: جمع دُرْج، وهو كالسفط الصغير، تضع فيه المرأة خِفُّ متاعها وطِيبها. النهاية ٢/ ١١.

⁽٢) زيادة من: الأصل.

⁽٣) في الأصل: «بعد».

عن العادَةِ حتى يتَكَرَّرَ. وفي قَدْرِه روايَتانِ ؛ إحْداهما ، ثلاثًا ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيْكُ : « دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ » (١) . وأقَلُّ ذلكَ ثلاثٌ . والثانيةُ ، مَرَّتَانِ ؛ لأَنَّ العادةَ مأخُوذَةٌ مِن المُعاوَدَةِ ، وذلك يحْصُلُ بمَرَّتَينْ . فعلى هذا ، تصومُ وتُصَلِّى فيما خرَج عن العادَةِ مَرَّتَين أو ثلاثًا، فإذا تَكَرَّر، انْتَقَلَتْ إليه، وصار عادَةً، وأعادَتْ ما صامَتْه مِن الفَرْض فيه؛ لأنَّا تَبَيَّنَّا أنَّها صامَتْه فى حَيْضِها (٢). ويَقْوَى عندِى أَنَّها تجلسُ متى رَأَتْ دَمَّا يُمْكِنُ أَن يَكُونَ حَيْضًا ، وافَقَ العادَةَ أو خالَفَها ؛ لأنَّ عائشَةَ ، رضِي اللَّهُ عنها ، قالَتْ : لا تَعْجَلْنَ حتى تَرَيْنَ القَصَّةَ البَيْضَاءَ (٢). ولم تُقَيِّدُه بالعادَةِ. وظاهِرُ الأُخْبارِ تَدُلُّ على أنَّ النساءَ كُنَّ يَعْدُدْنَ ما يَرَيْنَه مِن الدَّم حَيْضًا مِن غيرِ افْتِقادِ عادَةٍ، ولم يُنْقَلْ عنهنَّ ذِكْرُ العادَةِ، ولا عن النبيِّ ﷺ بَيانٌ لها ولا اسْتِفْصَالٌ عنها إلَّا في التي قالَت: إنِّي أَسْتَحاضٌ فلا أَطْهُرُ. وشِبْهها مِنَ المُسْتَحاضَاتِ ، أمَّا في امرأةٍ يأتِي دَمُها في وَقْتٍ يمكنُ أنْ يكُونَ حَيْضًا ، ثم تَطْهُرُ ، فلا ، والظاهِرُ أَنَّهُنَّ جَرَيْنَ على الغُرْفِ في اعْتِقادِ ذلكَ حَيْضًا ، ولم يَأْتِ مِن الشَّرْعِ تَغْييرُه ، ولذلكَ أَجْلَسْنا الْمُبَتَدَأَةَ مِن '' غيرِ تَقَدُّم عادَةٍ ، ورَجَعْنا في أَكْثَرِ أَحْكَامِ الحَيْضِ إلى العُرْفِ، والعُرْفُ أَنَّ الحَيْضَةَ تتَقَدَّمُ وتتَأُخُّرُ، وتَزِيدُ وتَنْقُصُ، وفي اعْتِبارِ العادَةِ على هذا الوَّجْهِ، إخْلَالُ ببَعْضِ

⁽۱) أخرجه الدارقطني، في: كتاب الحيض. سنن الدارقطني ۲۱۲/۱. وانظر التلخيص الحبير ۱/۰۷۰.

⁽٢) بعده في م: وقال الشيخ رحمه الله تعالى ،.

⁽٣) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

⁽٤) في الأصل: (في).

المُنتَقِلاتِ عن الحَيْضِ بالكُلِّيَةِ، مع رُؤْيَتِها للدَّمِ في وَقْتِ الحَيْضِ على صِفْتِه، وهذا لا سَبِيلَ إليه.

فصل: القسم الثالث، أن يَنْضَمَّ إلى العادَةِ ما يَزِيدَانِ بَجُمُوعِهما على أَكْثَرِ الحَيْضِ، فلا تَخْلُو مِن حالَيْ؛ أحدُهما، أنْ تكونَ ذاكِرةً لعادَتِها، واغْتَسلَتْ بعدَها، وصَلَّتْ فإن كانَت غيرَ مُمَيِّزَةِ، جلَسَتْ قَدْرَ عادَتِها، واغْتَسلَتْ بعدَها، وصَلَّتْ وصامَتْ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ [٢٧٠] لفاطِمة بنتِ أبي مُبيشِين : «دَعِي الصَّلاة قَدْرَ الأَيامِ التي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيها، ثم اغْتَسِلي وَصَلِّي». مُتَّفَقٌ عليه (١) قَدْرَ الأَيامِ التي كُنْتِ تَحيضِينَ فِيها، ثم اغْتَسِلي وَصَلِّي». مُتَّفَقٌ عليه (١) وإن كانَت مُميِّزَةً، ففيها رِوايتانِ ؛ إحداهما، تَعْمَلُ بالعادَةِ، لهذا الحديثِ. والأُخْرَى، تعْمَلُ بالتَّمْييزِ. وهو الْحيارُ الخِرَقِيّ ؛ لِلَا تقَدَّمَ مِن أَدِلَتِه. الحالُ والأُخْرَى، تعْمَلُ بالتَّمْييزِ. وهو الْحيارُ الخِرَقِيّ ؛ لِلَا تقدَّمَ مِن أَدِلَتِه. الحالُ الثاني ، أَنْ تكُونَ ناسِيَةً لعادَتِها، فإنْ كانَتْ مُمَيِّزَةً، عَمِلَتْ بتَمْييزِها؛ لأنَّه دليلٌ لا مُعارِضَ له، فوجَبَ العَمَلُ به، كالمُبْتَدَأَةِ. وإنْ لم تَكُنْ مُمَيْرَةً فهي دليلٌ لا مُعارِضَ له، فوجَبَ العَمَلُ به، كالمُبْتَدَأَةِ. وإنْ لم تكُنْ مُمَيْرَةً فهي على ثلاثَةِ أَضْرُب ؛

إِحْدَاهُنَّ، المُتَحَيِّرَةُ، وهي الناسِيَةُ لوَقْتِها وعَدَدِها (')، فهذه تتَحَيَّضُ في كلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيامٍ أو سَبْعَةً، على حديثِ حَمْنَةَ بنتِ جَحْشٍ، ولأنَّه غالِبُ عاداتِ النِّساءِ، فالظاهِرُ أنَّه حَيْضُها. وعنه، أنَّها تُرَدُّ إلى عادَةِ نِسائِها ؛ لِمَا ('' تقَدَّمَ. وقيلَ: فيها الرِّواياتُ الأَرْبَعُ. ويُجْعَلُ حَيْضُها مِن

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦١.

⁽٢) في ف: (عادتها).

⁽٣) في س ٢، م: (كما).

أُوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ فَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ؛ لَقَوْلِ النبِيِّ عَلَيْتِهِ: «تَحَيَّضِي ('' 'فَى عِلْمِ اللَّهِ' سِتَّةَ أَيَامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَامٍ، مِن كُلِّ شَهْرٍ، ثَمَ اغْتَسِلَى، وصَلِّى ثَلاثَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا » ("). فَجَعَلَ حَيْضَهَا مِن أُوَّلِهِ، والصَّلاةَ فَى بَقِيَتِهِ. والآخرُ، تَعِشْرِينَ يَوْمًا » (أن النبيَّ عَيْشِها مِن أُولِه، والصَّلاة فَى العدَدِ بِينَ السَّتِ جَلِيسُه بالاجْتِهادِ ؛ لأنَّ النبيَّ عَيْشِها فِي الاجْتِهادِ فَى العدَدِ بِينَ السَّتِ والسَّبْعِ، فَكَذَلك فَى الوَقْتِ . وإنْ عَلِمَت أَنَّ حَيْضَها فَى وَقْتِ مِن الشَهْرِ، كَالنَّصْفِ الأُوَّلِ ولم تَعْلَمُ مؤضِعَه منه، ولا عدَدَه، فكذلك، إلا أنَّ كَالنَّصْفِ الأُولِ ولم تَعْلَمُ مؤضِعَه منه، ولا عدَدَه، فكذلك، إلا أنَّ اجْتِهادَهَا يَخْتَصُّ (نُّ ذلك الوَقْتَ دُونَ غيره.

الضَّرْبُ الثانى، أن تعْلَمَ عددَها وتَنْسَى وَقْتُها، نحوَ أن تعلمَ أنَّ عَيْضَها خَمْسٌ، ولا تَعْلَم لها وَقْتًا، فهذه تجلسُ قَدْرَ أيامها مِن أوَّلِ كُلِّ عَيْضَها خَمْسٌ، ولا تَعْلَم لها وَقْتًا، فهذه تجلسُ قادَرَ أيامها مِن أوَّلِ كُلِّ شهرٍ، في أحدِ الوَجْهَيْنِ. وفي الآخرِ، تَجْلِسُه بالتَّحَرِّى. وإنْ عَلِمَتْه في وَقْتٍ مِن الشَّهْرِ، مثلَ أن عَلِمَتْ أنَّ حَيْضَها (٥) في العَشْرِ الأُولِ مِن الشهرِ أو العَشْرِ الأُوسَطِ، جلسَتْ قَدْرَ أيامِها مِن ذلك الوَقْتِ دونَ غيره.

الضربُ الثالثُ ، ذكرَتْ وَقْتَها ونَسِيَتْ عَدَدَها ، مثلَ أَن تَعْلَمَ أَنَّ اليومَ العاشِرَ مِن حَيْضِها ، ولا تَدْرِى عَدَدَه (٢) ، فحُكْمُها في قَدرِ ما تَجْلِسُه حُكْمُ العاشِرَ مِن حَيْضِها ، ولا تَدْرِى عَدَدَه لا أَن عَلِمَتْه أَوَّلَ حَيْضِها ، جلسَتْ المُتَحَيِّرَةِ ، واليومُ العاشِرُ حَيْضٌ بيَقِينِ ، فإنْ عَلِمَتْه أَوَّلَ حَيْضِها ، جلسَتْ

⁽١) في ف، م: (تحيض).

⁽٢ - ٢) سقط من: الأصل، س ١.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٤.

⁽٤) في س ١: ﴿ تحيض ٤ .

⁽٥) في الأصل، س ٢: «خمسها».

⁽٦) في س ١، س ٢، ف، م: «قدره».

بَقِيَّةَ أَيَّامِهَا بعدَه ، وإنَ عَلِمَتْه آخِرَ حَيْضِها ، جلَسَتِ الباقِيَ قبلَه . وإنْ لنم تَعْلَمْ أُوَّلَهُ ولا آخِرَه ، جلَسَتْ ممَّا يَلِي أُوَّلَ الشهرِ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ . وفي الآخر ، تَجْلِسُ بالتَّحَرِّي .

فصل: ومتى ذكرَتِ الناسِيَةُ عادَتَها، رَجَعَت إليها؛ لأنَّها تَركَتُها للعَجْزِ عنها، فإذا زال العَجْزُ، وَجَبَ العَمَلُ بها؛ لزَوالِ العارضِ. فإن كانَتْ مُخالِفَةً لِما عَمِلَتْ (1)، قَضَت ما صامَتْ مِن الفَرْضِ في مُدَّةِ العادَةِ، وما تركَتْ مِن الضَّلاةِ والصيامِ فيما خرَجَ عنها؛ لأَنَّا تبَيَّنًا أنَّها تركَتْهما وهي طاهِرَةٌ.

فصل: ولا تصيرُ المرأةُ مُعْتَادَةً حتى تعْلَمَ حَيْضَها وطُهْرَها وشَهْرَها ، ويَتَكَرَّرَ. وشَهْرُها هو المُدَّةُ التي يَجْتَمِعُ لها فيه حَيْضٌ وطُهْرٌ ، وأقلُّ ذلك أرْبَعَةَ عشَرَ يَوْمًا ؛ يَوْمٌ للحَيْضِ ، وثَلاثَةَ عشَرَ للطَّهْرِ ، وغالِبُه الشهرُ المعروفُ ؛ لحدِيثِ حَمْنَةَ ، ولأنَّه غالبُ عاداتِ النِّساءِ ، وأكْثَرُه لا حَدَّ له ؛ لأنَّ أكثرَ الطَّهْرِ لاحدَّ له أله وتَعْبُتُ العادَةُ بالتَّمْييزِ ، كما تَشْبُتُ بانْقِطَاعِ الدَّمِ ، فلو رأَتِ المُبْتَدَأَةُ خَمْسَةَ أيام (٣) دَمَا أَسْوَدَ ، ثم أَحْمَرَ وعَبَرَ أكثرَ الحَيْضِ ، وتكرَّرَ ذلك [٢٢٤] ثلاثًا ، ثم رأت في الرابعِ دَمًا مُبْهَمًا ، كان الحَيْضِ ، وتكرَّرَ ذلك [٢٢٤] ثلاثًا ، ثم رأت في الرابعِ دَمًا مُبْهَمًا ، كان حَيْضُها أيامَ الدَّمِ الأَسْوَدِ ؛ لأنَّه صار عادَةً لها .

فصل: والعادَةُ على ضَرْيَينْ؛ مُتَّفِقَةٌ ومُحْتَلِفَةٌ، فالـمُتفِقَةُ مثلُ مَن تَحيضُ

⁽١) في الأصل، ف: «علمت».

⁽٢ - ٢) سقط من: م.

⁽٣) زيادة من: ف، م.

خَمْسَةً مِن كُلِّ شهر، (والحُنْتَلِفَةُ مثلُ مَنْ تَحِيضُ في شهر ثلاثةً ، وفي الثانى أَرْبَعَةً ، وفي الثالثِ خَمْسَةً ، ثم يعودُ إلى ثلاثة ، ثم إلى أَرْبَعَةً (أعلى هذا التَّرْتِيبِ ، أو في شهر ثلاثة ، وفي الثاني خَمْسَة ، وفي الثالثِ أَرْبَعَةً أَنَ ، ممنتقِرَة ، وما ثم تعودُ إلى ثلاثة ، فكلُّ ما أَمْكَنَ ضَبْطُه مِن ذلك ، فهو عادة مُسْتقِرَة ، وما لم يُمْكِنْ ضَبْطُه (أن) نظرت إلى القدر الذي تكرَّرَ منه ، فجعَلَتْهُ عادة ، كأنَّها رأت في شهر ثلاثة ، وفي شهر أَرْبعة أن ، وفي شهر خَمْسَة أن ، فالثلاثة رأت في شهر ثلاثة ، وفي شهر أربعة أن الرابع سِتَّة ، فالأَرْبَعَة حَيْضٌ ؛ لتَكُرُرِها ثلاثًا ؛ فإذا رأت في الرابع سِتَّة ، فالأَرْبَعَة حَيْضٌ ؛ لتَكُرُرِها ثلاثًا ، فإذا رأت في الرابع سِتَّة ، فالأَرْبَعَة حَيْضٌ ، وعلى هذا ما تكرَّرَ ، فهو حَيْضٌ ، وعلى هذا ما تكرَّرَ ، فهو حَيْضٌ ، وما لا فلا .

فصل في التَّلْفِيقِ: إذا رَأَت يَوْمًا دَمًا ويومًا طُهْرًا، فإنَّها تَغْتَسِلُ، وتُصَلِّى في زَمَانِ الطُّهْرِ؛ لقَوْلِ ابنِ عباسٍ، رَضِى اللَّهُ عنه: لا يَجِلُ لها إذَا رَأَتِ الطُّهْرَ ساعَةً إلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ. ثم إنِ انقطع الدَّمُ لِخَمْسَة عشَرَ فما دُونَ، وَجَمِيعُه حَيْضٌ، تَغْتَسِلُ عَقِيبَ كلِّ يومٍ، وتُصَلِّى في الطُّهْرِ، وإن عَبَر الحَمْسَة عشَرَ، فهي مُسْتَحاضَة تُرَدُّ إلى عادَتِها، فإن كانت عادَتُها سَبْعَة مُتَوالِيَةً، جلسَتْ ما (1) وافقها مِن الدَّمِ، فيكونُ حَيْضُها منه ثلاثَةَ أيَّامٍ، أو

⁽١ – ١) في الأصل: ﴿ ثلاثة أيام ﴾ .

⁽٢) في ف: (خمسة).

⁽٣) في ف: ﴿ سَنَّةُ ﴾ .

⁽٤) سقط من: الأصل.

⁽٥) في ف: ﴿ أَرْبِعَةُ ﴾ .

⁽٦) في م: «وما».

أَرْبَعة ، فإنْ كانت ناسِية ، فأجْلَسْنَاها سَبْعَة ، فكذلك ، وإنْ أجْلَسْنَاها أقلَّ الحَيْضِ ، جَلَسَت يومًا وليْلَةً لا غَيْرُ . وإن كانت مُمَيِّرَة ، تَرَى يومًا دَمَا أَسْوَدَ ، ثم تَرَى نَقاء ، ثم تَرَى أَسْوَدَ إلى عَشَرَةٍ أَيَّامٍ ، ثم تَرَى دَمَا أَحْمَرَ وَعِبَر ، رُدَّتْ إلى التَّمْييزِ ، فيكونُ حَيْضُها زَمَنَ الدَّمِ الأَسْوَدِ دونَ غيره . ولا فَرقَ بينَ أَنْ تَرَى الدَم زَمَنًا يُمْكِنُ أَنْ يكُونَ حَيْضًا ، كيوم وليْلَة ، أو دونَ فرقَ بينَ أَنْ تَرَى الدَم ونِصْفِ يوم () ، فإنْ كانَ النَّقَاء أقلَّ مِن ساعة ، فالظَّاهِرُ أنَّه ليس بطُهْرٍ ؛ لأنَّ الدَّم يَجْرِى تارَة ، ويَنْقَطِعُ أُخْرَى ، وقد قالت عائشَة ، رَضِى اللَّهُ عنها : لا تَعْجَلْنَ حتَى تَرَيْنَ القَطَّةَ البَيْضَاء () .

فصل: وإذا رأَتْ ثلاثَةَ أيّامٍ دَمّا، ثم طَهُرَتِ اثْنَى عَشَرَ يَوْمًا، ثم رَأَتْ ثلاثةً دَمًا، فالأَوَّلُ حَيْضٌ؛ لأنَّها رأَتْه في زَمانِ إِمْكانِه، والثاني اسْتِحاضَةٌ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ أن يكونَ ابْتِداءَ حَيْضٍ؛ لكَوْنِه لم يتَقَدَّمْه أقلُّ الطَّهْرِ، ولا لأنَّه لا يُمْكِنُ أن يكونَ ابْتِداءَ حَيْضٍ؛ لكَوْنِه لم يتَقَدَّمْه أقلُّ الطَّهْرِ، ولا مِن الحَيْضِ الأوَّلِ؛ لأنَّه يخْرُجُ عن الحَمْسَةَ عَشَرَ، والحَيْضَةُ الواحِدَةُ لا يكونُ بينَ طرَفَيْها أكثرُ مِن خَمْسَةَ عَشَرَ يومًا. فإن كان بينَ الدَّمَيْنُ ثلاثَةَ عَشَرَ يَومًا فأكثرُ، وتَكَرَّرَ، فهما حَيْضَتانِ؛ لأنَّه أمْكَنَ جَعْلُ كلِّ واحدِ منهما حَيْضَةً مُنْفَرِدَةً، لفَصْلِ أقلِّ الطَّهْرِ بَيْنَهما، وإن أمْكَنَ جَعْلُهما حَيْضَةً واحِدَةً، ('بأن لا يَكُونَ بينَ طرَفَيْهما أكثرُ مِن خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا مثلَ أنْ '' واحِدَةً، ('بأن لا يَكُونَ بينَ طرَفَيْهما أكثرُ مِن خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا مثلَ أنْ ''

⁽١) في م: (ليلة).

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٨.

⁽٣) في الأصل: (قي).

⁽٤ - ٤) سقط من: الأصل.

(أَتَرَى يَوْمَيْنِ دَمًا وَتَطْهُرَ عَشَرَةً ، وَتَرَى ثلاثةً دَمًا ، وَتَكَرَّرَ ، فهما حَيْضَةً والحِدَةً أَ لأَنَّه لم يخْرُجْ زَمَنُهما (أَ عن مُدَّةِ أَكْثَرِ الحَيْضِ . وعلى هذا يُعْتَبَرُ ما أُلْقِيَ مِن المسائل في التَّلْفِيقِ .

فصلٌ في المُسْتَخَاصَةِ: وهي التي تَرَى دَمّا ليس بَحَيْضِ ولا نِفاسِ. وَحُكْمُها مُحكُمُ الطَّاهِرَاتِ في وُجوبِ العِباداتِ وَفِعْلِها ؛ لأَنّها نَجَاسَةٌ عَيْرُ مُعْتَادَةٍ ، أَشْبَهَ سَلَسَ البَوْلِ . فإنِ اخْتَلَطَ حَيْضُها باسْتِحاصَتِها ، فعليها الغُسُلُ عندَ انْقِطاعِ الحَيْضِ ؛ لحديثِ فاطِمَةَ . ومتى أرادَتِ الصَّلاةَ غَسَلتْ الغُسُلُ عندَ انْقِطاعِ الحَيْضِ ؛ لحديثِ فاطِمَةَ . ومتى أرادَتِ الصَّلاةَ غَسَلتْ فَرْجَها ، وما أصابَها مِن الدَّمِ ، حتى إذا اسْتَنْقَأَتْ عَصَبَت فَرْجَها ، [٣٧٥] واسْتَوْثَقَتْ بالشَّدِ والتَّلَجُمِ ، ثم تَوضَّأَتْ وصَلَّتْ ؛ لما رُوى أَنَّ النبيَّ وَالْكَبُمِ ، ثم تَوضَّأَتْ وصَلَّتْ ؛ لما رُوى أَنَّ النبيَّ وَلَيْكَ لَكِ وَاسْتَوْثَقَتْ بنتِ جَحْشِ حينَ شَكَتْ إليه كَثْرَةَ الدَّمِ : ﴿أَنْعَتُ لَكِ اللّهُ وَلَيْتُ اللّهُ عَلَيْهَ اللّهُ عَلَيْهِ فقالَ : هَاللّهُ عَلَيْهُ ، فاسْتَفْتَتْ لها أُمُّ سَلَمَة رسولَ اللّهِ عَيْهِ فقالَ : هَالِي عِلَيْهُ ، فاسْتَفْتَتْ لها أُمُّ سَلَمَة رسولَ اللّهِ عَيْهِ فقالَ : هَاللّهُ عَلَيْهُ ، فاسْتَفْتَتْ لها أُمُّ سَلَمَة رسولَ اللّهِ عَيْهِ فقالَ : ﴿ لَتَنْظُو عِدَّةَ (الليّالي والأيّامِ الّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ ، قَبْلَ أَن الشَهْرِ ، قَبْلَ أَن اللهَ الذَى أَصَابَها ، فلْتَنْرُكِ الصَّلاةَ قَدْرَ ذلك (مِن السَّهْرُ ، فإذا اللهُ مُ اللّهُ الذي أصابَها ، فلْتَنْرُكِ الصَّلاةَ قَدْرَ ذلك (مِن السَّهْرُ ، فإذا

⁽١ - ١) سقط من: الأصل.

⁽٢) في الأصل: «زمانها».

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٤.

⁽٤) في الأصل: «عدد».

⁽٥ - ٥) زيادة من: م.

خَلَفَتْ (') ذلكَ فَلْتَغْتَسِلْ، ثم لْتَسْتَثْقِرْ (') بِثَوْبِ، ثُمَّ لَتُصَلِّ ». روَاه أبو داودَ ('') .

فإن خَرَج الدَّمُ بعدَ الوُضوءِ لتَفْرِيطِ في الشَّدُ ، أعادَتِ الوُضوء ؛ لأنَّه حدَثُ أَمْكَنَ التَّحَرُّزُ عنه . وإن خَرَج لغيرِ تَفْريطِ فلا شيءَ عليها ؛ لما روَت عائشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عنها ، قالَت : اعْتَكَفَتْ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ مِن أَزْوَاجِه ، فكانت تَرَى الدَّمَ والصُّفْرَة ، والطَّسْتُ تحتها ، وهي تُصَلِّى . روَاه البُخارِيُّ . ولأنَّه لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه ، فسَقَطَ .

وتُصَلِّي بطَهارَتِها ما شاءَتْ مِن (٥) الفَرائضِ والنَّوافِلِ قبلَ الفريضَةِ

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة تستحاض ...، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٦٢.

كما أخرجه النسائى، فى: باب ذكر الاغتسال من الحيض، من كتاب الطهارة، وفى: باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر، من كتاب الحيض. المجتبى ٩٩/١، ٩٩٠.

والدارمي، في: باب في غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٩١، والإمام مالك، في: باب المستحاضة، من كتاب الطهارة. الموطأ ١٩٢١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٣٦، ٢٠٠، ٣٢٠.

(٤) في: باب الاعتكاف للمستحاضة ، من كتاب الحيض . صحيح البخاري ١/ ٨٥٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المستحاضة تعتكف ، من كتاب الصوم ، سنن أبي داود ١/ ٥٧٦. وابن ماجه ، في : باب المستحاضة تعتكف ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١/ ٥٦٦. والدارمي ، في : باب الكدرة إذا كانت بعد الحيض ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/ ٢١٧. والإمام أحمد ، في : المسند ٦/ ١٣١.

(٥) في الأصل: «في».

⁽١) خلفت: تركت أيام الحيض التي كانت تعهدها وراءها.

⁽٢) أي تشد فرجها بخرقة عريضة بعد أن تحشى قطنا.

⁽٣) بعده في الأصل، س ١: «النسائي، وابن ماجه».

وبعدها، حتى يَخْرِج الوَقْتُ، فتَبْطُلُ به طَهارَتُها، وتَسْتَأْنِفُ الطهارة لَصَلاةٍ أُخْرَى؛ لِمَا رُوى في حديثِ فاطِمة أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ لها: «ثم (۱) اغتَسِلى، ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلاةٍ وصَلِّى». قال التَّرْمِذِيُّ: هذا حديث (۱) صحيح. ولأنَّها طهارَة عُذرٍ وضَرُورَةٍ، فتقيَّدَتْ بالوَقْتِ، كالتَّيَمُّم، وإن توضَّأَتْ قبلَ الوقتِ، بَطَل وضُوءُها بدُحولِه، كما في التَّيَمُّم، وإن انقطع توضَّأَتْ قبلَ الوقتِ، بَطَل وضُوءُها بدُحولِه، كما في التَّيمُ مِه إن انقطع دَمُها بعدَ الوُضوءِ، وكانت عادَتُها انقِطاعه وَقْتًا لا يتَسِعُ للصَّلاةِ، لم يُؤثِّر انقِطاعُه؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ الصلاة فيه، وإنْ لم تَكُنْ به عادَة، أو كانت في عادَتُها انقِطاعَه وَلَوْ الوُضوءِ، وإن كانت في عادَتُها انقِطاعُه؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ الصلاة فيه، وإنْ لم تَكُنْ به عادَة، أو كانت في عادَتُها انقِطاعَه وَرَقِ جَرَيانِه، فيزُولُ بِزَوَالِه.

وحُكْمُ مَن به سَلَسُ البَوْلِ أو المَّذْيُ أو الرِّيحُ ، أو الجُرْمُ الذي لا يَرْقاً دَمُه ، حُكْمُها في ذلك ، إلَّا أنَّ ما لا يُمْكِنُ عَصْبُه يُصَلِّى بحالِه ، فقد صَلَّى عمرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، وجُرْمُه يَثْعَبُ^(٣) دَمًا ^(١) .

فصل: قالَ أَصْحَابُنا: ولا تُوطَأُ مُسْتَحَاضَةٌ لغيرِ ضَرُورَةٍ؛ لأَنَّه أَذَى فى الفَرْجِ، أَشْبَهَ دَمَ الحَيْضِ، فإنَّ اللَّهَ تعالى قالَ: ﴿ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُواْ

⁽١) سقط من: ف، م.

⁽٢) بعده في م: (حسن).

وانظر ما تقدم تخریجه فی صفحة ۹۰ وهذا أقرب إلى لفظ ابن ماجه. وانظر: نصب الراية ۱/ ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۲، ۲۰۳.

⁽٣) ثعب الماءَ والدم؛ كمنع: فجره فانثعب.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ١٤/٥٨٣.

النِّسَآة في الْمَحِيضِ (() . فعلَّلَه بكَوْنِه أَذًى ، وإن خاف على نَفْسِه العَنَتَ ، أُبِيحَ الوَطْءُ ؛ لأَنَّه يَتَطَاوَلُ ، فيَشُقُ التَّحَرُّزُ منه ، ومحكُمه أخفُ ؛ لاَنَّه يَتَطاوَلُ ، فيشُقُ التَّحَرُّزُ منه ، ومحكُمه أخفُ ؛ لعَدَم ثُبوتِ أحْكامِ الحَيْضِ فيه . وحكى أبو الخطَّابِ فيه عن أحمدَ فيها روايَتَينْ ؛ إحْدَاهما ، كما ذكرنا . والثانية ، يَحِلُّ مُطْلَقًا ؛ لعُمومِ النَّصِّ فى حِلِّ الزَّوْجاتِ ، وامْتِناعِ قياسِ المُسْتَحاضَةِ على الحائضِ ، لمُخالَفَتِها لها فى أكثرِ أحْكامِها ، ولأنَّ وَطْءَ الحائضِ رُبَّها يتَعَدَّى ضَرَرُه إلى الوَلَدِ ، فإنَّه قد قيلَ : إنَّه يكونُ مَجْذُومًا . بيخلافِ دَمِ الاسْتِحاضَةِ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ لها الغُسْلُ لكلِّ صلاةٍ؛ لأنَّ عائشَةَ، رضِيَ اللَّهُ عنها، روَتْ أنَّ أُمَّ حَبِيبَةً (اسْتُحِيضَتْ، فسألَتِ النبيَّ ﷺ، فأمَرَها أنْ تَغْتَسِلَ، (أَفكانت تَغْتَسِلُ لكلِّ صلاةٍ. (أُمُتَّفَقٌ عليه).

والحديث أخرجه البخارى، في: باب عرق الاستحاضة، من كتاب الحيض، صحيح البخارى ١/ ٨٩، ٩٠. ومسلم، في: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٤، ٢٦٤،

كما أخرجه أبو داود، في: باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، وباب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٢٦، ٦٨. والترمذي، في: باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ٢٠٧. والنسائي، في: باب ذكر الاغتسال من الحيض، وباب ذكر الأقراء، من كتاب الطهارة، وفي: باب ذكر الأقراء، من كتاب الحيض. المجتبي ١/ ٩٨، ١٠٠، ١٤٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في المستحاضة إذا اختلط عليها الدم ...، من كتاب الطهارة.

⁽١) سورة البقرة ٢٢٢.

⁽٢) هي بنت جحش.

⁽٣ – ٣) سقط من: س ٢، م.

٤) في س ٢، ف: « رواه أبو داود » .

وإن جَمَعت بينَ الصَّلاتَيْن بغُسْلِ واحدٍ ، فهو حسَنٌ ؛ لِمَا رُوى أَنَّ النبيَّ عَلَيْ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَصْرَ ، ثُمَّ عَلَيْ العَصْرَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلين [٣٢٤] حينَ تَطْهُرِينَ ، وتُصَلِّينَ الظَّهْرَ والعَصْرَ جَمِيعًا ، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الظَّهْرِ والعَصْرَ جَمِيعًا ، ثُمَّ تُؤخِّرِينَ الظَّهْرِ والعَصْرَ جَمِيعًا ، ثُمَّ تَغْتَسِلينَ وتَجْمَعِينَ بينَ الصَّلاتَيْنِ ، وتَغْتَسِلينَ المَّدْرِبَ وتُعَجِّلينَ العِشَاءَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلينَ وتَجْمَعِينَ بينَ الصَّلاتَيْنِ ، وتَغْتَسِلينَ مع الصَّبْحِ ، وكذلك فافْعَلِي إن قويتِ على ذلكِ ، وهُو أَعْجَبُ الأَمْرَيْنِ التَّابِينَ ، وهو حديثٌ صحيحٌ .

وإن توَضَّأَتْ لوَقْتِ كلِّ صلاةٍ ، أَجْزَأُها ؛ لما ذَكَرْنا سابقًا .

⁼ سنن ابن ماجه ١/ ٢٠٥٠. والدارمي، في: باب غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ٢٠٠٠. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٨٦، ٨٣، ١٤١، ١٨٧، ٣٣٤. (١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٤.

بَابُ النّفاس

وهو خُرومج الدَّمِ بسببِ الوِلادَةِ ، وحُكْمُه مُحُكُمُ الحَيْضِ فيما يَحْرُمُ ويَجِبُ ويَسْقُطُ به ؛ لأنَّه دَمُ () حَيْضٍ مُجْتَمِعٌ () احْتَبَسَ لأَجْلِ الحَمْلِ . فإن خَرَج قبلَ الوِلادَةِ بيَوْمَيْنِ أو ثلاثَة ، فهو () يَفاسٌ ؛ لأنَّ سبب نحروجِه الوِلادَة ، وإن خَرَج قبلَ ذلكَ ، فهو دَمُ فَسَادٍ ؛ لأنَّه ليس بيفاسٍ ، لبُعْدِه مِن الوِلادَةِ ، ولا حَيْضٍ ؛ لأنَّ الحامِلَ لا تَحِيضُ . وأَكْثَرُ النَّفاسِ أَرْبَعُون يومًا ؛ لِما الوِلادَةِ ، ولا حَيْضٍ ؛ لأنَّ الحامِلَ لا تَحِيضُ . وأَكْثَرُ النَّفاسِ أَرْبَعُون يومًا ؛ لِما رَضِي اللَّهُ عنها ، قالَت : كانَتِ النَّفَساءُ على عَهْدِ رسُولِ اللَّهِ عَيْقِيمٌ تَقْعُدُ بعدَ يَفاسِها أَرْبَعِينَ يومًا أو أَرْبَعِينَ ليْلَةً . رواه أبو داودَ ('') . اللَّهِ عَيْقِيمُ تَقْعُدُ بعدَ يَفاسِها أَرْبَعِينَ يومًا أو أَرْبَعِينَ ليْلَةً . رواه أبو داودَ ('' .

وليس لأقله حدٌّ ، أيَّ وَقْتِ رأَتِ الطَّهْرَ ، فهي طاهِرٌ ، تَغْتَسِلُ وتُصَلِّي ، ويُسْتَحَبُّ لزَوْجِها الإِمْسَاكُ عن وَطْئِها حتى تُتِمَّ الأَرْبَعِينَ ، فإن عاوَدَها الدَّمُ

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) في ف: «محتبس».

⁽۳) بعده في م: «دم».

⁽٤) في: باب ما جاء في وقت النفاس، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٤٧.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في كم تمكث النفساء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/ ٢٢٨. وابن ماجه، في: باب النفساء كم تجلس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٣/١. والدارمي، في: باب المرأة الحائض تصلى في ثوبها إذا طهرت، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ٢٢٩. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٣٠٠، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣٠٩، ٢٢٠.

فى مُدَّةِ النَّفَاسِ، فهو نِفَاسٌ؛ لأنَّه فى مُدَّتِه، أَشْبَهَ الأَوَّلَ. وعنه، أَنَّه مَشْكُوكٌ فيه، تصُومُ وتُصَلِّى، وتَقضِى الصومَ احْتِياطًا؛ لأَنَّ الصومَ واجِبٌ بيقِينٍ، فلا يجوزُ تَرْكُه لعارِضٍ مَشْكُوكٍ فيه، ويَجِبُ قضاؤُه؛ لأنَّه ثابِتٌ بيقِينٍ، فلا يَسْقُطُ بفِعْلٍ مَشْكُوكٍ فيه، ويُفارِقُ الحَيْضَ المَشْكُوكَ فيه؛ لكَثْرَتِه وتَكَرُّرِه ومَشَقَّةِ إيجابِ القَضَاءِ فيه.

وما زاد على الأرْبَعِينَ، فليس بينفاسٍ، ومُحكَّمُها فيه مُحكُمُ غيرِ النُّفَسَاءِ، وإذا رأَتِ الدَّمَ، وصادَفَ عادَةَ الحَيْضِ، فهو حَيْضٌ، وإلَّا فلا.

فصل: إذا ولَدَتْ تَوْأَمَيْن، فالنّفَاسُ مِن الأُوَّلِ؛ لأَنَّه دَمِّ خَرَج عَقِيبَ الوِلادَةِ، فكان يفاسًا، كما لو كان مُنْفَرِدًا، وآخِرُه منه، فإذا أَكْمَلَتْ أَرْبَعِينَ مِنْ وِلادَةِ الأُوَّل، انْقَضَتْ مُدَّتُها؛ لأَنَّه نِفَاسٌ واحدٌ لحَمْلٍ واحدٍ، فلم يَزِدُ () على أَرْبَعِينَ. وعنه، أنَّه مِن الأُوَّلِ، ثم تَسْتَأَنِفُه مِن الثاني؛ لأَنَّ فلم يَزِدُ () على أَرْبَعِينَ. وعنه، أنَّه مِن الأُوَّلِ، ثم تَسْتَأَنِفُه مِن الثاني؛ لأَنَّ كلَّ واحدٍ منهما سبّبٌ للمُدَّةِ، فإذا اجْتَمَعا، اعْتُبِرَ أُوَّلُها مِن الأُوَّلِ، وآخِرُها مِن الثاني، كالوَطْءِ في إيجابِ العِدَّةِ.

⁽١) بعده في م: والعادة منه ، .

بابُ أحْكام النَّجاساتِ

بَوْلُ الآدَمِيِّ نَجِسٌ؛ لأَنَّ النبيَّ يَكَلِيْتُ قال في الذي يُعَذَّبُ في قَبْرِه: « إِنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِن بَوْلِه ». مُتَّفَقٌ عليه (١). والغائطُ مثلُه. والوَدْئُ مَاءٌ أَيْيضُ يخْرُجُ عَقِيبَ البَوْلِ، مُكْمُه مُحْكُمُ البَوْلِ؛ لأَنَّه في مَعْنَاه. والمَذْئُ أَيْيضُ يخْرُجُ عَقِيبَ البَوْلِ، مُكْمُه مُحْكُمُ البَوْلِ؛ لأَنَّه في مَعْنَاه. والمَذْئُ نَجِسٌ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيِّيْتُمْ لعليٌّ، في المَذْي: «اغْسِلْ ذَكَرَكَ » (١). ولأنَّه خارِجٌ مِن الذَّكِرِ لا يُخْلَقُ منه الوَلَدُ، أَشْبَهَ البَوْلَ. وعنه، أنَّه كالمَنِيِّ؛ لأَنَّه خارِجٌ بسبَبِ الشَّهْوَةِ، أَشْبَهَ المَنِيَّ.

وَبَوْلُ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحُمْهُ وَرَجِيعُهُ نَجِيلٌ ؛ لأنَّهُ بَوْلُ (٢) غيرِ مَأْكُولٍ ، أَشْبَهَ

⁽۱) أخرجه البخارى، في: باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، وباب ما جاء في غسل البول، من كتاب الوضوء، وفي: باب الجريد على القبر، وباب عذاب القبر من الغيبة والبول، من كتاب الجنائز، وفي: باب الغيبة، وباب النميمة من الكبائر، من كتاب الأدب. صحيح البخارى ١/ ٦٤، ٥٥، ٢/ ١١٩، ١٢٠، ١٢٠ / ٢٠، ٢١، ومسلم، في: باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٢٤، ٢٤، ٢٤، ٢٠، ١٢٠

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الاستبراء من البول ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٥٠ والترمذي ، في : باب التشديد في البول ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٩٠ والنسائي ، في : باب التنزه عن البول ، من كتاب الطهارة . وفي : باب وضع الجريدة على القبر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١/ ٢٩ ، ٤/ ٨٧ ، ٨٨ وابن ماجه ، في : باب التشديد في البول ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٥٠ والدارمي ، في : باب الاتقاء من البول ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١ / ١٨٨ والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٢٥٥.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٨٩ ، ٩٠، وانظر صفحة ١٢٣.

⁽٣) بعده في م: د حيوان ، .

بَوْلَ الْآدَمِيِّ ، إِلَّا بَوْلَ مَا لَا نَفْسَ له سائِلَةً ، فإنَّ مَيْتَتَه طاهِرَةٌ ، أَشْبَهَ الجَرادَ .

وبَوْلُ مَا يُؤْكُلُ لَحَمْهُ ورَجِيعُهُ طَاهِرٌ. وعنه ، أنّه كَالدَّمِ ؛ لأنَّه رَجِيعٌ . والمَذْهَبُ الأُوَّلُ ؛ لأنَّ النبيَ وَيَلِيْرٌ قَالَ : «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الغَنَمِ» (') . حديث صحيحٌ . وكان يُصَلَّى فيها قبلَ بِناءِ مسْجِدِه . وقال [١٠٠ و] للعُرَنِيِّينَ : «انْطَلِقُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَاشْرَبُوا مِن أَبُوالِهَا (') » . مُتَّفَقٌ عليه (') . مُتَّفَقٌ عليه (') .

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في المحاربة، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٢/ ٢٤، ٤٤٤. والترمذي، في: باب ما جاء في شرب أبوال الإبل، من أبواب الأطعمة، ومن أبواب الطب. عارضة الأحوذي ٨/ ٣٥، ١٩٧. والنسائي، في: باب بول مايؤكل لحمه، من كتاب الطهارة، وفي: باب تأويل قول الله عز وجل: ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله=

⁽۱) أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الصلاة فى مرابض الغنم وأعطان الإبل، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٤٥/٢. وابن ماجه، فى: باب الصلاة فى أعطان الإبل ومراح الغنم، من كتاب المساجد. سنن ابن ماجه ١/ ٢٥٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٩٠٥، ١٤ الغنم، من كتاب المساجد. سنن ابن ماجه ١/ ٢٥٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٩٠٥، ٨٢.

⁽٢) في ف، م: «ألبانها».

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى : باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق ؟ من كتاب الجهاد ، وفى : باب قصة عكل وعرينة ، من كتاب المفازى ، وفى : باب ها المغازى ، وفى : باب المفاير ، وفى : باب المعاربون الله ورسوله ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفى : باب الدواء بأبوال الإبل ، وباب من خرج من أرض لا تلائمه ، من كتاب الطب ، وفى أول كتاب الحواء بأبوال الإبل ، وباب من خرج من أرض لا تلائمه ، من كتاب الطب ، وفى أول كتاب الحواء بأبوال الإبل ، وباب القسامة ، من كتاب الديات . صحيح البخارى ١/٢٠، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩٠ . ١٢٩٠ . ١٢٩٠ .

ومَنِيُّ الآدَمِيِّ طَاهِرٌ ؛ لأنَّ عائشةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنها ، قالَت : كنتُ أَفْرُكُ المَنِيُّ مِن ثَوْبِ رسولِ اللَّهِ ﷺ (فَيُصَلِّى فيه . مُتَّفَقٌ عليه () . ولأنَّه بَدْءُ خَلْقِ المَنِيِّ مِن ثَوْبِ رسولِ اللَّهِ ﷺ (فَيُصَلِّى فيه . مُتَّفَقٌ عليه () . ولأنَّه بَدْءُ خَلْقِ آدَمِيٌّ ، فكان طاهِرًا ، كالطِّينِ . وعنه ، أنَّه نَجِيشٌ ، ويجزِئُ () فَوْكُ يابِسِه . ويعفى عن يَسِيرِه ؛ لمَا رُوِيَ عن عائشةَ أنَّها كانت تَغْسِلُ المَنِيَّ ، مِن ثَوْبِ ويعْفَى عن يَسِيرِه ؛ لمَا رُوِيَ عن عائشةَ أنَّها كانت تَغْسِلُ المَنِيَّ ، مِن ثَوْبِ رسولَ اللَّهِ ﷺ () . حديثُ صحيحٌ () . ولأنَّه خارِجٌ مِن مَحْرَجِ البَوْلِ ، رسولَ اللَّهِ ﷺ () . حديثُ صحيحٌ () .

= ورسوله ﴾، وباب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حميد، وباب ذكر اختلاف طلحة بن مصرف...، من كتاب تحريم الدم. المجتبى ١٢٩/١ – ١٣١، ٧/٨ – ٩٢. وابن ماجه، فى: باب من حارب وسعى فى الأرض فسادا، من كتاب الحدود، وفى: باب أبوال الإبل، من كتاب الطب. سنن ابن ماجه ٢/ ٨٦١، ١١٥٨. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/٧٠١، ١٦٣، ١٨٠، ٢٠٠٠.

(١ - ١) في الأصل، س ١: «وهو يصلي. رواه مسلم».

والحديث أخرجه مسلم، في: باب حكم المني، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/

كما أخرجه أبو داود ، في : باب المنى يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة ، سنن أبي داود ١/ ٨٩. والإِمام أحمد ، في : المسند ٦/ ١٢٥، ١٣٢، ٣٦٩، ٣٦٩. وليس هذا اللفظ عند البخاري ، انظر : التلخيص الحبير ١/ ٣٢، الإِرواء ١/ ١٩٦.

(٢) في م: «يكفي ».

(٣) بعده في ف ، م: «هذا».

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب غسل المنى وفركه ...، وباب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٢٧١، ومسلم، فى: باب حكم المنى، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢/ ٢٣٩. وأبو داود، فى: باب المنى يصيب الثوب، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١/ ٨٩. والترمذى، فى: باب غسل المنى من الثوب، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ١٨٠. والنسائى، فى: باب غسل المنى من الثوب، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ١٢٧. وابن ماجه، فى: باب المنى يصيب الثوب، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٢٧. والإمام أحمد ، فى: المسند ٢/ ٤٧، ١٤٢ ، ١٦٢٠.

۱۸٥

أَشْبَهُ المَذْيَ.

وفى رُطوبَةِ فَرْجِ المُرْأَةِ رِوابَتانِ؛ إِحْداهما، (النَّها نَجِسَةً)؛ لأنَّها بَلَلَّ مِن الفَرْجِ، لا يُحْلَقُ منه الوَلَدُ، أَشْبَهَ المَذْى. والثانيةُ، أَنَّها طاهِرَةٌ؛ لأَنَّ عائشةَ، رَضِى اللَّهُ عنها، كانَت تَفْرُكُ المَنِيَّ مِن ثَوْبِ رسولِ اللَّهِ ﷺ، وهو مِن جِمَاعٍ؛ لأَنَّ الأَنْبِيَاءَ لا يَحْتَلِمُونَ، وهو يُصِيبُ رُطُوبَةَ الفَرْجِ.

والقَىٰءُ نَجِسٌ؛ لأنَّه طَعَامٌ اسْتَحالَ في الجَوْفِ إلى الفَسادِ، أَشْبَهَ الغائطَ.

وقَىْءُ كلِّ حَيوانٍ غيرِ الآدَمِىِّ وَمَنيَّه فى حُكْمِ بَوْلِه فى الطَّهارَةِ والنَّجَاسَةِ؛ لأنَّه فى مَعْناه .

⁽۱ – ۱) في الأصل: ﴿أَنه نجِس﴾، وفي ف، م: ﴿نجسة﴾.

⁽٢) في: باب النهي عن البصاق في المسجد، في الصلاة وغيرها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٣٨٩.

كما أخرجه البخارى، في: باب يبصق عن يمينه، وباب إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١١٢، ١١٣. وأبو داود، في: باب في كراهية البزاق في المسجد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١١١، ١١٢. وابن ماجه، في: باب المصلى يتنخم، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٢٦. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٥٠، ١٥٥.

والبُصَاقُ والمُخَاطُ والعرَقُ، وسائرُ رُطُوبَاتِ بَدَنِ الآدَمِيِّ، طاهِرَةٌ؛ لأنَّه مِن جِشم طاهرٍ، وكذلك هذه الفَضَلاتُ، مِن كلِّ حَيوانِ طاهرٍ.

فصل: والدَّمُ نَجِسٌ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْتُهُ (فَى حَدَيْثِ أَسْمَاءً) فَى الدَّمِ: «اغْسِلِيهِ بالمَاءِ». مُتَّفَقٌ عليه (۱). ولأنَّه حَرُمَ (۱) لعَيْنِه بنَصِّ القرآنِ ، أَشْبَهَ المَيْتَةَ ، إلا دَمَ السَّمَكِ فإنَّه طاهِرٌ؛ لأنَّ مَيْتَتَه طاهِرَةٌ مُبَاحَةٌ.

وفى دَمِ ما لا نَفْسَ له سائلةً ؛ كالذَّبَابِ ، والبَقّ ، والبَراغِيثِ ، والقَمْلِ ، روايَتانِ ؛ إحْدَاهما ، نجاستُه ؛ لأنَّه دَمّ ، أَشْبَهَ المَسْفُوحَ . والثانِيةُ ، طَهارَتُه ؛ لأنَّه دَمُ كَيُوانِ لا يَنْجُسُ بالمَوْتِ ، أَشْبَهَ دَمَ السَّمَكِ ، وإنَّمَا حَرُمَ الدَّمُ الدَّمُ المَسْفُوحُ .

والعَلَقَةُ نَجِسَةٌ؛ لأنَّها دَمٌ خارِجٌ مِن الفَرْجِ، أَشْبَهَ الحَيْضَ. وعنه، أنَّها طاهِرَةٌ؛ لأنَّها بَدْءُ خَلْقِ آدَمِيٍّ، أَشْبَهَتِ المَنِيَّ.

والقَيْحُ نَجِسٌ؛ لأنَّه دَمُّ اسْتَحالَ إلى نَتْنِ وفَسادٍ. والصَّدِيدُ مثْلُه، إلا أنَّ أحمدَ قال: هما أخَفُّ مُحُكْمًا مِنَ الدَّمِ. لوُقُوعِ الخِلافِ في نَجَاسَتِهما، وعَدَم النَّصِّ فيهما.

وما يَبقَى مِن الدَّمِ في اللَّحْمِ مَعْفَقٌ عنه ، ولو عَلَتْ مُحْمَرَةُ الدَّمِ في (١)

⁽۱ - ۱) في س ١، س ٢، ف: «الأسماء».

⁽۲) تقدم تخریجه فی صفحة ۱۲ ، ۱۳.

⁽٣) في م: «نجس».

⁽٤) سقط من: م.

القِدْرِ، لم يَكُنْ نَجِيتًا؛ لأنَّه لا مُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه.

فصل: والحَمْرُ نَجِسٌ؛ لقَوْلِ اللَّه تعالَى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْخَمُرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْمَابُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَنْصَابُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَنْمِ مِنْكُهُ ؛ لأَنَّ النبيَّ عَيْشِهِ تَناوُلُه مِن غيرِ ضَرَرٍ ، فكان نَجِيتًا ، كالدَّمِ . والنَّبِيذُ مِثْلُه ؛ لأَنَّ النبيَّ عَيْشِهِ قال : « كلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وكلُّ خَمْرٍ حرامٌ » . رواه مسلم (۱) . ولأنَّه شَرابٌ فيه شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ ، أَشْبَهَ الحَمْرُ .

فإنِ انْقَلَبَتِ الْخَمْرَةُ خَلَّا بِنَفْسِها، طَهُرَتْ؛ لأَنَّ نَجَاسَتَها لشِدَّتِها الشُكْرَةِ، وقد زال ذلك مِن غيرِ نَجَاسَةِ خَلَّفَتْها، فوجَب أَنْ تَطْهُرَ، كالماءِ النَّكَيِّرِ (آإذا زال تغيرُه"). الذي تَنَجَّسَ بالتَّغَيُّرِ (آإذا زال تغيرُه").

وإِنْ خُلِّلَتْ، لَم تَطْهُرْ؛ [٢٤٤] لِمَا رُوِىَ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ عَن أَيْتَامٍ وَرِثُوا خَمْرًا، فقال: ﴿ أَهْرِقْهَا ﴾ . قال: أفَلا أُخَلِّلُها؟ قال: ﴿ لَا ﴾ . روّاه أحمدُ في ﴿ مُسْنَدِه ﴾ ، والتُرْمِذِيُ (َ َ) . ولو جاز التَّخْلِيلُ لَم

⁽١) سورة المائدة ٩٠.

⁽۲) في: باب بيان أن كل مسكر خمر ...، من كتاب الأشربة. صحيح مسلم ١٥٨٨ / ١٥٨٨. كما أخرجه أبو داود، في: باب النهي عن المسكر، من كتاب الأشربة. سنن أبي داود ٢/ ٢٩. والترمذي، في: باب ما جاء في شارب الخمر، من أبواب الأشربة. عارضة الأحوذي / ٤٨٨. والنسائي، في: باب إثبات اسم الخمر لكل مسكر من الأشربة، من كتاب الأشربة. المجتبي ٨/ ٢٦٤. وابن ماجه، في: باب كل مسكر حرام، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه / ٢١٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢١، ٢٩، ٣١.

⁽٣ - ٣) سقط من: م.

⁽٤) أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك، من أبواب البيوع ﴿=

يَنْهَهُ (١) عنه . ويتَخَرَّجُ أَن تَطْهُرَ ؛ لزَوالِ عِلَّةِ التَّحْرِيم ، كما لو تَخَلَّلَتْ .

ولا يَطْهُرُ غيرُها مِن النَّجاساتِ بالاسْتِحَالَةِ، فلو أُحْرِقَتْ فصارَتْ رَمَادًا، أو تُرِكَتْ في مَلَّاحَةِ فصارَتْ مِلْحًا، لم تَطْهُرْ؛ لأَنَّ نَجَاسَتَها لعَيْنِها، بخِلافِ الخَمْرِ، فإنَّ نَجَاسَتَها لمَعْنَى زالَ بالانْقِلابِ.

ودُخَانُ النَّجَاسَةِ وبُخَارُهَا نَجِسٌ، فإنِ اجْتَمَعَ منه شيءٌ، أو^(۱) لاقَى جِسْمًا صَقيلًا فصارَ ماءً، فهو نَجِسٌ. وما أصابَ الإِنْسانَ مِن دُخَانِ النَّجَاسَةِ وغُبارِها، فلم يَجْتَمِعْ منه شيءٌ، ولا ظَهَرَتْ (اله صِفَةً)، فهو مَعْفَقٌ عنه؛ لعَدَم إمْكَانِ التَّحَرُّزِ منه.

فصل: لا يَخْتَلِفُ المَدْهَبُ فَى نَجَاسَةِ الكَلْبِ والخِنْزِيرِ وما تَوَلَّدَ منهما ، إذا أَصابَتْ غِيرَ الأَرْضِ أَنَّه يَجِبُ غَسْلُها سَبْعًا إحْداهُنَّ بالتُرابِ ، سواءٌ كان مِنْ وُلُوغِه أو غيرِه ؛ لِما رُوِى عن النبيِّ ﷺ أَنَّه قالَ: «إذا وَلَغ الكَلْبُ فَى إِنَاءِ أَحَدِكُم ، فَلْيَغْسِلْه سَبْعًا ﴿إَحْداهُنَّ بِالتَّرَابِ ، مُتَّفَقٌ عليه (٥) ولمُسْلِم : «أُولاهُنَّ بالتُرابِ » . وعنه ، يَغْسِلُه سَبْعًا ، وواحِدَةً بالتُرابِ ؛ لِما

⁼ عارضة الأحوذي ٥/ ٢٩٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ١١٩، ١٨٠، ٢٦٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الخمر تخلل ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٢ ٢ ٩ ٢ ، ٣ ٩ ٢ .

⁽١) في م: (اينه).

⁽۲) في ف: «و».

⁽۳ – ۳) في م: « صفته».

⁽٤ - ٤) سقط من: الأصل، س ١، س ٢.

⁽٥) تقدم تخریجه فی صفحة ۱۲ ، ۱۷.

رُوِىَ أَنَّ النبيَّ عَيَّالِيَّةِ قال: ﴿إِذَا وَلَغ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ، فَاغْسِلُوهُ سَبِعًا، وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتَّرَابِ ﴾. رواه مسلم (١) . والأُولَى أصحُ ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أنَّه عَدَّ التُّرابِ فِي عَدَّ التُّرابِ ثَامِنَةً لَكُوْنِه مع الماءِ من غيرٍ جِنْسِه . والأَوْلَى جَعْلُ التُّرابِ فِي الأُولِى ؛ للخبر ، وليكونَ الماءُ بعدَه فِيْنَظِّفَه . وحيثُ جعَلَه جازَ ؛ لقَوْلِه فِي اللهُظِ الآخرِ : ﴿ وَعَفْرُوهُ الثَّامِنَةُ بِالتُّرَابِ ﴾ . فيَدُلُّ على أَنَّ عَيْنَ الغَسْلَةِ غيرُ اللهُظِ الآخرِ : ﴿ وَعَفْرُوهُ الثَّامِنَةُ بِالتُّرَابِ ﴾ . فيَدُلُّ على أَنَّ عَيْنَ الغَسْلَةِ غيرُ مُرَادَةٍ .

وإن جَعَل مكانَ التَّرابِ جامِدًا آخَرَ، كالأُشْنَانِ، ففيه ثلاثَةُ أَوْجُهِ ؟ أحدُها، يُجْزِئُه ؟ لأَنَّ نَصَّه على التَّرابِ تَنْبية على ما هو أَبْلَغُ منه فى التَّنْظِيفِ. والثانى، لا يُجْزِئُه ؟ لأَنَّه تَطْهِيرٌ وَرَد الشَّرْعُ فيه بالتَّرابِ، فلم يَقُمْ غَيْرُه مَقامَه، كالتَّيَمُّمِ. والثالثُ، يُجْزِئُه إن عَدِمَ التَّرابَ، أو كان مُفْسِدًا للمَعْشُولِ ؟ للحاجَةِ، وإلَّا فلا. وإنْ جعَلَ مَكانَه غَسْلَةً ثامِنَةً، لم يُجْزِه ؟ لأَنَّه أُمِرَ بالتَّرَابِ مَعُونَةً للماءِ في قَلْعِ النَّجاسَةِ، أو للتَّعَبُد، ولا يَحْصُلُ بالماءِ وحْدَه، وقد ذُكِرَ فيه الأَوْجُهُ الثلاثَةُ.

وإن وَلَغ في الإِناءِ كِلاب، أو وَقَعَت فيه نَجاسَةٌ أُخْرَى، لم يَتَغَيَّرُ

⁽١) في: باب حكم ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٢٣٥.

كما أخرجه أبو داود. في: باب الوضوء بسؤر الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود 1/ ١٨. والنسائي، في: باب تعفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٤٧. وابن ماجه، في: باب غسل الإناء من ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي الجنبي ما ١٣٠/. والدارمي، في: باب في ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي / ١٨٠/. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٨٦/، ٥/ ٥٦.

حُكْمُه؛ لأنَّ الغَسْلَ لا يَزْدَادُ بِتَكْرَارِ النَّجَاسَةِ، كما لو ولَغَ الكَلْبُ فيه مَرَّاتِ.

وإنْ أصابَ الثوبَ مِن ماءِ الغَسَلاتِ ، ففيه وجَهْانَ ؛ أحدُهما ، يُغْسَلُ سَبْعًا إحْداهُنَّ بالتُّرابِ ؛ لأَنَّها نَجَاسَةُ كَلْبٍ . والثانى ، محكْمُه محكْمُ المحَلُّ الله الذي انْفَصلَ عنه في الغَسْلِ بالتُّرابِ وفي عدَدِ الغَسَلاتِ ؛ لأَنَّ المُنْفَصِلَ كالبَلَل الباقِي ، وهو يَطْهُرُ بباقِي العَدَدِ ، كذلك هذا .

فصل: والنَّجاساتُ كلُّها على الأَرْضِ يُطَهِّرُها أَنْ يَغْمُرَها المَّاءُ، فَيُذْهِبَ عَيْنَهَا ولَوْنَها؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيَّلِيْهُ: «صُبُّوا على بَوْلِ الأَعْرابِيِّ ذَنُوبًا مِن ماءٍ». مُتَّفَقٌ عليه (١). ولو كانت أَرْضُ البِثْرِ نَجِسَةً فنَبَعَ عليها المَاءُ طَهَّرَها.

ولا تَطْهُرُ الأَرْضُ النَّجِسَةُ بشَمْسٍ ولا رِيحٍ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْتُهُ أَمَر بغَسْلِ بَوْلِ الأَعْرابِيِّ، ولأنَّه مَحَلِّ نَجِسٌ، أَشْبَهَ الثوبَ.

وإن طُبِخَ اللَّبِنُ [٢٥] المَحْلُوطُ بالزِّبْلِ النَّجِسِ، لم يَطْهُرْ، لَكِنْ مَا يَظْهَرُ منه يَحْتَرِقُ فَيَذْهَبُ عَيْنُه ويَيْقَى أَثَرُه، فإذا غُسِلَ طَهُرَ ظاهِرُه، وبَقِى باطِنُه نَجِسًا، لو حملَه مُصَلِّ لم تَصِحَّ صلاتُه، وإن ظَهَرَ مِن باطنِه شيءٌ، فهو نَجِسٌ.

فصل: إذا أصابَ أَسْفَلَ الحُفِّ أَو الحِذاءِ نَجَاسَةٌ ، فَفِيه ثَلاثُ رِوَاياتٍ ؟

⁽۱) تقدم تخریجه فی صفحة ۱۰، ۱۱.

إعداهُنَّ ، يُجْزِئُ دَلْكُه بِالأَرْضِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عن النبيِّ عَلَيْتُهُ أَنَّهُ قَالَ : «إذا وَطِئَ أَحَدُكُمُ الأَذَى بِخُفَّيْه ، فَطَهُورُهما التَّرَابُ » . وفي لَفْظِ : «إذا وَطِئَ بِنَعْلِه » . رؤاه أبو داود () . ولأنَّه مَحَلِّ تتَكَرَّرُ فيه النَّجاسَةُ ، فَأَجْزَأَ فيه المَسْخُ ، كَمَحَلِّ الاسْتِنْجَاءِ . والثانيةُ ، يجبُ غَسْلُه ؛ لأنَّه مَلُبُوسٌ ، فلم يَجُزْ فيه المَسْخُ ، كظهرِه . والثالثَةُ ، يجبُ غَسْلُه مِن البَوْلِ وَالعَذِرَةِ () ؛ لفُحْشِهما ، ويُجْزِئُ دَلْكُه مِن غيرِهما .

فإن قُلْنا: يُجْزِئُ الْمَسْحُ. ففيه وَجْهان؛ أحدُهما، يَطْهُرُ. اخْتارَه ابنُ حامِدٍ؛ للخَبْرِ. والثاني، لا يَطْهُرُ؛ لأنَّه مَحَلِّ نَجِسٌ، فلم يُطَهِّرُه المَسْحُ، كغيره.

وفى مَحَلِّ الاسْتِنْجَاءِ بعدَ الاسْتِجْمَارِ وَجْهَانِ أَيضًا؛ أَحَدُهُمَا، يَطْهُرُ. قَالَ أَحْمَدُ فَى الْمُسْتَجْمِرِ يَعْرَقُ فَى سَرَاوِيلِه : لا بَأْسَ به. وقولُ النبيِّ ﷺ فَيْ الرَّوْثِ وَالرِّمَّةِ : « لَا يُطَهِّرَانِ » (*) . دليلٌ على أنَّ غَيْرَهُمَا يُطَهِّرُ. والثانى ، (*لا يَطْهُرُ *) لما ذكرنا مِن القِياسِ .

فصل: ويُجْزِئُ في بَوْلِ الغُلامِ الذي لم يَطْعَمِ الطَّعَامَ النَّضْحُ، وهو أن يَغْمُرَه بالماءِ وإنْ لم يَزُلْ عنه؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ قَيْسٍ بِنْتُ مِحْصَنِ، أَنَّهَا أَتَتْ

⁽١) في: باب في الأذى يصيب النعل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٩٢.

⁽۲) في ف: «الغائط».

⁽٣) أخرجه الدارقطني، في: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١/٥٦. وقال: إسناد صحيح.

⁽٤ - ٤) سقط من: م.

بابْنِ لها صَغِيرِ، لم يأْكُلِ الطَّعامَ، إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ، فأجْلَسَه فى حِجْرِه، فبَالَ على ثَوْبِه، فذَعَا بماءٍ فنَضَحَه ولم يَغْسِلْه. مُتَّفَقٌ عليه (١). ولا يُجْزِئُ فى بَوْلِ الجارِيَةِ إِلَّا الغَسْلُ؛ لِمَا روَى على قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ يُجْزِئُ فى بَوْلِ الجارِيَةِ إِلَّا الغَسْلُ؛ لِما روَى على قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ يَجْزِئُ فى بَوْلُ العُلامِ يُنْضَحُ، وَبَوْلُ الجَارِيَةِ يُغْسَلُ». روَاه أحمدُ فى «المُسْنَدِ» (١).

فإن أكلا الطعامَ وتَغَذَّيا به ، غُسِلَ بَوْلُهما ؛ لأنَّ الرُّخْصَةَ ورَدَتْ في مَن لم يَطْعَمْ ، فبَقِيَ مَن عداه على الأصْل .

وفي المَذْي رِوايتان؛ إحْداهما، يُجْزِئُ نَضْحُه؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بنُ

(۱) أخرجه البخارى ، فى : باب بول الصبيان ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب السعوط ... ، من كتاب الطب . صحيح البخارى ١/ ٦٦ ، ٧/ ١٦١ . ومسلم ، فى : باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب التداوى بالعود الهندى ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ١/ ٢٣٨ ، ٤/ ١٧٣٥ ، ١٧٣٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب بول الصبي يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٨٩. والترمذي ، في : باب نضح بول الغلام قبل أن يطعم ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١/ ٢٢، ٩٣. والنسائي ، في : باب بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ، من كتاب الطهارة . المجتبي ١/ ١٢٨. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٧٤. والدارمي ، في : باب ما جاء في بول الغلام الذي لم يطعم ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١/ ١٨٩. والإمام مالك ، في : باب ما جاء في بول الصبي ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/ ١٥٤. والإمام أحمد ، في : المسند ٦/ ٣٥٦.

(Y) Huit 1/74, 4P.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب بول الصبي يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٩٠ . والترمذي ، في : باب ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٣/ ٨٨.

مُحَنَيْفٍ، قال: كُنْتُ أَلْقَى مِن المَذْي شِدَّةً وعَناءً، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ مِا أَصَابَ ثَوْبِي منه ؟ قالَ: « يَكْفِيكَ أَن تَأْخُذَ كَفًّا من ماءٍ ، فَتَنْضَحَ فَكَيْفَ بَا أَصَابَ ثَوْبِي منه ؟ قالَ: « يَكْفِيكَ أَن تَأْخُذَ كَفًّا من ماءٍ ، فَتَنْضَحَ بِه ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّه أَصَابَ مِنْه » . قال التَّرْمِذِيُّ أَمْرَ بَعْسُلِ الذَّكِرِ منه (٢) صحيح . والثانية ، يجِبُ غَسْلُه ؛ لأنَّ النبي عَيْظِيْهُ أَمْرَ بِعَسْلِ الذَّكِرِ منه (٢) . ولأنَّه نجاسَةً مِن آدَمِي (٢) كبيرٍ ، أَشْبَهَ البَوْلَ .

فصل: وما عَدَا المَذْكُورَ مِن النَّجَاسَاتِ ، في سائِر المحالِ ، فيه رِوايَتانِ ؟ إحْدَاهِما ، يُجْزِئُ مُكَاثَرَتُها بالمَاءِ حتى تَذْهَبَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ ولَوْنُها مِن غيرِ عَدَدٍ ، قِياسًا على نَجَاسَةِ الأرْضِ ، ولأنَّ النبيَّ عَلَيْ قالَ لأَسْماءَ في الدَّمِ: «اغْسِلِيهِ بالمَاءِ » . ولم يذْكُرْ عددًا . وروى ابنُ عمرَ قال : كان غَسْلُ الثوبِ مِن النَّجَاسَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، فلم يَزَلِ النبيُ عَيْنِ يسألُ ، حتى مجعِلَ الغَسْلُ مِن النَّجَاسَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، فلم يَزَلِ النبيُ عَيْنِ يسألُ ، حتى مجعِلَ الغَسْلُ مِن البَوْلِ مَرَّةً . رواه أبو داودَ () والثانيةُ ، يجبُ فيها العَدَدُ . وفي قدْرِه رِوايَتانِ ؛ إحْدَاهِما ، سَبْعٌ ؛ لأنَّها نجاسَةٌ في غيرِ الأرْضِ ، فأشْبَهَتْ نَجَاسَةَ الكَلْبِ ، وفي اشْتِراطِ التُرابِ وَجُهانِ . والثانيةُ ، ثلاثٌ ؛ لقَوْلِ النبيّ

⁽۱) في: باب المذى يصيب الثوب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٥١٠، ١٧٦. كما أخرجه أبو داود، في: باب في المذى، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٨٤.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٨٩ ، ٩٠ ، وانظر صفحة ١٢٣ .

⁽٣) زيادة من: الأصل.

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٢ ، ١٣.

 ⁽٥) في: باب في مقدار الماء الذي يجزئ في الغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/
 ٧٥.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٠٩/٢. وانظر: عون المعبود ١٠٢/١.

عَلَيْ : «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُم مِن نَوْمِه ، فلا يَغْمِسْ يَدَهُ في [٢٥ ط] الإِناءِ ، وعلَّلَ حتى يَغْسِلَهَا ثَلاثًا ؛ فإنَّه لا يَدْرِى أين باتَت يَدُه » أَمَر بالثَّلاثِ ، وعلَّلَ بوَهْمِ النَّجاسَةِ ، ولا يَرْفَعُ وَهْمَها إلَّا ما يَرْفَعُ حَقِيقَتَها . فإنْ قُلْنا بالعَدَدِ ، لم يُختَسَبُ (١) برَفْعِ الثوبِ مِن الماءِ غَسْلَةٌ ، حتى يَعْصِرَه ، وعَصْرُ كُلِّ شيءٍ بحَسَبِه ، فإن كانَ بِسَاطًا ثَقِيلًا أو زِلِيًا (١) ، فعصرُه بِتَقْلِيبِه ودَقِّه ، حتى يَدْهبَ أَكْثَرُ ما فيه مِن الماءِ .

فصل: وإذا غسَلَ النَّجاسَةَ، فلم يَذْهَبْ لَوْنُهَا أُو رِيحُهَا لَمَشَقَّةِ إِزالَتِه، عُفِيَ عنه؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ خَولَةَ بنتَ يَسَارٍ قَالَتْ: يارسولَ اللَّهِ، أَرأَيْتَ لو بَقِيَ عُفِي عنه؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ خَولَةَ بنتَ يَسَارٍ قَالَتْ: «المَاءُ يَكْفِيكِ، وَلَا يَضُرُّكِ أَثَرُه، تعنى الدَّمَ، فقالَ رسولُ اللَّهِ عَيَّكِيْ : «المَاءُ يَكْفِيكِ، وَلَا يَضُرُّكِ أَثَرُه». رؤاه أبو داودَ بَعْناه (١٠).

فصل: ويُعْفَى عن يسِيرِ الدَّمِ فى غيرِ المائعاتِ؛ لأَنَّه لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه، فإنَّ الغالِبَ أَنَّ الإِنْسانَ لا يَخْلُو مِن حَبَّةٍ وبَثْرَةٍ، فأُلْحِقَ نادِرُه بغالِبهِ، وقد رُوِى عن جماعَةٍ مِن الصَّحابَةِ الصَّلاةُ مع الدَّمِ، ولم يُعْرَفُ لهم مُخالِفٌ. وحَدَّ اليَسِيرِ ما لا يَنْقُضُ مِثْلُه الوُضوءَ، وقد ذُكِرَ فى مَوْضِعِه (٥).

⁽١) تقدم تخریجه فی صفحة ٥٥ ، ٥٦ .

⁽۲) في م: «يتحسب».

⁽٣) الزلية ؛ بكسر الزاى: نوع من البسط، والجمع الزلالي.

 ⁽٤) في: باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/
 ٨٨.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٦٤/٢، ٣٨٠.

⁽٥) انظر ما تقدم في صفحة ٩١ .

والقَيْحُ والصَّدِيدُ كالدَّمِ؛ لأنَّه مُسْتَحِيلٌ منه.

وفى المَنِيِّ إذا حَكَمْنَا بنَجاسَتِه رِوايَتانِ؛ إحْدَاهما، أنه (١) كالدَّمِ؛ لأنَّه مُشتَحِيلٌ منه. والثانيةُ، لا يُعْفَى عنه؛ لأنَّه يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه.

وفى المَذْي، ورِيقِ البَعْلِ والحِمَارِ، وعَرَقِهِما، وسِبَاعِ البَهائم، وجَوارِحِ الطَّيْرِ، وبَوْلِ الحَفَّاشِ، رِوايَتانِ؛ إِحْدَاهِما، يُعْفَى عن يَسِيرِه؛ لَمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ منه، فإنَّ المَذْيَ يكْثُرُ مِن الشَّبابِ، ولا يَكادُ يَسْلَمُ مُقْتَنِي هذه الحيواناتِ من بَلَلِها، فعُفِي عن يَسِيرِها، كالدَّمِ (٢). والثانيةُ، لا يُعْفَى عنه؛ لعَدَمِ وُرُودِ الشَّرْعِ فيها.

وفى النَّبِيذِ رِوايتَانِ ؛ إحْداهما ، يُعْفَى عن يَسِيرِه ؛ لُوُقُوعِ الخِلافِ فيه . والثانيةُ ، لا يُعْفَى عنه ؛ لأنَّ التَّحَرُّزَ عنه مُمْكِنٌ .

وما عدّا هذا مِن النَّجاسَةِ لا يُعْفَى عن شيءٍ منه، ما أَدْرَكَه الطَّرْفُ منها وما لم يُدْرِكُه؛ لأنَّها نَجاسَةٌ لا يَشُقُّ التَّحَرُّزُ منها، فلم يُعْفَ عنها، كالكَثِيرِ.

⁽١) في الأصل، س ١: «هو».

⁽٢) سقط من: الأصل، س ١.

كِتابُ الصَّلَاةِ

الصَّلُواتُ المُكْتُوباتُ خَمْسٌ؛ لِمَا رَوَى طَلْحَةُ بِنُ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: «خَمْسُ قَالَ: يارسولَ اللَّهِ، ماذَا فَرَضِ اللَّهُ عليَّ مِن الصَّلاةِ؟ قالَ: «خَمْسُ صَلَواتٍ فَى اليَوْمِ والليْلَةِ». قال: فهل عليَّ غيْرُها؟ قالَ: «لَا، إلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ شيئًا». مُتَّفَقٌ عليه (۱).

ولا تجِبُ إلا على مُسْلِم عاقلِ بالغِ، فأمَّا الكافِرُ فلا تجبُ عليه، أَصْلِيًّا كان أو مُرْتَدًّا. وخَرَّجَ أبو إسْحَاقَ ابنُ شَاقْلَا (٢) رِوايةً أُخْرَى، أَنَّها تجبُ على المُرْتَدُّ ويُؤْمَرُ بقَضائِها؛ لأنَّه اعْتَقدَ وُجوبَها، وأَمْكَنَه التَّسَبُّبُ إلى

(۱) أخرجه البخارى، فى: باب الزكاة من الإسلام، من كتاب الإيمان، وفى: باب وجوب صوم رمضان، من كتاب الصوم، وفى: باب كيف يستحلف، من كتاب الشهادات، وفي: باب فى الزكاة، وأن لا يفرق بين مجتمع...، من كتاب الحيل. صحيح البخارى ١٨/١، ٣/ ٢٠، ٣٠، ٢٣٥، ٩/ ٢٩، ومسلم، فى: باب بيان الصلوات التى هى أحد أركان الإسلام، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ١٨/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب حدثنا عبد الله بن مسلمة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٩٣. والنسائي، في: باب كم فرضت في اليوم والليلة، من كتاب الصلاة، وفي: باب وجوب الصيام، من كتاب الصيام، وفي: باب الزكاة، من كتاب الإيمان. المجتبى ١/ ١٨٤، ٤/ ٩٥. / ٩٧. والدارمي، في: باب في الوتر، من كتاب الصلاة، سنن الدارمي ١/ ٣٧٠. والإمام مالك، في: باب جامع الترغيب في الصلاة، من كتاب السفر. الموطأ ١/ ٥٧٠. (٢) إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا، أبو إسحاق، البغدادي، البزاز، شيخ الحنابلة، كان جليل القدر، كثير الرواية، حسن الكلام في الأصول والفروع، توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ٢ / / ٢٩٢. طبقات الحنابلة ٢ / ١ ٢٨/٢ - ١٣٦.

أدائِها، فأشْبَهَ المُسْلِمَ. والمَذْهَبُ الأُوَّلُ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالَى: ﴿ قُل لِللَّذِينَ اللَّهِ تعالَى: ﴿ قُل لِللَّذِينَ صَحَفَرُوا إِنْ يَنتَهُوا يُغْفَر لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ ('). ولأنَّه قد أسْلَم خَلْقُ (') كثيرٌ في عَصْرِ النبيِّ وَلِيُلِيُّهُ وبعدَه ('')، فلم يُؤْمَرُوا بقضاء، ولأنَّ في إيجابِ القَضاءِ تَنْفِيرًا له عن الإِسْلام، فعُفِيَ عنه.

ولا تَجِبُ على مَجْنُونِ ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ الطَّبِيِّ حَتَّى يَتْلَغَ ، وعَنِ الجَنُونِ حَتَّى يُفِيقَ ، وعن النائم حَتَّى يَسْتَيقِظَ » ('').

ومن حديث على أخرجه أبو داود، في الباب السابق. سنن أبي داود ٢/ ٤٥٢، ٤٥٣. والترمذي، في: باب ما جاء في من لا يجب عليه الحد، من أبواب الحدود. عارضة الأحوذي ٦/ ١٩٥. وابن ماجه، في: باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ١/ ١٥٨. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ١١٦، ١١٤٠، ١٥٥، ١٥٥، ١٥٨.

وعلقه البخارى مُوقوفا عليه، في: باب الطلاق في الإغلاق...، من كتاب الطلاق، وفي: باب لا يرحم المجنون والمجنونة، من كتاب الحدود. صحيح البخارى ٧/ ٥٩، ٨/ ٢٠٤. ومن حديث أبي قتادة أخرجه الحاكم، في: المستدرك ٣٨٩/٤.

ومن حديث شداد بن أوس وثوبان أخرجه الطبراني، في: المعجم الكبير ٧/ ٣٤٥، ومسند الشاميين ١/ ٢١٧.

انظر طرق الحديث والكلام عليها في : نصب الراية ١٦١/٤ - ١٦٥، الإِرواء ٤/٢ - ٧.

⁽١) سورة الأنفال ٣٨.

⁽٢) زيادة من: الأصل.

⁽٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) من حديث عائشة أخرجه أبو داود ، في : باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢/ ٥٥١، والنسائي ، في : باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٢/ ١٢٧. وابن ماجه ، في : باب طلاق المعتوه والصغير والنائم ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١/ ١٥٨. والدارمي ، في : باب رفع القلم عن ثلاثة ، من كتاب الحدود . سنن الدارمي ٢/ ١٧١. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ١٠١، ١٤٤.

حديثٌ حسنٌ. ولأنَّ مُدَّتَه تَتَطَاوَلُ، فَيَشُقُّ إِيجَابُ القَضاءِ عليه، فَعُفِيَ عنه.

ولا تَجِبُ على الصَّبِئ حتى يَبْلُغَ؛ للحديثِ، ولأنَّ الطِّفْلَ لا يَعْقِلُ، والمُدَّةُ التي يَكْمُلُ فيها عَقْلُه وبِنْيَتُه تَخْفَى وتَخْتَلِفُ، فنصَبَ الشَّرْءُ عليه علامَةً [٢٦٠] ظاهِرَةً، وهي البُلُوعُ، لكِنَّه يُؤْمَرُ بها لسَبْعٍ، ويُضْرَبُ عليها لعَشْرِ؛ ليَتَمَرَّنَ ويَعْتادَها، فلا يَتْرُكُها عندَ بُلُوغِه.

وتَصِحُّ صَلاتُه ، ويُسْتَحَبُّ له فِعْلُها ؛ لِمَا ذَكَرْنا . وعنه ، أنَّها تَجِبُ عليه إذا بَلَغ عَشْرًا ؛ لكَوْنِه يُعاقَبُ على تَرْكِها ، والواجِبُ ما عُوقِبَ على تَرْكِه . والأوَّلُ المُذْهَبُ .

فإن بَلَغ في أَثْنائِها، أو بعدَها في الوَقْتِ، لَزِمَتْه إعادَتُها؛ لأَنَّه صَلَّاها نَفْلًا، فلم تُجْزِه عَمَّا أَدْرَكَ وَقْتَه مِنَ الفَرْضِ، كَما لو نَواها (') نَفْلًا.

وإن بَلَغ الصَّبِئ ، أو أَفاق الجَّنُونُ ، أو أَسْلَمَ الكَافِرُ ، أو طَهُرَتِ الحَائِضُ ، قبلَ غُروبِ الشمسِ ، لَزِمَتْه الظَّهْرُ والعَصْرُ ، وإن كان ذلك قبلَ طُلوعِ الفَجْرِ ، لَزِمَتْه المُعْلِبُ والعِشَاءُ ؛ لأنَّ ذلكَ يُرْوَى عن عبدِ الرَّحْمنِ بنِ عُلوعِ الفَجْرِ ، لَزِمَتْه المُعْرِبُ والعِشَاءُ ؛ لأنَّ ذلكَ يُرْوَى عن عبدِ الرَّحْمنِ بنِ عَوْفِ ، وابنِ عباسٍ ، رَضِى اللَّهُ عنهما ، ولأنَّ وَقْتَهما وقَتْ لكلِّ واحِدَةِ منهما حالَ العُذْرِ ، فأشبَهَ ما لو (٢) أَذْرَكَ جُزْءًا مِن وَقْتِ الأُولَى .

وإِن بَلَغ في وَقْتِ الفَجْرِ، لم يَلْزَمْه غَيْرُها؛ لأَنَّ وَقْتَها يَخْتَصُّ بها.

⁽١) في الأصل: «صلى».

⁽٢) سقط من: م.

وَتَجِبُ الصلاةُ على المُغْمَى عليه؛ لمَرَضِ، أو شُرْبِ دَواءٍ، وعلى البَّنكْرَانِ؛ لأَنَّ عَمَّارًا أُغْمِى عليه فقضَى ما فاتَه. ولأَنَّ مُدَّتَه لا تتَطاوَلُ، ولا تَثْبُتُ الوِلَايَةُ عليه، فوَجَبَت عليه، كالنائم.

فصل: ومَن وجَبَتْ عليه الصلاةُ ، لم يَجُزْ له تأْخِيرُها عن وَقْتِها ، إذا كان ذاكِرًا لها ، قادِرًا على فِعْلِها ، إلَّا المُتَشَاغِلَ بتَحْقِيقِ شَرْطِها ، ومَن أرادَ الجَمْعَ لعُذْرِ .

فإن بححد ومجوبها كَفَر؛ لأنَّه كَذَّبَ اللَّه تعالَى في خَبَره، وإن تَركها تَهاونًا مُعْتَقِدًا وُجوبَها، وَجَب قتلُه؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿ فَٱقْنُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ إلى قولِه ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَمَاتَوُا ٱلرَّكَوْةَ فَخَلُواْ سَبِيلَهُمُ ﴾ (أ. فدَلَّ على أنَّهم إذا لم يُقِيمُوا الصَّلاةَ يُقْتَلُونَ، ولأنَّ الصَّحابة، رَضِي اللَّه عنهم، أجْمَعُوا على قِتالِ مانِعِي الزَّكاةِ، والصَّلاةُ آكدُ منها.

ولا يُقْتَلُ حتى يُسْتَتَابَ ثلاثَةَ أيامٍ ، ويُضَيَّقَ عليه ، ويُدْعَى إلى فِعْلِ كلِّ صلاةٍ في وَقْيَها ، ويُقالَ له (() : إنْ صَلَّيْتَ وإلَّا قَتَلْنَاكَ . لأنَّه قَتْلُ لتَوْكِ واجِبٍ ، فتَتَقَدَّمُه الاسْتِتَابَةُ ، كَقَتْلِ المُوتَدِّ ، فإن تاب ، وإلا قُتِلَ بالسَّيْفِ . وهو وهل يُقْتَلُ حَدًّا أو لكُفْرِه ؟ فيه روايَتانِ ؛ إحْدَاهما ، لكُفْرِه ، وهو

⁽١) سورة التوبة ٥.

⁽٢) زيادة من: س ٢، م.

كَالْمُوْتَدُّ فَى أَحْكَامِه ؛ لَقُوْلِ النبِيِّ عَيَّاتُهُ: «بِينَ الرَّجُلِ () وبِينَ الشِّرُكِ تَرْكُ الصَّلَاةِ». روَاه مسلم (). ولأنَّها مِن دَعائمِ الإِسْلامِ ، لا تَدْخُلُها نِيَابَةٌ بَفْسِ ولا مالٍ ، فَيَكْفُرُ تارِكُها ، كَالشَّهادَتَيْن . والثانية ، يُقْتَلُ حَدًّا ، كَالزَّانِي الحُصْنِ ؛ لَقُولِ النبيِّ يَكِيْهُ : «خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى كَالزَّانِي الْحُصْنِ ؛ لَقُولِ النبيِّ يَكِيْهُ : «خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى العَبْدِ فَى اليَوْمِ واللَّيْلَةِ ، فَمَن لَم يُحافِظُ عليهِنَّ ، لَم يَكُنْ لَه عندَ اللَّهِ عَهْدٌ ؛ إن شاء عَذَب اللَّه عَمْل له » . مِن «المُسْنَدِ » () . ولو كَفَر لَم يُدْخِلُه فَى المَشِيئَةِ . ولقَوْلِ النبيِّ عَيَّالِيَّة : «مَن قال : لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ . دَخَلَ الجُنَّة » . وه يُخرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إلَّا اللَّهُ » . مُتَفَقً عليهما () . ولأنَّها و « يَحْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إلَّا اللَّهُ » () مُتَقَقِّ عليهما () . ولأنَّها

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في رد الإِرجاء ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢/ ٥٢٥ والترمذى ، في : باب ما جاء في ترك الصلاة ، من أبواب الإِيمان . عارضة الأحوذى ١٠/ ٨٩ وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من ترك الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٤٢ والدارمي ، في : باب من ترك الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٨٤٠ والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٣٧٠ ، ٣٨٩ .

(7) 0/517, 177, 177.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب المحافظة على وقت الصلوات ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب في من لم يوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١٠٠١، ٣٢٨. والنسائي ، في : باب المحافظة على الصلوات الخمس ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١/١٨٦. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٤٠ ، ٤٤٨ والدارمي ، في : باب في الوتر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٣٧٠. والإمام مالك ، في : باب الأمر بالوتر ، من كتاب صلاة الليل . الموطأ ١٢٣/١.

(٤) الأول أحرجه البخارى ، في : باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، من =

⁽١) بعده في الأصل: «المسلم».

⁽٢) في: باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١/ ٨٨.

فِعْلٌ واجِبٌ في الإِسْلامِ، فلم يَكْفُرْ تارِكُها المُعْتَقِدُ لوُجُوبِها، كالحَجِّ.

= كتاب الجنائز، وفي: باب الثياب البيض، من كتاب اللباس، وفي: باب من أجاب بلبيك وسعديك، من كتاب الاستئذان، وفي: باب المكثرون هم المقلون، وباب قول النبي عَلَيْم: «ما أحب أن لي مثل أحد ذهبا»، من كتاب الرقاق، وفي: باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ٢/ ٨٩، ٩٠، ٧/ ١٩٢، ١٩٣، ٨/ ٥٧، الملائكة، من كتاب الإيمان، وفي: باب من مات لا يشرك ...، من كتاب الإيمان، وفي: باب الترغيب في الصدقة، من كتاب الزكاة. صحيح مسلم ١٩٤/، ٩٥، ٢/ ١٦٨، ١٨٩. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٥/ ١٥٢، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٦،

والثاني أخرجه البخارى ، في : باب زيادة الإيمان ونقصانه ، من كتاب الإيمان ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ لما خلقت بيدى ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١٧/١ ، ٩/ قول الله تعالى : ﴿ لما خلقت بيدى ﴾ ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ، في : باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم / ١٨٢/١.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء أن للنار نفسين...إلخ، من أبواب جهنم. عارضة الأحوذى ١٠/١٠، ٦١. وابن ماجه، فى: باب ذكر الشفاعة، من كتاب الزهد. سنن ابن ماجه ٢٠٢، ١٧٣، ١٧٣، ٢٧٦.

بَابُ أَوْقَاتِ الصَّلواتِ

الأُولَى ، هى الظُّهْرُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو بَرْزَةَ الأَسْلَمِيُّ ، قال : كان رسولُ اللَّهِ عَلَيْ يُصَلِّى الهَجِيرَ التى تَدْعُونَها الأُولَى حين تَدْحَضُ الشمسُ . يغنى : تَرُولُ . فى حديثٍ طويلٍ مُتَّفَقٍ عليه (١) .

(۱) أخرجه البخارى، فى: باب وقت العصر، وباب ما يكره من السمر بعد العشاء، من كتاب المواقيت. صحيح البخارى ١٤٤/، ١٥٥، ومسلم، فى: باب استحباب التبكير بالصبح فى أول وقتها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٤٧/١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت صلاة النبي ﷺ ، وكيف كان يصليها ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٩٦. والنسائي ، في : باب كراهية النوم بعد صلاة المغرب ، وباب ما يستحب من تأخير العشاء ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١/ ٢١٠، ٢١٣. وابن ماجه ، في : باب وقت صلاة الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٢١. والدارمي ، في : باب قدر القراءة في الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٩٨. والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٢٩٨. والإمام أحمد ، في :

⁽٢) في م: «كان».

⁽٣) شراك النعل: سيرها الذى على ظهر القدم، وصار مثل الشراك، يعنى استبان الفيء فى أصل الحائط من الجانب الشرقى عند الزوال فصار فى رؤية العين كقدر الشراك، وهذا أقل ما يعلم به الزوال، وليس تحديدا. المصباح المنير (شرك).

حينَ صار ظِلُّ كلِّ شَيْءٍ مثلَهُ ، وَقَال : الوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ » . في حديثٍ طويلٍ . قال التَّرْمِذِيُّ : هو حديثٌ حسنٌ . ويُعْرَفُ زَوالُ الشمسِ بطُولِ الظِّلِّ بعدَ تَناهِي قِصَرِه . الظِّلِّ بعدَ تَناهِي قِصَرِه .

والأَفْضَلُ تَعْجِيلُها ؛ لحديثِ أَبَى بَرْزَةَ ، إِلَّا فَى شِدَّةِ الحَرِّ فَإِنَّه يُسْتَحَبُّ الإِبْرَادُ بَهَا ؛ لَقَوْلِ النبيِّ ﷺ : « أَبْرِدُوا بِالظَّهْرِ فِى شِدَّةِ الحَرِّ ؛ فإنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِن فَيْح جَهَنَّمَ » . مُتَّفَقٌ عليه (٢) .

(١) في: باب ما جاء في مواقيت الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ١/ ٢٤٨، ٢٤٩.

كما أخرجه أبو داود، في: باب المواقيت، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣٣/١، ٣٥٤.

(۲) من حدیث أبی ذر وأبی هریرة .

وحديث أبى ذر أخرجه البخارى، فى: باب الإبراد بالظهر من شدة الحر، وباب الإبراد بالظهر فى السفر، من كتاب المواقيت، وفى: باب صفة النار وأنها مخلوقة، من كتاب بدء الخلق. صحيح البخارى ١٤٦/٤،١٤٦/١. ومسلم، فى: باب استحباب الإبراد بالظهر فى شدة الحر إلخ ...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١٣٦١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت صلاة الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٩٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١/ ٢٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٧٦ .

وحديث أبى هريرة ، أخرجه البخارى ، فى : باب الإبراد بالظهر فى شدة الحر ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى ١٤٢/١ . ومسلم ، فى : باب استحباب الإبراد بالظهر فى شدة الحر ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٢٠٠١ - ٤٣٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت صلاة الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٩٦. والترمذي ، في : باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١/ ٢٦٦. والنسائي ، في : باب الإبراد بالظهر إذا اشتد الحر ، من كتاب المواقيت .=

= المجتبى ١/ ١٩٩١، ٢٠٠٠. وابن ماجه، في: باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٢٢. والدارمي، في: باب الإبراد بالظهر، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٧٤. والإمام مالك، في: باب النهى عن الصلاة بالهاجرة، من كتاب وقوت الصلاة. الموطأ ١/ ٢٦٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٨٠، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٨، ٥٠٠.

وأخرج الحديث عن ابن عمر البخارى ، فى : باب الإبراد بالظهر فى شدة الحر ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى ١٤٢/١. وابن ماجه ، فى : باب الإبراد فى شدة الحر ، من كتاب الصدة . سنن ابن ماجه ٢٢٣/١.

وأخرجه عن أبي سعيد الخدرى البخارى ، في : باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى ١/ ١٤٢. وابن ماجه ، في : باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٢٣. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٩، ٥٣، ٥٩، ٥٩.

وأخرجه عن المغيرة بن شعبة ابن ماجه، في: باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٣٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٤٠٠/٤.

وأخرجه عن أبى موسى يرفعه ، النسائى ، فى : باب الإبراد بالظهر إذا اشتد الحر ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١/ ٢٠٠.

وأخرجه عن صفوان الزهرى الإمام أحمد، في: المسند ٢٦٢/٤. وأخرجه عن رجل من أصحاب النبي ﷺ الإمام أحمد، في: المسند ٥/٣٦٨.

(١ - ١) في الأصل: «قلوبهم ويبوتهم».

(۲ - ۲) في الأصل، س ۱: «رواه مسلم».

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، من كتاب الجهاد، وفى: باب: ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾، فى تفسير سورة البقرة، من كتاب التفسير، وفى: باب الدعاء على المشركين، من كتاب الدعوات. صحيح البخارى ٤/٢٥، ١٤١، ٢/٣٧، ٨/٥٠.=

وأوَّلُ وَقْتِها إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، وآخِرُه إِذَا صَارَ ظُلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْه ؛ لَقَوْلِ النبيِّ ﷺ في حديثِ جِبْرِيلَ : « وصَلَّى بِيَ الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، ثُمَّ صَلَّى بِي في المَرَّةِ الآخِرَةِ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْه ». وعنه ، أنَّ آخِرَه ما لم تَصْفَرَ الشمسُ ؛ لِما رَوَى عبدُ اللَّهِ بنُ عمرو (۱) ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ : « وَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَم تَصْفَرَ الشَّمْسُ ». وقاه مسلم (۱) . ثم يَذْهَبُ وَقْتُ الاَحْتِيارِ ويَبْقَى وَقْتُ الْجَوازِ (۱) إلى غُروبِ الشمس .

ومَن أَذْرَكَ منها جُزْءًا قبلَ الغُروبِ، فقد أَدْرَكَها؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةً،

⁼ ومسلم، في: باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، وباب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤٣٦، ٤٣٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٧/ والترمذي ، في : باب حدثنا عبدة عن سعيد ، في تفسير سورة البقرة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذي ١٠٦/١ . والنسائي ، في : باب المحافظة على صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١/ ١٩٠ . وابن ماجه ، في : باب المحافظة على صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٢٤ . والدارمي ، في : باب في الصلاة الوسطى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ ٢٠٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٢٧ ، ١١٨ ، ١١٢ ، ١٢٢ .

⁽١) في م: «عمر».

⁽٢) في: باب أوقات الصلوات الخمس، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤٢٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٩٥. والنسائي ، في : باب آخر وقت المغرب ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١/ ٢٠٨. والإِمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢١٠، ٢٢٣ ، ٢٢٣ .

⁽٣) في ف: «الضرورة».

رَضِيَ اللَّهُ عنه ، عن النبيِّ عَلَيْتُهُ أَنَّه قال : « مَن أَدْرَكَ سَجْدَةً مِن صَلاةِ العَصْرِ قبلَ أَن تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيُتِمَّ صَلاتَه » . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

وتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ بكلِّ حالٍ؛ لقَوْلِ أَبَى بَرْزَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، في حدِيثِه: كان رسولُ اللَّهِ عَلَيْتُهُ يُصَلِّى العَصْرَ، ثم يَرْجِعُ أَحَدُنا إلى رَحْلِه في أَقْضَى المَدينَةِ والشمسُ حَيَّةٌ. مُتَّفَقٌ عليه (٢).

فصل: ثم المُغْرِبُ وهي الوَتُو، وأوَّلُ وَقْتِها إِذَا عَابَتِ الشَّمْسُ، وآخِرُهُ إِذَا عَابَتِ الشَّمْسُ، وآخِرُهُ إِذَا عَابِ الشَّفَقُ الأَحْمَرُ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ أَنَّ ، رَضِى اللَّهُ عنه، أَنَّ النبيَّ وَيَنْظِيْهُ أَمْر بِلالًا فأقامَ المُغْرِبَ حينَ غابَتِ الشَّمْسُ، ثم صَلَّى المُغْرِبَ في اليومِ

⁽۱) أخرجه البخارى، في: باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، وباب من أدرك من الفجر ركعة، من كتاب المواقيت. صحيح البخارى ١/١٤٦، ١٥١. ومسلم، في: باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٤٢٤،

كما أخرجه أبو داود ، في : باب وقت صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٩٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، وباب من أدرك ركعة من صلاة الصبح ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١/ ٢٠١ . والنسائي ، في : باب من أدرك ركعتين من العصر ، من كتاب المواقيت . المجتبي ١/ ٢٠٦ ، ١٦٩ . وابن ماجه ، ماجه ، في : باب وقت الصلاة في العذر والضرورة ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٢٩ . والدارمي ، في : باب من أدرك ركعة من صلاة فقد أدرك ، من كتاب الصلاة ١/ ٢٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٣٦ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٥ ، ٢٦٥ ، ٢٨٢ ، ٢٥٥ ، ٢٠١ ، ٢٨٢ ، ٢٥٥ ، ٢٠١ ، ٢٨٢ ، ٢٥٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٠

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٣.

⁽٣) في الأصل: ﴿ أَبُو بُرَزَةً ﴾ .

الثاني حينَ غاب الشَّفَقُ، ثم قال: ﴿ وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بِينَ مَا رَأَيْتُمْ ﴾ . رَوَاهُ مَسَلَمٌ () . وَفَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرِو ، رَضِىَ اللَّهُ عنه ، أَنَّ النبيَّ ﷺ وَال : ﴿ وَقْتُ المُغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ ﴾ (٢) .

ويُكْرَهُ تأْخِيرُها عن أُوَّلِ^(٣) وَقْتِها؛ لأَنَّ جِبْرِيلَ، عليه السلامُ، صَلَّاها بالنبيِّ عَيِّلِيَّةِ فَى اليَوْمَيْنِ فَى أُوَّلِ وَقْتِها. وقالَ جابِرٌ، رَضِىَ اللَّهُ عنه، كانَ النبيُّ عَيِّلِيَّةٍ يُصَلِّى المُغْرِبَ إِذَا وَجَبَتُ^(٤). مُتَّفَقٌ عليهُ^(٥).

فصل: ثم العِشاءُ، وأوَّلُ وَقْتِها إِذَا غَابِ الشَّفَقُ الأَحْمَرُ، وآخِرُه ثُلُثُ اللَّيْلِ؛ لِمَا روَى بُرَيْدَةُ أَنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى العِشَاءَ في اليومِ الأَوَّلِ حِينَ غَابَ

⁽١) في: باب أوقات الصلوات الخمس، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤٢٨، ٢٩٥.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى مواقيت الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١/ ٢٥٢. والنسائى ، فى : باب أول وقت المغرب ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١/ ٢٠٧. وابن ماجه ، فى : أبواب مواقيت الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢١٩. والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/ ٣٤٩.

⁽۲) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۰۲ .

⁽٣) سقط من: م.

⁽٤) بعده في م: ﴿ الشمس ﴾ .

⁽٥) أخرجه البخارى، فى: باب وقت المغرب، وباب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا، من كتاب المواقيت. صحيح البخارى ١٤٧١، ١٤٨. ومسلم، فى: باب استحباب التبكير بالصبح فى أول وقتها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٢٤٤٦/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في وقت صلاة النبي ﷺ، وكيف كان يصليها، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٩٥. والنسائي، في: باب تعجيل العشاء، من كتاب المواقيت. المجتبى ١/ ٢١٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٤٦٩.

الشَّفَقُ، وصَلَّاها في اليومِ الثاني حينَ ذَهَب ثُلُثُ اللَّيْلِ. ('روَاه مسلمٌ'. وحدِيثُ ابنِ عباسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، في صَلاةِ جِبْرِيلَ مثْلُه. وعن ابنِ عمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، عن النبيِّ عَلَيْهُ أَنَّه قال: «الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ، فإذا غاب الشَّفَقُ، وَجَبَتِ الصَّلاَةُ». رواه الدارَقُطنيُّ (''. وعنه، آخِرُه ('' نِصْفُ اللَّيْلِ؛ لِمَا روَى عبدُ اللَّهِ [٧٧و] بنُ عَمْرِو، رَضِيَ اللَّهُ عنه، أنَّ النبيَّ عَلَيْهُ قال: «وَهُ مسلمٌ، وأبو داودَ (''.

والأَفْضَلُ تأْخِيرُها؛ لقَوْلِ أَبِي بَرْزَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، كان النبيُّ ﷺ عَيْشِيْرُ يَسْتَحِبُ أَن يُؤَخِّرَ العِشاءَ . مُتَّفَقٌ عليه (٥) .

ويُسْتَحَبُّ أَن يُراعَى حَالُ المَّاْمُومِينَ؛ لَقَوْلِ جَابِرٍ، رَضِىَ اللَّهُ عَنه، كَانَ النبِيُّ وَيُشْتَحَبُّ أَن يُراعَى حَالُ المَّامُومِينَ؛ لَقَوْلِ جَابِرٍ، رَضِىَ اللَّهُ عَنه، كَانَ النبِيُّ وَيَشْتَعُوا عَجَّلَ، وإذا رَآهُم اجْتَمَعُوا عَجَّلَ، وإذا رَآهُم أَبْطَئُوا أَخَرَ. مُتَّفَقُ عليه (٧).

ثم يذْهَبُ وَقْتُ الاخْتِيارِ، ويَثْقَى وَقْتُ الْجَوَازِ (^) إلى طُلوعِ الفَجْرِ

⁽١ - ١) زيادة من: الأصل.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٨ .

⁽٢) في: باب صفة المغرب والصبح، من كتاب الصلاة. سنن الدارقطني ١/ ٢٦٩.

⁽٣) بعده في ف: « إلى».

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٦.

⁽٥) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۰۳.

⁽٦) بعده في م: «يؤخرها».

⁽۷) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۰۸ .

⁽٨) في ف: «الضرورة».

الثانِي، على ما ذَكَوْنا في وَقْتِ العَصْرِ.

فصل: ثم الفَجْرُ، وأَوَّلُ وَقْتِها إِذَا طَلَع الفَجْرُ الثانِي، بغيرِ خِلافٍ. وهو البَيَاضُ الذي يَعْدُو مِن قِبَلِ المَشْرِقِ مُعْتَرِضًا لا ظُلْمَةَ بعدَه. وآخِرُه إِذَا طَلَعَتِ الشَّمسُ؛ لِمَا روَى بُرَيْدَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، عن النبيِّ عَيَّاتُهُ أَنَّه أَمْرَ بَلَاً فَأَقَامَ الفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الفَجْرُ، فلمّا كان (۱) اليومُ الثانِي صَلَّى الفَجْرَ، بلالًا فأقامَ الفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الفَجْرُ، فلمّا كان (۱) اليومُ الثانِي صَلَّى الفَجْرَ، فأَسْفَرَ بها، ثم قالَ: « وَقْتُ صَلاتِكُمْ (۱) بين مَا رَأَيْتُمْ » (۱). وفي حديثِ فأسفَرَ بها، ثم قالَ: « وَقْتُ صَلاتِكُمْ (۱) بين مَا رَأَيْتُمْ » (۱).

والأَفْضَلُ تَعْجِيلُها ؛ لِمَا رَوَت عائشةُ ، رَضِى اللَّهُ عنها ، قالَتْ ، لقد كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّى الفَجْرَ ، فيَشْهَدُ معه نِساءٌ مِن المُؤْمِناتِ ، ثم يَنْصَرِفْنَ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ ، مَا يُعْرَفْنَ مِن الغَلَسِ . مُتَّفَقٌ عليه (٥) . وعنه ،

⁽١) بعده في الأصل: (في) .

⁽٢) بعده في م: «ما».

⁽٣) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۰۸.

⁽٤) أى بأكسيتهن، واحدها مرط، بكسر الميم.

⁽٥) أخرجه البخارى، في: باب كم تصلى المرأة في الثياب، من كتاب الصلاة، وفي: باب وقت الفجر، من كتاب المواقيت، وفي: باب انتظار الناس قيام الإمام العالم، وباب سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن في المسجد، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/ ١٠٤، ١٩١، ٢٢٠، ومسلم، في: باب استحباب التبكير بالصبح، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤٤٦، ٤٤٦.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في وقت الصبح، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٠٠. والترمذي، في: باب ما جاء في التغليس، من أبواب المواقيت. عارضة الأحوذي ١/ ٢٦. والنسائي، في: باب التغليس في الحضر، من كتاب المواقيت، وفي: باب الوقت =

يُراعَى حالُ المَّامُومِينَ ، فإن أَسْفَرُوا فالأَفضلُ الإِسْفارُ ؛ لِمَا ذَكَوْنا في العِشاءِ .

فصل: وتَجِبُ الصَّلاةُ بأَوَّلِ الوَقْتِ؛ لأَنَّ الأَمْرَ بها يَتَعَلَّقُ بأَوَّلِ وَقْتِها، والأَمْرُ يَقْتَضِى الوُجُوبَ، ولأَنَّه سَبَبُ الوُجُوبِ، فَتَثْبُتُ عَقِيبَه، كسائرِ الأَمْبابِ. ويَسْتَقِرُ الوُجوبُ بذلك، فلو جُنَّ بعدَ دنحولِ جُزْءٍ مِن وَقْتِ الطَّلاةِ، أو حاضَتِ المُؤَةُ، لَزِمَها القضاء؛ لأنَّه إِدْرَاكُ جُزْءِ تجبُ به الصَّلاةُ، فاسْتَقَرَّتْ به، كآجِرِ الوَقْتِ.

وهل تجبُ العَصْرُ بإِدْرَاكِ مجزْءِ مِن وَقْتِ الظَّهْرِ؟ فيه وَجْهانِ؟ أَحَدُهما، تَجِبُ؛ لأَنَّه أَدْرَكَ مجزْءًا مِن وَقْتِ إِحْدَى صَلَاتَى الجَمْعِ، فَلَزِمَتْه الأُخْرَى، كإِدْرَاكِ مجزْءِ مِنْ وَقْتِ العَصْرِ. والثانى، لا تجبُ؛ لأَنَّه لم يُدْرِكُ شيئًا، بخِلافِ شيئًا مِن وقْتِها، ولا وَقْتِ تَبَعِها، فأَشْبَهَ مَن لم يُدْرِكُ شيئًا، بخِلافِ العَصْرِ، فإنَّها تُفْعَلُ تَبَعًا للظَّهْرِ، فمُدْرِكُ وَقْتِها مُدْرِكٌ لجُزْءِ مِن وَقْتِ تَبَعِ الظَّهْرِ، والعشَاءِ.

ومَن أَدْرَكَ رَكْعَةً مِن الصَّلاةِ قبلَ خُروجِ الوَقْتِ ، فهو مُدْرِكٌ لها (١) ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال : « مَن أَدْرَكَ رَكْعَةً مِن

⁼ الذي ينصرف فيه النساء من الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٢١٧/١ ، ٣ ، ٢٩ وابن ماجه ، في : باب وقت صلاة الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢ / ٢٢ . والدارمي ، في : باب التغليس في الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٢٧٧ . والإمام مالك ، في : باب وقوت الصلاة ، الموطأ ١ / ٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٧ ، ٢٧ ، ١٧٩ ، ٢٧٩ ، ٢٥٩ ، ٢٥٩ .

⁽١) سقط من: م.

الصَّلَاةِ فقد أَدْرَكَ الصَّلاةَ » (١) . وفي لَفْظِ: « إذا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِن العَصْرِ قبلَ أَن تَغُرُبَ الشَّمْسُ ، فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ ، وإذا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِن صَلاةِ الصَّبْح ، فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ » . مُتَّفَقٌ عليه (٢) .

وفى مُدْرِكِ أَقَلَّ مِن رَكْعَةٍ وَجُهانِ ؛ أَحَدُهما ، يكونُ مُدْرِكًا لها ؛ لأنَّه إِذْرَاكُ مُحْزَءٍ مِن الصلاةِ ، فاسْتَوَى فيه الرَّكْعَةُ وما دُونَها ، كإدْرَاكِ الجَماعَةِ . والثانى ، لا يكونُ مُدْرِكًا لها ؛ لتَحْصِيصِه (٢) الإِدْرَاكَ بالرَّكْعَةِ ، وقياسًا على إدراكِ الجُمُعَةِ .

فصل: ويَجوزُ تَأْخِيرُ الصلاةِ إلى آخرِ وَقْتِها؛ لأنَّ جِبْرِيلَ، عليه السلامُ، صلَّى بالنبيِّ عَلَيْهُ في اليومِ الثاني في آخرِ الوَقْتِ. فإن أخَّرَها عن وَقْتِها، لَزِمَه قَضاؤُها على الفَوْرِ؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْهُ: « مَن نام عن صَلاةٍ أو نَسِيَها، فَلْيُصَلِّها إذا ذَكَرَها». [٢٧ط] مُتَّفَقٌ عليه (٤).

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب من أدرك ركعة من الصلاة، من كتاب المواقيت. صحيح البخارى ١/ ١٥١. ومسلم، فى: باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤٢٣. وأبو داود، فى: باب من أدرك من الجمعة ركعة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/ ٢٥٧. والترمذى، فى: باب ما جاء فى من أدرك من الجمعة ركعة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٢/ ١٤٢. والنسائى، فى: باب من أدرك ركعة من الصلاة، من كتاب المواقيت. المجتبى ١/ ٢٠٠. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى من أدرك من الجمعة ركعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٥٦. والدارمى، فى: باب من أدرك ركعة من صلاة فقد أدرك، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/ ٢٧٧. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٢٥١، ٢٧١، ٢٧١، ٢٧١، ٢٧١، ٢٧١.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٧.

⁽٣) في الأصل: «لتحقق».

⁽٤) أخرجه البخارى، في: باب من نسى صلاة فليصل إذا ذكرها، من كتاب المواقيت .=

فإن فاتَتْه صَلَواتٌ ، لَزِمَه قَضاؤُهُنَّ مُرَتَّبَاتٍ ؛ لأَنَّهُنَّ صَلَوَاتٌ مُؤَقَّتاتٌ ، فَوَجَب التَّرْتِيبُ فيها ، كالمَجْمُوعَتينِ .

فإنْ خَشِىَ فواتَ الحاضِرَةِ، قدَّمَها؛ لئلَّا تَصِيرَ فائتَةً، ولأَنَّ فِعْلَ الحَاضِرَةِ آكَدُ، بدَليلِ أَنَّه يُقْتَلُ بتَرْكِها، بخِلافِ الفائتَةِ. وعنه، لا يَسْقُطُّ التَّرْتِيبُ؛ لِمَا ذَكُونا مِن القِياسِ.

وإن نَسِى الفائتة حتى صَلَّى الحاضِرَة ، سَقَط التَّوْتِيبُ ، وقضَى الفائتة وحدَها ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ : «عُفِى لأُمَّتِي عن الحَطَّ والنِّسْيَانِ » أَ. وإن ذَكَرَها في الحاضِرَةِ والوَقْتُ ضَيِّقٌ ، فكذلك . وإن كان مُتَّسِعًا وهو مأمومٌ ، أَمَّها وقضَى الفائتة ، وأعادَ الحاضِرة ؛ لِما روَى ابنُ عمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، أنَّ

⁼ صحيح البخارى ١/١٥٤، ١٥٥. ومسلم، في: باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤٧١، ٤٧٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من نام عن صلاة أو نسيها ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٣/١ . والترمذى ، في : باب ما جاء في النوم عن الصلاة ، وباب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢٨٨/١ - ٢٩٠ . والنسائى ، في : باب في من نسى صلاة ، وباب في من نام عن صلاة ، وباب إعادة من نام عن الصلاة لوقتها من الغد ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢٣٦/١ - ٢٣٦ . وابن ماجه ، في : باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٧/١ ، ٢٢٨ . والدارمي ، في : باب من نام عن صلاة أو نسيها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٢٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ صلاة أو نسيها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٢٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/

⁽١) بعده في الأصل، س ١، س ٢، م: «رواه النسائي».

والحديث أخرجه ابن ماجه ، في : باب طلاق المكره والناسي ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١/ ٣٥٩. وقد بين الزيلعي طرقه ، ومن أخرجه بتفصيل واف ، في : نصب الراية ٦٤/٢ - 3٦٠.

رسولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « مَنْ نَسِىَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الإِمَامِ ، فَلْيُصِلِّ مَعَ الإِمَامِ ، فَلْيُصِلِّ مَعَ الإِمَامِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِه ، فَلْيُعِدِ التَّيى نَسِى ، ثُمَّ لْيُعِدِ الصَّلَاةَ اللَّهِ صَلَّاهَا مَعَ الإِمَامِ » . رواه أبو حَفْصِ العُكْبَرِئُ ، وأبو يَعْلَى المَوْصِليُ (١) . اللَّه عنه . وروى مَوْقُوفًا على ابن عمرَ ، رضى اللَّه عنه .

وفى المُنْفَرِدِ رِواتِتانِ؛ إحْدَاهِما، أَنَّه كذلك. والأُخْرَى، يَقْطَعُها. وعنه فى الإِمامِ، أَنَّه يَنْصَرِفُ، ويَسْتَأْنِفُ المَاْمُومُونَ. قال أبو بَكْرٍ: لم يَنْقُلُها غيرُ حَرْبِ (١).

وإن كَثُرَتِ الفوائثُ ، قضَاها مُتتابِعةً ، ما لم تَشْغَلُه عن مَعِيشَتِه ، أو تُضْعِفْه في بدَنِه ، حتى يَخْشَى فَواتَ الحاضِرَةِ ، فَيُصَلِّيَها ، ثم يعودُ إلى

⁽١) لم نجده في مسند أبي يعلى الموصلي. وعزاه الهيثمي للطبراني في الأوسط. انظر: مجمع الزوائد ١/ ٣٢٤.

والحديث أخرجه البيهقي مرفوعا، في: باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى، من كتاب الصلاة. السنن الكبرى ٢/ ٢٢١. وقال: الصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفا.

وأخرجه موقوفا على ابن عمر، الإمام مالك، في: باب العمل في جامع الصلاة، من كتاب قصر الصلاة في السفر. الموطأ ١/ ١٦٨. والدارقطني، في: باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى، من كتاب الصلاة. سنن الدارقطني ١/ ٤٢١. والبيهقي، في: الباب السابق. السنن الكبرى ٢/ ٢٢٢.

وانظر: نصب الراية ٢/ ١٦٢، ١٦٣.

⁽۲) حرب بن إسماعيل بن خلف ، أبو محمد الحنظلى ، الكرمانى ، الإِمام العلامة ، الفقيه ، تلميذ الإِمام أحمد ، كان رجلا جليلا ، مسائله عن الإِمام أحمد من أنفس كتب الحنابلة ، عمر وقارب التسعين ، توفى سنة ثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء ۱۲/ ۲۶۵ ، ۲۶۵ . طبقات الحنابلة ١/ التسعين ، توفى سنة ثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء ۱۲/ ۲۶۵ ، ۲۶۵ . طبقات الحنابلة ١/

القَضاءِ. وعنه ، إذا كَثُرَتِ الفوائتُ فلم يُمْكِنْه فِعْلُها قبلَ فَواتِ (') الحَاضِرَةِ ، ('فله فِعْلُ الحَاضِرَةِ') في أوَّلِ وَقْتِها ؛ لعَدَمِ الفائدَةِ في التأْخِيرِ ، مع لُزومِ الإِخْلالِ بالتَّرْتيبِ .

فصل: ومن نَسِى صَلاةً مِن يَوْمٍ لا يَعْلَمُ عَيْنَهَا ، لَزِمَه خَمْسُ صَلَواتٍ ، يَنْوِى فَى كُلِّ واحدَةٍ أَنَّهَا المُكْتُوبَةُ ؛ ليَحْصُلَ له تأْدِيَةُ فَرْضِه بيَقِينٍ . وإن نَسِى ظُهْرًا وعَصْرًا مِن يَوْمَيْنِ لا يدْرِى أَيَّنَهِما الأُولَى ، لَزِمَه ثلاثُ صلَواتٍ ؛ ظُهْرٌ ، ثم عَصْرٌ ؛ ثم ظُهْرٌ ، ثم عَصْرٌ ؛ ليَحْصُلَ له تَوْتِيبُها بيَقِينِ .

فصل: ومَنْ شَكَّ فَى دُخُولِ الوَقْتِ ، لَم يُصَلِّ حتى يَتَيَقَّنَ ، أَو يَغْلِبَ على ظَنَّه ذلك بدَليلٍ . فإنْ أُخْبَرَه ثِقَةٌ عن عِلْم ، عَمِلَ به ، وإنْ أُخْبَرَه عن اجْتِهادٍ ، لَم يُقَلِّدُه ، واجْتَهدَ حتى يَغْلِبَ على ظَنَّه دُخُولُه . وإن صَلَّى فَبَانَ اجْتِهادٍ ، لَم يُقَلِّدُه ، واجْتَهدَ حتى يَغْلِبَ على ظَنَّه دُخُولُه . وإن صَلَّى فَبَانَ أَنَّه وافَقَ "الوقت أو بعدَه ، أَجْزَأُه ؛ لأَنَّه صَلَّى بَعدَ الوُجُوبِ ، وإن وافَقَ" قبلَه ، لم يُجْزِه ؛ لأَنَّه صَلَّى قبلَ الوُجوبِ .

⁽١) في الأصل: ﴿ وقت ﴾ .

⁽٢ - ٢) سقط من: الأصل.

⁽٣ - ٣) سقط من: م.

باب الأذان

الأذانُ مَشْرُوعٌ للصَّلَواتِ الخَمْسِ دُونَ غيرِها .

وهو مِن فُروضِ الكِفَايَةِ؛ لأنَّه مِن شَعائرِ الإِسْلامِ الطَاهِرَةِ، فلم يَجُزْ تَعْطِيلُه، كَالجِهَادِ. فإنِ اتَّفَقَ أهلُ بَلَدٍ على تَرْكِه قُوتِلُوا عليه، وإنْ أَذَّنَ واحِدٌ في المِصْرِ، أَسْقَطَ الفَرْضَ عن (١) أَهْلِه.

ولا يُجْزِئُ الأذانُ قبلَ الوَقْتِ؛ لأنَّه لا يَحْصُلُ المَقْصُودُ منه، إلَّا الفَجْرَ فإنَّه يُجْزِئُ الأذانُ لها بعدَ نِصْفِ اللَّيْلِ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: ﴿إِنَّ الفَجْرَ فإنَّهُ يُجْزِئُ النبيِّ ﷺ: ﴿إِنَّ بِلاَّا يُؤَذِّنُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ﴾ (٢). مُتَّفَقٌ

⁽١) في س ١: «على».

⁽۲) أخرجه البخارى، في: باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره، وباب الأذان قبل الفجر، من كتاب الأذان، وفي: باب قول النبي على الله الله الله عنه كتاب الشهادات، وفي: باب ما جاء في إجازة خبر الصوم، وفي: باب شهادة الأعمى ...، من كتاب الشهادات، وفي: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة ...، من كتاب الآحاد. صحيح البخارى ١/١٦٠، ١٦١، ١٦١، الواحد الصدوق في الأذان والصلاة ...، من كتاب الآحاد . صحيح البخارى ١/٧٣، ١٠٠٠، ومسلم ، في: باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ...، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢/ ٧٦٨، ٧٦٩.

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الأذان بالليل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/٤، ٥. والنسائي ، في : باب المؤذنان للمسجد الواحد ، وباب هل يؤذنان جميعا أو فرادي ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢/٩، ١٠ والدارمي ، في : باب في وقت أذان الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٦٩، ٢٧٠ والإمام مالك ، في : باب قدر السحور من النداء ، من كتاب النداء . الموطأ ١/٤٧. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٩، ٥٧، ٢٦، ٢٤ =

عليه. ولأنَّه وَقْتُ النومِ، فيَحْتامج إلى التَّأْذِينِ قبلَ الوَقْتِ؛ ليَنْتَبِهَ النائمُ ويتَأَهَّبَ للصلاةِ، بخِلافِ سائر الصَّلُواتِ.

ولا يُؤَذِّنُ قبلَ الوَقْتِ إِلَّا مَن يَتَّخِذُه عادةً ؛ لِثَلَّا يَغُرَّ الناسَ ، ويكونُ معه مَنْ يُؤَذِّنُ في الوَقْتِ ، كَفِعْلِ بِلَالِ وابنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .

ولا يجوزُ تَقْديمُ الإِقامَةِ [٢٨٠] على الوَقْتِ؛ لأَنَّها تُرادُ لاَفْتِتاحِ الصَّلاةِ، ولا تُفْتَتُحُ قبلَ الوَقْتِ.

فصل: ويَدْهَبُ أبو عبدِ اللَّهِ ، رحمةُ اللَّهِ عليه ، إلى أَذَانِ بِلَالٍ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، كما رُوِى عنه أنَّه (۱) قال : لمَّا أَمَر رسولُ اللَّهِ عَيْقِ بِالنَّاقُوسِ ؛ ليُضْرَبَ به للناسِ لجَمْعِ الصَّلاةِ ، قال : لمَّا أَمَر رسولُ اللَّهِ عَيْقِ بِالنَّاقُوسِ ؛ ليُضْرَبَ به للناسِ لجَمْعِ الصَّلاةِ ، قال : للهَ عبدَ اللَّهِ ، أَتَبِيعُ طافَ بي وأنا نائم رجلٌ يَحْمِلُ ناقُوسًا ، فقُلْتُ : يا عبدَ اللَّهِ ، أَتَبِيعُ النَّاقُوسَ ؟ قال : وما تَصْنَعُ به ؟ قُلْتُ : نَدْعُو به إلى الصَّلاةِ . قال : أَفَلا النَّاقُوسَ ؟ قال : وما تَصْنَعُ به ؟ قُلْتُ له (۱) : بَلَى . فقالَ : تقولُ : اللَّهُ أَكْبُرُ ، اللَّهُ أَكْبُرُ ، أَشْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَن لَا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَن لَا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَن مُحَمَّدًا رسُولُ اللَّهِ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رسُولُ اللَّهِ ، حَى على الفلاحِ ، حَلْهُ على الفلاحِ ، حَلَى الفلاحِ ، حَلْهُ على الفلاحِ ، حَلْهُ على الفلاحِ ، حَلْهُ على الفلاحِ ، حَلْهُ على الفلاحِ ، حَلْهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁼ TY, PY, Y.1, T/33, 30, OA1, TA1, TT3.

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) بعده في الأصل: «لك».

⁽٣) زيادة من: الأصل.

الفَلاحِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكبَرُ اللَّهُ أَن محمدًا رسولُ اللَّهِ، حَيَّ على الصَّلاةِ ، حَيَّ على الصَّلاةِ ، حَيًّ على الصَّلاةِ ، حَيًّ على الصَّلاةِ ، حَيًّ على الفَلاحِ ، قَدْ قامَتِ الصَلاةُ ، اللَّهُ أَكبرُ اللَّهُ على الفَلاحِ ، قَدْ قامَتِ الصَّلاةُ ، "قد قامتِ الصلاةُ ، اللَّهُ أَكبرُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَخْبَرْتُه بَا أَكبرُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا لَوْ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ اللَّهُ أَنْدَى صَوْتًا مِنْكَ » . روَاه أبو داودَ (') عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ ، فَلْيُؤَذِّنْ بِهِ ، فَإِنَّهُ أَنْدَى صَوْتًا مِنْكَ » . روَاه أبو داودَ (') فَهذا صَفْةُ الأَذانِ والإِقامَةِ المُسْتَحَبِّ ؛ لأنَّ بِلالًا كان يُؤذِّنُ به حَضَرًا وسَفَرًا فَهذا صَفْةُ الأَذانِ والإِقامَةِ المُسْتَحَبِّ ؛ لأنَّ بِلالًا كان يُؤذِّنُ به حَضَرًا وسَفَرًا مع رسولِ اللَّهِ عَلَيْهُ إلى أن ماتَ .

وإن رَجِّع (في الأذانِ)، أو ثَنَّى الإِقامَةَ، فلا بَأْسَ؛ لأنَّه مِن الاَخْتِلافِ الْمُباح.

ويُسْتَحَبُّ أَنْ يقولَ في أَذَانِ الصُّبْحِ بعدَ : حَيَّ على الفَلاحِ : الصَّلاةُ

⁽١) سقط من: الأصل، س ١.

⁽٢) سقط من: س ٢، ف، م.

⁽٣ - ٣) سقط من: م.

⁽٤) بعده في الأصل: «قال».

⁽٥ - ٥) سقط من: ١ س ١٠.

⁽٦) في: باب كيف الأذان، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١١٦/١، ١١٧.

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب بدء الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١/ ٢٣٢، ٢٣٣. والدارمي ، في : باب بدء الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٦٨، ٢٦٩. والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٣٤، ٥/ ٢٤٦.

⁽v - v) سقط من: الأصل، ف.

خَيْرٌ مِن النَّوْمِ. مُرَّتَيْنِ. لِمَا رَوَى أَبُو مَحْذُورَةَ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ عنه ، أَنَّ رَسِلَهُ اللَّه ﷺ قَالَ له: «إِن كَان فَى أَذَانِ الصَّبْحِ ، قُلْتَ : الصَّلاةُ خَيْرٌ مِن النَّوْمِ . مَرَّتَيْنِ ». رَوَاهِ النَّسَائَى ('' . ويُكْرَهُ التَّنُّويِبُ فَى غيرِه ؛ لِمَا رَوَى بِلالٌ ، وَلَكْرَهُ التَّنُّويِبُ فَى غيرِه ؛ لِمَا رَوَى بِلالٌ ، وَضِي اللَّهُ عنه ، وَضِي اللَّهُ عنه ، قال : أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَن أَثَوِّبَ فَى الفَجْرِ ، ونَهانِي رَضِي اللَّهُ عنه ، أَن أُثَوِّبَ فَى العِشَاءِ . رَوَاهُ ابنُ مَاجَه ('' . وَذَخَلُ ابنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، مَسْجِدًا يُصَلِّى فَيه ، فَسَمِعَ رَجُلًا يُثَوِّبُ فَى أَذَانِ الطَهْرِ ، فَحْرَجَ وقَالَ : أَخْرَجَتْنِي البِدْعَةُ ('').

فصل: ويُسَنُّ الأذانُ للفائِتَةِ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ فاتَتْه الصبح، فقال: «يَابِلَالُ، قُمْ فَأَذِّنْ ». ثم صلَّى ركْعَتَيْنِ، ثم أقامَ، ثم صلَّى الغَدَاةَ. مُتَّفَقُ عليه (٤٠).

وإِن كَثُرَتِ الفوائتُ ، أَذَّنَ وأقامَ للأُولَى ، ثم أقامَ للتي بعدَها ؛ لِما روَى

⁽١) في: باب الأذان في السفر، من كتاب الأذان. المجتبى ٧/٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/

⁽٢) في: باب السنة في الأذان، من كتاب الأذان. سنن ابن ماجه ٢٣٧/١.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في التثويب بالفجر، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٣١٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٤١، ١٥. وضعفه في الإرواء ٢٥٣/١، ٢٥٤.

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في التثويب ، من كتاب الصلاة ، سنن أبي داود ١٢٨/١. والترمذي معلقا ، في : باب ما جاء في التثويب بالفجر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١/ ٥٣. وحسنه في الإرواء ١/٤٥٢.

⁽٤) أخرجه البخاري، في: باب الأذان بعد ذهاب الوقت، من كتاب مواقيت الصلاة .=

ابنُ مَسْعُودٍ ، رَضِىَ اللَّهُ عنه ، أن المُشْرِكِينَ شَغَلُوا رسولَ اللَّهِ ﷺ عن أَرْبَعِ صَلُواتِ حتى ذَهَب مِن الليلِ ما شاء اللَّهُ ، ثم أَمَر بِلالًا ، فأَذَّنَ ثم أَقامَ فصَلَّى الظُهرَ ، ثم أقامَ فصَلَّى العَصْرَ ، ثم أقامَ فصَلَّى المغربَ ، ثم أقامَ فصلَّى العِشَاءَ . روَاه الأَثْرَمُ (١) .

وإن جَمَع بينَ الصَّلاتَيْنِ، فكذلكَ؛ لِمَا روَى جابرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، أن النبيَّ ﷺ صلَّى الظُّهْرَ والعَصْرَ بعَرَفَةَ بأذانٍ وإقامَتَيْنِ. رواه مسلمٌ (٢٠).

فإن تَرَكَ الأذانَ للفائتَةِ، أو المَجْمُوعتَيْنِ في وَقْتِ الآخِرَةِ منهما، فلا بَأْسَ؛ لِمَا رُوِى أَنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى المغربَ والعِشاءَ بإقامَةِ لكلِّ صلاةٍ مِن

⁼ صحيح البخارى ١/١٥٤. ومسلم، في: باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٧٢/١ - ٤٧٤.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من نام عن صلاة أو نسيها ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/٤٠١ . وابن ماجه ، في : باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٢٨٨ .

⁽۱) أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الرجل تفوته الصلوات بأيهن يبدأ، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١/ ٢٩١. والنسائى، فى: باب الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد، والإِقامة لكل واحدة منها، من كتاب الأذان. المجتبى ٢/ ١٥. والإِمام أحمد، فى: المسند ١/ ٣٥٠، وانظر: الإرواء ١/ ٢٥٦، ٧٥٠.

⁽٢) في: باب حجة النبي ﷺ، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٨٩١. ٨٩١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب صفة حجة النبي ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤٤٢. والنسائي ، في : باب الأذان لمن جمع بين الصلاتين بعد ذهاب وقت الأولى منهما ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢/ ١٤٠ وابن ماجه ، في : باب حجة رسول الله ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ٢٦٠ . والدارمي ، في : باب في سنة الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ٢٦٠ . والدارمي ، في : باب في سنة الحج ، من كتاب المناسك .

غير أذانٍ . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

فصل: ولا يصِحُّ الأذانُ إلَّا مِن مُسْلِمٍ عاقلٍ، ولا يصِحُّ مِن كافرٍ، ولا طِفْلِ، ولا مَجْنُونِ؛ لأنَّهم مِن غيرِ أَهْلِ [٢٨ط] العِبَاداتِ.

ولا يُشْرَعُ الأذانُ للنّساءِ ولا الإِقامَةُ ، ولا يَصِحُّ مِنْهُنَّ ؛ لأَنَّه يُشْرَعُ فيه رفعُ الصوتِ ، ولَسْنَ مِن أَهْلِ ذلك ، ولا الحُنْثَى المُشْكِلِ ؛ لأَنَّه لا يُعْلَمُ كَوْنُه رَجُلًا .

وفى أذانِ الفاسِقِ والصبيِّ العاقلِ وَجُهانِ؛ أحدُهما، يصحُّ؛ لأنَّه مَشْرُوعٌ لصَلاتِهما، وهما مِن أهْلِ العِبَاداتِ. والثانِي، لا يصِحُّ؛ لأنَّه إعْلامٌ بالوَقْتِ، ولا يُقبَلُ فيه خَبَرُهما.

وفى الأذانِ المُلَحَّنِ وَجْهانِ؛ أَحَدُهما، يَصِحُ؛ لأَنَّه أَتَى به مُرَتَّبًا، فَصَحَّ، كغيرِه. والثاني، لا يَصِحُ؛ لِمَا روَى ابنُ عباسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عنه،

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب من جمع بينهما ولم يتطوع، من كتاب الحج. صحيح البخارى ٢/ ٢٠١. ومسلم، فى: باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٣٠٧، ومسلم، فى: باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ...، من كتاب المناسك. سنن أى داود ١/ ٤٤٨. والترمذى، فى: باب ما جاء فى الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤/ ١٢٣. والنسائى، فى: باب صلاة العشاء فى السفر، من كتاب الصلاة، وفى: باب الإقامة لمن جمع بين الصلاتين، من كتاب الأذان، وفى: باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة، من كتاب المناسك. المجتبى ١/ ١٩٣١، ١٩٤١، ٢/ ١٠ ١٥، ٥/ ٢١٠.

وليس عند أى منهم: من غير أذان. إلا أبا داود فعنده في رواية: ولم يناد في الأولى، وفي رواية: لم يناد في واحدة منهما. وانظر: التلخيص الحبير ١٩٢/١، ١٩٣.

وفى أَذَانِ الجُنُبِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَصِحُّ؛ لأَنَّهُ أَحَدُ الحَدَثَيْنِ، فلم يَمْنَعْ صِحَّتَه، كَالحَدَثِ الأَصْغَرِ. والثانى، لا يَصِحُّ؛ لأَنَّه ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ للصلاةِ يتَقَدَّمُهَا، أَشْبَهَ الخُطْبَةَ.

فصل: ويُسْتَحَبُّ للمُؤذِّنِ أَن يكونَ أَمِينًا؛ لأنَّه مُؤْتَمَنَّ على الأَوْقاتِ، صَيِّتًا؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْ قِالَ لَعَبْدِ اللَّهِ بنِ زَيْدٍ: « الْقِهِ على بِلالٍ فإنَّه أَنْدَى صَوْتًا مِنْك ». روَاه أبو داودَ (()). ولأنَّه أَبْلَغُ في الإعلامِ المَقْصُودِ بالأذانِ. وأن يكونَ وأن يكونَ عالِمًا بالأوْقاتِ؛ ليتَمَكَّنَ مِن الأذانِ في أَوَائِلِها. وأنْ يكونَ وأن يكونَ بصِيرًا؛ لأنَّ الأَعْمَى لا يعْلَمُ، إلَّا أن يكونَ معه بَصِيرٌ يُؤَذِّنُ قَبْلَه، كبِلالٍ مع ابنِ أُمِّ مَكْتُوم.

فإن تَشَاحُ اثْنَانِ فَى الأَذَانِ ، قُدِّم أَكْمَلُهما فَى هذه الخِصَالِ ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ مَا عَمَلُهما فَى هذه الخِصَالِ ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ باقِيَ عَلَيْهِ اللَّهِ بِن زَيْدٍ ؛ لكَوْنِه أَنْدَى صَوْتًا ، وقِسْنَا عليه باقِيَ الخِصَالِ . فإنِ اسْتَوَيَا فَى ذلك ، أُقْرِعَ بيْنَهما ؛ لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ عَيَّلِيْمُ : « لَوْ الخِصَالِ . فإنِ اسْتَوَيَا فَى ذلك ، أُقْرِعَ بيْنَهما ؛ لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ عَيَّلِيْمُ : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِى النِّداءِ والصَّفِّ الأَوَّلِ ، ثُمَّ لم يَجِدُوا إلا أَن يَسْتَهِمُوا عَلَيْه

⁽١) التطريب: التغني.

 ⁽٢) في: باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها، من كتاب الصلاة. سنن الدارقطني ١/
 ٢٣٩.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٨ .

لَاسْتَهَمُوا ». مُتَّفَقٌ عليه (١). وتَشَاحُ الناسُ في الأذانِ يومَ القَادِسِيَّةِ ، فَأَقْرَعَ لِاسْتَهَمُوا ». مُتَّفَقٌ عليه (١) . وعنه ، يُقَدَّمُ مَن يَرْضاه الجِيرانُ ؛ لأنَّ الأذانَ لإِعْلامِهم ، فكان لرِضاهُم أثَرٌ في التَّقْديم .

ولا بَأْسَ أَنْ يُؤَذِّنَ اثْنَانِ ، أَحَدُهما بعدَ الآخرِ ؛ لأَنَّ النبيَّ عَيَالِيْ كَانَ يُوَدِّ كَانَ يُؤَذِّنُ له بِلَالٌ وابنُ أُمِّ مَكْتُومِ ، إذا نزَلَ هذا طلعَ هذا . ولا يُسَنُّ أَكْثُرُ مِن هذا إلا أَن تَدْعُو إليه حاجَةٌ فيَجُوزَ ؛ لأَنَّ عُثْمانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، اتَّخَذ

(۱) أخرجه البخارى، فى: باب الاستهام فى الأذان، وباب فضل التهجير إلى الظهر، وباب الصف الأول، من كتاب الأذان، وفى: باب القرعة فى المشكلات، من كتاب الشهادات. صحيح البخارى ١/ ١٦٠، ١٦٧، ٣/ ٢٣٨. ومسلم، فى: باب تسوية الصفوف وإقامتها، من كتاب الصلاة، وفى: باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد فى التخلف عنها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٣٢٥، ٢٥١، ٤٥١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في فضل صلاة الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٣١١. والنسائي ، في : باب الرخصة في أن يقال للعشاء العتمة ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الاستهام على التأذين ، من كتاب الأذان . المجتبي ١/ ٢١٦، ١/ ٩٠ وابن ماجه ، في : باب صلاة العشاء والفجر في جماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١/ ٢٦١ والدارمي ، في : باب أي الصلاتين على المنافقين أثقل ، وباب في من تخلف عن الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٩١ ، ٢٩٢ والإمام مالك ، في : باب ما جاء في النداء للصلاة ، من كتاب النداء ، وفي : باب ما جاء في العتمة والصبح ، من كتاب الجماعة . ١/ ٢٨ ، ١٣١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٣١ ، ٢٧٨ ، ٣٠٠ ، ٣٧٥ ، ٣٧٥ ، ٢٧٤ ، ٤٢٤ ، ٤٧٤ ، ٤٧٤ ، ٤٧٤ ، و٧٤ ،

(۲) علقه البخارى بصيغة التضعيف ، في : باب الاستهام في الأذان ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١/ ١٥٢. ووصله البيهقي ، في : السنن الكبرى ١/ ٢٩٨. وابن حجر ، في : تغليق التعليق ، وقال : هذا منقطع . وقال في فتح البارى : وقد وصله سيف بن عمر في الفتوح ، والطبرى من طريقه . انظر تغليق التعليق ٢/ ٢٦٥، ٢٦٦ ، فتح البارى ٢/ ٩٦٠.

أَرْبَعَةَ مُؤَذِّنِين .

فصل: يُسْتَحَبُّ أَن يُؤَذِّنَ قَائمًا؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْتُ لِبلالِ: «قُمْ فَأَذُّنْ » (1) . ولأنَّه أَبْلَغُ في الإِسْماعِ. وإن أذَّن قاعِدًا أو راكِبًا في السَّفَرِ، جاز؛ لأنَّ الصلاةَ آكدُ منه، وهي تجوزُ كذلك.

وأن يُؤَذِّنَ على مَوْضِعِ عالٍ؛ لأَنَّه أَبْلَغُ في الإِعْلامِ، ورُوِيَ أَنَّ بِلالًا، رَضِيَ اللَّهُ عنه، كان يُؤذِّنُ على سَطْح امْرأةٍ (٢).

ويرْفَعُ صَوْتَه ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النبِيِّ ﷺ أَنَّه قال : (المُؤَذِّنُ يُغْفَرُ لهُ مَدَى صَوْتِه ، ويَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ ويَابِسٍ » . رَوَاه أَبُو داودَ (٢٠ . ولا يُجهِدُ نَفْسَه فوقَ طاقَتِه ؛ لِئَلَّا ينْقَطِعَ صوتُه ، ويُؤْذِيَ نَفْسَه .

وإِنْ أَذَّنَ لَفَائِتَةِ أَو لِنَفْسِه فَى مِصْرٍ ، لَم يَجْهَرْ ؛ لأَنَّه لا يَدْعُو أَحدًا ، ورُبَّمَا غَرَّ النَاسَ . وإِن كَانِ فَى الصحراءِ ، جَهَرَ فَى الوقتِ ، فإِنَّ أَبَا سعيدِ قال : ﴿ إِذَا كُنْتَ فَى غَنَمِكَ أَو بَادِيَتِكَ فَأَذَّنْتَ ، فَارْفَعْ صَوْتَكَ ، فَإِنَّه لا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ المُؤَذِّنِ [٢٩٠] جِنِّ ولا إِنْسٌ ، ولا شَيْءٌ ، إلَّا شَهِدَ (١٤٠ عَنْمَعُ مَدَى صَوْتِ المُؤَذِّنِ [٢٩٠] جِنِّ ولا إِنْسٌ ، ولا شَيْءٌ ، إلَّا شَهِدَ (١٤٠ عَنْمَ عَدَى صَوْتِ المُؤَذِّنِ [٢٩٠] جِنِّ ولا إِنْسٌ ، ولا شَيْءٌ ، إلَّا شَهِدَ (١٤٠ عَنْمَ عَدَى صَوْتِ المُؤَذِّنِ [٢٩٠]

⁽۱) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۱۹ ، ۲۲۰.

⁽٢) أخرجه أبو داود ، في : باب الأذان فوق المنارة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٣/١. وحسنه في الإرواء ٢٤٦/١ – ٢٤٨.

⁽٣) في : باب رفع الصوت في الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٣/١.

كما أخرجه النسائى، فى: باب رفع الصوت بالأذان، من كتاب الأذان. المجتبى ٢/ ١١. وابن ماجه، فى: باب فضل الأذان وثواب المؤذنين، من كتاب الأذان. سنن ابن ماجه ١/ ٢٤٠. والإِمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٢٦٦، ٤١١، ٤٢٩، ٤٥٨، ٤٦١، ٢٨٤/٤.

⁽٤) في م: «شهدوا».

يَوْمَ القِيَامَةِ». سمِعْتُه مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ. روّاه البُخارِيُّ (١).

ويُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذِّنَ مُتَوَضِّئًا؛ لأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: لا يُؤَذِّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئً. ورُوِى مَرْفُوعًا، أَخْرَجَه التِّرْمِذِيُّ .

ويُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذِّنَ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، ويَلْتَفِتَ بِمِنَّا إِذَا قَالَ: حَىَّ على الصلاةِ. ويسَارًا إِذَا قَالَ: حَىَّ على الفَلاحِ. ولا يُزِيلُ قدَمَيْه، ويجعلُ أَصْبُعَيْه () في أَذُنَيْه؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُحَيْفَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، قالَ: أَتَيْتُ النبيَّ أَصْبُعَيْه (في أُذُنَيْه؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُحَيْفَة، رَضِيَ اللَّهُ عنه، قالَ: أَتَيْتُ النبيَّ وهو في قُبَّةٍ حَمْراءَ مِن أَدَمٍ، وأَذَنَ بِلَالٌ، فجعَلْتُ أَتَبَبَّعُ فَاهُ هَلَهُنا وَهِلَهُنا، يقولُ بَمِينًا وشِمالًا: حَيَّ على الصلاةِ، حَيَّ على الفلاحِ. وهَلهُنا، يقولُ بَمِينًا وشِمالًا: حَيَّ على الصلاةِ، حَيَّ على الفلاحِ. مُثَقَقَ عليه (أَنُ في لفظ: ولم يَسْتَدِرْ وأُصْبُعاه في أُذُنيَه. رَواه

⁽۱) في : باب رفع الصوت بالنداء ، من كتاب الأذان ، وفي : باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم ، من كتاب بدء الخلق . صحيح البخاري ١٥٤/٤ ، ١٥٤/٤

كما أخرجه النسائى ، فى : باب رفع الصوت بالأذان ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢/ ١١. وابن ماجه ، فى : باب فضل الأذان وثواب المؤذنين ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١/ ٢٣٩، والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى النداء للصلاة ، من كتاب النداء . الموطأ ١/ ٦٩. والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/ ٦، ٣٥. ٤٣.

⁽٢) في : باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٢. وهو ضعيف مرفوعا وموقوفا . انظر : الإرواء ١/ ٢٤٠.

⁽٣) في الأصل: «أصابعه».

⁽٤) أخرجه البخارى، في: باب هل يتتبع المؤذن فاه هلهنا وهلهنا، وهل يلتفت في الأذان، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١٦٣/١. ومسلم، في: باب سترة المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢٦٠/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في المؤذن يستدير في أذانه، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٢٤. والنسائي، في: باب كيف يصنع المؤذن في أذانه، من كتاب الأذان. المجتبى =

التَّرْمِذِيُّ .

ويُسْتَحَبُّ أَن يَتَرَسَّلَ فَى الأَذَانِ ويَحْدُرَ الإِقَامَةَ ؛ لأَنَّ النبيَّ عَيَّلِيَّةِ قَالَ : « يَا بِلالُ إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ ، وإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدُرْ » . رواه أبو داود (٢٠) . ولأنَّ الأَذَانَ إعْلامُ الغائبِينَ ، والتَّرَسُّلُ فيه أَبْلَغُ في الإِسْماعِ ، والإِقَامَةُ إعْلامُ الحَاضِرِينَ ، فلم يَحْتَجُ إلى التَّرَسُّلُ فيه .

ويُكْرَهُ التَّمْطِيطُ والتَّلْحِينُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

فصل: ولا يصِحُّ الأذانُ إلَّا مُرَتَّبًا مُتَوالِيًا؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ أنَّه أذانٌ بدُونِهما، فإنْ سَكَت فيه سُكوتًا طويلًا، أعادَ. ولا يصِحُّ أَنْ يَبْنِي على بدُونِهما، فإنْ سَكَت فيه سُكوتًا طويلًا، أعادَ. ولا يصِحُّ أَنْ يَبْنِي على أذانِ غيرِه؛ لأنَّه عِبادَةٌ بدَنِيَّةٌ، فلم يَبْنِ فِعْلَه على فِعْلِ غَيْرِه، كالصلاةِ. فإنْ أَذانِ غيرِه؛ لأنَّه عِبادَةٌ بدَنِيَّةٌ، فلم يَبْنِ فِعْلَه على فِعْلِ غَيْرِه، كالصلاةِ. فإنْ أَغْمِي عليه، ثم أفاق قريبًا، بَنِي، وإن طال الفَصْلُ اثبَتداً، لتَحْصُلَ المُوالَاةُ.

وإِنِ ارْتَدَّ فَى أَثْنَائِهُ بَطَلَ أَذَانُهُ ؛ لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَبِنَ أَشَرَّكُتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ (٣) .

⁼ ٢/ ١١. وابن ماجه، في: باب السنة في الأذان، من كتاب الأذان. سنن ابن ماجه ١/ ٢٣٦. والدارمي، في: باب في الاستدارة في الأذان، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٧١، والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٣٠٨، ٣٠٩.

⁽١) في: باب ما جاء في إدخال الأصبع الأذن عند الأذان، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/٢/١.

⁽٢) لم نجده عند أبي داود.

والحديث أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الترسل فى الأذان ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١/ ٣١٨. وهو ضعيف عارضة الأحوذى ١/ ٣١٨. وهو ضعيف جدا . انظر : التلخيص الحبير ١/ ٢٠٠، الإرواء ٢٤٣/١ – ٢٤٥.

⁽٣) سورة الزمر ٦٥.

ويُكْرَهُ الكلامُ فيه، فإن تَكَلَّمَ بكلامٍ طويلٍ ابْتدَأً؛ لإِخْلَالِه بالمُوالَاةِ. وإن كان يَسِيرًا بَنَى؛ لأنَّ ذلكَ لا يُبْطِلُ الخُطْبَةَ، وهي آكَدُ منه، إلا أن يكُونَ كلامًا مُحَرَّمًا، فَفِيه وَجْهان؛ أحدُهما، لا يَبْطُلُ؛ لأنَّه لا يُخِلُ بالمَقْصُودِ. والثاني، يَبْطُلُ؛ لأنَّه فَعَل مُحَرَّمًا فيه.

فصل: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذِّنَ فَى أَوَّلِ الوَقْتِ؛ لِيُعْلِمَ الناسَ بوَقْتِ الصلاةِ فَيَتَهَيَّتُوا لَها، وقد رُوى أَنَّ بِلالًا كَانَ يُؤَذِّنُ فَى أَوَّلِ الوقتِ، (لا يَخْرِمُ)، ورُبَّمَا أَخَّرَ الإِقامَةَ شَيئًا. رواه ابنُ ماجه (أ) ويُؤخِّو الإِقامَةَ ؛ لِمَا روَى جابِرٌ، رضِي اللَّهُ عنه، أَنَّ النبيَّ عَيَلِيْ قال لبِلالٍ: «اجْعَلْ بينَ أَذَانِكَ وإِقامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الآكِلُ مِن أَكْلِهِ، والشَّارِبُ مِن شُرْبِه، والمُعْتَصِرُ (أ) إذا ذَخَل لقضاءِ مَا يَفْرُغُ الآكِلُ مِن أَكْلِهِ، والشَّارِبُ مِن شُرْبِه، والمُعْتَصِرُ (أ) إذا ذَخَل لقضاءِ حَاجَتِه». رَواه أبو داودَ (أ) . ولأنَّ الإقامة لافْتِتاحِ الصلاةِ ، فَيَنْبَغِي أَن تَتَأَخَّرَ قَدْرًا يَتَهِيَّةُونَ فيه للصلاةِ .

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

وفى حاشية ف: «الظاهر أن معنى لا يخرم ، يبادر بالأذان إذا زالت الشمس، لا يؤخره . قيل (لعلها وقيل): لا يترك شيئا من ألفاظه . من خط شيخنا محمد بن عمر ، رضى الله عنه ، وعفا عنه . ورأيت فى بعض نسخ ابن ماجه قال: ثنا محمد بن المثنى ، ثنا أبو داود ، ثنا شريك ، عن سماك بن حرب ، عن جابر بن سمرة ، قال : كان بلال لا يؤخر الأذان عن الوقت ...إلخ . وفى الحاشية نسخة (لعلها وفى نسخة) : لا يخرم » . ا ه .

وليست في النسخة التي بين أيدينا .

⁽٢) في: باب السنة في الأذان، من كتاب الأذان. سنن ابن ماجه ١/ ٢٣٦.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٩١/٥ بلفظ: كان بلال يؤذن إذا زالت الشمس لا يخرم ... إلخ. والحديث حسنه الألباني في الإرواء ٢٤٣/١.

⁽٣) المعتصر: من يقضى حاجته. من اعتصر بمعنى استخرج.

⁽٤) انظر تخريجه في صفحة ٢٢٦.

فإن كان للمَغْرِبِ جَلَس جَلْسَةً خفيفةً ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَة ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، عن النبيِّ قَال : « مُجلُوسُ المُؤَذِّنِ بِينَ الأَذَانِ والإِقَامَةِ في المَغْرِبِ سُنَّةً » . رواه تَمَّامُ (۱) في « الفَوائِدِ »(۲) .

ويُسْتَحَبُّ أَنْ يُقِيمَ في موضعِ أَذَانِه ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عليه ؛ لكَوْنِه قد أَذَّنَ في مكانِ بعيدٍ ؛ لقَوْلِ بلالِ للنبيِّ عَيَّاتِهِ : لا تَسْبِقْنِي بآمِينَ . "رواه أبو داودَ". لأنَّه لو أقامَ في مؤضِع صلاتِه لم يَخَفْ سَبْقَه بذلك .

ويُسْتَحَبُّ لَمَن أَذَّنَ أَنْ يُقِيمَ لِمَا رَوَى زِيادُ بنُ الحَارِثِ الصَّدَّائَىُّ أَنَّه أَذَّنَ ، فَجَاءَ بلالِّ ليقيمَ ، فقال النبيُّ ﷺ: «إِنَّ أَخَا صُداءَ أَذَّن ، وَمَن أَذَّن فَهُو يُقِيمُ ». (أمِن «المُسْنَدِ»). وإِنْ أقامَ غيرُه ،

⁽۱) تمام بن محمد بن عبد الله، أبو القاسم، الرازى، المحدث الثقة، المتوفى سنة أربع عشرة وأربعمائة، وكتابه الفوائد مخطوط. تذكرة الحفاظ ١٠٥٦/٣ – ١٠٥٨.

 ⁽۲) وأخرجه الديلمي، في: كتاب فردوس الأخبار ٢/ ١٧٥. وانظر: الجامع الكبير، للسيوطي
 ٣/ ٧٢٨.

وقال المناوى: وفيه هشيم بن بشير، أورده الذهبى فى الضعفاء، وقال: ثقة حجة يدلس، وهو فى الزهرى لين. فيض القدير ٣/٣٥٠.

⁽٣-٣) سقط من: س ٢، ف، م.

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب التأمين وراء الإِمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢١٥. والإمام أحمد ، في : المسند ٦/ ١٢، ١٥.

⁽٤ - ٤) سقط من: ف، م.

والحديث أخرجه الإِمام أحمد، في: المسند ٤/ ١٦٩.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٢٢. والترمذي ، في : باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١ / ٢٣٧. وابن ماجه ، في : باب السنة في الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١ / ٢٣٧.

جازَ ، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوِدَ (') ، في حديثِ الأَذَانِ ، أَنَّ النبيَّ عَيَلِيْهِ قَالَ : « أَلْقِهِ عَلَى بِلَالٍ » . (فَأَلقَاه عليه ' ، فأَذَّنَ بِلالٌ ، فقال عبدُ اللَّهِ : أَنَا رَأَيْتُه ، وأَنا كنتُ أُرِيدُه . قال : « فَأَقِمْ أَنْتَ » .

فصل: ولا يجوزُ أَخْذُر ٢٦٤ الأَجْرَةِ عليه؛ لِما روَى عُثْمانُ بنُ أَبِي العاصِ أَنَّه قال: إِنَّ آخِرَ ما عَهِدَ إِلَىَّ النبيِّ ﷺ: «أَنِ اتَّخِذْ مُؤَذِّنًا لا يَأْخُذُ عَلَى الأَذَانِ أَجْرًا». قال التَّرْمِذِيُ ("): هذا حديث حسنٌ. ولأنَّه قُرْبَةٌ لفاعِلِه، أَشْبَهَ الإمامَةُ (١٠).

وإنْ لم يُوجَدْ مَنْ يَتَطَوَّعُ به ، رَزَق الإِمامُ مِن بيتِ المالِ مَن يقومُ به ؟ لأَنَّ الحاجَةَ داعيَةٌ إليه ، فجازَ أَخْذُ الرِّزْقِ عليه ، كالجِهَادِ . وإن وُجِدَ مُتَطوِّعٌ به ، لم يُرْزَقْ ؛ لأَنَّ المالَ للمَصْلَحَةِ ، فلا يُعْطَى في غيرِ مَصْلَحَةٍ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ لَمَن سَمِعَ المُؤَذِّنَ أَن يقولَ مثلَ ما يقولُ ؛ لِما رَوَى أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: ﴿ إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مثلَ ما يَقُولُ ﴾ .

 ⁽۱) في: باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٢٢٢.
 (٢ - ٢) سقط من: ف.

⁽٣) في: باب ما جاء في كراهية أن يأخذ على الأذان أجرا، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/ ١١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب أخذ الأجر على التأذين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود / ١٢٦٨. والنسائي ، في : باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجرا ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢/ ٢٠. وابن ماجه ، في : باب السنة في الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١/ ٢٣٠.

⁽٤) في م: «الإِمام».

مُتَّفَقُ عليه (). ويقول عندَ الحَيْعَلَةِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴿ إِذَا قَالَ عَمُ بِنُ الخَطَّابِ، رَضِى اللَّهُ عنه، قال: قال رسولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «إِذَا قَالَ اللَّهُ أُكْبَرُ اللَّهُ أُكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْ مَعَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . ثُمَّ قال: عَى عَلَى مَحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . ثُمَّ قال: حَى عَلَى عَلَى الصَّلَاةِ . فقال: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . ثُمَّ قال: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَلْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَلْ أَلْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ أَلُهُ أَنْ أَلُولُ اللَّهُ أَنْ إِلَا اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ أَلْ أَلْهُ أَنْ أَلْ أَلْهُ أَنْ أَلُهُ أَنْ أَلُهُ أَنْ أَلْهُ أَنْ أَلُهُ أَنْ أَلْهُ أَنْ أَلُهُ أَنْ أَلْهُ أَنْ أَلْهُ أَنْ أَلُهُ أَنْ أَلُهُ أَنْ أَلُهُ أَنْ أَلُهُ أَنْ أَلُهُ أَلُهُ أَلْهُ أَلْ أَلْهُ أَنْ أَلُهُ أَلُولُوا أَلُهُ أَنْ أَلُهُ أَنْ أَلُهُ أَلْ أَلُهُ أَلُهُ أَلُهُ أَلْهُ أَنْ أَلُهُ أَلَا أ

⁽١) أخرجه البخارى، فى: باب ما يقول إذا سمع المنادى، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/ ١٥٩. ومسلم، فى: باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ...إلخ، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٢٨٨.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول إذا سمع المؤذن ، من كتاب الصلاة ١٧٤١. والترمذي ، في : باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ١٢٤٠. والنسائي ، في : باب القول مثل ما يقول المؤذن ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١٧٤١. وابن ماجه ، في : باب ما يقال إذا أذن المؤذن ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١/ ٢٣٨. والإمام والدارمي ، في : باب ما يقال في الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٧٢. والإمام مالك ، في : باب ما جاء في النداء للصلاة ، من كتاب النداء . الموطأ ١/ ٢٧. والإمام أحمد ،

⁽٢) بعده في الأصل: «العلى العظيم».

⁽٣) بعده في م: «قال: لا إله إلا الله».

⁽٤) في : باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ...، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم = - ٢٨٩/١

فإن سَمِع الأذانَ في الصلاةِ ، لم يَقُلْ مثلَ قَوْلِه ؛ لأنَّ في الصلاةِ شُغْلًا ، فإذا فَرَغَ قالَ ذلك ؛ وإنْ كانَ في قراءَةِ ، قطَعَها وقالَ ذلك ؛ لأنَّ القِراءَةَ لا تَفُوتُ ، وهذا يفُوتُ .

وعن جابِرٍ أن النبي عَلَيْ قال: « مَن قال حينَ يَسْمَعُ النِّداءَ ، اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِه الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ ، والصَّلاةِ القائِمَةِ ، آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ والفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقامًا محمودًا الذِي وَعَدْتَهُ . حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ القِيَامَةِ » . أخْرَجه البُخارِيُّ () . وروى سَعْدُ () أنَّ النبي عَلَيْهُ قال: « مَن قال حينَ يَسْمَعُ البُخارِيُّ أنَّ النبي وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، رَضِيتُ باللَّهِ النِّداءَ : وأَنَا أَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، رَواه مسلم () . رَبًا ، وبالإِسْلامِ دِينًا ، وبُحَمَّدِ رَسُولًا . غُفِر له ذَنْبُه » . رَواه مسلم () .

⁼ كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول إذا سمع المؤذن ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٢٥. وليس عندهما قوله : «خالصا».

⁽۱) في: باب الدعاء عند النداء، من كتاب الأذان، وفي: باب ﴿ عسى أَن يَبَعْثُكُ رَبِكُ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ١٠٨/٦، ١٠٨/٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الدعاء عند الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٣٦/١. والترمذي ، في : باب آخر ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ١٢. والنسائي ، في : باب الدعاء عند الأذان ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢/ ٢٢. وابن ماجه ، في : باب ما يقال إذا أذن المؤذن ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١/ ٢٣٩. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٣٥٥، ٣٥٥، ٣٨٣.

⁽٢) في م: «سعيد».

⁽٣) في: باب استحباب القول مثل قول المؤذن ...، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما يقول إذا سمع المؤذن، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٧٥. والترمذي، في: باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء، من أبواب =

ويُسْتَحَبُّ الدُّعاءُ بينَ الأَذانِ والإِقامَةِ ؛ لِمَا رُوِى عن النبى ﷺ أَنَّه قال : « الدُّعاءُ بينَ الأَذانِ والإِقامَةِ لا يُرَدُّ » (١). حديثٌ حسنٌ .

= الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ١١، ١٢. والنسائى ، فى : باب الدعاء عند الأذان ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢/ ٢٢، وابن ماجه ، فى : باب ما يقال إذا أذن المؤذن ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١/ ٢٣٨، ٢٣٩. والإمام أحمد ، فى : المسند ١/ ١٨١.

⁽١) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامه، من كتاب الصلاة. سنن أبواب ألى داود ١/٤٢١. والترمذي، في: باب ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة، من أبواب الصلاة، وفي: باب في العفو والعافية، من أبواب الدعاء. عارضة الأحوذي ٢/١٣، ١٣/ ٨٨، والنسائي، في: باب الترغيب في الدعاء بين الأذان والإقامة، من كتاب عمل اليوم والليلة. السنن الكبرى ٢/٢٦، والإمام أحمد، في: المسند ٣/١١٥، ١١٩، ٢٢٠، ٢٥٤،

بابُ شَرائطِ الصّلاةِ

وهى سِتَّةٌ ؛ الطَّهارَةُ مِن الحَدَثِ ؛ لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاةً بغيرِ طُهُورٍ » . (اروَاه مسلمٌ اللهُ

والثانى ، الطَّهارَةُ مِن النَّجَسِ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْ الْأَسْماءَ فى دَمِ الحَيْضِ : « حُتِّيه ، ثم اقْرُصِيه ، ثُمَّ اغْسِلِيه (٢) ، وصَلِّى فِيه » (٣) . فدَلَّ على الْهَا مَمْنُوعَةٌ مِن الصلاةِ فيه قبلَ غَسْلِه . فمتى كانَت عليه فى بدَنِه أو ثِيابِه نَجَاسَةٌ مَقْدُورٌ على إِزالَتِها ، غير (١) مَعْفَقٌ عنها ، لم تَصِحَّ صلاتُه .

⁽۱ - ۱) في ف، س ۲: «متفق عليه».

والحديث أخرجه مسلم، في: باب وجوب الطهارة للصلاة. من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٤٠٤.

⁽٢) بعده في ف: «بالماء».

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٢.

⁽٤) سقط من: م.

وإن جَبَر عَظمَه بِعَظْمٍ نَجِسٍ، فَجَبَر (۱) ، لَم يَلْزَمْه قَلْعُه إِذَا خَافَ الضَّرَرَ ، وَأَجْزَأَتُه صلاتُه ؛ لأَنَّ ذَلكَ يُبيحُ تركَ التَّطَهُّرِ مِن الحَدَثِ، وهوآكَدُ . ويَحْتَمِلُ أَن يَلْزَمَه قَلْعُه إِذَا لَم يَخَفِ (التَّلَفَ ؛ لأَنَّه لا يخافُ التَّلَفَ ، أَشْبَهَ إِذَا لَم يَخَفِ السَّلَفَ ؛ لأَنَّه لا يخافُ التَّلَفَ ، أَشْبَهَ إِذَا لَم يَخَفِ السَّرَرَ .

وإن أكل نَجَاسَةً ، لم يَلْزَمْه تَقَيُّؤُها (٣) ؛ لأَنَها حَصَلَت في مَعْدِنِها (١) ، فصارَتْ كالمُسْتَحِيل في المَعِدَةِ .

وإنْ عَجَزَ عَن إِزَالَةِ النجاسَةِ عَن (٥) بَدَنِه ، أَو خَلْعِ الثُوبِ النَّجِسِ ؛ لَكَوْنِه مَرْبُوطًا ، أو نحو ذلك ، [٣٠] صَلَّى ولا إعادَةَ عليه ؛ لأنَّه شَرْطٌ عَجَز عنه ، فسقَطَ ، كالسُّتْرَةِ .

وإنْ لم يَجِدْ إلا ثَوْبًا نَجِسًا، صَلَّى فيه؛ لأنَّ سَتْرَ العَوْرَةِ آكَدُ، لوُجُوبِه فى الصلاةِ وغيرِها، وتعَلَّقِ حَقِّ الآدَمِيِّ به فى سَتْرِ عوْرَتِه، وصِيانَةِ نَفْسِه. والمنْصُوصُ أنَّه يعيدُ؛ لأنَّه ترَكَ شَرْطًا مَقْدُورًا عليه. ويتَخَرَّجُ أَنْ لا يعيدَ، كما لو عَجَز عن خَلْعِه، أو صَلَّى فى مَوْضِعٍ نَجِسٍ لا يُمْكِنُه الخُروجُ منه. وإن خَفِي عليه مَوْضِعُ النجاسَةِ، لم يَزُلْ حُكْمُها حتى يَغْسِلَ ما يتيقَّنُ وإن خَفِي عليه مَوْضِعُ النجاسَةِ، لم يَزُلْ حُكْمُها حتى يَغْسِلَ ما يتيقَّنُ

⁽١) فى الأصل، ف: (فانجبر »، وفى م: (فإن جبر ».

⁽٢ - ٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) في الأصل، س ١، س ٢، م: «فيها».

⁽٤) في م: «معدته».

والمقصود أنها حصلت في مكان ثبوتها ، فلا تتحول عنه . وانظر آخر الصفحة التالية . (٥) في م: «من».

به أنَّ التَّطَهُّرَ قد لَحِقَها؛ لأنَّه تيقَّنَ النَّجاسَةَ، فلا تزُولُ إلَّا بيَقِينِ غَسْلِها.

وإن صَلَّى على مِنْدِيلٍ طَرَفُه نَجِسٌ، على الطَّاهِرِ منه، صَحَّتْ صلاتُه. فإنْ كانَ المِنْدِيلُ عليه، أو مُتَعلِّقًا به، بحيثُ يَنْجَرُّ معه إذا مَشَى، لم تصِحَّ صلاتُه؛ لأنَّه حامِلٌ لها.

وإن كان في يَدِه حَبْلٌ مشْدُودٌ (افي شيءٍ) نَجْسٍ، يَنْجَرُّ معه إذا مَشَى، لم تَصِحُّ صلاتُه؛ لأنَّه كالحامِلِ لها، وإنْ كانَ لا يَنْجَرُّ معه، كالفِيلِ، والسَّفينَةِ النَّجِسَةِ، لم تَبْطُلْ صلاتُه؛ لأنَّه غيرُ حامِلِ لها، فأشْبَهَ ما لو كانَ مَشْدُودًا في دارِ فيها حُشِّ.

وإن حَمَل في الصلاةِ حَيوانًا طاهرًا ، لم تَبْطُلْ صلاتُه ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ وَسَلَّى حامِلًا أُمَامَةَ بنتَ زَيْنَبَ ابْنَتِه . مُتَّفَقٌ عليه (٢) . ولأَنَّ ما في الحيوانِ مِن النَّجاسَةِ في مَعْدِنِها (٢) ، فأشْبَهَ ما في جَوْفِ المُصَلَى .

⁽۱ - ۱) في م: «بشيء».

⁽٢) أخرجه البخارى، في: باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة، من كتاب الصلاة، وفي: باب رحمة الولد وتقبيله، من كتاب الأدب. صحيح البخارى ١٣٧/١، ٨/٨. ومسلم، في: باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٣٨٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب العمل في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢١٠ ، ٢١١. والنسائي ، في : باب حمل الصبايا في الصلاة ووضعهن في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/ ١٠. والإمام مالك ، في : باب جامع الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة في السفر . الموطأ ١/ ، ١٧٠ والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٣٠٤.

⁽٣) في م: «معدته».

ولو حَمَل قارُورَةً فيها نَجَاسَةً ، لم تَصِحَّ صلاتُه ؛ لأنَّه حامِلٌ لنَجاسَةٍ في غير مَعْدِنِها (١) ، أشْبَهَ ما لو حمَلَها في كُمِّه .

فصل: ويُشْتَرَطُ طهارَةُ مَوْضِعِ صلاتِه ؛ لأنّه يَحْتاجُ إليه في الصلاةِ ، أشْبَهَ الثوبَ ، فإن كان بدَنُه أو ثَوْبُه يَقَعُ على مَوْضِعِ نَجِسٍ ، لم تصِحَّ صلاتُه . وإن لاصَقَها على حائطٍ ، أو ثَوْبِ إنْسانِ ، فذكَرَ ابنُ عَقِيلٍ أنَّ صلاتُه صَحِيحةٌ ؛ لأنّه ليس بَوْضِعِ لصَلاتِه ، ولا مَحْمُولًا فيها .

وإن سقَطَتْ عليه نجاسَةٌ يابِسَةٌ فزالَتْ، أو أزَالَها بسُرْعَةِ، لم تَبْطُلْ صلاتُه؛ لأنّه زَمَنٌ يَسِيرٌ، فعُفِي عنه، كاليَسِيرِ في القَدْرِ. وإن كانتِ النّجاسَةُ مُحاذِيَةً لبَدَنِه في سُجودِه، لا تُصِيبُ بدَنَه ولا ثَوْبَه، صَحَّتْ صلاتُه.

وإن بَسَط على الأرضِ النَّجِسَةِ ثَوْبًا أو طَيَّنَها ، صحَّتْ صلاتُه عليها مع الكَراهَةِ ؛ لأنَّه ليس بحامِلِ للنَّجاسَةِ ، ولا مُباشرٍ لها . وقيلَ : لا تَصِحُّ ؛ لأنَّ اعْتِمادَه على الأرض النَّجِسَةِ .

وإنْ خَفِيَتِ النجاسَةُ في موضعٍ مُعَينٌ، فحُكْمُه حكمُ الثوبِ. وإنْ خَفِيَتْ في صَحْراءَ، صَلَّى حيثُ شاءَ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُه حِفْظُها مِن النجاسَةِ، ولا غَسْلُ جَمِيعِها.

وإن حُبِسَ في مَكانٍ نَجِسٍ، صَلَّى ولا إعادَةَ عليه؛ لأنَّه صلَّى على

⁽١) في م: «معدتها».

حَسَبِ حَالِهِ ، أَشْبَهَ المَوْبُوطَ إلى غيرِ القِبْلَةِ . فإن كَانَت رَطْبَةً يخافُ تَعَدِّيها إليه ، أَوْمَأَ بِالسُّجُودِ ، (اوإن لم يَخَفُ () سَجَدَ بالأَرْضِ .

فصل: إذا رأى عليه نجاسة بعد الصلاة ، وجَوَّز محدُوثها بعدها ، لم تأزّمه الإعادة ؛ لأنَّ الأَصْلَ عدمها في الصلاة . وإنْ عَلِمَ أنَّها كانَتْ عليه في الصلاة ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يُعِيدُ ؛ لأنَّها طهارَةٌ واجِبَةٌ ، فلم تسقُطْ بالجَهْلِ ، كالوُضوء ، وقياسًا على سائر الشَّرائط . والثانية ، لا يَلزَمُه ؛ لما روى أبو سعيد ، أنَّ النبيَّ عَلَيْ خَلَع نعْلَيْه في الصلاة ، فخلَع الناسُ يَعَالَهم ، فقال : « ما لكم خَلَعْتُمْ ؟ » . فقالُوا : رأيْنَاكَ خلَعْتَ نَعْلَيْكَ ، فخلَعْنا نِعَالَنا . فقال : « أَتانِي جِبْرِيلُ ، علَيْه السَّلامُ ، فَأَحْبَرَنِي أَنَّ فِيهِما قَذَرًا » . رَواه أبو فقال : « أَتانِي جِبْرِيلُ ، علَيْه السَّلامُ ، فَأَحْبَرَنِي أَنَّ فِيهِما قَذَرًا » . رَواه أبو داود () . ولو بَطَلَت لاسْتَأْنفَها . فعلى هذا ، إن (علِم بها) في الصلاة ، وأمْكَنه إزائتُها بغير () عمَل طويل ، فعلى هذا ، إن (علِم بها) في الصلاة ، وأمْكَنه إزائتُها بغير () عمَل طويل ، فعل ، كما فعَل النبي عَيَاتِهُ .

وإن عَلِم بها قبلَ [٣٠٠] الصلاةِ ، ثم أُنْسِيَها ، فقالَ القاضى : يعيدُ ؛ لأنَّه فَرَّطَ فى تَرْكِها . وقال أبو الخَطَّابِ : فيها رِوايَتان ، كالتى قبلَها ؛ لأنَّ ما عُذِرَ فيه بالنِّسْيَانِ ، كواجِباتِ الصَّلاةِ .

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

⁽٢) في: باب الصلاة في النعل، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٥١.

كما أخرجه الدارمي، في: باب الصلاة في النعلين، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ .٣٠. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٢٠، ٩٢.

⁽٣) في الأصل: «علمها أن بها». وفي م: «علمها».

⁽٤) في م: (من غير) .

فصل: ولا تَصِحُ الصلاةُ () في خَمْسَةِ مَواضِعَ ؛ المَقْبَرَةُ ، حَدِيثَةً كانَت أو قديمةً ، والحَمَّامُ ، داخِلَه وخارِجَه ؛ لِما روَى أبو سعيدٍ أنَّ النبيَ ﷺ قال: « الأَرْضُ كُلُها مَسْجِدٌ إِلَّا المَقْبَرَةَ والحَمَّامَ » . روَاه أبو داودَ () . وروَى أبو مَرْثَدِ أنَّ النبيَ ﷺ قال: « لا تَجْلِسُوا على القُبُورِ ، ولا تُصَلُّوا إليها » . روَاه مسلم () .

وأعْطَانُ الإِبِلِ، وهي التي تُقِيمُ فيها وتَأْوِى إليها؛ لِمَا روَى جابِرُ بنُ سَمُرَةَ أَنَّ رجلًا قالَ: يا رسولَ اللَّهِ، أَنْصَلِّى في مَرابِضِ الغَنَمِ؟ قال: «نَعَمْ». قالَ: (لَا». روَاه مسلمٌ (''). ولأنَّ هذه المواضِعَ مَظِنَّةٌ للنَّجاسَةِ، فأُقِيمَتْ مُقامَها.

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) في: باب في المواضع التي تجوز فيها الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١١٤/١. كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١١٣/١، ١١٤ . وابن ماجه ، في : باب المواضع التي تكره فيها الصلاة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١/ ٢٤٦. والدارمي ، في : باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٣٢٣. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٣٨ ، ٩٠ .

⁽٣) في : باب النهى عن الجلوس على القبر والصلاة إليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢/

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/ ٩٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الوطء على القبور والجلوس عليها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤/ ٢٧٠. والنسائي ، في : باب النهي عن الصلاة إلى القبر ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢/ ٥٣٠. والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ١٣٥.

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٩٤.

والحُشُّ؛ لأنَّ النَّهْيَ عن هذِه المواضعِ تَنْبِيةٌ على النَّهْيِ عنه، ولِأَنَّ احْتِمالَ النَّجاسَةِ فيه أَكْثَرُ وأَغْلَبُ.

والموضِعُ المَغْصُوبُ؛ لأنَّ قِيامَه وقُعودَه ولُبَثْهَ فيه مُحَرَّمٌ، مَنْهِيِّ عنه، فلم يقَعْ عِبادَةً، كالصَّلاةِ في زَمَنِ الحَيْضِ.

وعنه ، أنَّ الصلاةَ في هذه المواضِعِ تَصِحُّ مع التَّحْرِيمِ ؛ لأنَّ النَّهْيَ لمَعْنَى في غيرِ الصلاةِ ، أشْبَهَ المُصَلِّيَ وفي يَدِه خاتَمٌّ مِن ذَهَبٍ . وعنه ، إن عَلِم النَّهْيَ ، لم تَصِحُّ صَلاتُهُ (١) ؛ لارْتِكابِه للنَّهْيِ ، وإن لم يعْلَمْ ، صَحَّتْ .

وضم بعض أصحابِنا إلى هذه المواضع أرْبَعَة أُخَرَ؛ الجَّزْرَة ، وهي مَوْضِعُ الذَّبْحِ ، والمَزْبَلَة ، وقارِعَة الطَّرِيقِ ، وظَهْرُ بَيْتِ اللَّهِ الحرامِ ، فجعَلَ فيها الرِّواياتِ الثلاث ؛ لِما روى (٢) عمر بن الحطَّابِ ، رَضِي اللَّهُ عنه ، أنَّ النبي عَيَظِيْم قال : «سَبْعَة مَواطِنَ لا تَجُوزُ فِيها الصَّلاة ؛ الجَزْرَة ، والمَزْبَلَة ، والمَوْبَل الإبِل ، والحمّام ، وقارِعَة الطَّرِيقِ ، وفوق بيتِ اللَّهِ العَتِيقِ » . رَواه ابنُ ماجه (٢) . وفيه ضَعْف . ولأنَّ قارِعَة الطَّريقِ والمَجْزَرَة والمَزْبَلة مَظَانُ للنَّجاسَةِ ، أَشْبَهَتِ الحُشَّ والحَمَّام ، وفي الكَعْبَةِ يكونُ مُمْنَبَدْبِرًا لبَعْضِ القِبْلَةِ .

⁽١) زيادة من: الأصل، م.

⁽۲) بعده في س ۱: «ابن». وبعده في م: «عن».

⁽٣) في: باب المواضع التي تكره فيها الصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٤٦٠. كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ١٤٤٠.

وإن صَلَّى النافِلَةَ في الكَعْبَةِ، أو علَى ظَهْرِها وبينَ يدَيْه شيءٌ منها؛ صَحَّتْ صلاتُه؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في البيتِ ركْعَتَيْنِ. مُتَّفَقٌ عليه ('`.

والصلاةُ إلى (*) هذه المواضعِ صَحِيحةٌ ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ : « مُعِلَتْ لِي اللَّرْضُ مَسْجِدًا وطَهُورًا ، فَحَيْثُمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ » . مُتَّفَقٌ عليه (*) . اللَّرْضُ مَسْجِدًا وطَهُورًا ، فَحَيْثُمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ إليها ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ : إلَّا المَقْبَرَةَ ، فإنَّ النبيِّ ﷺ : « لَا تُصَلُّوا إلَيْهَا » (*) . وإن صلَّى في مَسْجِدٍ بُنِيَ في المَقْبَرَةِ ، فحُكْمُه « لَا تُصَلُّوا إلَيْهَا » (*) . وإن صلَّى في مَسْجِدٍ بُنِيَ في المَقْبَرَةِ ، فحُكْمُه عُمْرَةِ . وَإِنْ صلَّى حُولَه ، صحَّتِ الصلاةُ فيه ؛ لأنَّه ليس بَمَقْبَرَةِ .

وفى أَسْطِحَةِ هذه المواضِعِ وَجْهانِ ؛ أحدُهما ، أنَّ حُكْمَها حُكْمُها ؛ لأنَّها تابِعَةٌ لها . والثانى ، تصِحُّ ؛ لأنَّه ليس بَمَظِنَّةٍ للنجاسَةِ ، ولا يتَناوَلُه النَّهْئُ .

⁽١) أخرجه البخارى، فى: باب الصلاة بين السوارى فى غير جماعة، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١/ ١٣٤. ومسلم، فى: باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، والصلاة فيها ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/ ٩٦٦.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الصلاة في الكعبة، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٢٥. والنسائي، في: باب مقدار ذلك، من كتاب القبلة. المجتبى ٢/ ٤٩. والإمام مالك، في: باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة، من كتاب الحج. الموطأ ١/ ٣٩٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٤٦، ٥٠، ١١٣/، ١٣/، ١٥.

⁽٢) في م: ٩ في ١٠ .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٣ .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٨ .

بَابُ سَتر الْعَوْرَةِ

وهو الشَّوطُ الثالثُ للصَّلاةِ ؛ لِمَا روَت عائشةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عنها ، أنَّ النبيَّ عَالَىٰ اللَّهُ عنها ، أنَّ النبيَّ عَالَىٰ : « لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاةَ حَائِضِ إلا بخِمارِ » . رواه أبو داودَ (۱) .

وَعَوْرَةُ الرَّجْلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهُ وَرُكْبَتُهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ الأَنْصَارِيُّ قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ أَسْفَلُ (٢) السُّرَةِ وَفُوقَ (٢) الرُّكْبَتَيْنِ (أَمِن الْعَوْرَةِ) ﴾ . وعن جَرْهَدِ (٥) ، أنَّ رسولَ [٣٠٠] اللَّهِ ﷺ قال له :

(١) في : باب المرأة تصلي بغير خمار ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ ١٤٩٠.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ١٦٩. وابن ماجه، فى: باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ٢١٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/ ١٥٠، ٢١٨، ٢٥٩. وصححه فى الإرواء ٢١٤/١ - ٢١٧.

والحديث أخرجه الدارقطني ، في : باب الأمر بتعليم الصلوات ...، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ١/ ٢٣١. والبيهقي ، في : باب عورة الرجل ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢/ ٢٢٩.

وقال الحافظ: وإسناده ضعيف، فيه عباد بن كثير، وهو متروك.

(٥) هو جرهد بن خويلد بن بُجُرة الأسلمي ، أبو عبد الرحمن ، كان من أهل الصفة ، عداده في أهل المدينة ، كانت له دار بالمدينة ، ومات بها في آخر خلافة يزيد . الإصابة ٢/ ٤٧٣، ٤٧٤ ، ٤٨٥ ، ٥٤٨ .

⁽٢) في م: (ما بين) .

⁽٣) في م: «بين».

⁽٤ - ٤) سقط من: الأصل. وفي م: «عورة».

«غَطِّ فَخِذَكَ ، فإنَّ الفَخِذَ مِن العَوْرَةِ » . رواه أحمدُ في «المُسْنَدِ » (١) .

وليْسَتِ السُّرَّةُ والرُّكْبَةُ مِن العَوْرَةِ ؛ لِمَا ذَكَوْنا . وعنه ، أَنَّهَا الفَوْجَانِ ؛ لِمَا رَوَى أَنسُ أَنَّ النبيَّ عَيَّلِيْهُ يَوْمَ خَيْبَرَ حَسَرَ الإِزارَ عن فَخِذِه ، حتى إنِّى لأَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ فَخِذِ النبيِّ عَيَّلِيْهُ . رواه البُخارِيُّ (١) .

وعَوْرَةُ الحُرِّ والعبدِ سَواءٌ؛ لعُموم الأحاديثِ .

فصل: والمراَّةُ كلُها عَوْرَةٌ إلَّا الوَجْهَ. وفي الكَفَّيْنِ رِوايَتانِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالَى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَـرَ مِنْهَا ﴾ ("). قالَ ابنُ عباس: وَجْهَها وكَفَّيْها. ولأنَّه يَحْرُمُ سَتْرُ الوَجْهِ في الإِحْرامِ، وسَتْرُ الكَفَيْنِ عباس! وَجْهَها وكَفَيْنِ عوْرَةً ، لم يَحْرُمْ سَتْرُهما. والثانيةُ ، أنَّ الكَفَيْنِ عَوْرَةً ؛ بالقُقَّازَيْنِ، ولو كانا عَوْرَةً ، لم يَحْرُمْ سَتْرُهما. والثانيةُ ، أنَّ الكَفَيْنِ عَوْرَةً ؛ لأنَّ المَشَقَةَ لا تَلْحَقُ في سَتْرِهما ، فأشبها سائر بدَنِها. وما عدا هذا عَوْرَةٌ ؛ لقَوْلِه ﷺ : « لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاةً حائِضِ إلا بِخِمارِ ». وعن أُمِّ سَلَمَةَ لقَوْلِه ﷺ : « لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاةً حائِضِ إلا بِخِمارِ ». وعن أُمِّ سَلَمَةً

⁽۱) في: ۳/ ۲۷۸، ۲۷۹.

كما أخرجه أبو داود، في: باب النهي عن التعرى، من كتاب الحمام. سنن أبي داود ٢/ ٣٦٣. والترمذى، في: باب ما جاء أن الفخد عورة، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ١٠/ ٣٦٣. والدارقطني، في: باب في بيان العورة والفخذ منها، من كتاب الصلاة. سنن الدارقطني ١/ ٢٢٤.

⁽۲) فی: باب ما یذکر فی الفخذ، من کتاب الصلاة. صحیح البخاری ۱۰۳/، ۱۰۶، در کما أخرجه مسلم، فی: باب فضیلة إعتاقه أمة ثم یتزوجها، من کتاب النکاح، وفی: باب غزوة خیبر، من کتاب الجهاد. صحیح مسلم ۲/ ۱۰۲۳، ۱۰۶۶، ۱۲۲۳، والنسائی، فی: باب البناء فی السفر، من کتاب النکاح. المجتبی ۲/۷۰، (۳) سورة النور ۳۱.

قَالَتْ: يَارِسُولَ اللَّهِ، تُصَلِّى المَرَأَةُ فَى دِرْعِ وَخِمَارٍ وَلَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَانَ سَابِغًا يُغَطِّى ظُهُورَ قَدَمَيْهَا». رَوَاه أَبُو دَاوِدَ (١).

فصل: وما يَظْهَرُ غالِبًا مِن الأُمَةِ ؛ كَالرَّأْسِ ، واليَديْنِ إلى المَرْفقَيْن ، والرِّجْلَيْنِ إلى الرُّحْبَيْنِ ، ليس بعَوْرَةٍ ؛ لأَنَّ عُمَرَ نَهَى الأُمَةَ عنِ التَّقَنَّعِ والتَّشَبُّهِ بالحَرائرِ . قال القاضى فى «الجامِعِ» : وما عدَا ذلك عَوْرَةٌ ؛ لأَنَّه لا يظْهَرُ غالبًا ، أشْبَهَ ما تحت السُّرَّةِ . وقالَ ابنُ حامِدِ : عَوْرَتُها كعَوْرَةِ الرجلِ ؛ لاَ روى عَمْرُو بنُ شُعَيْبٍ ، عن أبيه ، عن جدِّه ، أنَّ النبيَّ عَلِيْهُ قالَ : «إذا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ أَمْتَه عَبْدَهَ أَوْ أَجِيرَهُ ، فلا يَنْظُرُ إلى شَيْءٍ مِن عَوْرَتِه ، فإنَّ ما يَحْتَ السُّرَةِ إلَى الرُّكْبةِ عَوْرَةٌ » . يريدُ (١ الأَمَةَ . روَاه الدَّارَقُطْنِيُ (١) . ولأَنَّ مَنْ لم يَكُنْ رَأْسُه عَوْرَةً ، لم يكُنْ صَدْرُه عَوْرَةً ، كالرَّجُل .

⁽١) في: باب في كم تصلى المرأة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/٩٩١.

كما أخرجه الحاكم، في: المستدرك ١/ ٢٥٠. والبيهةي، في: السنن الكبرى ٢/ ٢٣٣. كما أخرجه الإمام مالك موقوفا عليها، في: باب الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار، من كتاب صلاة الجماعة. الموطأ ١/ ١٤٢.

وضعفه الألباني مرفوعا وموقوفا . الإِرواء ٣٠٣/١، ٣٠٤.

⁽۲) بعده في م: «عورة».

⁽٣) في : باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٢٣٠/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، من كتاب الصلاة، وفي: باب في قوله: ﴿ غير أُولَى الإِربة ﴾ ، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ١/ ١١٥، ٢/ ٣٨٤. والإِمام أحمد، في: المسند ٢/ ١٨٧.

وقال الألباني : ضعيف مضطرب . انظر الكلام عليه في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/ ٣٧٢- ٣٧٤. وانظر : إرواء الغليل ٢٦٦/١ .

والمُدَبَّرَةُ والمُعَلَّقُ عِثْقُها بصِفَةِ كالقِنِّ؛ لأنَّهما مثْلُها في البَيْعِ وغيرِه. وأُمُّ الوَلَدِ والمُعْتَقُ بعْضُها كذلك؛ لأنَّ الرُّقَّ باقٍ فيهما، إلَّا أنَّه يُسْتَحَبُّ لهما (١) التَّسَتُّرُ؛ لِما فيهما مِن شَبَهِ الأَّرْارِ. وعنه، أنَّهما (١) كالحُرُّةِ؛ لذلك.

وعَوْرَةُ الخُنْثَى الْمُشْكِلِ كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ وُجوبِ السَّترِ، فلا نُوجِبُه بالشَّكِّ، وإن قُلْنا: العَوْرَةُ الفَرْجان. لَزِمَه سَتْرُ قُبُلِه وذَكَرِه؛ لأنَّ أَحَدَهما واجِبُ السَّتْرِ، ولا يُتَيَقَّنُ سَتْرُه إلَّا بسَتْرِهما.

فصل: وإنِ انْكَشَفَ مِن العَوْرَةِ شَيِّ يَسِيرٌ، عُفِيَ عنه ؛ لأَنَّ اليسيرَ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ منه مُمْكِنْ ، يَطُلَتِ الصلاةُ به ؛ لأَنَّ التَّحَرُّزُ منه مُمْكِنْ ، وإن كَثُر ، بَطَلَتِ الصلاةُ به ؛ لأَنَّ التَّحَرُّزُ منه مُمْكِنْ ، وإن أطارَت الرِّيحُ ثَوْبَه عن عَوْرَتِه ، فأعادَه بسُرْعَة ؛ لم تَبْطُلُ صلاتُه ؛ لأَنَّه يسِيرٌ ، فأشْبَهَ اليسِيرَ مِن العَوْرَةِ .

فصل: ويَجِبُ سَتْرُ العَوْرَةِ بَمَا يَسْتُرُ لَوْنَ البَشَرَةِ مِن الثِّيابِ أَو الجُلُودِ أَو غيرِهما (٢)، فإنْ وصَفَ لَوْنَ البَشَرَةِ، لم يُعْتَدَّ به؛ لأنَّه ليس بساترٍ.

ويَجِبُ أَن يَجْعَلَ على عاتِقِه شيئًا مِن اللِّباسِ في الصلاةِ المَفْرُوضَةِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النبيَ ﷺ قال: « لا يُصَلِّي الرَّجُلُ () في ثَوْبٍ واحِدٍ

⁽١) في الأصل، س ٢، م: (لها).

⁽٢) في س ١، س ٢، م: «أنها».

⁽٣) في الأصل: «غيرها».

⁽٤) في م: (أحدكم) .

ليس على عاتِقِه مِنه شَيْءٌ». مُتَّفَقٌ عليه (١). وإن تَرك عليه شيئًا مِن اللّباسِ، أَجْزَأُه وإن لم يَسْتُرْها، اسْتِدْلالًا بَمَفْهُومِ الحديثِ. وقال القاضى: سَتْرُ المَنْكِبَيْنِ واجِبٌ (في الفَرْضِ (اللهُ عَلَى عَيْطٍ، وظاهِرُ الحديثِ يدُلُّ على ما ذَكَرْناه.

فصل: ويُسْتَحَبُّ للرجلِ أَن يُصَلِّىَ فَى قَمِيصٍ ورِدَاءٍ، [٣١] أَو إِزَارٍ وَسَرَاوِيلَ؛ لمَا روَى ابنُ عمرَ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ، أو قال: قالَ عمرُ، رَضِىَ اللَّهُ عنه: «إذا كان لأحَدِكم ثَوْبان فَلْيُصَلِّ فيهما». رواه أبو داودَ (٢). فإنِ اقْتَصَرَ على (١) واحدٍ، أَجْزَأَه ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى فى ثَوْبِ داودَ (٢). مُتَّفَقٌ عليه (٥).

(۱) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا صلى فى الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ١/ ١٠١. ومسلم ، فى : باب الصلاة فى ثوب واحد وصفة لبسه ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٦٨.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب مُجمَّاع ما يصلى فيه ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٤٦. والنسائي ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ...، من كتاب القبلة . المجتبى ٢/ ٥٠. والدارمي ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١٨/١. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٤٣، ٤٦٤.

⁽٢ - ٢) سقط من: ف.

⁽٣) في : باب إذا كان الثوب ضيقا يتزر به ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٨/١ . (٤) بعده في م : « ثوب » .

⁽٥) أخرجه البخارى ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ١٠٠/١ ومسلم ، في : باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٦٨.

كما أخرجه النسائي، في: باب الصلاة في الثوب الواحد، من كتاب القبلة. المجتبى =

والقَمِيصُ أَوْلَى مِن الرِّداءِ؛ لأنَّه أَعَمُّ فَى السَّتْرِ. فإن كَانَ واسِعَ الجَيْبِ
تُرَى منه عَوْرَتُه؛ لم يُجْزِئُه؛ لِما روَى سَلَمَةُ بنُ الأَكْوَعِ، قالَ: قلتُ: يا
رسولَ اللَّهِ، إنّا نَصِيدُ، أَفْنُصَلِّى فَى القَمِيصِ الواحدِ(١)؟ قالَ: «نَعَمْ،
وَازْرُرْهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ » (١). حديثٌ حسنٌ. فإن كان ذا لِحْيَةٍ تَسُدُّ جَيْبَه، فلا تُرَى عَوْرَتُه، جاز.

ويُسْتَحَبُّ للمرأةِ أَن تُصَلِّى في دِرْعِ وخِمارٍ وجِلْبَابٍ تَلْتَحِفُ به؛ لِما

⁼ ٢/ ٥٤. وابن ماجه، في: باب الصلاة في الثوب الواحد، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٣٣. والإمام مالك، في: باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد، من كتاب صلاة الجماعة. الموطأ ١/ ١٤٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢٦/٤، ٢٧.

⁽١) سقط من: الأصل.

 ⁽۲) أخرجه أبو داود، في: باب في الرجل يصلى في قميص واحد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٤٧١. والنسائي، في: باب الصلاة في قميص واحد، من كتاب القبلة. المجتبى ٢/ ٥٥.

⁽٣ - ٣) سقط من: الأصل.

والحديث تقدم تخريجه في الصفحة السابقة حاشية ٥.

⁽٤) في: باب إذا كان الثوب ضيقا، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ١/١٠١.

رُوِى عن عمرَ، رَضِىَ اللَّهُ عنه، أنَّه قال: تُصَلِّى المرأةُ فى ثلاثَةِ أَثُوابٍ؛ دِرْعِ وخِمَارِ وإزارٍ. وإن صَلَّتْ فى دِرْعِ وخِمارِ يَسْتُرُ جميعَ بدَنِها أَجْزَأَ، لِما رَوَيْنا مِن حديثِ أُمِّ سَلَمَة (١). (اوقد رُوِى عن أُمِّ سَلَمَة) ومَيْمُونَةَ أَنَّهما كانَا يُصَلِّيانِ فى دِرْعِ وخِمارٍ، وليس عليهما إزارٌ. روَاه مالكُ (١).

فصل: فإن عَدِم السَّتْرَة ، وأَمْكَنه الاسْتِتَارُ بِحَشِيشٍ يَرْبِطُه عليه ، أو وَرَق ، لَزِمَه ؛ لأنَّه ساتِرٌ للبَشَرَة ، أَشْبَه الثيابَ . وإن وَجَد طِينًا ، لم يَلْزَمْه أَنْ يُطِينً عوْرَتَه ؛ لأنَّه يُلَوِّنُه ، ولا يُغَيِّبُ الحِلْقَة . وإنْ وجَدَ بارِيَّة (أَ تُوْذِي يُطِينً عوْرَتَه ؛ لأنَّه يُلَوِّنُه ، ولا يُغَيِّبُ الحِلْقَة . وإنْ وجَدَ بارِيَّة (أَ تُوْذِي يُطِينً عوْرَتَه ؛ لأنَّه يُلُومُه ، ويدخلُ القصّبُ فيه ، لم يَلْزَمْه لُبْسُها ؛ لِما فيه مِن الضَّرَدِ . وإن وَجَد ماءً ، لم يَلْزَمْه النَّزولُ فيه ، وإن كان كدِرًا ؛ لأنَّه ليس يَسْتُره ، ويمنعه التَّمَكُن مِن الصَّلاةِ .

فصل: فإن لم يَجِدْ إلَّا ما يَسْتُرُ بعضَ العَوْرَةِ ، سَتَر الفَرْجَيْنِ ؛ لأَنَّهما أَغْلَظُ ، وإنْ لم يَكْفِ إلَّا أحدَهما ، سَتَرَ الدُّبُرَ ، في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ؛ لأَنَّه أَغْلَظُ ، وإنْ لم يَكْفِ إلَّا أحدَهما ، سَتَرَ الدُّبُرَ ، في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ؛ لأَنَّه أَفْحَشُ . وفي الآخِرِ ، القُبُلُ ؛ (لأَنَّ به) يَسْتَقْبِلُ القِبْلةَ ، والدُّبُرُ يَسْتَتِرُ بالأَلْيَتَيْن . وأَيَّهما سَتَرَ أَجْزَأَه .

فصل: فإن عَدِم بكلِّ حالٍ، صلَّى عُرْيانًا جالِسًا، يُومِئُ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٣ .

⁽٢ - ٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) انظر تخريجه عند الإِمام مالك من حديث أم سلمة في صفحة (٢٤٣).

⁽٤) البارية: الحصير المنسوج (فارسى معرب).

⁽٥ - ٥) في م: (الأنه).

(ابالركوعِ والشجودِ)؛ لأنَّه يحْصُلُ به سَتْرُ أَغْلَظِ العَوْرَةِ ، وهو آكَدُ ؛ لِمَا ذَكَرْناه . وعنه ، يُصَلِّى قائمًا ، ويَرْكَعُ ويَسْجُدُ ؛ لأنَّ المُحَافظَة على ثلاثَةِ أَرْكَانِ أَوْلَى مِن المُحَافظَةِ على بَعْضِ شَرْطٍ .

ويُصَلِّى العُرَاةُ جماعَةً صَفَّا واحدًا؛ لِقَلَّا يرَى بعضُهم عوْراتِ بعضٍ، ويقومُ إمامُهم فى وَسَطِهم؛ ليكونَ أَسْتَرَ له. فإنْ لم يَسَعْهُم صَفِّ واحدٌ، صلَّوْا صَفَّيْنِ، وغَضُّوا أَبْصارَهم.

فإن كان فيهم نِساءٌ، صلَّى كلُّ نَوْعٍ لأَنْفُسِهم، فإن ضاق المكانُ، صلَّى الرِّجالُ واسْتَدْبَرَهُنَّ الرِّجالُ.

فصل: وإن وَجَدَ السُّتْرَةَ بعدَ الصلاةِ، لم يُعِدْ؛ لأنَّه شَرْطٌ للصلاةِ عَجز عنه، أشْبَهَ القِبْلَةَ. وإنْ وجَدَها في أثناءِ الصَّلاةِ قَرِيبَةً، ستَرَ وبَنَى؛ لأنَّه عمَل قليلٌ، وإنْ كانَتْ بعيدَةً، بطَلَتْ صَلاتُه؛ لأنَّه يفْتَقِرُ إلى عمَل كثير.

وإنْ عَتَقَتِ الأَمَةُ في الصلاةِ وهي مكْشُوفَةُ الرأْسِ، فكذلك، وإن لم تَعْلَمْ حتى صلَّتْ، أعادَتْ، كما لو بدَتْ عَوْرَتُها ولم تعْلَمْ بها.

[٣٢] فصل: إذا كان معهم ثَوْبٌ لأَحَدِهم، لَزِمَتْه الصلاةُ فيه، فإن آثَرَ عَلَى السُّتْرَةِ، فإذا عَلَى السُّتْرَةِ، فإذا عَلَى السُّتْرَةِ، فإذا صلاتُه صلى السُّتْرةِ، فإذا صلى السُّتْرةِ، فإذا صلى السُّتُحِبُ أَنْ يُعِيرَه لرُفْقَتِه، فإن لم يَفْعَلْ، لم يُغْصَبْ ؛ لأنَّ صلاتَهم

⁽۱ - ۱) في س ۱، س ۲، م: «بالسجود».

⁽٢) زيادة من: الأصل.

تصِحُّ بدُونِه. وإنْ أعارَه لواحدٍ، لَزِمَه قَبُولُه وصار بَمَنْزِلَتِه؛ لأنَّ المِنَّةَ لا تَلْحَقُ به، ولو وهَبَه له، لم يَلْزَمْه قَبُولُه؛ لأنَّ فيه مِنَّةً. فإن أعارَه لجَمِيعِهم، صلَّى فيه واحِدٌ بعدَ واحدٍ، إلَّا أنْ يخافُوا ضِيقَ الوقتِ، فيُصَلِّى فيه واحِدٌ والباقُونَ مُراةً.

ويُسْتَحَبُّ أَن يُعِيرَه لَمَنْ يَصْلُحُ لِإِمامَتِهِم حتى يَؤُمَّهِم، ويقومَ بينَ أَيْدِيهِم. فإنْ أعارَه لغيرِه، جازَ. قالَ القاضى: ويُصَلِّى وحدَه؛ لأنَّه قادِرُ على شَرْطِ الصلاةِ، فلم يَجُزْ أَن يَأْتُمُّ بالعاجِزِ عنه، كالمُعافَى يأْتُمُّ بَمَنْ به سَلَسُ البَوْلِ.

فصل: ويَحْرُمُ لُبْسُ الثوبِ المُغْصُوبِ؛ لأنَّه: «لا يَحِلُّ مالُ امْرِئُ مسلم إلَّا عن طيبِ نَفْسِ منه »(١). فإنْ لم يَجِدْ غيرَه، صلَّى وتَرَكه.

ويَحْرُمُ على الرَّجُلِ اسْتِعْمالُ ثيابِ الحريرِ، في لُبْسِها وافْتِرَاشِها، وكذلك المَنْسُومُ بالذَّهبِ والمُمَوَّهُ به؛ لِمَا روَى أبو مُوسَى أنَّ رسولَ اللَّهِ وَكذلك المَنْسُومُ بالذَّهبِ والمُمَوَّهُ به؛ لِمَا روَى أبو مُوسَى أنَّ رسولَ اللَّهِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، وَأُجِلَّ فِي اللَّهِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، وَأُجِلَّ لِإِنَاثِهِمْ ». قالَ التَّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ صحيحٌ. وإنْ صلَّى في ذلك، ففيه روايَتانِ مضَى تَوْجِيهُهما في المواضعِ المَنْهِيِّ عنها.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في : المسند ٧٢/٥ ، ١١٣ ، والدارقطني في : كتاب البيوع . سنن الدارقطني ٢٦/٣ .

⁽٢) أخرجه في : باب ما جاء في الحرير والذهب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذي ٧/ ٢٢٠. كما أخرجه النسائي ، في : باب تحريم الذهب على الرجال ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨/ ١٣٩. والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٤٣، ٤٠٧.

وإن صَلَّى في عِمَامَةٍ مُحَرَّمَةٍ ، أو في (١) خاتَمِ ذَهَبٍ ، صَحَّتْ صلاتُه ؛ لأنَّ النَّهْيَ لا يعودُ إلى شَرْطِ الصلاةِ .

ولا بأُسَ بصلاةِ المرأةِ في الحريرِ والذَهَبِ؛ لحِلَّه لها.

ولا بَأْسَ بِلُبْسِ الرِّجالِ الخَزَّ ؛ لأَنَّ الصحابَة ، رَضِيَ اللَّهُ عنهم ، لَيِسُوه (٢).

ومَن لم يَجِدْ إِلَّا ثَوْبَ حريرٍ، صلَّى فيه، ولا يُعِيدُ؛ لأنَّه مباحٌ له في تلكَ الحالِ.

ويُبائح عَلَمُ الحريرِ في الثوبِ، إذا كان أَرْبَعَ أَصَابِعَ فَمَا دُونَ ؛ لِمَا رَوَى عَمَرُ بنُ الحَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، قال: نَهَى النبيُ عَلَيْتِهُ عن الحريرِ إلَّا مَوْضِعَ أُصْبُعَيْنِ، أو ثَلاثٍ، أو أَرْبَعٍ. حديثٌ صحيحٌ. رواه مسلمٌ ("). وقال أبو بَكْرِ: يُبامُ وإن كان مُذَهَّبًا.

وكذلك الرِّقاعُ، وَلِبْنَةُ الجيبِ^(؛)، وسَجْفُ^(°) الفراءِ، وما نُسِجَ مِن الحريرِ وغيرِه، جاز لُبْسُه إذا قَلَّ الحريرُ عن النِّصْفِ؛ لما رَوَى ابنُ عباسٍ،

⁽١) زيادة من: الأصل.

⁽٢) انظر: مصنف عبد الرزاق ٢١/ ٧٦، ٧٧.

 ⁽٣) فى: باب تحريم الذهب والحرير على الرجال وإباحته للنساء، من كتاب اللباس والزينة.
 صحيح مسلم ٣/١٦٤٣.

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى لبس الحرير ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٢/ ٣٦٩، ٣٧٠. والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الحرير والذهب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٧/ ٢٠٥.

⁽٤) لبنة الجيب: الزِّيق يخاط في جيب القميص، تثبت فيه الأزرار.

⁽٥) السجف: أحد السترين المقرونين بينهما فرجة.

رَضِى اللَّهُ عنه ، أنَّه قال : إنَّمَا نَهَى النبى ﷺ عن التَّوْبِ المُصْمَتِ ، أمَّا العَلَمُ وسَدَى الثوبِ فليس به بَأْسٌ . رواه أبو داود (١) . وإن زاد على النَّصْفِ حَرُمَ ؛ لأنَّ الحُكْمَ للأغْلَبِ . وإنِ اسْتَوَيَا ، فَفِيه وَجُهانِ ؛ أحدُهما ، إباحَتُه ؛ للخَبرِ . والثانى ، تَحْرِيمُه ؛ لعُمومِ خبرِ التَّحْرِيمِ .

ويُبامُ لُبْسُ الحريرِ للقَمْلِ والحِكَّةِ ؛ لأنَّ أنسًا روَى أنَّ عبدَ الرحمنِ بنَ عَوْفٍ ، والزُّبَيْرَ بنَ العَوَّامِ شَكُوا (٢) القَمْلَ إلى النبيِّ ﷺ ، فرخَّصَ لهما في قُمْصِ الحريرِ . مُتَّفَقٌ عليه (٣) . وعنه ، لا يُبامُ ؛ لعُمومِ التَّحْريمِ ، واحْتِمالِ اخْتِصاصِهما بذلك .

وهل يُبامح لُبْسُه في الحربِ؟ فيه رِوايَتانِ؛ إحْداهما، لا يجوزُ؛ لعُمومِ الحُبَرِ. والثانيةُ، يجوزُ؛ لأنَّ المنعَ منه الخُبَرِ. والثانيةُ، يجوزُ؛ لأنَّ المنعَ منه

⁽۱) في: باب الرخصة في العلم وخيط الحرير، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٢/ ٣٧٢. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢١٨/١، ٣١٣، ٣٢١.

⁽٢) في الأصل، س ١: «شكيا».

⁽٣) أخرجه البخارى، في: باب الحرير في الحرب، من كتاب الجهاد، وفي: باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١٩٥/٥، ١٩٥/١. ومسلم، في: باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة أو نحوها، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ٣/ ١٩٤٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في لبس الحرير لعذر ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢/ ٣٧٣. والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في لبس الحرير في الحرب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذي ٧/ ٢٢٦. وابن ماجه ، في : باب من رخص له في لبس الحرير ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢/ ١١٨٨. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ١٢٢، ١٢٧، ١٨٠٠ ، ١٨٠٠ .

⁽٤) في الأصل: «فيه».

الحربِ، وكان لعُرْوَةَ يَلْمَقُ^(۱) مِن دِيباجٍ، بِطانَتُه مِن سُنْدُسٍ، يَلْبَسُه في الحرب.

وليس لوَلِيِّ الصبيِّ أَنْ يُلْبِسَه الحريرَ؛ لأنَّه ذكَرٌ، فيَدْخُلُ في عُمومِ الخَبَرِ. وعنه، أنَّه (٢) يُبامُ ؛ لأنَّ الصبيَّ غيرُ مُكَلَّفٍ، فأشْبَهَ ما لو أَلْبَسَه الدَّابَّةَ.

فصل: ويُكْرَهُ للرجلِ لُبْسُ المُعَصْفَرِ والمُزَعْفَرِ؛ لِمَا رُوِىَ أَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ نَهَى أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ. مُتَّفَقٌ عليه (٣). وعن عليٌّ، رضِى اللَّهُ عنه، قال: نَهانِى النبيُّ [٣٢٤] عَلَيْهُ عن لِباسِ المُعَصْفَرِ. روَاه مسلم (١٠). ولا بَأْسَ بذلك للنِّساءِ.

⁽١) اليلمق: القباء.

⁽٢) زيادة من: س ١.

⁽٣) أخرجه البخارى ، في: باب التزعفر للرجال ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٧/ ١٩٧ . ومسلم ، في : باب نهى الرجل عن التزعفر ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ٣/ ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ .

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الخلوق للرجال، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٣٩٨/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية التزعفر والخلوق للرجال، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذي ٢٠٧/١٠. والنسائي، في: باب التزعفر، من كتاب الزينة. المجتبى ٨/١٥٠.

 ⁽٤) في: باب النهى عن لبس الرجل الثوب المعصفر، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ٣/
 ١٦٤٨.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من كره لبس الحرير ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢/ ٥٠٠. والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن القراءة في الركوع ، من أبواب الصلاة ، وفي : باب ما جاء في كراهية المعصفر للرجال ، وباب ما جاء في كراهية خاتم الذهب ، من =

فَأَمَّا مَا عَلَيْهِ صُورُ الحَيوانِ ، فَقَالَ أَبُو الخَطَّابِ : يَحْرُمُ لَبُسُه ؛ لأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ قَالَ : سمعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ : « لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فيه كَلْبٌ ولا صُورَةٌ » (') . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يُكْرَهُ وليس بمُحَرَّمٍ ؛ لأَنَّ في سِيَاقِ كَلْبٌ ولا صُورَةٌ » (وقال ابنُ عَقِيلٍ : يُكْرَهُ وليس بمُحَرَّمٍ ؛ لأَنَّ في سِيَاقِ الحَديثِ « إلَّا رَقْمًا في ثَوْبٍ » . مُتَّفَقٌ عليه .

فصل: ويُكْرَهُ اشْتِمالُ الصَّمَّاءِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ وَلَيْهُ أَنَّهُ عَلَيْهُ أَنَّهُ عَنِ اشْتِمالِ الصَّمَّاءِ أَن يَجْعَلَ نَهَى عَنِ اشْتِمالِ الصَّمَّاءِ أَن يَجْعَلَ

= أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٢/ ٢٥، ٧/ ٢٢٨، ٢٤٤، ٢٤٥. والنسائى، فى: باب النهى عن القراءة فى الركوع، وباب النهى عن القراءة فى السجود، من كتاب التطبيق، وفى: باب باب خاتم الذهب، وباب النهى عن لبس خاتم الذهب، وباب ذكر النهى عن لبس المعصفر، من كتاب الزينة. المجتبى ٢/ ١٤٧، ١٧١، ١٧١، ١٤٧، ١٦٧، ١١٩١، وابن ماجه، فى: باب كراهية المعصفر للرجال، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ٢/ ١٩٩١. والإمام أحمد، فى: المسند ١/ ١٨، ٩٠، ٥٠، ١١٤، ١٢٦، ١٢٦، ١٢١، ١٣١٠.

(۱) أخرجه البخارى، فى: باب إذا قال أحدكم آمين...إلخ، وباب إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم ...، من كتاب بدء الحلق، وفى: باب حدثنى خليفة حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، من كتاب المغازى، وفى: باب التصاوير، وباب من كره القعود على الصورة، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ٤/ ١٣٨، ١٩٨، ٥/ ١٠٥ / ١١٤ / ٢١٦. ومسلم، فى: باب تحريم صورة الحيوان ...، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ٣/ ١٦٦٥، ١٦٦٦، وأبو داود، فى: باب فى الصور، من كتاب اللباس. سنن أبى داود ٢/ ٣٩٦. والترمذى، فى: باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولا كلب من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ١٠/ ١ ٢٤٧، ١٤٥ والنسائى، فى: باب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب، من كتاب الصيد، وفى: باب التصاوير، من كتاب الزينة. المجتبى ٧/ ١٦٤، ٨/ ١٨٨، وابن ماجه، فى: باب الصور فى البيت، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٨٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/٨٤.

(٢) في: باب ما يستر العورة ، من كتاب الصلاة ، وفي: باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ، من كتاب المواقيت ، وفي: باب صوم يوم الفطر ، من كتاب الصوم ، وفي: باب بيع =

وسَطَ^(۱) الرِّداءِ تحتَ كَتِفِه الأَيمِنِ، ويَرُدَّ طرَفَيْه على الأَيْسَرِ، فيَبْقَى مَنْكِبُه الأَيمِنُ مَكْشُوفًا. وعنه: إِنَّمَا نُهِىَ عنه إذا لم يَكُنْ عليه إزارٌ فيَبْدُو فَرْجُه، أَمَّا إذا كَانَ عليه إزَارٌ، فتلك لُبْسَةُ الحُيْرِم، فلا بَأْسَ بها.

ويُكْرَهُ إِسْبَالُ القَمِيصِ والإِزارِ والسَّراوِيلِ اخْتِيالًا؛ لأنَّ النبيَّ عَيَّلِيْهُ قالَ: «مَن جَرَّ ثَوْبَهُ خُيلاءَ، لم يَنْظُر اللَّهُ إِلَيْه». مُتَّفَقٌ عليه (٢).

= الملامسة ، من كتاب البيوع ، وفي : باب اشتمال الصماء ، وباب الاحتباء في ثوب واحد ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢/١٠١، ١٠٢، ١٥٢، ٣/٥٥، ٩١، ١٩١، ١٩١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب صوم العيدين ، من كتاب الصوم ، وفي : باب في بيع الغرر ، من كتاب البيوع ، وفي : باب في لبسة الصماء ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ١/ الغرر ، من كتاب البيوع ، وفي : باب في لبسة الصماء ، من كتاب اللباس . والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن اشتمال الصماء والاحتباء في الثوب الواحد ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذي ٧/ ٢٦١ . والنسائي ، في : باب النهي عن اشتمال الصماء ، من كتاب الزينة . المجتبي ٨/ ١٨٥ . وابن ماجه ، في : باب ما نهي عنه من اللباس ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢/ ١٩٧١ . والدارمي ، في : باب النهي عن اشتمال الصماء ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ١٩٩ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في لبس الثياب ، من كتاب اللباس . الموطأ ٢/ ١٩٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ١٩٩ ، ١٩٠ ، ١٣٠ ، ١٩٠

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في إسبال الإزار ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢ / ٣٧٨. والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية جر الإزار ،وباب ما جاء في جر ذيول النساء ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذي ٧/ ٢٣٦، ٢٣٩. وابن ماجه ، في : باب من جر =

⁽١) سقط من: م.

⁽۲) أخرجه البخارى، فى: باب قول الله تعالى: ﴿ قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده ﴾ ، وباب من جر إزاره من غير خيلاء، وباب من جر ثوبه من خيلاء، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ٧/ ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤. ومسلم، فى: باب تحريم جر الثوب خيلاء ...، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ٣/١٦٥ – ١٦٥١.

ويُكْرَهُ تَغْطِيَةُ الفَمِ في الصلاةِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنِيْ نَهَى عَنِ السَّدْلِ في الصَّلاةِ، وأنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فاهُ. رَواه أَبُو داودَ (١).

ويُكْرَهُ شَدُّ الوَسَطِ بما يُشْبِهُ شَدَّ الزُّنَّارِ (٢٠) ؛ لِمَا فيه مِنَ التَّشَبُّهِ بالنَّصارَى ، فأمَّا شدَّه بغيرِ ذلكَ فلا بَأْسَ به (٢) .

ويُكْرَهُ لَفُّ الكُمِّ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال : «أُمِرْتُ أَن أَسْجُدَ على سَبْعَةِ أَعْظُم ، ولَا أَكُفَّ شَعَرًا وَلَا ثَوْبًا » . مُتَّفَقٌ عليه (''

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/ ١٧٠. والدارمي، في: باب النهي عن السدل في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٤٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٩٥، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٥. (٢) الرُّنَار: ما يشده الذمي على وسطه.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب أعضاء السجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٥٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٧٣. والنسائي ، في : باب السجود على الأنف ، وباب على كم السجود ، وباب =

⁼ ثوبه من الخيلاء، وباب طول القميص كم هو، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ٢/ ١١٨١، 1٨٤ . والإِمام مالك، في: باب ما جاء في إسبال الرجل ثوبه، من كتاب اللباس. الموطأ ٢/ ١١٨٤. والإِمام أحمد، في: المسند ٢/٥، ٣٣، ٤٤، ٤٤، ٤٦، ٥٥، ٥٦، ٢٠، ٧٤، ٤٧، ٢٧، ١٨، ١٠١، ١٠١، ١٢٨، ١٣١، ١٣١، ١٣١، ١٠١، ٢٠، ٩٢. (١) في: باب ما جاء في السدل في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٠/٥٠.

⁽٣) زيادة من: م.

⁽٤) أخرجه البخارى، في: باب السجود على سبعة أعظم، وباب السجود على الأنف، وباب لا يكف شعرا، وباب لا يكف ثوبا، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ٢٠٦، ٢٠٧، ومسلم، في: باب أعضاء السجود، والنهى عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٤٥٣.

= السجود على اليدين ، وباب السجود على الركبتين ، وباب النهى عن كف الشعر في السجود ، وباب النهى عن كف الشعر في السجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ٢/ ١٦٥ ، ١٦٥ ، ١٧٠ وابن ماجه ، في : باب السجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٨٦ . والدارمي ، في : باب السجود على سبعة أعظم وكيف العمل في السجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ .

بابُ استقبال القبلةِ

وهو الشرطُ الرابعُ للصلاةِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَوَلِّ وَجُهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَةٍ ﴾ (١).

والناسُ في القِبْلَةِ على ضَرْبَيْنِ؛ منهم من يلْزَمُه إصابةُ العَيْنِ، وهو المُعايِنُ للكَعْبَةِ، أو مَن بمكة، أو قريبًا منها مِن وراءِ حائلٍ، فمتى عَلِم أنَّه مُسْتَقْبِلِّ للكَعْبَةِ، عَمِلَ بعِلْمِه، وإن لم يعْلَمْ؛ كالأعْمَى، والغريبِ بمكة، مُسْتَقْبِلِّ للكَعْبَةِ، عَمِلَ بعِلْمِه، وإن لم يعْلَمْ؛ كالأعْمَى، والغريبِ بمكة، أجْزَأه الحبرُ عن يقينِ أو مُشاهَدةٍ أنَّهُ مُصَلِّ إلى عَيْنِ الكَعْبَةِ. الثانى، مَن فَرْضُه إصابَةُ جِهَةِ الكَعْبَةِ، وهو البعيدُ عنها، فلا يلْزَمُه إصابَةُ العَيْنِ؛ لقولِ النبيِّ عَيْنِيْنِ؛ قولِ النبيِّ عَيْنِيْنِ؛ مَا يَيْنَ المَشْرِقِ والمَعْرِبِ قِبْلَةٌ». قال التَّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ صحيحٌ. ولأنَّ الإِجْماعَ انْعَقَدَ على صِحَةِ صلاةِ الاَنْنَيْنُ المُتْبَاعِدُن ، يَسْتَقْبِلان قِبْلَةً واحدةً، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُصِيبَ العينَ إلَّا أحدُهما.

وهذا يَنْقَسِمُ (٣) ثلاثَةَ أَقْسَامٍ ؛ أحدُها ، الحاضِرُ في قَرْيَةٍ ، أو مَن يَجِدُ مَن

⁽١) سورة البقرة ١٤٤.

 ⁽۲) في: باب ما جاء أن بين المشرق والمغرب قبلة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/
 ١٤٠ - ١٤٠ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب القبلة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٣/١. وصححه في الإرواء ٣٢٤/١ – ٣٢٦.

⁽٣) بعده في م: «على».

يُخْيِرُه عن يقينٍ ، ففَرْضُه التَّوَجُّهُ إلى مَحارِيبِهم ، أو الرُّجوعُ إلى خَبَرِهم ؛ لأنَّ هذا بَمْنْزِلَةِ النَّصِّ ، فلا يجوزُ الرُّجوعُ إلى الاجْتِهادِ معه ، كالحاكمِ إذا وجدَ النَّصَّ . الثانى ، مَن عَدِم ذلك ، وهو عارف (۱) بأدِلَّةِ القِبْلَةِ ، ففَرْضُه الاجْتِهادُ ؛ لأنَّ له طرِيقًا إلى مغرِفَتِها بالاجْتِهادِ ، فلَزِمَه ذلك ، كالعالِمِ فى الحادِثَةِ . الثالثُ ، مَن عَجز عن ذلك ؛ لعدمِ بصرِه أو بَصِيرَتِه ، أو لرَمَدِ ، أو الحبير عن ذلك ؛ لعدمِ بصرِه أو بَصِيرَتِه ، أو لرَمَدِ ، أو خَبْسِ ، ففَرْضُه تَقْلِيدُ الجُنَّهِدِ ؛ لأنَّه عَجز عن مَعْرِفَةِ الصَّوابِ باجتهادِه ، فلَزِمَه التَّقْليدُ ، كالعامِّى فى الأحْكامِ . وإن أَمْكَنه تَعَرُّفُ الأَدِلَّةِ والاسْتِدُلالُ بها قبلَ خُروجِ الوقتِ ، لَزِمَه ذلك ؛ لأنَّه قَدَر على التَّوَجُهِ باجْتِهادِ نَفْسِه ، فلم يَجُزْ له تَقْلِيدُ غيرِه ، كالعالِم .

فإنِ اخْتَلفَ مُجْتَهِدانِ ، قَلَّدَ العامِّيُّ أَوْثَقَهما عندَه . فإن قَلَّدَ الآخَرَ ، احْتَملَ أن [٣٣٠] يجوزَ ؛ لأنَّه دليلٌ مع عدَم غيرِه ، فكذلك مع وُجُودِه ، واحْتَملَ أن لا يجوزَ ؛ لأنَّه عَمِل بما يَغْلِبُ على ظَنَّه خَطَوُّه ، فأشْبَهَ الجُتَهِدَ واحْتَملَ أن لا يجوزَ ؛ لأنَّه عَمِل بما يَغْلِبُ على ظَنَّه خَطَوُّه ، فأشْبَهَ الجُتَهِدَ إذا خالَفَ جِهةَ ظَنَّه . فإنِ اسْتَوَيا عندَه ، قَلَّدَ مَن شاء منهما ، كالعامِّيِّ في الأحْكام .

فصل: ومَن تَرَك فَرْضَه في الاسْتِقْبالِ وصلَّى، لم تصِعَّ صلاتُه وإن أصابَ؛ لأنَّه تارِكٌ لفَرْضِه، فأشْبَهَ ما لو أخْطأ، وإن أتَى بفَرْضِه فبان أنَّه أخطأ، وكان في (٢) الحضر، أعاد؛ لأنَّ ذلك لا يكونُ إلَّا لتَفْريطٍ، وإن

⁽١) في م: «عالم».

⁽٢) بعده في الأصل: «غير».

كان مُسافِرًا لم يُعِدْ؛ لأنَّه أتَى بما أُمِرَ به (') مِن غيرِ تَفْرِيطٍ، فلم تَلْزَمْه الإِعادةُ، كما لو أصاب. وإن بانَ له الخَطأُ في الصلاةِ، اسْتَقْبَلَ جِهَةَ القِبْلَةِ، وبَنَى على صلاتِه؛ لأنَّ أهْلَ قُبَاءٍ ('') بَلَغَهم تَحُويلُ القِبْلَةِ وهم في الصلاةِ، فاسْتَدارُوا إليها، وأتَمُّوا صَلاتَهم. مُتَّفَقٌ عليه ('').

وإنِ اخْتَلفَ اجْتِهادُ رَجُلَيْ، لم يَجُزْ لأَحَدِهما الاثْتِمَامُ بصاحبِه ؛ لأنَّه يَعْتَقِدُ خَطَأَه ، وإنِ اتَّفَقَ اجْتِهادُهما فَصَلَّيا جميعًا ، فبان الخطأُ لأحدِهما ، اسْتَدارَ وحده ، ونَوَى كلُّ واحدٍ منهما مُفارقة صاحبِه ، فإن كان معهما مُقلِّدٌ ، تَبِع الذي قلَّدَه منهما ، فدار بدَوَرانِه ، وأقامَ بإقامَتِه ، وإن قلَّدَهما جميعًا ، لم يَدُرْ إلَّا بدَوَرانِهما ؛ لأنَّه دَخَل في الصلاةِ بظاهِرٍ ، فلا يَزُولُ جميعًا ، لم يَدُرْ إلَّا ، بدَوَرانِهما ؛ لأنَّه دَخَل في الصلاةِ بظاهِرٍ ، فلا يَزُولُ

⁽١) زيادة من: ف، م.

⁽٢) قباء: موضع بقرب مدينة النبي ﷺ، من جهة الجنوب نحو ميلين، يقصر ويمد، ويصرف ولا يصرف.

⁽٣) أخرجه البخارى، فى: باب ما جاء فى القبلة ...، من كتاب الصلاة، وفى: باب: ﴿ وَلَكُنَ الْمُتِلَّ الْمُتَابِ يَعْرَفُونَهُ أَتِيْتَ الذَيْنَ أُوتُوا الكتابِ بكل آية ما تبعوا قبلتك ... ﴾، وباب: ﴿ الذَيْنَ آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ... ﴾، وباب: ﴿ ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ... ﴾، من كتاب التفسير، وفى: باب ما جاء فى إجازة خبر الواحد الصدوق ...، من كتاب الآحاد. صحيح البخارى ١/ ١١١، ٢٦/٦، ٢١، ١/ ١٠٨، ومسلم، فى: باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٣٧٥.

كما أخرجه النسائى، فى: باب استبانة الخطأ بعد الاجتهاد، من كتاب الصلاة ومن كتاب القبلة . المجتبى ١/ ١٩٧، ٢/ ٤٨. والدارمى، فى: باب فى تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/ ٢٨١. والإِمام مالك، فى: باب ما جاء فى القبلة، من كتاب القبلة . الموطأ ١/ ١٩٥. والإِمام أحمد، فى: المسند ٢/ ١٠، ٢٦، ٢٠، ٢٠، ١٠٠

⁽٤) سقط من: م.

إلَّا بِمثلِه .

وإن تَغَيَّرَ اجْتِهادُه في الصلاةِ ، رَجَع إليه ('' ، كما لو بان له الخطأ . نَصَّ عليه ؛ لأنَّه مُجْتَهِدٌ أدَّاه اجْتهادُه إلى جِهَةٍ ، فلم يَجُرْ له تَوْكُها . وقال ابنُ أبي موسى ('') على الأُوَّلِ ؛ كَيْلَا يَنْقُضَ اجْتِهادَه باجْتِهَادِه . والأُوَّلُ أَوْلَى .

وإن شَكَّ فى الصلاةِ ، مَضَى على ما هو عليه ؛ لأنَّه دَخَل فيها بظاهِرٍ ، فلا يَزُولُ عنه بالشَّكِّ . وإن تَبَيَّنَ له الحَطَأُ ولم يعْلَمْ جِهَةَ القِبْلَةِ ، فسَدَتْ صلاتُه ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُه إثمَامُها إلى جِهَةٍ يعْلَمُ الحَطَأَ فيها ، ولا التَّوَجُّهُ إلى جِهَةٍ يعْلَمُ الحَطَأَ فيها ، ولا التَّوَجُّهُ إلى جِهَةٍ أَخْرَى بغيرِ دليل .

وإن صلَّى بالاجْتِهادِ، ثم أراد صلاةً أُخْرَى، لَزِمَه الاجْتِهادُ لها، كالحاكم إذا اجْتَهدَ في حادِثَةِ، ثم حدَثَتْ مَرَّةً أُخْرَى.

فصل: فإن خَفِيَتِ الأَدِلَّةُ على الجُتْهِدِ بغَيْمٍ أَو غيرِه، صلَّى على حَسَبِ حالِه، ولا إعادَةَ عليه؛ لِما رؤى عبدُ اللَّهِ بنُ عامِرِ بنِ رَبِيعَةَ، عن أبيه، قال: كُنَّا مع النبيِّ عَيْلِيَّةٍ في سَفَرٍ في ليْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فلم نَدْرِ أين

⁽١) في الأصل: « إليها ».

⁽٢) محمد بن أحمد بن محمد بن أبى موسى واسمه عيسى بن أحمد، أبو على الهاشمى، القاضى، أحد الفقهاء الحنابلة، كان يدرس ويفتى فى جامع المدينة، له تصانيف على مذهب أحمد، منها «الإرشاد فى فروع الحنبلية»، توفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة. تاريخ بغداد ١/ ٤٥٣، المنتظم ١٥/ ٢٥٩.

⁽٣) في م: الايرجع و).

القِبْلَةُ ، فصلَّى كُلُّ رَجُلٍ حِيالَه ، فلمَّا أَصْبَحْنا ذَكَرْنا ذلك للنبيِّ عَيَّلِيْهُ ، فنزَلَ : ﴿ فَأَيْنَكُمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجُهُ اللَّهُ ﴾ (١) . رَواه ابنُ ماجه ، (والتَّرْمِذِيُّ) . ولأنَّه أتى بمَا أُمِرَ به ، فأَشْبَهَ الجُمَّتَهِدَ مع ظُهورِ الأَدِلَّةِ .

وإن لم يَجِدِ المُقَلِّدُ مَن يُقَلِّدُه، صلَّى. وفي الإِعادَةِ رِوايَتان؛ إحْداهما، لا يعيدُ؛ لِمَا ذكرنا. والثانيةُ، يُعِيدُ؛ لأنَّه صلَّى بغيرِ دليلٍ. وقالَ ابنُ حامِدِ (٣): إن أَخْطَأ أعاد، وإلَّا ففيها وَجْهان.

ويجوزُ للأعْمَى الاسْتِدْلالُ باللَّمْسِ، فإذا لَمَس المِحْرابَ جازَ له اسْتِقْبالُه؛ لأنَّه يَحْصُلُ بذلك العِلْمُ، فأَشْبَهَ البَصِيرَ. فإن شَرَع في الصلاةِ بخبَرِ غيرِه، فأبْصَرَ في أثْنائِها، وهو ممَّن فَرْضُه الحَبَرُ، بَنِي على صلاتِه؛ لأنَّ فَرْضَه لم يتَغَيَّرْ، وإن كانَ فَرْضُه الاجْتِهادَ، فشاهَدَ ما يدُلُّ على القِبْلَةِ؛ مِن شمسٍ أو مِحْرابٍ أو نحوِه، أتَمَّ صلاتَه، وإنْ لم يُشاهِدْ شيئًا، وكان قلَد مُجْتَهِدًا، فسَدَتْ صلاتُه؛ لأنَّ فرْضَه الاجْتِهادُ، فلا تجوزُ وكان قلَد مُجْتَهِدًا، فسَدَتْ صلاتُه؛ لأنَّ فرْضَه الاجْتِهادُ، فلا تجوزُ

⁽١) سورة البقرة ١١٥

⁽۲ - ۲) زیادة من: م.

والحديث أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الرجل يصلى لغير القبلة، من أبواب الصلاة، وفى: باب حدثنا محمود بن غيلان، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٢/١٤٣، الصلاة. ٧٩/١. وابن ماجه، فى: باب من يصلى لغير القبلة وهو لا يعلم، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢/١٨.

⁽٣) الحسن بن حامد بن على أبو عبد الله البغدادى، إمام الحنبلية في زمانه ومدرسهم ومفتيهم، صاحب المصنفات، توفى سنة ثلاث وأربعمائة. تاريخ بغداد ٧/٣٠٣، طبقات الحنابلة ١٧١/٢ - ١٧٧٠.

صلاتُه باجْتِهادِ غيرِه.

[٣٣٤] فصل: ولا يَقْبَلُ خَبَرَ كَافْرِ، ولا فاسِقِ، ولا صَبِيِّ، ولا مَبِيِّ، ولا مُجنُونِ؛ لِما تقدَّمَ، ويقْبَلُ خبَرَ مَن سواهم مِن الرِّجالِ والنساءِ والعَبِيدِ والأَحْرارِ؛ لأنَّه خَبَرٌ مِن أَخْبارِ الدِّيانَةِ، فأَشْبَهَ الرِّوايةَ. وإنْ رأى مَحاريبَ لا يعْلَمُ أهى (١) للمُسلِمين أم لغيرِهم ؟ لم يَلْتَفِتْ إليها ؛ لأنَّه لا دَلالَةَ (٢) فيها.

فصل: والمُجُتَّهِدُ في القِبْلَةِ العالِمُ بأُدِلَّتِها وإنْ كان عامِّيًا، ومَن لا يَعْرِفُها، فهو مُقَلِّدٌ وإنْ كان فَقِيهًا، فإنَّ مَن عَلِم دليلَ شيءٍ، كان مُجْتَهِدًا فيه .

وأَوْتَقُ أَدِلَتِهَا النَّجومُ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿ وَعَلَامَتُ وَبِالنَّجْمِ هُمْ مُ مُ مُ مُ مُ مُ مُ اللَّهِ اللَّهُ مِن فَوْقَ وَثَلاثَةٌ مِن أَسْفَلَ، تدُورُ الجَدْئُ ، وبينَ ذلك أَخُمُ صِغارٌ ، ثلاثَةٌ مِن فَوْقَ وثلاثَةٌ مِن أَسْفَلَ ، تدُورُ هذه الفَراشَةُ حولَ القُطْبِ دَورَانَ الرَّحَى حولَ قُطْبِها ، في كلِّ يومٍ وليْلَةِ هَذه الفَراشَةُ حولَ الفَراشَةِ بَنَاتُ نَعْشِ مُمَّا يَلَى الفَرْقَدَيْن ؛ وهي سَبْعَةُ أُخُمُ مُتَفرِّقَةٌ مُضِيئَةٌ ، والقُطْبُ في وَسَطِ الفَراشَةِ لا يَبْرَحُ مَكَانَه ، إذا جَعَله إنسانٌ وراءَ مُضِيئَةٌ ، والقُطْبُ في وَسَطِ الفَراشَةِ لا يَبْرَحُ مَكَانَه ، إذا جَعَله إنسانٌ وراءَ

⁽١) في الأصل: «هل هي».

⁽٢) بعده في م: (له).

⁽٣) سورة النحل ١٦.

⁽٤) فراشة الرحى: حجرها. انظر اللسان (ف رش).

⁽٥ - ٥) في م: (إحدى).

ظَهْرِه في الشامِ، كان مُسْتَقْبلًا للكَعْبَةِ، وإنِ اسْتَدْبَر الفَرْقَدَيْنِ أو الجَدْيَ كَان مُسْتَقْبِلًا للجِهَةِ، وكذلك بَناتُ نَعْشٍ، إلَّا أنَّ انْجِرافَه يكونُ أكثر.

والشمسُ والقَمَرُ ومَنازِلُهما، وهي ''ثمانيةٌ و' عِشْرُون منْزِلًا، تَطْلُعُ كلُّها مِن المَشْرِقِ، وتَغْرُبُ في المَغْرِبِ، تكونُ في طُلُوعِها على يَسْرَةِ المُصَلِّى، وفي غُروبِها ''على كَمْنَتِه''.

ويُسْتَدَلُّ مِن الرِّياحِ بأَرْبَعِ تَهُبُّ مِن زَوايا السَّماءِ ؛ الدَّبُورُ تَهُبُّ مِمَّا بِينَ المُغْرِبِ والقِبْلَةِ ، مُسْتَقْبِلَةً شَطْرَ وَجْهِ المُصَلِّى الأيمنَ ، والصَّبَا مُقابِلَتُها تَهُبُ مِن ظَهْرِه إلى كَتِفِه الهُسْرَى مارَّةً إلى مَهَبِّ الدَّبُورِ ، والجَنُوبُ تَهُبُّ مِمّا بِينَ المَشْرِقِ والقِبْلَةِ مَارَّةً إلى الزَّاوِيَةِ المُقابِلَةِ لها ، والشَّمَالُ تَهُبُ مِن مُقابِلَتِها مارَّةً إلى مَهَبِّ الجُنُوبِ .

فصل: ويَسْقُطُ الاسْتِقْبالُ في ثلاثَةِ مواضِعَ؛ أحدُها، عندَ العَجْزِ؛ لكونِه مَرْبُوطًا إلى غيرِ القِبْلَةِ، يُصَلِّى على حسبِ حالِه؛ لأنَّه فَرْضٌ عجَزَ عنه، أشْبَهَ القِيامَ.

الثانى ، فى شِدَّةِ الحَوْفِ ، مثلَ حالِ التِحامِ الحربِ ، والهَرَبِ الْمُبَاحِ مِن عَدُوِّ ، أو سَيْلِ ، أو سَبْعِ لا يُمْكِنُه التَّخَلُّصُ منه إلَّا بالهَرَبِ ، فيجوزُ له تَرْكُ القِبْلَةِ ، ويُصَلِّى حيث أَمْكَنَه ، راجِلًا وراكِبًا ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ فَإِنْ

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

⁽۲ - ۲) في س ۲، م: «عن يمينه».

خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ (١). قال ابنُ عمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عنهما، عن النبيِّ وَيَلِيْهُا ». رَواه البُخارِيُ (١). ولأنَّه عاجِرٌ عن الاسْتِقْبالِي، فأشْبَهَ المَرْبُوطَ.

فإن كانَ طالِبًا للعَدُوِّ يخافُ فَوْتَه ، ففيه رِوايَبَان ؛ إحْداهما ، تجوزُ له صَلاةُ الحائفِ ، كالمَطْلُوبِ ؛ لأنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ أُنَيْسِ قال : بعَثَنِي النبيُّ عَيَلِيْهُ إلى "خالدِ بنِ سُفْيانَ" الهُذَلِيِّ لأَقْتُلَه ، فانْطلَقْتُ أَمْشِي ، وحَضَرَتِ العَصْرُ وأنا أُصَلِّي أُومِيُ إيماءً نحوَه . رواه أبو داودَ (أ) . وظاهِرُه أنَّه أَخْبَرَ بذلك النبيَّ وأنا أُصَلِّي أُومِيُ إيماءً نحوَه . رواه أبو داودَ (أ) . وظاهِرُه أنَّه أَخْبَرَ بذلك النبيَّ وأنا أُصَلِّي فلم يُنْكِرُه . وقال الأوْزاعِيُ (أ) : قال شُرَحْبِيلُ ابنُ حَسَنَةً (أ) : لا تُصَلُّوا

كما أخرجه الإمام مالك، في: باب صلاة الخوف، من كتاب صلاة الخوف. الموطأ ١/ ١٨٤. والبيهقي، في: باب كيفية صلاة شدة الخوف، من كتاب صلاة الخوف. السنن الكبرى ٣٠٦.

(٣ - ٣) في النسخ: ٥ سفيان بن خالد». والمثبت هو الصواب، كما في المصادر.

(٤) في : باب صلاة الطالب، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٨٧.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣/٤٩٦.

(٥) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد أبو عمرو الأوزاعي، شيخ الإِسلام، وعالم أهل الشام، كان مولده في حياة الصحابة، أول من دون العلم بالشام، توفى سنة سبع وخمسين ومائة. سير أعلام النبلاء ١٧/٧ - ١٣٤، وفيات الأعيان ١٢٧/٣، ١٢٨.

(٦) شرحبيل بن عبد الله بن المطاع أبو عبد الله الكندى، وحسنة أمه، أو تَبَنَّتُه، كان ممن سيره أبو بكر فى فتوح الشام، وولاه عمر على ربع من أرباع الشام، وتوفى فى طاعون عمواس، وهو ابن سبع وستين سنة. الإصابة ٣٢٨/٣، ٣٢٩.

⁽١) سورة البقرة ٢٣٩.

 ⁽۲) في: باب: ﴿ فإن خفتم فرجالا أو ركبانا ﴾ ، من كتاب التفسير. صحيح البخارى ٦/
 ٣٨.

الصبح إلَّا على ظَهْرٍ. فنزَلَ الأَشْتَرُ (') فصلَّى على الأَرضِ، فمَرَّ به شُرَحْبِيلٌ، فقال: مُخالِفٌ خالَفَ اللَّهُ به. فخَرَجَ الأَشْتَرُ في الفِئْنَةِ. ولأَنَّها إحْدَى حَالتَى الحَوْفِ، فأَشْبَهَتْ [٣٠و] حالَةَ المُطْلُوبِ. والثانيةُ، لا يجوزُ ؟ لأَنَّه آمِنٌ.

الثالثُ ، النافِلَةُ فى السَّفَرِ ، فإن كان راكِبًا ، فله الصلاةُ على دابَّتِه ؛ لِما روَى ابنُ عمرَ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كان يُسَبِّحُ على ظَهْرِ راحِلَتِه حيث كان وَجُهُه ، يُومِئُ برأْسِه ، وكان يُوتِرُ على بعيرِه . مُتَّفَقٌ عليه (٢) . وكان يُصَلِّى

(۱) الأشتر لقبه ، واسمه مالك بن الحارث النخعى ، كان من الأبطال الكبار ، كان سيد قومه وخطيبهم وفارسهم ، بعثه على على مصر ، فمات فى الطريق سنة ثمان وثلاثين . العبر ١/ ٥٥ . (٢) أخرجه البخارى ، فى : باب ينزل للمكتوبة ، وباب من تطوع فى السفر فى غير دبر الصلاة ... ، من كتاب تقصير الصلاة . صحيح البخارى ٢/ ٥٦ ، ٧٥ . ومسلم ، فى : باب جواز صلاة النافلة على الدابة فى السفر حيث توجهت . صحيح مسلم ١/ ٤٨٧ .

كما أخرجه النسائي، في: باب الحال التي يجوز فيها استقبال غير القبلة، من كتاب الصلاة، ومن كتاب القبلة. المجتبى ١/١٩٦، ١٩٧، ١/٨٤. والإِمام أحمد، في: المسند ٢/

وبلفظ: (كان يوتر على بعيره). أخرجه البخارى، في: باب الوتر على الدابة، من كتاب الوتر. صحيح البخارى ٢/ ٣١، ٣٢. ومسلم، في: باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٤٨٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التطوع على الراحلة والوتر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٧٩. والنسائي ، في : باب الوتر على الراحلة ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٣/ ١٩٠. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الوتر على الراحلة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٧٣. والدارمي ، في : باب الوتر على الراحلة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٣٧٣. والإمام مالك ، في : باب الأمر بالوتر ، من كتاب صلاة الليل . الموطأ ١/٤٢١. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٧، ٥٠ ، ١٣٨٨.

على جماره (١).

ولا فَرْقَ بِينَ السفرِ الطويلِ والقَصِيرِ؛ لأنَّ ذلك تَخْفِيفٌ في التَّطَوُّع كَيْلا يُؤَدِّيَ إِلَى قَطْعِه وتَقْليلِه، فَيَسْتَوى فيه الطُّويلُ والقصيرُ. فإن أَمْكَنَه الاسْتِقْبالُ والرُّكُوعُ والسُّجودُ، كالذي في العَمَّارِيَّةِ (٢)، لَزَمَه ذلك؛ لأنَّه كراكِب السفينةِ. ويَحْتَمِلُ أَنْ لا يَلْزَمَه؛ لأَنَّ الرُّخْصَةَ العامَّةَ يسْتَوى فيها ذو الحاجَةِ وغيرُه . وإنْ شَقَّ عليه ، صلَّى حيث كان وَجْهُه ، يُومِئُ بالرُّكوع والسُّجودِ، ويجعَلُ سُجودَه أَخْفَضَ مِن رُكوعِه. وإنْ شَقَّ عليه اسْتِقْبالُ القِبْلَةِ في تَكْبِيرَةِ الإِحْرام، كراكِبِ الجَمَلِ المَقْطُور، لا يُمْكِنُه إدارَتُه، لم يَلْزَمْه . وإن كان سَهْلًا ففيه وَجْهان ؟ أحدُهما ، يلْزَمُه ذلك . اختارَه الخِرَقِيُّ ؛ لأنَّه أمْكنَه الاسْتِقْبالُ في ابْتِداءِ الصلاةِ ، فلَزِمَه ، كالماشِي . والثاني ، لا يَلْزَمُه . اخْتارَه أبو بَكْرِ ؛ لأنَّه جُزْةٌ مِن الصلاةِ ، فأشْبَهَ سائرَها . فإن عدَلَتْ به البَهِيمَةُ عن جِهَةِ مَقْصِدِه إلى جِهَةِ القِبْلَةِ، جاز؛ لأنَّها الأَصْلُ، وإنْ عَدَلَتْ إلى غيرِها وهو عالِمٌ بذلك مُخْتَارٌ له، بطَلَتْ صلاتُه؛ لأنَّه ترَكَ قِبْلَتَه لغيرِ عُذْرٍ، وإن ظَنَّها طَرِيقَه، أو غَلَبَتْه الدَّابَّةُ، لم تَبْطُلْ.

فأمّا الماشى ففيه رِوايَتان؛ إحْداهما، له الصلاةُ حيث تَوَجَّهَ؛ لأنّها إحْدَى حالَتَىْ سَيْرِ المُسافرِ، فأشْبَهَ الراكِبَ، لكِنّه يَلْزَمُه الرُّكوعُ والسُّجودُ على الأرضِ مُسْتَقْبِلًا؛ لإِمْكانِ ذلك. والثانيةُ، لا يجوزُ. وهو ظاهِرُ قولِ

⁽١) انظر ما تقدم تخريجه في صفحة ٢٩.

⁽٢) العمارية: هودج يحمل على الدابة. انظر: معجم دوزي.

الحَرَقِيِّ ؛ لأَنَّ الرُّخْصَةَ ورَدَتْ في الراكبِ ، والماشي يُخالِفُه ('') ؛ لأَنَّه يأْتِي في الصلاةِ بَمَشْي و ('') عمَلٍ كثيرٍ . فإن دَخَل المُسافِرُ في طريقِه بلَدًا ، جاز أن يُصَلِّي فيه ، وإن كان في البَلَدِ الذي يقْصِدُه ، أَتَمَّ صلاتَه ، ولم يَبْتَدِئُ فيه صلاةً .

⁽١) في م: «بخلافه».

⁽٢) في م: «وذلك».

بابٌ في الشُّرطِ الخامِس

وهو الوَقْتُ ، وقد ذَكَرْنا أَوْقاتَ المَكْتُوباتِ (٢).

ولا تصعُّ الصلاةُ قبلَ وقْتِها بغيرِ خِلافِ، فإنْ أَحْرَمَ بها فبان أَنَّه لم يدْخُلْ وَقْتُها، انْقَلَبَتْ نَفْلًا؛ لأَنَّه لمَّا بطَلَتْ نِيَّةُ الفَرْضِيَّةِ^(٣)، بَقِيَتْ نِيَّةُ الصلاةِ.

وَوَقْتُ سُنَّةِ كلِّ صلاةٍ مَكْتُوبَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ عليها، مِن دُخولِ وَقْتِها إلى فِعْلِها، ووَقْتُ التي بعدَها مِن فِعْلِها إلى آخرِ وَقْتِها.

فأمَّا النَّوافلُ المُطْلقَةُ ، فجميعُ الزَّمانِ وَقْتُ لها ، إلَّا خَمْسَةَ أَوْقاتِ ؛ بعدَ الفَجْرِ حتى تَطْلُعَ الشمسُ ، وبعدَ طُلُوعِها حتى تَرْتَفِعَ قَيْدَ رُمْحٍ ، وعندَ قيامِها حتى تَرْتَفِعَ قَيْدَ رُمْحٍ ، وعندَ قيامِها حتى تَزُولَ ، وبعدَ العَصْرِ حتى تَضَيَّفَ (أَ) الشمسُ للغُروبِ ، وإذا تضيَّفَتْ حتى تَغْرُبَ ، فلا يجوزُ التَّطَوُّعُ في هذه الأوقاتِ بصلاةٍ لا سَبَبَ لها ؛ لقولِ رسولِ اللَّهِ عَلَيْتُهُ: « لَا صَلَاةَ بَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، لمَتَّفَقٌ عليه (صَلَّةً بَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » . مُتَّفَقٌ عليه (صَلَّةً بَعْدَ الصَّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » . مُتَّفَقٌ عليه (صَلَّقَ بَعْدَ الصَّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » . مُتَّفَقٌ عليه (صَلَّةً . وروَى عُقْبَةُ

⁽١) سقط من: ف.

⁽٢) انظر ما تقدم في صفحة ٢٠٣ - ٢١١ .

⁽٣) في م: (الفريضة) .

⁽٤) أى تميل.

⁽٥) من حديث أبي سعيد بنحو ما ذكره المصنف، أخرجه البخاري، في: باب لا يتحرى =

ابنُ عامِرٍ قال : ثَلاثُ ساعَاتِ كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّى فيهنَ ، وحينَ يَقُومُ أُو الشَّمْسُ بازِغَةً حتى تَرْتَفِعَ ، وحينَ يَقُومُ قائِمُ الظَّهِيرَةِ حتى تَرْتَفِعَ ، وحينَ يَقُومُ قائِمُ الظَّهِيرَةِ حتى تَرُولَ ، وحِينَ إ ٣٤٤ تَضَيَّفُ الشَّمْسُ للغُروبِ . رواه مسلم (١) . والنَّهْ يُ عمَّا بعدَ العَصْرِ يتَعلَّقُ بالفِعْلِ ، فلو لم يُصَلِّ ، فله التَّنَقُلُ ، مسلم وإن صلَّى غيرُه ؛ لأنَّ لَفْظَ العَصْرِ بإطلاقِه يَنْصَرِفُ إلى الصلاةِ . وعن أحمدَ فيما بعدَ الصَّبْحِ مثلُ ذلكَ ؛ لأنَّها إحْدَى الصَّلاتَيْنِ ، فكانَ النَّهْ يُ أحمدَ فيما بعدَ الصَّبْحِ مثلُ ذلكَ ؛ لأنَّها إحْدَى الصَّلاتَيْنِ ، فكانَ النَّهْ يُ

= الصلاة قبل غروب الشمس ، من كتاب مواقبت الصلاة . صحيح البخارى ١/ ١٥٢. ومسلم ، في : باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/ ٥٦٠.

كما أخرجه النسائى، فى: باب النهى عن الصلاة بعد العصر، من كتاب المواقيت. المجتبى 1/7 (وابن ماجه، فى: باب النهى عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه 1/7 (1/7) والإمام أحمد، فى: المسند 1/7 – 1/7 (1/7) 1/7 (1/7) 1/7

(١) في س ١، س ٢، ف، م: «وأن».

(٢) في: باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم / ٥٦٨، ٥٦٩.

كما أخرجه أبو داود ، في: باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها ، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ٢/ ١٨٥٠. والترمذي ، في: باب ما جاء في كراهية الصلاة على الجنازة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذي ٤/ ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، والنسائي ، في: باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها ، وباب النهي عن الصلاة نصف النهار ، من كتاب المواقيت ، وفي: باب الساعات التي نهي عن إقبار الموتي فيهن ، من كتاب الجنائز. المجتبي ١/ ٢٢١ – ٢٢٣ ، ٤/ ٦٧. وابن ماجه ، في: باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن ، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ١/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ . والدارمي ، في: باب أي ساعة يكره فيها الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٣٣ .

مُتَعلِّقًا بِفِعْلِها ، كالعَصْرِ . والمَشْهورُ في المَذْهَبِ أَنَّه مُتَعلِّقٌ بالوَقْتِ ؛ لِمَا روَى ابنُ عمرَ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ : « لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ الغائبَ ، أَن لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الفَجْرِ إلَّا سَجْدَتَيْنِ » . رواه أبو داودَ (١٠) .

وسَواءٌ في هذا مكةُ ويومُ الجُمُعَةِ وغيرُهما؛ لعُمومِ النَّهْيِ في الجميعِ.

فصل: ويجوزُ قضاءُ المَكْتُوباتِ في كلِّ (٢) وَقْتِ ؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْهِ: «مَنْ نَامَ عَن صَلَاةٍ أو نَسِيَهَا ، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » . (مَمْتَّفَقُ عليه) . وقولِه عليه الصلاةُ والسلامُ: «مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِن صَلَاةِ الصَّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ » (١) .

ويجوزُ في وقْتَيْنِ منها (°) ؛ وهما بعدَ الفَجْرِ وبعدَ العَصْرِ ، الصلاةُ على الجِنازَةِ ؛ لأَنَّهما وَقْتانِ طوِيلانِ ، فالانْتِظارُ فيهما يَضُرُّ بالمَيِّتِ ، ورَكْعَتا الطَّوافِ بعدَه ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيْلِيَّةِ : «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا الطَّوافِ بعدَه ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيْلِيَّةٍ : «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا البَيْتِ ، وصَلَّى فِي أَيَّةٍ (١) سَاعَةٍ شَاء مِن لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » . رواه

⁽١) في: باب من رخص في الركعتين بعد العصر إذا كانت الشمس مرتفعة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٩٤/١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٠٤/٢.

⁽٢) سقط من: م.

⁽۳ – ۳) زیادة من: س ۱.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢١٢.

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٢.

⁽٥) في م: «منهما».

⁽٦) في م: «أي».

الشافِعِيُّ ، والأَثْرَمُ . وإعادَةُ الجماعَةِ ؛ لِمَا رَوَى يَزِيدُ أَ بَنُ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ قَالَ : صَلَّيْتُ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ صلاةَ الفجرِ ، فلمَّا قضَى صلاتَه إذا هو برَجُلَينْ لم يُصَلِّينا معه ، فقالَ : «مَا مَنَعَكُمَا أَن تُصَلِّينا مَعَنَا ؟ » . فقالا : يا رسولَ اللَّهِ ، قد صلَّينا في رِحالِنا . قالَ : «فلا تَفْعَلا ، إذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحالِكُمَا ثُمَّ أَنَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةِ ، فَصَلِّينا مَعَهُمْ ؛ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةً » . رَواه الأَثْرَمُ (٢) . أَيَتُتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ ، فَصَلِّينا مَعَهُمْ ؛ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةً » . رَواه الأَثْرَمُ (٢) .

(١) أخرجه الإِمام الشافعي، انظر: الباب الأول في مواقيت الصلاة، من كتاب الصلاة. ترتيب مسند الشافعي ٧/١٥، ٥٨.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الطواف بعد العصر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود 1/2 والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي 1/2 ، 9 ، 9 ، والنسائي ، في : باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب إباحة الطواف في كل الأوقات ، من كتاب المناسك . المجتبى 1/2 ، 1/2 ، 1/2 ، وابن ماجه ، في : باب ما جاء من الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه 1/2 ، والدارمي ، في : باب الطواف في غير وقت الصلاة ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي 1/2 ، والإمام أحمد ، في : المسند 1/2 ، 1/2 ، وهو صحيح . انظر : الإرواء 1/2 ، 1/2 ، 1/2

(۲) في ف: «ابن زيد».

وهو يزيد بن عامر بن الأسود بن حبيب، له صحبة، شهد حنينا مع المشركين ثم أسلم. الإصابة ٦/٦٦.

(٣) وأخرجه أبو داود ، في : باب في من صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلى معهم ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٣٦. والترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل يصلى وحده ثم يدرك الجماعة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١/ ١٨، ١٩ . والنسائي ، في : باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/ ٨٧. والدارمي ، في : باب باب إعادة الصلوات في الجماعة بعدما صلى في بيته ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ باب إعادة الإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ١٦٠ . ١٦١ .

فأمًّا فِعْلُ هذه الصَّلواتِ (الثلاثِ في الأوقاتِ) الثلاثةِ الباقِيَةِ ، ففيها روايتان ؛ إحْدَاهما ، يجوزُ ؛ لعُمومِ الأَدِلَّةِ الجُوزَةِ ، ولأنَّها صلاةٌ جازَتْ في بَعْضِ أَوْقاتِ النَّهْي ، فجازَتْ في جَميعِها ، كالقَضَاءِ . والثانيةُ ، لا يجوزُ ؛ لقولِ عُقْبَةَ في حديثِه : كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهانا أن نُصَلِّي فِيهِنَّ ، وأنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانا . وذِحْرُ الصلاةِ مع الدَّفْنِ ظاهِرٌ في الصلاةِ على الميِّتِ ، فَعْ أَحادِيثَ ، ولأنَّ النَّهْيَ في هذه الأوقاتِ آكَدُ ؛ لتَخْصِيصِهِنَّ بالنَّهْي في أحادِيثَ ، ولأنَّها أوقاتُ خَفِيفَةٌ ، لا يُخافُ على الميِّتِ فيها ، ولا يَشُقُ تأخيرُ الرُكوعِ للطَّوافِ فيها ، بخِلافِ غيرها .

فصل: ومتى أعاد المُغْرِبَ شَفَعَها بِرابِعَةٍ. نَصَّ عليه؛ لأَنَّها نافِلَةٌ، ولا يُشْرَعُ التَّنَقُّلُ بِوَتْرِ في غيرِ الوَتْرِ^(٢).

ومتى أُقِيمَتِ الصلاةُ فى وَقْتِ نَهْي، وهو خارِجٌ مِن المسجدِ، لم يُشتَحَبَّ له الدُّخولُ، فإن دَخَل صلَّى معهم؛ لِما رُوِى عن ابنِ عمرَ أنَّه خَرَج مِن دارِ عبدِ اللَّهِ بنِ خالدٍ، حتى إذا نَظَر إلى بابِ المسجدِ إذا الناسُ فى الصلاةِ، فلم يَزَلْ واقِفًا حتى صلَّى الناسُ. وقال: إنِّى قد صلَّيْتُ فى البيتِ.

فصل: فأمّا سائرُ الصَّلُواتِ ذُواتِ الأَسْبابِ؛ كَتَحِيَّةِ المسجدِ، وصلاةِ الكُسوفِ، وشجودِ التِّلاوَةِ، وقضاءِ السُّنَنِ، ففيها رِوايَتانِ؛ إحداهما،

⁽١ - ١) سقط من: الأصل، ف.

⁽٢) في م: «الوقت».

المنّعُ؛ لعُمومِ النّهْيِ، ولأنّها نافِلَةً، فأَشْبَهَتْ ما لا سَبَبَ له. والثانيةُ، يجوزُ فِعْلُها؛ لِما روَتْ أُمُّ سَلَمَةً، قالَتْ: دَخَلَ عليَّ رسولُ اللَّهِ عَلَيْهِ ذات يوم بعدَ العَصْرِ، فصلًى رعْعتينْ، فقلْتُ: يا رسولَ اللَّهِ، صلَّيْتَ صلاةً لم أَكُنْ أُراك أَتُصَلِّيها ؟ فقال: «إنّى كُنْتُ أُصَلّى رَكْعَتَيْنِ بعدَ الظَّهْرِ، وإنّه (أَكُنْ وَلُهُ رَبُكُ عَتَيْنِ بعدَ الظَّهْرِ، وإنّه (أَكُنْ وَلُهُ بَنِي تَمِيمٍ، فَشَعَلُونِي [٥٣٠] عَنْهُما (أَنَّ ، فَهُما هَاتَانِ الرَّحْعَتَانِ ». رَواه مسلم (أَنَى وعن قَيْسِ بنِ عمرو (أُقَلَ : رأى رسولُ اللَّهِ عَلَيْهُ رجلًا يُصَلِّى بعدَ الصبحِ رحْعتَيْنِ، فقال له (أَ رسولُ اللَّهِ عَلَيْهُ: «أَصَلَاةُ الصَّبْحِ بعدَ الصبحِ رحْعتَيْنِ، فقال له (أَ رسولُ اللَّهِ عَلَيْهُ: «أَصَلَاةُ الصَّبْحِ مَرَّتَيْنِ ، فقال له الرجلُ: إنّى لم أكنْ صَلَيْتُ الرَّحْعَتَيْنِ قبلَهما (أَنَى مَلَيْتُ الرَّحْعَتَيْنِ قبلَهما (أَنَى مَا اللَّهِ عَلَيْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْتُ الرَّحْعَتَيْنِ قبلَهما (أَنَى اللَّهُ عَلَيْتُ الرَّحْعَتَيْنِ قبلَهما (أَنَى اللَّهُ عَلَيْتُ الرَّحْقَتَيْنِ قبلَهما (أَنَى اللَّهُ عَلَيْتُ الْعَلَيْتُ المَّهُ المَّالَةُ المُنْ عَلَيْتُ الرَّعْقَتَيْنِ قبلَهما (أَلَى اللَّهُ عَتَيْنِ قبلَهما (أَنَى اللَّهُ عَلَيْتُ الرَّعْقَتَيْنِ قبلَهما (أَلَى اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلَيْتُ الْعَلَوْلِي الْعَلَيْهُما أَلَى اللَّهُ الْعَلَاقِيْلُونَ الْعَلَى الْعَلَاقِيْلُ الْعَلَيْتُ الْعَلَى الْعَلَاقِيْلُ الْعَلَيْلُونُ الْعَلَيْقُ اللَّهُ الْعَلَيْتُ الْعَلَيْتُ الْعَلَاقِلُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَيْثُ الْعَلَاقُ الْعُلْعُمُ الْعَلَيْلُ الْعَلَيْلُ اللَّهُ الْعَلَاقُ اللَّهُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعُلْعُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَلَيْمُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعُنْ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعُلْعُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعُلُولُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْ

وقال الحافظ: «من بني تميم». وهم، وإنما هم من عبد القيس. فتح الباري ١٠٦/٣.

والحديث بذكر وفد عبد القيس أخرجه مسلم، في: باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي والمنافرين. صحيح مسلم ١/٥٧١، ٥٧٢.

كما أخرجه البخارى ، فى : باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها ، من كتاب المواقيت ، وفى : باب إذا كلم وهو يصلى فأشار بيده واستمع ، من كتاب السهو ، وفى : باب وفد عبد القيس ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ١/١٥٣ ، ١٥٣ / ٨٨ ، ٥/ ٢١٤ . وأبو داود ، فى : باب الصلاة بعد العصر ، من كتاب التطوع . سنن أبى داود ٢٩٣١، والدارمى ، فى : باب فى الركعتين بعد العصر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٣٤، ٣٣٥ .

⁽۱ - ۱) في م: «أرك».

⁽٢) في س ١، س ٢، ف، م: ﴿ إِنَّمَا ﴾.

⁽٣) في الأصل، س ١، ف: «عنها».

⁽٤) هذا اللفظ أخرجه الإمام الشافعي، انظر: ترتيب مسند الشافعي ٥٦/١، ٥٧. والحميدي في: مسنده ١/ ١٤١، ١٤٢، والطحاوي، في: شرح معاني الآثار ٢٠٢/١. والخطيب البغدادي، في: شرح السنة ٣٣٣/٣.

⁽٥) في م: (عمر).

⁽٦) سقط من: م.

⁽٧) في الأصل، م: «قبلها».

فصَلَّيْتُهما الآنَ. فسكتَ رسولُ اللَّهِ ﷺ. رَواه أبو داودَ^(۱). ولأنَّها صلاةً ذاتُ سَبَبِ، فأشْبَهَتْ ركْعَتَى الطَّوافِ.

والمنتصوصُ عن أحمدَ في الوَثْرِ أَنَّه يَفْعَلُه قبلَ الفجرِ؛ لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ عَلَيْهُ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً ، فَصَلُّوهَا مَا بَيْنَ العِشَاءِ إلى صَلَّاةِ الصَّبْحِ » . رَواه الأَثْرُمُ (٢) . وقال في رَكْعَتَيِ الفجرِ : إِن صلَّاهُما بعدَ الفجرِ أَجْزَأه (٢) ، وأمَّا أَنا فأخْتارُ تأُخِيرَهما إلى الضَّحَى . لِمَا روَى التِّرْمِذِيُ (١) عن أبي هُرَيْرَةً ، وأمَّا أَنا فأخْتارُ تأُخِيرَهما إلى الضَّحَى . لِمَا روَى التِّرْمِذِيُ (١) عن أبي هُرَيْرَةً ، قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ مَنْ لَم يُصَلِّ رَكْعَتَيِ الفَجْرِ ، فَلْيُصَلِّهِمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ » .

 ⁽۱) فى: باب من فاتته [ركعتا الفجر] متى يقضيها؟ من كتاب التطوع. سنن أبى داود ۱/
 ۲۹۲، ۲۹۲.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى من تفوته الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد صلاة الفجر، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/ ٢٥٠. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى من فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيهما ؟ من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٦٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/ ٤٤٧. وصححه الشيخ أحمد شاكر. الجامع الصحيح ٢٨٤/٢ - ٢٨٦.

 ⁽٢) وأخرجه الإِمام أحمد، في: المسند ٦/٧، ٣٩٧. والطحاوى، في: شرح معانى الآثار ١/
 ٤٣٠.

⁽٣) بعده في م: «قال أحمد، رحمه الله». وانظر: المغنى ٢/ ٥٣١.

⁽٤) في : باب ما جاء في إعادتهما بعد طلوع الشمس ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٢.

كما أخرجه الحاكم في : المستدرك ١/ ٢٧٤. وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي . وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر ، في : الجامع الصحيح ٢٨٨/٢.

بَابُ النّيَّةِ

وهى (١) الشرطُ السّادِسُ ، فلا تصِحُ الصلاةُ إِلَّا بها بغيرِ خِلافِ ؛ لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : ﴿ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ﴾ (١) . ولأنَّها عِبادَةٌ مَحْضَةٌ ، فلم تصِحُ بغيرِ نِيَّةٍ ، كالصومِ .

ومَحَلُّ النِّيَّةِ القَلْبُ، فإذا نَوى بقَلْبِه أَجْزَأَه، وإن لَم يَلْفِظْ بلسانِه، وإن نوى صلاةً فسبَقَ لِسائه إلى غيرِها، لم تَفْسُدْ صلاتُه.

والأَفْضَلُ النِّيَّةُ مع تَكْبِيرَةِ الإِحْرامِ؛ لأَنَّهَا أَوَّلُ الصلاةِ ، لتكونَ النِّيَّةُ مقارِنَةً للعِبادَةِ . ويُسْتَحَبُ اسْتِصْحابُ ذِكْرِها في سائرِ الصلاةِ (٢) ؛ لأَنَّه أَنْ أَيْلَغُ في الإِخْلاصِ . وإن تقدَّمَتِ النِّيَّةُ التَّكْبِيرَ بزَمَنِ يسِيرٍ ، جاز ، ما لم يفسَخْها ؛ لأَنَّ أُوَّلَها مِن أَجْزائِها ، فكفي اسْتِصْحابُ النِّيَّةِ فيه (٥) ، كسائرِ أَجْزائِها .

وإن كانت فَرْضًا لَزِمَه أن يَنْوِى الصلاة بعَيْنِها ؛ ظُهْرًا أو عَصْرًا ، لتَتَمَيَّزَ عن ظُهْرِ الصَّبِيِّ عن غُهْرِ الصَّبِيِّ

⁽١) في الأصل، ف: «هو».

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥١.

⁽٣) في م: «الصلوات».

⁽٤) في م: « لأنها ».

⁽٥) في م: «فيها».

والمُعادَةِ. وقال غيرُه: لا يلْزَمُه؛ لأنَّ ظُهْرَ هذا لا يكونُ إلَّا فَرْضًا.

ويَنْوِى الأَداءَ في الحَاضِرَةِ ، والقضاءَ في الفائتةِ . وفي وُمُجُوبِ ذلك وَجُهانِ ؛ أَوْلَاهِما (١) ، أنَّه (٢) لا يجِبُ ؛ لأنَّه لا يَخْتَلِفُ المَدْهَبُ في مَن صلَّى في الغَيْمِ بالاجْتِهادِ ، فبانَ بعدَ الوَقْتِ ، أنَّ صلاتَه صَحِيحةً ، وقد نَوَاها أَداءً .

وإن كَانَتْ سُنَّةً مُعَيَّنَةً، كَالوَتْرِ وَنَحْوِه، لَزِم تَعْيِينُها أَيْضًا. وإن كَانَتْ نَافِلَةً مُطْلَقَةً، أَجْزَأَتُه نِيَّةُ الصلاةِ.

ومتى شَكَّ فى أثناءِ الصلاةِ هل أنوى أو لا؟ كَرِمَه اسْتِعْنافُها؛ لأنَّ الأَصْلَ عدَمُها. فإن ذَكر أنَّه نَوى قبلَ أنْ يُحْدِثَ شيئًا مِن أَفْعالِ الصلاةِ، الأَصْلَ عدَمُها. فإن فعلَ شيئًا قبلَ ذِكْرِه، بَطَلَتْ صلاتُه؛ لأنَّه فَعَلَه شَاكًا فى صلاتِه.

وإن نَوَى الخُرُوجَ مِن الصلاةِ بَطَلَتْ؛ لأنَّ النَّيَّةَ شَرْطٌ في جميعِ الصلاةِ، وقد قَطَعَها. وإن ترَدَّدَ في قَطْعِها فعلى وَجْهَيْن؛ أَحَدُهما، تَبْطُلُ؛ لأنَّه دَخَل فيها بنِيَّةٍ مُتَيَقَّنَةٍ، فلا تَبْطُلُ؛ لأنَّه دَخَل فيها بنِيَّةٍ مُتَيَقَّنَةٍ، فلا يَخْرُجُ منها بالشَّكُ.

وإذا نَوَى في صلاةِ الظُّهْرِ (١) قَلْبَها عَصْرًا ، فسَدَتَا جميعًا ؛ لأنَّه قَطَع نِيَّةَ

⁽١) في الأصل: ﴿ أَحدهما ﴾ .

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣ - ٣) في م: «نواها أم لا».

⁽٤) بعده في م: «ثم».



[٢٥٠] بَابُ صِفةِ الصلاةِ

وأَرْكَانُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ القِيامُ ، وهو واجِبٌ في الفَرْضِ ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ (() . وقال النبئ ﷺ لِعِمْرَانَ بنِ مُصَيْنٍ : « صَلِّ قَائِمًا ، فإن لم تَسْتَطِعْ ، فعَلَى جَنْبٍ (() » . رُواه البُخارِيُّ .

فإن كَبَّرَ للإِحْرامِ قاعِدًا ، أو في حالِ نُهوضِه إلى القيامِ ؛ لم يُعْتَدَّ به ؛ لأنَّه أتَى به (١) في غير مَحَلِّه .

ويُسْتَحَبُّ القيامُ للمَكْتُوبَةِ (٥) عندَ قولِ المُؤذِّنِ: قد قامَتِ الصلاةُ. لأنَّه

والحديث أخرجه البخارى، في: باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، من كتاب التقصير. صحيح البخارى ٢٠/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في صلاة القاعد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢١٨. والترمذي، في: باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/ ١٦٦. وابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة المريض، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٦. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٦٦٤.

والحديث لم يخرجه مسلم، انظر: تحفة الأشراف ١٨٤/، ١٨٥، إرواء الغليل ٢/٨.

⁽١) سورة البقرة ٢٣٨.

⁽٢) في م: « جنبك ».

⁽٣) بعده في الأصل: «ومسلم».

⁽٤) سقط من: الأصل.

⁽٥) في م: « إلى المكتوبة » .

دعاءٌ إلى القيام، فاستُحِبَّتِ المُبادَرَةُ إليه.

ويُسْتَحَبُّ للإِمامِ تَسْوِيةُ الصَّفوفِ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ بنُ مَالِكِ ، قال : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصلاةِ أَخَذَه ('' بِيَمِينِه - يعْنِي عُودًا في الحِرْابِ - فقال ('') : «اعْتَدِلُوا ، سَوُّوا صُفُوفَكُمْ » . ثم أَخَذَه ('' بيسارِه ، وقال : «اعْتَدِلُوا ، سَوُّوا صُفُوفَكُمْ » . رَواه أبو داودَ ('') .

فصل: ثم يكبِّرُ للإِحْرامِ، وهو الرُّكْنُ الثانى؛ لأَنَّ النبيَّ عَيَّلِيْمُ قَالَ للمُسِيءِ فَى صلاتِه: ﴿إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرُ ﴾ (أ) . وقال: ﴿مِفْتَامُ الصَّلَاةِ الطَّهُورُ ، وتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » . رَواه أبو داودَ (٥) .

⁽١) في م: ﴿ أَخَذَ ﴾ .

⁽٢) في م: «التفت وقال».

⁽٣) في: باب تسوية الصفوف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٥٥١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٢٥٤.

⁽٤) أخرجه البخارى، في: باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ...، وباب حدثنا مسدد، من كتاب الأذان، وفي: باب من رد فقال: عليك السلام، من كتاب الاستئذان، وفي: باب إذا حنث ناسيا في الأيمان، من كتاب الأيمان. صحيح البخارى ١٩٢/، ١٩٣، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٨ ١٩٣، ١٩٣، ١٩٣، وجوب قراءة الفاتحه في كل ركعة ...، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١٩٨/، وأبو داود، في: باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة، سنن أبي داود ١٩٧١، والترمذي، في: باب ما جاء في وصف الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/٧٩، والنسائي، في: باب فرض التكبيرة الأولى، من كتاب افتتاح الصلاة. المجتبى ٢/١٩، وابن ماجه، في: باب إتمام الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٦، والإمام أحمد، في: المسند ٢/٤٣٤.

⁽٥) في : باب فرض الوضوء، وباب الإِمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر ركعة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٤٥، ١٤٥.

وقال: « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاةَ امْرِئُ حتى يَضَعَ الوُضُوءَ مَوَاضِعَهُ ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ ، وَيَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ » (١) .

ولا يُجْزِئُه غيرُه مِن الذِّكْرِ، ولا قولُه: اللَّهُ الأكبرُ. ولا التكْبِيرُ بغيرِ العرَبِيَّةِ ؛ لِما ذكرْناه. فإن لم يُحْسِنِ العرَبِيَّة ، لَزِمَه التَّعَلَّمُ. فإنْ خَشِي خُروجَ العرَبِيَّةِ ؛ لِما ذكرْناه. فإن لم يُحْسِنِ العرَبِيَّة ، لَزِمَه التَّعَلَّمُ. فإنْ خَشِي خُروجَ الوقتِ ، ففيه وَجُهانِ ؛ أحدُهما ، يُكبِّرُ بلُغتِه ؛ لأنَّه عَجزَ عن اللَّفْظِ ، فلزِمَه الإِثْيَانُ بَمَعْناه ، كَلَفْظَةِ النِّكاحِ . والثاني ، لا يُكبِّرُ بغيرِ العرَبِيَّةِ ؛ لأنَّه ذِكْرُ تَنْعَقِدُ به الصلاةُ ، فلم يَجْزِ التَّعْبِيرُ عنه بغيرِ العرَبِيَّةِ ، كالقراءَةِ . فعلى هذا ، يكونُ حُكْمُه حُكْمَ الأَخْرَسِ .

فإن عَجَز عن بَعْضِ (٢) اللفظِ ، أو (٣) بعضِ الحَرُوفِ ، أَتَى بَمَا يُمْكِنُه . وإن كان أَخْرَسَ ، فعليه تَحْرِيكُ لسانِه ؛ لأَنَّ ذلك كان يَلْزَمُه مع

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، من أبواب الطهارة، وفي: باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١/١٥، ٢/ ٧٣. وابن ماجه، في: باب مفتاح الصلاة الطهور، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ١٠. والدارمي، في: باب مفتاح الصلاة طهور، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٥٠١. والإمام أحمد، في: المسند ١/٥٠١، ١٢٩،

⁽¹⁾ أخرجه أبو داود ، في : باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٨/، ١٩٨ . والترمذي ، في : باب وصف الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١٩٥، ٩٦ . والدارمي ، في : باب في الذي لا يتم الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٥٠٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٣٠٠

⁽٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) في م: «أوْ عن».

النَّطْقِ، فإذا عَجَز عن أَحَدِهما، بَقِى الآخرُ. ذَكَرَه القاضى. ويقْوَى عندِى أَنَّه لا يَلْزَمُه تَحْرِيكُ لسانِه ؛ لأَنَّ ذلك إَنَّما وَجَب على الناطِقِ ضَرُورَةَ القراءَةِ ، فإذا سَقَطَتْ سَقَط ما هو مِن ضَرُورَتِها ، كالجاهِلِ الذي لا يُحْسِنُ شيئًا مِن الذِّكْرِ ، ولأَنَّ تَحْرِيكَ لسانِه بغيرِ القراءةِ عَبَثٌ مُجَرَّدٌ ، فلا يَرِدُ الشرعُ به .

ويُبَيِّنُ التَّكْبِيرَ، ولا يُمَطِّطُه، فإن مَطَّطَه تَمْطِيطًا يُغَيِّرُ المَعْنَى، مثلَ أَنْ يَمُدَّ الهَمْزَةَ فَى اسْمِ اللَّهِ تعالَى، فيَجْعَلَه اسْتِفْهامًا، أو يَمُدَّ أَكْبَارَ، فيزِيدَ أَلِفًا فيَصِيرَ جَمْعَ كَبَرِ؛ وهو الطَّبْلُ، لم يُجْزِه.

ويَجْهَرُ بالتَّكْبِيرِ إن كان إمامًا بقَدْرِ ما يسمعُ مَن خَلْفَه، وإن لم يكن إمامًا، بقَدْرِ ما يُسْمِعُ نفسَه، كالقراءَةِ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَرْفَعَ يديْه ، مَمْدُودَةَ (١) الأصابِع، مَضْمُومًا بعضُها إلى بعضِ حتى يُحاذِي بهما مَنْكِبَيْه ، أو فُروعَ أُذُنَيْه ؛ لِمَا روى ابنُ عُمَرَ أَنَّ النبيَّ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَمْرَ أَنَّ النبيَّ عَلَىٰ كَان إِذَا افْتَتَحَ الصلاةَ رفَعَ يدَيْه حَذْوَ مَنْكِبَيْه ، (أوإذَا رَكَع) ، النبيَّ عَلَىٰ ذلك في السُّجودِ . وإذا رَفَع رأْسَه مِن الرُّكوعِ رفَعَهما كذلك ، ولا يفْعَلُ ذلك في السُّجودِ . مُتَّفَقٌ عليه (٢) . ويكونُ ابْتِداءُ الرَّفْعِ مع ابْتِداءِ التكْبِيرِ ، وانْتِهاؤُه مع ابْتِهائِه ؛

⁽۱) في م: «ممدودتي».

⁽٢ - ٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) أخرجه البخارى، فى: باب رفع اليدين فى التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء، وباب رفع اليدين إذا كبر ...، وباب إلى أين يرفع يديه، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/١٨٧، اليدين إذا كبر ...، وباب إلى أين يرفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام ...، من =

لأنَّ الرفْعَ للتكْبيرِ، فيكونُ معه. فإنْ سَبَق رَفْعُه التكبيرِ، أَثْبَتَهِما (') حتى فَرَغ لِكَبِّرَ، ولا(') يَحُطُّهِما في حالِ التكْبيرِ. [٣٦] وإنْ لم يَرْفَعْ حتى فَرَغ التكبيرُ، ولا(') يَحُطُّهما في حالِ التكبيرُ، وإن ذَكَر في أَثْنائِه (')، رفَع ؛ لأنَّها سُنَّةٌ فاتَ مَحَلُّها. وإن ذَكَر في أَثْنائِه (')، رفَع ؛ لأنَّه باقٍ. وإن عَجَز عن الرفْعِ إلى حَذْوِ المَنْكِبَيْنِ، رَفَع قَدْرَ ما يُمْكِنُه، وإن عَجَز عن الرفْعِ إلى حَذْوِ المَنْكِبَيْنِ، رَفَع قَدْرَ ما يُمْكِنُه، وإن عَجَز عن رفْعِ إحْدَى اليدَيْنِ، رفعَ الأُخْرَى ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْهِ: ﴿ إِذَا أَمُونُكُمْ بِأُمْرِ فَاتُتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (أ)

= كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٢٩٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب رفع اليدين في الصلاة ، وباب افتتاح الصلاة ، وباب من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من الثنتين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٦٦١، ١٦١، ١٧٢ والترمذي ، في : باب ما جاء في رفع البدين عند الركوع ، وباب ما جاء في وصف الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٥٦، ٩٨ - ١٠٠ والنسائي ، في : باب العمل في افتتاح الصلاة ، وباب رفع البدين قبل التكبير ، وباب رفع البدين حذو المنكبين ، من كتاب افتتاح الصلاة ، وفي : باب رفع البدين حذو المنكبين عند الرفع من الركوع ، من كتاب السهو . كتاب افتتاح الصلاة ، وفي : باب رفع البدين للقيام إلى الركعتين الأخريين حذو المنكبين ، من كتاب السهو . المجتبى ٢/ ٩٣ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٣ . وابن ماجه ، في : باب رفع البدين إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٩ . والدارمي ، في : باب الصلاة . رفع البدين من الركوع والسجود ، وباب القول بعد رفع الرأس من الركوع ، من كتاب الصلاة . من كتاب النداء . المن الدارمي ١/ ١٨٥ ، ٢٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٣٤ ، ١٣٤ ، ١٣٤ .

⁽١) في الأصل: «ثبتهما»، وفي ف: «أثبتها».

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) في م: «الثانية».

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٩.

فصل: فإذا فَرَغ اسْتُحِبَّ وَضْعُ يمينِه على شِمالِه ؛ لِمَا روَى هُلْبُ قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَوُمُّنا فَيأْخُذُ شِمالَه بِيَمِينِه. قال التَّرْمِذِيُّ ('): هذا حديث حسن . ويَجْعَلُهما تحت السُّرَةِ ؛ لِمَا رُوِى عن على ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أنَّه قال: السُّنَّةُ وَضْعُ الكَفِّ على الكَفِّ في الصلاةِ تحت السُّرةِ . وعنه ، أنَّه مُخَيَّرُ .

ويُسْتَحَبُّ جَعْلُ نظرِه إلى مَوْضِعِ شُجودِه؛ لأنَّه أَخْشَعُ^(٦) للمُصَلِّى، وأَكَفُّ لنَظَره.

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَسْتَفْتِحَ. قال أحمدُ: أَمَّا أَنَا فَأَذْهَبُ إِلَى مَا رُوِى عَن عَمرَ - يعْنِى مَا رَوَاه الأَسْوَدُ - أَنَّه صلَّى خلفَ عمرَ، فسَمِعَه كَبَّرَ، فقالَ: شبئحانَك اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، وتَبَارَكَ اسْمُكَ، وتَعالَى جَدُّكَ، ولا إِلَهَ غَيْرُكَ (عُنُهُ فَيُوكَ () .

⁽١) في: باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/ ٥٣.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢٦٦. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٢٢٦، ٢٢٧.

⁽۲) فى: باب وضع اليمنى على اليسرى فى الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/ ١٧٤.

كما أخرجه عبد الله في زوائد المسند ١/٠١٠. وضعفه في الإِرواء ٦٩/٢ – ٧١. (٣) في م: «أجمع».

⁽٤) بعده في س ١، م: «رواه مسلم».

والأثر من هذا الطريق أخرجه ابن أبي شيبة، في: المصنف ٢/٥٣٦. والحاكم، في: المستدرك ١/٢٣٥. والطحاوى، في: شرح معاني الآثار ١/١٩٨.

أما ما عند مسلم فأخرجه مرسلا عن عبدة بن أبي لبابة عن عمر، انظر: باب حجة من =

ولو أنَّ رجلًا اسْتَفْتَحَ بِبَعْضِ مَا رُوِى (' عن النبي ﷺ مِن الاسْتِفْتَاحِ كَان حسنًا. أو قال: جائزًا. وإَنَّمَا اخْتَارَه أحمدُ؛ لأنَّ عائشة وأبا سعيد، قالا: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا اسْتَفْتَحَ الصلاة، قال ذلك (''. وعَمِل به عمرُ بَخضَر مِن ('' الصحابةِ ، فكان أوْلَى مِن غيره . وصَوَّبَ الاسْتِفْتَاحَ بغيره ، مثلَ ما روَى أبو هُرَيْرَةَ قالَ: قلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ إِسْكَاتَكَ بَيْنَ مثلَ ما روَى أبو هُرَيْرَةَ قالَ: قلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ إِسْكَاتَكَ بَيْنَ التَّكبيرِ والقِراءَةِ ، ما ('' تقولُ ؟ قال : «أقُولُ : اللَّهُمَّ بَاعِدْ بيني وبينَ خَطَايَاى التَّكبيرِ والقِراءَةِ ، ما النَّسْرِقِ والمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِن خَطَاياى كما يُنَقَى النَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِن خَطَاياى بِالثَّلْجِ والمَاءِ اللَّهُمُ مَنْ خَطَاياى بِالثَّلْجِ والمَاءِ والمَاءِ مِن اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَاياى بِالثَّلْجِ والمَاءِ والمَاءِ مِن الدَّنْسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَاياى بِالثَّلْجِ والمَعْرِبُ مِن المَّهُمُ مِنْ المَّهُمُ اعْسِلْنِي مِنْ خَطَاياى بِالثَّلْجِ والمَاءِ والمَاءِ مِن المَّهُمُ مِنْ المَرْبُونِ والمَاءِ والمَاءِ والمَاءِ مِنْ المَاءِ اللَّهُمَّ المُنْهُ مَا أَلْهُ مَاءُ اللَّهُ مَا أَلْهُ مَاءُ اللَّهُ مَا أَلْهُ مَا أَيْنَ المَاءِ اللَّهُ مَاءُ اللَّهُ الْقُولُ المَاءِ اللَّهُ مَا أَلْهُ مَاءُ اللَّهُمُ المَاءِ اللَّهُ مَاءِ اللَّهُ الْمَاءِ اللَّهُ الْمَاءِ اللْهُ الْمُؤْلِقِ المَاءِ اللَّهُ مَا أَلْهُ الْمَاءِ اللَّهُ الْمَاءِ اللَّهُ الْمَاءِ اللَّهُ المَاءِ اللَّهُ المَاءِ الللَّهُ الْمَاءِ اللَّهُ المَاءِ اللَّهُ المَاءِ اللَّهُ الْمَاءِ اللَّهُ المَاءِ اللَّهُ المَاءِ اللَّهُ المَاءِ اللَّهُ المَاءِ المَاءِ المَاءِ المَاءِ المَاءَ المَاءِ المَاءِ المَاءِ المَاءِ المُنْ المَاءِ المُنْ المَاءِ المَاءِ المَاءِ المَاءَ المَاءَ المَاءَ المَاءَ المَاءِ المَاءِ المَاءِ المَاءِ المَاءِ المَاءِ المَاءِ ال

أما حديث أبي سعيد فأخرجه أبو داود، في: الموضع السابق. والترمذي، في: الباب السابق. عارضة الأحوذي ٢/ ٤١. والنسائي. في: باب نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة، من كتاب الافتتاح. المجتبى ٢/ ٢٠١. وابن ماجه، في: باب افتتاح الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٦٤. والدارمي، في: باب ما يقال بعد افتتاح الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٨٤. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٥٠.

وانظر: التلخيص الحبير ١/ ٢٢٨، ٢٢٩، نصب الراية ٢٠/١ – ٣٢٣. الإِرواء ٢٠/٠ – ٥٣.

⁼ قال: لا يجهر بالبسملة، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٢٩٩. وانظر شرح النووى على مسلم ٢/ ٣٥. و٠٠.

⁽١) في م: (ورد) .

⁽٢) حديث عائشة أخرجه أبو داود ، في : باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٧٩. والترمذى ، في : باب ما يقول عند افتتاح الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ٤١ ، ٢٥. وابن ماجه ، في : باب افتتاح الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٥٥. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٣٠ ، ٢٥٤ .

⁽٣) زيادة من: الأصل، م.

⁽٤) في م: «ماذا».

والبَرَدِ ». مُتَّفَقٌ عليه (١).

قال أحمدُ: ولا يَجْهَرُ الإِمامُ بالاسْتِفْتاحِ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يَجْهَرْ به .

فصل: ثم يَسْتَعِيذُ () ، فيقولُ: أعوذُ باللَّهِ مِن الشيطانِ الرجيمِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (اللَّهِ تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ ﴾ (اللهِ مِن الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ ﴾ (٥) باللَّهِ مِن الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ ﴾ (٥) .

فصل: ثم يقْرَأُ بِسمِ اللَّهِ الرحمنِ الرحيمِ، ولا يَجْهَرُ بها؛ لِما روَى أَنَسُ بنُ مالكِ قال: صلَّيْتُ خلفَ النبيِّ ﷺ وأبى بَكْرٍ وعمرَ أَنْسُ بنُ مالكِ قال: صلَّيْتُ خلفَ النبيِّ ﷺ وأبى بَكْرٍ وعمرَ (أُوعُشْمانَ أَ)، فلم أَسْمَعْ أحدًا منهم يَجْهَرُ ببِسْمِ اللَّهِ الرحمنِ الرحيمِ.

⁽١) انظر ما تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة في صفحة ٥.

⁽٢) بعده في ف، م: «باللَّه».

⁽٣) سورة النحل ٩٨.

⁽٤) محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابورى، الإِمام الحافظ العلامة، شيخ الإِسلام، صاحب التصانيف، له تفسير كبير يقضى له بالإِمامة في علم التأويل، توفى سنة ثماني عشرة وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١٤ – ٤٩٢.

⁽٥) الاستعادة ثابتة عن النبى ﷺ عن عدة من الصحابة، ولكن ليس كما ذكره ابن المندر. فمن حديث أبي سعيد بلفظ: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، من همزه ونفخه ونفثه». انظر: سنن أبي داود ١/ ١٧٩. عارضة الأحوذي ٢/ ٤٠؛ ٤١. سنن الدارمي ١/ ٢٨٠. مسند الإمام أحمد ٣/ ٥٠.

وللاستعاذة ألفاظ وطرق أخرى، انظر تخريجها في الإِرواء ٣/٢ه – ٥٩.

⁽۲ - ۲) زیادة من: م.

رَواه (البُخارِيُّ ، والمسلمُّ .

وفيها رِوايَتان ؛ إحداهما ، أنَّها آيَةً أَمْ سَلَمَةً أَنَّ النبيَّ وَعَلِيْهُ قَرَأُ فَى اللهُ بَطَّةَ أَنَّ النبيَّ وَعَلِيهُ قَرَأُ فَى الصلاةِ : ﴿ بِسَدِ اللّهِ الرَّوْتُ أُمُّ سَلَمَةً أَنَّ النبيَّ وَعَدَّها آيةً ، و : الصلاةِ : ﴿ بِسَدِ اللّهِ الرَّحْنِ الرَّحِيدِ فِي . وعَدَّها آيةً ، و : ﴿ السَّدِ اللّهِ الْحَكَمَدُ لِللّهِ (الرّبِ الْعَلَمِينَ) ﴿ . آيتَيْنُ () ولأنَّ الصَّحابة أَثْبَتُوها فَى المصاحِفِ فيما جَمَعُوا مِن القرآنِ ، فَدَلَّ على أنَّها منها . والثانية ، ليسَتُ منها ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قالَ : سمِعْتُ النبيَ وَ اللّهُ يَقُولُ : « قالَ اللّهُ لَيْسَتْ منها ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قالَ : سمِعْتُ النبيَ وَعَلَيْهُ يقولُ : « قالَ اللّهُ

⁽١ - ١) زيادة من الأصل، س ٢، وفي م: «أحمد و».

كما أخرجه النسائي، في: باب ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، من كتاب الافتتاح. المجتبى ١٠٤/٢.

⁽٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) عبيد اللَّه بن محمد بن محمد أبو عبد اللَّه ، ابن بطة العكبرى ، صنف كتبا كثيرة فى السنة ، وكان مستجاب الدعوة ، توفى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ١٤٤/٢ - ١٥٣، العبر ٣/٣٥.

⁽٥) عمر بن أحمد بن إبراهيم ، أبو حفص البرمكى ، كان من الفقهاء والأعيان النساك الزهاد ، وهو ذو الفتيا الواسعة ، والتصانيف النافعة ، توفى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٢/ ١٥٥ – ١٠٥٠.

⁽٦ - ٦) لم يرد في الأصل، س ٢، ف.

⁽٧) أخرجه أبو داود ، في : أول كتاب الحروف والقراءات . سنن أبي داود ٢/ ٣٦١. والترمذي ، في : باب فاتحة الكتاب ، من أبواب القراءات . عارضة الأحوذي ٢١/ ٤٨، ٤٩. والإِمام أحمد ، في : المسند ٦/ ٣٠٢. وصححه في الإِرواء ٢٠/٢ – ٦٢.

تعالى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ يَيْنِي وَيَثْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فإذا قال العَبْدُ: ﴿ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَنْلَمِينَ ﴾. قال اللَّهُ تعالى: حَمِدَنِي عَبْدِي. وإذا قال: ﴿ الرَّحْمِنِ الرَّحِيمِ ﴾. قال اللَّهُ: أَثْنَى عَلَىَّ عبدِي. فإذا قال: ﴿ إِيَاكَ فَالِيَّ يَوْمِ الدِّينِ ﴾. قال: مَجَّدَنِي عَبْدِي. فإذا قال: ﴿ إِيَاكَ نَعْبُدُ وَإِيَاكَ نَسْتَعِينُ ﴾. قال: هذا يَيْنِي ويَنَّ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. ﴿ وَيَاكَ سَلَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ قال: هذا لِيَبْنِي ويَنَّ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ قال: هذا لِيعْبُدِي ويَنَّ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ ». رَواه اللَّذِينَ ... ﴾ ولو كانت: ﴿ إِنْ السِّرَطَ النَّهْرَ الرَّحْيَنِ الرَّحِيمِ ﴿ اللهِ الرَّعْنِ الرَّحِيمِ فِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ التَوَاتُر، ولا تَواتَرَ فيما نحن فيه.

ومَن نَسِى الاسْتِفْتاح حتى شَرَع في الاسْتِعَاذَةِ ، أو نَسِي الاسْتِعاذَة حتى شَرَع في الفاتِحَةِ على الرِّوايَةِ حتى شَرَع في الفاتِحَةِ على الرِّوايَةِ

⁽۱) في: باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ...، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/

كما أخرجه أبو داود، في: باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٨٨/١. والترمذي، في: باب فضل فاتحة الكتاب، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذي ١٩٩١، ٧٠. والنسائي، في: باب ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، من كتاب الافتتاح. المجتبي ١٠٥١. وابن ماجه، في: باب ثواب القرآن، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ١٢٤٣/٢. والإمام مالك، في: باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة، من كتاب النداء. الموطأ ١٨٤/١ من ١٤٥، والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٤١، ٢٥٥، ١٨٥.

⁽٢) بعده في ف: «نسي».

التي تقولُ: ليْسَتْ مِن الفاتحةِ. لم يَوْجِعْ إليها؛ لأنَّها سُنَّةٌ فات مَحَلُّها.

فصل: ثم يَقْرَأُ الفاتحة ؛ وهي الرُّكْنُ الثالثُ في حقِّ الإِمامِ والمُنْفَرِدِ ؛ لِمَا رَوَى عُبادَةُ عن النبيِّ عَلَيْقٍ أَنَّه قال: «لَا صَلَاةَ لَمَن لَمْ يَقْرَأُ بِفاتِحَةِ الكِتَابِ». مُتَّفَقٌ عليه (١).

ولا تَجِبُ على المَّامُوم؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْفُرْوَانُ اللَّهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْفُرْوَانُ اللّهِ عَلَى المَّامُوم؛ لقَوْلِ اللّهِ هَرَيْرَةَ أَنَّ النبيَ عَلَيْهِ قال: «مَا لِى أَنَازَعُ القُوْآنَ». قال: فانْتَهَى الناسُ أن يقْرَءُوا فيما جَهَر فيه (١) النبيُ عَلَيْهُ. وَإِنَّهُ اللّهُ في « المُوطَّأُ» (١). ولأنَّها لو وَجَبَتْ عليه، لم تَسْقُطْ عن روَاه مالكُ في « المُوطَّأُ» (١). ولأنَّها لو وَجَبَتْ عليه، لم تَسْقُطْ عن

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب وجوب القراءة للإِمام والمأموم ...، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١/ ١٩٢ . ومسلم ، فى : باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة ...، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٢٩٥ .

كما أخرجه أبو داود، في: باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٩/١. والترمذي، في: باب لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وباب في القراءة خلف الإمام، وباب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر بالقراءة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/٢٤، ١٠٠، ١١٠. والنسائي، في: باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة، من كتاب الافتتاح. المجتبي ٢/ ٢٠١، وابن ماجه، في: باب القراءة خلف الإمام، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣. والدارمي، في: باب لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ بفاتحة الكتاب، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٢٥٣. والإمام أحمد، في: المسند ٥/

⁽٢) سورة الأعراف ٢٠٤.

⁽٣) في الأصل: «به».

⁽٤) في : باب ترك القراءة خلف الإِمام فيما جهر به ، من كتاب الصلاة . الموطأ ١/ ٨٦، ٨٧. كما أخرجه أبو داود ، في : باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر بها الإِمام ، من =

المسْبُوقِ ، كسائرِ الأرْكانِ . لكنْ إن سَمِع قِراءةَ الإِمام أَنْصَتَ له .

ويقْرَأُ في سَكَتاتِه وإسْرارِه؛ لأنَّ مفْهُومَ قوْلِه: فانْتَهي الناسُ أنْ يَقْرَءُوا فيما جَهَر فيه. أنَّهم يَقْرَءُونَ في غيره.

وَجَحِبُ قراءةُ الفاتحةِ في كلِّ رَكْعَةٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ أَنَّ النبِيَّ عَلَيْهِ كَان يقرأُ في الأخِيرتَيْنِ (١) بأُمُّ الكتابِ (٢). مُتَّفَقٌ عليه (١). ورُوِى أَنَّ النبيَّ كَان يقرأُ في الأخِيرتَيْنِ (١) بأُمُّ الكتابِ (١) أَنْ النبيَّ عَلَم المُسِيءَ في صلاتِه فقال: ﴿ اقْرَأْ فَاتِحَةً (١) الكِتابِ وَمَا تَيَسَّرَ ﴾ . ثم قال: ﴿ اصْنَعْ في كُلِّ رَكْعَةٍ مِثْلَ ذَلِكَ ﴾ (٥) . ولأنَّه ركن لا تُفْتَتَحُ به قال: ﴿ اصْنَعْ في كُلِّ رَكْعَةٍ مِثْلَ ذَلِكَ ﴾ (١)

⁼ كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١٩٠/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر بالقراءة ، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٠٧/١، ١٠٨. والنسائى، فى: باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به، من كتاب افتتاح الصلاة. المجتبى ١٠٨/١، ١٠٩. وابن ماجه، فى: باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢٨٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٢٤٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٣، ٤٨٧.

⁽١) في الأصل: «الآخرتين».

⁽٢) في م: «القرآن».

⁽٣) أخرجه البخارى، فى: باب القراءة فى الظهر، وباب يقرأ فى الأخريين بفاتحة الكتاب، وباب إذا سمع الإمام الآية، وباب يطول فى الركعة الأولى، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١٩٣/، ١٩٧، ١٩٨، ومسلم، فى: باب القراءة فى الظهر والعصر، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢/٣٣٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في القراءة في الظهر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٨٤. والنسائي، في: باب تقصير القيام في الركعة الثانية من الظهر، من كتاب افتتاح الصلاة. المجتبى ٢/ ١٢٨. والإِمام أحمد، في: المسند ٥/ ٢٩٥، ٣٠١، ٣١١.

⁽٤) في م: «بفاتحة».

^(°) انظر ما أخرجه الإِمام أحمد، في : المسند ٤/ ٣٤٠. والطبراني ، في : المعجم الكبير ٥/ ٣١، ٣٢. وابن حبان ، انظر: الإحسان ٥/ ٨٨، ٩٩.

الصلاة، فتكرَّرَ في كلِّ ركْعَةِ، كالرُّكوعِ. وعنه ، لا تجبُ إلَّا في الأُولَيَينْ؛ لأنَّها لو وجَبَتْ في غيرِهما، لَسُنَّ الجَهْرُ بها في بعضِ الصَّلُواتِ، كالأُولَيَينْ.

ويجبُ أن يقْرَأَ الفاتحة مُرَتَّبَةً مُتَوالِيَةً ، فإن قَطَع قِراءَتَها بذِكْرِ كثيرٍ ، أو سُكوتٍ طويلٍ ، عامِدًا ، أعادَها ، وإن فَعَل ذلك ناسِيًا ، أو كانَ الذِّكُو أو سُكوتٍ طويلٍ ، عامِدًا ، أتَمَّها ؛ لأنَّ المُوالَاةَ لا تفُوتُ بذلك . وإن نَوى قَطْعَها ، لم تَنْقَطِعْ ؛ لأنَّ القراءةَ باللِّسانِ ، فلم تَنْقَطِعْ بالنِّيَّةِ ، بخِلافِ نِيَّةِ الصلاةِ .

ويأْتِي فيها بإحْدَى عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً ، فإن أَخَلَّ بحَرْفِ منها (أو بشَدَّةٍ أُقِيمَتْ مُقامَ حَرْفِ . بشَدَّةٍ أُقِيمَتْ مُقامَ حَرْفِ . وإنْ خَفَّفَ الشَّدَّةَ صَحَّ ؛ لأنَّه كالنَّطْقِ به مع العَجَلَةِ .

فصل: فإذا فَرَغ منها، قال: آمِينَ. يَجْهَرُ بها فيما يَجْهَرُ فيه بالقراءة؛ لِمَا رَوَى وَائِلُ بِنُ مُحْجِرٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَالَ: ﴿ وَلَا ٱلضَّهَـ ٓ الِّينَ ﴾. قال: آمِينَ. ('ورَفَع'' بها صَوْتَه. رَواه أبو داودَ ''.

⁽١ - ١) سقط من: الأصل.

⁽۲ - ۲) في م: «يرفع».

⁽٣) في : باب التأمين وراء الإِمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢١٤.

كما أخرجه النسائى، فى: باب رفع اليدين حيال الأذنين، من كتاب افتتاح الصلاة. المجتبى ٢/٤٩. والدارمى، فى: باب الجهر بالتأمين، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/ ٢٨٤.

ويُؤَمِّنُ المَّامُومُونَ مَعُ تَأْمِينِه ؛ لقولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا قَالَ الإِمَامُ : ﴿ وَلَا الضَّكَ آلِينَ ﴾ . فَقُولُوا : آمِينَ » . وفي لَفْظِ : «إِذَا أَمَّنَ الإِمَامُ فَأَمِّنُوا ؛ فَإِنَّهُ مَن وَافَقَ تَأْمِينُه تَأْمِينَ اللَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ » . مُتَّفَقٌ عليه (٢) .

ويَجْهَرُونَ بَهَا؛ لِمَا رَوَى عَطَاءٌ أَنَّ ابنَ الزُّيَيْرِ كَانَ يُؤَمِّنُ ويُؤَمِّنُونَ حتى إِنَّ للمَسْجِدِ لَلَجَّةً (٢). رَواه الشافعيُّ في « مُسْنَدِه » (١).

فإن نَسِيَه الإِمامُ ، جَهَر به المأمومُ ، ليُذَكِّرَه . فإن لم يَذْكُرُه حتى شَرَع في القِراءَةِ ، لم يَأْتِ به ؛ لأنَّه سُنَّةٌ فاتَ مَحَلُّها .

⁽۱) في م: «على».

⁽۲) أخرجه البخارى، فى: باب جهر المأموم بالتأمين، وباب جهر الإمام بالتأمين، من كتاب الأذان، وفى: باب ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾، من كتاب التفسير. صحيح البخارى ١/ ١٩٨، ٢/ ٢١. ومسلم، فى: باب التسميع والتحميد والتأمين، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٠٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التأمين وراء الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢١٥ ، ٢١٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل التأمين ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٥٠ . والنسائي ، في : باب جهر الإمام بآمين ، وباب الأمر بالتأمين خلف الإمام ، من كتاب الافتتاح . المجتبي ٢/ ١١٠ ، ١١١ . وابن ماجه ، في : باب الجهر بآمين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٨ . والدارمي ، في : باب في فضل التأمين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٨٨ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في التأمين خلف الإمام ، من كتاب النداء . الموطأ ١/ ٨٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٧٥ ، و ١٤٤ ، . ٥٥ .

⁽٤) انظر: ترتيب مسند الشافعي ١/ ٨٢.

وفى آمِينَ لُغَتان ؛ قَصْرُ الألِفِ ومَدُّها ، مع التَّخْفِيفِ ، فإن شَدَّدَ المِيمَ لم يَجُزْ ؛ لأنَّه يُغَيِّرُ مَعْناها .

فصل: فإن لم يُحْسِنِ الفاتحة ، لَزِمَه تعَلَّمُها ، فإن ضاق الوَقْتُ عن ذلك ، قَرَأ [٧٣٠] سَبْعَ آياتٍ مِن غيرِها . وهل تجِبُ أن تكونَ في عدَدِ خُروفِها ؟ على وَجْهَيْنِ ؛ أحدُهما (١) ، يَجِبُ ؛ لأنَّ الثَّوابَ مُقَدَّرٌ بالحُروفِ ، فاعْتُبِرَتْ ، كالآي . والآخَوُ ، لا يُعْتَبَوُ ؛ لأنَّ مَن فاتَه صومُ يومِ طويلٍ ، لم يُعْتَبَوُ ؛ لأنَّ مَن فاتَه صومُ يومِ طويلٍ ، لم يُعْتَبَوْ كونُ القضاءِ في يومٍ طويلٍ مِثْلِه . فإنْ لم يُحْسِنْ سَبْعًا ، كَرَّرَ ما يُعْسِنُ بقَدْرِها . فإن لم يُحْسِنْ إلَّا آيَةً مِنَ الفاتحةِ وشيئًا مِن غيرِها ، فَفِيه يُحْسِنُ بقدرٍ ها ، فإن لم يُحْسِنْ إلَّا آيَةً مِنَ الفاتحةِ وشيئًا مِن غيرِها ، فَفِيه وَجْهانِ ؛ أحَدُهما ، يُكَرِّرُ آيةَ الفاتحةِ ؛ لأنّها أقْرَبُ إليها . والثاني ، يقْرَأُ مَن غيرِها ، فما السَّبْعِ مِن غيرِها ؛ لأنّه لو لم يُحْسِنْ شيئًا مِن الفاتحةِ ، قَرَأُ مِن غيرِها ، فما عَجْزَ عنه منها وَجَب أن يَأْتِيَ بَبَدَلِه مِن غيرِها .

فإن لم يُحْسِنِ الفاتحة بالعَربِيَّةِ ، لم يَجُزْ أَن يُتَرْجِمَ عنها بلسانِ آخَرَ ؟ لأنَّ اللَّه تعالى جَعَل القرآنَ عربِيًّا ، ويلْزَمُه أَن يقولَ : سبحانَ اللَّه ، والحَمْدُ للَّهِ ، ولا إِلهَ إِلَّا اللَّه ، واللَّهُ أَكْبَرُ ، ولا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا باللَّه ؛ لِمَا روَى عبدُ اللَّهِ بنُ أَبِي أَوْفَى ، قال : جاء ربحل إلى النبي ﷺ فقال : إنِّي لا أَسْتطِيعُ أَن اللَّه بنُ أَبِي أَوْفَى ، قال : جاء ربحل إلى النبي ﷺ فقال : (قُلْ : سُبْحانَ اللَّه ، والحَمْدُ للَّه ، ولا إله إلاّ اللَّه ، واللَّه أَكْبَرُ ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ باللَّه » .

⁽۱) بعده في م: «لا».

رَواه أَبُو دَاوِدَ (١) . وَلَأَنَّه رَكَنُ فَى الْصَلَاةِ ، فَقَامَ غَيْرُه مَقَامَه عَنَدَ الْعَجْزِ عَنَه ، كَالقِيامِ . فإن لم يُحْسِنْ كَرَّرَه (٢) بَقَدْرِه . فإن لم يُحْسِنْ شَيْئًا ، وَقَف بقَدْرِ القراءةِ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ للإمامِ أَن يَسْكُتَ بعدَ الفاتحةِ سَكْتَةً، يقرأُ فيها مَن خلفَه؛ لِمَا روى سَمُرَةُ أَنَّه حفِظَ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ سَكْتَتَيْنِ؛ سَكْتَةً إذا كَبَر، وسَكْتَةً إذا فرَغ مِن قراءةِ: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا كَبَر، وسَكْتَةً إذا فرَغ مِن قراءةِ: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا الضَّكَ آلِينَ ﴾ . رواه أبو دواد (") . وقال أبو سَلَمَةً بنُ عبدِ الرحمن (أن اللّهِمامِ سَكْتتانِ ، فاغْتَنِمُوا فيهما القراءة بفاتحةِ الكتابِ ، إذا افْتتَحَ الصلاة ، وإذا

⁽١) في : باب ما يجزئ الأمي والأعجمي من القراءة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/

كما أخرجه النسائى، فى: باب ما يجزئ من القراءة لمن لايحسن القراءة، من كتاب الافتتاح. المجتبى ١٨٠/، ١١٥٠. والإِمام أحمد، فى: المسند ١/٠١، ١٨٥، ١٨٥، ٣٥٣، ٣٥٣. ٨٨٠.

⁽٢) في م: «قرأ».

⁽٣) في: باب السكتة عند الافتتاح، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٧٩، ١٨٠.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى السكتين فى الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ٥١، ٥٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى سكتتى الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٥ . والدارمى ، فى : باب ما جاء فى السكتين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١١ . ٢٨٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/٧ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ . وضعفه فى الإرواء ٢/٥٧ - ٢٨٨ .

⁽٤) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى، من فقهاء التابعين فى المدينة، قال يحيى بن معين: مات أبو سلمة سنة أربع وتسعين. وقال الواقدى: سنة أربع وماثة. طبقات الفقهاء، للشيرازى ٦١.

قال: ﴿ وَلا ٱلصَّالِّينَ ﴾.

فصل: ويُسَنُّ أن يقْراً بعدَ الفاتحةِ سُورةً ، تكونُ في الصبحِ مِن طِوالِ المُفَصَّلِ ، وفي المُغْرِبِ مِن قِصَارِه ، وفي سائرِهِنَّ مِن أوساطِه ؛ لِمَا روَى جابِرُ بنُ سَمُرةَ أَنَّ النبيَّ عَلَيْ كان يقرأُ في الفَجْرِ به ﴿ ق ﴾ . رَواه مسلم (۱) . وعنه قال (۱) : كان النبيُّ عَلَيْ يَقْرأُ (۱) في الظهرِ والعَصْرِ بالسَّماءِ والطارِقِ ، والسَّماءِ ذاتِ البُرُوجِ ، ونحوِهما مِن السُّورِ . رَواه أبو داودَ (۱) وعنه قال (۱) : كان رسولُ اللَّه عَلَيْ إذا دَحَضَتِ الشمسُ صلَّى الظهرَ ، وقرأ بنحوِ : ﴿ وَالسَّماءُ كَانَ رسولُ اللَّه عَلَيْ إذا دَحَضَتِ الشمسُ صلَّى الظهرَ ، وقرأ بنحوِ : ﴿ وَالسَّماءُ كَانَ رسولُ اللَّه عَلَيْ إذا دَحَضَتِ الشمسُ صلَّى الظهرَ ، وقرأ الصبحَ ، فإنَّه كان يطِيلُها . رَواه أبو داودَ (۱) . وما قَرَأَ به بعدَ أُمِّ الكتابِ في الصبحَ ، فإنَّه كان يطِيلُها . رَواه أبو داودَ (۱) . وما قَرَأَ به بعدَ أُمِّ الكتابِ في

⁽۱) في: باب القراءة في الصبح، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢٣٣٧. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٩١، ١٠٥، ١٠٥.

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) في: باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/ ١٠٣، ٣٠٠. والنسائي، في: باب القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة العصر، من كتاب الافتتاح. المجتبى ٢/ ١٢٩.

⁽٤) في: باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/

كما أخرجه مسلم ، في : باب القراءة في الصبح ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٣٧. والترمذي ، في : باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ والترمذي ، في : باب ما جاء في المسند ٥/ ٨٦، ٨٨، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٨.

ذلك كله (١) أَجْزَأُه .

ويُسْتَحَبُّ له أن يُطِيلَ الركعة الأُولَى مِن كلِّ صلاةٍ ؛ لِمَا روَى أبو قَتَادَةً أَنَّ النبي عَلَيْ كَان يقرأُ في الرعْعتَيْنِ الأُولِينِ مِن الظَّهْرِ بفاتحةِ الكتابِ وسُورَتَيْن ، يُطَوِّلُ في الأُولَى ، ويُقصِّرُ في الثانيةِ ، ويُسْمِعُ الآيةَ أَحْيانًا ، وكان يقرأُ في وكان يقرأُ في الرعْعتيْنِ الأُحْرَيَيْنِ أَنَّ بفاتحةِ الكتابِ ، وكان أَنَّ يقرأُ في العصرِ في الرعتينِ الأُولَييْنِ بفاتحةِ الكتابِ وسُورَتَيْنِ ؛ يُطَوِّلُ في الأُولَى ، وكان يُطوِّلُ في الأُولَى ، ويُقصِّرُ في الثانيةِ ، وكان يُطوِّلُ في الركعةِ الأُولَى مِن صلاةِ الصبحِ ، ويُقصِّرُ في الثانيةِ ، وكان يُطوِّلُ في الركعةِ الأُولَى مِن صلاةِ الصبحِ ، ويُقصِّرُ في الثانيةِ ، مُتَفَقَّ عليه أَنَّ ، وفي روايةٍ (٥) : فظَنَنَا أنَّه يريدُ بذلك أن يُدْرِكَ الناسُ الركعةَ الأُولَى .

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) فى الأصل، س ١، ف: (الأخرتين). وفي م: (الأخيرتين).

⁽٢) سقط من: م.

⁽٤) أخرجه البخارى، في: باب القراءة في الظهر، وباب يقرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب، وباب إذا أسمع الإمام الآية، وباب يطول في الركعة الأولى، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١٩٣/، ١٩٧، ١٩٨، ومسلم، في: باب القراءة في الظهر والعصر، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٣٣٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في القراءة في الظهر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٤٨. والنسائي، في: باب تطويل القيام في الركعة الأولى من صلاة الظهر، وباب إسماع الآية في الظهر، وباب القراءة في الركعة الثانية من الظهر، وباب القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر، وباب القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة الطهر، وباب القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة العصر، من كتاب الافتتاح. المجتبى ٢/ ١٨٨. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٢٩٥، ٢٩١، ٣١١.

وهذا اللفظ جمعه المصنف من روايات الحديث.

⁽٥) عند أبي داود في الموضع السابق.

ُ ولا يَزِيدُ على أُمِّ الكتابِ في الأُخْرَيَيْنُ مِن الرُّباعِيَّةِ ، ولا الثالثَةِ مِن المُّباعِيَّةِ ، ولا الثالثَةِ مِن المُغْرِب ؛ لهذا الحديثِ .

فصل: ويُسَنُّ للإِمامِ الجَهْرُ بالقراءةِ في الصبح، والأُولَيَيْنُ مِن المغربِ والعشاءِ، [٣٣٤] والإِسْرَارُ فيما وراءَ ذلك؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كان يفعلُ ذلك. ولا يُسَنُّ الجَهْرُ لغيرِ الإِمامِ؛ لأنَّه لا يقْصِدُ إسماعَ غيرِه. وإن جَهَر المُنْفَرِدُ فلا بأْسَ، لأنَّه لا يُنازِعُ غيرَه، وكذلك القائمُ لقضاءِ ما فاتَه مِن الجماعةِ.

وإِنْ فَاتَتُهُ صِلاَةُ لِيْلِ فَقَضَاهَا نَهَارًا ، لَم يَجْهَرْ ؛ لَقَوْلِ النبِيِّ ﷺ : ﴿ إِنَّ صَلَاةً النَّهَارِ عَجْمَاءً ﴾ (١) . وإن فاتَتُه صِلاَةُ نهارٍ فَقَضَاهَا لَيْلًا لَم يَجْهَرْ ؛ لَأَنَّهَا صِلاَةُ نهارٍ ، وإن فاتَتُه ليلًا ، فقضاهَا ليْلًا في جماعَةٍ ، جَهَر :

وإذا فَرَغ مِن القراءِة اسْتُحِبُ (٢) أَن يَسْكُتَ سَكْتَةً قبلَ الرُّكوعِ؛ لأَنَّ في حديثِ سَمُرَةَ في بعضِ رِوايَاتِه: وإذا فَرَغ مِن القِراءَةِ سَكَت.

فصل: ثم يركعُ، وهو الرُّكْنُ الرابعُ؛ لقولِ اللَّهِ تعالَى: ﴿ اَرْكَعُواْ وَاسْجُـدُواْ ﴾ (أ) . ويُكَبِّرُ للرُّكوعِ؛ لِما (أ) روَى أبو هُرَيْرَةَ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كان إذا قام إلى الصلاةِ كَبَّرُ حينَ يقومُ ، ثم يُكَبِّرُ حينَ يَرْكَعُ ، ثم يُكَبِّرُ حينَ

⁽١) قال الدارقطني: هذا ليس من كلام النبي ﷺ، ولم يرو عنه، وإنما هو قول بعض الفقهاء. انظر المجموع ٣/ ٤٨، تذكرة الموضوعات ٣٨، كشف الخفاء ٢/ ٢٨، ٢٩.

⁽٢) بعده في م: «له».

⁽٣) سورة الحج ٧٧.

⁽٤) في الأصل: «كما».

يشجُدُ، ثم يُكَبِّرُ حينَ يرفعُ رأسَه؛ يفْعَلُ ذلك في صلاتِه كلِّها. رَواه البُخارِيُّ ('ومسلمٌ'. وفي هذه التكبيراتِ رِوايَتان؛ إحداهما، أنَّها واجبَةٌ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كان يفْعَلُها، وقد قالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي ﴾ وقد قالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي ﴾ وأصلي » (''). ولأنَّ الهُوِيُّ إلى الرُّكوعِ فِعْلُ، فلم يَحْلُ مِن ذِكْرٍ واجِبٍ، كالقيامِ. والثانيةُ، لا يجبُ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يُعَلِّمُها المُسِيءَ في صلاتِه، ولا يجوزُ تأْخِيرُ البيانِ عن وَقْتِ الحاجَةِ.

ويُسْتَحَبُّ أَنْ يرفَعَ يدَيْه مع التكْبيرِ ؛ لحديثِ ابنِ عمرَ ".

(١ - ١) زيادة من: الأصل، س ١.

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب التكبير إذا قام من السجود ، وباب يهوى بالتكبير حين يسجد ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١/٩٩١، ١٠٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ومسلم ، فى : باب إثبات التكبير فى كل خفض ورفع ...، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٩٣١،

كما أخرجه أبو داود ، في : باب تمام التكبير ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٩٢، ١٩٣ ، ١٩٣ . والدارمي ، ١٩٣ . والنسائي ، في : باب التكبير للسجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ٢/ ١٨٥ . والدارمي ، في : باب التكبير عند كل خفض ورفع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٤٥٤ .

(٢) بعده في الأصل، س ١، س ٢، م: (متفق عليه).

والحديث أخرجه البخارى، في: باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ...، من كتاب الأذان، وفي: باب ما جاء في إجازة خبر الأذان، وفي: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق ...، من كتاب الآحاد. صحيح البخارى ١٦٢/١، ١٦٣، ١٦٣، ١١/٨، ٩/ ١٠٠ والدارمي، في: باب من أحق بالإمامة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١٨٢/١، والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٣٥.

وليس هذا اللفظ عند مسلم.

(٣) أخرجه البخارى، في: باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء، وباب رفع =

وقَدْرُ الإِجْزاءِ الانْحِناءُ حتى أيمْكِنَه مَشَّ رُكْبَتَيْه بيَدَيْه؛ لأنَّه لا يُسَمَّى راكِعًا بدُونِه.

ويجِبُ أَن يَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ، وهو الرُّكُنُ الخامسُ ؛ لقولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ للمُسِيءِ في صلاتِه : «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا». مُتَّفَقٌ عليه (١) للمُسِيءِ في صلاتِه : «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا». مُتَّفَقٌ عليه (١) ويُسَوِّى ظَهْرَه ، ولا ويُستَخبُ أَن يَضَعَ يَدَيْه على رُكْبتَيْه ، قابِضًا لهما ، ويُستوِّى ظَهْرَه ، ولا يَرْفَعَ رأْسَه ، ولا يَحْفِضَه ، ويُجافى يدَيْه عن جَنْبيْه ؛ لِما روَى أبو مُحمَيْدِ أَنَّ يَرُفَعَ رأْسَه ، ولا يَحْفِضَه ، ويُجافى يدَيْه عِن جَنْبيْه ؛ لِما روَى أبو مُحمَيْدِ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كان إذا رَكَع أَمْكَنَ يدَيْهِ مِن رُكْبَتيْه ، ثم هَصَرَ (٢) ظَهْرَه .

⁽۱) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۸۰.

⁽٢) الهصر: الجذب. يعنى شد ظهره.

وفى لفظ: ركَعَ ثم اعْتَدلَ فلم يُصَوِّبُ (١) رأْسَه، ولم يُقْنِعْ (١). وفي رواية: ووَضَع يدَيْه على رُكْبَتَيْه، كأنَّه قابِضٌ عليهما، ووَتَّرَ يدَيْه فنتَّاهما عن جَنْبَيْه. حديثٌ صحيح (١).

فصل: ثم يقولُ: سُبْحانَ رَبِّى العَظِيمِ. وفيه رِوايَتانِ ؛ إحداهما ، يجبُ ؛ لِما روَى عُقْبَةُ بنُ عامرٍ أنَّه لمَّا نزلَ: ﴿ فَسَيِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ (''). قال النبيُ عَيَّا : « الجُعَلُوهَا في رُكُوعِكُمْ » . فلَمَّا نزلَ : ﴿ سَيِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ ('') . قال : « الجُعَلُوها في سُجُودِكُمْ » . رواه أبو داودَ ('' . ولأنَّه فِعْلُ في الصلاةِ ، فلم يَحْلُ مِن ذِكْرٍ واجبٍ ، كالقيام .

⁽١) لم يصوب: لم يخفض خفضا بليغا.

⁽٢) لم يقنع: لم يرفع رأسه حتى يكون أعلى من ظهره.

⁽٣) أخرجه البخارى، في: باب سنة الجلوس في التشهد...، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/ ٢١٠. وأبو داود، في: باب افتتاح الصلاة، وباب ذكر التورك في الرابعة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٦٨، ١٦٩، ٢٢٠. والترمذى، في: باب ما جاء أنه يجافي يديه عن جنبيه في الركوع، وباب ما جاء في وصف الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/ ٢١، ٩٨ - ١٠٠. والنسائي، في: باب الاعتدال في الركوع، وباب فتح أصابع الرجلين في السجود، من كتاب التطبيق. المجتبى ٢/ ١٤٦، ١٦٦. وابن ماجه، في: باب إتمام الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٣٧، والدارمي، في: باب التجافي في الركوع، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٣٧، والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ١٤٦٤.

⁽٤) سورة الواقعة ٧٤، ٩٦.

⁽٥) سورة الأعلى ١.

⁽٦) في: باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٢٠٠، ٢٠٠،

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب التسبيح في الركوع والسجود، من كتاب إقامة =

والثانيةُ ، ليس بواجبٍ ؛ لأنَّ النبيُّ ﷺ لم يُعَلِّمُه المُسِيءَ في صلاتِه .

وأَدْنَى الكَمالِ ثلاثٌ؛ لِمَا رَوَى ابنُ مَسْعُودٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا رَكِعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّى العَظِيمِ. ثَلاثًا، وذلك أَدْنَاه، (اوإذَا سَجَدَ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّى الأَعْلَى. ثَلاثًا، وذلك أَدْنَاه) ﴿ رَوَاه الأَثْرَمُ ، سَجَدَ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّى الأَعْلَى. ثَلاثًا، وذلك أَدْنَاه) ﴿ رَوَاه الأَثْرَمُ ، والتَرْمِذِيُ () ﴿ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ فَا مُحَرَّرٌ ، فأَجْزَأَتِ والتّرْمِذِي () ﴿ وَاللَّهُ فَا مُحَرَّرٌ ، فأَجْزَأَتِ الواحدة ، كسائرِ الأَذْكارِ .

فصل: ثم يَرْفَعُ رأْسَه قائلًا: سَمِعَ اللَّهُ لَمَن حَمِدَه . حتى يَعْتَدِلَ قائمًا . وهذا الرفعُ والاعْتِدالُ الرُّكُنُ السادِسُ والسابعُ ؛ لقَولِ النبيِّ عَلَيْهِ للمُسِيءِ في صلاتِه : «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا » (أ) . وفي حديثِ أبي مُحمَيْدِ أَنَّ رسولَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِلاَّهُ لَمَنْ حَمِدَه » . ورَفَع يدَيْهِ ، واعْتَدلَ حتى رَجَع كُلُّ عَظْم في مَوْضِعِه مُعْتَدِلًا .

وفى وُجوبِ التَّسْمِيعِ رِوايَتان ؛ لِمَا ذكَرْنا في التَّكْبِيرِ. ولا يُشْرَعُ

⁼ الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٨٧. والدارمي ، في : باب ما يقال في الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٩٩. والإِمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٥٥١. وضعفه في الإِرواء ٢/ ٤٠، ٤١ . (١ - ١) سقط من : الأصل ، ف .

 ⁽٢) أخرجه الترمذى ، في: باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود ، من أبواب الصلاة .
 عارضة الأحوذى ٢/ ٦٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب مقدار الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٠٤. وابن ماجه ، في : باب التسبيح في الركوع والسجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢/ ٢٨٧، ٢٨٨. والإِمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٣٢، ٣٧١.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٠.

للمَأْمُومِ؛ لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا قَالَ الإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ » (١٠).

ويقولُ في اغتِدالِه: رَبَّنا ولك الحَمْدُ. وفي وُجوبِه رِوايَتان؛ لِمَا ذكرنا. قال الأثرَمُ (''): وسَمِعْتُ أبا عبدِ اللَّهِ يُشْبِتُ أَمْرَ الواوِ: وقال: قد روَى فيه الرَّهْرِى ('') ثلاثَةَ أحاديثَ ، عن أنسِ ، وعن سعيدِ ('') عن أبي هُرَيْرَةَ ، وعن سالِم عن أبيه . وإن قال: رَبَّنا لك ('') الحَمْدُ . جاز . نَصَّ عليه ؛ لأنَّه قد صَحَّتُ به السُّنَةُ .

ويَسْتَوِى فَى ذَلَكَ كُلُّ مُصَلِّ؛ لأَنَّ النبيَّ عَيَّالِيَّةِ قَالَه ، وأَمَرَ بِه المَّامُومِينَ . ويُسْتَحَبُّ أَنْ يقولَ : مِلْءَ السَّمَاءِ ، ومِلْءَ الأَرْضِ ، ومِلْءَ مَا شِئْتَ مِن شَيْءَ بَعْدُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، وابنُ أَبِى أَوْفَى ، أَنَّ النبيَّ عَيَّالِيَّةِ كَانَ إِذَا رَفَع

⁽١) أخرجه البخارى ، في : باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة ، من كتاب الأذان ، وفي : باب صلاة القاعد ، من أبواب التقصير . صحيح البخارى ١/١٨٦، ١٨٧، ٢/ ٥٩. ومسلم ، في : باب ما باب ائتمام المأموم بالإمام ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٠٨. والنسائي ، في : باب ما يقول المأموم ، من كتاب التطبيق . المجتبى ٢/ ١٥٣، وابن ماجه ، في : باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٨٤. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ١٦٢. كلهم من حديث أنس .

⁽۲) أحمد بن محمد بن هانئ، أبو بكر الأثرم، الطائى، الإمام الحافظ العلامة، مصنف «السنن». وتلميذ الإمام أحمد، نقل عنه مسائل كثيرة، وصنفها ورتبها أبوابا، وكانت وفاته بعد الستين ومائتين. طبقات الحنابلة ٦٦/١ - ٧٤. سير أعلام النبلاء ٦٢٣/١٢ - ٦٢٨. (٣) في الأصل: «الترمذي». وانظر: المغنى ١٨٨/٢، الشرح الكبير ٣/ ٤٩١.

⁽٤) في الأصل، م: (أبي سعيد و).

⁽٥) في ف: (ولك).

رأْسَه قال: « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَه. رَبَّنَا لكَ (') الحَمْدُ، مِلْءَ السَّمَاءِ، ومِلْءَ الأَرْضِ، ومِلْءَ مَا شِئْتَ مِن شيءٍ بَعْدُ ('') ». ("رَواه مسلمٌ".

ولا يُشتَحَبُ للمأْمُومِ الزِّيَادَةُ على: رَبَّنا ولك الحَمْدُ. نَصَّ عليه؛ لقولِ النبيِّ عَيَّالِيْةِ: « فَقُولُوا: رَبَّنا ولَكَ الحَمْدُ ». ولم يَأْمُوهم بغيرِه. وعنه ما يدُلُّ على اسْتِحْبابِ قَوْلِ: مِلْءَ السَّماءِ. له ('). وهو اخْتِيارُ أبى الخَطَّابِ؛ لأنَّه ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ للإِمامِ ، فشُرِع للمأْمُومِ ، كالتَّكْبِيرِ.

ومَوْضِعُ: رَبَّنا ولك الحَمْدُ. في حقِّ الإِمامِ والمُنْفَرِدِ، بعدَ اعْتِدَالِه، وللمُأمومِ، حالَ رَفْعِه؛ لأنَّ قوْلَه: « إِذَا قَالَ الإِمامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ». يقْتَضِي تَعْقِيبَ قَوْلِ الإِمامِ قَوْلَ المأمومِ، وهي حالُ رَفْعِه.

فصل: ثم يَخِرُ ساجِدًا ويَطْمَئِنُ في شُجودِه، وهما الركنُ الثَّامنُ

⁽١) في ف: ﴿ وَلَكَ ﴾ .

⁽٢) في م: ﴿ بعده ﴾ .

⁽٣ - ٣) في الأصل، س ٢، ف: (متفق عليه).

[.] وحديث ابن أبي أوفي تقدم تخريجه في صفحة ٥ .

أما حديث أبي سعيد، فأخرجه مسلم، في: باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٤٧/١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٩٥. والنسائي ، في : باب ما يقول في قيامه ذلك [بين الركوع والسجود] ، من كتاب التطبيق . المجتبي ٢/ ١٥٥، ١٥٦.

⁽٤) سقط من: م.

والتاسِعُ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿ وَٱسْجُدُوا ﴾ (١). وقولِ النبيِّ عَيْلِيْهُ للأغرابِيِّ: «ثمَّ اسْجُدْ حتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا» (١). ويَنْحَطُّ إلى السُّجودِ مُكَبِّرًا؛ لحديثِ أبى هُرَيْرَةَ (١). ولا يرْفَعُ يدَيْه؛ لحديثِ ابنِ عمرَ (١).

ويكونُ أَوَّلَ مَا يَقَعُ مَنه على الأَرضِ رُكْبَتَاه ، ثم يداه ، ثم جَبْهَتُه وَأَنْفُه ؛ لِمَا رَوَى وَائلُ بنُ حُجْرِ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَد وضَعَ رُكْبَتَيْه قَبلَ رُكْبَتَيْه . رَوَاه أَبُو دَاوِدَ (٥٠) .

والشَّجودُ على هذه الأعْضاءِ واجِبٌ؛ لِمَا رَوَى ابنُ عباسٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ وَاللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، الجَبْهَةِ ». وَأَشَارَ بِيَدِه إلى أَنْفِه. «واليَدَيْنِ، والرُّحْبَتَيْنِ، وأَطْرَافِ القَدَمَيْنِ». مُتَّفَقٌ عليه (١٠). وفي الأَنْفِ روايَتَان ؛ إحداهما، لا يجِبُ السَّجودُ عليه ؛ لأَنَّه ليس مِن السَبْعَةِ روايَتَان ؛ إحداهما، لا يجِبُ السَّجودُ عليه ؛ لأَنَّه ليس مِن السَبْعَةِ

⁽١) سورة الحج ٧٧.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٠.

⁽٣) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۹۸.

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٨.

⁽٥) في: باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٩٣/١.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى وضع الركبتين قبل اليدين فى السجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ٦٨ ، ٦٩ . والنسائى ، فى : باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان فى سجوده ، وباب رفع اليدين عن الأرض قبل الركبتين ، من كتاب التطبيق . المجتبى ٢/ ٢٣ ، ١٨٦ . وابن ماجه ، فى : باب السجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٨٦ . والدارمى ، فى : باب أول ما يقع من الإنسان على الأرض إذا أراد أن يسجد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ، الحرب . ١٩٣٨ .

والحديث ضعيف، انظر: الإرواء ٧٥/٢ - ٨٠.

⁽٦) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۵۵.

المَذْكُورَةِ. والثانيةُ، تجبُ؛ لإِشارَةِ النبيِّ عَلَيْتُ إلى أَنْفِه عندَ بيانِ أَعْضاءِ السُّجودِ.

ولا يَجِبُ مُباشَرَةُ المُصَلَّى بشيءٍ مِن هذه الأعْضاءِ إلَّا الجَبْهَةَ ، فإنَّ فيها رِوايتَينْ ؛ إحداهما ، تجبُ ؛ لِمَا رُوى عن خبابٍ ، قال : شَكَوْنَا إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ في جِبَاهِنا وأَكُفِّنَا ، فلم يُشْكِنا (1) . رَواه مسلمُ (7) . والثانيةُ ، لا تجبُ . وهي ظاهرُ المذهبِ ؛ لِما روَى أنسَ قال : كُنَّا نُصَلِّى مع النبي ﷺ فيضَعُ أحدُنا طَرَفَ الثوبِ مِن شِدَّةِ الحَرِّ في مَكانِ السَّجودِ . والله البُخارِيُّ ، ومسلمُ (1) . ولأنَّها مِن أعْضاءِ السَّجودِ ، فجاز السَّجودُ على حائلِها ، كالقدَمينُ .

⁽١) لم يشكنا: لم يُزِلْ شكوانا.

 ⁽٢) في: باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر، من كتاب المساجد.
 صحيح مسلم ٢/ ٤٣٣.

كما أخرجه النسائى، فى: باب أول وقت الظهر، من كتاب المواقيت. المجتبى ١٩٨١. والإمام وابن ماجه، فى: باب وقت صلاة الظهر، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٢٢١. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/١٠٠، ١١٠٠.

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب السجود على الثوب في شدة الحر ، وباب الصلاة على الفراش ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب وقت الظهر بعد الزوال ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى // ١٠٧ ، ١٤٣ ، ومسلم ، في : باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم // ٤٣٣ .

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٣/٣٠. والنسائى، في: باب السجود على الثياب، من كتاب التطبيق. المجتبى ١/ ٣٢٩. والدارمي، في: باب الرخصة في السجود على الثياب في الحر والبرد، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٢٩. والدارمي، في: باب الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١ ٨٠٨. ٣٠٨

ويُسْتَحَبُّ أَنْ يُجافِئ عَضُدَيْه عن جَنْبَيْه ، وبَطْنَه عن فَخِذَيْه ، وفَخِذَيْه ، وفَخِذَيْه عن الطِئه ('') عن ساقَيْه ؛ لِمَا روَى أبو محمَيْدِ أَنَّ النبيَّ يَجَلِيْهُ جافَى عَضُدَيْه عن إبطَيْه ('') ووَصَفَ البَرَاءُ سُجودَ النبيِّ عَلَيْهُ : فوضَعَ يدَيْه بالأرضِ ، ورَفَع عَجِيزَتَه . رواه أبو داودَ ('').

ويُسْتَحَبُّ أَن يَضُمُّ أَصَابِعَ يدَيْه بعْضَها إلى بعضٍ، ويَضَعَهما على الأَرْضِ حَذْوَ [٣٨٤] مَنْكِبَيْه، ويرفْعَ مِرْفَقَيْه، ويكونَ على أَطْرافِ أَصَابِعِ الأَرْضِ حَذْوَ آ٢٨٤ مَنْكِبَيْه، ويرفْعَ مِرْفَقَيْه، ويكونَ على أَطْرافِ أَصَابِعِ قَدَمَيْه، ويَعْنِيبَها نَ نحوَ القِبْلَةِ ؛ لِمَا روى أبو مُحمَيْد (١) أَنَّ النبيَ يَعَيِّقُ وضَعَ كَفَيْه حَذْوَ مَنْكِبَيْه. وفي لَفْظ: سجَدَ غيرَ مُفْتَرِشٍ، ولا قابِضِهما، واستقبلَ بأَطْرافِ رِجْلَيْه القِبْلَة. وفي روايةِ: فسَجَدَ فانْتَصِبَ على كَفَيْه ورُكْبَتيْه، وصدورِ قدَمَيْه، وهو ساجدٌ. وقال النبي يَعَيِّقُ : «إِذَا سَجَدَ وَرُكْبَتَيْه، وصُدورِ قدَمَيْه، وهو ساجدٌ. وقال النبي يَعَيِّقُ : «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَعْتَدِلْ، وَلَا يَفْتَرِشْ ذِرَاعَيْهِ افْتِراشَ الكَلْبِ». حديثُ (١) مَحديثُ ، مُتَّفَقُ على مَعْناه (٥).

⁽۱) تقدم تخریجه فی صفحة ۳۰۰.

⁽٢) في: باب صفة السجود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٦٠٦.

كما أخرجه النسائى، فى: باب صفة السجود، من كتاب التطبيق. المجتبى ٢/ ١٦٧. وهذا لفظه. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/ ٣٠٣.

⁽٣) في م: « يثنيهما » .

⁽٤) زيادة من: الأصل.

⁽٥) أخرجه البخارى ، فى : باب المصلى يناجى ربه عز وجل ، من كتاب المواقيت ، وفى : باب لا يفترش ذراعيه فى السجود ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١/ ١٤١، ٢٠٨. ومسلم ، فى : باب الاعتدال فى السجود ...، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٥٥.

كما أخرجه أبو داود ، في: باب صفة السجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود =

ويقولُ: سُبْحانَ رَبِّىَ الأَعْلَى. وحُكْمُه مُحُكُمُ تَسْبِيحِ الرُّكوعِ فى (١) عَدَدِه ووُجوبِه؛ لِما مَضَى.

فإن أراد الشجود فهوى على وَجْهِه، فوقَعَتْ جَبْهَتُه على الأرضِ، أَجْزَأُه؛ لأنَّه قد نَواه. وإنِ انْقلَبَ على جَنْبِه، ثم انْقلَبَ فمَسَّتْ جَبْهَتُه الأَرضَ ناوِيًا للشّجودِ (٢)، أَجْزَأُه، وإن لم يَنْوِ، لم يُجْزِه، ويأتى بالسّجودِ بعدّه.

فصل: ثم يرْفَعُ رأْسَه مُكَبِّرًا، ويَعْتَدِلُ جالسًا؛ وهما الرُّكُنُ العاشِرُ والحادِى عَشَر؛ لقولِ النبيِّ ﷺ للأغرابيِّ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَ عَلَيها، عَالِسًا» (٢). ويجلسُ مُفْتَرِشًا، يَفْرِشُ رِجْلَه اليُسْرَى، ويجلسُ عليها، ويَنْصِبُ اليُمْنَى؛ لقولِ أبى مُحَمَيْدٍ فى وَصْفِ صلاةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: ثُم ثَنَى رِجْلَه اليُسْرَى، وقَعَدَ عليها، ثم اعْتَدلَ حتى رجَعَ كُلُّ عَظْمٍ فى مَوْضِعِه. وقالت عائشةُ: كانَ النبيُ ﷺ يَفْرِشُ رِجْلَه اليُسْرَى، ويَنْصِبُ مَوْضِعِه. وقالت عائشةُ: كانَ النبيُ ﷺ يَفْرِشُ رِجْلَه اليُسْرَى، ويَنْصِبُ

^{= 1/7.7.} والترمذى، في: باب ما جاء في الاعتدال في السجود، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى 7/07. والنسائى، في: باب الاعتدال في الركوع، من كتاب الافتتاح، وفي: باب النهى عن بسط الذراعين في السجود، وباب الاعتدال في السجود، من كتاب التطبيق. المجتبى 7/71، 179. 179. وابن ماجه، في: باب الاعتدال في السجود، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه 1/70. والدارمي، في: باب النهى عن الافتراش ونقرة الغراب، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي 1/70. والإمام أحمد، في: المسند 1/70. 100.

⁽١) في م: «وفي».

⁽٢) سقط من: الأصل، وفي م: «السجود».

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٠.

اليُمْنَى ، ويَنْهَى عن عُقْبَةِ الشيطانِ (١) . رَواه مسلمٌ (١) . ويُسَنُّ أَن يَثْنِى أَصَابِعَ اليُمْنَى ، ويَنْهَى عن أَنَّهُ قَالَ : مِن أَصَابِعَ اليُمْنَى ، واسْتِقْبالُه بأصابِعِها القِبْلَةَ .

ويُكْرَهُ الإِقْعَاءُ؛ وهو أن يَفْرِشَ قدمَيْه، ويجْلِسَ على عَقِبَيْه. بهذا فسَّره أحمدُ؛ لحديثِ أبى مُحمَيْد، وعائشة , وعن أحمدُ أنَّه قالَ : لا أَفْعَلُه، ولا أعيبُ مَنْ فعَلَه، العَبادِلَةُ كَانُوا يَفْعَلُونَه. وقال ابنُ عباسٍ : هو سُنَّةُ نَبِيِّك أعيبُ مَنْ فعَلَه، العَبادِلَةُ كَانُوا يَفْعَلُونَه. وقال ابنُ عباسٍ : هو سُنَّةُ نَبِيِّك أَعِيبُ مَنْ فعَلَه ، العَبادِلَةُ كَانُوا يَفْعَلُونَه. وقال ابنُ عباسٍ : هو سُنَّةُ نَبِيِّك أَعَيْبُ مَنْ فعَلَه ، مسلمٌ (أُنَّ عباسٍ .

ويقولُ: رَبِّ اغْفِرْ لَى . لِمَا رَوَى مُحَذَيْفَةُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النبيِّ ﷺ ، فكان يقولُ بينَ السجدتَيْنِ: «رَبِّ اغْفِرْ لَى ، (رَبِّ اغْفِرْ لَى) . رَواه

⁽١) قال أبو عبيد: أن يضع الرجل أليتيه على عقبيه في الصلاة بين السجدتين، وهو الذي يجعله بعض الناس الإقعاء. غريب الحديث ٢/ ١٠٩.

 ⁽۲) في: باب الاعتدال في السجود ووضع الكفين على الأرض، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢/٧٥٧، ٣٥٨.

كما آخرجه أبو داود، في: باب من لم ير الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، من كتاب إقامة الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٨٠، ١٨١. وابن ماجه، في: باب افتتاح القراءة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٦٧. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ١٦١، ١٧١، ١٩٤، ١٨١. (٣) في: باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة، من كتاب التطبيق. المجتبي ٢/ ١٨٧.

⁽٤) في : باب جواز الإِقعاء على العقبين ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ ٣٨٠، ٣٨١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإِقعاء بين السجدتين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود / ١٩٤ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الرخصة في الإِقعاء ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٨٠. والإِمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٣١٣.

⁽٥ - ٥) سقط من: م.

النَّسَائِيُّ . والقولُ في ومجوبِه وعدَدِه ، كالقولِ في تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ . وإن قال ما روَى ابنُ عباسٍ ، قال . كان النبيُّ ﷺ يقولُ بين السجدتَينْ : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، وارْحَمْنِي ، واهدِنِي ، وعافِني ، وارْزُقْنِي » . فلا بأسَ . رَوَاه أبو داود .

فصل: ثم يَسْجُدُ السجدَةَ الثانيةَ كالأُولَى سواءً، وفيها رُكْنانِ، ثم يَرْفَعُ رأْسَه مُكَبِّرًا؛ لحديثِ أبى هُرَيْرَةَ (١٠).

وهل يجلِسُ للاسْتِراحَةِ؟ فيه رِوايَتان؛ إحْداهما، يجلسُ. اخْتارَها الحُلَّالُ؛ لِمَا رَوَى مالِكُ بنُ الحُوَيْرِثِ أَنَّ النبيَّ ﷺ كان يجْلِسُ إذا رَفَع رَأْسَه مِن السُّجودِ قبلَ أَنْ يَنْهَضَ. (وَواه البُخارِيُّ بمعناه). وصِفَةُ مُجلوسِه

⁽۱) في : باب ما يقول في قيامه ذلك ، وباب الدعاء بين السجدتين ، من كتاب التطبيق . المجتبى /۲ / ۱۵۳ ، ۱۸۳ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما يقول بين السجدتين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٨٩. والدارمى ، فى : باب ما يقول بين السجدتين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ٣٠٤. والدارمى ٣٠٤.

⁽٢) زيادة من: الأصل، م.

⁽٣) في: باب الدعاء بين السجدتين، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٩٦١.

كما أخرجه ابن ماجه، في : باب ما يقول بين السجدتين، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٩٠/١.

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٨.

⁽٥ - ٥) في الأصل، س ٢، ف، م: «متفق عليه».

والحديث أخرجه البخارى ، في : باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم ...، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١/ ١٧٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النهوض في الفرض ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود =

مثلُ جِلْسَةِ الفَصْلِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُحَمَّيْدِ () فَى صِفَةِ صَلاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قال: ثم ثَنَى رِجُلَه وقَعَد واغتدَلَ حتى رَجَع كُلُّ عَظْمٍ فَى مَوْضِعِه، ثم نَهَضَ. حديثٌ صحيحٌ. وقال الخلالُ: روَى عن أحمدَ مَن لا أُحْصِيه كَثْرَةً أَنَّه يَجْلِسُ على اليَتَيْه. وقال الآمِدِيُّ: يَجْلِسُ على قدَمَيْه، ولا يُلْصِقُ الْيَتَيْه بالأرضِ. والرُّوايَةُ الثانيةُ، لا يَجْلِسُ، بل يَنْهَضُ على صُدُورِ قدَمَيْه مُعْتَمِدًا على رُكْبَتَيْه؛ لِما روَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ كان يَنْهَضُ على صُدُورِ قدَمَيْه صُدُورِ قدَمَيْه مُعْتَمِدًا على رُكْبَتَيْه؛ لِما روَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ كان يَنْهَضُ على صُدُورِ قدَمَيْه . (أَرَواه التِّرْمِذِيُّ . و) في حديثِ وائلِ بنِ مُحجْرٍ: وإذا صُدُورِ قدَمَيْه . (أَرَواه التِّرْمِذِيُّ . و) في حديثِ وائلِ بنِ مُحجْرٍ: وإذا نَهَض نَهِض أَنَهُ على اللهُ عَلَى مُؤْمِنَهُ فَلْ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ال

ولا يُكَبِّرُ لقيامِه مِن جِلْسَةِ الاِسْتِراحَةِ ؛ لأنَّه قد كَبَّرَ لرَفْعِه مِن السَّجودِ. فصل: ثم يُصَلِّى الركعة الثانية كالأُولَى ؛ لقولِ النبيِّ عَيَالِيَّ للأغرابيِّ :

^{= 1/} ۱۹۶. والنسائى، فى: باب الاستواء للجلوس عند الرفع بين السجدتين، من كتاب الافتتاح. المجتبى ٢/ ١٨٥، ١٨٦.

والحديث ليس عند مسلم، انظر: تحفة الأشراف ٨/ ٣٣٩.

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠٠٠.

۲) في الأصل، س٢: «و»، ولم يرد في م.

والحديث أخرجه الترمذى، فى: باب منه [النهوض من السجود]، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/ ٨٢، ٨٣.

⁽٣) سقط من: م.

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠٤.

فصل: ثم يجْلِسُ مُفْتَرِشًا؛ لقولِ أبى مُحمَيْد فى وَصْفِ '' صلاةِ رسولِ اللّهِ ﷺ: فإذا جَلَس فى الركعتين، جَلَس على اليُسْرَى، ونَصَبَ الأُخْرَى. وفى لَفْظِ: فافْتَرشَ رِجْلَه اليُسْرَى، وأَقْبَلَ بصَدْرِ اليُمْنَى على البُسْرَى، وأَقْبَلَ بصَدْرِ اليُمْنَى على قَبْلَيه. صحيح ''. ويُسْتَحَبُ أن يَضَعَ يدَه اليُسْرَى على فَخِذِه اليُسْرَى، مَسْمُومَة الأصابع، مُسْتَقْبِلًا بأطرافِها القِبْلَة، أو يُلْقِمَها رُكْبَتَه، ويَضَعَ يدَه اليُسْطَى مع الإِبْهامِ عَقْدَ ثَلاثِ ويَضَعَ يدَه اليُسْطَى مع الإِبْهامِ عَقْدَ ثَلاثِ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٠.

⁽٢) سورة النحل ٩٨.

 ⁽٣) في: باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/
 ٤١٩.

⁽٤) في ف، م: ١ صفة ».

⁽٥) تقدم تخریجه فی صفحة ٣٠٠.

وخَمْسِينَ، ويُشِيرُ بالسَّبَابَةِ () عندَ ذِكْرِ اللَّهِ تعالى، ويَقْبِضُ الحِنْصَرَ والبِنْصَرَ؛ لِمَا روَى ابنُ عمرَ أَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ وضَعَ يدَه اليُمْنَى على رُكْبَتِه اليُمْنَى، وعقدَ ثلاثًا وخَمْسِينَ، وأشارَ بالسَّبَابَةِ (). رَواه مسلمٌ (). وعنه، يَسْسُطُ الحِنْصَرَ والبِنْصَرَ؛ لِمَا روَى ابنُ الرَّيثِ قال : كان رسولُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِذَا يَسْسُطُ الحِنْصَرَ والبِنْصَرَ؛ لِما روَى ابنُ الرَّيثِ قال : كان رسولُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِذَا قَعَد يدْعُو، وَضَع يَدَه اليُمْنَى على فَخِذِه اليُمْنَى، ويَدَه اليُسْرَى على فَخِذِه اليُمْنَى على فَخِذِه اليُمْنَى ، وأَشَارَ بأُصْبُعِه السَّبَابَةِ يدْعُو، ووَضَعَ إِبْهامَه على أُصْبُعِه الوسْطَى يَدْعُو ، ووَضَعَ إِبْهامَه على أُصْبُعِه الوسْطَى يَدْعُو ، وأَشَارَ بأُصْبُعِه السَّبَابَةِ يدْعُو ، ووَضَعَ إِبْهامَه على أُصْبُعِه الوسْطَى يَدْعُو ، وأَضَعَ إِبْهامَه على أُصْبُعِه الوسْطَى يَدْعُو ، وأَشَعَ إِبْهامَه على أُصْبُعِه الوسْطَى يَدْعُو ، وأَشَارَ بأُصْبُعِه اليُسْرَى ، وأَلْقَمَ كَفَّه اليُسْرَى يُرَجِّدُه . رَواه مسلمٌ . وفي لَفْظِ : كان يُشِيرُ بأُصْبُعِه إذا دَعا ، ولا يُحَرِّكُها . رَواه أَبُو داودَ () .

فصل: ثم يَتَشَهَّدُ بَمَا^(۱) رَوَى ابنُ مَسْعُودٍ قال: علَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ التَّشَهَّدَ، كَفِّي بِينَ كَفَّيْه، كما يُعَلِّمُنِي السورةَ مِن القرآنِ: «التَّحِيَّاتُ للَّهِ، والصَّلُواتُ والطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبيُّ ورَحْمَةُ اللَّهِ وبرَكَاتُه، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبيُّ ورَحْمَةُ اللَّهِ وبرَكَاتُه، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبيُّ ورَحْمَةُ اللَّهِ وبرَكَاتُه، السَّلامُ عَلَيْنَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ السَّلامُ عَلَيْنَا وعلَى عِبادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ

⁽١) في ف: (بالسباحة) .

⁽٢) في: باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٢/٨٠٨.

كما أخرجه الإِمام أحمد، في: المسند ٢/ ١٣١.

⁽٣) بعده في م: «وفي لفظ».

⁽٤) في: باب صفة الجلوس في الصلاة ...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤٠٨.

⁽٥) في : باب الإِشارة في التشهد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٢٢٧.

⁽٦) في م: « لما».

مُحَمَّدًا عَبْدُه ورَسُولُه ». مُتَّفَقٌ عليه (''. قال التَّرْمِذِيُّ '': هذا أصحُّ حديثِ رُوىَ عن النبيِّ عَيَّالِيَّةِ في التَّشَهُّدِ. فاخْتارَه أحمدُ لذلك.

فإن تشَهَّدَ بغيرِه ممّا صحَّ عن النبيِّ ﷺ، كَتَشَهُّدِ ابنِ عباسٍ وغيرِه، جاز . نَصَّ عليه . ومُقْتَضَى هذا أنَّه متى أَخَلَّ بلَفْظَةٍ ساقِطَةٍ فى بَعْضِ التَّشَهُّداتِ، فلا بَأْسَ .

فإذا فَرَغ منه، وكانتِ الصلاةُ أكثرَ مِن رَكْعتَيْنِ، لَم يَزِدْ عليه؛ لِما رَقِي النَّهُ على الرَّكْعَتَيْن الأُولَيَيْن كأنَّه على رَقِي الرَّكْعَتَيْن الأُولَيَيْن كأنَّه على

⁽۱) أخرجه البخارى، في: باب التشهد في الآخرة، وباب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، من كتاب الأذان، وفي: باب من سمى قوما أو سلم في الصلاة على غير مواجهة ...، من كتاب العمل في الصلاة. وفي: باب السلام من أسماء الله تعالى ...، من كتاب الاستئذان، وفي: باب الأخذ باليدين، من كتاب الدعوات، وفي: باب قوله تعالى: ﴿ السلام المؤمن ﴾ ، من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ١/ ٢١١، ٢١٢، ٢/ ٧٩، ٨/ ٢٢، ١٤٠ ، ٣٤، ٢/ ٢١، ومسلم، في: باب التشهد في الصلاة، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٢٠١، ٢٠٠٠.

⁽٢) انظر: عارضة الأحوذي ٢/ ٨٤.

الرَّضْفِ (١). رَواه أبو داودَ (٢). لشدَّةِ تخفِيفِه.

ثم يَنْهَضُ مُكَبِّرًا، كُنُهوضِه مِن السُّجودِ، ويُصَلِّى الثالثةَ والرابعةَ كَالأُولَيَيْن، إِلَّا فَى الجَهْرِ^(۱). ولا يَزِيدُ على فاتحةِ الكتابِ؛ لِمَا قَدَّمْناه.

فصل: فإذا فَرَغ جَلَس فَتَشَهَّدَ، [٣٩٤] وهما الرُّكُنُ الثاني عَشَرَ والثالثَ عَشَرَ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْةٍ أَمْرَ به، وعلَّمَه ابنَ مَسْعُودٍ ثم قال: « فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تُمَّتْ صَلَاتُكَ ». رَواه أبو داودَ (١٠). وعن ابنِ مسعودٍ قال: فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تُمَّتْ صَلَاتُكَ ». رَواه أبو داودَ (١٠). وعن ابنِ مسعودٍ قال: كُنّا نقولُ قبلَ أن يُفْرَضَ علينا التَّشَهُدُ: السَّلامُ على اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِه. فقالَ النبيُ عَلَى اللَّهِ قَبْلُ عَبَادِه. وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ للَّهِ » (١٠). النبيُ عَلَى اللَّهِ مَرْضُ.

ویجْلِسُ مُتَوَرِّکًا، یَفْرِشُ رِجْلَه الیُسْرَی، ویَنْصِبُ الیُمْنَی، ویُخْرِجُها^(۱) عن یمینِه؛ لقَوْلِ أَبی مُحَمَیْدِ فی وَصْفِه: فإذا جَلَس فی الرَّکْعَتَین، جَلَس

⁽١) الرضف: الحجارة المحماة.

⁽٢) في: باب تخفيف القعود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٢٨.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى مقدار القعود فى الركعتين الأوليين ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ١٦٠، ١٦١ . والنسائى ، فى : باب التخفيف فى التشهد الأول ، من كتاب التطبيق . المجتبى ٢/ ١٩٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٨٦/١، ٣٨١، ٤١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٦ ، ٤٣٦ . وقال الحافظ ابن حجر : وهو منقطع ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه . التلخيص الحبير ٢/ ٢٣٣.

⁽٣) في م: «الجهرية».

⁽٤) في: باب التشهد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٢٢٢.

⁽٥) تقدم تخريج حديث ابن مسعود بألفاظه في الصفحة السابقة .

⁽٦) في النسخ: «يخرجهما». وانظر المغنى ٢٢٦/٢.

على اليُسْرَى، ونَصَب اليُمْنَى ()، فإذا كانتِ السَّجْدَةُ التى فيها التَّسْلِيمُ أَخُر () وجُلَس مُتَوَرِّكًا على شِقُه الأَيْسَرِ، (أوقَعَد على أَخُورَ وبجله اليُسْرَى ، وجَلَس مُتَوَرِّكًا على شِقُه الأَيْسَرِ، (أوقَعَد على مَقْعَدَتِه. رَواه البُخارِيُ (). وقال الخِرَقِيُّ : يَجْعَلُ باطِنَ رِجْلِه اليُسْرَى تحت فَخِذِه اليُمْنَى، ويَجْعَلُ الْيَتَيْه على الأرضِ؛ لأَنَّ في بعضِ لَفْظِ () أبى فَخِيدِ اليُمْنَى، ويَجْعَلُ الْيَتَيْه، وجَعَل باطِنَ قَدَمِه اليُسْرَى عندَ مَأْبِضِ () حُمَيْدِ : جَلَس على اليُتَيْه، وجَعَل باطِنَ قَدَمِه اليُسْرَى عندَ مَأْبِضِ () اليُمْنَى، ونصَب قدَمَه اليُمْنَى. وقال ابنُ الزُّبَيْرِ : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا قَعَد في الصلاةِ جعَلَ قدَمَه اليُسْرَى تحت فَخِذِه وساقِه. رَواهما أبو داودَ () . وأيَّهما فَعَل جاز.

ولا يَتَوَرَّكُ إِلَّا في صلاةٍ فيها تشَهَّدانِ ، في الأخيرِ منهما ؛ لأنَّه جُعِل للفَرْقِ ، ولا حاجَة إليه مع عدم الاشْتِباهِ ('').

فصل: ثم يُصَلِّي على النبيِّ ﷺ، وفيها رِوايَتان ؛ إحْداهما ، ليْسَتْ

⁽١) بعده في الأصل: «رواه البخاري وأبو داود».

⁽۲) في م: «أخرج».

⁽٣ - ٣) سقط من: الأصل.

والحديث أخرجه البخارى ، في : باب سنة الجلوس في التشهد ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١/ ٢١٠.

⁽٤) في م: (حديث) .

⁽٥) المأبض: باطن الركبة.

 ⁽٦) الأول ليس عند أبى داود، وإنما أخرجه البيهقى، فى: السنن الكبرى ١٢٨/٢.
 والثانى أخرجه أبو داود، فى: باب الإشارة فى التشهد، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود

[.] ۲۲۷/۱

⁽٧) في م: «الإِشارة».

واجِبَةً؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْهُ في التَّشَهُدِ: «فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِك () فَقَدْ تَمَّتُ صَلاتُكَ ». والثانية ، أنَّها واجِبَة . قال أبو زُرْعَة الدِّمَشْقِيُ) عن أحمد () : كنتُ أتَهَيَّبُ ذلك ، ثم تَبَيَّثُ ، فإذا الصلاة واجِبَة . ووَجُهُها ما روى كَعْبُ بنُ عُجْرَة ، قال : إنَّ النبي عَلَيْهُ خَرَج علينا ، فقُلْنا : يا رسولَ اللّهِ ، قد عَلِمْنا كيف نُسَلِّمُ عليك ، فكيف نُصَلِّى عليك ؟ قال : «قُولُوا : اللّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّد ، وعلى آلِ مُحَمَّد ، كمَا صَلَّيْتَ على آلِ إبْراهِيمَ ، إنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَبَارِكْ على مُحَمَّد ، وعلى آلِ مُحَمَّد ، كمَا صَلَيْتَ على آلِ إبْراهِيمَ ، وعلى آلِ مُحَمَّد ، وعلى آلِ مُحَمَّد ، كمَا صَلَيْتَ على آلِ إبْراهِيمَ ، وعلى آلِ إبْراهِيمَ ، إنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَبَارِكْ على مُحَمَّد ، وعلى آلِ مُحَمَّد ، كما بَارَكْتَ على آلِ إبْراهِيمَ اللّهُ عَلِي آلِ اللّهُ عَلِيهُ ، مُتَفَقّ عليه () .

⁽١) سقط من: م.

⁽۲) عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصرى، أبو زرعة الدمشقى، الشيخ، الإمام، الصادق، محدث الشام، جمع وصنف، وذاكر الحفاظ، وتميز، توفى سنة إحدى وثمانين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٣١١/١٣ – ٣١٦.

⁽٣) بعده في م: «قال».

⁽٤) أخرجه البخارى ، في : باب حدثنا موسى بن إسماعيل ... ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهُ وملائكته يصلون على النبي ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفي : باب الصلاة على النبي ﷺ ، من كتاب الدعوات . صحيح البخارى ١٩٥/، ٦/ ١٥١، ٨/ ٩٥. ومسلم ، في : باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٠٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على النبي على بعد التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٢٤. والترمذى ، في : باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي على ، من أبواب الوتر ، وفي : باب ومن سورة الأحزاب ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢/ ٢٦٨، أبواب الوتر ، وفي : باب نوع آخر [من الصلاة على النبي على] ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/ ٤٠. وابن ماجه ، في : باب الصلاة على النبي على ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٤٠. والدارمي ، في : باب الصلاة على النبي على ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٤٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

قال بعضُ أَصْحَابِنا: وتجبُ الصلاةُ على هذه الصَّفَةِ؛ لأَمْرِ النبيِّ ﷺ بها. والأَوْلَى أَنْ يكونَ هذا الأَفْضَلَ. وكَيْفَما أَتَى بالصلاةِ أَجْزَأَه؛ لأَنَّها رُويَتْ بأَلْفاظٍ مُحْتَلِفَةٍ، فوَجَبَ أَنْ يُجْزِئَ منها ما اجْتَمَعَتْ عليه الأحادِيثُ.

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَتَعَوَّذَ مِن أَرْبَعِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قال : كان رسولُ اللَّهِ يَجَلِيْهُ يَدْعُو: « اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ ، ومِنْ عَذَابِ القَبْرِ ، ومِنْ عَذَابِ النَّارِ ، ومِنْ فِتْنَةِ الْحَيَا والْمَمَاتِ ، ومِن فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَالِ » . مُتَّفَقُ عليه (۱) ولسلم : « إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ » . وذَكره . وما دَعا به مَا وَرَد في القرآنِ والأَخْبارِ فلا بَأْسَ ، إلَّا أَن يكونَ إمامًا ، فلا يُسْتَحَبُّ له التَّطُويلُ ؛ كَيْلا يَشُقَ على المَا مُومِين ، إلَّا أَنْ يكونَ إمامًا ، فلا يُسْتَحَبُّ له التَّطُويلُ ؛ كَيْلا يَشُقَ على المَامُومِين ، إلَّا أَنْ يُؤثِرُوا ذلك .

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب التعوذ من عذاب القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢/ ١٢٤ . ومسلم ، فى : باب ما يستعاذ منه فى الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ ٢٤.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول بعد التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٢٦. والترمذي ، في : باب الاستعاذة ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذي ١/ ٢٢٦. والنسائي ، في : باب نوع آخر [من التعوذ في الصلاة] ، من كتاب السهو ، وفي : باب التعوذ من عذاب القبر ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب الاستعاذة من عذاب جهنم وشر المسيح الدجال ، وباب الاستعاذة من فتنة المحيا ، وباب الاستعاذة من شر فتنة الممات ، وباب الاستعاذة من عذاب القبر ، وباب الاستعاذة من عذاب النار ، من كتاب الاستعاذة . المجتبى ١/ ٤٩ ، ١/ ١/ ٢٤ ، ١/ ٢٤٠ وابن ماجه ، في : باب ما يقال في التشهد والصلاة على النبي ﷺ ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ١٩٤ . والدارمي ، في : باب الدعاء بعد التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ١٠٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٣٧ ، ٢٨٥ ، ٢١٤ ، ٢١٤ ، ٢١٤ ، ٢٢٥ ، ٢٤٥ ، ٢٥٥ .

وقد رُوِى عن أَبِى بَكْرِ الصِّدِّيقِ، رَضِىَ اللَّهُ عنه، أَنَّه قَالَ لرسولِ اللَّهِ عَلَيْهِ: عَلَّمْنِي دُعاءً أَدْعُو به في صلاتي. قَالَ: «قُل: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، ولَا يَغْفِرُ الذَّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرةً مِنْ عِنْدِكَ، وارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ». مُتَّفَقٌ عليه (۱).

فصل: ولا يجوزُ أن يَدْعُوَ فيها بالمَلاذِ وشَهُواتِ الدُّنْيَا، وما يُشْبِهُ كلامَ الآدَمِيِّينَ، مثلَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي زَوْجَةً حَسْنَاءَ، وطَعَامًا طَيِّبًا؛ لقولِ النبيِّ عَيَّا اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي زَوْجَةً حَسْنَاءَ، وطَعَامًا طَيِّبًا؛ لقولِ النبيِّ عَيَّا اللَّهُ وَلِيهَا شَيْءً مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إَمَّا هِيَ النبيِّ عَيَّا اللَّهُ وَالتَّهُ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ وَالتَّهُ اللَّهُ وَالتَّهُ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللِّهُ اللللْهُ الللللْمُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللل

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب الدعاء قبل السلام، من كتاب الأذان، وفى: باب الدعاء فى الصلاة، من كتاب الدعوات، وفى: باب قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾، من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ١/ ٢١١، ٨/ ٩٨، ٩/ ١٤٤، ومسلم، فى: باب استحباب خفض الصوت بالذكر، من كتاب الذكر. صحيح مسلم ٤/ ٢٠٧٨.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب حدثنا قتيبة حدثنا الليث ...، من أبواب الدعوات. عارضة الأحوذى ١٣/٣٥. والنسائى، فى: باب نوع آخر من الدعاء، من كتاب السهو. المجتبى ٣/٥٤. وابن ماجه، فى: باب دعاء رسول الله ﷺ، من كتاب الدعاء. سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٦١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٤٦١. و.

⁽٢) في : باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ ٣٨١، ٣٨٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب تشميت العاطس في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١١٣/١. والنسائي ، في : باب الكلام في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٤/٣ والدارمي ، في : باب النهي عن الكلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٣٥٣، والإمام أحمد ، في : المسند ٥/٤٤ – ٤٤٩.

فصل: ثم يُسَلِّم، والسَّلامُ هو الركنُ الرابِعَ عَشَر؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْمُ: «مِفْتَامُ الصَّلاةِ الطَّهُورُ، وتَحْرِيمُهَا التَّحْبِيرُ، وتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ (() ». رَواه أبو داودَ، والتَّرْمِذِيُّ () . ولأنَّه أحدُ طَرَفَي الصلاةِ ، فكانَ فيه نُطْقُ واجِبٌ، كالأُوَّلِ. ويُسَلِّمُ تسْلِيمتَيْنِ، (فيقولُ: السلامُ عليكم ورحمةُ اللَّهِ. كالأُوَّلِ. ويُسَلِّمُ عن يمينِه، وعن يَسارِه كذلك؛ لِما روَى ابنُ مَسْعُودِ أَنَّ النبيَّ ويَلْتَفِتُ عن يمينِه، وعن يَسارِه كذلك؛ لِما روَى ابنُ مَسْعُودِ أَنَّ النبيَّ (السَّلامُ علَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ ». وعن يَسارِه: «السَّلامُ علَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ ». وعن يَسارِه: «السَّلامُ علَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ ». وعن يَسارِه: «السَّلامُ علَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ ». وفي لَفْظِ: رأيْتُ رسولَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ ». وفي لَفْظِ: رأيْتُ رسولَ اللَّهِ عَلَيْمُ يُسَلِّمُ علي يُونِهُ يُسَلِّمُ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ عَلِيقِيْهُ يُسَلِّمُ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهُ وَلَى اللهُ عَلَكُمْ ورَحْمَةُ اللَّهُ عَلَى الْهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ ورَحْمَةُ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُمُ ورَحْمَةُ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُمُ ورَحْمَةً اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمُ ورَحُونُ الْقِلْهُ فَى الثَالِيةِ أَوْفَى . قال ابنُ عَقِيلَ : يَتِتَدِى أَنْ يَقَلُو اللهُ الل

والحديث أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في التسليم في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٨٨. وعنده اللفظ الأول .

كما أخرجه أبو داود، في: باب السلام، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٢٨. والنسائي، في: باب كيف السلام على اليمين، وباب كيف السلام على الشمال، من كتاب السهو. المجتبى ٣/٢٥ - ٥٥. وابن ماجه، في: باب التسليم، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٩٦. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٣٩٠، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٤٤.

وعزو الحديث بتمامه لمسلم كما في النسخ الأخرى ليس صحيحا، فالذي عند مسلم أصل الحديث، انظر: باب السلام للتحليل من الصلاة ...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٩٠٤. وما أخرجه الدارمي، في: باب التسليم في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي =

⁽١) في الأصل: «السلام».

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٠ ، ٢٨١.

⁽٣ – ٣) في م: «ويلتفت عن يمينه فيقول: السلام عليكم ورحمة الله. ويلتفت عن».

⁽٤) زيادة من: م .

⁽٥ - ٥) في الأصل، س ٢، ف، م: «مسلم».

السَّلامُ علَيكُم. إلى القِبْلَةِ، ثم يَلْتَفِتُ قائلًا: ورَحْمَةُ اللَّهِ. عن يَمِينِه ويَسارِه؛ لقولِ عائشةَ: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ تِلْقَاءَ وَجُهِهُ ('). مَعْنَاهُ البَّداءُ السَّلام.

ويُسْتَحَبُّ أَن يَجْهَرَ بِالأُولَى أَكْثَرَ مِن الثانِيَةِ. نَصَّ عليه. واخْتارَه الخَلَّالُ. وحَمَل أحمدُ حديثَ عائشةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ كان يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً واحدةً. على أنَّه كان (٢) يجْهَرُ بواحِدَةٍ.

ويُسْتَحَبُّ أَن لا يَمُدَّ السلام؛ لأَنَّ أَبا هُرْيرَةَ قال: قال رسولُ اللَّهِ عَيْلِيَّةٍ: « حَذْفُ السَّلامِ سُنَّةٌ ». روَاه التِّرْمِذِيُّ "، وقال: حديثُ حسنٌ (١٠) صحيح. قال ابنُ المُبارَكِ (٥٠): مَعْنَاه : لا يَمُدُّه مَدًّا. قال أحمدُ: معَنْاه: لا يُطوِّلُ به صَوْتَه.

⁼ ١/ ٣١٠، ٣١١. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٤٤٤.

وانظر: التلخيص الحبير ١/ ٢٧٠، الإرواء ٢٩/٢ – ٣٢.

⁽۱) أخرجه الترمذى، فى: باب منه [التسليم فى الصلاة]، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/ ٨٩. وابن ماجه، فى: باب من يسلم تسليمة واحدة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٩٧. وانظر الكلام على الحديث فى: التلخيص الحبير ١/ ٢٧٠.

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) في: باب ما جاء أن حذف السلام سنة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١/ ٩١. كما أخرجه أبو داود، في: باب حذف السلام، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٣٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٥٣٢.

⁽٤) سقط من س ١، س ٢، ف، م.

⁽٥) عبد الله بن المبارك بن واضح ، أبو عبد الرحمن الحنظلى المروزى ، الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه ، وأمير الأتقياء فى وقته ، الحافظ ، الغازى ، صنف التصانيف النافعة الكثيرة ، توفى فى شهر رخضان سنة إحدى وثمانين ومائة . سير أعلام النبلاء ٣٣٦/٨ - ٣٧١.

فصل: والواجِبُ تَسْلِيمَةٌ واحدَةٌ، والثانيةُ سُنَّةٌ؛ لأَنَّ عائشَةَ، وسَهْلَ ابنَ سَعْدِ، وسَلَمَةَ بنَ الأَكْوَعِ، رَوَوْا أَنَّ النبيَّ عَيَّلِيْهُ صلَّى فسَلَّم () مرةً واحدةً (). ولأنَّه إجماع، حكاه ابنُ المُنْذِرِ (). وعنه، أنَّ الثانيةَ واجِبَةٌ؛ لأَنَّ جابرًا (أ) قالَ: قالَ النبيُّ عَيَّلِيْهُ: «إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَن يَضَعَ يَدَهُ عَلَى لأَنَّ جابرًا (أ) قالَ: قالَ النبيُّ عَلَيْهُ: «إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَن يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخِذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مِن على يَمِينِه وشِمَالِه». رَواه مسلم (). ولأنَّها عِبادَةٌ لها تَحَلَّلُنِ، فكان الثاني واجِبًا، كالحَجِّ.

فصل: فإنِ اقْتَصَرَ على قولِه: السَّلامُ عليكم. فقال القاضى: ظاهِرُ كلامِ أحمدَ أنَّه يُجْزِئُه. نَصَّ عليه في صلاةِ الجِنازَةِ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْهُ قالَ: «تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» (١). وهو حاصِلٌ بدُونِ الرَّحْمَةِ. وعن عليِّ أنَّه كان يُسَلِّمُ عن يَمِينِه وعن يَسارِه: السَّلامُ عليكم، السَّلامُ عليكم (١). وقال ابنُ عَلِيلُ مِن عَلِيكُم أنَّه لا يُجْزِئُ ؛ لأنَّ مَن وَصَف سلامَ النبيِّ عَلَيْهُ مِن عَقِيلٍ: الصحيحُ أنَّه لا يُجْزِئُ ؛ لأنَّ مَن وَصَف سلامَ النبيِّ عَلَيْهُ مِن

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) حديث عائشة هو المتقدم في الصفحة السابقة .

[.] وحديث سهل وسلمة ، أخرجه ابن ماجه ، في : باب من يسلم تسليمة واحدة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٩٧/١. وإسنادا الحديثين ضعيفان . مصباح الزجاجة ٢٩٧/١. (٣) الإجماع ٨.

⁽٤) أى ابن سمرة .

^(°) في: باب الأمر بالسكون في الصلاة ...، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢/ ٣٢٢. كما أخرجه أبو داود ، في : باب في السلام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٣٢٩. والإمام والنسائي ، في : باب موضع اليدين عند السلام ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/ ٥٦. والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٨٦، ٨٨، ١٠٢ ، ١٠٧.

⁽٦) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۸۱ ، ۲۸۱ .

⁽٧) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٢/٩/٢.

أَصْحَابِهِ ، قال فيه : « وَرَحْمَةُ اللَّهِ » . ولأنَّه سلامٌ وَرَد فيه ذِكْرُ الرَّحْمَةِ ، فلم يَجُزْ بدُونِها ، كالسلام على النبيِّ عَيْظِيْرٍ في التَّشَهُّدِ .

ويأْتِي بالسَّلامِ مُرَتَّبًا، فإن نَكَّسَه، فقال: عليكم السَّلامُ. أو نَكَّسَ التَّشَهُدَ، لم يصحَّ، وذكر القاضى وَجْهًا في صِحَّتِه؛ لأنَّ المَقْصُودَ يحصلُ. وهو بعيدٌ؛ لأنَّ النبيَّ عَيَلِيْهُ قالَه مُرَتَّبًا، وعلَّمَهم إيّاه مُرَتَّبًا، ولأنَّه فِرْتُبًا، وعلَّمَهم إيّاه مُرَتَّبًا، ولأنَّه فِرْتُبًا ولأنَّه في أَحَدِ طَرَفَي الصلاةِ، فاعْتُبِرَ تَرْتِيبُه، كالتَّكْبِيرِ.

فصل: ويَنْوِى بسَلامِه الحُرُوجِ مِن الصلاةِ، فإن لم يَنْوِ لم تَبْطُلْ صلاتُه. نَصَّ عليه؛ لأنَّ نِيَّة الصلاةِ قد شَمِلَتْ بَمِيعَها، والسَّلامُ مِن بَحْمُلَتِها، ولأنَّها عِبادَةٌ، فلم تَجِبِ النِّيَّةُ للخُروجِ منها، كسائرِ العِباداتِ. وقال ابنُ حامدٍ: تَبْطُلُ صلاتُه؛ لأنَّه أحَدُ طَرَفَي الصلاةِ، فوجَبَتْ فيه النِّيَّةُ، كالآخرِ. وإن نَوَى بالسَّلامِ (١) على الحَفَظَةِ والمُصَلِّين معه، فلا النِّيَّةُ، كالآخرِ. وإن نَوَى بالسَّلامِ (١) على الحَفَظَةِ والمُصَلِّين معه، فلا بَأْسَ. نَصَّ عليه؛ لحديثِ جابرِ الذي قدَّمْناه، وفي لَفْظِ: أَمَرَنا النبيُ عَلَيْهِ أَن نَرُدَ على الإِمامِ، وأنْ يُسَلِّمَ بعُضُنا على [٠٤٤] بَعْضِ. رواه أبو داودَ (٢).

فصل: ويُسْتَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ تعالى بعدَ انْصِرافِه مِن الصلاةِ ودُعاؤُه واسْتِغفارُه، قال المُغِيرَةُ: كان النبيُّ ﷺ يقولُ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ مكْتُوبَةٍ:

⁽١) في س ١: «السلام».

⁽٢) في : باب الرد على الإِمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٢٩.

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب رد السلام على الإِمام ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٩٧/١.

وهو غير حديث جابر بن سمرة المتقدم ، إنما هو من حديث سمرة بن جندب .

« لا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَه لَا شَرِيكَ لَه ، لَهُ المُلْكُ ولَهُ الحَمْدُ () ، وهُوَ علَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، ولَا مُعْطِى لِمَا مَنَعْتَ ، ولا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ () مِنْكَ الجَدِّ » . مُتَّفَقٌ عليه () . وقال ثَوْبَانُ : كان رسولُ اللّهِ ﷺ إذا انْصَرفَ مِن صلاتِه (نَّ ، اسْتَغْفَرَ ثلاثًا ، وقال : « اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ ومِنْكَ السَّلامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلَالِ والإِكْرامِ » . رَواه مسلم () . وقال ابنُ على على على على الله يَ رَاهُ على الله على الله على على على على على الله على على الله على اله على الله على اله على الله على الله

(٣) أخرجه البخارى، في: باب الذكر بعد الصلاة، من كتاب الأذان، وفي: باب الدعاء بعد الصلاة، من كتاب الدعوات، وفي: باب لا مانع لما أعطى الله، من كتاب القدر، وفي: باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، من كتاب الاعتصام. صحيح البخارى 1/3 ٢١٤، ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، من كتاب الاعتصام. صحيح البخارى 1/3 وبيان من كتاب المساجد. صحيح مسلم 1/3 .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول الرجل إذا سلم ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود 1/ ٣٤٦. والنسائي ، في : باب نوع آخر من القول عند انقضاء الصلاة ، وباب كم مرة يقول ذلك ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/ ٥٩، ٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٢٤٥، ٢٥٥ ، ٢٥٠ .

(٤) في الأصل: « صلاة ».

(٥) في: باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤١٤.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول الرجل إذا سلم ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١/ ٣٤٧. والنسائي ، في : باب الاستغفار بعد التسليم ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/ ٥٨. وابن ماجه ، في : باب ما يقال بعد التسليم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٢٩٩. والإمام والدارمي ، في : باب القول بعد السلام ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣١١. والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٢٧٥ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ .

⁽١) بعده في م: «يحيي ويميت».

⁽٢) الجد: الغنى والحظ.

عَهْدِ رسولِ اللَّهِ عَلِيْتُو ، كنتُ أعلَمُ إذا انْصَرفُوا بذلك . مُتَّفَقٌ عليه (١).

فصل: ويُكْرَهُ للإِمامِ إطالَةُ الجُلُوسِ في مَكانِه مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ؛ لأنَّ عائشةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنها ، قالت: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا سلَّمَ لم يَقْعُدْ إلَّا مِقْدارَ ما يقولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ ومِنْكَ السَّلامُ ، تَبارَكْتَ يَا ذا الجَلالِ والإِكْرامِ ». رَواه ابنُ ماجه (٢٠ . فإن أَحَبَّ قام ، وإن شاء انْحَرفَ عن قِبْلَتِه ؛ لِمَا روَى سَمُرَةُ ، قال : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا صلَّى صلاةً أَقْبَلَ علينا بوَجْهِه . (آرَواه البُخارِيُ ، ومسلم ").

ويَنْصَرِفُ حيث شاء؛ عن يمين أو شمالٍ؛ لقولِ ابنِ مَسْعُودٍ: لا يَجْعَلْ أَحَدُكُم للشَّيْطانِ حَظَّا مِن صلاتِه، يَرَى أن لا يَنْصَرِفَ إلَّا عن يَمِينِه، لقد

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب الذكر بعد الصلاة، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/ ٣٠٠. ومسلم، فى: باب الذكر بعد الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤١٠. كما أخرجه أبو داود، فى: باب التكبير بعد الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/ ٢٢٩. ٢٣٠. والنسائى، فى: باب التكبير بعد تسليم الإمام، من كتاب السهو. المجتبى ٣/ ٧٠.

⁽٢) في: باب ما يقال بعد التسليم، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٩٨.

كما أخرجه مسلم ، في : باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ ٤١٤. والترمذي ، في : باب ما يقول إذا سلم من الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٩١، ٩٢. والإِمام أحمد ، في : المسند ٦/ ٢٢، ١٨٤، ٢٣٥.

⁽٣ - ٣) سقط من: الأصل، وفي س ٢، ف، م: (رواه مسلم).

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، من كتاب الأذان، وفى: باب حدثنا موسى بن إسماعيل ...، من كتاب الجنائز. صحيح البخارى ٢١٤/١، ٢/ ٥٦١. ومسلم، فى: باب رؤيا النبى ﷺ، من كتاب الرؤيا. صحيح مسلم ٤/١٧٨١.

رأَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مَا يَنْصَرِفُ عَن شِمَالِه (١). مُتَّفَقُ عَلَيه (٢).

فإن كان مع الإِمامِ رِجالٌ ونِساءٌ، فالمُسْتَحَبُّ أَن يَثِبَ النِّساءُ، ويَثْبُتَ هُو والرِّجالُ، بقدرِ ما ينْصَرِفُ النساءُ؛ لقولِ أُمِّ سَلَمَةً: إِنَّ النِّساءَ في عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَيَلِيْهُ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِن المُكْتُوبَةِ قُمْنَ، وثَبَت رسولُ اللَّهِ وَيَلِيْهُ وَمَن صَلَّى مِن الرِّجالِ ما شاء اللَّهُ، فإذا قام رسولُ اللَّهِ وَيَلِيْهُ قام الرِّجالُ. قال الزُّهْرِيُّ: فنرَى أَنَّ ذلك لكى يَنْفُذَ مَن يَنْصَرِفُ مِن النساءِ. رَواه البُخارِيُّ أَنَّ ولأنَّ الإِخْلالَ بذلك يُفْضِى إلى اخْتِلاطِ الرِّجالِ بالنساءِ. البُخارِيُّ أَنَّ ولأَ الإِخْلالَ بذلك يُفْضِى إلى اخْتِلاطِ الرِّجالِ بالنساءِ.

ولا يَثِبُ المَّامُومُون قبلَ انْصِرافِ الإِمام؛ لِئلَّا يذْكُرَ سَهْوًا فَيَسْجُدَ^(°)،

⁽۱) في م: «يساره».

⁽٢) أخرجه البخارى، في: باب الانفتال والانصراف عن اليمين والشمال، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/ ٢١٦. ومسلم، في: باب جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٤٩٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف الانصراف من الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٣٩. وابن ماجه ، في : باب الانصراف من الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٠. والدارمي ، في : باب على أي شقيه ينصرف من الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣١١.

⁽٣) في م: «يبعد».

⁽٤) في : باب مكث الإِمام في مصلاه بعد السلام ، وباب انتظار الناس قيام الإِمام العالم ، وباب صلاة النساء خلف الرجال ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١/ ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠.

كما أخرجه أبو داود، في: باب انصراف النساء قبل الرجال من الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٣٩. والنسائي، في: باب جلسة الإمام بين التسليم والانصراف، من كتاب السهو. المجتبى ٣/ ٥٠. وابن ماجه، في: باب الانصراف من الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٠١. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٣١٠، ٣١٦.

⁽٥) في الأصل: «فيسجدون».

وقد قال النبى ﷺ: « إِنِّى إِمَامُكُمْ ، فَلَا تُبَادِرُونِي بِالرُّكُوعِ ، وَلَا بِالسُّحُودِ ، وَلَا بِالسُّمُودِ ، ولَا بِالْقِيَامِ ، ولَا بِالانْصِرَافِ » . رَواه مسلمٌ (١) .

فإنِ انْحَرفَ عن قِبْلَتِه ، أو خالَفَ السَّنَّةَ في إطالَةِ الجُلُوسِ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ ، فلا بَأْسَ أن يقومَ المأْمومُ ويدَعَه .

فصل: ويُكْرَهُ للإِمامِ التَّطَوَّعُ في مَوْضِعِ صلاتِه المُكْتُوبَةِ. نَصَّ عليه، وقال: كذَا قال على بنُ أبى طالبٍ، رَضِىَ اللَّهُ عنه، وللمَأْمُومِ أن يتَطَوَّعَ (٢) موضِعَ صلاتِه؛ فعَلَه ابنُ عمرَ. ورَوَى المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ أنَّ النبيَّ يَتَطَوَّعُ الإِمَامُ فِي مَقَامِه الذِي يُصَلِّي ("فِيهِ بالنَّاسِ") ». رَواه أبو داودَ (١٤). فإن دَعَتْ إليه ضَرُورَةٌ؛ لضِيقِ المسجدِ، انْحَرفَ قليلًا عن أبو داودَ (١٤).

⁽١) في : باب تحريم سبق الإِمام بركوع أو سجود ونحوهما ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٢٠/١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من ينصرف قبل الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود 157/ . والنسائي ، في : باب النهي عن مبادرة الإمام بالانصراف من الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/ ٦٩ . وابن ماجه ، في : باب النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٩. والدارمي ، في : باب النهي عن مبادرة الأئمة بالركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٠٢. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ بالركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٠٢. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ بار ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٥ ، ٢٤٥ ، ٢٠٠ ، ٢٤٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٠ ،

⁽۲) بعده في م: «في».

⁽٣ - ٣) في م: «به الناس».

⁽٤) في : باب الإِمام يتطوع في مكانه ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٤/١.

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة النافلة حيث تصلى المكتوبة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٩٥٩. وانظر : مشكاة المصابيح ١/ ٣٠٠.

مُصَلاه، ثم صلَّى.

فصل: ويُرَتِّبُ^(۱) الصلاة على ما ذكرنا؛ وهو الركنُ الخامِسَ عشَرَ، فصارَتْ أَرْكَانُ الصلاةِ خَمْسَةَ عشَرَ ركتًا (۱)، لا يُسامَحُ بها (۱) في عَمْدِ ولا سَهْو.

وواجِباتُها المُخْتَلَفُ فيها تِسْعَةٌ ؛ التَّكْبِيرُ سِوى تَكْبِيرَةِ الإِحْرامِ ، والتَّسْبِيحُ في الرُّكُوعِ والسَّجودِ مَرَّةً ، وقولُ : سَمِع اللَّهُ لَمَن حَمِدَه . وقولُ : رَبَّنا ولك الحَمْدُ . وقولُ : رَبِّ اغْفِرْ لَى . بِينَ السَّجْدتَيْنُ [١١٠ و] مَرَّةً ، والتَّشَهُدُ اللَّوَلُ ، والجَّلُوسُ له ، والصلاةُ على النبي ﷺ ، والتَّسْلِيمَةُ الثانيةُ . وقد ذكرُنا في وُجوبِ جَميعِها رِوايتَيْنُ .

وما عَدا ذلك فَسُنَنٌ تَتَنَوَّعُ ثَلَاثَةً أَنُواعٍ ؛

'النَّوْعُ الأَوَّلُ'؛ سُنَنُ أَقُوالٍ، وهي اثْنَا عَشَرَ؛ الاسْتِفْتامُ، والاسْتِعَاذَةُ، وقراءةُ بِسْمِ اللَّهِ الرحمنِ الرحيمِ، وقَوْلُ آمِينَ، وقراءةُ السُّورَةِ بعدَ الفاتحةِ، والجَهْرُ والإِخْفَاتُ في مَوْضِعِهما، وما زادَ على السُّورَةِ بعدَ الفاتحةِ في الرُّكُوعِ والسُّجودِ، وعلى المَرَّةِ في سُؤالِ المَغْفِرَةِ، وقولُ: مِلْءَ السَّماءِ. بعدَ التَّحْمِيدِ، والدَّعاءُ والتَّعَوُّذُ في التَّشَهُدِ الأَخيرِ، وقُنُوتُ الوَّرْ.

⁽١) في م: «ترتيب».

⁽۲) زیادة من: ف.

⁽٣) في الأصل: «فيها».

⁽٤ - ٤) زيادة من: م.

النَّوْعُ الثانى، سُنَ الأَفْعالِ، وهى اثنانِ وعِشْرُون؛ رَفْعُ اليدَيْنِ عندَ الإِحْرامِ والرُّحُوعِ والرفعِ منه، ووَضْعُ اليدَيْنِ على اليسرَى، وجَعْلُهما تحتَ السُّرَةِ، والنَّظُرُ إلى مَوْضِعِ سُجودِه، ووَضْعُ اليدَيْنِ على الرُّحْبَيْنِ فى السُّرَةِ، والنَّظُرِ، والنَّسْوِيَةُ بِينَ رأْسِه وظَهْرِه، والتَّجافِي فيه، والبِدايةُ بوضعِ الرُّحْبَيْنِ قبلَ الرُّحْبَيْنِ فى السُّجودِ، ورَفْعُ اليدَيْن قبلَ الرُّحْبَيْنِ فى السُّجودِ، ورَفْعُ اليدَيْن قبلَ الرُّحْبَيْنِ فى النَّهوضِ، والتَّجَافِي فيه، وقَتْحُ أصابِعِ رِجْلَيْه فيه وفى الجُلُوسِ، ووَضْعُ اليَدِ اليُمْنَى على يدَيْه حَدْوَ مَنْكِبَيْه مَصْمُومَةً مُسْتَقْبِلًا بها القِبْلَةَ، والتَّورُكُ فى التَّشَهُّدِ الاُحْيرِ، والافْتِرَاشُ فى الأوَّلِ وفى سائرِ الجُلُوسِ، ووَضْعُ اليَدِ اليُمْنَى على الفَخِذِ اليُمْنَى مَقْبُوضَةً مُحلَّقَةً (۱)، والإِشارَةُ بالسَّبَّابَةِ، ووَضْعُ اليَدِ اليُمْنَى على الفَخِذِ اليُمْنَى مَعْبُوطَةً، والانْتِفاتُ عن يمينه وشِمالِه فى التَّسْلِيمِ، والسُّجُودُ على أَنْفِه، وجِلْسَةُ الاسْتِراحَةِ، على (۱) إحدى الرُّوايتَيْنُ فيهما. والسُّجُودُ على أَنْفِه، وجِلْسَةُ الاسْتِراحَةِ، على (۱) إحدى الرُّوايتَيْنُ فيهما.

والنَّوْعُ الثالثُ ، ما يتعَلَّقُ بالقَلْبِ ، وهو الخُشُوعُ ، ونِيَّةُ الخُرُوجِ فى سَلامِه .

فصل: ولا يُسَنُّ القُنُوتُ في صلاةِ فَرْضِ؛ لأَنَّ أَبا مَالِكِ الأَشْجَعِيَّ قَالَ: قَلْتُ لأَبِي: يَا أَبِتِ إِنَّكَ قد صلَّيْتَ خَلَفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وأبي بَكْرٍ، وعمرَ، وعُثْمانَ، وعليِّ هلهُنا في الكُوفَةِ نحوًا مِن خَمْسِ سِنِين، أكانُوا يقْنُتُونَ؟ قال: أَيْ بُنَيَّ، مُحْدَثٌ. قالَ التِّرْمِذِيُّ (٢): هذا حديثُ

⁽١) في الأصل: «مختلفة الأصابع».

⁽٢) في م: «في».

⁽٣) في : باب ما جاء في ترك القنسوت، من أبواب الصلاة . عـــارضة الأحوذي ١٩٢٠/٢=

حسَنٌ. وعن أنَسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قَنَت شَهْرًا يَدْعُو على حَيِّ مِن أَحْيَاءِ العَرَبِ، ثُمَّ ترَكَه. روّاه مسلمُ (١).

فإن نَزَل بالمسلمين نازِلَةً ، فللإِمامِ القُنُوتُ في صلاةِ الصبحِ بعدَ الرُّكوعِ ، اقْتِداءً برسولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِمَا روَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ ؛ كِمَا روَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لا يقْنُتُ في صلاةِ الفَحْرِ إلَّا إذا دَعا لقَوْمٍ ، أو دَعا على قومٍ . رَواه سعيدٌ (٢) في «سُنَنِه». وليس ذلك لآحادِ المسلمين.

ويقولُ في قُنوتِه نحوًا مِن قولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ وقولِ عمر ، رَضِيَ اللَّهُ

⁼ كما أخرجه النسائى، فى: باب ترك القنوت، من كتاب التطبيق. المجتبى ٢/ ١٦٠. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى القنوت فى صلاة الفجر، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه . ٣٩٤/٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/ ٤٧٢، ٣٩٤/٦.

⁽١) في : باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٢٦٥، ٤٦٩.

كما أخرجه البخارى ، في : باب القنوت قبل الركوع وبعده ، من كتاب الوتر ، وفي : غزوة الرجيع ورعل وذكوان ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢/ ٣٣، ٥/ ١٣٤. وأبو داود ، في : باب القنوت في الوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٢/ ٣٣٣. والنسائي ، في : باب القنوت بعد الركوع ، وباب القنوت في صلاة الصبح ، وباب اللعن في القنوت ، وباب ترك القنوت ، من كتاب التطبيق . المجتبي ٢/ ١٥٧، ١٥٩ ، ١٦٠ وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٤٩٤. والدارمي ، في : باب القنوت بعد الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٧٥. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٢٥٥، ٢١٥ ، ٢٦١ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٨٥ .

⁽۲) سعید بن منصور بن شعبة الخراسانی، أبو عثمان المروزی، الإِمام الحافظ، شیخ الحرم، مؤلف کتاب «السنن»، توفی بمکة فی شهر رمضان سنة سبع وعشرین وماتین. سیر أعلام النبلاء ۵۸۰/۱۰ - ۹۰.

وما يتعلق بالصلاة من سننه ليس فيما بين أيدينا .

عنه. وكانَ عمرُ يقولُ في القُنوتِ: اللَّهُمَّ اغْفِرُ للمُؤْمِنين والمُؤْمِناتِ، والمُشلِمين والمُؤْمِناتِ، وأَلَفْ بِينَ قُلُوبِهم، وأَصْلِحْ ذاتَ بينِهم، وانْصُرْهم على عَدُوِّك وعَدُوِّهم، اللَّهُمَّ الْعَنْ كَفَرَةَ أَهْلِ الكِتَابِ الذِينَ يُكَذِّبُونَ رُسُلَك، ويُقاتِلُونَ أَوْلِيَاءَك، اللَّهُمَّ خَالِفْ بِينَ كَلِمَتِهم، وزَلْزلْ أَقْدامَهُمْ، وأَنْزِلْ بهم بَأْسَك الذي لا يُرَدُّ عنِ القَوْمِ الجُحْرِمِين، بِسْمِ اللَّهِ الرحمنِ الرحمنِ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ. رَواه أبو داود (۱).

⁽١) الحديث أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٢/ ٢١٠، ٢١١.

وانظر ما أخرجه أبو داود عن خالد بن أبى عمران عن النبى ﷺ مرسلاً. المراسيل ١٠٤. وانظر: التلخيص الحبير ٢/ ٢٤، ٢٥.

بابُ صَلاةِ التَّطَوُّعِ

وهي (١) أَفْضَلُ تَطَوَّعِ البَدَنِ ؛ لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: «واعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ (١) أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ ». [١٤٤] روَاه ابنُ ماجه (١) . ولأنَّ فرْضَها آكَدُ التَّطَوُّعِ . الفُروضِ ، فَتَطَوَّعُها آكَدُ التَّطَوُّعِ .

وهى تَنْقَسِمُ أَرْبِعَةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، السَّنَ الرَّوَاتِبُ ؛ وهى ثلاثَةُ أَنْواعٍ ؛ النَّوْعُ الأُوَّلُ ، الرَّوَاتِبُ أَمَع الفَرائضِ ، وآكَدُها عَشْرُ رَكَعاتٍ ، ذَكَرَها ابنُ عَمرَ ، قَالَ : حَفِظْتُ مِن النبيِّ عَشْرَ رَكَعاتٍ ؛ رَكْعَتَيْنِ قبلَ الظَّهْرِ وَرُكْعتَيْنِ بعدَ العِشَاءِ في ورَكْعتَيْنِ بعدَ العِشَاءِ في ورَكْعتَيْنِ بعدَ العِشَاءِ في يَيْتِه ، ورَكْعتَيْنِ بعدَ العِشَاءِ في اللهِ ، ورَكْعتَيْنِ بعدَ العِشَاءِ في المَّيْدِ ، ورَكْعتَيْنِ بعدَ العِشَاءِ في المَيْتِهُ ، ورَكْعتَيْنِ عبلَ السَّيِّ عَلَيْتُهُ فيها أَكْدَ ، حَدَّثَنِي عبلَ السَّيْ عَلَيْهُ أَنَّه كان إذا أَذَنَ المُؤذِّنُ وطَلَع الفَجْرُ ، صلَّى رَكْعتَيْنُ . مُتَّفَقٌ عليه ('').

⁽١) بعده في الأصل: «من».

⁽٢) في س ٢، ف، م: «من خير».

⁽۲) في: باب المحافظة على الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠١، ١٠١. كما أخرجه الدارمي، في: باب ما جاء في الطهور، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/ ١٦٨. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢. وصححه في الإرواء ٢/ ١٣٥ - ١٣٨.

⁽٣) في الأصل: « والرواتب » .

⁽٤) أخرجه البخاري، في: باب الركعات قبل الظهر، من كتاب التهجد. صحيح البخاري =

وَآكَدُهَا رَكْعَتَا الفَجِرِ قَالَتْ عَائَشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيَلِيْتُ لَم يَكُنْ عَلَى شَيْءٍ مِن النَّوافِلِ أَشَدَّ مُعَاهَدَةً منه على رَكْعَتَى الفَجِرِ. وقال: «رَكْعَتَا الفَجْرِ أَحَبُ إِلَىَّ مِن الدُّنْيَا ومَا فِيها». روَاهُما مسلمٌ (۱). وقال: «صَلُّوهُما ولَوْ طَرَدَتْكُمُ الحَيْلُ». روَاه أبو داودَ (۱).

= ٢/ ٧٤. ومسلم، في: باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٤٠٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة ، من كتاب التطوع . سنن أبي داود ١/ ٢٨٨. والنسائي ، في : باب الصلاة بعد الظهر ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/ ٩٠. والترمذي ، في : باب ما جاء أنه يصليهما بالبيت ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٢٤٠. والإمام مالك ، في : باب العمل في جامع الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة . الموطأ ١/ ٢/ ١٠٠. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢، ١٥، ٣٠، ٣٧، ٤٧، ٩٩ ، ١٠٠، ١١٧ ، ١٠٠

(۱) الأول، في: باب استحباب ركعتي سنة الفجر ...، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٥٠١، ٥٠٢.

كما أخرجه البخارى، فى: باب تعاهد ركعتى الفجر ومن سماهما تطوعا، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ٢/ ٧١، ٧١. وأبو داود، فى: باب ركعتى الفجر، من كتاب التطوع. سنن أبى داود ١/ ٢٨٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٤٣، ٥٤، ١٧٠.

والثانى، فى: باب استحباب ركعتى سنة الفجر ...، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٥٠١، ٥٠٢.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى ركعتى الفجر من الفضل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢٠٩/٢.

(٢) في: باب في تخفيفهما، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/٩٨١. بلفظ: «لا تدعوهما».

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢/٥٠٥. بلفظ: (لا تدعوها).

ويُسْتَحَبُّ له (۱) تَخْفِيفُهما ؛ لقَوْلِ عائشة : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّى رَكْعَتَى الفجرِ فيُخَفِّفُ حتى إنِّى لأَقُولُ : هل قَرَأَ فيهما بفاتِحَةِ الكِتابِ ؟ مُتَّفَقٌ عليه (۲).

يَقْرَأُ فيهما وفي رَكْعَتِي المغربِ: ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ ﴾ ". و ﴿ قُلْ هُو ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ ". قالَ أبو هُرَيْرَةَ: إِنَّ النبيَّ ﷺ قَرَأُ في رَكْعَتِي الفجرِ: ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ ﴾ . و ﴿ قُلْ هُو ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ . رؤاه مسلم ". وعن ابنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يقرأُ في الرَّكْعَتِيْنِ بعدَ المغربِ: ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ هُو ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ . رؤاه ابنُ

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) أخرجه البخارى، في: باب ما يقرأ في ركعتى الفجر، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ٢/ ٧٢. ومسلم، في: باب استحباب ركعتى سنة الفجر ...، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٥٠٠، ٥٠١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في تخفيفهما ، من كتاب التطوع . سنن أبي داود ١/ ٢٨٩. والنسائي ، في : باب تخفيف ركعتي الفجر ، من كتاب افتتاح الصلاة ، وفي : باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر على الشق الأيمن ، وباب وقت ركعتي الفجر وذكر الاختلاف على نافع ، من كتاب قيام الليل . المجتبي ٢/ ١١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٤ . والإمام مالك ، في : باب ما أجاء في ركعتي الفجر ، من كتاب صلاة الليل . الموطأ ١/٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/٥٦٠ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ .

⁽٣) سورة الكافرون ١.

⁽٤) سورة الإخلاص ١.

 ⁽٥) في: باب استحباب ركعتي سنة الفجر ...، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/
 ٥٠٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في تخفيفهما ، من كتاب التطوع . سنن أبي داود =

ويُسْتَحَبُّ رُكُوعُهُنَّ في البيتِ ؛ لحديثِ ابنِ عمرَ ، ولِمَا روَى رَافِعُ بنُ خَدِيجِ قَالَ : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في بَنِي عَبْدِ الأَشْهَلِ ، فَصَلَّى المَغْرِبَ في مَسْجِدِنا ، ثُمَّ قَالَ : « ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ في بُيُوتِكُمْ » . روَاه ابْنُ مَسْجِدِنا ، ثُمَّ قَالَ : « ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ في بُيُوتِكُمْ » . روَاه ابْنُ مَسْجِدِنا ، ثُمَّ قَالَ : « ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ في بُيُوتِكُمْ » . روَاه ابْنُ ماجَه (٢) . قال أحمد : ليس هلهنا شيُّ آكد مِن الرَّكْعَتَيْنِ بعد المغربِ . يغني في في البيتِ .

ويُسْتَحَبُّ المُحَافَظَةُ على أَرْبَعٍ قَبَلَ الظَّهْرِ، وأَرْبَعٍ بعدَها؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ قالَتْ: سمِعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «مَنْ حَافَظَ علَى أَرْبَعِ قَبْلَ

= 1/ ٢٨٩. والنسائى، في: باب القراءة في ركعتى الفجر، من كتاب افتتاح الصلاة. المجتبى ٢/ ١٢٠. وابن ماجه، في: باب ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢/ ٣٦٣.

وأخرجه الترمذى ، من حديث ابن عمر بلفظ مقارب ، فى : باب ما جاء فى تخفيف ركعتى الفجر ... ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ٢٠ . والنسائى ، فى : باب القراءة فى الركعتين بعد المغرب ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٢/ ١٣٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فيما يقرأ فى الركعتين قبل الفجر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٦٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ .

(١) في: باب ما يقرأ في الركعتين بعد المغرب، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٦٩.

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب والقراءة فيهما، من كتاب أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢٢٣/٢.

(٢) في: باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٧. وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف. مصباح الزجاجة ١/ ٣٨٧.

الظُّهْرِ وأَرْبَعِ بَعْدَهَا ، حَرَّمَهُ اللَّهُ علَى النَّارِ » . قالَ التَّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

وعلى أَرْبَعٍ قبلَ العَصْرِ؛ لِمَا روى ابنُ عمرَ، قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ المُرَأُ صَلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا ». روَاه أبو داودَ (٢٠).

وعلى سِتٌ بعدَ المَغْرِبِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ المَغْرِبِ سِتَّا لَمْ يَتَكَلَّمْ بَيْنَهُنَّ ("بَسُوءِ ، عُدِلْنَ " لَهُ عِبَادَةَ يُنْتَى عَشْرَةَ سَنَةً » . رَواه التَّرْمِذِيُ () .

وعلى أَرْبَعِ بَعْدَ العشاءِ؛ لقَوْلِ عائشةَ، رَضِى اللَّهُ عنها، ما صَلَّى رسولُ اللَّهِ ﷺ العِشَاءَ قَطُّ إلَّا صَلَّى أَرْبَعَ رَكعاتٍ، أو سِتَّ ركعاتٍ. روَاه

(١) في: باب منه آخر [في الركعتين بعد الظهر]، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/
 ٢٢١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الأربع قبل الظهر وبعدها، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/ ٢٩٢.

(٢) في: باب الصلاة قبل العصر، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/ ٢٩٢.

كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء في الأربع قبل العصر، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/٣٣٢. والإِمام أحمد، في: المسند ٢/٧٧١.

(٣ - ٣) في الأصل: «عدلت».

(٤) في : باب ما جاء في فضل التطوع وست ركعات بعد المغرب، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٢٥/٠. وضعفه .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الست ركعات بعد المغرب ، وباب ما جاء في الصلاة بين المغرب والعشاء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٦٩، ٣٦٩. وانظر : تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ١/ ٤٨٠، ٤٨١.

أبو داودَ^(۱).

فصل: النَّوْعُ الثَّانى، الوَثْرُ، وهو سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لمداوَمَةِ النبى ﷺ عَلَيْهُ عَلَيه ('') في حَضَرِه وسَفرِه، وروَى أبو أَيُّوبَ أَنَّ النبى ﷺ قَال: «الوَتْرُ حَقِّ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، ومَن أَحَبَّ أَن يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، ومَن أَحَبَّ أَن يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، روَاه أبو داودَ (''). ومحكِى فَلْيَفْعَلْ، ومَن أَحَبُ أَن يُوتِرَ بواحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ». روَاه أبو داودَ (''). ومحكِى عن أبى بَكْرٍ أَنَّه واجِبٌ؛ لذلك. والصَّحِيحُ أَنَّه ليس بواجِبٍ؛ لأَنَّه يُصَلَّى على الراحِلَةِ مِن غيرِ ضَرُورَةٍ، ولا يجوزُ ذلك في واجِبٍ.

والكلامُ فيه في ثلاثَةِ أشْياءَ؛ وَقْيَه، وعَدَدِه، وقُنُويِه. أمَّا وَقْتُه، فمِن صَلاةِ العِشَاءَ إلى صَلاةِ الصَّبحِ؛ لِمَا روَى أبو بَصْرَةً أَنَّ النبيَّ عَلَيْتِ قالَ: « إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً ، فَصَلُّوهَا ما بَيْنَ صَلَاةِ العِشَاءِ إلَى صَلَاةِ الصَّبْحِ، الوَتْرَ». روَاه الإِمامُ أحمدُ (). وقالَ النبيُّ [٢٤٥] عَلَيْتُ: « فَإِذَا خَشِيتَ الصَّبْحَ فَأُورِه بِوَاحِدَةٍ ». مُتَّفَقٌ عليه (١) .

⁽١) في: باب الصلاة بعد العشاء، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/٠٠٠.

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) في: باب كم الوتر، من كتاب الوتر. سنن أبي داود ١/٨٣٢.

كما أخرجه النسائى ، فى : باب الاختلاف على الزهرى ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٣/ ١٩٧. وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٧٦. وصوب الحافظ وقفه . انظر : التلخيص الحبير ٢/٣١.

⁽٤) في ف: (نضرة).

⁽٥) تقدم تخریجه فی صفحة ۲۷٤.

⁽٦) أخرجه البخارى، في: باب الحلق والجلوس في المسجد، من كتاب الصلاة، وفي: باب ما جاء في الوتر، من كتاب الوتر، وفي: باب كيف كان صلاة النبي ﷺ، من كتاب التهجد.=

والأَفْضَلُ فِعْلُه سَحَرًا ؛ لقَوْلِ عائشة : مِنْ كُلِّ الليلِ قد أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ وَالْأَفْضَلُ فِعْلُه سَحَرًا ؛ لقَوْلِ عائشة : مِنْ كُلِّ الليلِ قد أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَتُوهُ إِلَى السَّحَرِ . مُتَّفَقٌ عليه (١) . فمَن كانَ له تَهَجُّدٌ جَعَل الوَتْرَ بعدَه ، ومن خَشِى أَن لا يقُومَ أَوْتَرَ قبل أَن ينامَ ؛ لقَوْلِ النبي وَيَلِيَّةِ : « مَنْ خَافَ أَن لا يَقُومَ مِن آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِن أَوَّلِه ، ومَن طَمِعَ أَن يَقُومَ مِنْ آخِرِه فَلْيُوتِرْ مِن أَوَّلِه ، ومَن طَمِعَ أَن يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ، فَإِنَّ صَلَاةً آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةً ، وذَلِكَ مِنْ آخِرِه فَلْيُوتِرْ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ، فَإِنَّ صَلَاةً آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةً ، وذَلِكَ

= صحيح البخارى ١/ ١٢٨، ٢/ ٣٠، ٦٤. ومسلم، في: باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل، من كتاب المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٥١٧، ١١٥.

(۱) أخرجه البخارى ، في : باب ساعات الوتر ، من كتاب الوتر . صحيح البخارى ٢/ ٣١. ومسلم ، في : باب صلاة الليل ... ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/ ١٥٢.

کما أخرجه أبو داود ، فی : باب فی وقت الوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبی داود ١/ ٣٣٢. والترمذی ، فی : باب ما جاء فی الوتر من أول الليل وآخره ، من كتاب قيام الليل . المجتبی ٣/ ١٨٩. وابن ماجه ، فی : باب ما جاء فی الوتر آخر الليل ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٧٤. والدارمی ، فی : باب ما جاء فی وقت الوتر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی / ٣٧٤. والإمام أحمد ، فی : المسند ٦/ ٤٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ،

أَفْضَلُ». روَاه مسلمٌ (' . فمَن أَوْتَرَ قبلَ النومِ ثُمَّ قامَ للتَّهَجُدِ ، لَم يَنْقُضْ وَتْرَه ، وصَلَّى شَفْعًا حتى يُصْبِح ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: ﴿ لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ ﴾ (' . وهذا حديثٌ حسنٌ .

ومَن أَحَبَّ تأْخِير الوَتْرِ، فصَلَّى مع الإِمامِ التَّراوِيحَ والوَتْرَ، قام إذا سلَّمَ الإِمامُ، فضَمَّ إلى الوَتْرِ رَكْعَةً أُخْرَى، لتَكُون شَفْعًا.

ومَن فاتَه الوَتْرُ حتى أَصْبَح، صَلَّاه قبلَ الفَحْرِ؛ لِمَا ذَكَوْنا مُتَقَدِّمًا.

وأمَّا عدَدُه، فأَقَلُه رَكْعَةً؛ لحديثِ أَبَى أَيُّوبَ، وأَكْثَرُه إِحْدَى عَشْرةَ، يُسَلِّمُ مِن كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، ويُوتِرُ بواحِدَةٍ؛ لِما روَتْ عائشةُ قالَتْ: كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّى ما بَيْنَ صلاةِ العِشَاءِ إلى الفَجْرِ إحْدَى عَشْرةَ رَكْعَةً، يُسَلِّمُ مِن كُلِّ رَكْعَتَيْنٍ، ويُوتِرُ بواحِدَةٍ. مُتَّفَقٌ عليه ".

⁽١) في: باب من حلف أن لا يقوم من آخر الليل، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١٠٠١.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى كراهية النوم قبل الوتر، من أبواب الوتر. عارضة الأحوذى ٢٤٣/٢. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الوتر آخر الليل، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٧٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/ ٣٠٠، ٣١٥، ٣٣٧، ٣٤٨.

⁽۲) أخرجه أبو داود، في: باب في نقض الوتر، من كتاب الوتر. سنن أبي داود ١/ ٣٣٢. والترمذي، في: باب ما جاء لا وتران في ليلة، من أبواب الوتر. عارضة الأحوذي ٢/ ٢٥٤. والنسائي، في: باب نهى النبي ﷺ عن الوترين في ليلة، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/ ١٨٨. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٣٣.

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب ما جاء في الوتر ، من كتاب الوتر . صحيح البخارى ٢/ ٥٠٠. المسافرين . صحيح مسلم ١/ ٥٠٥. =

وأَدْنَى الكَمالِ ثَلاثٌ بتَسْلِيمَتَيْن ؛ لِمَا رَوَى ابنُ عمرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْة : «افْصِلْ بَيْنَ الوَاحِدَةِ وَالثَّنْتَيْنِ بالتَّسْلِيمِ». روَاه الأَثْرَمُ (() فَإِن أَوْتَرَ خلفَ الإِمامِ تابعَه فيما يفْعَلُه ؛ لِقَالَ يُعَلِين بالتَّسْلِيمِ». وإن أَوْتَرَ بفلاتُ لِقَالًا يُخَلِيف في الرَّكْعَتَيْن، وإن أَوْتَرَ بشَلاثِ لم يُضَيَّق عليه عندى.

ويُسْتَحَبُّ أَن يَقْرَأَ فَى الأُولَى: ﴿ سَبِّحِ اَسْمَ رَبِّكِ الْأَعْلَى ﴾ . وفى الثانيَةِ: ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَـدُ ﴾ . الثانيَةِ: ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَـدُ ﴾ . لِما رَوى أُنِيُ بنُ كَعْبِ ، قالَ : كانَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ يُوتِرُ بـ ﴿ سَبِّحِ اَسْمَ رَبِّكِ الْأَعْلَى ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَـدُ ﴾ . رَبِّكِ الْأَعْلَى ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَـدُ ﴾ . رَبِّكِ الْمُعْمَلَى ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَـدُ ﴾ . رَبُوهُ أبو داود () .

⁽١) وأخرجه الدارقطني ، في : باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه ، من كتاب الوتر . سنن الدارقطني ٢/ ٣٥.

⁽٢) في : باب ما يقرأ في الوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١/ ٣٢٩.

وإن أَوْتَرَ بِحُمْسِ سَرَدَهُنَّ ، فلم يَجْلِسْ إِلَّا في آخِرِهِنَّ ؛ لأَنَّ عائشةَ قَالَتْ : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّى مِن الليلِ ثلاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، يُوتِرُ مِن ذلك بِحَمْسِ ، لا يجلسُ إلَّا في آخِرِهِنَّ . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

وإن أَوْتَرَ بِيسْعِ (٢) لم يَجْلِسْ إلَّا بعدَ الثامِنَةِ ، ولم يُسَلِّم ، ثم جَلَس بعدَ التاسِعَةِ ، فَتَشَهَّدَ وسَلَّم ، وكذلك يفْعَلُ في السَّبْعِ ؛ لِمَا روَى سَعْدُ بنُ هشَامِ قال : قُلْتُ لعائشة : أَنْبِئِينِي عن وَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ وَيَظِيْم ، فقالَتْ : كُنَّا نُعِدُ له سِواكَه وطَهُورَه ، فيَبْعَثُه اللَّهُ ما شاءَ أن يَبْعَثُه ، فَيَتَسَوَّكُ ويُصَلِّى تِسْعَ سِواكَه وطَهُورَه ، فيَبْعَثُه اللَّهُ ما شاءَ أن يَبْعَثُه ، فَيَتَسَوَّكُ ويُصَلِّى تِسْعَ رَكَعَاتِ ، لا يَجْلِسُ فيها إلَّا في الثامِنَةِ ، فيذْكُرُ اللَّهَ ويَحْمَدُه ويَدْعُوه ، ثم يَنْهَضُ ولا يُسَلِّم ، ثم يقومُ فيصلِّى التاسِعَة ، ثم يَقْعُدُ فيَحْمَدُ اللَّهَ ويذْكُرُه ويدْعُوه ، ثم يُسَلِّم تَسْلِيمًا يُسْمِعُنا ، ثم يُصَلِّى رَكْعَتَيْنِ بعدَ ما يُسَلِّمُ وهو قاعِدٌ ، فتلك إحدى عَشْرَة ركعة يا بُنَى ، فلمَّا أَسَنَّ رسولُ اللَّه وَيَعْمَدُ وأَخَذَه قاعِدٌ ، فتلك إحدى عَشْرَة ركعة يا بُنَى ، فلمَّا أَسَنَّ رسولُ اللَّه وَيَعْمَدُ وأَخذَه

⁽۱) لم يخرجه البخارى، وإنما روى صدره عن عائشة، فى: باب كيف كان صلاة النبى ﷺ وكم كان النبى ﷺ يصلى من الليل، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ٢٤/٢. وأخرجه مسلم، فى: باب صلاة الليل ...، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١٨/١٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صلاة الليل ، من كتاب التطوع . سنن أبي داود ١/ ٧٠. والترمذي ، في : باب ما جاء في الوتر بخمس ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٢٤. والنسائي ، في : باب كيف الوتر بخمس ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ١٩٨/٣ . والدارمي ، في : باب كم الوتر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٧١.

اللحمُ أَوْتَرَ بِسَبْعٍ، وصنَعَ فَى الرَّكُعتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ الأَوَّلِ. رَوَاه مسلمٌ، وأبو داودَ^(۱). وفي حديثِه: أَوْتَرَ بِسَبْعِ رَكَعَاتِ لَم يَجْلِسْ^(۲) إلَّا في السادِسَةِ (^{ال}والسَّابِعَةِ (۱) ، ولم يُسَلِّمُ إلا في السابِعَةِ (۱) .

وأمَّا القُنُوتُ فيه ، فمَسْنُونٌ في جميعِ السَّنَةِ . وعنه ، لا يَقْنُتُ إلَّا في النِّصْفِ الأخيرِ مِن رَمضانَ ؛ لأنَّ أُبَيًّا كانَ يفْعَلُ ذلكَ حِينَ يُصَلِّى النَّصْفِ الأخيرِ مِن رَمضانَ ؛ لأنَّ أُبيًّا كانَ يفْعَلُ ذلكَ حِينَ يُصَلِّى التَّراويحَ () . وعن أحمدَ ما يَدُلُّ على رُجُوعِه ، قال في روايةِ المرَّوذِيِّ : قد كنتُ أَذْهَبُ إلى أنَّه في النِّصْفِ الأخيرِ مِن رَمضانَ ، ثم إنِّى قَنَتُ ، هو دُعاةً وخَيْرٌ . ولأنَّ ما شُرِعَ [٢٤٤] في الوَتْرِ في رَمضانَ شُرِعَ في غيرِه ، كَعَدَدِه .

ويَقْنُتُ بعدَ الرُّكوعِ ؛ لِما روَى أبو هُرَيْرَةَ وأنَسٌ ، أنَّ النبيَّ ﷺ قَنَتَ

⁽١) أخرجه مسلم، في: باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/١١٥. وأبو داود، في: باب في صلاة الليل، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٣٠٩، ٣١١.

كما أخرجه النسائى ، فى : باب أقل ما يجزئ من عمل الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/ ٥١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٧٦. والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/ ٥٤.

⁽٢) بعده في م: (فيهن).

⁽٣ - ٣) سقط من: م.

⁽٤) انظر تخریجه عند أبی داود ۱/۹۰۹.

⁽٥) أخرجه أبو داود ، في : باب القنوت في الوتر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٣٣٠. ٣٣١. والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٢/ ٤٩٨. وهو ضعيف . انظر : نصب الراية ٢/ ١٢٦. التلخيص الحبير ٢/ ٢٤.

بعدَ الرُّكوع. رَواه مسلمٌ (١).

ويقولُ في قُنوتِه ما روَى الحِسَنُ بنُ عليٌ قالَ : عَلَّمَنِي رسولُ اللَّهِ وَيَلِيَّةُ كَلِمَاتٍ أَقُولُهِنَّ في الوَتْرِ : « اللَّهُمَّ اهْدِنِي في مَن هَدَيْتَ ، وعَافِنِي في مَن عَافَيْتَ ، وَقَافِنِي في مَن عَافَيْتَ ، وَقَافِنِي في مَن عَافَيْتَ ، وَبَارِكُ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا عَافَيْتَ ، وَبَارِكُ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي شَرًّ مَا قَضَيْتَ ، إنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، إنَّه لَا يَذِلُّ مَن وَالَيْتَ ، وَلَا يَعِزُّ مَن وَالَيْتَ ، وَلَا يَعِزُ مَن عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وتَعَالَيْتَ » . رواه التَّرْمِذِيُّ ، وقال : لا نَعْرِفُ مَن عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وتَعَالَيْتَ » . رواه التَّرْمِذِيُّ ، وقال : لا نَعْرِفُ عن النبي عَلَيْهُ في القُنوتِ شيئًا أحسَنَ مِن هذا . وعن علي ، رَضِي اللَّهُ عن النبي عَلَيْهُ في القُنوتِ شيئًا أحسَنَ مِن هذا . وعن علي ، رَضِي اللَّهُ عَودُ عنه ، قال : كان رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ يقولُ في آخِرِ الوَتِرِ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُودُ

⁽۱) حديث أنس تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٩.

وحديث أبى هريرة أخرجه مسلم، فى: باب استحباب القنوت فى جميع الصلاة ...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٢٦٦/١، ٤٦٧.

كما أخرجه البخارى، فى: باب ﴿ ليس لك من الأمر شىء ﴾ ، من كتاب التفسير. صحيح البخارى ٦/ ٤٨. والنسائى، فى: باب القنوت فى صلاة الصبح، من كتاب التطبيق. المجتبى ٢/ ١٥٨. والدارمى، فى: باب القنوت بعد الركوع، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/ ٣٧٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٢٥٥، ٣٣٧، ٤٧٠.

⁽٢) في: باب ما جاء في القنوت في الوتر، من أبواب الوتر. عارضة الأحوذي ٢/٠٥٠، ٢٥. وليس عنده: ٩ ولا يعز من عاديت.

كما أخرجه أبو داود، في: باب القنوت في الوتر، من كتاب الوتر. سنن أبي داود ١/ ٣٢٠. وابن ٣٢٠. والنسائي، في: باب الدعاء في الوتر، من كتاب قيام الليل. المجتبي ٣/ ٢٠٦. وابن ماجه، في: باب ما جاء في القنوت في الوتر، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٧٣. والدارمي، في: باب الدعاء في القنوت، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٧٣، والإمام أحمد، في: المسند ١/ ١٩٩، ٢٠٠٠.

وقوله: ﴿ وَلَا يَعْزُ مَنَ عَادِيتَ ﴾ . عند أبي داود فقط.

كما أخرجه بهذه الزيادة البيهقي، في: السنن الكبرى ٢٠٩/٢.

بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وبِمُعَافَاتِكَ مِن عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِى ثَنَاءً عَلَيْكَ، أنت كَمَا أَثْنَيْتَ علَى نَفْسِكَ». رَواه الطَّيَالِسِيُّ، (ورَواه الأَيْمَةُ ؛ أحمدُ، وأبو داودَ، والنَّسائِيُّ (. وعن عمرَ، رَضِى اللَّهُ عنه، أنَّه قنت فقال: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، ونَسْتَهْدِيكَ، ونَسْتَغْفِرُكَ، ونُوْمِنُ بِكَ، ونتَوَكَّلُ علَيْكَ، ونُشْنِى علَيْكَ الخَيْرَ كُلَّه، ونَسْتَهْدِيكَ، ونَشْتَعْفِرُكَ، ونُوْمِنُ بِكَ، ونتوكَّلُ علَيْكَ، ونُشْنِى علَيْكَ الخَيْرَ كُلَّه، ونَسْتَهْدِيكَ، ونَسْتَغْفِرُكَ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ، ولَكَ نُصَلِّى وَنَسْتَعْدُ، وإلَيْكَ نَسْعَى ونَحْفِدُ، نَوْجُو رَحْمَتَكَ، ونَخْشَى عَذَابَكَ، إِنَّ عَلَيْكَ الجِيدِ بَلَكُ اللَّهُمَّ عَذَابَكَ، إِنَّ عَلَيْكَ الجِيدِ بَعْدُ ورَحْمَتَكَ، ونَحْفِدُ، وإلَيْكَ نَسْعَى ونَحْفِدُ، نَوْجُو رَحْمَتَكَ، ونَخْشَى عَذَابَكَ، إِنَّ عَلَيْكَ الجِيدِ بَلِكَ أَلَى عَلَيْكَ الجِيدِ الذِينَ يَصُدُّونَ عَمْ سَبِيلِكَ (٢٠). وهاتَانِ سُورَتانِ في مُصْحَفِ أَبِي عَلَى الرَّوَ تَتَعَلَى الجِيدَ بَعُدُرُ الجَيْرِ الجِيمِ عَلَى اللَّهُمَ عَلَى الرَّيَةُ الْحَقْ وَالْمِرْاعُ، والجِيدِ بَكَسْرِ الجيمِ: أَي نُسْلِيلُكَ (٢٠). وأصُلُ الحَقْ بكَسْرِ الجاءِ: لاحِقَ، وإلا سِراعُ، والجِدُّ بكَسْرِ الجيمِ: أَي الطَّقِ المَالَعُ وَلَا اللَّهِبُ، ومُلْحِقٌ بكَسْرِ الجاءِ: لاحِقَ، وإنْ فَتَحها جازَ.

وإذا قَنَتَ الإِمامُ أُمَّنَ مَن خَلْفَه ، فإن لم يَسْمَعْ قُنوتَ الإِمامِ ، دَعَا هو .

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب القنوت في الوتر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود 1/ ٣٢٩. والنسائي ، في : باب الدعاء في الوتر ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٣/ ٢٠٦. والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٩٦، ١١٨ ، ١٥٠. والطيالسي ، انظر : باب ما جاء في فضل الوتر وحكمه ... منحة المعبود في ترتيب الطيالسي ١١٨/١.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب فى دعاء الوتر ، من أبواب الدعاء . عارضة الأحوذى ١٣/ ٧٦ ، ٣٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى القنوت فى الوتر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢/ ٣٧٣.

⁽۲) تقدم تخریجه فی صفحة ۳۳۰.

⁽٣) في: غريب الحديث ١/٠١٠، ١٧١.

نَصَّ عليه.

ويرْفَعُ يَدَيْهُ فَى القُنُوتِ إِلَى صَدْرِهِ ؛ لأَنَّ ابنَ مَسْعُودٍ فَعَلَه . وإذا فَرَغُ أَمَرَّ يَدَيْه على وَجْهِه . وعنه ، لا يَفْعَلُ . والأَوَّلُ أَوْلَى (١) ؛ لأَنَّ السَّائِبَ بنَ يَزِيدَ (٢) قَالَ : إِنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا رَفَعَ يَدَيْه ، ومسَحّ وَجْهَه بيَدَيْه . روَاه أبو داودَ (٣) .

فصل: النَّوْعُ الثالثُ، صَلاةُ الضَّحَى، وهى مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قالَ: أَوْصانِى خَلِيلى بثَلاثِ؛ صِيامِ ثلاثَةِ أَيَّامٍ مِن كُلِّ شَهْرٍ، ورَكْعَتَى الضُّحَى، وأَن أُوتِرَ قبلَ أَن أَنامَ. مُتَّفَقٌ عليه (١).

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الوتر قبل النوم ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١/ ١٣٣. والنسائي ، في : باب الحث على الوتر قبل النوم ، من كتاب قيام الليل ، وفي : باب صوم النبي ﷺ بأبي هو وأمي ، وباب صوم ثلاثة أيام من الشهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٨٨ / ١٧٤ ، ١٧٤ ، والدارمي ، في : باب صلاة الضحى ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب في صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ١٨٣١ ، ٢١٨ ، ١٩ ، والإمام صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢١٨ ، ٢١٨ ، ١٩ ، ١٩ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢١٩ ، ٢٣٥ ، ٢٥٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢٢١ ، ٢٧٤ ، ٢١٥ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٧٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٥ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠

⁽١) في الأصل: «المذهب».

⁽٢) في الأصل: «زيد».

⁽٣) في: باب الدعاء، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٣٤٣.

كما أحرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٢٢١. وضعف إسناده في الإرواء ٢/ ١٧٩. وفي المرجه البخارى، في: باب صلاة الضحى في الحضر، من كتاب التهجد، وفي: باب صيام أيام البيض، من كتاب الصوم. صحيح البخارى ٢/ ٧٣، ٣/ ٥٣. ومسلم، في: باب استحباب صلاة الضحى ... إلخ، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٤٩٩.

وأقلَّها رَكْعَتانِ ؛ لحديثِ أَبَى هُرَيْرَةَ ، وَأَكْثَرُها ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ هانئَ ، أَنَّ النبيَّ عَلِيْتُهِ دَخل بَيْتَها يومَ فَتْحِ مَكَّةَ ، فصلَّى ثَمانِ رَكَعاتِ ، فلم أَرَ قَطُّ صلاةً أَخَفَّ منها ، غيرَ أَنَّه يُتِمَّ الرُّكُوعَ والسَّجودَ . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

ووَقْتُها إذا عَلَتِ الشمسُ، واشْتَدَّ حَرُّها؛ لقَوْلِه عليه السَّلامُ: «صَلَاةُ الأَوَّالِينَ حِينَ تَوْمَضُ الفِصَالُ^(٢)». رَواه مُسْلِمٌ (٣).

قال أبو الخَطَّابِ: يُسْتَحَبُّ المُداوَمَةُ عليها؛ لحديثِ أبى هُرَيْرَة، ولقَوْلِه عليه السَّلامُ: « مَن حَافَظَ علَى شُفْعَةِ الضُّحَى غُفِرَتْ ذُنُوبُه، وإِن كَانَت مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ » . أَخْرَجَه التِّرْمِذِيُ (فَ) . ولأنَّ أَحَبَّ العَمَلِ إلى اللَّهِ أَدْوَمُه .

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب صلاة الضحى فى السفر ، من كتاب التهجد ، وفى : باب منزل النبى بَيْنَةُ يوم الفتح ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ۲/ ۰۷۳ ، ۱۸۹ / ۰۷۳ ومسلم ، فى : باب استحباب صلاة الضحى ... ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ۱/ ۹۷ ك ...

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى صلاة الضحى ، من أبواب الوتر . عارضة الأحوذى ٢/ ٢٥٨. والدارمى ، فى : باب صلاة الضحى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/ ٣٣٨. والإمام مالك ، فى : باب صلاة الضحى ، من كتاب السفر . الموطأ ١/ ١٥٢. والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٢ ٣٤٣ - ٣٤٣ .

⁽٢) أي حين تحترق أخفاف الفصال، وهي الصغار من أولاد الإبل، من شدة الحر.

⁽٣) في: باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٢/١٥.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٦٦، ٣٦٧، ٣٧٧، ٣٧٠.

⁽٤) في: باب ما جاء في صلاة الضحى، من أبواب الوتر. عارضة الأحوذي ٢/ ٢٥٩، ٢٦٠. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة الضحى، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٤٤٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٤٤٣، ٤٩٧، ٤٩٩.

وقالَ غيرُه: لا يُسْتَحَبُّ ذلكَ؛ لقولِ عائشة، رَضِىَ اللَّهُ عنها: ما رأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنها: ما رأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَيْقِيْ يُصَلِّى الضُّحَى قَطُّ. مُتَّفَقٌ عليه (١٠). ولأنَّ فيه تَشْبِيهًا بالفرائض.

فصل: القِسْمُ الثَّاني، ما تُسَنُّ له الجماعَةُ، منها التَّراوِيحُ؛ وهو قِيامُ رمَضانَ، وهي سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: « مَن صَامَ رَمَضَانَ وقَامَه إيمَانًا واحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِه ». مُتَّفَقٌ عليه (٢). وقامَ النبيُ ﷺ

(۱) أخرجه البخارى، فى: باب تحريض النبى ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ٢/ ٦٦. ومسلم، فى: باب استحباب صلاة الضحى، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٢/ ٤٩٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب صلاة الضحى ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٩٧ . والإِمام مالك ، في : باب صلاة الضحى ، من كتاب قصر الصلاة . الموطأ ١/ ٢٥٨ . ٢٩٧ والإِمام أحمد ، في : المسند ١٦٨/٦ – ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢٠٥ ، ٢٢٨ . ٢٣٨ . ٢٣٨ . (٢) أخرجه البخارى ، في : باب تطوع قيام رمضان من الإِيمان ، من كتاب الإِيمان ، وفي : باب من صام رمضان ، من كتاب الصوم ، وفي : باب فضل من قام رمضان ، من كتاب التراويح ، وفي : باب فضل من قام رمضان ، من كتاب التراويح ، وفي : باب فضل ليلة القدر ، من كتاب ليلة القدر . صحيح البخارى ١/ ١٦ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٥٥ ، ومسلم ، في : باب في الترغيب في قيام رمضان ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ، (٢٣٠ ، ٢٢٥) .

کما أخرجه أبو داود ، فی : باب فی قیام شهر رمضان ، من کتاب رمضان . سنن أبی داود ۱/ ۳۱ . والترمذی ، فی : باب ما جاء فی فضل شهر رمضان ، من أبواب الصوم ، عارضة الأحوذی ۱۹۲ / ۳ . والنسائی ، فی : باب ثواب من قام رمضان إیمانا واحتسابا ، وباب ذکر اختلاف یحیی بن أبی کثیر والنضر بن شیبان فیه ، من کتاب الصیام ، وفی : باب قیام رمضان ، وباب قیام لیلة القدر ، من کتاب الإیمان . المجتبی ۱۰۳/ ۱۲۹ / ۱۲۹ ، ۱۳۱ ، ۱۳۸ ، وابن ماجه ، فی : باب ما جاء فی قیام شهر رمضان ، من کتاب إقامة الصلاة . وفی : باب ما جاء فی فضل شهر رمضان ، من کتاب الصیام . سنن ابن ماجه ۱/ ۲۲۰ ، ۲۲۵ . والدارمی ، فی :=

بأصحابِه [130] ثلاثَ ليالِ ثُمَّ تركها خشية أَنْ تُفْرَضَ ('). فكان الناسُ يُصَلُّونَ لأَنْفُسِهم، حتى خرجَ عمرُ، رَضِى اللَّهُ عنه، عليهم وهم أَوْزَاعُ يُصَلُّون ، فجمَعَهم علَى أُبِيِّ بنِ كَعْبِ ('). قال السَّائبُ بنُ يَزِيدَ: لمَّا جمعَ عمرُ الناسَ على أُبِيِّ بنِ كَعْبِ كان يُصَلِّى بهم عِشْرِينَ رَكْعَةً. فالسُّنةُ أَن عمرُ الناسَ على أُبِيِّ بنِ كَعْبِ كان يُصَلِّى بهم عِشْرِينَ رَكْعَةً. فالسُّنةُ أَن يُصَلِّى بهم عِشْرِينَ رَكْعَةً. فالسُّنةُ أَن يُصَلِّى بهم عَشْرِينَ رَكْعَةً . فالسُّنةُ أَن يُصَلِّى بهم عَشْرِينَ رَكْعةً في الجماعةِ ؛ لذلك ('').

ويُوتِرُ الإِمامُ بهم بثلاثِ رَكَعَاتِ؛ لِمَا رَوَى مَالِكٌ (°) عن يَزِيدَ بنِ رُومَان قال: كان النّاسُ يقُومُون في عَهْدِ عمرَ، رَضِي اللَّهُ عنه، بثَلاثٍ

⁼ باب فى فضل قيام شهر رمضان، من كتاب الصوم. سنن الدارمى ٢/ ٢٦. والإِمام مالك، فى : باب الترغيب فى الصلاة فى رمضان، من كتاب رمضان. الموطأ ١١٣/١. والإِمام أحمد، فى : المسند ٢/ ٢٨١، ٢٨٩، ٤٨٣، ٤٢٣، ٤٧٣، ٤٨٦، ٥٢٩.

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب تحريض النبى ﷺ على صلاة الليل، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ٢/ ٦٣. ومسلم فى: باب فى الترغيب فى قيام رمضان، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٥٢٤. وأبو داود، فى: باب فى قيام شهر رمضان، من كتاب رمضان. سنن أبى داود ١/ ٣١٦. والنسائى. فى: باب قيام شهر رمضان، من كتاب قيام الليل. المجتبى ١٦٤٤. والإمام مالك، فى: باب الترغيب فى الصلاة فى رمضان، من كتاب رمضان، الموطأ ١/ ١١٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/ ١٦٩، ١٧٧٠.

⁽٢) أخرجه البخارى، في: باب فضل من قام رمضان، من كتاب صلاة التراويح. صحيح البخارى ٣/ ٥٨. والإمام مالك، في: باب ما جاء في قيام رمضان، من كتاب الصلاة في رمضان. الموطأ ١/١٤، ١١٥.

⁽٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) في الأصل: «كذلك».

⁽٥) في : باب ما جاء في قيام رمضان ، من كتاب الصلاة في رمضان . الموطأ ١/٥١٠. كما أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٢/ ٤٩٦. وقال : ويزيد بن رومان لم يدرك عمر .

وعِشْرِينَ رَكْعَةً.

قالَ أحمدُ: يُعْجِبْنِي أَن يُصَلِّى مع الإِمامِ ويُوتِرَ معه ؛ لأَنَّ النَّبِيَ وَيَالِمُ قَالَ: ﴿ إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مع الإِمامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ ، حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ ﴾ ''. قال : ويَقْرَأُ بالقَومِ في شهرِ رَمضانَ ما يَخِفُ على الناسِ ، ولا يَشُقُ عليهم . قال القاضى : لا تُسْتَحبُ الزِّيادَةُ على خَتْمَةٍ ؛ لِقَلَّا يَشُقَ عليهم ، ولا التَّقْصَانُ منها ، ليُسْمِعَهم جَمِيعَ القُرْآنِ ، إلَّا أَن يَتَّفِقَ جماعَةً يُؤْثِرُون الإِطالَةَ ، فلا بَأْسَ بها .

وسُمِّيَتْ هذه تَراوِيحَ؛ لأنَّهم كانُوا يَجْلِسُون بَيْنَ كُلِّ أَرْبَعٍ يَسْتَريحُون .

وكَرِه أحمدُ التَّطَوُّعَ بينَها، وقال: فيه عن ثلاثَةٍ مِن أَصْحابِ النَّبِيِّ ﷺ كَراهِيَةٌ، عُبادَةُ، وأبو الدَّرْدَاءِ، وعُقْبَةُ بنُ عامِرٍ.

ولا يُكْرَهُ التَّعْقِيبُ؛ وهو أن يُصَلُّوا بعدَ التَّراوِيحِ نافِلَةً في جماعَةٍ؛ لأنَّ أنسًا قال: ما يَرْجِعُون إلَّا لِخَيْرٍ يرْمُجُونَه، أو لشَرِّ يَحْذَرُونَه (٢). وعنه، أنَّه يُكْرَهُ. إلَّا أنَّه قولٌ قديمٌ.

⁽۱) أخرجه أبو داود، في: باب في قيام شهر رمضان، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ۱/ ۷۳۰ والترمذي، في: باب ما جاء في قيام شهر رمضان، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذي الحراء ١٨٠ والنسائي، في: باب قيام شهر رمضان، من كتاب قيام الليل. المجتبي ٣/ ١٦٥ وابن ماجه، في: باب ما جاء في قيام شهر رمضان، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ وابن ماجه، ٤٢، والدارمي، في: باب فضل قيام شهر رمضان، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ٢/ ٢٠٠ والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ١٥٩، ١٦٣.

قال أبو بَكْرٍ: إن أُخَرُوا الصَّلاةَ إلى نِصْفِ الليْلِ أو آخِرِه ، لم يُكْرَهْ ، روايةً واحدةً .

قالَ أحمدُ: فإذا أَنْتَ فرَغْتَ مِن قِراءَةِ: ﴿ قُلْ أَعُودُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ('' . فارْفَعْ يدَيْكَ في الدُّعاءِ قبلَ الرُّكوعِ ، وادْعُ وأَطِلِ القِيامَ ، رأَيْتُ أَهْلَ مَكَّةَ ، وشُفْيَانَ بنَ عُيَيْنَةَ ('' ، يفْعَلُونَه .

واخْتَلفَ أَصْحَابُنا في قيامِ ليْلَةِ الشَّكِّ، فَقامَها القاضي؛ لأنَّ القيامَ تَبَعُّ للصِّيامِ، ومنَعَها أبو حَفْصِ العُكْبَرِيُّ؛ لأنَّ الأَصْلَ بقاءُ شعبانَ، تُرِكَ ذلكَ في الصِّيام احْتِياطًا، فَفِيما عدَاه يَئْقَى على الأَصْلِ.

فصل: القِسْمُ الثالثُ: التَّطَوُّعُ المُطْلَقُ، وهو مَشْرُوعٌ في الليلِ والنَّهارِ، وتطَوُّعُ الليلِ أَفْضَلُ؛ لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ اللَّهُ وَلَيْكُ : «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ اللَّهُ وَصَلَاةُ اللَّيْلِ »("). وهو حديثٌ حسنٌ. والنَّصْفُ الأُخِيرُ أَفْضَلُ،

⁽١) سورة الناس ١.

⁽۲) سفيان بن عيينة بن أبى عمران ، ميمون ، أبو محمد الهلالى ، الكوفى ثم المكى ، الإمام الكبير ، حافظ العصر ، شيخ الإسلام ، طلب الحديث وهو غلام ، ولقى الكبار ، وحمل عنهم علما جما ، أتقن وجود ، وجمع وصنف ، وعمر دهرا . توفى سنة ثمان وتسعين ومائة . سير أعلام النبلاء ٨٠٠/٨ - ٤١٨ .

⁽٣) أخرجه مسلم، في: باب فضل صوم المحرم، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/ ٨٢١. أبو داود، في: باب في صوم المحرم، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ١/ ٥٦٦. والترمذي، في: باب ما جاء في فضل صلاة الليل، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/ ٢٢٧. والنسائي، في: باب فضل صلاة الليل، من كتاب قيام الليل وتطوع النهار. المجتبي ٣/ ١٦٨. والدارمي، في: باب أي صلاة الليل أفضل، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٤٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٣٠٣، ٣٢٩، ٣٤٤، ٣٥٥.

قال عَمْرُو بنُ عَبَسَةً: قلتُ: يا رسولَ اللَّهِ، أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ؟ قال: « جَوْفُ اللَّيْلِ الْاجِيرِ ». رَواه أبو داودَ (١) . وقال النبيُ ﷺ : « أَحَبُ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةً دَاوُدَ ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، ويَقُومُ ثُلُثَه ، ويَنَامُ سُدُسَهُ » . مُتَّفَقٌ عليه (٢) .

ويُسْتَحَبُّ للمُتَهَجِّدِ أَن يَفْتَتِحَ صلاتَه برَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ؛ لقَولِ النَّبِيِّ عَيْنِ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِن اللَّيْلِ فَلْيَفْتَتِحْ صَلَاتُه بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ » . رَواه مُسلمٌ (") .

(١) في : باب من رخص في صلاة الركعتين بعد العصر إذا كانت الشمس مرتفعة ، من كتاب الصلاة ..سنن أبي داود ٢٩٤/١.

كما أخرجه مسلم، في: باب إسلام عمرو بن عبسة، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١٩٧١ - ٥٦١. والنسائي، في: باب النهي عن الصلاة بعد العصر، من كتاب المواقيت. المجتبى ١/ ٢٢٤. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الساعات التي تكره فيها الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٩٦. والإمام أحمد، في: المسند ١/١١، مركتاب إقامة الصلاة.

(۲) أخرجه البخارى، فى: باب من نام عند السحر، من كتاب التهجد، وباب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود وأحب الصيام إلى الله صيام داود ...، من كتاب الأنبياء. صحيح البخارى / ۲۳، ۱۹۰۶، ومسلم، فى: باب النهى عن صوم الدهر لمن تضرر به ...إلخ، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ۲/ ۸۱۲.

كما أخرجه النسائى، فى: باب ذكر صلاة نبى الله داود عليه السلام، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/ ١٧٤، ١٧٥. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى صيام داود عليه السلام، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١٩٥١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ١٦٠.

(٣) في: باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/
 ٥٣٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، من كتاب التطوع. سنن =

ويُسْتَحَبُّ أَن يكونَ له رَكَعاتُ مَعْلُومَةٌ ، يقرأُ فيها حِزْبَه مِن القرآنِ ؟ لأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَيَلِيَّةٍ قال : « أَحَبُ العَمَلِ إِلَى اللَّهِ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْه صاحِبُه وَإِن قَلَّ » . مُتَّفَقٌ عليه (١) . وقالَتْ عائشةُ ، رَضِي اللَّهُ عنها : كان رَسُولُ اللَّهِ وَإِن قَلَّ » . مُتَّفَقٌ عليه أَن يفْرَغ مِن صلاةِ العِشَاءِ الآخِرَةِ إلى الفجرِ إحْدَى عَشْرَةً رَكْعَةً . رَواه مسلمٌ (١) .

وهو مُخَيَّرٌ ؛ إِن شَاءَ خَافَتَ ، وإِن شَاءَ جَهَر ، قالت عائشَةُ : كُلَّ ذلكَ كان يفْعَلُ النبيُ عَلَيْتُهِ ؛ رُبَّمَا أَسَرَّ ورُبَّما جَهَرَ^(٣) . حديثٌ صحيحٌ . إلَّا أنَّه

كما أخرجه النسائى، فى: باب المصلى يكون بينه وبين الإِمام سترة، من كتاب القبلة، وفى: باب الاختلاف على عائشة فى إحياء الليل، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٢/٥٣، ٣/ ١٧٨. وابن ماجه، فى: باب المداومة على العمل، من كتاب الزهد. سنن ابن ماجه ٢/ ١٤١. والإِمام أحمد، فى: المسند ٦/٠٤، ٦١، ١٢٥، ١٦٥، ١٦٥، ١٩٩، ١٩٩، ٢١٨، ٢٢١، ٢٦٨، ٢٧٣.

⁼ أبي داود ١/ ٣٠٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٣٩٩.

⁽۱) أخرجه البخارى، في: باب أحب الدين إلى الله أدومه، من كتاب الإيمان، وفي: باب الجلوس على الحصير ونحوه، من كتاب اللباس، وفي: باب القصد والمداومة على العمل، من كتاب الرقاق. صحيح البخارى ١/١١، ٧/ ٢٠٠، ٨/ ١٢٢. ومسلم، في: باب فضيلة العمل الدائم، من كتاب صلاة المسافرين، وفي: باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، من كتاب الصيام، وفي: باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، من كتاب المنافقين. صحيح مسلم ١/٥٤٠، الصيام، وفي: باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، من كتاب المنافقين. صحيح مسلم ١/٥٤٠،

⁽۲) تقدم تخریجه فی صفحة ۳۳۸ ، ۳۳۹.

⁽٣) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى قراءة الليل ، من أبواب الصلاة ، وفى : باب ما جاء كيف كان قراءة النبى ﷺ ، من أبواب فضائل القرآن . عارضة الأحوذى ٢٨٨/٢، ٢٣٨، ٤٤١. والنسائى ، فى : باب كيف القراءة بالليل ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٣/ ١٨٤. وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى القراءة فى صلاة الليل ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١٨٤٣٠.

إِنْ '' كَانَ يُسْمِعُ مَن يَنْفَعُه، أو يكونُ أَنْشَطَ له وأَطْيَبَ لقَلْبِه، فالجَهْرُ أَفْضَلُ، وإِن كَان يُؤْذِى أَحدًا، أو يخلِطُ عليه القِراءة ، [٤٤٣] فالسِّرُ أَوْلَى، فإنَّ أبا سعيدٍ، رَضِى اللَّهُ عنه، قالَ: اعْتَكَفَ رسولُ اللَّهِ عَيَالِيَّة فى المسجدِ، فسَمِعَهم يَجْهَرُون بالقراءةِ، فكشَفَ السِّتْرَ، وقالَ: «أَلَا إِنَّ المسجدِ، فسَمِعَهم يَجْهَرُون بالقراءةِ، فكشَفَ السِّتْرَ، وقالَ: «أَلَا إِنَّ كُلَّمُ مُنَاجِ رَبَّهُ، فَلَا يُؤْذِينَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، ولَا يَرْفَعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضِ فَى القِرَاءةِ». رَواه أبو داود ''

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَخْتِمَ القرآنَ فَى كُلِّ سَبْعٍ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ قَالَ لَعَبْدِ اللَّهِ بِنِ عَمْرِو: ﴿ اقْرَأَ القُرْآنَ فِى كُلِّ سَبْعٍ ﴾ `آمُتَّفَقٌ عليه `` ويُحَرِّبُه لَعَبْدِ اللَّهِ بِنِ عَمْرِو: ﴿ اقْرَأَ القُرْآنَ فِى كُلِّ سَبْعٍ ﴾ `آمُتَّفَقٌ عليه `` ويُحَرِّبُه أَحْرَابًا ؛ لِما روَى أُوسُ بنُ مُحَذَيْفَةَ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، قال : قُلْنا لرسُولِ اللَّهِ وَيَلِيْهُ : لَقَدْ أَبْطَأْتَ عَلَيْنا الليْلَةَ . قال : ﴿ إِنَّهُ طَرَأَ عَلَى حِرْبِي (') ، فَكَرِهْتُ أَن اللهِ عَلِيْهُ : كَيْفَ أَجِىءَ حَتَّى أُمِّمَهُ ﴾ . قالَ أوْسٌ : فسألْتُ أَصْحابَ رسولِ اللَّهِ عَلَيْهُ : كَيْفَ

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽۲) في: باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/٣٠٦.

كما أخرجه الإِمام أحمد، في: المسند ٣/٩٤.

⁽٣ - ٣) زيادة من: م.

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب فى كم يقرأ القرآن، من كتاب فضائل القرآن. من صحيح البخارى ٢٤٣/٦. ومسلم، فى: باب النهى عن صوم الدهر لمن تضرر به ...، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/ ٨١٣. وأبو داود، فى: باب فى كم يقرأ القرآن، وباب فى تحزيب القرآن، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/ ٣٢١، ٣٢٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٢٢١، ١٠٢.

⁽٤) في م: « جزئي » .

يُحَرِّبُونَ القرآنَ؟ قالَ: قالُوا: ثلاثٌ، وخَمْسٌ، وسَبْعٌ، وتِسْعٌ، وإحْدَى عشْرَةَ، وثَلاثَ عشْرَةَ، وجِزْبُ المُفَصَّل وَحْدَه. روَاه أبو داودَ (١٠).

فصل: وصلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ، لا يَزِيدُ على رَكْعَتَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى ابنُ عمرَ : مَا عَمرَ أَنَّ النبيَ عَيَّكِيْمُ قال : «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ». قيلَ لابنِ عمرَ : مَا مَثْنَى مَثْنَى ؟ قالَ : تُسَلِّمُ مِن كلِّ رَكْعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عليه (٢) . وإن تطَوَّعَ في النَّهارِ بأَرْبَعٍ ، فلا بَأْسَ ؛ لأَنَّ تَحْصِيصَ الليلِ بالتَّثْنِيَةِ دليلٌ على إباحَةِ الزِّيادَةِ عليها في النَّهارِ . والأَفْضَلُ التَّثْنِيَةُ ؛ لأَنَّه أَبْعَدُ مِن السَّهْوِ .

فصل: والتَّطَوُّعُ في البيتِ أَفْضَلُ؛ لقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بَيْتِه إِلَّا المُكْتُوبَةَ ». روَاه بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةِ المَرْءِ^(٣) فِي بَيْتِه إِلَّا المُكْتُوبَةَ ». روَاه مسلمٌ (٤). ولأنَّه مِن عَمَل السُّرِّ.

⁽١) في: باب تحزيب القرآن، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٣٢٢.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب في كم يستحب يختم القرآن، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٧/٤٢، ٤٢٨، والإِمام أحمد، في: المسند ٣٤٣/٤.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، حاشية ٦ .

⁽٣) في م: «الرجل».

⁽٤) في : باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/ ٥٤٠.

كما أخرجه البخارى، فى: باب صلاة الليل، من كتاب الأذان، وفى: باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، من كتاب الأدب، وفى: باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، من كتاب الاعتصام. صحيح البخارى ١/ ١٨٦، ٨/ ٣٤، ٩/ ١١٠. وأبو داود، فى: باب فى فضل التطوع فى البيت، من كتاب الوتر. سنن أبى داود ١/ ٣٣٤. والترمذى، فى: باب ما جاء فى فضل صلاة التطوع فى البيت، من أبواب الصلاة. عارضة الأحسوذى =

ويجوزُ مُنْفَرِدًا وفى جماعَةِ ؛ لأنَّ أَكْثَرَ تطَوُّعِ النبيِّ ﷺ كَان مُنْفَرِدًا ، وقد أمَّ ابنَ عباسٍ فى التَّطَوُّعِ مَرَّةً ، وحُذَيْفَةَ مَرَّةً ، وأنَسًا واليَتِيمَ مَرَّةً ^(١) ،

= ٢/ ٢٣٩. والنسائى، فى: باب الحث على الصلاة فى البيوت والفضل فى ذلك، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/ ١٦١. والدارمى، فى: باب صلاة التطوع فى أى موضع أفضل، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/ ٣١٧. والإمام مالك، فى: باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ، من كتاب الجماعة. الموطأ ١/ ١٣٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/ ١٨٢، ١٨٤،

(١) حديث ابن عباس تقدم تخريجه في صفحة ٣٣ ، ٣٤ ، حاشية ٧ .

ويضاف إليه فيما يخص هذا التخريج: أخرجه البخارى، في: باب السمر في العلم، من كتاب العلم، وفي: باب يقوم عن يمين الإمام ...، وباب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام إلى يمينه ...، وباب إذا لم ينو الإمام، وباب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه ...، وباب ميمنة المسجد والإمام، من كتاب الأذان، وفي: باب الذوائب، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١/٠٤، ١٧٨، ١٧٩، ١٧٥، ٧/١، ٢٠٩، ١٠٠، وأبو داود، في: باب في صلاة الليل، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/٣١٣. والترمذى، في: باب ما جاء في الرجل يصلى ومعه رجل، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٠٣. والنسائي، في: باب الأمر بالوضوء من كتاب النوم، من كتاب الغسل، وفي: باب الجماعة إذا كانوا اثنين، من كتاب الإمامة. المجتبى ١/١٧٦، ١/١٨. وابن ماجه، في: باب الاثنان جماعة، من كتاب وحده، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ١٢٢، والدارمي، في: باب مقام من يصلى مع الإمام إذا كان وحده، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٨٦، والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٤٢، وحده، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٨٦. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٤٢،

وحديث حذيفة أخرجه مسلم، في: باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٢٠١٦. وأبو داود، في: باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٠١١. والترمذي، في: باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢٠٣٢. والنسائي، في: باب تعوذ القارئ إذا مر بآية عذاب، من كتاب الافتتاح، وفي: باب الذكر في الركوع، باب الدعاء بين السجدتين، من كتاب التطبيق، في: باب تسوية القيام والركوع...، من كتاب الليل. المجتبى ٢/١٣٧، ١٤٩، ١٨٥، ٣/١٨٤. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ =

فدَلُّ على جَوازِ الجميع.

فصل: ويجوزُ التَّطَوُّعُ جالِمَّا؛ لأنَّ النبيَّ عَيَّلِيْهُ قال: «صَلَاةُ الرَّمُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلاةِ». رَواه مسلمٌ (() . ولأنَّ الحاجَةَ تَدْعُو إلى ذلك؛ لأنَّه يُسْتَحَبُّ تَطْوِيلُه وتكْثِيرُه، فسُومِحَ في تَرْكِ القيامِ تَكْثِيرًا له.

ويُسْتَحَبُّ أَن يكونَ في حالِ القيامِ مُتَرَبِّعًا ؛ ليُخالِفَ حالَةَ الجُلُوسِ ، ويَنْنِي رِجْلَيْه حال السُّجودِ ؛ لأنَّ حالَ الرُّكوعِ كحَال القيامِ . وقال الحَرَقِيُّ : يَنْنيهما في الرُّكوعِ أيضًا ؛ لأنَّ ذلكَ يُرْوَى عن أنسٍ . وإن صلَّى على غير هذه الهَيْئَةِ ، جازَ . وإذا بلَغَ الرُّكُوعَ ، فإن شاءَ قامَ ثُمَّ ركعَ ؛ لِما

^{= 3} AT, YPT.

وحديث أنس أخرجه البخارى ، في : باب الصلاة على الحصير ، من كتاب الصلاة ، وباب المرأة وحدها تكون صفا ، وباب وضوء الصبيان ... ، وباب صلاة النساء خلف الرجال ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ٢١، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٨٥ ، ٢١٨ ، ٢١٠ . ومسلم ، في : باب جواز الجماعة في النافلة ... ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٢/ ٢٥٤ ، ٢٥٨ . وأبو داود ، في : باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه ... ، وباب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون ؟ من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ، ١/ ١٤٣ ، ١٤٤ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الرجل يصلى ومعه الرجال والنساء ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ٣٦ . والنسائى ، في : باب إذا كانوا ثلاثة وامرأة ، وباب إذا كانوا رجلين وامرأتين من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/ ٢٧ ، ١٩٨ . والدارمى ، في : باب الصلاة على الخمرة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/ ١٩٩ . والإمام ما أحمد ، في : باب جامع في سبحة الضحى ، من كتاب قصر الصلاة في السفر . الموطأ ١/ ١٥٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٤ ، ٢٤٢ ، ٢٥٨ .

⁽۱) في: باب جواز النافلة قائما وقاعدا، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ۱/۰۰ه. كما أخرجه أبو داود، في: باب في صلاة القاعد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ۱/ ۲۱۸. والنسائي، في: باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد، من كتاب قيام الليل.=

رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِىَ اللَّهُ عَنهَا ، قَالَتْ : لَمَ أَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّى صلاةَ اللَّهِ عَائِشَةُ ، رَضِىَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَسَنَّ ، فكانَ يقْرَأُ قاعِدًا حتى إذا أرادَ أن يرْكَعَ ، قام فقرَأَ نحوًا مِن ثَلاثِينَ آيةً ، أو أَرْبَعِينَ آيةً ، ثم ركَعَ . مُتَّفَقُ عليه (۱) .

وإن شاءَ ركَعَ مِن قُعُودٍ ؛ لِما روَت عائشةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عنها ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كانَ يُصَلِّى لئِلًا طويلًا قائمًا ، وليلًا طويلًا قاعدًا ، وكان إذا قَرَأ وهو قائمٌ ، رَكَع وسَجَد وهو قائمٌ ، وإذا قرَأَ وهو قاعِدٌ رَكَع وسَجَد وهو قاعِدٌ . رَواه مسلمٌ (٢) .

فصل: القِسْمُ الرّابعُ، صلَواتٌ لها أَسْبابٌ؛ منها تَحِيَّةُ المسجدِ؛ لِما

⁼ المجتبى ٣/٣٠.والإمام أحمد، في: المسند ٢/١٩٢، ١٩٣، ٢٠٣.

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب إذا صلى قاعدا، من كتاب التقصير، وفى: باب قيام النبى على المنافقة بالليل، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ٢/ ٦٠، ٧٧. ومسلم، فى: باب جواز النافلة قائما وقاعدا، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٥/١٥٠٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صلاة القاعد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢١٨. والنسائي ، في : باب كيف يفعل إذا افتتح الصلاة قائما ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٣/ ١٧٩، ١٨٠. وابن ماجه ، في : باب في صلاة النافلة قاعدا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٧. والإمام مالك ، في : باب ما جاء في صلاة القاعد في النافلة ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١/ ١٢٧، والإمام أحمد ، في : المسند ٦/ ٥٢، ١٢٧، ١٧٨ ، ٢٣١.

 ⁽۲) في: باب جواز النافلة قائما وقاعدا، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٤٠٥،
 ٥٠٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صلاة القاعد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢١٩. والترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل يتطوع جالسا ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ١٦٨. وابن ماجه ، في : باب في صلاة النافلة قاعدا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٨. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٣٠، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، ١٦٨ ، ١٦٢ ، ١٠٠ على المسند ١/ ٣٠ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، ١٦٨ ،

رَوَى أَبُو قَتَادَةً ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَوْكُعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ » . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

ومنها صَلاةُ الاسْتِخَارَةِ ، قال جابِرٌ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، كان رسولُ اللَّهِ عَنَهُ يُعَلِّمُنا الاسْتِخَارَةَ فَى الأُمورِ (٢) كما يُعَلِّمُنا السُّورَةَ مِن القُرْآنِ ؛ يقولُ : «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِن غَيْرِ الفَريضَةِ ، ثُمَّ لْيَقُل : اللَّهُمَّ إِنِّى أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ ، [، ، و] وأَسْأَلُكَ مِن فَضْلِكَ الْعَظِيمِ ، فإنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وتَعْلَمُ ولا أَعْلَمُ ، وأَنتَ عَلَّمُ الغُيُوبِ ، اللَّهُمَّ إِن كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هذا الأَمْرَ خَيْرٌ لِى فَى دِينَى ومَعَاشَى ومَعَادى اللَّهُمَّ إِن كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هذا الأَمْرَ خَيْرٌ لِى فَى دِينِى ومَعَاشَى ومَعِاقِمَ ومَعَاشَى ومَعَاشَى ومَعْرَبَهُ ومُعَاشَى ومَعَاشَى ومَعَاشَى ومَعَاشَى ومَعَاشَى ومَعَاشَى ومُعَاشَى ومَعَاسَى ومُعَاشَى ومَعَاشَى ومَعَاشَى ومَعَاشَى ومَعَاشَى ومَعَاشَى ومُعَاشَى ومُعَاشَى ومُعَاشَى ومُنَاسَ ومُعَاسَى ومَعَاشَى ومَعَاشَى ومُعَاشَى ومَعَاشَى ومَعَاش

^{= 3.73 (17) (77) 777) 077.}

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب ما جاء فى التطوع مثنى مثنى ، من كتاب التهجد . صحيح البخارى ١/ ١٢٠، ١٢١ ، ٢/ ، ٧ . ومسلم ، فى : باب استحباب تحية المسجد بركعتين ... إلخ ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/ ٤٩٥ .

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ١١٢. والنسائى، فى: باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه، من كتاب المساجد. المجتبى ٢/ ٤٢. والدارمى، فى: باب الركعتين إذا دخل المسجد، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١٣٢١، ٣٢٤. والإمام مالك، فى: باب انتظار الصلاة، والمشى إليها، من كتاب السفر. الموطأ ١/ ١٦٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/ ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٠٠٥، ٣٠٠.

⁽٢) بعده في م: (كلها).

واصْرِفْنِي عَنْهُ، واقْدُرْ لِيَ الحَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ». أَخْرَجه البُخارِيُّ (١).

فصل: وسُجُودُ التِّلاوَةِ سُنَّةٌ ، للقَارِئُ والمُسْتَمِعِ ؛ لأَنَّ ابنَ عمرَ قال: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ علينا السُّورَةَ في غيرِ الصلاةِ فيَسْجُدُ ونَسْجُدُ معه ، حتى لا يَجِدَ أَحَدُنا مكانًا لمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيه ('' .

ولا يُسَنُّ للسّامِعِ عن عن قَصْدِ؛ لأنَّ عُثْمانَ بنَ عَفّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، مَرَّ بقاطٌ ، فقَرَأ سجْدةً ليَسْجُدَ معه عُثمانُ ، فلَم يَسْجُدْ ، وقالَ : إِنَّمَا السَّجْدَةُ على مَن اسْتَمَعَ (٤٠) .

(۱) في: باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، من كتاب التهجد، وفي: باب الدعاء عند الاستخارة، من كتاب الدعوات، وفي: باب قوله: ﴿قُلْ هُو القادر ﴾ ...، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ٢/٧٠، ٨/١٠١، ١٤٤/٩.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الاستخارة ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١/ ٣٥٢، ٣٥٣ والترمذي ، في : باب ما جاء في الاستخارة ، من أبواب الوتر . عارضة الأحوذي ٢/ ٢٦٢ ٢٦٢، ٣٦٣. والنسائي ، في : باب كيف الاستخارة ، من كتاب النكاح . المجتبي ٦/ ٦٦. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة الاستخارة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٨٤٠ والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٣٤٤.

(٢) أخرجه البخارى، فى: باب من سجد لسجود القارئ، وباب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة، وباب من لم يجد موضعا للسجود من الزحام، من كتاب السجود. صحيح البخارى ٥١/٢ - ٥٣. ومسلم، فى: باب سجود التلاوة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ د.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يسمع السجدة وهو راكب أو في غير صلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢/ ٣٢٦. والإِمام أحمد ، في : المسند ٢/ ١٧.

(٣) في الأصل: «من».

(٤) أخرجه البخارى معلقا، في: باب من رأى أن اللَّه عز وجل لم يوجب السجود، من =

ويُشْتَرَطُ كَوْنُ التّالِي يَصْلُحُ إِمامًا للمُسْتَمِعِ؛ لِمَا رُوِيَ (') أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْتُ أَتَى إلى نَفَرِ مِن أَصْحَابِهِ فَقَراً رَجُلِّ منهم سَجْدَةً، ثُمَّ نَظَر إلى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْتُ ، فقال رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْتُ : ﴿ إِنَّكَ كُنْتَ إِمَامَنَا ، ولَوْ سَجَدْتَ السَجَدْنَا » . رَواه الشَافِعِيُّ .

ويَسْجُدُ القارِئُ بسُجودِ الأُمِّيِّ ، والقادِرُ علَى القيامِ بالعاجِزِ عنه ؛ لأنَّ ذلكَ ليس بواجبِ فيه ، ولا يقومُ الرُّكُوعُ مَقامَ السُّجودِ ؛ لأنَّه سُجودٌ مَشْروعٌ ، فأَشْبَهَ سُجُودَ الصلاةِ .

وإن كانَتِ السَّجْدَةُ آخِرَ السُّورَةِ سَجَدَ ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ شَيْئًا، ثُمَّ رَكَعَ، وإن أَحَبَ قَامَ، ثُمَّ رَكَعَ مِن عَيرِ قراءةٍ، وإن شاءَ رَكَع في آخِرِ السُّورَةِ؛ وإن شاءَ رَكَع في آخِرِ السُّورَةِ؛ لأنَّ السُّجُودَ يُؤْتَى به عَقِيبَ الرُّكُوعِ.

فصل: وسُجُودُ التِّلاوَةِ غيرُ واجِبٍ؛ لأنَّ زَيْدَ بنَ ثابِتٍ، رَضِيَ اللَّهُ

⁼ كتاب السجود. صحيح البخارى ٢/ ٥١. ووصله عبد الرزاق، في: باب السجدة على من استمعها، من كتاب الصلاة. المصنف ٣/ ٣٤٤. وابن أبي شيبة، في: باب من قال: السجدة على من جلس لها ومن سمعها، من كتاب الصلاة. المصنف ٢/٥.

⁽١) بعده في ف: «أنس، رضى الله عنه».

⁽٢) انظر: باب سجود التلاوة. ترتيب المسند ١/٢٢.

وانظر: الأم ١٢٠/١.

كما أخرجه البيهقى، في: السنن الكبرى ٢/ ٣٣٤. وقال الحافظ: رجاله ثقات إلا أنه مرسل. فتح البارى ٢/ ٥٠٦.

وانظر: الإرواء ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦.

⁽٣) في الأصل: «الأدمى».

⁽٤) في الأصل: «عن».

عنه، قالَ: قرَأْتُ على النبيِّ ﷺ النَّجْمَ، فلم يَسْجُدْ فيها (١). مُتَّفَقٌ عليه (٢). مُتَّفَقٌ عليه (٢). وقال عمرُ: يا أَيُّها الناسُ، إنَّمَا نَمُرُّ بالسَّجودِ، فمَن سجَدَ فقد أَصابَ، ومَن لم يَسْجُدْ فلا إثْمَ عليه، ولم يَكْتُبُها اللَّهُ علينا (١).

وله أن يُومِئَ بالشُّجُودِ على الرَّاحِلَةِ، كَصَلاةِ السَّفَرِ.

ويُشْتَرَطُ له مَا يُشْتَرَطُ للنَّافِلَةِ ، ويُكَبِّرُ للسُّجُودِ تَكْبِيرَةً واحدةً في الصلاةِ وفي غيرِها ؛ لأنَّ ابنَ عمرَ قالَ : كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ يَقْرَأُ عَلَيْنَا اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ يَدُيْهُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ يَدَيْهُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ وَسَجَدَ وسَجَدْنَا معه ('' . ويرْفَعُ يَدَيْهُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَاحدَةً ؛ لأنَّها صَلاةً ذاتُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللّهُ اللللْهُ اللللْهُ الللّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُلِلْمُ اللللْهُ الللّهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللل

⁽١) في الأصل، س ٢، ف: «منا أحد».

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب من قرأ السجدة ولم يسجد ، من كتاب السجود. صحيح البخارى ٢/ ٥١. ومسلم ، فى : باب سجود التلاوة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ ١٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من لم ير السجود في المفصل ، من كتاب السجود . سنن أبى داود ١/ ٣٢٤، ٣٢٥. والترمذي ، في : باب ما جاء من لم يسجد فيه ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٣/ ٥٧، ٥٨. والنسائي ، في : باب ترك السجود في النجم ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٢/ ١٢٤. والإمام أحمد ، في : المسند ٥/١٨٣، ١٨٦.

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود ، من كتاب السجود . صحيح البخارى ٢/٢ه.

 ⁽٤) أخرجه أبو داود ، في: باب في الرجل يسمع السجدة وهو راكب ، من كتاب السجود .
 سنن أبي داود ١/ ٣٢٦. وضعفه في الإرواء ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥.

⁽٥ - ٥) زيادة من: ف.

إِحْرَامٍ ، فَأَشْبَهَتْ (') صلاةَ الجِنَازَةِ . وعنه ، لا سَلَامَ له ؛ لأنَّه لم يُنْقَلْ عن النبيِّ وَلا يَفْتَقِرُ إلى تَشَهُّدٍ .

ولا يَسْجُدُ فيه لسَهْوٍ؛ لأنَّه لا رُكُوعَ فيه، أَشْبَهَ صلاةَ الجِنَازَةِ. ولا يَفْتَقِرُ إلى قيامٍ؛ لأنَّه لا قِراءَةَ فيه.

ويقولُ فيه ما يقُولُ في سُجودِ الصلاةِ، وإن قالَ ما روَتْ عائشةُ، رَضِي اللَّهُ عنها، أنَّ النبيَّ عَيَّكِيْمُ كان يقولُ في سُجودِ القرآنِ: «سَجد وَجْهي لِلَّذي خَلَقَه وصَوَّرَه، وشَقَّ سَمْعَهُ وبَصَرَهُ، بحوْلِهِ وَقُوَّتِهِ» (٢) فحسنٌ. وهذا حديثٌ صحيحٌ. وإن قال غيرَه ممَّا وَرَد في الأَخْبارِ فحسنٌ.

فصل: وسَجَدَاتُ القُرْآنِ أَرْبَعَ عَشْرةَ سَجْدَةً، في الحَجِّ منها اثْنَتانِ، وثلاثٌ في المُفَصَّلِ. وعنه، أنَّها خَمْسَ عَشْرةَ سَجْدَةً ؟ "منها سَجْدَةً" ص ؛ لِما روَى عَمْرُو بنُ العاصِ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، أنَّ رسولَ اللَّهِ عَيَّتُهُ أَقْرَأُه خَمْسَ عَشْرةَ سَجْدَةً ؟ منها ثَلاثٌ في المُفَصَّلِ، وسَجْدَتانِ في الحَجِّ. رواه أبو داودَ (١٠). والصَّحِيحُ أنَّ سَجْدَةً ص لَيْسَت مِن عَزائِمِ السُّجودِ ؟ [١٤٤]

⁽١) في م: «أشبه».

⁽۲) أخرجه أبو داود، في: باب ما يقول إذا سجد، من كتاب السجود. سنن أبي داود ١/ ٢٢. والترمذي، في: باب ما يقول في سجود القرآن، من أبواب الصلاة، وفي: باب ما يقول في سجود القرآن، من أبواب الدعاء. عارضة الأحوذي ٣/ ٢٠، ١٢/ ٢٠، والنسائي، في: باب نوع آخر من الدعاء، من كتاب التطبيق. المجتبي ٢/ ١٧٥، ١٧٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢١٧.

⁽٣ - ٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) في : باب تفريع أبواب السجود ، وكم سجدة في القرآن ، من كتاب السجود . سنن أبي =

لِمَا رَوَى ابنُ عباسٍ، رَضِىَ اللَّهُ عنه، أنَّه قال: لَيْسَت ص مِن عَزائِمِ السُّمُجُودِ. رَواه أبو داودَ (١).

ومواضِعُ السَّجداتِ ثابِتَةٌ بالإِجْماعِ ، إلَّا سَجداتِ المُفَصَّلِ ، والثانِيَةَ مِن الحَجِّ ، وقد ثبَت ذلكَ بحديثِ عَمْرِو (٢) . ورَوَى عُقْبَةُ بنُ عامِرٍ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أنَّه قال : « نَعَمْ ، ومَن لم اللَّهُ عنه ، أنَّه قال : « نَعَمْ ، ومَن لم يَسْجُدُهُما فَلَا يَقْرَأُهُما » . رَواه أبو داود (١٠) .

وأَوَّلُ السَّجَداتِ ، آخِرُ الأَعْرافِ ، ثم في الرَّعْدِ عندَ قَوْلِه : ﴿ مِٱلْغُدُوِّ

= داود ۱/ ۳۲٤.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب عدد السجود، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٣٥. وانظر: التلخيص الحبير ٢/ ٩.

(١) بعده في س ١، ف: «والترمذي وقال: حديث حسن صحيح».

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب السجود في ص ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٣٢٥.

كما أخرجه البخارى، في: باب سجدة ص، من كتاب الصلاة. وفي: باب ﴿ واذكر عبدنا داود ذا الأيد إنه أواب ﴾ ...، من كتاب الأنبياء. صحيح البخارى ١/٥٠، ١٩٦/٤. والإمام والدارمي، في: باب السجود في ص، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١٣٤٢. والإمام أحمد، في: المسند ١/٣٤٠.

⁽۲) بعده في م: «سورة».

⁽٣) في الأصل: «عمر».

⁽٤) في: باب تفريع أبواب السجود، من كتاب السجود. سنن أبي داود ١/ ٣٢٤.

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في السجدة في الحج ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٣/ ٥٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ١٥١ .

وقال الحافظ: وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف. التلخيص الحبير ٢/ ٩.

وَالْأَصَالِ ﴾ (ا). وفي النَّحْلِ عندَ: ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (ا). وفي مَرْيَمَ عندَ: ﴿ خَرُواْ سُجَدًا وَبُكِيًا ﴾ (ا) عندَ: ﴿ وَفِي الْحَبُّ الأُولَى عندَ: ﴿ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ . والثانية عند: ﴿ وَيُكِيًّا ﴾ (ا) . وفي الحَبِّ الأُولَى عندَ: ﴿ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ . والثانية عند: ﴿ وَيَلَا عَنْدَ نَهُ وَلَادَهُمْ نَفُولًا ﴾ (ا) وفي الفرقان عندَ: ﴿ وَزَادَهُمْ نَفُولًا ﴾ (ا) وفي النَّمْلِ عندَ: ﴿ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ (ا) . وفي حم النَّهُ جُدَة عندَ: ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكُونَ ﴾ (النَّحْمِ ، وفي حم النَّهُ جُدَة عندَ: ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكُونَ ﴾ (النَّحْمِ ، وفي حم النَّهُ جُدَة عندَ: ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكُونَ ﴾ (النَّحْمِ ، وفي حم النَّهُ جُدَة عندَ: ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكُونَ ﴾ (النَّحْمِ ، وفي : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنشَقَتْ ﴾ عندَ:

ويُكْرَهُ اخْتِصَارُ السَّجَودِ، وهو أَن يَجْمَعَ آيَاتِ السَّجَدَاتِ فَيَقْرَأُهَا فَى رَكْعَةٍ . وقِيلَ: أَن يَحْذِفَ آيَاتِ السَّجَدَاتِ فَى قَرَاءَتِه . وكِلَاهُمَا مَكْرُوهُ، ولأَنَّه مُحْدَثٌ، وفيه إخْلالٌ بالتَّرْتِيبِ.

فصل: وسُجُودُ الشُّكْرِ مُسْتَحَبِّ عندَ تَجَدُّدِ النِّعَمِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو

⁽١) الآية ١٥.

⁽٢) الآية ٥٠.

⁽٣) الآية ١٠٩.

⁽٤) الآية ٥٨.

⁽٥) الآيتان ١٨، ٧٧.

⁽٦) الآية ٢٠.

⁽٧) الآية ٢٦.

⁽٨) سورة السجدة ١٥.

⁽٩) سورة فصلت ٣٨.

⁽١٠) سورة الانشقاق ٢١.

بَكْرةَ ('')، قالَ: كَانَ النبيُ ﷺ إذا جاءَه أَمْرٌ ('') يُسَرُّ به خَرَّ للَّهِ ('') ساجِدًا. ('رُواه التَّرْمِذِيُّ، وقال: حَدِيثٌ غَرِيبٌ'. وصِفَتُه وشُروطُه كَصِفَةِ سُجودِ التَّلاوَةِ وشُروطِها (''). ولا يَسْجُدُ للشُّكْرِ في الصلاةِ ؛ لأنَّ سَبَبَه ليس منها، فإن فعَلَ بطَلَتْ، كما لو سَجَدَ في الصلاةِ لسَهْوِ صلاةٍ أُخْرَى.

⁽١) في م: (بكر ٥ .

⁽٢) في م: «شيء».

⁽٣) سقط من: م.

⁽٤ - ٤) سقط من: م.

والحديث أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى سجدة الشكر، من أبواب السير. عارضة الأحوذى ٧٣/٧.

كما أحرجه أبو داود، في: باب في سجود الشكر، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٢/ ٨. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الصلاة، والسجدة عند الشكر، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢/١٤٤. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٥٥.

وانظر شواهد للحديث في الإرواء ٢٢٧/٢ - ٢٣٠.

⁽٥) في الأصل: «شروطهما».

بابُ سُجُودِ السَّهْوِ

وإنَّمَا يُشْرَعُ لَجَبْرِ خَلَلِ الصلاةِ، وهو ثلاثَةُ أَقْسَامٍ؛ زِيادَةٌ، ونَقْصٌ، وشَكُّ.

فالزِّيادَةُ ضَرْبانِ ؛ زِيادَةُ أَقُوالِ ، تَتَنَوَّعُ ثلاثَةَ أَنُواعٍ ؛ أحدُها ، أن يأتي بذِ عُرِ مَشْرُوعٍ في غيرِ مَحَلِّه ؛ كالقِراءَةِ في الرُّكُوعِ والسَّجودِ والجَلُوسِ ، والصَّلاةِ على النبيِّ عَلَيْ في التَّشَهُّدِ الأُوَّلِ ، ونَحْوِه ، والتَّشَهُّدِ في القيامِ ، والصَّلاةِ على النبيِّ عَلَيْ في التَّشَهُّدِ الأُوَّلِ ، ونَحْوِه ، فهذا لا يُبْطِلُ الصلاةَ بحالِ ؛ لأنَّه ذِحْرٌ مَشْرُوعٌ في الصلاةِ ، ولا يجِبُ له سُجودٌ ؛ لأنَّ عَمْدَه غيرُ مُبْطِلِ . وهل يُسَنُّ السَّجودُ لسَهْوِه ؟ فيه روايَتان ؛ المُحددُ ، لأنَّ عَمْدَه غيرُ مُبْطِلِ . وهل يُسَنُّ السَّجودُ لسَهْوِه ؟ فيه روايَتان ؛ إحداهما ، يُسَنُّ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيْفِيْ : «إذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَحْدَدَيْنِ » . (رواه التِّرْمِذَيُ بُعْناه ، وقال : حَسَنٌ صَحِيحٌ . والثانيةُ ، لا سَحْدَدَيْنِ » . (رواه التِّرْمِذَيُ بُعْناه ، وقال : حَسَنٌ صَحِيحٌ . والثانيةُ ، لا

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢ - ٢) سقط من: م.

والحديث أخرجه الترمذي بمعناه ، في : باب ما جاء في سجدتي السهو بعد السلام والكلام ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ١٨٤، ١٨٥.

كما أخرجه البخارى ، فى : باب التوجه نحو القبلة ، من كتاب الصلاة . وفى : باب إذا صلى خمسا ، من كتاب السهو ، وفى : باب ما جاء فى إجازة خبر الواحد ... ، من كتاب الآحاد . صحيح البخارى ١/١١١ ، ١/ ٥٥، ٩/ ١٠١ . ومسلم ، فى : باب السهو فى الصلاة والسجود له ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ ٠٠٠ - ٢٠٠ . وأبو داود ، فى : باب السهو فى الصلاة والسجود له ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/ ٢٣٥ . والنسائى ، فى : باب التحرى ، وباب ما يفعل من صلى خمسا ، من كتاب السهو . المجتبى ٢/ ٢٤ ، ٢٠ - ٢٨ .

يُسَنُّ؛ لأنَّ عَمْدَه لا يُبْطِلُ، فأشْبَهَ العمَلَ اليَسِيرَ.

الثاني، أن يُسَلِّمَ في الصلاةِ قبلَ إِثْمَامِها، فإن كان عَمْدًا، بطَلَتْ صلاتُه؛ لأنَّه تكَلَّمَ فيها، وإن كان سَهْوًا وَطالَ الفَصْلُ، بطَلَتْ أيضًا؛ لتَعَذُّرِ بناءِ الباقِي عليها ('') ، وإن ذكر قَرِيبًا أَتَمَّ صلاتَه ، وسَجَد بعدَ السَّلام . فإن كان قد قام فعليه أن يَجْلِسَ ليَنْهَضَ عن جُلُوس؛ لأنَّ القِيَامَ واجِبٌ للصَّلاةِ ، ولم يَأْتِ به قاصِدًا لها ، والأَصْلُ فيه ما روَى أبو هُرَيْرَةَ ، رَضِي اللَّهُ عنه ، قال : صَلَّى بنا رسولُ اللَّهِ ﷺ إحْدَى صَلَاتَى العَشِيِّ ، فصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سلَّمَ، فقامَ إلى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ في المَسْجِدِ، فوضَعَ يَدَه عليها كَأَنَّه غَضْبانُ ، وشَبَّكَ بَيْنَ أصابِعِه ، ووَضَعَ يَدَه اليُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفُّه اليُسْرَى، وخَرَجَتِ السَّرَعَانُ (٢) من أبواب المَسْجِدِ، فقالُوا: قَصُرتِ الصَّلاةُ . وفي القَوْم أبو بَكْرِ وعمرُ ، فهَابَاه أَنْ يُكَلِّمَاه ، وفي القَوْم رجُلٌ في يدَيْه طُولٌ ، يقالُ له : ذُو اليَدَيْن . فقال (٣) : يا رَسُولَ اللَّهِ أَنسِيتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟ فقالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرْ». فقال: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ » . فقالُوا : نعم . قالَ : فتقَدَّمَ فصَلَّى ما تَركَ^(١) ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ

⁼ وابن ماجه، في: باب السهو في الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٠. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٣٧٦، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٤٣، ٤٤٨، ٢٥٦، ٣٣٤، ٤٢٨، ٣٤٠. ٥٦٠.

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) السرعان: المسرعون.

⁽٣) بعده في م: «له».

⁽٤) بعده في م: «من صلاته». .

فَسَجَدَ مِثْلَ سُجودِه أَو أَطْوَلَ ، ثم رَفَعَ رأْسَه [٥٤٥] فَكَبَّرَ ، ثُمَّ كَبَّرَ وسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِه أَو أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ رأْسَه فَكَبَّرَ . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

وإنِ انْتَقَضَ وُضُووُه أو دَخَل في صلاةٍ أُخْرَى ، أو تَكَلَّمَ في غيرِ شَأْنِ لَصَّلاةٍ ، كَقَوْلِه : اسْقِنِي ماءً . فسَدَتْ صَلاتُه . وإن تَكَلَّمَ مِثْلَ كلامِ النبيِّ الصَّلاةِ ، كَقَوْلِه : اسْقِنِي ماءً . فسَدَتْ صَلاتُه . وإن تَكَلَّمَ مِثْلَ كلامِ النبيَّ وَفِيه ثَلاثُ رِواياتٍ ؛ إحْدَاهُنَّ ، لا تَفْسُدُ ؛ لأنَّ النبيَّ وَفِيهِ وَأَبا بَكْرٍ وعُمَرَ وذا اليَدَيْن تَكَلَّمُوا ثُمَّ أَتَمُّوا صَلاتَهم . والثانية ، لا تَفْسُدُ صَلاةُ المَّمُومِ ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُه صَلاةُ الإمامِ ؛ لأنَّ له أُسْوةً بالنبيِّ عَلَيْهِ ، وتَفْسُدُ صَلاةُ المَّمُومِ ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُه التَّاسِّي بَكْرٍ وعمرَ ؛ لأنَّهما تَكَلَّمَا مُجيبَيْن للنبيِّ عَلَيْهِ ، وإجابتُه واجِبَةً ، ولا بذِي اليَدَيْنِ ؛ لأنَّه تَكَلَّمَ سائلًا عن قصآرِ الصلاةِ في زَمَنٍ مُمْكِنُ

كما أخرجه أبو داود، في: باب السهو في السجدتين، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود 1/ ٢٣١. والترمذي، في: باب ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/ ١٨٨، ١٨٩. والنسائي، في: باب ما يفعل من سلم من ركعتين ناسيا وتكلم، من كتاب السهو. المجتبي ٣/ ١٧، ١٨. وابن ماجه، في: باب في من سلم من ثنتين أو ثلاث ساهيا، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٣. والدارمي، في: باب سجدة السهو من الزيادة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٥١. والإمام ماك ، في: باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا، من كتاب النداء. الموطأ ١/ ٣٥١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٣٤، ٢٥٠.

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب تشبيك الأصابع فى المسجد وغيره ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ، من كتاب الأذان ، وفى : باب إذا سلم فى ركعتين أو ثلاث ... ، وباب من لم يتشهد فى سجدتى السهو ، وباب من يكبر فى سجدتى السهو ، من كتاب السهو ، وفى : باب ما جاء كتاب السهو ، وفى : باب ما يجوز من ذكر الناس ... ، من كتاب الأدب ، وفى : باب ما جاء فى إجازة خبر الآحاد ، من كتاب خبر الآحاد . صحيح البخارى ١/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٨٠ ، ٢/ ٥ من كتاب السهو فى الصلاة . والسجود له ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ ٤٠٤ ، ٤٠٣ .

ذلك فيه ، فَعُذِرَ ، بِخِلافِ غيرِه . اخْتارَها الحِرَقِيُّ . والثالثةُ ، تَفْسُدُ صلاتُهم ؛ لَعُمُومَ قِوْلِ النبيِّ ﷺ : ﴿ إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِه لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِلَاتُنَا هَذِه لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِن كَلَامِ النَّاسِ ﴾ (١) . اخْتَارَها أبو بَكْرٍ . والأُولَى أَوْلَى .

النّوْعُ الثالِثُ، أن يتكلّم في صُلْبِ الصلاةِ، فإن كانَ عَمْدًا، أَبْطَلَ الصّلاةِ إَجْمَاعًا؛ لِمَا روَيْنَاه، ولِمَا روَى زَيْدُ بنُ أَرْقَمَ، قال: كُنّا نَتكلّم في الصلاةِ، يُكلّمُ الرجُلُ صاحِبَه، حتى نَزَلَتْ: ﴿ وَقُومُواْ لِلّهِ قَانِتِينَ ﴾ (٢) فأمُونا بالسّكوتِ، ونُهِينا عن الكلامِ. مُتّفَقٌ عليه (٢). وإن تكلّم ناسِيًا، أو جاهِلًا بتَحْرِيمِه، ففيه روايتانِ؛ إحْدَاهما، يُبْطِلُها؛ لِمَا رويْنا، ولأنّه مِن غيرِ جِنْسِ الصّلاةِ، فأَشْبَة العمَلَ الكثيرَ. والثانيةُ، لا يُفْسِدُها؛ لِما روى مُعَاوِيَةُ بنُ الحكمِ السّلَمِيُّ، رَضِيَ اللّهُ عنه، قالَ: يَوْحَمُكَ اللّه. فرَماني روى مُعَاوِيةُ بنُ الحكمِ السّلَمِيُّ، رَضِيَ اللّهُ عنه، قالَ: يَوْحَمُكَ اللّه. فرَماني النّبِيِّ إِذْ عطس رجُلٌ مِن القَوْمِ، فقلْتُ: يَوْحَمُكَ اللّه. فرَماني القَوْمُ بأَبْصَارِهم، فقلْتُ: وَاثُكُلَ أَمِّيَاهُ! ما شَأْنُكُم تَنْظُرُونَ إِلَىًّ! اللّه عنه، فلكَ يَوْحَمُكَ اللّه. فرَماني القَوْمُ بأَبْصَارِهم، فقلْتُ: وَاثُكُلَ أَمِّيَاهُ! ما شَأْنُكُم تَنْظُرُونَ إِلَىًّ!

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٨ .

⁽٢) سورة البقرة ٢٣٨.

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب ﴿ وقوموا للّه قانتين ﴾ ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ٢/ ٧٨، ٩٩، ٦/ ٣٨. ومسلم ، في : باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ ٣٨٣. والترمذى ، في : باب ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة ، من أبواب الصلاة ، وفي : باب حدثنا أحمد بن منيع ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢/ ١٩٦ ، ١٩٦ ، ١٠٧/١١ .

⁽٤) سقط من: الأصل.

⁽٥ - ٥) في م: «لكي أسكت».

رسولُ اللَّهِ ﷺ فبأيي هو وأُمِّي، ما رأَيْتُ مُعَلِّمًا قبْلَه ولا بعْدَه أَحْسَنَ تَعْلِيمًا منه ، فوَاللَّهِ ما كَهَرَنِي (') ولا ضَرَبَني ولا شَتَمَنى ، ثُمَّ قال : ﴿ إِنَّ هَذِه الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِن كَلَامِ النَّاسِ ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ والتَّكْبِيرُ وقِرَاءَةُ القُرْآنِ » . رَواه مسلمٌ (') . فلم يَأْمُرُه النبيُ ﷺ بالإعادَةِ لجَهْلِه ، والنَّاسِي في مَعْنَاه .

وإن غَلبَه بُكَامٌ فَنَشَج بِمَا انْتَظَمَ مُحروفًا لَم تَفْشُدْ صَلاتُه. نَصَّ عليه ؟ لأَنَّ عُمَرَ، رضِيَ اللَّهُ عنه، كانَ يَسْمَعُ نَشِيجَه مَن وراءَ الصَّفوفِ^(٣).

وإن غَلِطَ فى القراءةِ فأتَى بكلِمَةٍ مِن غيرِه ، لم تَفْسُدْ صَلاتُه ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُه التَّحَرُّزُ منه . وإن نامَ فتَكلَّمَ ، احْتَملَ وَجْهَيْنِ ؛ أحدُهما ، لا تَفْسُدُ صلاتُه ؛ لأنَّه عن غَلَبَةٍ ، أشْبَهَ ما تقدَّم . والثَّاني أنَّه (1) ككلامِ الناسِي .

وإن شمَّتَ عاطِمًا، أَفْسَدَ صلاتَه؛ لحديثِ مُعاوِيَةً. وكذلكَ إن رَدَّ سَلامًا أو سلَّمَ على إنسانٍ؛ لأنَّه مِن كَلامِ الآدَميِّينَ، فأَشْبَهَ تَشْمِيتَ العاطِسِ. وإن قَهْقَه، بطَلَتْ صَلاتُه؛ لأنَّ جابِرًا، رَضِيَ اللَّهُ عنه، روى أنَّ النبيَّ عَيْلِيْرَ قال: «القَهْقَهَةُ تَنْقُضُ الصَّلاةَ وَلَا تَنْقُضُ الوُضُوءَ». رَواه النبيَّ عَيْلِيْرَ قال: «القَهْقَهَةُ تَنْقُضُ الصَّلاةَ وَلَا تَنْقُضُ الوُضُوءَ». رَواه

⁽١) أي: انتهرني.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٨.

⁽٣) أخرجه البخارى معلقا، في: باب إذا بكي الإمام في الصلاة، ... من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١٨٣/١.

ووصله ابن أبي شيبة في المصنف ١/ ٣٥٥. والبيهقي في شعب الإيمان ٢/ ٣٦٤، ٣٦٥. وانظر تغليق التعليق ٢/ ٣٠٠، ٣٠١.

⁽٤) سقط من: م.

الدَّارَقُطْنِيُّ .

والكلامُ المُبْطِلُ ما انْتظَمَ حَرْفَيْنِ فصاعِدًا؛ لأَنَّه أَقَلُ ما يَنْتَظِمُ منه الكلامُ، وقد رُوِى عن النبيِّ ﷺ أَنَّه نفَخ في الصَّلاةِ ('')، وتَنَحْنَحَ فيها (''). وهو مَحْمُولٌ على أَنَّه لم يَأْتِ بحَرْفَيْنِ، ('أو لم يَأْتِ بحَرْفَيْنِ ' مُحْتَلِفَيْنِ.

فصل: النَّانِي، زِيادَةُ الأَفْعَالِ، وهي ثلاثَةُ أَنْواعٍ؛ أحدُها، زِيادَةٌ مِن جِنْسِ الصَّلاةِ؛ كَرَكْعَةِ، أو رُكُوعٍ، أو سُجُودٍ، فمتَى كان عَمْدًا أَبْطَلَها، وإن كان سَهْوًا سَجَدَ له؛ لِما رَوَى ابنُ مَسْعُودٍ، رَضِى اللَّهُ عنه، قال: صَلَّى بنا رَسُولُ اللَّهِ وَيَنِيْقُ خَمْسًا، [ه؛ ط] فلمّا انْفَتَلَ مِن الصَّلاةِ تَوَشُّوشَ صَلَّى بنا رَسُولُ اللَّهِ وَيَنِيْقُ خَمْسًا، [ه؛ ط] فلمّا انْفَتَلَ مِن الصَّلاةِ تَوَشُّوشَ القَوْمُ بِيْنَهِم، فقال: «مَا شَأْنُكُمْ؟». قالوا: يارسولَ اللَّهِ، هل زِيدَ في الصَّلاةِ شَيْءَ؟ قال: «لا». قالوا: إنَّك صَلَّيْتَ خَمْسًا. فانْفَتَلَ فسَجَد الصَّلاةِ شَيْءٍ؟ قال: «لا». قالوا: إنَّك صَلَّيْتَ خَمْسًا. فانْفَتَلَ فسَجَد سَجْدَتَينِ ثَم سَلَّم، ثم قال: «إِنَّمَا أَنا بَشَرُ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كَما تَنْسَوْن، فإذا سَيى أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». وفي لَفْظِ: «فإذا زاد الرَّجُلُ أو نَقَص نَسِى أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». وفي لَفْظِ: «فإذا زاد الرَّجُلُ أو نَقَص

 ⁽١) في: باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١/
 ١٧٣.

وانظر الكلام على الحديث في: الإرواء ١١٤/٢ – ١١٧.

⁽٢) أخرجه أبو داود، في: باب من قال يركع ركعتين، من كتاب الاستسقاء. سنن أبي داود / ٢٧٢، ٢٧٣. والنسائي، في: باب القول في السجود في صلاة الكسوف، من كتاب الكسوف. المجتبى ٢/ ١٢١. ١٢١.

⁽٣) أخرجه النسائى، فى: باب التنحنح فى الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ٣/ ١١، ١٠. والإِمام وابن ماجه، فى: باب الاستئذان، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٢٢. والإِمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٧٧/.

⁽٤ - ٤) سقط من: الأصل.

فَلْيَسْجُدْ سَجُدَتَيْنَ ». رَواه مسلم ('). ومتى قام الرَجُلُ إلى رَكْعَةِ زائدَةِ ، فلم يَذْكُرْ حتَّى سلَّم ، سَجَد (فى الحالِ ') ، وإن ذَكَر قبلَ السَّلامِ ، سَجَد ، شم سَلَّم ، وإن ذَكَر قبلَ السَّلامِ ، سَجَد ، ثم سَلَّم ، وإن ذَكَر فى الرَّكْعَةِ ، جَلَس على (٢) أَيِّ حالٍ كان ، فإن كان قيامُه قبلَ التَّشَهُّدِ ، تشَهَّدَ ثم سَجَد ثم سَلَّم ، وإن كان بعدَه ، سَجَد ثُمَّ سلَّم ، وإن كان تشَهَّد ولم يُصَلِّ على النبيِّ عَيْفِيْ ، صلَّى عليه ثم سَجَد وسَلَّم . وسَلَّم .

فصل: وإذا سَها الإِمامُ فزاد أو نَقَص، فعلى المأمومِين تَنْبِيهُه؛ لِما روَى ابنُ مَسْعُودٍ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أنَّ النبيَّ عَلَيْتُ صلَّى فزاد أو نقَص ، ثم قال: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ('') أَنْسَى كما تَنْسَون ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي » . وعن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ ، قال: قال رسولُ اللَّهِ عَلَيْقُ: ﴿إِذَا نَابَكُمْ أَمْرٌ فَلْيُسَبِّحِ الرِّجَالُ ، وَلَيْصَفِّحِ الرِّجَالُ ، وَلَيْصَفِيقُ للنِّسَاءِ » . وفي لَفْظِ: ﴿ التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ ، والتَّصْفِيقُ للنِّسَاءِ » .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

⁽٢ - ٢) في م: «للحال».

⁽٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) بعده في الأصل: «مثلكم».

⁽٥) أخرجه البخارى ، فى : باب الإمام يأتى قوما فيصلح بينهم ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى 9.79 ومسلم ، فى : باب تقديم الجماعة من يصلى بهم إذا تأخر الإمام ... ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم 1.70 ، 1.70 ، 1.70 ، وأبو داود ، فى : باب التصفيق فى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود 1.70 ، 1.70 ، والنسائى ، فى : باب استخلاف الإمام إذا غاب ، من كتاب الإمامة ، وفى : باب رفع اليدين وحمد الله والثناء عليه فى الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى 1.70 ، 1.70 ، وابن ماجه ، فى : باب التسبيح للرجال فى الصلاة والتصفيق للنساء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه 1.70 ، 1.70 ، والدارمى ، فى : باب =

مُتَّفَقٌ عليه (١).

وإذا سَبَّح به اثنانِ ، لَزِمَه الرُّجُوعُ إليهما ؛ لأنَّ النبيَّ يَّالِيَّةُ رَجَع إلى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وعمرَ (٢) ، وأَمَر بتَذْكِيرِه ليَرْجِعَ . فإن لم يَرْجِعْ ، بطَلَتْ صَلاتُه ؛ لأنَّه تَرَك الواجِبَ عَمْدًا ، وليس لهم اتبّاعُه ؛ لبُطْلانِ صلاتِه ، فإنِ اتَّبَعُوه ، بطَلَتْ صلاتُهم ، إلَّا أن يكُونُوا جاهِلين ، فلا تَبْطُلُ ؛ لأنَّ أَصْحابَ النَّبِيّ بطَلَتْ صلاتُهم ، إلَّا أن يكُونُوا جاهِلين ، فلا تَبْطُلُ ؛ لأنَّ أَصْحابَ النَّبِيّ بطَلَتْ صلاتُهم ، وذَكر وَيَالِيْهُمْ ، وذَكر القاضى روايةً أُخْرَى ، أنَّهم يُتابِعُونه اسْتِحْبابًا . وروايَةً ثالثَةً ، أنَّهُم القاضى روايةً أَخْرَى ، أنَّهم يُتابِعُونه اسْتِحْبابًا . وروايَةً ثالثَةً ، أنَّهُم يَتْنَظِرُونَه . اخْتَارَها ابنُ حامِد .

⁼ التسبيح للرجال والتصفيق للنساء، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣١٧/١. والإِمام أحمد، في: المسند ٥/٣٣٢، ٣٣٣.

⁽۱) أخرجه البخارى، في: باب التصفيق للنساء، من كتاب العمل في الصلاة. صحيح البخارى ٢/ ٧٩، ٨٠. ومسلم، في: باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابهما شيء في الصلاة، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢/ ٨١٨.

كما أخرجه أبو داود، في: باب التصفيق في الصلاة، وباب الإشارة في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢١٥. والترمذي، في: باب ما جاء أن التسبيح للرجال والتصفيق للنساء، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ١٦٤/١. والنسائي، في: باب التصفيق في الصلاة، وباب التسبيح في الصلاة، من كتاب السهو. المجتبي ١١/١٠ وابن ماجه في: باب التسبيح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٢٠. والدارمي، في: باب التسبيح للرجال والتصفيق للنساء، من كتاب الصلاة. سنن المناد، من المدارمي المدارمي، في: باب التسبيح للرجال والتصفيق للنساء، من كتاب الصلاة. سنن المدارمي المدارمي، في: باب التسبيح للرجال والتصفيق للنساء، من كتاب الصلاة. سنن المدارمي ١٩٤١، ٣٧٦، ١٩٧١، ٢٤١، ٢٥١، ٢٥١، ٢٥١، ٢٤١، ٢٤١، ٢٠١٠، ٢٠١٠، ٢٤١، ٢٠١٠، ٢٤١، ٢٠١٠، ٢٤١،

⁽٢) تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة في صفحة ٣٦٧.

وإن كان الإِمامُ على يَقِينِ مِن صَوابِ (١) نَفْسِه، (الم يَرْجِعُ)؛ لأنَّ قَوْلَهِما إِنَّمَا يُفْيدُ الظَّنَّ، واليَقِينُ أَوْلَى.

وإن سبَّحَ به واحِدٌ ، لم يَرْجِعْ . ("نَصَّ عليه") ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْهُ لم يَرْجِعْ بقَوْلِ ذِى اليدَيْن وحدَه . وإن سبَّحَ به مَن يعْلَمُ فِسْقَه ، لم يَرْجِعْ ؛ لأنَّ خبرَه غيرُ مَقْبُولٍ . وإنِ افْتَرَقَ المَّأْمُومُونَ طائفَتَيْنِ ، سقَطَ قوْلُهم ؛ لتَعارُضِه عندَه .

وإن نَسِىَ التَّشَهُدَ الأُوَّلَ، فَسَبَّحُوا به (' بعدَ انْتِصَابِهِ قائمًا، لَم يَرْجِعْ، وَيُتَابِعُونَه فَى القيامِ ؛ لِلَا روَى زِيادُ بنُ عِلاقَةَ (')، قال : صَلَّى بنا المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةً ، فلمَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، قامَ ولَم يَجْلِسْ، فَسَبَّحَ به من خَلْفَه، فأشارَ شُعْبَةً ، فلمَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، قامَ ولم يَجْلِسْ، فَسَبَّحَ به من خَلْفَه، فأشارَ إليهم قُومُوا، فلمَّا فَرَغ مِن صَلاتِه (')، سلَّمَ وسَجَد سَجْدَتَيْنِ وسلَّمَ، وقال : هكذَا صَنَع رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْقٍ. رَواه الإِمامُ أحمدُ ('). فإن رجعَ وقال : هكذَا صَنَع رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْقٍ. رَواه الإِمامُ أحمدُ (').

⁽١) في م: (صلاة) .

⁽٢ - ٢) سقط من: م.

⁽٣ - ٣) سقط من: م.

⁽٤) سقط من: م.

⁽٥) زياد بن علاقة بن مالك، أبو مالك الثعلبي الكوفي، ثقة، صدوق الحديث، توفي سنة خمس وثلاثين ومائة. تهذيب التهذيب ٣٨٠/٣، ٣٨١.

⁽٦) سقط من: الأصل.

⁽V) في المسند ٤/٣٥٢، ٢٥٤.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من نسى أن يتشهد وهو جالس ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٣٨. والترمذى ، في : باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ١٦٠.

قبلَ (۱) شُروعِه فى القراءةِ ، لم يُتابِعُوه ؛ لأنَّه خَطَأً. فإن سَبَّحُوا به قبلَ قِيلَ فَيامِه ، لَزِمَه الرُّجُوعُ ، فإن لم يَرْجِعْ تشَهَّدُوا لأَنْفُسِهم وتابَعُوه ؛ لأنَّه تَرَك واجِبًا تعَيَنَّ عليهم ، فلم يَجُزْ لهم اتِّبَاعُه فى تَرْكِه .

وإن ذكر التَّشَهَّدَ قبلَ انْتِصَابِه فرَجَع إليه بعدَ قيامِ المَّاْمُومِين وشُروعِهم فى القراءَةِ ، لَزِمَهمُ الرُّجوعُ ؛ لأنَّه رَجَع إلى واجِبٍ ، فلَزِمَهُم مُتابِعَتُه ، ولا عِبْرَةَ بما فعَلُوه قَبْلَه .

النَّوْعُ الثَّانِي، زِيادَةٌ مِن غيرِ جِنْسِ الصَّلاةِ؛ كَالْمَشْي، والحَكْ، والتَّرَوُّحِ، فإن كَثُرَ مُتَوالِيًا، أَبْطَل الصلاة إجْماعًا، وإن قَلَّ، لم يُبْطِلْها؛ لِمَا رَوى أبو قَتادَةَ، رَضِى اللَّهُ عنه، أَنَّ النبيَّ عَيَّيِ صلَّى وهو حامِلٌ أُمَامَة بنتَ أبى العَاصِ بنِ الرَّبِيعِ، إذا قام [٢٠٠] حملَها، وإذا سَجَد وضَعَها. مُتَّفَقٌ عليه (٢). ورُوى عنه أنَّه فتَحَ البابَ لعائشة وهو في الصلاةِ (٣).

⁽١) في الأصل: «بعد».

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه فى الصلاة ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب رحمة الولد وتقبيله ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١٣٧/١ ، ٨/٨ . ومسلم ، فى : باب جواز حمل الصبيان فى الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/ . ٣٨٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب العمل في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٠ ، ٢١١ . والنسائي ، في : باب حمل الصبايا في الصلاة ووضعهن في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/ ١٠ . والإمام مالك ، في : باب جامع الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة في السفر . الموطأ ١/ ١٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٣٠٤.

 ⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب العمل في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢١١.
 والترمذي ، في : باب ما يجوز من المشى والعمل في صلاة التطوع ، من أبواب الصلاة .=

ولا فَرْقَ بِينَ العَمْدِ والسَّهْوِ فيه؛ لأنَّه مِن غيرِ جِنْسِ الصَّلاةِ، ولا يُشْرَعُ له سُجُودٌ؛ لذلك.

واليَسِيرُ مَا شَابَهَ فِعْلَ النبِيِّ عَيَلِيَّةٍ فيما رَوَيْنَاه ، وَمِثْلُ تَقَدَّمِه وَتَأَخَّرِه فَى صلاةِ الكُسُوفِ. والكثيرُ مَا زادَ على ذلكَ مَمَّا عُدَّ كثيرًا في العُرْفِ ، فيُبْطِلُ الصلاةَ ، إلَّا أن يفْعَلَه مُتَفَرِّقًا .

النَّوْعُ الثالِثُ ، الأَكْلُ والشَّرْبُ ، متى أتى بهما فى الفَرِيضَةِ عَمْدًا بَطَلَتْ ؛ لأَنَّهُما يُنافِيانِ الصلاة ، والنافِلَةُ كالفَرِيضَة . وعنه ، لا يُبْطِلُها (') التسِيرُ . والأُولَى أَوْلَى ؛ لأَنَّ ما أَبْطَلَ الفَرِيضَة أَبْطَلَ النافِلَة ، كالعمَلِ التسِيرُ . وإلا فعَلَهُما (') سَهْوًا وكَثُر ذلك ، بطَلَتِ الصَّلاة ؛ لأَنَّه عمَلُ كثيرٌ ، وإن فعَلَهُما لاَنَّه مِن غَيرِ جِنْسِ الصلاةِ ، فسُوِّى بينَ عَمْدِه وسَهْوِه ، وإن قَلَ فكذلك ؛ لأَنَّه مِن غَيرِ جِنْسِ الصلاةِ ، فسُوِّى بينَ عَمْدِه وسَهْوِه ، كالمَشي . وعنه ، لا يُبْطِلُ ؛ لأَنَّه سُوِّى بينَ قليلِه وكثيرِه فى العَمْدِ ، فعُفِى كالمَشْي . وعنه ، لا يُبْطِلُ ؛ لأَنَّه سُوِّى بينَ قليلِه وكثيرِه فى العَمْدِ ، فعُفِى عنه فى السَّهْوِ ، كالسَّلامِ . فعلَى هذا ، يشجُدُ له ؛ لأَنَّه (") تَبْطُلُ الصلاة بعَمْدِه ، عُفِى عن سَهْوِه ، فيُسْجَدُ له ، كَجِنْسِ الصلاة .

ومَن تركَ في فِيهِ ما يذُوبُ، كالسُّكَّرِ، وابْتَلَعَ ما يذُوبُ منه، فهو أَكْلُ. وإن بَقِيَ في فِيهِ أو بينَ أَسْنانِه يسيرٌ مِن بَقايَا الطعامِ يَجْرى به الرِّيقُ،

⁼ عارضة الأحوذي ٣/ ٨١. النسائي، في: باب المشي أمام القبلة خطى يسيرة، من كتاب السهو. المجتبى ٣/ ١٠. والإِمام أحمد، في: المسند ١٨٣/٦، ٢٣٤.

⁽١) في م: «يطلهما».

⁽٢) في الأصل: « فعلها ».

⁽٣) بعده في الأصل: « لا » .

فَائِتَلَعه، لَمْ تَفْسُدْ صَلاتُه؛ لأنَّه لا يُمْكِنُه التَّحَرُّزُ مِنه، وإن تركَ فَى فِيهِ لُقْمَةً لَمْ يَيْلَعْها، لَمْ تَبْطُلْ صَلاتُه؛ لأنَّه عَمَلٌ يَسِيرٌ، ويُكْرَهُ؛ لأنَّه يُشْغِلُ عَن خُشوعِها وقِرَاءَتِها، فإن لاكَها، فهو كالعَمَلِ؛ إن كَثُرَ أَبْطَلَ، وإلَّا فلًا.

فصل: القِسْمُ الثَّانِي ، النَّقْصُ؛ وهو ثلاثَةُ أَنْواع؛ أحدُها ، تَرْكُ رُكْنٍ ، كَرُكُوع أو سُجُودٍ ، فإن كانَ عَمْدًا أَبْطَلَ الصلاةَ ، وإن كانَ سَهْوًا ، فله أَرْبَعَهُ أَحْوالِ؛ أحدُها، لم يَذْكُرُه حتَّى سَلَّم وطالَ الفَصْلُ، فتَفْسُدُ صَلاتُه ؛ لتعَذُّر البِناءِ مع طُولِ الفَصْل . الثاني ، ذَكره قَريبًا مِن التَّسْلِيم ؛ فإنَّه يأْتِي برَكْعَةٍ كَامِلَةٍ ؛ لأنَّ الركْعَةَ التي ترَكَ الرُّكْنَ منها بطَلَتْ بتَرْكِه والشُّروع في غيرِها، فصارَتْ كالمُتْرُوكَةِ. الثالثُ، ذَكَر المُتْرُوكَ قبلَ شُروعِه فَى قراءَةِ الرَّعْةِ الأَخْرَى ، (فَإِنَّه يَعُودُ فَيَأْتِي) بَمَا تَرَكَه ، ثم يَبْنِي على صلاتِه ، فإنْ سجَدَ سجْدَةً ، ثم قامَ قبلَ جِلْسَةِ الفَصْل فذَكَر ، جَلَس للفَصْل، ثُمَّ سَجد، ثُمَّ قامَ، وإن ترَكَ السُّجودَ وحدَه، سَجَد ولم يَجْلِسْ ؛ لأنَّه لم يَتْرُكُه ، ولو جَلَس للاسْتِراحَةِ ، لم يُجْزِئُه عن جِلْسَةِ الفَصْل ؛ لأنَّه نَوى بمُجلوسِه النَّفْلَ، فلم يُجْزِئُه عن الفَرْض، كمَن سَجَد للتِّلاوَةِ، لم يُجْزِئُه عن سُجودِ الصَّلاةِ ، ويَسْجُدُ للسَّهْو . فإن لم يَعُدْ إلى فِعْل ما تَرَكه ، فسَدتْ صَلاتُه؛ لأنَّه تَرَك الواجِبَ عَمْدًا، إلَّا أن يكُونَ جاهِلًا. الحالُ الرَّابِعُ، ذَكَر بَعْدَ شُروعِه في قِراءَةِ (٢) رَكْعَةٍ أُخْرَى، فَتَبْطُلُ الرَّكْعَةُ التي ترَكَ رُكْنَها وَحْدَها، ويَجْعَلُ الأَخْرَى مَكَانَها، ويُتِمُّ صَلاتَه، ويَسْجُدُ قَبْلَ

⁽١ - ١) في الأصل: « فإن تعود يأتي » .

⁽٢) بعده في م: «الفاتحة في».

السَّلامِ. وإن تَرَك رُكْنَيْن مِن رَكْعَتَيْنِ، أَتَى برَكْعَتَيْنِ مَكَانَهما. فإن تَرَك وَهُو فَى التَّشَهُّدِ سَجَد سَجْدَةً، وَتَصِحُّ له الرَّكْعَةُ الرَّابِعَةُ ، ويَأْتِى بثَلاثِ رَكَعاتِ ، ويَسْجُدُ للسَّهْوِ. وعنه ، وتَصِحُّ له الرَّكْعَةُ الرَّابِعَةُ ، ويَأْتِى بثَلاثِ رَكَعاتِ ، ويَسْجُدُ للسَّهْوِ. وعنه ، أنَّ صَلاتَه تَبْطُلُ ؛ لأَنَّه يُفْضِى إلى عَمَلِ كثيرِ غَيْرِ مُعْتَدِّ به . وإن ذَكر وهو فَى التَّشَهُّدِ أنَّه ترَكَ سَجْدةً مِن الرَّابِعَةِ ، سَجَد فَى الحالِ ، ثُمَّ تَشَهَّدَ وسَجَد فَى التَّشَهُّدِ أنَّه ترَكَ سَجْدةً مِن الرَّابِعَةِ ، سَجَد فَى الحالِ ، ثُمَّ تَشَهَّدَ وسَجَد لَى التَّشَهُدِ ، فإن لم يَعْلَمْ مِن أَيُّ الرَّكَعاتِ تَرَكَها ، جَعَلَها مِن رَكْعَةٍ قَبْلَها ، لِتَلْرَمَه رَكْعَةٌ ، وإن ذَكر فَى الرَّكُعةِ أنَّه تَرَكُ وُكُنا لم يعْلَمْ أَرُكُوعٌ هُو أَمْ للسَّهُو ، فإن لم يعْلَمْ وأَنْ ذَكر فَى الرَّكْعَةِ أنَّه تَرَك رُكْنًا لم يعْلَمْ أَرُكُوعٌ هُو أَمْ للسَّهُو ، خَعْلَه رُكُوعًا ، [1:4] لِيَأْتِي به ثُمَّ بَمَا بعْدَه ، كَيْلا يَحْرُجَ مِن الطَّلاةِ على شَكِ. المَّهُ على شَكَ.

النَّوْعُ الثَّانِي، تَرَكَ واجِبًا غيرَ رُكْنٍ عَمْدًا، كَالتَّكْبِيرِ غيرَ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ، وتَشْبِيحِ الرُّكوعِ والشَّجودِ، بَطَلَتْ صلاتُه إِن قُلْنا بوُجُوبِه، وإِن تَرَكه سَهْوًا، سَجَد للسَّهْوِ قَبْلَ السَّلامِ؛ لِما رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بنُ مَالِكِ ابنِ بَرَكه سَهْوًا، صَجَد للسَّهْوِ قَبْلَ السَّلامِ؛ لِما رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بنُ مَالِكِ ابنِ بُحَيْنَةً ('' قال : صلَّى بنا النبيُ ﷺ الظَّهْرَ، فقامَ في الرَّكْعَتَيْنُ فلم يَجْلِسْ، فقامَ الناسُ معه، فلمَّا قَضَى الصَّلاةَ وانْتَظرَ النّاسُ تَسْلِيمَه، كَبَّرَ فسَجَد فقامَ الناسُ معه، فلمَّا قَضَى الصَّلاةَ وانْتَظرَ النّاسُ تَسْلِيمَه، كَبَّرَ فسَجَد سَبُحَد تَيْنَ قَبْلَ أَن يُسَلِّمَ، ('ثم سَلَّم'). مُتَقَقَّ عليه (''). فَتَبَت هذا بالحَبَرِ،

⁽۱) عبد الله بن مالك بن القِشْب، أبو محمد الأزدى، أمه بحينة بنت الحارث، له صحبة، أسلم قديما، وكان ناسكا فاضلا يصوم الدهر، وكان ينزل ببطن رئم على ثلاثين ميلا من المدينة، ومات به في إمارة مروان الأخيرة على المدينة. الإصابة ٢٢٢/٤، ٢٢٣.

⁽٢ - ٢) سقط من: س ١، ف، م.

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب من لم ير التشهد الأول واجبا ، من كتاب الأذان ، وفي : باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ، من كتاب السهو . صحيح البخارى ١/ ٢١٠ =

وقِشنا عليه سائِرَ الواجِبَاتِ.

وإن ذَكَر التَّشَهَّدَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ قائمًا، رَجَع فَأَتَى به، وإن ذَكَرَه بعْدَ شُروعِه فى القِراءَةِ ، لم يَرْجِعْ (() ؛ لأَنَّه تَلَبَّسَ برُكْنِ مَقْصُودٍ (() ، فلم يَرْجِعْ الله الله واجِبِ . وإن ذَكَرَه بَعْدَ قِيَامِه وقبلَ شُروعِه فى القِراءَةِ ، لم يَرْجِعْ أيضًا ؛ لذلك ، ولِما رَوَى المُغِيرَةُ بنُ شُعْبة ، رَضِى اللَّهُ عنه ، عنِ النبي عَلَيْهُ أَنَّه قال : (إِذَا قام أَحَدُكُمْ فِى الرَّكَعَتَيْنُ فَلَم يَسْتَتِمَ قَائِمًا ، (أَفْلَيْجُلِسْ ، فإنِ اسْتَتَمَّ قَائِمًا ، (أَفْلَيْجُلِسْ ، فإنِ اسْتَتَمَّ قَائِمًا ، رَواه أبو داؤد (() . وقال قَائِمًا ، رَواه أبو داؤد () . وقال أصحابُنا : وإن رَجَع فى هذه الحالِ ، لم تَفْسُدْ صَلاتُه ، (ولا يَرْجِعُ) إلى

= 7/00. ومسلم، في: باب السهو في الصلاة والسجود له، من كتاب المساجد. صحيح مسلم 1/99.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قام من ثنتين ولم يتشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٣٧/١ والترمذى ، في : باب ما جاء في سجدتي السهو قبل السلام ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ١٨٥٠ والنسائي ، في : باب ما يفعل من قام عن اثنتين ناسيا ولم يتشهد ، من كتاب السهو . المجتبي ٣/ ١٧٠ وابن ماجه ، في : باب في من قام عن اثنتين ساهيا ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٨١.

⁽١) بعده في م: (لأنه).

⁽٢) زيادة من: م.

⁽٣ - ٣) سقط من: الأصل ، س ١، س ٢، م.

⁽٤) في: باب من نسى أن يتشهد وهو جالس، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٣٨/١. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في الإِمام ينهض في الركعتين ناسيا، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/ ١٦٠. وابن ماجه، في: باب ما جاء في من قام من اثنتين ساهيا، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٨١. والإِمام أحمد، في: المسند ٤/٣٥٢، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٨١. والإِمام أحمد، في: المسند ٤/٣٥٣.

⁽٥ - ٥) سقط من: الأصل.

غيرِه مِن الواجِباتِ؛ لأنَّه لو رَجَع إِلى الرُّكوعِ لأَجْلِ تَسْبِيحَةٍ، لَزاد رُكُوعًا في صلاتِه، وأَتَى بالتَّسْبِيح في رُكُوع غيرِ مَشْرُوع.

النَّوْعُ الثَّالِثُ ، تَرَك سُنَّةً ، فلا تَبْطُلُ الصَّلاةُ بتَرْكِهَا عَمْدًا ولا سَهْوًا ، ولا شَجُودَ عليه ؛ لأنَّه شُرِعَ للجَبْرِ (١) ، فإذا لم يَكُنِ الأَصْلُ واجِبًا ، فجبْرُه أَوْلَى . ثم إن كان المَثروكُ مِن سُنَنِ الأَفْعَالِ ، لم يُشْرَعُ له سُجُودٌ ؛ لأنَّه لا (٢) يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه ، وإن كانَ مِن سُنَنِ الأَقْوالِ (٣) ، فَفِيه رِوايَتان ؛ إحْدَاهما ، لا يُسَنُّ له السُّجُودُ ، كَسُنَنِ الأَفْعالِ . والثّانِيةُ ، يُسَنُّ ؛ لقَوْلِه عليه السَّلامُ : (إذَا نَسِى أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَينْ) (١) .

فصل: القِسْمُ القَّالِثُ، الشَّكُ، وفيه ثلاثُ مَسائِلَ؛ إحْداهُنَّ، شَكَّ في عَدَدِ الرَّكَعَاتِ، فَفِيه ثلاثُ رواياتٍ؛ إحْدَاهُنَّ، يَبْنِي على غالِبِ ظَنِّه، ويُتِيمُ صَلاتَه، ويَسْجُدُ بعدَ السَّلامِ؛ لِما رَوَى ابنُ مَسْعُودٍ، رَضِى اللَّهُ عنه، ويُتِمُ صَلاتَه، ويَسْجُدُ بعدَ السَّلامِ؛ لِما رَوَى ابنُ مَسْعُودٍ، رَضِى اللَّهُ عنه، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِه فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، وَلْيُتِمَ مَا عَلَيْهِ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عليه. وللبُخارِيِّ: (الصَّوَابَ، وَلَيْتِمَ مَا عَلَيْهِ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عليه. وللبُخارِيِّ: (اللَّهُ عنه، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِه فَلَمْ اللَّهُ عنه، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِه فَلَمْ

⁽١) في الأصل: «للخبر».

⁽٢) سقط من: الأصل، س ٢، م.

⁽٣) في الأصل: «الأفعال».

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

⁽٥) هو المتقدم في الحاشية السابقة .

يَدْرِ كَمْ صَلَّى، ثَلاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرِحِ الشَّكَ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنُ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِن كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وإِن كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وإِن كَانَ صَلَّى أَرْبَعًا كَانَتَا تَرْغِيمًا للشَّيْطَانِ». رَواه مسلم ((). والرّوايَةُ النّاليّةُ، يَبْنِي الإِمامُ على غالبِ ظَنّه، والمُنْفَرِدُ على اليَقِينِ؛ لأنَّ للإِمامِ مَن يُذَكّرُه إِن غَلِطَ، فلا يَحْرُجُ منها على شَكِّ، والمُنْفَرِدُ يَبْنِي على اليَقِينِ؛ لأنَّ للإِمامِ لأنَّهُ لا يَأْمَنُ الحَطَا، وليس له مَن يُذَكّرُه، فلَزِمَه البِنَاءُ على اليَقِينِ، كَيْلا لأَنْه لا يَأْمَنُ الحَطَا ، وليس له مَن يُذَكّرُه، فلَزِمَه البِنَاءُ على اليَقِينِ، كَيْلا يَخْرُجَ مِن الصَّلاةِ شَاكًا فيها. وهذا ظاهِرُ المَذْهَب.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيةُ، شَكَّ في رُكْنِ في (٢) الصَّلاةِ، فحُكْمُه مُحُكْمُ تارِكِه؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُه.

المَسْأَلَةُ الثَّالَثُهُ، شَكَّ فيما يُوجِبُ سُجُودَ السَّهْوِ، مِن زِيادَةِ أُو تَرْكِ وَاجِبٍ، فَفِيه وَجُهانِ؛ أَحَدُهما، لا سُجُودَ عليه؛ لأنَّ الأَصْلَ عدَمُ واجبِه، فلا يَجِبُ بالشَّكُ. والثانِي، أنه (٦) إن شَكَّ في زِيادَةٍ، لم يَسْجُدُ؛

⁽١) في: باب السهو في الصلاة والسجود له، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٠٠٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب إذا شك في الثنتين والثلاث من قال : يلقى الشك ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٣٥. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من شك في صلاته فرجع إلى اليقين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٢. والنسائي ، في : باب إتمام المصلى على ما ذكر إذا شك ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/ ٢٢ ، ٣٣. والدارمي ، في : باب الرجل لا يدرى أثلاثا صلى أم أربعا ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٥١. والإمام مالك ، في : باب إتمام المصلى ما ذكر إذا شك في صلاته ، من كتاب النداء . الموطأ ١/ ٥٥. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٢٧ ، ٣٨ ، ٨٤ ، ٨٧ .

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) سقط من: الأصل.

لأنَّ الأَصْلَ عدَمُها، وإن شَكَّ في تَرْكِ واجِبٍ، لَزِمَه السَّجودُ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُه، وإنَّمَا يُؤثِّرُ الشَّكُ إذا وُجِد في الصَّلاةِ. فإن شَكَّ بعدَ سَلامِها، لم يَلْتَفِتْ [٧٤و] إليه؛ لأنَّ الظّاهِرَ الإِثْيَانُ بها على الوَجْهِ المَشْرُوع، ولأنَّ ذلكَ يَكْثُرُ، فيَشُقُّ الرَّجوعُ إليه، فسَقَط. وهكذا الشَّكُ في سائرِ العِبَاداتِ بعدَ فَراغِه منها.

فصل: وسُجودُ السَّهْوِ لِمَا يُبْطِلُ عَمْدُه الصَّلاةَ واجِبٌ؛ لأَنَّ النبيَّ يَكَلِيْهُ فَعَله وأَمَرَ به، (اولائه شُرِع الجَبْرِ واجِب، فكان واجِبًا، كَجُبْرَانَاتِ الحَبِّ، وَجَمِيعُه قَبْلَ السَّلامِ؛ لأَنَّه مِن تَمَامِها وشَأْنِها، فكان قبلَ سَلامِها، كَسُجُودِ صُلْبِها، إلَّا في ثَلاثَةِ مواضِعَ؛ أَحَدُها، إذا سَلَّم مِن نُقْصانِ في كَسُجُودِ صُلْبِها، إلَّا في ثَلاثَةِ مواضِعَ؛ أَحَدُها، إذا سَلَّم مِن نُقْصانِ في صلاتِه، سَجَدَ بَعْدَ السَّلامِ؛ لحديثِ ذِي اليَدَيْن. النَّانِي، إذا بَنِي على على غالبِ ظَنَّه سَجَد بَعْدَ السَّلامِ؛ لحديثِ ابنِ مَسْعُودٍ، رَضِي اللَّهُ عنه. النَّالِثُ، إذا نَسِيَ السَّجودَ قَبْلَ السَّلامِ سَجَد بَعْدَه؛ لأَنَّه فاتَه الواجِبُ فقضاه. وعن أحمد، أنَّ جَمِيعَه قَبْلَ السَّلامِ، إلَّا أن يَنْسَاه حتى يُسَلِّم. وما كان فقضاه. وعن أحمد، أنَّ جَمِيعَه قَبْلَ السَّلامِ؛ لحديثِ ذِي اليَدَيْن، وما كان مِن زِيادَةٍ، فهو بَعْدَ السَّلامِ؛ لحديثِ أبنِ بُحَيْنَةً، وأبي سعيد، رَضِي اللَّهُ مِن نُقْصانِ أو شَكِّ كان قَبْلَه؛ لحديثِ ابنِ بُحَيْنَةً، وأبي سعيد، رَضِي اللَّهُ عنهما.

فَمَن سَجَد قَبْلَ السَّلامِ ، جَعَله بعدَ فَراغِه مِن التَّشَهُدِ ؛ لحدِيثِ ابنِ بُحَيْنَةً ، فَيُكَبِّرُ للسُّجُودِ (أوالرَّفْعِ منه أن ، ويَسْجُدُ سجْدَتَيْن كسَجْدَتَى صُلْبِ

⁽١ - ١) سقط من: الأصل.

⁽٢ - ٢) سقط من: الأصل.

الصَّلاةِ ، ويُسَلِّمُ عَقِيبَهُما . وإن سَجَد بَعْدَ السَّلامِ كَبَّرَ للسُّجُودِ والرَّفْعِ منه ؛ لحديثِ ذى اليَدَيْن ، ويتَشَهَّدُ ويُسَلِّم ؛ لِما روَى عِمْرَانُ بنُ مُحَمِينٍ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أنَّ النَّبِيَ عَيْقِهُ صَلَّى بهم فَسَها (') ، فسَجَد سَجْدتَينْ ثم تشهَّدَ وسَلَّم (') . وهذا حَديثُ (') حَسَنٌ . ولأنَّه سُجُودٌ يُسَلَّمُ له ، فكانَ معه تَشَهَّدَ وسَلَّم (') . وهذا حَديثُ (') حَسَنٌ . ولأنَّه سُجُودٌ يُسَلَّمُ له ، فكانَ معه تَشَهَّدُ ، كَسُجُودٍ صُلْبِ الصَّلاةِ .

فإن نَسِى السُّجُودَ فذَكَرَه قَبْلَ طُولِ الفَصْلِ، سَجَد وإن تكَلَّم، وقال الخَرَقِيُّ: يَسْجُدُ ما لم يَخْرُجْ مِن المَسْجِدِ وإن تكلَّم؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْ سَجَد بَعْدَ السَّلامِ والكَلامِ. روَاه مسلم (أ). وإنْ نَسِيه حتَّى طالَ الفَصْلُ، أو خرَج مِن المَسْجِدِ، على قَوْلِ الحِرَقِيِّ، سَقَط. وعنه، يُعِيدُ الصَّلاةَ. وقال أبو الخَطَّابِ: إن تَرَك المَشْرُوعَ قَبْلَ السَّلامِ عامِدًا، بطَلَتْ صَلاتُه؛ لأنَّه تَرَك أبو الخَطَّابِ: إن تَرَك المَشْرُوعَ قَبْلَ السَّلامِ عامِدًا، بطَلَتْ صَلاتُه؛ لأنَّه تَرَك واجِبًا فيها عَمْدًا، وإن تَرَك المَشْرُوعَ بَعْدَ السَّلامِ عَمْدًا أو سَهْوًا، لم تَبْطُلْ صَلاتُه وَلَا الحَبِّ السَّلامِ عَمْدًا أو سَهْوًا، لم تَبْطُلْ صَلاتُه وَلَا المَّرْوعَ بَعْدَ السَّلامِ عَمْدًا أو سَهْوًا، لم تَبْطُلْ صَلاتُه وإن تَرَك المَشْرُوعَ بَعْدَ السَّلامِ عَمْدًا أو سَهْوًا، لم تَبْطُلْ مَنْ يَهُ واجِبًا ليس منها، فلم تَبْطُلْ بتَرْكِه، كَجُبْرَاناتِ الحَجِّ.

فصل: فإن سَها سَهْوَيْن مَحَلُّ شُجُودِهما واحِدٌ، كَفَاه أَحَدُهما؛

⁽١) سقط من: الأصل، س ١، س ٢، م.

⁽٢) أخرجه أبو داود، في: باب سجدتي السهو فيهما تشهد وتسليم، من كتاب الصلاة. سنن أبواب ألى داود ١/ ٢٣٩. والترمذي، في: باب ما جاء في التشهد في سجدتي السهو، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/ ١٨٦/. والحاكم، في: المستدرك ٢/ ٣٢٣. والبيهقي، في: باب السنن الكبرى ٢/ ٣٥٥.

وذكر التشهد فيه شاذ. انظر: فتح البارى ٩/ ٩٨، ٩٩، الإِرواء ٢/ ١٢٨، ١٢٩.

⁽٣) بعده في م: «صحيح».

⁽٤) تقدم من حديث أبي هريرة في صفحة ٣٦٧، ومن حديث ابن مسعود في صفحة ٣٦٥، ٣٦٦.

⁽٥) سقط من: الأصل.

لقَوْلِ النبِّ عَلَيْهِ: «إِذَا نَسِى أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنَ» (اللهُ وَلَا اللهُ وَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَ اللهُ الل

فصل: وليس عَلَى المأْمُومِ سُجُودٌ لسَهْوِه، فإن سَهَا إمامُه فعليه السَّجُودُ معه؛ لِما روَى ابنُ عمرَ أَنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلْفَ اللَّهِ عَلَى مَنْ خَلْفَ اللَّهِ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ». رَواه الدَّارَقُطْنِيُّ (٢). الإِمَامِ سَهْوٌ، فَإِن سَها إِمَامُه فَعَلَيْه وعَلَى مَنْ خَلْفَهُ». رَواه الدَّارَقُطْنِيُّ (٢). ولأنَّ المأْمُومَ تابِعٌ لإِمامِه، فلَزِمَه مُتابَعَتُه في السُّجودِ وترْكِه.

ويَسْجُدُ المَسْبُوقُ مع إمَامِه في سَهْوِه الذي لم يُدْرِكُه. وإن كان السُّجُودُ بعدَ السَّلامِ، لم يَقُمِ المَسْبُوقُ حتى يَسْجُدَ^(١) معه. وعنه، لا

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٥ ، ٣٦٦.

⁽٢) في: باب من نسى أن يتشهد وهو جالس، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢/٢٣٧. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في من سجدهما بعد السلام، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٥. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٢٨٠.

 ⁽٣) في: باب ليس على المقتدى سهو وعليه سهو الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ١/
 ٣٧٧. وعنده من حديث عمر . وعلقه البيهقي ، وقال : حديث ضعيف . السنن الكبرى ٢/
 ٣٥٣. وانظر : الإرواء ٢/ ١٣١، ١٣٢.

⁽٤) في م: «يشهد».

سُجُودَ عليه هُنا. والأُوَّلُ المُذْهَبُ. فإن قامَ ولم يَعْلَمْ فسَجَد الإِمامُ، رَجَع فسَجَد معه إن لم يكُنِ اسْتَتَمَّ قائمًا، (وإنِ اسْتَتَمَّ قائمًا)، مَضَى ثُمَّ سَجَد في آخِرِ صَلاتِه قَبْلَ سَلامِه؛ لأنَّه قامَ عن واجِبٍ، [٧٤٤] فأَشْبَهُ تارِكَ التَّشَهُدِ الأُوَّلِ. فإن سَجَد مع الإِمامِ، فَفِيه رِوايَتان؛ إحْداهُما، يعيدُ السُّجُودَ؛ لأنَّ مَحَلَّه آخِرُ الصَّلاةِ، وإنَّما سَجَد مع إمامِه تَبَعًا، فلم يَسْقُطِ المَشْرُوعُ في مَحَلَّه، كالتَّشَهُدِ. والثّانِيةُ، لا يَسْجُدُ؛ لأنَّه قد سَجَد المُخْدُ، وإنْ لم يَسْجُدُ مع إمامِه سَجَد، وَجُهًا واحِدًا.

وإن تَرَك الإِمامُ الشُّجُودَ، فهل يَسْجُدُ المَّامُومُ؟ فيه رِوايَتان؛ إحْدَاهما، يَسْجُدُ؛ لأَنَّ صَلاتَه نقَصَتْ بسَهْوِ إمامِه، ولم يَجْبُرُها، فلَزِمَه جَبْرُها. والثانيةُ، لا يَسْجُدُ؛ لأنَّه إِنَّمَا يَسْجُدُ تَبَعًا، فإذا لم يُوجَدِ المَّنْبُوعُ لم يَجِبِ التَّبَعُ. التَّبُوعُ لم يَجِبِ التَّبَعُ.

فصل: والنّافِلَةُ كَالفَرِيضَةِ فَى السُّجُودِ؛ لَعُمومِ الأُخْبَارِ، ولأنّها فَى مَعْناها. ولا يَسْجُدُ لسَهْوِ فَى سُجُودِ السَّهوِ؛ لأنّه يُفْضِى إلى التَّسَلُسُلِ، ولا فَى صَلاةِ جِنَازَةٍ؛ لأنّه لا سُجُودَ فَى صُلْبِها، فَفَى جَبْرِها أَوْلَى، ولا يَسْجُدُ لفِعْلِ عَمْدٍ؛ لأنّ السَّجُودَ السَّهْوِ، ولأنّ العَمْدَ إن كَانَ لَحُرَّمِ يَسْجُدُ لفِعْلِ عَمْدٍ؛ لأنّ السَّجُودَ السَّهْوِ، ولأنّ العَمْدَ إن كَانَ لَحُرَّمِ أَفْسَدَ الصَّلَاةَ، وإن كَانَ فَى غَيْرِه، فلا عُذْرَ له، والسُّجُودُ إنّما شُرِعَ (المَّمَدُ لهُ مُولَا العُذْر.

⁽١ - ١) سقط من: الأصل.

⁽٢ - ٢) في الأصل: « لمحل».

فصل: ومَن أَحْدَثَ عَمْدًا، بطَلَتْ صَلاتُه؛ لأَنَّه أَخَلَّ بشَرْطِهَا عَمْدًا، وإن سَبَقَه الحَدَثُ أو طَرَأً عليه ما يُفْسِدُ طَهارَتَه؛ كظُهُورِ قَدَمَي الماسِح، وانْقِضَاءِ مُدَّةِ المَسْحِ، وبُرْءِ (() مَنْ به سَلَسُ البَوْلِ، بَطَلَتْ صَلاتُه. وعنه في مَن سَبَقَه الحدَثُ، يتَوَضَّأُ ويَيْنِي، وهذه الصُّورُ في مَعْناه. والمذْهَبُ الأَوَّلُ؛ لأَنَّ الصَّلاةَ لا تَصِحُ مِن مُحْدِثٍ في عَمْدٍ ولا سَهْدٍ.

وله أن يَسْتَخْلِفَ مَن يُتِمُّ بهمُ الصَّلاةَ. وعنه، ليس له ذلك؛ لأنَّ صَلاتَه باطِلَةٌ. والمُذْهَبُ الأَوَّلُ؛ لأنَّ عُمَرَ، رَضِى اللَّهُ عنه، حِينَ طُعِنَ، اللَّهُ عنه، عِينَ طُعِنَ، أَخَذَ بيَدَى عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفِ فقدَّمَه، فأتَمَّ بهم الصَّلاةَ (٢). فلم يُنْكِرُه أَخَذَ بيَدَى عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفِ فقدَّمَه، فأتَمَّ بهم الصَّلاةَ (٢). فلم يُنْكِرُه أَحَدٌ، فكانَ إجْماعًا. وإن لم يَسْتَخْلِفْ، فاسْتَخْلَف الجماعَةُ لأَنْفُسِهم، أو صَلَّوا وُحْدانًا، جازَ.

قال أَصْحَابُنا: وله اسْتِخْلَافُ مَن لَم يَكُنْ مَعَه فَى الصَّلَاةِ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْ دَخَل فَى صَلَاةِ أَبِى بَكْرٍ، رَضِى اللَّهُ عنه، ولم يكنْ معه، فأَخَذ مِن حيث انْتَهَى إليه أبو بَكْرٍ، رَضِى اللَّهُ عنه (⁽¹⁾).

وإن كان مَسْبُوقًا ببَعْضِ الصَّلاةِ ، فتَمَّتْ صَلاةُ المَأْمُومِينَ قبلَه ، جَلَسُوا

⁽١) سقط من: م.

⁽۲) أخرجه البخارى، فى: باب ما جاء فى قبر النبى ﷺ وأبى بكر وعمر، من كتاب الجنائز، وفى: باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضى الله عنه، من كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ. صحيح البخارى ٢/ ١٢٨، ١٢٩، ١٩/٥ – ٢٢. والإِمام أحمد، فى: المسند ١/ ٢٤.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧١ ، ٣٧٢ ، من حديث سهل بن سعد .

يتَشَهَّدُونَ ، وقامَ هو فأَتَمَّ صَلاتَه ، ثُمَّ أَدْرَكَهُم فسَلَّمَ بهم ، ولا يُسَلِّمُونَ قَبْلَه؛ لأنَّ الإِمامَ يَنْتَظِرُ المُّأْمُومِينَ في صَلاةِ الخَوْفِ، فالمُّمومونَ أَوْلَى بانْتِظارِه .

بَابُ مَا يُكْرَهُ في الصلاةِ

يُكْرَهُ الالْتِفاتُ لغيرِ حاجَةٍ ؛ لأنَّ عائشةَ ، رَضِى اللَّهُ عنها ، قالَتْ : سألْتُ رسولَ اللَّهِ عَلَيْتُ عن الْتِفَاتِ الرَّمُجلِ وهو في الصَّلاةِ ، فقال : « هُوَ الْخَيْلَاسُ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِن صَلَاةِ الرَّمُجلِ » (۱) . حديثٌ صَحِيحٌ . ولا تَبْطُلُ الصَّلاةُ به ، ما لم يَسْتَدِرْ بمُجمْلَتِه ، أو يَسْتَدْبِرِ القِبْلَةَ .

ولا يُكْرَهُ للحاجَةِ ؛ لأنَّ سَهْلَ ابنَ الحَنْظَلِيَّةِ قال : جَعَل رسولُ اللَّهِ ﷺ فَيَشَا يُصَلِّى وهو يَلْتَفِتُ إلى الشِّعْبِ ، قالَ : وكانَ بَعَث أنسَ بنَ أبى مَرْثَلِهُ طَلِيعَةً . رَواه أبو داود ('') . وقالَ ابنُ عباسٍ ، رَضِى اللَّهُ عَنهما : كان رَسولُ اللَّهِ عَنهما : كان رَسولُ اللَّهِ عَنْقَه خَلْفَ ظَهْرِه . رَواه اللَّهِ ﷺ يَلْتَفِتُ يَمِينًا وشِمالًا ، ولا يَلْوى عُنُقَه خَلْفَ ظَهْرِه . رَواه

⁽١) أخرجه البخارى، في: باب الالتفات في الصلاة، من كتاب الأذان، وباب صفة إبليس وجنوده، من كتاب بدء الحلق. صحيح البخارى ١/ ١٩١، ٤/ ١٥٢. وأبو داود، في: باب الالتفات في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٠٩. والترمذى، في: باب ما ذكر من الالتفات في الصلاة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٣/ ٧٢. والنسائي، في: باب التشديد في الالتفات في الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ٣/ ٨٠. والإمام أحمد، في: المسند

⁽۲) مختصرا، في: باب الرخصة في ذلك [النظر في الصلاة]، من كتاب الصلاة. وبنخامه، في: باب في فضل الحرس في سبيل اللَّه عز وجل، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ١٠/١، ٢١٠

كما أخرجه النسائي، في: باب فضل الحرس، من كتاب السير. السنن الكبرى ٥/٢٧٣، ٢٧٣.

النَّسائِيُّ .

ويُكْرَهُ رَفْعُ البَصَرِ؛ لِمَا رَوَى البُخارِيُّ أَنَّ أَنَسًا قال : قال رَسولُ اللَّهِ وَيُكْرَهُ رَفْعُ البَصَرِ؛ لِمَا رَوَى البُخارِيُّ أَنَّ أَنَسًا قال : قال رَسولُ اللَّهُ وَيَعْلِيْهُ : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ في صَلَاتِهِمْ ! » فَاشْتَدُّ قُولُه في ذلكَ حتى قال : « لَيَتْنَهُنَّ أَنْ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَ أَبْصَارُهُمْ » .

ويُكْرَهُ أَن يُصَلِّى ويدُه على خاصِرَتِه ؛ [٤١٥] لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْلِيَّةِ نَهَى أَن يُصَلِّى الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا . مُتَّفَقٌ عليه (''.

(۱) في: باب الرخصة في الالتفات في الصلاة يمينًا وشمالًا، من كتاب السهو. المجتبى ٣/ ٩. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما ذكر من الالتفات في الصلاة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذي ٣٠٦، ٧٠، ٧١. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٧٥، ٣٠٦.

(٢) في : باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١/ ١٩٠،

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النظر في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٩٠٥ ، ٢١٠ . والنسائي ، في : باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/٧، ٨. وابن ماجه ، في : باب الخشوع في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٣٢. والدارمي ، في : باب كراهية رفع البصر إلى السماء في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٩٨. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ١٠٩، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١١٥ .

(٣) في الأصل: (لينتهين).

(٤) أخرجه البخارى، فى: باب الخصر فى الصلاة، من كتاب العمل فى الصلاة. صحيح البخارى ٢/ ٨٤. ومسلم، فى: باب كراهة الاختصار فى الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٣٨٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يصلى مختصرا ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود / ٢١٧. والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن الاختصار في الصلاة ، من أبواب الصلاة . = عارضة الأحوذي ٢/ ١٧٥، ١٧٦. والنسائي ، في : باب النهي عن التخصير في الصلاة ، =

ويُكْرَهُ أَن يَكُفَّ شَعَرَه أَو ثِيَابَه ، أَو يُشَمِّرَ كُمَّيْه ؛ لَقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «أُمِوْتُ أَن أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ، ولَا أَكُفَّ شَعَرًا وَلَا ثَوْبًا » . مُتَّفَقُ عليه (١) .

ويُكْرَهُ أَن يُصَلِّى مَعْقُوصًا أَو مَكْتُوفًا ؛ لِمَا رُوِى أَنَّ ابنَ عباسٍ ، رَأَى عَبْدَ اللَّهِ ابنَ الحارِثِ يُصَلِّى ورَأْسُه مَعْقُوصٌ ، فحلَّه ، وقال : إنِّى سَمِعْتُ رَسولَ اللَّهِ ابنَ الحارِثِ يُصَلِّى وَمُو مَكْتُوفٌ » . رَواه الأَثْرَمُ (٢) .

ويُكْرَهُ أَن يُشَبِّكَ أَصَابِعَه ؛ لِمَا رُوِىَ أَنَّ النبيَّ ﷺ رأى رَجُلًا قد شَبَّكَ أَصَابِعَه في الصلاةِ ، فَفَرَّجَ بينَ أَصَابِعِه . رَوَاه ابنُ مَاجَهُ (٢) .

ويُكْرَهُ فَوْقَعَةُ الأصابعِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عليٌ بنِ أبي طالبٍ أنَّ رَسولَ

⁼ من كتاب افتتاح الصلاة. المجتبى ٢/ ٩٨. والدارمي، في: باب النهى عن الاختصار في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٣٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٣٢، ١٩٥. و٩٠، ٢٩٥، ٣٩٩.

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٥.

⁽٢) وأخرجه مسلم، في: باب أعضاء السجود والنهى عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٥٥. وأبو داود، في: باب الرجل يصلى عاقصا شعره، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٥١، ١٥١. والنسائي، في: باب مثل الذي يصلى ورأسه معقوص، من كتاب التطبيق. المجتبى ٢/ ١٧٠، والدارمي، في: باب في عقص الشعر، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٠١، والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٣٠٤،

⁽٣) في : باب ما يكره في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣١٠/١. وانظر الكلام على الحديث في : الإرواء ٩٩/٢ - ١٠٢.

⁽٤) سقط من: م.

اللَّهِ ﷺ قال: «لا تُفَقِّعْ (١) أصابِعَكَ وأَنْتَ في الصَّلاةِ». رَواه ابنُ ماجَه (١).

ويُكْرَهُ التَّرَوُّءُ؛ لأَنَّه مِن العَبَثِ. ويُكْرَهُ أَن يَعْتَمِدَ عِلَى يَدِه فَى الجُلُوسِ؛ لِمَا رَوَى ابنُ عَمرَ ، رَضِى اللَّهُ عنهما ، قالَ : نَهَى رسولُ اللَّهِ ﷺ أَن يَجْلِسَ الرَّجُلُ وهو يَعْتَمِدُ على يَدِه . رَواه أَبُو داودَ ('').

ويُكْرَهُ مَسْحُ الحَصَى ؛ لِمَا رَوى أَبُو ذَرٌ أَنَّ قال : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فَى الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاجِهُهُ ، فَلَا يَمْسَحِ الحَصَى » . مِن « المُسْنَدِ » (٥) .

ويُكْرَهُ أَنْ يُكْثِرَ مَسْحَ جَبْهَتِه ؛ لقَوْلِ ابنِ مَسْعُودٍ ، رَضِي اللَّهُ عنه : إِنَّ

⁽١) في م: «تقعقع».

⁽۲) في: باب ما يكره في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ۱/ ۳۱۰. وقال البوصيرى: فيه الحارث الأعور ، وهو ضعيف ، وقد اتهمه بعضهم . مصباح الزجاجة ١/ ٣٢٧.

⁽٣) في : باب كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٢٧. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/١٤٧.

⁽٤) في م : « أبو داود » . .

^{(0) 0/.01,} TT1, PV1.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في مسح الحصى في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢١٧ . الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ١٧١ . والنسائي ، في : باب النهي عن مسح الحصى في الصلاة . المجتبى ٣/ ٧ . وابن ماجه ، في : باب مسح الحصى في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٢٨ . والدارمي ، في : باب النهي عن مسح الحصى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ، والدارمي ، في : باب النهي عن مسح الحصى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي / ٣٢٢ .

مِنَ الجَفَاءِ أَنْ يُكْثِرَ الرَّجُلُ مَسْحَ جَبْهَتِه قَبْلَ أَن يَفْرَغَ مِن الصَّلاةِ (١).

ويُكْرَهُ النَّظُوُ إلى مَا يُلْهِيهِ ؛ لِمَا رَوتْ عَائَشَةُ ، رَضِى اللَّهُ عَنَهَا ، قَالَتْ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْتُنِي أَعْلَامُ الْهَا أَعْلامُ ، فقال : «شَغَلَتْنِي أَعْلامُ مَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْتُنِي فَى خَمِيصَةٍ (١) لَهَا أَعْلامُ ، فقال : «شَغَلَتْنِي أَعْلامُ هَذِه ، اذْهَبُولِ بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمِ بْنِ مُحَذَيْفَةَ ، وائْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَتِهِ (١) » . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

ويُكْرَهُ أَن يُصَلِّى وبينَ يَدَيْه مَا يُلْهِيهِ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ بَيَا لِيَّةِ لَعَائشَةَ: «أَمِيطِي عَنّا قِرامَكِ هَذَا، فَإِنَّه لَا تَزالُ تَصاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلاتِي ». رَواه البُخارِيُّ .

⁽١) أخرجه البيهقي بمعناه ، انظر : السنن الكبرى ٢/ ٢٨٥.

⁽٢) كساء مُربعٌ له عَلَمان .

⁽٣) كساء غليظ لا علم له.

⁽٤) أخرجه البخارى، في: باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها، من كتاب الصلاة، وفي: باب الأتفات في الصلاة، من كتاب الأذان، وفي: باب الأكسية والخمائص، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١٩٤١، ١٠٥، ١٩١، ١٩٠، ١٩٠، ومسلم، في: باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٣٩١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب النظر في الصلاة، من كتاب الصلاة، وفي: باب من كرهه [لبس الحرير]، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ١/ ٢١، ٢/ ٣٧١. والنسائي، في: باب الرخصة في الصلاة في خميصة لها أعلام، من كتاب القبلة. المجتبى ٢/ ٦٥. وابن ماجه، في: باب لباس رسول الله ﷺ، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ٢/ ١١٧٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٧١.

⁽٥) في: باب إن صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تفسد صلاته وما ينهى عن ذلك، من كتاب الصلاة، وفي: باب كراهية الصلاة في التصاوير، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١/ ١٠٥، ٧/ ٢١٦. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣/ ١٥١، ٢٨٣.

ويُكْرَهُ كَثْرَةُ التَّمَيُّلِ؛ لَقَوْلِ عَطَاءِ: إِنِّى لأُحِبُّ أَن يقِلَّ فيه التَّحْرِيكُ، وأن يَعْتَدِلَ قائمًا على قدَمَيْه إلَّا أن يكُونَ إنسانٌ كبيرٌ لا يَسْتَطِيعُ ذلك، فأمَّا التَّطَوُّعُ فإنَّه يَطُولُ على الإِنْسانِ، فلا بُدَّ مِن تَوَكُّوُ على هذا مَرَّةً، وعلى هذا مَرَّةً بينَ قدَمَيْه وعلى هذا مَرَّةً (''). وكانَ ابنُ عُمَرَ، رَضِى اللَّهُ عنهما، لا يُفَرِّجُ بينَ قدَمَيْه ولا يُمِسُّ إحداهُما الأُخْرَى، ولكِنْ بينَ ذلك ('').

ويُكْرَهُ تَغْمِيضُ الْعَيْنِ. نَصَّ عليه أحمدُ، وقال: هو مِن فِعْلِ اليَهُودِ. ويُكْرَهُ الْعَبَثُ كلُه، وما يَذْهَبُ بِخُشُوعِ الصلاةِ. ولا تَبْطُلُ الصلاةُ بشيءٍ مِنْ هذا، إلَّا ما كانَ عمَلًا كثيرًا.

فصل: ولا بَأْسَ بِعَدِّ الآي والتشبيحِ؛ لأنَّه رُوِيَ عن طَاوُسٍ^(")، وابنِ سِيرِينَ^(°).

⁽١) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٢٦٤/٢.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق، في الموضع السابق.

 ⁽٣) طاوس بن كيسان ، أبو عبد الرحمن الفارسى ، ثم اليمنى الجنّدى ، الحافظ الفقيه القدوة ،
 عالم اليمن ، من كبار أصحاب ابن عباس ، توفى فى عام ستة ومائة . سير أعلام النبلاء ٥/٨٥ –
 ٤٩.

⁽٤) هو الحسن بن أبى الحسن يسار، أبو سعيد، العالم العابد الناسك، مولى زيد بن ثابت الأنصارى، كانت أمه مولاة لأم سلمة أم المؤمنين، حضر الجمعة مع عثمان، وسمعه يخطب، توفى فى أول رجب سنة عشر ومائة. سير أعلام النبلاء ١٣٧٤ه - ٥٨٨.

⁽٥) محمد بن سيرين البصرى، أبو بكر الأنصارى الإِمام، شيخ الإِسلام، كان فطنا، حسن العلم بالفرائض والقضاء والحساب، ورعًا، أديبا، توفى سنة عشر ومائة. سير أعلام النبلاء٤/

ولا بَأْسَ بِقَتْلِ الحَيَّةِ والعَقْرَبِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ بَيَلِيْنَ أَمَرَ بِقَتْلِ الأَسْوَدَيْنِ فَى الصَّلاةِ؛ الحَيَّةِ والعَقْرَبِ^(۱).

وإنْ قَتَل القَمْلَةَ ، فلا بَأْسَ ؛ لأنَّ عُمَرَ كانَ يقْتُلُ القَمْلَ في الصَّلاةِ . رَواه سعيدٌ . قال القاضي : والتَّغَافُلُ عنها أَوْلَى .

ولا بَأْسَ بالعَمَلِ اليَسِيرِ للحاجَةِ ؛ لِما قدَّمْنا .

فصل: وإن تَثَاءَبَ في الصَّلاةِ ، اسْتُحِبَّ له أَن يَكْظِمَ . فإن لم يَقْدِرْ وضَعَ يدَه على فيهِ ؛ لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ وَضَعَ يدَه على فيهِ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ما اسْتَبَطَاعَ » . وفي روايَةٍ : « فَلْيَضَعْ يَدَهُ على فيهِ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْهُ على فيهِ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْهُ على أَن بَرَه البُصاقُ بَصَق يَدْهُ لُهُ . ('رواه مسلمٌ') ، وهذا حديثٌ حسنٌ . وإن بدَرَه البُصاقُ بَصَق

⁽۱) أخرجه أبو داود، في: باب العمل في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢١١. والترمذي، في: باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ١٨١/٢. والنسائي، في: باب قتل الحية والعقرب في الصلاة، من كتاب السهو. المجتبي ٣/ ٩، ١٠. وابن ماجه، في: باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة، من كتاب المهاوة، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٤٩٣. والدارمي، في: باب قتل الحية والعقرب في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٤٩٥. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٥٥،

⁽۲ - ۲) زیادهٔ من: س ۱.

والحديث أخرجه مسلم، في: باب تشميت العاطس وكراهة التثاؤب، من كتاب الزهد. صحيح مسلم ٢٢٩٢/٤، ٣٢٩٣.

كما أخرجه البخارى ، فى : باب صفة إبليس وجنوده ، من كتاب بدء الخلق ، وفى : باب ما يستحب من العطاس وما يكره من التثاؤب ، وباب إذا تثاءب فليضع يده على فيه ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ٤/ ٢٥ / ، ٨ / ٢١، ٢٢. وأبو داود ، فى : باب ما جاء فى التثاؤب ،=

عن يَسارِه ، أو تَحْتَ قدَمِه ، فإن كانَ في المَسْجِدِ بَصَق في ثَوْبِه ، وحَكَّ بِعْضَه بِبَعْضِ ؛ لِمَا رَوى أبو هُرَيْرَة ، رَضِي اللَّهُ عنه ، أنَّ النبيَّ عَلَيْقِ رأى نُخَامَةً في قِبْلَةِ المَسْجِدِ ، فأَقْبَلَ على الناسِ ، فقال : «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ المَسْجِدِ ، فأَقْبَلَ على الناسِ ، فقال : «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ (١٩٤١) فَيَتَنَجَّعُ أَمَامَهُ ، أَيُحِبُ أَن يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَجَّعُ في مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ (١٩٤١) فَيَتَنَجَّعُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُ وَجْهِهِ ؟ إِذَا تَنَجَّعُ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَجَّعُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُ فَلْيَقُلُ هَكَذَا » . ووَصَفَ القاسِمُ : فَتَفَلَ في ثَوْبِه ، ومسَحَ بعْضَه على بَعْضٍ (٢).

وإن سُلِّمَ على المُصَلِّى، رَدَّ بالإِشَارَةِ؛ لِمَا رَوى جابِرٌ، رَضِى اللَّهُ عنه، قال : أَدْرَكْتُ النبيَّ يَيَّا اللَّهِ وهو يُصَلِّى، فسَلَّمْتُ عليه، فأشَار إلَىَّ، فلمَّا فَرَغَ دَعانِى، وقال : « إنَّكَ سَلَّمْتَ عَلَىً آنِفًا وَأَنَا أُصَلِّى » . مُتَّفَقٌ عليه (٢٠) .

⁼ من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٢/ ٢٠١. والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية التثاؤب في الصلاة ، من أبواب الصلاة ٢/ ١٦٥، ١٦٥. وابن ماجه ، في : باب ما يكره في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٠. والدارمي ، في : باب التثاؤب في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٢١. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٣٩٧، ٢٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٠ / ٣١٧ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٩٠ .

⁽١) في المصادر: (ربه).

⁽۲) تقدم تخریجه فی صفحة ۱۸٦.

⁽٣) أخرجه البخارى، فى: باب لا يرد السلام فى الصلاة، من كتاب العمل فى الصلاة. صحيح البخارى ٢/٨٨. ومسلم، فى: باب تحريم الكلام فى الصلاة ...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٢/٣٨٨. كما أخرجه أبو داود، فى: باب رد السلام فى الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/٢١٢. والنسائى، فى: باب رد السلام بالإشارة فى الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ٣/٢. وابن ماجه، فى: باب المصلى يسلم عليه كيف يرد، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٣٠٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/٤٣٤، ٣٣٩، ٣٣٩.

بَابُ الجماعةِ

وليست شَرْطًا للصِّحَّةِ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَفْضُلُ صَلَاةُ الجَمَاعَةِ

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

⁽٢) أخرجه البخارى، في: باب وجوب صلاة الجماعة، وباب فضل العشاء في جماعة، من كتاب الأذان، وفي: باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة، من كتاب الأحكام. صحيح البخارى ١/١٠٥، ١٦٥، ٩/١٠١. ومسلم، في: باب فضل صلاة الجماعة ...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٢٥٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التشديد في ترك الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/٩١. والترمذي ، في : باب ما جاء في من يسمع النداء فلا يجيب ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/١٠. والنسائي ، في : باب التشديد في التخلف عن الجماعة ، من كتاب الإمامة . المجتبي ٢/٨٨. وابن ماجه ، في : باب التغليظ في التخلف عن الجماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١/٩٥٦. والدارمي ، في : باب في من تخلف عن الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٢٩٢. والإمام مالك ، في : باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١/٩٢١ . ١٣٠٠ والإمام أحمد ، في : المسند ١/٤٥٠ .

عَلَى صَلَاةِ الفَذِّ بِخَمْسِ وعِشْرِينَ دَرَجَةً ». مُتَّفَقّ عليه (١).

وتَنْعَقِدُ باثْنَيْن ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْقٍ: «الاثْنَانِ فَما فَوْقَهُما جَمَاعَةً ». رَواه ابنُ ماجه (أ) . فإن أَمَّ الرَّمِحُلُ عبْدَه أُو زَوْجَتَه ، كانا جماعَةً ؛ لذلكَ ، وإن أَمَّهُ صَبِيًّا في النَّفْلِ ، جازَ ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْقٍ أَمَّ ابنَ عباسِ في التَّهَجُدِ (أ) . وإن أَمَّهُ في فَرْضٍ ، فقالَ أحمدُ : لا يكونُ مُسْقِطًا له ؛ لأنَّه لَيْسَ مِن أَهْلِه . وعنه ، يَصِحُ ، كما لو أَمَّ رجُلًا مُتَنَفِّلًا .

(۱) أخرجه البخارى، فى: باب الصلاة فى مسجد السوق، من كتاب الصلاة، وفى: باب فضل صلاة الجماعة، من كتاب البيوع، فضل صلاة الجماعة، من كتاب الأذان، وفى: باب ما ذكر فى الأسواق، من كتاب البيوع، وفى: باب فوان قرءان الفجر كان مشهودا ، من كتاب التفسير. صحيح البخارى ١/٩١، ومسلم، فى: باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد فى التخلف عنها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٥٥، ١٥٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في المشي إلى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٣٢. والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل الجماعة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ١٥٠ والنسائي ، في : باب فضل الجماعة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/ ٨٠ وابن ماجه ، في : باب في فضل الصلاة في جماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١/ ٢٥٩ والدارمي ، في : باب في فضل صلاة الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٩٣ والإمام مالك ، في : باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١/ والإمام مالك ، في : باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١/ والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٤٧٧ ، ٢٥٤ ، ٢/٥٢ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢٠١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠

 (۲) في: باب الاثنان جماعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ۳۱۲/۱. وقال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف. مصباح الزجاجة ١/ ٣٣١.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٢٥٤، ٢٦٩.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣ ، ٣٤ حاشية ٧ وصفحة ٣٥٤ .

فصل: ويجوزُ فِعْلُها فِي البَيْتِ والصَّحْراءِ؛ لَقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «أَيْن مَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلاةُ فَصَلِّ، فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ». مُتَّفَقٌ عليه (). وعنه، أنَّ مُخْمُورَ المَسْجِدِ واَجِبٌ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إلَّا فِي المَسْجِدِ إلَّا فِي المَسْجِدِ »().

وفِعْلُها فيما كَثُرَ فيه الجَمْعُ أَفْضَلُ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيَّلِيَّةٍ: «صَلاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِن صَلاتِه وَحْدَهُ، وصَلاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنُ أَزْكَى مِن صَلاتِه مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى». مِن «المُسْنَدِ» (").

وإن كان فى جِوارِه مَسْجِدٌ تَخْتَلُّ الجماعَةُ فيه بغَيْبَتِه عنه ، ففِعْلُها فيه أَفْضَلُ ، وإن لم تَخْتَلُّ بذلكَ وثَمَّ مَسْجِدٌ آخَرُ ، فالعَتِيقُ أَفْضَلُ ؛ لأنَّ الطاعَةَ فيه أَسْبَقُ . وإن كانا سَواءً ، فهل الأَفْضَلُ قَصْدُ الأَقْرَبِ أو الأَبْعَدِ ؟ على روايَتَيْنِ . وإن كان البَلَدُ ثَغْرًا ، فالأَفْضَلُ اجْتِماعُ النّاسِ فى مَسْجِدٍ واحِدٍ ؛ لأنَّه أَعْلَى للكَلِمَةِ ، وأَوْقَعُ للهَيْبَةِ .

وبَيْتُ المرأةِ خَيْرٌ لها ، فإن أرادَتِ المَسْجِدَ ، لم تُمْنَعْ منه ، ولا تَتَطَيَّبُ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٣.

⁽٢) من حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم، في: المستدرك ٢٤٦/١. والدارقطني في: سننه ١/ ٢٤٦. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣/ ٥٧، وقال: وهو ضعيف.

ومن حديث جابر أخرجه الدارقطني، في: الموضع السابق.

وانظر الكلام على الحديث في: السلسلة الضعيفة ٣٣٢/١ - ٣٣٦.

^{.120 (12./0 (}T)

كما أخرجه أبو داود، في: باب في فضل صلاة الجماعة، من كتاب الصلاة سنن أبي داود ١/ ١٥١. والنسائي، في: باب الجماعة إذا كانوا اثنين، من كتاب الإمامة. المجتبى ٢/ ٨١.

له؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: ﴿ لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَبُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لَهُ اللَّهِ، وبُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ ». رَوَاه أحمدُ (''. يعْنِي غيرَ مُتَطَيِّبَاتٍ . وفي رواية : ﴿ لِيَخْرُجْنَ تَفِلاتٍ ﴾ ('' . يعْنِي غيرَ مُتَطَيِّبَاتٍ .

ولا بَأْسَ أَن تُصَلِّىَ المرأةُ بالنِّساءِ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ أَذِنَ لأُمُّ وَرَقَةَ أَنْ تَوُمَّ أَهْلَ دارِها . رَواه أَبو داودَ^(٣) .

فصل: ويُعْذَرُ فَى تَرْكِ الجماعَةِ والجُمُعَةِ بَثَمَانِيَةِ أَشْيَاءَ؛ المَرْضُ؛ لِمَا رَوَى ابنُ عباسٍ، أَنَّ النَّبَيَّ عَلَىٰ اللَّهِ قال: « مَنْ سَمِعَ النَّذَاءَ فَلَمْ يُجِبْه، فَلَا صَلَاةً لَهُ إِلَّا مِن عُذْرٍ ». قالُوا: يا رسولَ اللَّهِ وما العُذْرُ؟ قال: « خَوْفٌ ، أو صَلَاةً لَهُ إِلَّا مِن عُذْرٍ ». قالُوا: يا رسولَ اللَّهِ وما العُذْرُ؟ قال: « خَوْفٌ ، أو مَرَضٌ ». رَواه أبو داودَ ().

⁽١) في: المسند ٢/ ٧٦، ٧٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٣٤. كلاهما من حديث ابن عمر .

⁽۲) من حديث أبى هريرة أخرجه أبو داود، فى: الباب السابق. سنن أبى داود ١٣٤/. والدارمى، فى: باب النهى عن منع النساء عن المساجد، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/ ٢٩٣. والإِمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٤٣٨، ٤٧٥، ٥٢٨.

وأخرج لفظ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله». بدون زيادة ، البخارى ، فى : باب حدثنا عبد الله بن محمد ...، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٧/٧. ومسلم ، فى : باب خروج النساء إلى المساجد صحيح مسلم ٣٢٧/١. وابن ماجه ، فى : باب تعظيم حديث رسول الله على المقدمة . سنن ابن ماجه ١/٨. والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى خروج النساء إلى المساجد ، من كتاب القبلة . الموطأ ١٩٧/١.

⁽٣) في: باب إمامة النساء، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٣٩/١.

كما أخرجه أحمد، في: المسند ١/٥٠٥.

⁽٤) في : باب في التشديد في ترك الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٣٠/١ =

والخوف؛ لهذا الحديث. وسَواة خافَ على نَفْسِه مِن سُلْطانِ، أو لِصِّ، أو سَبُعٍ، أو غَريمٍ يلْزَمُه ولا شَيْءَ معه يُعْطِيه، أو على مَالِه مِن تَلَفِ أو ضَيَاعٍ أو سَرِقَةٍ، أو يكونُ له دَيْنٌ على غَرِيمٍ يخافُ سَفَرَه، أو وَدِيعَةٌ عندَه إن تَشاغَلَ بالجَماعَةِ مَضَى وتَرَكَه، أو يخافُ شُرودَ دابَّتِه، أو احْتِراقَ خُبْرُه أو طَبيخِه، أو ناطُورُ [١٩٩٠] بُسْتَانِ يخافُ سَرِقَةَ شَيْءٍ منه، أو مسافرٌ يخافُ فَوْتَ رُفْقَتِه، أو يكونُ له مَرِيضٌ يخافُ ضياعَه، أو صَغيرٌ أو حُرْمَةٌ يَخافُ عليها.

والثَّالِثُ والرَّابِعُ، المَطَرُ والوَحْلُ؛ لِمَا رُوِى عنِ ابنِ عبَّاسٍ، رَضِى اللَّهُ عَنْهِما، أَنَّه قَالَ لمُؤُذِّنِه فَى يَوْمٍ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فلا تَقُلْ: حَىَّ على الصَّلَاةِ. وقُلْ: صَلَّوا فَى بُيُوتِكُم. فعل ذلك مَن هو خَيْرٌ مِنِّى، إِنَّ الجُمُعَةَ عَرْمَةً، وإنِّى كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُم فَتَمْشُوا فَى الطِّينِ والوَحْلِ. مُتَّفَقٌ عليه (۱).

كما أخرجه الحاكم، في: المستدرك ١/ ٢٤٥، ٢٤٦. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣/ ٥٠. وقال الألباني: ضعيف بهذا اللفظ - انظر الإرواء ٣٣٦/٢ - ٣٣٩.

⁽١) الناطور: حافظ الكرم والنخل.

⁽٢) أخرجه البخارى، في: باب الكلام في الأذان، وباب هل يصلى الإِمام بمن حضر ...، من كتاب الجماعة . صحيح كتاب الأذان، وفي: باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر، من كتاب الجماعة . صحيح البخارى ١/ ١٦٠، ١٧٠، ٢/٧. ومسلم، في: باب الصلاة في الرحال في المطر، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٤٨٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة ...، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٤٥. وابن ماجه، في: باب الجماعة في الليلة المطيرة، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢/١ .٣٠٠ والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٧٧.

والحنامِسُ، الرِّيمُ الشَّدِيدَةُ في الليْلَةِ المُظْلِمَةِ البَارِدَةِ، وهذا يَخْتَصُّ الجماعة ؛ لِما روَى ابنُ عُمَرَ، رَضِى اللَّهُ عنهما، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُنادِيًا فَيُؤَذِّنُ، ثم يقولُ على أثرِ ذلك : ألا صَلُّوا في الرِّحالِ. فِي اللَّيْلَةِ البَارِدَةِ أو المَطِيرَةِ، فِي السَّفَرِ. مُتَّفَقٌ عليه (۱).

السّادِسُ، أن يَحْضُرَ الطُّعَامُ ونفْسُه تَتوقُ إليه .

السّابِعُ، أَن يُدافِعَ الأُخْبَثَيْنُ أَو أَحَدَهما ؛ لِمَا رَوتْ عائشةُ ، رَضِى اللّهُ عَنها ، قالَت : سمِعْتُ رسولَ اللّهِ ﷺ يقولُ : « لَا يُصَلَّى أَحَدُكُمْ بِحَضْرَةِ الطّعام ، وَلا وهُوَ يُدَافِعُ الأَخْبَثَيْنُ » . (أَرُواه مُسلِمٌ) .

(۱) أخرجه البخارى، فى: باب الأذان للمسافر، وباب الرخصة فى المطر والعلة أن يصلى فى رحله، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١٦٣/١، ١٧٠. ومسلم، فى: باب الصلاة فى الرحال فى المطر، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٤٨٤.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود 1/ ٤٤٢. والنسائي ، في : باب الأذان في التخلف عن شهود الجماعة في الليلة المطيرة ، من كتاب الأذان ، وفي : باب العذر في ترك الجماعة ، من كتاب الإمامة . المجتبي ٢/ ٣١، ٨٦. والدارمي ، في : باب الرخصة في ترك الجماعة إذا كان مطر في السفر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي 1/ ٢٩٢. والإمام مالك ، في : باب النداء في السفر وعلى غير وضوء ، من كتاب النداء . الموطأ 1/ ٢٩٣. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٤ ، ١٠ ، ٥٣ ، ١٠٣ ، ١٠٣ . (واه البخاري ومسلم » . وفي م : « متفق عليه » .

والحديث أخرجه مسلم، في: باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال ...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٣٩٣/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب أيصلي الرجل وهو حاقن، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٢١. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٤٣، ٥٤، ٧٣. الثّامِنُ، أن يكونَ له قَرِيبٌ يَخافُ مَوْتَه ولا يَحْضُرُه؛ لِمَا رُوىَ أَنَّ (١) ابنَ عُمرَ، رَضِى اللَّهُ عنهما، اسْتُصْرِخَ عَلَى سعيدِ بنِ زَيدٍ وقد تَجَمَّرَ (٢) للجُمُعَةِ، فذَهَبَ إليه وتَرَكَها (٣).

فَأَمَّا الْأَعْمَى فَلَا يُعْذَرُ إِذَا أَمْكَنَهُ الْحُضُورُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، قال : أَتَى النبيَّ ﷺ رَجُلُّ أَعْمَى ، فقالَ : يا رسولَ اللَّهِ ليس لى قائدٌ يقُودُنِي إلى المسجِدِ . فسأَلَه أَنْ يُرَخِّصَ له ، ' فرخَّصَ له ' ، فلمَّا وَلَّى قائدٌ يقُودُنِي إلى المسجِدِ . فسأَلَه أَنْ يُرَخِّصَ له ، ' فرخَّصَ له ' ، فلمَّا وَلَّى دَعَاه ') ، فقال : ﴿ أَتَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ؟ ﴾ . قال : نَعَمْ . قال : نَعَمْ . قال : ﴿ فَأَجِبْ ﴾ . رَواه مسلم () .

ومِنْ شُرْطِ صِحَّةِ الجماعَةِ أَن يَنْوِىَ الإِمامُ والمَّأُمُومُ حَالَهُما، فإن نَوَى أَحَدُهُما دُونَ صَاحِبِه، لم تَصِحَّ؛ لأنَّ الجماعَةَ إنَّمَا انْعَقَدَتْ بالنِّيَّةِ، فَيُعْتَبَرُ

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التشديد في ترك الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٣٠. والنسائي ، في : باب في التشديد في التخلف عن الجماعة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٨٥ /٨٤ /٨ . وابن ماجه ، في : باب التغليظ في التخلف عن الجماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١/ ٢٦٠. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٤٣٣، ٤٣٣٤.

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) في م: (تجهز) .

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب حدثنى عبد الله بن محمد ...، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥/ ١٠٢. والحاكم ، في : المستدرك ٣/ ٤٣٨. والبيهقى ، في : السنن الكبرى ٣/ ١٨٥.

⁽٤ - ٤) سقط من: الأصل.

⁽٥) سقط من: الأصل.

⁽٦) في: باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ دي. ٢٥٤.

وُجودُها منهما. وإن نَوَى كُلُّ واحدٍ مِنْهُما أَنَّه إمامُ صاحبِه، لم يَصِحُّ؛ لأَنَّه لا مَأْمُومَ له. وإن نَوَى كُلُّ واحدٍ مِنْهُما أَنَّه مأْمُومٌ، لم تَصِحُّ؛ لأَنَّه (لا إمامَ له). وإن نَوَى أن يَأْتُمَّ بأَحدِ الإِمامَيْنُ لا بعَيْنِه، لم تَصِحُّ؛ لأَنَّه لا يُمْكِنُه اتِّبَاعُه. وإن نَوَى الاثْتِمامَ بهما، لم تَصِحُّ؛ لذلك. وإن نَوَى الاثْتِمامَ بالمَامُوم أو المُنْفَرِد، لم تصحُّ؛ لأنَّه ليس بإمامٍ.

فصل: فإن أَحْرَمَ على صِفَةِ ثم انتْقَلَ عنها، فَفِيه سِتُ مَسائِلَ؟ إحداهُنَّ، أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا ثم جاء إنْسانٌ فأَحْرَمَ معه، فنوَى إمامَته، فيَجُوزُ في النَّفْلِ؛ لأنَّ النَّبِيُ عَلَيْ قامَ يُصَلِّى في التَّهَجُدِ فجاءَ ابنُ عَباسٍ فأَحْرَمَ معه، النَّفْلِ؛ لأنَّ النَّبِي عَلَيْ قامَ يُصَلِّى في التَّهَجُدِ فجاءَ ابنُ عَباسٍ فأَحْرَمَ معه، فصَلَّى به النبي عَلَيْ الله عليه؛ لأنَّ النبي عَلَيْ أَحْرَمَ مَحِيءَ مَن يُصَلِّى معه، جاز أيضًا. نصَّ عليه؛ لأنَّ النبي عَلَيْ أَحْرَمَ بالصَّلاةِ وحْدَه، فجاءَ جايِرٌ وجَبّارٌ، رَضِى اللَّهُ عنهما، فصَلَّى بهما. رَواه أبو داؤد، ("ومسلم"). وإن لم يكنْ كذلك، فعن أحمد، لا يُجْزِثُه؛ لأنَّه أبو داؤد، ("ومسلم"). وإن لم يكنْ كذلك، فعن أحمد، لا يُجْزِثُه؛ لأنَّه لم ينْو الإمامَةَ في ابْتِداءِ الصَّلاةِ . وعنه ما يَدُلُّ على الإِجْزاءِ؛ لأنَّه يَصِحُ في النَّفْل، والفَرْضُ في مَعْناه.

⁽١ - ١) سقط من: الأصل.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤. في حديث: توضأ من قربة. وفي صفحة ٣٥٤.

⁽۳ – ۳) زیادة من س ۱.

والحديث أخرجه مسلم، في: باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، من كتاب المسافرين، وفي: باب حديث جابر الطويل ...، من كتاب الزهد. صحيح مسلم ١/ ٥٣٢، ٤/ ٥٣٠٠ وأبو داود، في: باب إذا كان ثوبا ضيقا يتزر به، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٤٧،

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٢٦/، ٣٢١، وفي الموضع الثاني عن جبار.

الثّانية ، أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا فَحَضَرَتْ جماعَةً ، فأَحَبَّ أَن يُصَلِّى معهم ، فقالَ أحمدُ : أَحَبُ إِلَى أَن يقْطَعَ الصَّلاةَ ويدْخُلَ مع الإِمامِ . فإن لم يَفْعَلْ ودخَلَ معهم ، فَفِيه رِوايَتانِ ؛ إحداهُما ، لا يُجْزِئُه ؛ لأنّه لم يَنْوِ الائتِمامَ في اثْتِداءِ الصَّلاةِ . والثّانية ، يُجْزِئُه ؛ لأنّه لمَّ جازَ أن يجْعَلَ نفْسَه إمامًا ، جازَ أن يجْعَلَ نفْسَه إمامًا ، جازَ أن يجْعَلَها مأْمُومًا .

النَّالِئَةُ ، أَحْرَمَ مَأْمُومًا ، ثُمَّ نَوَى الْأَنْهِرَادَ لَعُذْرٍ ، جَازَ ، نَحْوَ أَن يُطوِّلَ الإِمامُ ، أُو تَفْسُدَ صَلاتُه لَعُذْرٍ مِن سَبْقِ حَدَثٍ أَو نحوه ؛ لِمَا رَوى جَابِرٌ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، بقَوْمِه ، فقرأ بسُورَةِ رَضِى اللَّهُ عنه ، بقَوْمِه ، فقرأ بسُورَةِ البَقَرَةِ ، فتأخَّرَ رَجُلَّ فصلًى وحده ، فقيلَ له : نافَقْتَ يا فُلانُ . فأتَى النبيَّ البَقَرَةِ ، فتأخَّرَ له ذلك ، فقال : ﴿ أَفَتَانُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ ؟ ﴾ . مَرَّتَينْ . مُتَّفَقٌ عَلَيه () وإن نَوى الأنفِرادَ لغيرِ عُذْرٍ فسَدَتْ () صَلاتُه ؛ لأنَّه ترَك مُتابعة عَلَيه () . وإن نَوى الأنفِرادَ لغيرِ عُذْرٍ فسَدَتْ ()

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب إذا طول الإِمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى، وباب من شكا إِمامه إذا طول، من كتاب الأذان، وفى: باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلا، من كتاب الأدب. صحيح البخارى ١/ ١٧٩، ١٨٠، ٨/ ٣٢. ومسلم، فى: باب القراءة فى العشاء، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٣٩، ٣٤٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التخفيف في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود 1/100 ، 1/100 ، المبائى ، في : باب خروج الرجل من صلاة الإمام وفراغه من صلاته في ناحية المسجد ، وباب اختلاف نية الإمام والمأموم ، من كتاب الإمامة ، وفي : باب القراءة في المغرب بسبح اسم ربك الأعلى ، وباب القراءة في العشاء الآخرة بسبح اسم ربك الأعلى ، وباب القراءة في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى 1/100 ، 1/100 ، 1/100 ، وباب من أم قوما فليخفف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ، والدارمي ، في : باب قدر القراءة في العشاء ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ، والإمام أحمد ، في : المسند 1/100 ، 1/100 ، 1/100 ، 1/100 ، والأمام أحمد ، في : المسند 1/100 ، 1/100

إمامِه لغيرِ عُذْرٍ، فأشْبَهَ ما لوترَكَها بغيرِ نِيَّةِ المُفَارَقَةِ. وفيه وَجُهُ أَنَّه يَصِحُ، بِناءً على المُنْفَرِدِ إذا نَوَى الإِمامَةَ.

الرّابِعَةُ ، أَحْرَمَ مأمُومًا ، ثُمَّ صارَ إمامًا لعُذْرٍ ، مثْلَ أَن سَبَق إمامَه الحَدَثُ ، فَيَسْتَخْلِفُه ، فإنَّه يَصِحُ . وعنه ، لا يَصِحُ . وإن أَدْرَكَ نَفْسَانِ بَعْضَ الصَّلاةِ مع الإمامِ ، فلمَّا سَلَّم اثْتَمَّ أَحَدُهما بصاحِبِه في بَقِيْتِها ؟ ففيه وَجُهانِ . فإن كان لغيرِ عُذْرِ لم يَصِحُّ .

الخامِسَةُ ، أَحْرَمَ إمامًا ، ثُمَّ صارَ مُنْفَرِدًا لَعُذْرٍ ، مثْلَ أَن يَسْبِقَ المَأْمُومَ (١) الحَدَثُ ، أو تَفْسُدَ صَلاتُه لَعُذْرٍ ، فيَنْوِىَ الإِمامُ الانْفِرادَ ، فيتصِحَّ ، وإن كان لغيرِ عُذْرٍ ، لم يَصِحَّ .

السادِسَةُ، أَحْرَمَ إِمامًا، ثُمَّ صارَ مأْمُومًا لَعُذْرٍ، مِثْلَ أَن يَوُمَّ غيرُ إِمامِ الحَيِّ، فيرُولَ عُذْرُ الإِمامِ، فيتَقَدَّمَ في أَنْناءِ الصَّلاةِ، ويَبْنِيَ على صَلاةِ الأُولِ، ويَصِيرَ الأَوَّلُ مأْمُومًا، ففيه وَجُهانِ؛ أَحَدُهما، يَصِحُ؛ لِما روَى الأَوَّلِ، ويَصِيرَ الأَوَّلُ مأْمُومًا، ففيه وَجُهانِ؛ أَحَدُهما، يَصِحُ اللهِ يَسِحُ الأَوَى سَهْلُ بنُ سَعْدِ، رَضِى اللَّهُ عنه، قال: ذَهَب رَسُولُ اللَّهِ يَسِخُ إلى بَنِي عَمْرِو بنِ عَوْفِ لِيُصْلِحَ بَيْنَهم، فحانَتِ الصَّلاةُ فصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، رَضِى اللَّهُ عَمْرِو بنِ عَوْفِ لِيُصْلِحَ بَيْنَهم، فحانَتِ الصَّلاةُ فصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، رَضِى اللَّهُ عنه، فجاء رَسُولُ اللَّهِ يَسِخُ والنّاسُ في الصَّلاةِ، فتَخَلَّصَ حتى وقَفَ في عنه، فجاء رَسُولُ اللَّهِ يَسِخُ والنّاسُ في الصَّلاةِ، فتَخَلَّصَ حتى وقَفَ في الصَّفِّ، وتَقَدَّمَ النَّبِيُ عَلَيْهِ السَّفَى، في الصَّفِّ، وتَقَدَّمَ النَّبِيُ عَلَيْهِ فَصَلَّى، ثم انْصَرفَ . مُتَّفَقَ عليه (٢). والثانى ، لا يَصِحُ ؛ لأنَّه لا حاجَةَ إلى فصَلَّى، ثم انْصَرفَ . مُتَّفَقَ عليه (٢). والثانى ، لا يَصِحُ ؛ لأنَّه لا حاجَةَ إلى

⁽١) في م: « الإمام » .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧١. في حديث: «إذا نابكم أمر فليسبح الرجال».

ذلك، وفِعْلُ النبيِّ ﷺ يَحْتَمِلُ أن يكونَ خاصًا له؛ لأنَّ أحدًا لا يُساويه.

فصل: وإذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ، لم يَشْتَغِلْ عنها بغَيْرِها؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْهِ: ﴿ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَلا صَلاةً إلا المُكْتُوبَةَ ﴾. رَواه مسلمُ (١) . وإن أُقِيمَتْ وهو في نافِلَةِ ، خفَّفَها وأتمَّها ، إلَّا أن يخافَ فواتَ الجماعَةِ فيقَطَعَها ؛ لأَنَّ الفَرِيضَةَ أَهَمُّ . وعنه ، يُتِمُّها ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَلَا لُمُ اللَّهِ عَالَى : ﴿ وَلَا لُمُ اللَّهِ اللَّهِ عَالَى : ﴿ وَلَا لَمُ اللَّهِ اللَّهِ عَالَى اللَّهِ اللَّهِ عَالَى اللَّهِ اللَّهِ عَالَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللْمُواللَّ اللللْهُ الللللْهُ اللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْمُؤْلُولُولُول

وإن أُقِيمَتْ قَبْلَ مَجِيئِه، لم "يَسْعَ إليها"؛ لِمَا رَوى أبو هُرَيْرَةَ، رَضِى اللَّهُ عنه، قال: قال رسولُ اللَّهِ عَلَيْقَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَلا تَأْتُوها (أنَّ اللَّهُ عنه، قال: قال رسولُ اللَّهِ عَلَيْقَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَلا تَأْتُوها (أنَّ تَسْعَوْن، ائْتُوها وعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْمُوا». ورُوى: «فَاقْضُوا». مُتَّفَقٌ عليه (٥٠).

⁽١) في: باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٢/ ٤٩٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتى الفجر، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/ ٢٩١. والترمذي، في: باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/ ٢١٣. والنسائي، في: باب ما يكره من الصلاة عند الإقامة، من كتاب الإمامة. المجتبى ٢/ ٩٠. وابن ماجه، في: باب ما جاء في: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٦٤. والدارمي، في: باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي والدارمي، والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٣٣١، ٣٥٥، ٤٥٥، ٥١٧، ٥٣٥.

⁽٢) سورة محمد ٣٣.

⁽٣ - ٣) في الأصل: «يسمع».

⁽٤) بعده في م: «وأنتم».

 ⁽٥) أخرجه البخارى، في: باب المشى إلى الجمعة، من كتاب الجمعة. صحيح البخارى =

ولا بَأْسَ أَن يُسْرِعَ شَيْعًا إِذَا خَافَ فَواتَ الرَّكْعَةِ؛ لأَنَّه جَاءَ عَن أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ يَتَكِيْمُ أَنَّهُم كَانُوا يُعَجِّلُون شَيْعًا إِذَا خَافُوا الفَواتَ. فإن أَذْرَكَه راكِعًا، كَبَّرَ للإِحْرامِ وهو قائمٌ، ثُمَّ كَبَرَ أُخْرَى للرُّكُوعِ. فإن كَبَرَ أُذْرَكَه راكِعًا، كَبَرَ للإِحْرامِ وهو قائمٌ، ثُمَّ كَبَرَ أُخْرَى للرُّكُوعِ. فإن كَبَرَ واحِدَةً، أَجْزَأَه. نَصَّ عَلَيه. واحْتَجَّ بأَنَّه فِعْلُ زَيْدِ بنِ ثابِتٍ وابنِ عُمَر. وإن أَذْرَكَ قَدْرَ ما يُجْزِئُ في الرُّكُوعِ مع الإِمامِ أَدْرَكَ الرَّكْعَة، وإن لم يُدْرِكُ أَدْرَكَ لَم يُدُرِكُ في الرُّكُوعِ مع الإِمامِ أَدْرَكَ الرَّكْعَة، وإن لم يُدْرِكُ ذَلكَ، لم يَكُنْ مُدْرِكًا لها؛ لِما رَوى أبو هُرَيْرَةَ، رَضِي اللَّهُ عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ذَلكَ، لم يَكُنْ مُدْرِكًا لها؛ لِما رَوى أبو هُرَيْرَةَ، رَضِي اللَّهُ عنه، أَنَّ النَّبِيَّ قال : ﴿ إِذَا أَدْرَكُمُ الإِمامَ فِي السُّجُودِ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعُدُّوها شَيْعًا، ومَن أَدْرَكَ الرُّكُوعَ فَقَدْ أَذْرَكَ الرَّكُعة ﴾. رَواه أبو دَاودَ (''. فإن أَدْرَكَه في ومَن أَدْرَكَ الرَّكُوعَ فَقَدْ أَذْرَكَ الرَّكُعة ﴾. رَواه أبو دَاودَ (''. فإن أَدْرَكَه في السُّحُودِ فَاسْجُدُوا وَلاَ تَعُدُّوا أَدْرَكُه في ومَن أَدْرَكَ الرُّكُوعَ فَقَدْ أَذْرَكَ الرَّكُعة ﴾. رَواه أبو دَاودَ (''. فإن أَدْرَكُه في

كما أخرجه أبو داود ، في : باب السعى إلى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٣٥. والترمذي ، في : باب ما جاء في المشي إلى المسجد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ١٢٣. والنسائي ، في : باب السعى إلى الصلاة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/ ٨٨. وابن ماجه ، في : باب المشي إلى الصلاة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١/ ٥٥٧. والدارمي ، في : باب كيف يمشي إلى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٩٤. والإمام مالك ، في : باب ما جاء في النداء للصلاة ، من كتاب الصلاة . الموطأ ١/ ٦٨، ٩٢. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٣٧، ٢٣٩ ، ٢٧٠ ، ٣١٨ ، ٢٥٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٥ ، ٤٨٠ ، ٤

ولفظ: «فاقضوا». عند أبي داود، والنسائي، والإِمام أحمد، في: المسند ٣١٨/٢. ٤٨٩، ٣٣٥.

وإنما أخرجه أبو داود بلفظ: « ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة ». في: باب في الرجل يدرك الإمام ساجدا كيف يصنع ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٦/١. انظر إرواء الغليل ٢٠٠٠ - ٢٦٦ - ٢٦٦.

⁼ ١/ ١٦٤، ٢/ ٩. ومسلم، في: باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤٢٠، ٤٢١.

⁽١) لم نجده بهذا اللفظ لا عند أبي داود ولا عند غيره.

سُجودٍ أو مجلوسٍ ، كبَّرَ للإِحْرامِ ، وانْحَطَّ مِن غيرِ تَكْبِيرٍ ؛ لأَنَّه لَم يُدْرِكُ مَحَلَّ التَكْبِيرِ مِن السُّجودِ .

فصل: وإذا أحَسَّ بداخِلٍ في القيامِ أو الرُّكوعِ ، اسْتُحِبَّ له انْتِظارُه ما لم يَشُقَّ على المَّامُومِينَ ؛ لِما رَوى ابنُ أَبِي أَوْفَى ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أَنَّ النبيَّ على المَّامُومِينَ ؛ لِما رَوى ابنُ أَبِي أَوْفَى ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أَنَّ النبيَّ عَلَى يَقُومُ في الرَّكْعَةِ الأُولِى مِن صَلاةِ الظَّهْرِ حتى لا يَسْمَعَ وَقْعَ قَدَمٍ () . ولأنَّه انْتِظارِ ليُدْرِكَ المَّامُومُ على وَجْهِ لا يَشُقُ ، فلم يُكْرَهُ ، كَالانْتِظارِ في صَلاةِ الخَوْفِ ، إلَّا أَن يكُونَ الجَمْعُ كثيرًا ، فلا () يُستَحَبُ ؛ كالانْتِظارِ في صَلاةِ الخَوْفِ ، إلَّا أَن يكُونَ الجَمْعُ كثيرًا ، فلا أَن يُستَحَبُ ؛ لأنَّه يَنعُدُ () أَن لا يكُونَ فيهم مَن أن يشُقُ عليه ، ولأنَّه يُفوِّتُ [. •و] حَقَّ جماعَةِ كثيرةِ لأَجُل واحدٍ .

ومَنْ كَبَّرَ قبلَ سَلام الإِمام فقد أَدْرَكَ فَضِيلَةَ الجماعَةِ، ويَتْنِي عليها.

فصل: وما يُدْرِكُه المأْمُومُ مع الإمامِ آخِرُ صَلاتِه ، لا يَسْتَفْتِحُ فيه ، وما يَقْضِيه أَوَّلُها ، يَسْتَفْتِحُ إذا قامَ إليه ويَسْتَعِيذُ ؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْكُمْ : « وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا » . والمَقْضِيُّ هو الفائتُ . وعنه ، أنَّ ما يُدْرِكُه أَوَّلُها ، وما يَقْضِيه آخِرُها ؛ لقَوْلِه عليه السلامُ : « وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيَّمُوا » . والأَوَّلُ المَشْهُورُ ؛ لأنَّه يَعْرُهُ فيما يقْضِيه بالسُّورَةِ بعدَ الفاتحةِ ، فكانَ أوَّلَ صَلاتِه ، كما لو بدأ به .

⁽١) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في القراءة في الظهر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٨٥. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٣٥٦.

⁽٢) بعده في ف، م: (لا).

⁽٣) في م: ﴿ لا يتعذر ﴾ .

⁽٤) في م: ﴿ فَإِنَّهُ لَا ﴾ .

فإن لم يُدْرِكُ إِلَّا رَكْعَةً مِن المُغْرِبِ أَو الرُّباعِيَّةِ ، فَهَى مَوْضِعِ تَشَهُّدِهُ رِوَايَتانِ ؛ إحداهما ، يأْتِي برَكْعَتَيْنُ مُتَوالِيَتَيْنُ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ ؛ لأَنَّ المَقْضِيَّ أُوَّلُ صلاتِه ، وهذا صِفَةُ أُوَّلِ الصَّلاةِ ، ولأنَّهما رَكْعَتانِ يقْرَأُ فيهما بالسُّورَةِ ، صلاتِه ، وهذا صِفَةُ أُوِّلِ الصَّلاةِ ، ولأنَّهما رَكْعَتانِ يقْرَأُ فيهما بالسُّورَةِ ، فكانتا مُتَوالِيَتَيْنُ ، كَغَيْرِ المَسْبُوقِ . والثانِيَةُ ، يأْتِي برَكْعَةِ ثُمَّ يَجْلِسُ ؛ لأنَّه فكانتا مُتَوالِيَتَيْنُ ، كَغَيْرِ المَسْبُوقِ . والثانِيَةُ ، يأْتِي برَكْعَةِ ثُمَّ يَجْلِسُ ؛ لأنَّه يُووى عن ابنِ مَسْعُودٍ ، رَضَى اللَّهُ عنه ، وسعيدِ بنِ المُسَيَّبِ ('' ، ومَسْرُوقٍ (') .

وإذا جلَسَ مع الإِمامِ في تشَهُّدِه الأخِيرِ، كَرَّر التَّشَهُّدَ الأُوَّلَ، فإذا قَضَى ما عليه، تشَهَّدَ وصلَّى على النبيِّ ﷺ، ثم سلَّمَ.

فصل: فإن فاتَتْه الجماعَةُ اسْتُحِبَّ أَن يُصَلِّى في جماعَةِ أُخْرَى ، فإن لم يَجِدْ إِلَّا مَن قد صلَّى ، اسْتُحِبَّ لبَعْضِهم أَن يُصَلِّى معه ؛ لِمَا روَى أبو سعيدٍ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أَنَّ رجُلًا جاء وقد صلَّى رسولُ اللَّهِ ﷺ فقال: « مَن يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّى مَعَهُ ؟ » (مَن يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّى مَعَهُ ؟ » (مَا حديثُ حسنٌ . ولقَوْلِ

⁽۱) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب، أبو محمد القرشى المخزومى، الإِمام العلم، عالم أهل المدينة، سيد التابعين فى زمانه، رأى عمر، وسمع عثمان وخلقا، وكان ممن برز فى العلم والعمل، توفى سنة أربع وتسعين. سير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ – ٢٤٦.

⁽۲) مسروق بن الأجدع بن مالك، أبو عائشة الهمداني الكوفي، الإِمام القدوة العلم، عداده في كبار التابعين وفي المخضرمين، كان أحد أصحاب ابن مسعود الذين يقرئون ويفتون، وكان يصلى حتى ترم قدماه، توفي سنة اثنتين وستين. سير أعلام النبلاء ٢٣/٤ - ٦٩.

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الجمع في المسجد مرتين ، من كتاب الصلاة , سنن أبي داود / ١٣٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ٢١ . والدارمي ، في : باب صلاة الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٥، ١٤ ، ٥٠ ، ٥ و / ٢٥٤ ، ٢٠٥ .

رسولِ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الجَماعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلاةِ الفَذِّ بِسَبْعٍ وعِشْرِينَ دَرَجَةً ». (مُثَّفَقٌ عَلَيه (). ويجوزُ ذلك في جميعِ المساجِدِ ، إلَّا أنَّ أحمدَ كَرِهَه في المَسْجِدِ الحرامِ ، ومَسْجِدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ.

فصل: ويَتْبَعُ المأْمُومُ الإِمامَ، فَيَجْعَلُ أَفْعَالَه؛ بعدَ أَفْعَالِه، لقَوْلِ النَّبِيُّ وَعَلَيْهِ: ﴿ إِنَّمَا مُحِعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وإِذَا رَكَع فَارْكَعُوا، وإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ. (وإذا سَجَد وإذا قال: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. والفَاءُ للتَّعْقِيبِ. وقالَ في حديثِ أبي فاسْجُدو) ﴿ . مُتَّفَقٌ عَلَيه () والفَاءُ للتَّعْقِيبِ. وقالَ في حديثِ أبي مُوسَى: ﴿ فَإِنَّ الإِمَامَ يَرْكُعُ قَبْلَكُمْ ، ﴿ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ *) ﴿ . رَواه مسلمٌ () . مُوسَى: ﴿ فَإِنَّ الإِمَامَ يَرْكُعُ قَبْلَكُمْ ، ﴿ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ *) . رَواه مسلمٌ () .

⁽۱ - ۱) سقط من: س ۲، م.

والحديث أخرجه البخارى، فى: باب فضل صلاة الجماعة، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١٦٦/١. ومسلم، فى: باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١٩٤١، ٤٥٠.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل الجماعة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ١٥ . والنسائى ، فى : باب فضل صلاة الجماعة ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب فضل الجماعة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/ ٨٠ . وابن ماجه ، فى : باب فضل الصلاة فى جماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١/ ٥٥ . والدارمى ، فى : باب فى فضل صلاة الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/ ٣٣ . والإمام مالك ، فى : باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١/ ٢٩٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/

⁽٢ - ٢) سقط من: م.

⁽٣) تقدم تخريجه من حديث أنس في صفحة ٣٠٢.

⁽٤ - ٤) سقط من: م.

^(°) في : باب التشهد في الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٠٣/، ٣٠٤. كما أخرجه أبو داود ، في : باب التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢/٣٢١.=

وقالَ البَرَاءُ، رَضِى اللَّهُ عنه: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذا قال: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَه». لم يَحْنِ أحدٌ ظَهْرَه حتى يَقَعَ سَاجِدًا، فنَقَعَ سُجُودًا بعدَه. مُتَّفَقٌ عليه (۱).

فإن كبَر للإِحْرامِ مع إمامِه أو قبلَه ، لم يَصِحُ ؛ لأنَّه اثْتَمَّ بَمْن لم تَنْعَقِدْ صلاتُه ، وإن فعَلَ سائر الأَفْعالِ معه ، كُرِه ؛ لمُحَالَفَةِ السُّنَّةِ ، ولم تَفْسُدْ صَلاتُه ؛ لأنَّه اجْتَمَعَ معه في الرُّكْنِ ، وإن رَكَع أو رَفَع قبلَه عَمْدًا أَيْمَ ('') ؛ لقَوْلِ النبيِّ وَيَكِيْتُهُ : « لا تَسْبقُونِي بالرُّكُوعِ ، ولا بالسُّجُودِ ، وَلا بالقِيَامِ ». لقَوْلِ النبيِّ وَلَا بالقِيَامِ ». (رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، رَضِي اللَّهُ رَوَاهُ مَسْلِمٌ ". والنَّهُ يُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ . وروَى أبو هُرَيْرَةَ ، رَضِي اللَّهُ

⁼ والنسائى، فى: باب مبادرة الإِمام، من كتاب الإِمامة، وباب قوله: ربنا ولك الحمد، من كتاب التطبيق، وباب نوع آخر من التشهد. المجتبى ٢/ ٧٥، ٧٦، ١٥٤، ١٥٥، ٣٦/٣. والدارمى، فى: باب صفة صلاة رسول الله ﷺ، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ١/ ٣١٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٩٣/٤.

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب متى يسجد من خلف الإِمام، وباب رفع البصر إلى الإِمام فى الصلاة، وباب السجود على سبعة أعظم، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١٧٧١، ١٧٧، ومسلم، فى: باب متابعة الإِمام والعمل بعده، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٤٥، ٣٤٦.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإِمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/ ١٤٥ . والترمذى ، في : باب ما جاء في كراهية أن يبادر الإِمام بالركوع والسجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ٧٨. والنسائى ، في : باب مبادرة الإِمام ، من كتاب الإِمامة . المجتبى ٢/ ٧٥. والإِمام أحمد ، في : المسند ٢٨٤/٤ - ٢٨٦، ٣٠٠، ٣٠٤. (٢) في م : « أتم ٤ . .

⁽٣ – ٣) سقط من: م.

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٦.

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/٧٧١. ومسلم، فى: باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود أو نحوهما، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٣٢٠، ٣٢١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التشديد في من يرفع رأسه قبل الإمام أو يضع قبله ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٥/١ والترمذي ، في : باب ما جاء من التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٣/ ٦٣ . والنسائي ، في : باب مبادرة الإمام ، من كتاب الإمامة . المجتبي ٢/ ٧٥ . وابن ماجه ، في : باب النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٨٠٨ . والدارمي ، في : باب النهي عن مبادرة الأئمة بالركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٠٠ . والإمام أحمد ،

لنَوْمِ أُو غَفْلَةِ أُو نحوِ ذلك ، لَم تَبْطُلْ ؛ لأنَّه سَبْقٌ يَسيرٌ ، ويَرْكَعُ ثُم يُدْرِكُه ، فإن سَبَقَه بأكْثَرَ مِن ذلكَ لعُذْرٍ ، فَفِيه وَجْهانِ ؛ أحدُهما ، يَفْعَلُه ويَلحقُه ، كالمَرْحُوم في الجُمُعَةِ . والنّانِي ، تَبْطُلُ الرَّكْعَةُ ؛ لأنَّها مُفَارَقَةٌ كثيرةٌ .

بَابُ صِفَةِ الْأَئِمَّةِ

الكَلامُ فيها في ثَلاثَةِ أُمورٍ ؛ أحدُها ، صِحَّةُ الإِمامَةِ ، والنّاسُ فيها على خَمْسَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحدُها ، مَن تَصِحُ إِمامَتُه بكلِّ حالِ ، وهو الرجلُ المسْلِمُ . العَدْلُ القائمُ بأَرْكَانِ الصَّلاةِ وشَرائطِها ، فتَصِحُ إِمامَتُه وإن كان عَبْدًا ؛ لأنَّ العَدْلُ القائمُ بأَرْكَانِ الصَّلاةِ وشَرائطِها ، فتَصِحُ إِمامَتُه وإن كان عَبْدًا ؛ لأنَّ أبا ذَرِّ وابنَ مَسْعُودٍ وحُذَيْفَةَ وناسًا مِن أَصْحابِ رسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَدَّمُوا أَبَا سعيدٍ ، مَمْلُوكًا لأبي أَسِيدٍ ، فصَلَّى بهم (۱) . ولأنَّه مِن أَهْلِ الأَذَانِ لهم ، فأَشْبَهَ الحُرُّ .

وتَصِحُ إِمَامَةُ الأَعْمَى؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيَلِيَّةٍ كَانَ يَسْتَخْلِفُ ابنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يَؤُمُّ النَاسَ (أوهو أَعْمَى). رواه أبو داودَ ("). ولأنَّ العَمى فقْدُ حاسَّةٍ، فأَشْبَهَ فَقْدَ الشَّمِّ.

وتَصِحُّ إِمامَةُ الأَصَمُّ؛ لذلك. فإن كان أَصَمَّ أَعْمَى، فقال بعْضُ أَصْحابِنا: لا تَصِحُ إِمامَتُه؛ لأنَّه قد يَسْهُو، فلا يُمْكِنُ تَنْبِيهُه. والأَوْلَى صحَّتُها؛ لأنَّه لا يُخِلُّ بشَىء مِن واجِباتِ الصَّلاةِ، والسَّهْوُ عارِضٌ، فلا يُبْطِلُ الصَّلاةَ احْتِمالُ وُجودِه، كالجَهْلِ بحُكْم السَّجودِ.

⁽١) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٢/ ٣٩٢. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣/ ١٢٦.

⁽٢ - ٢) سقط من: م.

 ⁽٣) في: باب إمامة الأعمى، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٤٠/١.
 كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٩٢/٣.

وتَصِحُ إِمامَةُ وَلَدِ الزِّنَى ، والجُنْدِيِّ ، والخَصِيِّ ، والأَعْرَابِيِّ ، إِذَا سَلِمُوا فَى دِينِهِم ؛ لدُخُولِهِم في عُمومِ قَوْلِ النبيِّ ﷺ : « يَوُمُّ القَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ » (١٠) .

وتَصِحُ إِمامَةُ الْمُتَيَمِّمِ بِالْمُتَوَضِّئِ؛ لأَنَّ عَمْرَو بِنَ العَاصِ صلَّى بأَصْحَابِهِ مُتَيَمِّمًا، وأَخْبَرَ النبيَّ يَيَّافِيْرُ فضَحِكَ ولم يُنْكِرْ عليه (أ). ولأَنَّ طَهارَتَه صَحِيحةً، أَشْبَة الماسِحَ.

فصل: القِسْمُ الثّاني ، مَن لا تَصِحُّ إِمامَتُه ، وهم نَوْعانِ ؛ أحدُهما ، مَن لا تَصِحُّ صَلاتُه لنَفْسِه ؛ كالكافِر ، والجَنُونِ ، ومَن أخلَّ بِشَرْطِ أو واجِب لغيرِ عُذْرٍ ، فلا تَصِحُ إِمامَتُه بحالٍ ؛ لأنَّه لا صَلاة له في نَفْسِه ، أشْبَه اللَّاعِبَ ، إلَّا في الحُدْثِ والنَّجِسِ إذا لم يَعْلَمْ هو والمأْمُومُ حتى فرَغُوا مِن الصَّلاةِ ، أعاد وحده ؛ لِما رُوى عن عمر ، رَضِي اللَّهُ عنه ، أنَّه صلَّى بالناسِ الصَّلاةِ ، ثم خرَج إلى الجُرُفِ (") ، فأهراق الماء ، فوجَد في ثَوْبِه احْتِلامًا ، الصَّبْحَ ، ثم خرَج إلى الجُرُفِ (") ، فأهراق الماء ، فوجَد في ثَوْبِه احْتِلامًا ، فأعاد ، ولم يُعِدِ النّاسُ (أ) . ورَوَى الأَثْرَمُ نحوَ هذا عن عُثْمانَ وعلى وابنِ

⁽۱) أخرجه مسلم، في: باب من أحق بالإمامة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/ ٤٦٥. وأبو داود، في: باب من أحق بالإمامة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٣٧١. والترمذي، في: باب من أحق بالإمامة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/ ٣٤. والنسائي، في: باب من أحق بالإمامة، من كتاب الإمامة. المجتبي ٢/ ٥٩. وابن ماجه، في: باب من أحق بالإمامة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣١٣، ١٩١٥. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ١٨، ١٢١، ٥/ ٢٧٢.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٥.

 ⁽٣) الجرف؛ موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام، به كانت أموال لعمر بن الخطاب
 ولأهل المدينة. معجم البلدان ٢/ ٦٢.

⁽٤) انظر ما تقدم تخريجه في صفحة ١٢٢.

عُمَرَ (١) . ولم يُعْرَفْ لهم مُخالِفٌ ، فكانَ إجْماعًا . ولأنَّ هذا مَمَّا يَخْفَى ، فكان المَّامُومُ مَعْذُورًا في الاقْتِداءِ به . والنَّجاسَةُ كالحَدَثِ ؛ لأنَّها ممّا تَخْفَى .

ولا يُعْفَى عن سائرِ الشَّروطِ؛ لأنَّها ليست في مَظِنَّةِ الحَفَاءِ، فإن عَلِم الإِمامُ والمَامُومُ ذلكَ في أثناءِ الصَّلاةِ، لَزِمَهم الاسْتِثْنافُ. وحُكِى عنه في المَّامُومِ أنَّه يَبْنِي على ما مَضَى، كما لا لو سَبَق الإِمامَ الحَدَثُ. والمَذْهَبُ المَّامُومِ أنَّه يَبْنِي على ما مَضَى بُنِيَ على غيرِ طهارَةِ، بخِلافِ مَن سبَقه الحَدَثُ. الأوَّلُ؛ لأنَّ ما مَضَى بُنِيَ على غيرِ طهارَةِ، بخِلافِ مَن سبَقه الحَدَثُ. وإن عَلِمَ بعضُ المَّمُومِين دونَ بعضٍ، فالمنْصُوصُ أنَّهم يُعِيدُون جميعًا؛ لعَدَمِ المَشَقَّةِ فيه. ويَحْتَمِلُ أن تَخْتَصَّ الإِعادَةُ بَمَن عَلِم؛ لأنَّه اخْتَصَّ بالعِلْمِ المُثَلِلُ، فاخْتَصَّ بالبَطْلانِ، كما لو أَحْدَثَ.

النَّوْعُ الثَّانِي ، الفاسِقُ ؛ إِمَّا بِالأَفْعَالِ أُو بِبِدْعَةِ لَا تُكَفِّرُه ، فَفِي إِمامَتِه رِوايَتَانِ ؛ إِحْداهِما ، تَصِحُ ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ لأَبِي ذَرِّ ، رَضِي اللَّهُ عنه : « كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ [٥٠٠] أُمَراءُ مُمِيتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِها (٣) » . وَكَيْفَ أَنْتُ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ [٥٠٠] أُمَراءُ مُمِيتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِها أَمُونِي ؟ قال : « صَلِّ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا ، فَإِنْ أَذْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةً » . مِن « المُسْنَدِ » (أ) . وكان ابنُ عُمَرَ يُصَلِّى وراءَ فَصَلِّ ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةً » . مِن « المُسْنَدِ » (أ) .

⁽١) انظر ما أخرجه عبد الرزاق عن على وابن عمر. المصنف ٢/ ٣٤٨، ٥٠٠.

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) في م: ((أوقاتها)).

^{(\$) 0/} Y\$1, . TI, XTI, PTI, \$17, 017, PTT.

كما أخرجه مسلم، في: باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار ...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٤٨، ٤٤٩، وأبو داود، في: باب إذا أحر الإمام الصلاة عن الوقت، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٠٢/١. والترمذي، في: باب ما جاء في تعجيل=

الحَجاجِ ، والحسنُ والحُسَيْنُ يُصَلِّيان وراءَ مَوْوانَ () . والثَّانِيَةُ ، لا تَصِحُ ؛ لأنَّ جابِرًا ، رَضِى اللَّهُ عنه ، قال : سمِعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ : « لا تَوُمَّنَ امْرَأَةٌ رَجُلًا ، ولا فَاجِرُ مُؤْمِنًا ، إلَّا أَن يَقْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ ، أَوْ يَخَافَ سَوْطَهُ أَوْ سَيْفَهُ » . رَواه ابنُ ماجه () . ولأنَّه لا يُؤْمَنُ على شَرائطِ الصَّلاةِ . ويَحْتَمِلُ أَن تَصِعَّ الجُمُعَةُ والعِيدُ دونَ غيرِهما ؛ لأنَّ النَّبَى ﷺ أَمَر بهما خَلْفَ كُلْ بَرُّ وفاجِر () . ولأنَّها تَحْتَصُّ بإمامٍ واحدٍ ، فالمَنْعُ منها خَلْفَ الفَاسِقِ يُفْضِى إلى تَفْويتِها () ، فسُومِحَ فيها دُونَ سائرِ الصَّلُواتِ .

فصل: القِسْمُ الثّالثُ، مَن تَصِحُ إِمامَتُه بِمِثْلِه ولا تَصِحُ بغيرِه، وهم ثلاثَةُ أَنْواعٍ؛ أَحَدُها، المرأةُ، يَجوزُ أَن تَوُمَّ النّساء؛ لِمَا تقَدَّمَ، ولا يجوزُ أَن تَوُمَّ رَجُلًا، ولا خُنْثَى مُشْكِلًا، في فَرْضٍ ولا صَلاةِ نَفْل؛ يجوزُ أَن تَوُمَّ رَجُلًا، ولا تَوُمَّنَ امْرَأَةٌ رَجُلًا». ولأنّها لا تُؤذّنُ للرّجالِ، لقَوْلِه عليه السّلامُ: «لا تَوُمَّنَ امْرَأَةٌ رَجُلًا». ولأنّها لا تُؤذّنُ للرّجالِ،

⁼ الصلاة إذا أخرها الإمام، من أبواب الصلاة. عارضة الأجوذى ١/ ٢٨٧. والنسائى، فى: باب الصلاة مع أثمة الجور، من كتاب الإمامة. المجتبى ٢/ ٥٩، ٥٩. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فيما إذا أخروا الصلاة عن وقتها، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٩٨. (١) أخرجهما الإمام الشافعى، انظر: ترتيب المسند ١/ ١٠٩. وابن أبى شيبة، فى: المصنف ٢/ ٣٧٨. والبيهقى، فى: السنن الكبرى ٣/ ١٢٢.

⁽۲) في: باب في فرض الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ۳۶۳/۱. وقال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف. مصباح الزجاجة ۸/۳۵۸.

⁽٣) بلفظ: «صلوا خلف كل بر وفاجر». أخرجه الدارقطنى ، فى: سننه ٢/٥٠. والبيهقى ، فى: السنن الكبرى ٤/٩. وابن الجوزى، فى: العلل المتناهية ١/ ٤٢٥. ولم نجد أمرا خاصا بالجمعة والعيد.

وانظر: التلخيص الحبير ٢/ ٣٥، والإرواء ٣٠٤/٢ – ٣١٠.

⁽٤) في الأصل، س ١: «تفويتهما».

فلم يَجُزْ لها^(١) أن تَؤُمَّهُم، كالجَّنُونِ.

الثّانى، الأُمّٰى، وهو مَن لا يُحْسِنُ الفاتِحةَ، أو يُخِلُّ بتَرْتِيلِها (")، أو حَرْفِ منها، أو يُبْدِلُه بغيرِه، كالأَنْفِع الذى يَجْعَلُ الرَّاءَ غينًا (")، ومَن يَلْحَنُ لَخَنًا يُحِيلُ المَعْنَى، مثلَ أن يَضُمَّ تاءَ: ﴿ أَنعُمْتَ ﴾ (ف). أو يَكْسِرَ كافَ: ﴿ أَنعُمْتَ ﴾ (ف). أو يَكْسِرَ كافَ: ﴿ إِيَّاكَ ﴾ (ف). أو يُحْلَّ بشَدَّةٍ، فإنَّ الشَّدَّةَ قامَت مقامَ حَرْفِ، بدليلِ أنَّ شَدَّةَ راءِ «الرَّحِيمِ» قامَت مقامَ اللَّامِ، لكِنْ إن خَفَّفَها أَجْزَأَتُه، فهؤلاءِ إذا لم يَقْدِرُوا على إصلاحِ قِراءَتِهم أُمِّيُون، تَصِحُّ صَلاتُهم بمثْلِهم، ولا تَصِحُ بقارِئُ؛ لأنَّه عَجَز عن رُكْنِ الصَّلاةِ، فأَشْبَهَ العاجِزَ عن السُّجُودِ. فإن أمَّ يُون أَشْبَهَ العاجِزَ عن السُّجُودِ. فإن أمَّ أُمِينُ وقارِئًا، صَحَتْ صَلاةُ الأُمْيَيْنِ، وفسَدَتْ صَلاةُ القارِئُ.

وفى مَعْنَى هذا النَّوْعِ، مَن يُخِلُّ بشَرْطٍ أو رُكْنٍ؛ كالأَخْرَسِ، والعاجِزِ عن الرُّكُوع، والسُّجودِ، والقِيَامِ، والقُعُودِ.

والمُسْتَحاضَةُ ومَن به سَلَسُ البَوْلِ وأَشْبَاهُهم، تَصِحُ صَلاتُهم في أَنْفُسِهم، وبَمَن حالُه كحالِهم، ولا تَصِحُ لغيرِهم؛ لأنَّهم أَخَلُوا بفَرْضِ الصَّلاةِ، فأَشْبَهَ المُضْطَحِعَ يَوُمُّ القائِمَ، إلَّا في مَوْضِع واحدٍ، وهو العاجِزُ

⁽١) زيادة من: م.

⁽٢) في الأصل، س ١: «ترتيبها».

⁽٣) في الأصل: «عينا».

⁽٤) سورة الفاتحة ٧.

⁽٥) سورة الفاتحة ٤.

⁽٦) سقط من: م.

عن القِيامِ يَوُمُّ القادِرَ عليه بشَوْطَينِ؛ أَحَدُهما، أن يكُونَ إِمامَ الحَيِّ وَالثّانِي، أن يُوجَى زَوالُ مرَضِه. ويُصَلُّون خلْفَه مجلُوسًا؛ لأنَّ النبيَّ عَيَّا صلَّى بهم جالِسًا، فصَلَّى وراءَه قَوْمٌ قِيامًا، فأَشارَ إليهم أنِ الجلِسُوا، ثم قال : «إِنَّمَا مُجعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فلا تَخْتَلِفُوا عَلَيْه، فإذا صَلَّى جالِسًا فصَلُوا مجلُوسًا أَجْمَعُونَ ». مُتَّفَقٌ عليه (). فإن صَلَّوا قِيامًا، ففيه وَجهانِ ؛ فصَلُوا مجلُوسًا أَجْمَعُونَ ». مُتَّفَقٌ عليه () . فإن صَلَّوا قِيامًا، ففيه وَجهانِ ؛ أَحَدُهما، لا تَصِحُّ ؛ لأنَّ القِيامَ هو الأصْلُ، وقد أَتَوْا به . فإنِ ابْتَدَأَ بهم الصَّلاةَ قائمًا، ثم اعْتَلَّ فجلَس، أَتَمُّوا قِيامًا؛ لأنَّ عائشَةَ ، رَضِى اللَّهُ عنها، قالت : لما ثَقُلَ رسولُ اللَّه عَلَيْ قال : «مُرُوا أَبا

وحديث عائشة أخرجه البخارى، فى: باب إنما جعل الإِمام ليؤتم به، من كتاب الأذان، وفى: باب صلاة القاعد، من كتاب التقصير. صحيح البخارى ١/ ١٧٦، ١٧٦، ٢/ ٥٥. ومسلم، فى: باب ائتمام المأموم بالإِمام، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٠٩.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الإمام يصلى من قعود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود 1/ ١٤٢. وابن ماجه، في: باب ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٩٢. والإمام مالك، في: باب صلاة الإمام وهو جالس، من كتاب صلاة الجماعة. الموطأ ١/ ٥٣٠. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٥١، ٥٧، ٥٨، ٦٨، ١٩٤.

أما حديث أبى هريرة فأخرجه البخارى، فى: باب إقامة الصف من تمام الصلاة، وباب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/١٨٤، ١٨٧. ومسلم، فى: الموضع السابق ١/٣٠٠، ٣١٠.

كما أخرجه أبو داود، في: الموضع السابق ١/ ١٤١. وابن ماجه، في: الموضع السابق ١/ ٣٩٣. والدارمي، في: باب القول بعد رفع الرأس من الركوع، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٠٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٣٣٠، ٣١٦، ٣٤١، ٣٧٦، ٣٨٧، ٤١٨.

⁽١) هذا اللفظ جمعه المصنف، رحمه الله، من حديث عائشة وأبي هريرة.

بَكْرِ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فلمَّا ذَخَل أبو بَكْرٍ فى الصَّلاةِ ، خَرَج النبىُ عَيَّالِيْهِ فَجَاء رسولُ اللَّهِ عَيِّلِيْ حتى جَلَس عن يَسارِ أبى بَكْرٍ ، فكان رسولُ اللَّهِ عَلَيْهِ يُصَلِّى بالنَّاسِ جالِسًا وأبو بَكْرٍ قائمًا يَقْتَدِى بصلاةِ النبيِّ عَلَيْلِيْهِ، ويَقْتَدِى النّاسُ بصَلاةِ أبى بَكْرٍ . مُتَّفَقٌ عليه (۱) . فأتَمُّوا قِيامًا ؛ لا بُتِدَائِهم إيّاها قِيامًا .

فَأَمَّا غِيرُ إِمامِ الحَيِّ، فلا يَصِحُّ أَن يَؤُمَّ قَادِرًا على القِيامِ وهو جالِسٌ؛ لَعَدَمِ الحَاجَةِ إلى تَقْدِيمِه مع عَجْزِه. وإن [٥٠١] لم يُرْجَ بُرْوُه، لم تَجُزُ إمامَتُه؛ لأنَّه لا يجوزُ اسْتِبْقاؤُه إمامًا دائمًا مع عَجْزِه، واحْتَمَلَ هذا في القَيام دُونَ سائرِ الأَرْكانِ؛ لخِفَّتِه، بدَلِيلِ سُقُوطِه في النَّقْلِ دُونَها.

فإن كان أَقْطَعَ اليَدَيْن، فقال أبو بَكْرِ: لا تَصِحُ إمامَتُه؛ لإِخْلَالِه بالشَّجودِ على عُضْوَيْن مِن أَعْضاءِ السُّجُودِ، فأَشْبَهَ العاجِزَ عن السُّجودِ على جَبْهَتِه. وفي مَعْنَاه أَقْطَعُ اليَدِ الواحِدَةِ. وقال القاضي: تَصِحُ إمامَتُه؛

⁽۱) أخرجه البخارى، في: باب حد المريض أن يشهد الجماعة، وباب الرجل يأتم بالإمام، ويأتم الناس بالمأموم، وباب إذا بكى الإمام في الصلاة، من كتاب الأذان. وفي: باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين والبدع، من كتاب الاعتصام. صحيح البخارى ١/ ١٦٥، ١٦٨، ١٨٠، ١٢٠، ١٢١، ومسلم، في: باب في استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٣١٦، ٢١٦، ٣١٦.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب فى مناقب أبى بكر وعمر ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ١٣٥/١٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صلاة رسول الله ﷺ فى مرضه ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٩، ٣٩٠. والإمام مالك ، فى : باب جامع الصلاة ، من كتاب السفر . الموطأ ١/ ١٧٠، ١٧١، والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/ ٣٤، ٩٦، ١٥٩، من كتاب السفر . الموطأ ٢/ ١٧٠، ٢٧٠، والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/ ٣٤، ٢٠٠ ، ٢٧٠ .

لأنَّه لا يُخِلُّ برُكْنِ الصَّلاةِ، بخِلافِ تارِكِ السُّجُودِ على الجَبْهَةِ.

النَّوْعُ النَّاكُ ، الصَّبِيُّ ، تَصِحُ إِمامَتُه بِمُثْلِه ؛ لأَنَّه بَمْنْزِلَتِه ، ولا تَصِحُ إِمامَتُه ببالِغِ فَى فَرْضٍ . نَصَّ عليه ؛ لأَنَّ ذلكَ رُوِى عن ابنِ مَسْعُودٍ ، وابنِ عَبّاسٍ ، ولأَنَّه ليس مِن أَهْلِ الكَمالِ ، فلا يَوُمُّ الرِّجالَ ، كالمَرْأَةِ . وهل يَوُمُّهم فَى النَّقْلِ ؟ على رِوايتَيْن ؛ إحداهما ، لا تَصِحُّ ؛ لذلك . والثّانيةُ ، يَوُمُّهم فَى النَّقْلِ ؟ على رِوايتَيْن ؛ إحداهما ، لا تَصِحُّ ؛ لذلك . والثّانيةُ ، وَيَتَخَرِّجُ أَن تَصِحُّ ؛ لأَنَّ صَلاتَه نافِلَةً ، فَيَوُمُّ مَن هو فَى مثل (الله فَترِضِ ، ولأَنَّ عَمْرُو (الله عِلْمُ فَى مَصْرِ رسولِ اللّهِ عَلَيْقِهُ . أَحْرَجُه سَلِمَةَ الجَرْمِيُّ كَانَ يَؤُمُّ قَوْمَه وهو غُلامٌ فَى عَصْرِ رسولِ اللّهِ عَلَيْقِيْر . أَحْرَجَه البُخارِيُّ . أَخْرَجَه البُخارِيُّ .

فصل: القِسْمُ الرّابعُ، مَن تَصِحُّ إِمامَتُه بَمَن دُونَه ولا تَصِحُّ بِمِثْلِه ولا أَعْلَى منه؛ وهو الخُنْثَى المُشْكِلُ، تَصِحُّ إِمامَتُه بالنِّساءِ؛ لأَنَّ أَدْنَى أَحُوالِه أَن يكُونَ امْرَأَةً، ولا خُنْثَى يُحْتَمِلُ أَن يكُونَ امْرَأَةً، ولا خُنْثَى يُحْتَمِلُ أَن يكُونَ امْرَأَةً، ولا خُنْثَى مُشْكِل؛ لأَنَّه يَحْتَمِلُ أَن يكُونَ امْرَأَةً، ولا خُنْثَى مُشْكِل؛ لأَنَّه يَحْتَمِلُ كَوْنُ المَأْمُوم رَجُلًا.

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽۲) في م: «عمر».

⁽٣) في : باب وقال الليث حدثني يونس ...، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ٥/ ١٩١، ١٩٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب من أحق بالإِمامة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٣٨. والنسائي، في: باب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر، من كتاب الأذان، وفي: باب إمامة الغلام قبل أن يحتلم، من كتاب الإِمامة. المجتبى ٢/ ٩، ٣٣. والإِمام أحمد، في: المسند ٣/ ٥٠٥، ٥/ ٣٠.

⁽٤ - ٤) سقط من: الأصل.

فصل: القِسْمُ الحَامِسُ، المُتَنَفِّلُ، يَصِحُ أَن يَوُمَّ مُتَنَفِّلًا، وهل يَصِحُ أَن يَوُمَّ مُتَنَفِّلًا، وهل يَصِحُ أَن يَوُمَّ مُفَترِضًا؟ فيه رِوايتان ؛ إحْداهما، لا يَصِحُ ؛ لأنَّ صَلاةَ المأْمُومِ لا تَتَأَدَّى بِنِيَّةِ الإِمامِ، فأَشْبَهَ الجُمُعَةَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّى الظُّهْرَ. والثّانى، يَصِحُ. وهو أَوْلَى ؛ لأنَّ جابِرًا، رَضِى اللَّهُ عنه، روَى أَنَّ مُعاذًا، رَضِى اللَّهُ عنه، كان يُصِلِّى وَلَى ؛ لأنَّ جابِرًا، رَضِى اللَّهُ عنه، روَى أَنَّ مُعاذًا، رَضِى اللَّهُ عنه، كان يُصَلِّى مع النَّبِيِّ ثَم يَرْجِعُ إلى قَوْمِه فيصلى بهم تلك الصَّلاةَ. مُتَفَقَّ عليه اللهُ عنه، وصلَّى النَّبِيِّ في الحَوْفِ بطائفة ورُعتين، ثم سلَّم، ثم صلَّى عليه الأُخْرَى وكَعتَين ، ثم سلَّم، ثم صلَّى بالأُخْرَى وهو في الثَّانِيَةِ مُتَنَفِّلٌ يَوُمُ مُفْتَرِضِين، ولأَنَّهما صَلاتان اتَّفَقَتا في الأَفْعالِ ، فأَشْبَهَ المُتَنَفِّلَ يَأْتُمُ مُفْتَرِض.

وإن صلَّى الظَّهْرَ خَلْفَ مَن يُصَلِّى العَصْرَ، أو صلَّى العِشاءَ خَلْفَ مَن يُصَلِّى العَشْرَ، أو صلَّى العِشاءَ خَلْفَ مَن يُصَلِّى التَّرَاوِيحَ، ففيه رِوايَتان، وَجُهُهُما ما تقَدَّمَ. فإن كانَتْ إحْدَى الصَّلاتَيْن تُخالِفُ الأُخْرَى، كَصَلاةِ الكُسُوفِ والجُمُعَةِ، خلفَ مَن يُصَلِّى عَيرَهما، أو غيرِهما "خلفَ مَن يُصَلِّيهما، لم تصِحَّ، رِوايَةً واحدةً؛ لأنَّه غيرهما إلى المُخالفةِ في الأَفْعالِ، فيَدْخُلُ في قَوْلِه عليه السَّلامُ: «إنَّما مجعِل يُفْضِي إلى المُخالفةِ في الأَفْعالِ، فيَدْخُلُ في قَوْلِه عليه السَّلامُ: «إنَّما مجعِل الإِمامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فلا تَحْتَلِفُوا عليه »(أَن صلَّى مَن يُؤدِّي صلاةً " خلفَ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٣.

⁽۲) في: باب من قال: يصلى بكل طائفة ركعتين، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/۲۸۷.

كما أخرجه النسائى، فى: أول كتاب صلاة الخوف. المجتبى ٣/ ١٤٦. والإِمام أحمد، فى: المسند ٥/ ٣٩، ٤٩.

⁽٣) في الأصل: «غيرها».

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٩. من حديث أبي هريرة.

⁽٥) سقط من: الأصل.

مَن يَقْضِيها ، أو مَن يَقْضِيها خلفَ مَن يُؤَدِّيها ، صَحَّتُ ، رِوايَةً واحدةً . ذَكَرَه الخَلَالُ ؛ لأنَّ الصَّلاةَ واحِدَةٌ ، وإنَّمَا اخْتَلفَ الوَقْتُ . وخَرَّجَ بَعْضُ أَصْحابِنَا فيها رِوايتَيْنِ كالتي قَبْلَها .

فصل: الأمرُ الثّاني في أَوْلَى النّاسِ بالإمامةِ ، وأَتُمُّ ما رُوِى فيه حدِيثُ أَيِي مَسْعُودِ البَدْرِيِّ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أَنَّ النّبِي عَيِيْ قال: ﴿ يَوُمُّ القَوْمَ أَوْرُهُمْ لَكِتَابِ اللَّهِ ، فإِنْ كَانُوا فِي القِراءَةِ سَواءً ، فَأَعْلَمُهُم بالسّنيَّةِ ، فإِنْ كَانُوا فِي السّنيَّةِ ، فإِنْ كَانُوا فِي السّنيَّةِ سَواءً ، فأقدَمُهُمْ هِجْرَةً ، فإن كَانُوا في الْهِجْرَةِ سَواءً ، فأقدَمُهُمْ هِجْرَةً ، ولا يُؤمَّنَّ الرَّجُلُ في يَيْتِه ، ولا في فأقدَمُهُمْ سِننًا ﴾ . أو قال: ﴿ سِلْمًا ﴿) ولا يُؤمَّنَ الرَّجُلُ في يَيْتِه ، ولا في سُلْطَانِهِ ، ولا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِه ﴿) إِلّا بِإِذْنِهِ ﴾ . رواه مسلم ﴿) . فأولَى سُلْطَانِهِ ، ولا يُحْرَمِتِه أَو الوالى مِن قِبَلِه أو النّاسِ بالإمامةِ السّلْطانُ ؛ للحديثِ ، وهو الخليقةُ أو الوالى مِن قِبَلِه أو نائِبُهما ، فإن لم يكُنْ سُلْطانٌ ، فصاحِبُ البيتِ أَحَقُّ ؛ للخَبْرِ . وقال أبو سعيدِ مَوْلَى أبى [٢٥٠] أَسِيدِ : ترَوَّجْتُ وأنا مَمْلُوكُ ، فدَعَوْتُ ناسًا مِن السّيهِ مَوْلَى أَبِي اللّهِ وَيَهِمُ أَبُو ذَرِّ وابنُ مَسْعُودٍ وحُذَيْفَةُ ، فحَضَرَتِ الصّحابِ رسولِ اللّهِ وَيَهِمُ أَبُو ذَرِّ وابنُ مَسْعُودٍ وحُذَيْفَةُ ، فحَضَرَتِ الصّحابِ رسولِ اللّهِ وَيَهِمُ أَبُو ذَرِّ وابنُ مَسْعُودٍ وحُذَيْفَةُ ، فحَضَرَتِ الصّحابِ رسولِ اللّهِ وَيَهُمُ أَبُو ذَرِّ وابنُ مَسْعُودٍ وحُذَيْفَةُ ، فحَضَرَتِ الصّحابِ رسولِ اللّهِ وَيَرَاءَكَ . فالْتفَتَ إلى أَصْحابِه فقال : الصّافِ ؟ قالوا: نعَم . فقدَّمُونِي . رَواه صالِحٌ ﴿ وَاللّهُ الرّبُونَ في «مسائلِه» (*) .

⁽١) أي إسلاما.

⁽٢) التكرمة: الفراش ونحوه مما يبسط لصاحب المنزل ويخص به.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٤.

⁽٤) صالح بن الإمام أحمد، وهو أكبر أولاده، أبو الفضل، الإمام المحدث الحافظ الفقيه القاضى، سمع من أبيه مسائل كثيرة وتفقه عليه، ولد سنة ثلاث ومائتين، توفى سنة ست وستين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١٨٠/٥، ٥٣٠. طبقات الحنابلة ١٨٠/١ – ١٨٨.

⁽٥) تقدم تخریجه فی صفحة ٤١٣.

فإن أَذِن صَاحِبُ البَيتِ لرَجُلٍ، فهو بَمْثِرِلَتِه. فإن اجْتَمَعَ السَّلطانُ وصَاحِبِه. وإنِ وصَاحِبُ البَيتِ وصَاحِبِه. وإنِ اجْتَمَعَ السَّلطانُ وحليفَتُه، فالسَّلطانُ أَوْلَى؛ لأَنَّ ولايتَه أَعَمُّ. وإنِ اجْتَمَعَ السَّلطانُ وحليفَتُه، فالسَّلطانُ أَوْلَى؛ لأَنَّه مالِكٌ للعَبْدِ وبَيْتِه. وإنِ اجْتَمَعَ المُؤْجِرُ والمُسْتَأْجِرُ في الدّارِ، فالمُسْتَأْجِرُ أَوْلَى؛ لأَنَّه أَحَقُ بالمَنْفَعَةِ. الجَتَمَعَ المُؤْجِرُ والمُسْتَأْجِرُ في الدّارِ، فالمُسْتَأْجِرُ أَوْلَى؛ لأَنَّه أَحَقُ بالمَنْفَعَةِ. وإمامُ المسجدِ الرّاتِي فيه بَمَنْزِلَةِ صاحبِ البيتِ، لا يجوزُ لأحَدِ أن يَوُمَ فيه بغيرِ إذنِه؛ لذلك، ويجوزُ مع غَيْبَتِه؛ لأَنَّ أبا بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، صلَّى بغيرِ إذنِه؛ لذلك، ويجوزُ مع غَيْبَتِه؛ لأَنَّ أبا بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، صلَّى حينَ غاب النَّبِيُ ﷺ: ﴿ وَفَعَل ذلكَ عبدُ الرّحمنِ بنُ عَوْفِ مَرَّةً، فقال النبيُ ﷺ: ﴿ أَحْسَنتُهُمْ ﴾. رَواه مسلِمٌ (أَ). فإن لم يكُنْ ذُو مَزِيَّةٍ مِن هؤلاءِ، فأَوْلَاهُم أَوْرُوهُهم لكِتابِ اللَّهِ؛ للخَبْرِ، ولقَوْلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿ إذا كانُوا فَالَوَا لَمُ اللّهِ عَلَيْهُمُ أَحَدُهُمْ ، وَأَحَقُّهُمْ بالإِمامَةِ أَوْرُؤُهُمْ ﴾. رَواه مسلمٌ (أَنَّ .

ويُرَجَّعُ في القِراءةِ بجَوْدَتِها وكَثْرَةِ القُرآنِ، فإن كان أَحدُهم أَجْوَدَ والآخَرُ أَكْثَرَ قُرْآنًا، فالأَجْوَدُ أَوْلَى؛ لأَنَّه أَعْظُمُ أَجْرًا؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ عَيَالِيْهُ: ﴿ وَمَن قَرَأَهُ ﴿ مَن قَرَأَ القُرْآنُ فَأَعْرَبُهُ ، فله بكلِّ حَرْفِ منه عَشْرُ حَسَناتٍ ، ومَن قَرَأَهُ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٥.

⁽٢) في: باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإِمام ...، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣١٧/١، ٣١٨.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب المسح على الخفين ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٣٣. (٣) في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٤٦٤. كما أخرجه النسائي ، في : باب اجتماع القوم في موضع هم فيه سواء ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢/ ٢٠.

وَلَحَنَ فِيهِ، فله بكلِّ حَرْفِ حَسَنَةً » (1) حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وقال أبو بَكْرٍ، وعمرُ، رضِى اللَّهُ عنهما: إغرابُ القُرآنِ أَحَبُ إلينا مِن حِفْظِ بَعْضِ حُروفِه. فإنِ اجْتَمعَ قارِيٌ لا يَعْرِفُ أَحْكامَ الصَّلاةِ وفَقِيةٌ أُمِّى، فالقارِئُ أُولَى ؛ للخَبَرِ، ولأنَّه لا تَصِحُّ صَلاتُه خلفَ الأُمِّى . وإن كان الفقيهُ يقْرَأُ ما يُجْزِئُ في الصَّلاةِ ، فكذلك ؛ للخَبَرِ. وقال ابنُ عَقِيلٍ: الفقيهُ أَوْلَى ؛ لأنَّه يُجْزِئُ مِا لا يُسْتَغْنَى عنه في الصَّلاةِ .

فإنِ اسْتَوَيا في القِراءةِ ، فأُولَاهُما أَفْقَهُهما ؛ للحَبِرِ ، ولأنَّ الفِقْهَ يُحْتَاجُ الله في الصَّلاةِ ، فأَشْبَهَ القِراءةَ . وإنِ اسْتَوَيَا في ذلك ، فأُولَاهما أَقْدَمُهما هِجْرَةً ؛ وهو المُهاجِرُ مِن دارِ الكُفْرِ إلى دارِ الإِسْلامِ ، فإنِ اسْتَوَيا في هَجْرَةً ؛ وهو المُهاجِرُ مِن دارِ الكُفْرِ إلى دارِ الإِسْلامِ ، فإنِ اسْتَوَيا في ذلك (٢) ، فأكْبَرُهُما سِنَّا ؛ للحَبِرِ ، ولأنَّ النَّبَى عَلَيْهِ قال لمالِكِ بنِ الحُويْرِثِ : (للهُ اللهُ عَلَيْهُ قَال لمالِكِ بنِ الحُويْرِثِ : (إذا حضَرَتِ الصَّلاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمَا ، ولْيَؤُمَّكُمَا أَكْبَرُكُمَا » (٣) . حديث

⁽١) عزاه في موسوعة الأطراف لابن السنى ولم نجده فيه. وانظر ما أخرجه ابن عدى ، في : الكامل ٢٥٠٦/٧ . وانظر كنز العمال ٥٣٣/١ .

⁽٢) سقط من: الأصل، س ١.

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب من قال : ليؤذن في السفر مؤذن واحد ، وباب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ، وباب إذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم ، وباب المكث بين السجدتين ، من كتاب الأذان ، وفي : باب سفر الاثنين ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب رحمة الناس والبهائم ، من كتاب الأدب ، وفي : باب ما جاء في إجازة خبر الواحد ...، من كتاب الآحاد . صحيح البخارى 1 الأدب ، وفي : باب ما أحق بالإمامة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم 1/0.2 ، 1/0.2 ، والنسائي ، في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم 1/0.2 ، 1/0.2 ، والنسائي ، في : باب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر ، من كتاب الأذان . المجتبى 1/0.2 ، وابن ماجه ، في : باب من أحق بالأمامة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه 1/0.2 ، والدرامي ، في باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن الدرامي 1/0.2 ، والإمام أحمد ، في : المسند 1/0.2 ، 1/0.2 ، 1/0.2

صحيحٌ. ولأنَّه أقْرَبُ إلى الخُشُوعِ وإجابَةِ الدُّعاءِ.

ويُرَجُّحُ بِتَقَدُّم الإِسْلام؛ لقَوْلِه ﷺ: «أَقْدَمُهُمْ سِلْمًا » ('`. ولأنَّه إذا رُجِّحَ بِتَقَدُّم السِّنِّ، فالإِسْلامُ أَوْلَى . فإنِ اسْتَويَا في ذلكَ ، قُدِّمَ أَشْرِفُهما نَسَبًا، وأَفْضَلُهُما في أَنْفُسِهما، وأعْلاهُما قَدْرًا؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: ﴿ قَدُّمُوا قُرَيْشًا ولا تَقَدَّمُوها »^(٢). هذا ظاهِرُ كلام أحمدَ. وقال الخيرَقِيُّ : إذا اسْتَوَيَا في الفِقْهِ قُدِّمَ أَكْبَرُهما سِنًّا، فإنِ اسْتَوَيَا، فأَقْدَمُهُما هِجْرَةً. وقالَ ابنُ حامِدٍ: يُقَدُّمُ الشَّرَفُ بعدَ الفِقْهِ ، ثم الهِجْرَةُ ، ثم السِّنُّ . فإنِ اسْتَوَوَّا ، قُدِّمَ أَتْقَاهُم وأَوْرَعُهم؛ لقَوْلِ اللَّهِ تعالَى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمُّ عِندَ ٱللَّهِ أَنْقَنَكُمْ ﴾ (٢). ولأنَّه أقْرَبُهم إلى الإِجابَةِ. فإنِ اسْتَوَوَّا، قُدِّمَ أَعْمَرُهُم للمَسْجِدِ، وأَتُّهُم مُراعاةً له. ويُقَدُّمُ الحُرُّ على العَبْدِ؛ لأنَّه مِن أَهْل المناصِب، والحاضِرُ '' على المُسافِر؛ لأنَّه إذا أمَّ حصَل جميعُ الصَّلاةِ في جَمَاعَةِ، بِخِلافِ المُسافِرِ. والحَضَرِيُّ على البَدَوِيِّ؛ لأنَّه أَجْدَرُ بَمَعْرِفَةِ [٢٥ظ] حُدُودِ اللَّهِ تعالَى، وأَحْرَى بإصابَةِ الحقِّ. والبَصِيرُ على الأعْمَى؛ لأنَّه أَقْدَرُ على تَوَقِّي النَّجاساتِ، واسْتِقْبالِ القِبْلَةِ بعِلْم نَفْسِه. وقال

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢٢.

⁽۲) الحديث في الكامل، لابن عدى ٥/ ١٨١٠. وفي ترتيب مسند الشافعي للسندى ١٩٤/٢ حديث رقم (٢٩١) أول كتاب المناقب. وفي فيض القدير للمناوى ٢/ ٢٥، حديث رقم (٦١٠) وعزاه للطبراني، وحديث رقم (٦١١٠) وعزاه للبزار. وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة حديث رقم (١٥١، ١٥٢٠).

⁽٣) سورة الحجرات ١٣.

⁽٤) بعده في م: «يقدم».

القاضى: هما سَواءٌ؛ لأنَّ الضَّرِيرَ لا يَرَى مَا يُلْهِيهُ (' ويَشْغَلُه، فَذَلْكَ فَى مُقَابَلَةِ البَصَرِ فَيَسْتَوِيانِ. والأَوْلَى لإِمامِ الحَيِّ إذا عَجَز عنِ القِيامِ أن يَسْتَنِيبَ؛ لِقَلَّا يَلْزَمَهِم تَرْكُ رُكْنٍ. فإنِ اسْتَوَوْا، أُقْرِعَ بينْهَم؛ لأنَّ سَعْدًا أَقْرَعَ بينْهَم؛ لأنَّ سَعْدًا أَقْرَعَ بينَ أَهْلِ القادِسيَّةِ فَى الأَذَانِ ('').

ولا يُرَجُّحُ بحُسْنِ الوَجْهِ؛ لأنَّه لا مَدْخلَ له في الإِمامَةِ .

فصل: الثّالِثُ، أنَّه يُكْرَهُ إِمامَةُ اللَّحَانِ؛ لأنَّه نَقْصٌ يَذْهَبُ بِيَعْضِ الْحُرُوفِ، كَالضَّادِ والقافِ، وإمامَةُ النَّوَابِ، وإمامَةُ مَن لا يُفْصِحُ بِبَعْضِ الحُرُوفِ، كَالضَّادِ والقافِ، وإمامَةُ النَّمْتام، وهو مَن يُكَرِّرُ التَّاءَ، والفَأْفَاءِ الذي يُكَرِّرُ الفَاء؛ لأنَّهما يَزِيدان على على الحُرُوفِ على على الحُروفِ على الحَروفِ على الحَروفِ على الكَمالِ، فإن كان يجْعَلُ الصّادَ ظَاءً في الفاتحةِ، فَقِياسُ المَدْهَبِ أَنَّه كَالُّمْ يَ الْأَنَّه يُعْدِلُ حَرْفًا بغَيْرِه، ويُحِيلُ المَعْنَى، فإنَّه يُقالُ: ظَلَّ يَفْعَلُ كَذَا. إذا فعَلَه نَهارًا.

ويُكْرَهُ أَن يَؤُمَّ قَوْمًا أَكْثَرُهم له كارِهُون ؛ لِمَا روَى أَبُو أَمَامَةَ ، رَضِى اللَّهُ عنه ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ ؛ العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ ، وامْرَأَةٌ بَاتَتْ وزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ ، وإمَامُ قَوْمٍ وهُمْ لَهُ كَارِهُونَ » () . وهذا حديثٌ حسنٌ . فإن كانُوا يَكْرَهُونَه لسُنَّتِه أو دِينِه ، فلا كَارُهُونَ » () . وهذا حديثٌ حسنٌ . فإن كانُوا يَكْرَهُونَه لسُنَّتِه أو دِينِه ، فلا

⁽١) في الأصل: «يليه».

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٣.

⁽٣) في م: (في) .

⁽٤) في الأصل: «يخل»، وفي ف: «يختل».

⁽٥) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في من أم قوما وهم له كارهون ، من أبواب الصلاة .=

يُكْرَهُ. قال مَنْصُورٌ^(۱): قِيلَ لَنا: إَنَّمَا عَنَى^(۱) الظَّلَمَةَ، فأمَّا مَن أَقامَ بالسُّنَّةِ، فإَنَّمَا الإِثْمُ على مَن كَرِهَه.

ويُكْرَهُ أَن يَوُمَّ نِسَاءً أَجَانِبَ لَا رَجُلَ مَعَهُنَّ . وَيُكْرَهُ أَن يَتَقَدَّمَ المَّفْضُولُ مَن هو أَوْلَى منه ؛ لأنَّه جاء في الحديثِ : ﴿ إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ القَوْمَ وفيهم مَن هو خَيْرٌ منه ، لم يَزالُوا في سَفَالٍ ﴾ . احْتَجَّ به أحمدُ (٢) .

⁼ عارضة الأحوذي ٢/ ١٥٤.

⁽۱) منصور بن المعتمر، أبو عتاب السلمى، الحافظ الثبت القدوة، أحد الأعلام، كان من أوعية العلم، صاحب إتقان وتأله وخير، توفى سنة ثلاث وثلاثين ومائة. سير أعلام النبلاء ٥٠٢/٥ -

⁽٢) في م: «أعنى بهذا أئمة ».

⁽٣) ذكره الإمام أحمد، في الرسالة السنية، ضمن مجموعة الحديث النجدية صفحة ٤٥٧. وعزاه وأخرجه العقيلي في: الضعفاء الكبير ٤/ ٣٥٥. وابن عدى في: الكامل ٢/ ٧٨٩. وعزاه الهيثمي للطبراني في الأوسط. مجمع الزوائد ٢/ ٦٤. وفيه الهيثم بن عقاب، قال العقيلي: مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به.



بَابُ مَوْقِفِ الصَّلَاةِ

إذا كان المأموم واحِدًا، وَقَف عن يَمِينِ الإِمام، فإن كَبَّر عن يَسارِه أداره الإِمام عن يَمِينِه، فإن جاء آخر (۱) ، كَبَّرًا وتَأَخَّرًا فصَفًا خلْفَه، ولا يتقدَّمُ الإِمامُ إلَّا أن يَكُونَ المُوضِعُ ضَيِّقًا، فإن كَبَّرَ الثاني عن يَسارِه، يتقدَّمُ الإِمامُ إلَّا أن يَكُونَ المُوضِعُ ضَيِّقًا، فإن كَبَّرَ الثاني عن يَسارِه، أخَرَهُما (۱) الإِمامُ بيدَيْه؛ لما روى جابِر، رَضِي اللَّهُ عنه، قال: سِرْتُ مع النبي عَيِّقِهُ في غَرْوَةٍ ، فقام يُصَلِّى، فتَوضَّأْتُ، ثم جِئْتُ حتى قُمْتُ عن يَسارِه وَيَقِهُ فأخذ بيدِي، فأدارني حتَّى أقامَني عن يَمِينِه، فجاء جَبَّارُ بنُ يَسارِه وَيَقِهُ فأخذ بيدِي، فأخذنا بيدَيْه جَمِيعًا حتَّى أقامَنا خلْفَه. مِن صَحْرِ حتى قام عن يَسارِه، فأخذنا بيدَيْه جَمِيعًا حتَّى أقامَنا خلْفَه. مِن المُسْنَدِ» (۱) . فإن صَلَّيا عن يَمِينِه، أو أحدُهما عن يَمِينِه، والآخرُ عن يَسارِه جاز؛ لِما رُويَ أنَّ ابنَ مَسْعُودٍ صلَّى بينَ عَلْقَمَةَ والأَسْوَدِ، وقال: هكذا رأيتُ رسولَ اللَّهِ عَيْقِهُ فَعَل. رواه أبو داودَ (۱) . ولأنَّ الوسَطَ مَوْقِفٌ لإِمامِ رأَيْتُ رسولَ اللَّهِ يَعَيِّهُ فَعَل. رواه أبو داودَ (۱) . ولأنَّ الوسَطَ مَوْقِفٌ لإِمامِ

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) في الأصل، س ٢: «أخرجهما».

⁽٣) تقدم تخریجه فی صفحة ٤٠٢.

⁽٤) في: باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون؟ من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٤٤١. كما أخرجه مسلم، في: باب الندب إلى وضع الأيدى على الركب في الركوع ...، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٧٨/١ - ٣٧٩. والنسائي، في: باب موقف الإمام إذا كانوا ثلاثة والاختلاف في ذلك، من كتاب الصلاة. المجتبى ٢/ ٢٦. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٥٥٥.

وذهب الحازمي إلى أن هذا الحديث منسوخ. انظر: الاعتبار ٨٢ - ٨٤. وانظر الكلام على الحديث في: نصب الراية ٣٣/٢ - ٣٥.

العُراةِ وإمامَةِ النِّساءِ. فإن كان معهم امرأةٌ قامَت خلْفَهم؛ لِما روَى أنَسُّ، رَضِي اللَّهُ عنه ، قال : قام رسولُ اللَّهِ ﷺ وصَفَفْتُ أَنَا واليَّتِيمُ ورَاءَه والمُرأَةُ خُلْفَنا، فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنَ. مُتَّفَقٌ عليه ^(١). فإنِ اجْتَمعَ رجالٌ، وصِبْيانٌ وخَنَاثَى ونساءً، تَقَدَّمَ الرِّجالُ، ثم الصِّبْيانُ، ثم الحَنَاثَى، ثم النِّساءُ؛ لِما رؤى أبو مالِكِ الأَشْعَرِيُ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، أنَّه قال : ألَّا أُحَدِّثُكُم بصَلاقٍ النبيِّ عَيْكِيْتُو؟ قال : أقامَ الصَّلاةَ ، فصَفَّ الرِّجالَ ثم صَفَّ خلْفَهم الغِلْمانَ ، ثم صلَّى بهم، ثم قال: هكذا - قال عَبْدُ [٥٥٠] الأعْلَى: لا أَحْسَبُه إلَّا قال: صَلاَّةُ أُمَّتِي. رواه أبو داودَ (٢). فإن لم يكُنْ مع الرَّجُل إلَّا امْرَأَةُ ، وَقَفَت خَلْفَه، فإن كان معه صَبِيٌّ وَقَف عن كَبِينِه؛ لِما روَى ابنُ عبّاس، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، قال : بِتُّ عندَ خالَتِي مَيْمُونَةَ ، رَضِي اللَّهُ عنها ، فقام النبيُّ ﷺ يُصَلِّي مِن الليلِ، فقُمْتُ فَوَقَفْت عن يَسارِه، فأخَذ بذُؤابَتِي فأدارَنِي عن يَمِينِه . مُتَّفَقٌ عليه (٢٠) . وإن كان معه رَجُلٌ وصَبِيٌّ في فَرْضٍ ، وَقَف بينَهما، كما في حديثِ ابنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عنه، وجَعَل الرَّجُلَ عن كِينِه ، أو جعَلَهُما عن كِينِه ، وإن كان في نافِلَةٍ وَقَفَا خَلْفَه ، على ما في حديثِ أنَس، رَضِي اللَّهُ عنه.

فصل: فإن وَقَف المُأْمُومُون قُدَّامَ الإِمامِ، لم تَصِعَّ صَلاتُهم؛ لقَوْلِ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٤.

 ⁽۲) في: باب مقام الصبيان من الصف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٥٦/١.
 كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٣٤١، ٣٤٢.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣ في حديث: توضأ من قربة، وفي صفحة ٣٥٤.

النبع عَلَيْ : ﴿ إِنَّمَا مُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ ﴾ ' . وإن وَقَف الواحِدُ خلفَ الصَّفِّ ، أو خلفَ الإِمام ، أو عن يَسارِه ، لم تَصِعُ صَلاتُه ؛ لأنَّ النبع عَلَيْ النبع الصَّفِ ، أو خلفَ الإِمام ، أو عن يَسارِه ، وروَى وَابِصَةُ بنُ مَعْبَد ، أنَّ النبع أَدارَ ابنَ عَبَاسٍ وَجايِرًا لمَّا وَقَفا عن يَسارِه ، وروَى وَابِصَةُ بنُ مَعْبَد ، أنَّ النبع أَدارَ ابنَ عَبَاسٍ وجايِرًا لمَّا وَقَفا عن يَسارِه ، وروَى وَابِصَةُ بنُ مَعْبَد ، أنَّ النبع وَحَد ، فأمَرَه أن يُعِيدَ . رواه أبو داود ' . وعن علي بنِ شَيْبانَ ، قال : صَلّى بهم النبي عَلَيْ فانْصَرفَ داود ' . وعن علي بنِ شَيْبانَ ، قال : صَلّى بهم النبي عَلَيْ فانْصَرفَ الرجل ، ورَجُلٌ فَوْدُ خلفَ الصَّفِّ ، فوقف نبي الله عَلَيْ حتَّى انْصَرفَ الرجل ، فقال النبي عَلَيْ : ﴿ اسْتَقْبِلْ صَلاتَكَ ، فلا صَلاةَ لفَرْدِ خلفَ الصَّفِ ، واه الأَثْرَمُ ' . قال أحمدُ فيه وفي حديثِ وابِصَة : هذا حديثُ حسن . رواه الأَثْرَمُ ' . قال أحمدُ فيه وفي حديثِ وابِصَة : هذا حديثُ حسن .

⁽۱) تقدم تخریجه من حدیث أنس فی صفحة ۳۰۲، ومن حدیث عائشة وأبی هریرة فی صفحة

ومن حديث جابر أخرجه مسلم، في: باب ائتمام الإمام بالمأموم، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٩٠٩. وأبو داود، في: باب الإمام يصلى من قعود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٤١، ١٤٢. وابن ماجه، في: باب ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٩٩٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٣٠٠، ٣٣٤. (٢) في: باب الرجل يصلى وحده خلف الصف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٥٧٠. والترمذي، في: باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده، من أبواب الصلاة. عارضة الأحودي، في: باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده، من أبواب الصلاة. عارضة الأحودي ٢/ ٢٧، ٨٠. وابن ماجه، في: باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، من كتاب الإقامة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٤١. والدارمي، في: باب في صلاة الرجل خلف الصف وحده، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٤٩. والدارمي، وي: باب في صلاة الرجل خلف الصف وحده، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٤٩، ٢٩٥، والإمام أحمد في: المسند ٤/ ٢٢٠. ٢٢٨.

⁽٣) وأخرجه ابن ماجه، في: باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجة ١/ ٣٠٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣/٤. وابن حبان، انظر: الإحسان ٥/ مد. وابن خزيمة في صحيحه ٣/ ٣٠. وقال البوصيرى: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. مصباح الزجاجة ١/ ٣٣٩.

ولأنَّه خالَفَ المَوْقِفَ، فلم تَصِحُّ صَلاتُه (١)، كما لو وَقَف قُدَّامَ الإِمام.

فإن صَلَّى رَكْعَةً واحِدَةً ، لم تَصِحُّ صَلاتُه ، وإن جاء آخَوُ فوقف معه ، أو دَخَل فى الصَّفِّ قبلَ رَفْعِ الإِمامِ مِن الرُّكُوعِ ، صَحَّتْ صَلاتُه ؛ لأَنَّه أَدْرَكَ فى الصَّفِّ ما يُدْرِكُ به الرَّكْعَة . وإن كان ذلكَ بعدَ رَفْعِ الإِمامِ ، ففيه أَدْرَكَ فى الصَّفِّ ما يُدْرِكُ به الرَّكْعَة . وإن كان ذلكَ بعدَ رَفْعِ الإِمامِ ، ففيه ثَلاثُ رِواياتٍ ؛ إحداهُنَّ ، تَصِحُّ ؛ لأَنَّه لم يُصَلِّ رَكْعَة كاملة (() ، أَشْبَه ما لو أَدْرَكَ الرُّكُوعَ . والثانية ، لا يَصِحُّ ؛ لأَنَّه لم يُدْرِكُ فى الصَّفِّ ما يُدْرِكُ به الرَّكْعَة ، أَشْبَه مَن (() صلَّى رَكْعَة . والثالثة ، إن كان جاهِلًا لم يُعِدْ ، وإن كان عالمًا أعادَ ؛ لما روى البُخارِيُّ (أَنَّ أَبا بَكْرَةَ () انتَهَى إلى النبي عَلَيْتُ فقال : « زادَكَ اللَّهُ وهو راكِعُ ، فرَكَع قبل أن يَصِلَه ، فذَكَر ذلكَ للنبي عَيْكِيْ فقال : « زادَكَ اللَّه عِرْصًا ، ولا تَعُدُ (()) . فل غيرِ عُذْرٍ ، ولا خَشِى الفَواتَ ، فحُكْمُه عَن الفَواتَ ، فحُكْمُه مَن خاف الفَواتَ ؛ لأَنَّ المَوْقِفَ لا يَخْتَلِفُ خيفةِ الفَواتِ وعدَمِه . وَحُمْ مَن خاف الفَواتَ ؛ لأَنَّ المَوْقِفَ لا يَخْتَلِفُ خيفةِ الفَواتِ وعدَمِه .

⁽١) سقط من: الأصل، ف.

⁽۲) في م: «واحدة».

⁽٣) في م: «مالو».

⁽٤) في: باب إذا ركع دون الصف، من كتاب الأذان. صحيح البخاري ١٩٨/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يركع دون الصف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٥٧، ١٥٨. والنسائي، في: باب الركوع دون الصف، من كتاب الإمامة. المجتبى ١/ ٩١. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٣٩، ٤١، ٥٠.

⁽٥) في م: «بكر».

⁽٦) كذا ضبط في جميع الروايات المشهورة، من العَوْد. وانظر: عون المعبود ١/٢٥٤.

⁽٧) سقط من: م.

ويَحْتَمِلُ أَن لا يَصِحَّ ؛ لأَنَّ الرُّحْصَةَ ورَدَت في حَقِّ المَّغْذُورِ ، فلا يلْحَقُ به غيرُه .

فصل: ومَن وَقَف معه كَافِرٌ، أو الْمَرَأَةُ، أو لَحُنْثَى مُشْكِلٌ، أو مَن صَلاتُه فاسِدَةٌ، فَحُكْمُه مُحُكْمُ الفَذُ ؛ لأَنَّهُم مِن غيرِ أَهْلِ الوُقُوفِ معه، وإن وَقَف معه فاسِقٌ، أو أُمِّيٌّ، أو مُتَنَفِّلٌ، كَانُوا معه (' صَفَّا ؛ لأَنَّهم مِن أَهْلِ الوُقُوفِ معه الصَّبِيُّ في النَّفْلِ، كَانا صَفَّا ؛ لحديثِ أنسٍ، الوُقُوفِ معه . وإن وَقَف معه الصَّبِيُّ في النَّفْلِ، كانا صَفَّا ؛ لحديثِ أنسٍ، وإن كان في فَرْضٍ، احْتَملَ أن يكُونَ معه صَفًّا ؛ لأَنَّه كَالمُتَنَفِّلِ، واحْتَمَلَ أن لا يَصِحُّ ؛ لأَنَّه ليس مِن أَهْلِ الإِمامَةِ له فيه، أَشْبَة المرْأَةَ .

وإن وَقَف معه مُحْدِثٌ أو نجِسٌ يَعْلَمان بذلك، فهو كالفَذِّ، وإن لم يَعْلَما بذلك، صَحَّتْ صَلاتُه؛ لأنَّه لو كان إمامًا له، صَحَّتْ صَلاتُه.

وإن وَقَفَتِ المُؤَاةُ فَى صَفِّ الرِّجالِ ، كُرِهَ ، ولم تَبْطُلْ صَلاتُها ولا صَلاةُ مَن يَلِيها ؛ لأنَّه خالَفَ المَوْقِفَ . مَن يَلِيها ؛ لأنَّه خالَفَ المَوْقِفَ . والأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّها هي التي خالَفَت بوُقُوفِها مع الرِّجَالِ ، [٣٥ط] فلم تَبْطُلْ صَلاتُها ، فصَلاتُه أَوْلَى .

فإن وَقَف اثنان خلفَ الصَّفِّ، فَخَرَج أَحَدُهما لَعُذْرٍ، دَخَل الآخَرُ في الصَّفِّ، أو نَبَّهَ مَن يَخْرُجُ فيقِفُ معه، فإن لم الصَّفِّ، أو نَبَّهَ مَن يَخْرُجُ فيقِفُ معه، فإن لم يُمْكنْه، نَوَى مُفارَقَتَه وأَتَمَّ مُنْفَرِدًا؛ لأنَّه أشْبَهَ ما لو سَبَق إمامَه الحَدَثُ. وإن

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) بعده في الأصل: «غير».

دَخَل المَسْبُوقُ فَوَجَد فُرْجَةً ، قام فيها ، فإن لم يُمْكِنْه ، قام عن يَمِينِ الإِمامِ ، فإن لم يُمْكِنْه ، فام عن يَمِينِ الإِمامِ ، فإن لم يُمْكِنْه ، نَبَّه رَجُلًا يَتَأَخَّرُ معه ، فإن لم يَفْعَلْ ، لم يُكْرِهْهُ ، ويُصَلَّى وحْدَه ، أو يَنْتَظِرُ جماعةً أُخْرَى .

فصل: السُّنَّةُ للمَرْأَةِ إِذَا أُمَّتْ نِسَاءً أَن تَقُومَ وَسَطَهُنَّ؛ لأَنَّ ذَلَكَ يُرْوَى عَن عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ، رَضِى اللَّهُ عنهما. وإن كانَت معها امْرَأَةٌ، وقَفَت عن يَمِينِها، وإن وَقَفَتِ خَلْفَها، جاز؛ لأَنَّ المرأة يجوزُ وُقُوفُها وحدَها، ("بدَلِيلِ حديثِ" أُنَسٍ، رَضِى اللَّهُ عنه.

فصل: والسُّنَّةُ أَن يَقِفَ الإِمامُ حِذَاءَ وَسَطِ الصَّفِّ؛ لأَنَّ النبيَّ وَسَطِ الصَّفِّ؛ لأَنَّ النبيَّ عَالَى: «وَسِّطُوا الإِمامَ، وسُتُّوا الحَلَلَ». رَواه أبو داودَ⁽⁷⁾. وأن يُتِمُّوا الصَّفَّ الأُوَّلَ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ، رَضِىَ اللَّهُ عنه، أَنَّ رسولَ اللَّه يُتِمُّوا الصَّفَّ الأُوَّلَ؛ فما كان مِن نَقْصٍ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الآخِرِ». رواه أبو داودَ⁽⁷⁾.

وَخَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُوَّلُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا؛ لَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ وَغَيْرُ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا،''

⁽۱ - ۱) في الأصل: « لحديث».

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٤.

⁽٢) في: باب مقام الإمام من الصف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٥٧/١.

⁽٣) في: باب تسوية الصفوف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٥٥١.

كما أخرجه النسائي، في: باب الصف المؤخر، من كتاب الإمامة. المجتبى ٢/ ٧٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ١٣٢، ٢١٥، ٣٣٣.

⁽٤ - ٤) سقط من: م.

(وَخَيْرُ صُفُوفِ النَّساءِ آخِرُها، وَشَرُّها أُوَّلُها ». رَواه مسلم (٢).

قال أحمدُ: ويَلِي الإِمامَ الشَّيُوخُ وأَهْلُ القُرآنِ، ويُؤَخَّرُ الصِّبيانُ والغِلمانُ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ أَقال: «لِيَلِنِي أَنَّ مِنكُم أُولُوا الأَحْلامِ والنَّهَى ». رواه مسلمٌ

فصل: والسُّنَّةُ أَن لا يَكُونَ الإِمامُ أَعْلَى مِن المَّأْمُومِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَمَّارَ

(۱ - ۱) سقط من: م.

كما أخرجه أبو داود، في: باب النساء وكراهية التأخر عن الصف الأول، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٥٦/١. والترمذي، في: باب ما جاء في فضل الصف الأول، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢/٣٢، ٢٤. والنسائي، في: باب ذكر خير صفوف النساء وشر صفوف الرجال، من كتاب الإمامة. المجتبي ٢/٣٧. وابن ماجه، في: باب صفوف النساء، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣١٩. والدارمي، في: باب أي صفوف النساء أفضل، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٩١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ النساء أفضل، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٩١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ النساء أفضل، ٣٣١، ٣٦٠، ٣٦٠، ٣٣١.

(٣) في ف: «ليليني».

(٤) في: باب تسوية الصفوف ...، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٢٣/١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف وكراهية التأخير ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٥٦/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢٦/٢. والنسائي ، في : باب من يلي الإمام ثم الذي يليه ، وباب ما يقول الإمام إذا تقدم في تسوية الصفوف ، من كتاب الإمامة . المجتبي ٢/ ٢٨، ١٧. وابن ماجه ، في : باب من يستحب أن يلي الإمام ، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها . سنن ابن ماجه ١/ ٣١٣، والدارمي ، في : باب من يلي الإمام من الناس ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٢٩٠. والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٤٥٧ ، ٤/

⁽٢) في: باب تسوية الصفوف ...، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٢٦.

⁽١) في م: «في المدائن».

والمدائن: مدينة كسرى قرب بغداد، سميت لكبرها.

⁽٢) في م: «بيديه».

⁽۳ - ۳) في م: « لحذيفة ».

⁽٤) في م: (أعلى) .

⁽٥) في م: «مكانهم». ·

 ⁽٦) في: باب الإِمام يقوم مكانا أرفع من القوم ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤١/١ ١٤١.
 وقال المنذرى: في إسناده رجل مجهول . انظر: عون المعبود ١٣٣٣١. وانظر: الإِرواء ٢/ ٣٣٦.
 ٣٣١ .

 ⁽٧) أخرجه البخارى، في: باب الخطبة على المنبر، من كتاب الجمعة. صحيح البخارى ٢/
 ١١. ومسلم، في: باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح =

ولا بَأْسَ بِالعُلُوِّ اليَسِيرِ ؛ لأنَّه لا يَحْتاجُ فيه (') إلى رَفْعِ البَصَرِ المَنْهِيِّ عنه فيه ('') ، بخِلافِ الكثيرِ . ولا بَأْسَ أن يكونَ المَاْمُومُ أَعْلَى مِن الإِمامِ ؛ لذلك ('') .

ويَصِحُّ أَنْ يَأْتُمَّ بِهِ مَن فِي أَعْلَى المَسْجِدِ وغيرِه ، إذا اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ.

فصل: يجوزُ أن يأتم بالإمام في المسجد وإن تباعد؛ لأنَّ المسجد كله مؤضع للجماعة ، فإن كان بينهما حائل يُمنع المشاهدة وسماع التَّكبير، لم يُصِع الاثيمام به؛ لتعَدُّر اتباعه. وإن مَنعَ المشاهدة دُونَ السَّماع ، ففيه وَجهان ؛ أصَحُهما ، صِحَّةُ الصَّلاةِ ؛ لأنَّ أحمد قال في المنبر ، إذا قطع الصَّف : لم يَضُر . ولأنهم في موضع الجماعة ، ويمكونهم الاقتداء به ؛ السَماع التَّكبير ، فأشبة المشاهد . والثاني ، لا يَصِحُ ؛ لأنَّ عائشة قالت ليساء كُنَّ يُصَلِّين في [١٠ و] حُجرتِها : لا تُصَلِّين بصلاةِ الإمام ، فإنَّكن دُونه في حِجاب . والحِجاب مؤجود هاهنا .

فإن كان المأمومُ في غيرِ المَسْجِدِ وبَيْنَهما حائلٌ يَمْنَعُ رُؤْيَةَ الإِمامِ ، أو مَن

⁼ مسلم ١/ ٢٨٦، ٣٨٧.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في اتخاذ المنبر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٤. والنسائي، في: باب الصلاة على المنبر، من كتاب المساجد. المجتبى ٢/ ٤٥. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٣٣٩.

⁽١) في الأصل: ١ إليه ١.

⁽٢) سقط من: الأصل، ف.

⁽٣) في الأصل: «كذلك».

⁽٤) أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٣/١١١.

وراءَه ، لم تَصِحَّ الصلاةُ ؛ لحديثِ عائشةَ . وقال ابنُ حامِد : يَمْنَعُ فَى الْفَرْضِ ، وفَى النافِلَةِ رِوايَتان . وعن أحمدَ فَى رَجُلٍ يُصَلِّى خارِجَ المسجِدِ يومَ الجُمُعَةِ ، وأَبْوَابُه مُغْلَقَةٌ : أَرْجُو أَن لا يكونَ به بَأْسٌ .

ويُشْتَرطُ اتِّصالُ الصُّفوفِ، وهو أن لا يكونَ بينَهما بُعْدٌ كثيرٌ، لم تَجْرِ العادَةُ بمثْلِه .

واشْتَرطَ أَصْحَابُنا أَن لَا يَكُونَ بِينَهِما نَهْرٌ تَجْرِى فيه السُّفُنُ ، ولَا طَرِيقٌ . والصَّحِيحُ أَنَّ هذا لَا يَمْنَعُ ؛ (الأَنَّه لَا يَمْنَعُ اللَّتَابِعَةَ ، إِلَّا أَن يكونَ عَرِيضًا يَمْنَعُ الاتِّصالَ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يُصَلِّىَ إلى سُتْرَةٍ، ويَدْنُوَ منها؛ لِمَا روَى أَبُو سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إلى سُتْرَةٍ، وَلْيَدُنُ مِنْهَا». رواه الأَثْرَمُ (٢). قال سَهْلٌ: كان بينَ النبيِّ ﷺ وبينَ القِبْلَةِ وَبِينَ القِبْلَةِ مَرُ الشَّاةِ. رواه البُخارِيُّ، ومسلم (٣).

⁽١ - ١) سقط من: الأصل، ف.

⁽٢) وأخرجه أبو داود ، فى : باب ما يؤمر المصلى أن يدرأ عن الممر بين يديه ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١/ ١٦٠ وابن ماجه ، فى : باب ادرأ ما استطعت ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٧٠٠ .

⁽٣) أخرجه البخارى، في: باب قدر كم ينبغى أن يكون بين المصلى والسترة، من كتاب الصلاة، وفي: باب ما ذكر النبي ﷺ ...، من كتاب الاعتصام. صحيح البخارى ١/٣٣، ٩/ ١٢٩. ومسلم، في: باب دنو المصلى من السترة، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٦٤.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الدنو من السترة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود =

وقَدْرُ السَّنْرَةِ مثلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ؛ وذلكَ قَدْرُ الذِّراعِ أَو عَظْمِ الدِّراعِ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ مثلَ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ، لأَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ مثلَ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ، فَلْيُصَلِّ ولا يُبالِ ما مَرَّ وَراءَ ذلكَ ». رواه مسلم (۱).

ويجوزُ أن يَسْتَتِرَ بَعْصًا أو بَحْيَوانٍ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كان تُوْكَزُ له الحَوْبَةُ فَيُصَلِّى إليه (٢) . وقالَ نافِعٌ : كان ابنُ عُمَرَ فَيُصَلِّى إليه (٢) . وقالَ نافِعٌ : كان ابنُ عُمَرَ إذا لم يَجِدْ سَبِيلًا إلى سارِيَةٍ (٤) ، قال : وَلَّنِي ظَهْرَكَ (٥) .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستر المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٥٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في سترة المصلى ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/ ١٢٩ . وابن ماجه ، في : باب ما يستر المصلى ، وباب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٣ ، ٣٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ١٦١ .

(٢) أخرجه البخارى، في: باب سترة الإمام سترة من خلفه، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١/ ١٣٣٠. ومسلم، في: باب سترة المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٥٩. وأبو داود، في: باب ما يستر المصلى، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٥٨٠. والنسائي، في: باب سترة المصلى، من كتاب القبلة. المجتبى ٢/ ٤٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الحربة يوم العيد، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٤١٣، ٤١٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ١٤٢.

(٣) أخرجه البخارى، في: باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرحل، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١/ ١٣٥. ومسلم، في: باب سترة المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٥٩. والترمذى، في: باب ما جاء في الصلاة إلى الراحلة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/ ١٤٧. والدارمي، في: باب الصلاة إلى الراحلة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١ ٣٢٨، والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ١٣، ١٤.

⁼ ١٦٠/١. بلفظ: «ممر عنز».

⁽١) في: باب سترة المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٣٥٨.

⁽٤) في م: «سترة».

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب الرجل يستر الرجل إذا صلى إليه أم لا ، من كتاب =

فإن لم يَجِدْ سُتْرَةً ، خَطَّ خَطًّا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسولُ اللّهِ عَيَّلِيْمَ : ﴿ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْعًا ، فإن لم يَجِدْ ، فَلْيَخْطَّ خَطًّا ، ثم لا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ فَلْيَخْطَّ خَطًّا ، ثم لا يَضُرُّهُ مَا مَرًّ فَلْيَخْطَّ خَطًّا ، ثم لا يَضُرُّهُ مَا مَرً أَمَامَهُ » . رواه أبو داود (١) . قال أحمدُ : الخَطُّ عَرْضًا مثلُ الهِلَالِ ، وقد قالُوا : عَرْضًا . وأنا أختارُ هذا .

فإن لم يُمْكِنْه نَصْبُ العَصا ولا الخَطَّ. عَرَضَها بِينَ يدَيْه؛ لأَنَّها تَقُومُ مَقامَ الخَطِّ. ولا يَصْمُدُ للسُّتْرَةِ (')، ولكِنْ يَنْحَرِفُ عنها يَسِيرًا؛ لقَوْلِ المُقدادِ: ما رأَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّى إلى عُودٍ ولا عَمُودٍ ولا شَجَرَةٍ إلَّا جَعَلَه على حاجِبِه الأَيْمَنِ، ولا يَصْمُدُ لها صَمْدًا. روَاه أبو داودَ ('').

وسُتْرَةُ الإِمامِ سُتْرَةٌ لَمَن خَلْفَه؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصَلِّى بأَصْحابِه إلى سُتْرَةٍ، ولم يَأْمُرْهُم أن يَسْتَتِرُوا بشيءٍ.

فصل: وإذا مَرَّ مِنْ وراءِ سُتْرَتِه شيٌّ ، فلا بَأْسَ ؛ للحدِيثِ ، فإذا أرادَ

⁼ الصلاة . مصنف ابن أبي شيبة ١/ ٢٧٩.

⁽١) في: باب الخط إذا لم يجد عصا، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٥٨.

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يستر المصلى ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه المدرك . ٢٦٦ وانظر الكلام عليه في : المسند ٢١٩٦، ٢٥٥، ٢٦٦. وانظر الكلام عليه في : المتخيص الحبير ٢٨٦/١.

⁽٢) سقط من: م.

 ⁽٣) في: باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه ؟ من كتاب الصلاة . سنن أبى داود
 ١/ ٩ ٥ ١ .

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٦/٤.

المُرورَ دُونَهَا رَدَّه، فإن لَجَ (١) دفَعَه، إلَّا أن يَغْلِبَه أو يُحْوِجه (١) إلى عَمَلِ كَثيرٍ ؛ لِمَا روى أبو سعيدٍ ، قال : سمِعْتُ رسولَ اللَّهِ عَلَيْهُ يقولُ : «إذا كان أحَدُكُمْ يُصَلِّى إلى شيءٍ يَسْتُرُه مِن النَّاسِ ، فأرادَ أَحَدُ أَن يَجْتازَ بِينَ يَدَيْهِ ، فليُدْفَعُهُ ، فإن أبَى ، فليُقاتِلْهُ ، فإنَّم هو شَيْطانٌ » . مُتَّفَقٌ عليه (١) . فإن مَرَّ بينَ فليَدْفَعُهُ ، فإن أبَى ، فليُقاتِلْهُ ، فإنَّا هو شَيْطانٌ » . مُتَّفَقٌ عليه (١) . فإن مَرَّ بينَ يديْه ، لم يَرُدَّه مِن حيثُ جاء ؛ لأنَّه مُرورٌ ثانٍ . وإن صَلَّى إلى غيرِ سُتْرَةِ فَمَرَّ مِن بينِ يدَيْه شيئ ، فحُكْمُه حُكْمُ ما مَرَّ بينَه وبينَ السُّتْرَةِ ؛ للحَدِيثِ ، ويتَقَيَّدُ ذلكَ بالقريبِ منه ، الذي لو مَشَى إليه فدَفَعَه لم تَفْسُدْ صَلاتُه ؛ لأنَّ ويتَقَيَّدُ ذلكَ بالقريبِ منه ، الذي لو مَشَى إليه فدَفَعَه لم تَفْسُدُ صَلاتُه ؛ لأنَّ النبيَّ عَيَيْكُمْ أَمَر بدَفْعِ المَارُ ، فتَقَيَّدَ به ، بدَلالَةِ الإِجْماعِ بما لا يُفْسِدُ الصلاةَ ، فكذلكَ هذا .

فصل: ويَحْرُمُ المُرورُ بينَ يَدَي المُصَلِّى؛ لِمَا روَى أَبو جُهَيْمِ الأَنْصَارِيُّ، قَال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لو يَعْلَمُ المَارُّ بينَ يَدَي المُصَلِّى ماذا عليه،

⁽١) في ف، م: «لح».

⁽۲) في ف: «يخرجه».

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى: باب يرد المصلى من مر بين يديه ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ١/ ١٣٥، ١٣٦ . ومسلم ، فى : باب منع المار بين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٦٢، ٣٦٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في: باب ما يؤمر المصلى أن يدراً عن الممر بين يديه ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٦١/ والنسائي ، في : باب من اقتص وأخذ حقه دون السلطان ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨/ ٥٥. وابن ماجه ، في : باب ادراً ما استطعت ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٧. والدارمي ، في : باب في دنو المصلى إلى السترة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٠٨. والإمام مالك ، في : باب التشديد في أن يمر أحد بين يدى المصلى ، من كتاب السفر . الموطأ ١/ ١٥٤. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٣٤، ٣٤ ، ٤٤ ، ١٩٤ ، ١٩٤ ، ١٩٤ ، ٢٥٠ .

لكان أن يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا له مِن أن يَمُرَّ بينَ يَدَيْهِ ». مُتَّفَقٌ عليه (١).

ولا [؛ ٥ ط] يَقْطَعُها شَيُّ () إِلَّا الكَلْبُ الأَسْوَدُ البَهِيمُ ، الذي لا لَوْنَ فيه سِوى السَّوادِ ؛ لِما روَى أبو ذَرِّ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : «إذا قام أَحَدُكُمْ يُصَلِّى ، فإنَّه يَسْتُرهُ مثلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فإذا لم يَكُنْ بينَ يدَيْه مثلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فإذا لم يَكُنْ بينَ يدَيْه مثلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فإذا لم يَكُنْ بينَ يدَيْه مثلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فإذا لم يَكُنْ بينَ يدَيْه مثلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فإذا لم يَكُنْ بينَ يدَيْه مثلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فإنَّه يَقْطَعُ صَلاتَه الحِمارُ والمَوْأَةُ والكلبُ الأَسْوَدُ » . قُلْتُ : يا أَبْ ذَرِّ ، ما بالُ الكلبِ الأَسْوَدِ مِن الكلبِ الأَحْمَرِ مِن الكَلْبِ الأَصْفَرِ ؟ أَبا ذَرِّ ، ما بالُ الكلبِ الأَسْوَدِ مِن الكلبِ الأَحْمَرِ مِن الكَلْبِ الأَصْفَرِ ؟ فقال : يا ابْنَ أخِي ، سأَلْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ كما سأَلْتَنِي ، فقال : «الكَلْبُ الأَسْوَدُ شَيْطَانٌ » . روَاه مسلم () . وعن أحمدَ ، أنَّ مُرورَ المرأةِ والحِمارِ الأَسْوَدُ شَيْطَانٌ » . روَاه مسلم () . وعن أحمدَ ، أنَّ مُرورَ المرأةِ والحِمارِ اللَّهُ عَنْ أَحْمَدُ ، أنَّ مُرورَ المرأةِ والحِمارِ اللَّهِ عَلَيْهُ الْعَالَ . يا المَالِ الكَلْبُ المَالِّ فَيُسْتِقُونُ المَالِّ الْمَالِي الْمَالِ فَيُعْلِقُونَ المَالِّ الْمَالِي الْمُعْلِ اللَّهُ الْمَالِ الْمَالُ الكُلْبُ المَالِهُ اللَّهُ الْمَالِي الْمُنْ الْمُنْ الْمُولُ المَالِّ الْمُنْ الْمَالُولُ المَالِّ الْمَالِي الْمَالُولُ المَلْمُ اللَّهُ الْمَالِي الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمَالَةُ الْمَالُولُ الْمَالِمُ الْمَالُولُ الْمِلْ الْمُنْ الْمُنْ اللّهُ الْمُنْ الْمَلْمَالُ الْمَالِقُولُ الْمُؤْلِلُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُلْكِ الْمُنْ الْمُؤْلِقُ الْمُنْ الْمُؤْلِ الْمُنْ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ اللّهِ الْمُؤْلُ الْمُؤْ

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب إثم المار بين يدى المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١/ ١٣٦. ومسلم، فى: باب منع المار بين يدى المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٦٣.

كما أخرجه أبو داود ، في: باب ما ينهى عنه من المرور بين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٦١ . والترمذى ، في: باب ما جاء في كراهية المرور بين يدى المصلى ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/ ١٣١ . والنسائى ، في : باب التشديد في المرور بين يدى المصلى وسترته ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢/ ٥٠ . وابن ماجه ، في : باب المرور بين يدى المصلى ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٤٠٣ . والدارمي ، في : باب كراهية المرور بين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٠٠ . والإمام مالك ، في : باب المرور بين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ١٥٠ . والإمام مالك ، في : باب التشديد في أن يمر أحد بين يدى المصلى ، من كتاب السفر . الموطأ ١/ ١٥٤ . والإمام أحمد ،

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) أخرجه مسلم، في: باب قدر ما يستر المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٣٦٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١٦١ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار والمرأة ، من أبواب =

يقْطَعُ الصَّلاةَ ؛ للحديثِ . والمَشْهُورُ الأَوَّلُ ؛ لأَنَّ عائشةَ ، رَضِى اللَّهُ عنها ، قالَت : عَدَلْتُمُونا بالكلبِ والحِمارِ ، لقد كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّى صلاته مِن الليلِ كلَّها وأنا مُعْتَرِضَةٌ بينَه (١) وبين القِبْلَةِ . مُتَّفَقٌ عليه (١) . وقال الفَضْلُ ابنُ عَبَّاسٍ : أتانا النبيُ ﷺ ونحنُ في بادِيَةٍ ، فصَلَّى في صَحْراءَ ليس بينَ يدَيْه سُتْرَةٌ ، وحِمارَةٌ لَنا وكلبَةٌ يَعْبَثان بينَ يدَيْه ، فَما بالَى ذلك . رواه أبو داود (١) .

= الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/ ١٣٣، ١٣٤. والنسائى، فى: باب ذكر ما يقطع الصلاة ...، من كتاب القبلة . المجتبى ٢/ ٥٠. وابن ماجه، فى: باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢/ ٣٠٠. والإمام أحمد ، فى: المسند ٥/ ١٥، ١٥، ١٤٩، ١٥١، ١٥٠.

(١) في الأصل: «بين يديه».

(٢) أخرجه البخارى، في: باب الصلاة على الفراش، وباب الصلاة إلى السرير، وباب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلى، وباب من قال: لا يقطع الصلاة شيء، من كتاب الصلاة. وفي باب السرير، من كتاب الاستئذان. صحيح البخارى ١/٧١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم، في: باب الاعتراض بين يدى المصلى، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/٢٦، ٣٦٧، ٣٦٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قال : المرأة لا تقطع ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود 1771. والنسائي ، في : باب من ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة ، من كتاب الطهارة . المجتبي ١/ ٨٥. وابن ماجه ، في : باب من صلى وبينه وبين القبلة شيء ، من كتاب الإمامة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٧. والدارمي ، في : باب المرأة تكون بين يدى المصلى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٠٨. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٣٧، ١٠٥، ١٠٥، ١٢٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٠ ، ٢٠٠ ، ٢٧٥.

(٣) في: باب من قال: الكلب لا يقطع الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٦٥/١. كما أخرجه النسائي، في: باب ذكر ما يقطع الصلاة...، من كتاب القبلة. المجتبى ٢/ ٥١. والإمام أحمد، في: المسند ١/٢١٢. فإن كان الكَلْبُ واقِفًا بينَ يدَيْه، ففيه وَجُهانِ؛ أحدُهما، محكْمُه محكْمُه محكْمُه المارِّ؛ لأنَّه حَصَل بينَ يَدَيْه، أشْبَهَ المارَّ. الثّاني، لا تَفْسُدُ الصَّلاةُ؛ لأنَّ محكْمَ الواقِفِ يُخالِفُ محكْمَ المارِّ، بدَلِيلِ أَنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصَلِّي إلى البعيرِ، ويُصَلِّى وعائشَةُ في قِبْلَتِه، ولا يرَى ذلك كالمُرُورِ.

ومَن غَصَب سُتْرَةً فاسْتَتَرَ بها ، فهل تَمْنَعُ ما مَرَّ وراءَها ؟ فيه وَجُهانِ ، بِناءً على الصَّلاةِ في الثَّوْبِ المُغْصُوبِ .

فصل: ولا حاجَة في مَكَّة إلى سُتْرَةٍ ، ولا يَضُرُّه مَا مَرَّ بِينَ يدَيْه ؛ لأَنَّ الْمُطَّلِبَ قَال : رَأَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّى حِيالَ الحَجَرِ والنَّاسُ يَمُرُونَ بِينَ يدَيْه . روَاه الحَلَّالُ (١) . وكان ابنُ الزُّيَيْرِ ، رضِي اللَّهُ عنه ، يُصَلِّى والطُّوَّافُ يدَيْه . روَاه الحَلَّالُ (١) . وكان ابنُ الزُّيَيْرِ ، رضِي اللَّهُ عنه ، يُصَلِّى والطُّوَّافُ ينَيْه وبينَ القِبْلَةِ ، تَمُوُ المرأةُ بينَ يدَيْه ، فيَنْتَظِرُها حتى تَمُرَّ ، ثم يضَعُ جَبْهَتَه في مَوْضِع قدَمِها (١) .

⁽۱) والحديث أخرجه أبو داود، في: باب في مكة، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ۱/ ٥٦. والنسائي، في: باب أين يصلي ركعتي الطواف؟ من كتاب مناسك الحج. المجتبي ٥/ ١٨٧. وابن ماجه، في: باب الركعتين بعد الطواف. من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٨٦.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٢/ ٣٥.

بَابُ قَصْرِ الصَّلَاةِ

ولا يَجُوزُ قَصْرُ الصَّبْحِ والمُغْرِبِ بالإِجْماعِ؛ لأنَّ قَصْرَ الصَّبْحِ يُجْحِفُ بها لقِلَّتِها، وقَصْرَ المُغْرِبِ يُخْرِجُها عن كَوْنِها وَثْرًا.

ويجوزُ قَصْرُ الرُّباعِيَّةِ فَيْصَلِّمها رَكْعَتَيْن بشُروطِ سِتَّةٍ ؛ أحدُها ، أن يكُونَ فَى سَفْرٍ طَوِيلٍ ، قَدْرُه أَرْبَعَةُ بُرُدٍ ، وهى سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا ، ثَمانِيَةٌ وأرْبَعُونَ مِيلًا بالهَاشِمِيِّ ، وذلكَ نَحْوٌ مِن () يَوْمَيْنُ قاصِدَيْن ؛ لِمَا رُوى عن () ابن عباسٍ أنَّه قالَ : يا أهْلَ مكَّة ، لا تَقْصُرُوا في أَدْنَى مِن أَرْبَعَةِ بُرُدٍ ؛ ما بينَ عُسْفانَ () إلى مَكَّة () وكان ابنُ عباسٍ ، وابنُ عمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنهم ، لا يَقْصُروا في أَقَلَ مِن أَرْبَعَةِ بُرُدٍ ؛ ما اللَّهُ عنهم ، لا يَقْصُرانِ في أَقَلَ مِن أَرْبَعَةِ بُرُدٍ () . ولأنَّها مسافَةٌ تَجْمَعُ مشَقَّةَ السَّفَرِ مِن الحَلِّ

⁽١) سقط من: س ٢، م.

⁽٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) عسفان: منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة. معجم البلدان ٣/٦٧٣.

⁽٤) أخرجه مرفوعًا الدارقطني، في: سننه ١/٣٨٧. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣/٣٧،

وضعفه الألباني في الإِرواء ٣/١٤.

وأخرج الشافعي نحوه موقوفا عليه، انظر: ترتيب مسند الشافعي ١٨٤/١. وانظر: التلخيص الحبير ٢/ ٤٦.

⁽٥) علقه البخارى عنهما ، في : باب في كم يقصر ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى ٢/ ٥ . ووصله الإمام مالك ، في : باب ما يجب فيه قصر الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة . الموطأ / ١٨٤ ، ١٤٥ . والإمام الشافعي ، انظر : ترتيب مسند الشافعي ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ . وعبد الرزاق ، في : المصنف ٢/ ٢٤٤ ، ٥٢٥ .

والشُّدُّ، فجاز القَصْرُ فيها، كمَسِيرَةِ ثلاثَةِ أَيَّام.

وسَواءٌ كان في بَرِّ أُو^(۱) بَحْرٍ ؛ لأنَّ الاعْتِبارَ بالفَراسِخِ. وإن شَكَّ في قَدْرِ السَّفَرِ ، لم يُبَحْ له^(۱) القَصْرُ ؛ لأنَّ الأصْلَ الإِثْمَامُ ، فلا يَزُولُ بالشَّكِّ.

والاغتبارُ بالنُيَّةِ دونَ حَقِيقَةِ السَّفَرِ، فلو نَوَى سَفَرًا طَوِيلًا فَقَصَر، ثم بدَا له فأقامَ أو رَجَع، كانَت صَلاتُه صَحِيحَةً، ولو خَرَج طالِبًا لآبِقٍ أو مُنْتَجِعًا غَيْثًا؛ متى وَجَدَه رَجَع أو أقامَ، لم يَقْصُرْ ولو سافَرَ شَهْرًا.

ولو خَرَج مُكْرَهًا، كالأَسِيرِ، يُقْصَدُ به بلَدًا بعَيْنِه، فله القَصْرُ؛ لأَنَّه تابِعٌ لَمَن يَقْصِدُ مسافَة القَصْرِ، فإذا وَصَل حِصْنَهُم، أَتَمَّ حِينَئذِ. نَصَّ عليه. وإن كان للبَلَدِ طَرِيقان؛ طويلَةٌ وقصيرَةٌ، فسَلَك البعيدَة ليَقْصُر، فله ذلك؛ لأَنَّه سفَرٌ يُقْصَرُ في مِثْلِه، فجاز له القَصْرُ، كما لو لم يَكُنْ (٢) طريقٌ سواه.

فصل: الثانى، أن يَكُونَ السَّفَرُ مُباحًا، فإن [٥٥٥] سافَرَ لمَعْصِيَةٍ ؟ كالإِباقِ^(١)، وقَطْعِ الطَّريقِ، والتِّجارَةِ فى الخَمْرِ، لم يَقْصُرْ، ولم يَتَرَخَّصْ بشىءٍ مِن رُخَصِ السَّفَرِ ؟ لأَنَّه لا يجوزُ تَعْلِيقُ الرُّخَصِ بالمعاصِى ؟ لِما فيه مِن الإِعانَةِ عليها والدِّعايَةِ إليها، ولا يَرِدُ الشَّرْعُ بذلك.

⁽١) في الأصل: ﴿ وَ ۗ .

⁽٢) زيادة من: ف.

⁽٣) بعده في م: (اله).

 ⁽٤) في م: ١ كالآبق،

فصل: الثالث ، شُروعه في السَّفَرِ ، بخروجِه مِن بُيُوتِ قَرْيَتِه ؛ لأنَّ اللَّه تعالَى قال : ﴿ وَإِذَا ضَرَبُّكُم فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُو جُنَاحُ أَن نَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَوْقِ ﴾ (الله ولا يكُونُ ضاربًا في الأَرْضِ حتى يَخْرُجَ . وله القَصْرُ بينَ حِيطانِ البساتِينِ ؛ لأنّها ليست مِن حِيطانِ البلدِ ، ولا تُبْنَى للسُّكْنَى . وإن خَرِب بعضُ البلدِ فصار فضاءً ، فهو كالصَّحراءِ . وإن كانت حِيطانُه قائمة ، فقال القاضى : لا يَقْصُرُ حتى يُفارِقَها ؛ لأنّه يُمْكِنُ السُّكْنَى فيها . وقال (المَدِيُّ : له القَصْرُ بينَهما (الله كُنَى أَلله عَيْرُ مُعَدَّةٍ (الله كُنَى ، فهى كالبَساتِين .

فصل: الرابع، أن يَنْوِىَ القَصْرَ مع نِيَّةِ الإِحْرامِ. وقال أبو بَكْرٍ: لا يَحْتاجُ إلى النِّيَّةِ؛ لأنَّ مَن خُيِّرَ في العِبادَةِ قبلَ الدُّخُولِ فيها، خُيِّرَ بعدَ الدُّخُولِ فيها، خُيِّرَ بعدَ الدُّخُولِ فيها، كالصِّيامِ. ولَنا، أنَّ الأَصْلَ الإِثْمَامُ، فإطْلَاقُ النِّيَّةِ ينْصَرِفُ الدُّخُولِ فيها، كالصِّيامِ. ولَنا، أنَّ الأَصْلَ الإِثْمَامُ، فإطْلَاقُ النِّيَّةِ ينْصَرِفُ إلى الانْفِرادِ الذي هو الأصْلُ.

فإن شَكَّ فى نِيَّةِ القَصْرِ، لَزِمَه الإِثْمَامُ؛ لأَنَّه الأَصْلُ، فلو نَوَى الإِثْمَامَ فى ابْتِداءِ الصَّلاةِ، أو فى أَثْنائِها، أو ما يَلْزَمُه به (°) الإِتمَامُ، كالإِقامَةِ، أو قَلَب نِيَّتَه إلى سَفَرِ قَصِيرِ أو مَعْصِيَةٍ، لَزِمَه إِثْمَامُ الصَّلاةِ، ولَزِم مَن خَلْفَهُ

⁽١) سورة النساء ١٠١.

⁽٢) بعده في م: «القاضي».

⁽٣) في م: «بينها».

⁽٤) في م: «معتمدة».

⁽٥) سقط من: م.

مُتابَعَتُه ؛ لأنَّ نِيَّةَ الأَرْبَعِ أو ما يُوجِبُها قد وُجِد ، فلَزِمَتْه الأَرْبَعُ ، كما لو نَواه في الائتِداءِ .

ومَن قَصَر مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَ القَصْرِ ، فَصَلاتُه فاسِدَةٌ ؛ لأنَّه فَعَل ما يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَه .

فصل: الخامِسُ، أن لا تَكُونَ الصَّلاةُ وَجَبَتْ في الحَضرِ، فلو تَرَك صَلاةً حَضَرِ فقضاها في السَّفَرِ، لم يَجُزُ له قَصْرُها؛ لأنَّه تَعَيَّنَ فِعْلُها أَرْبَعًا، فلم يَجُزِ النُّقْصَانُ منها (١)، كما لو نَوَى أَرْبَعَ رَكَعاتِ، ولأنَّ القَضاءَ مُعْتَبَرٌ بالأَداءِ، والأَداءُ أَرْبَعٌ.

ومَن سافَرَ بعدَ دُخولِ وَقْتِ صَلاةٍ ، لم يَقْصُرُها ؛ لذلكَ . وحُكِى عنه (٢) ، له قَصْرُها ؛ لأنَّها صَلاةٌ مُؤَدَّاةٌ في السَّفَرِ ، فأَشْبَهَ ما لو دَخَل وقْتُها فيه .

ولو أَحْرَمَ بها في سَفِينَةِ في الحَضَرِ، فخرجَت به في أثناءِ الصَّلاةِ، أو أَحْرَمَ بها أَن السَّفَرِ، فذَخلَتِ البَلَدَ في أثناءِ الصَّلاةِ، لم يَقْصُرْ؛ لأَنَّها عِبادَةٌ تختلفُ بالسَّفَرِ والحَضَرِ، وُجِد أحدُ طَرَفَيْها في الحَضَرِ، فغلَب حُكْمُه، كالمَسْح.

وإن نَسِي صلاةً سَفَرٍ فذَكرَها في الحَضَرِ، أَتَمُّها؛ لذلك، وإن ذكرَها

⁽١) في م: «فيها».

⁽۲) بعده في م: «أن».

⁽٣) سقط من: الأصل، س ١.

فى السفَرِ أو فى سَفَرِ آخَرَ ، قَصَرها ؛ لأنَّ وُجوبَها وفِعلَها وُجِدا فى السفَرِ ، فكان له قَصْرُها ، كما لو أدّاهَا . ويتَخَرَّجُ أن يلْزَمَه إثْمَامُها إذا ذكرَها فى سَفَرِ آخَرَ ؛ لأنَّ الوُجُوبَ كان ثابِتًا فى ذِمَّتِه فى الحضرِ .

فصل: السادِسُ، أن لا يَأْتُمَّ بُقِيمٍ، فإنِ اثْتَمَّ بُقِيمٍ لَزِمَه الإِثْمَامُ، سَواءٌ اثْتَمَّ بهُ فِي الصَّلاةِ كلِّها أو في (() مجزء منها؛ لأنَّ ابْنَ عباسٍ سُئِل: ما بالُ المُسافِرِ يُصَلِّى رَكْعَتَين حالَ الانْفِرادِ وأَرْبَعًا إذا اثْتَمَّ بمُقِيمٍ؟ فقال: تلكَ السُّنَّةُ. رَواه الإِمامُ أحمدُ ((). وهذا يَنْصَرِفُ إلى سُنَّةِ النبي وَيَظِيَّةٍ. ولأنَّها صلاةً مَرْدُودَةٌ مِن أَرْبِعٍ، فلا يصَلِّيها خلفَ مَن يُصَلِّى الأَرْبَعَ، كالجُمُعَةِ. ولو أَدْرَكَ المُسافِرُ مِن الجُمُعَةِ أقلَّ مِن رَكْعَةٍ، لَزِمَه إثْمَامُها أَرْبَعًا؛ لائتِمامِه ولو أَدْرَكَ المُسافِرُ مِن الجُمُعَةِ أقلَّ مِن رَكْعَةٍ، لَزِمَه إثْمَامُها أَرْبَعًا؛ لائتِمامِه بالمُقِيمِ فَهَسَدَتِ الصَّلاةُ، لم يَجُزُ له قَصْرُها بعدَ ذلكَ ؛ لأنَّها تَعَيَّنَتْ عليه تامَّةً؛ لائتِمامِه بمُقِيمٍ.

ومَن أَحْرَمَ مع مَن يَظُنُّه مُقِيمًا أَو يَشُكُّ فيه ، لَزِمَه الإِثْمَامُ وإِن قَصَر إِمَامُه ، اعْتِبَارًا بالنِّيَّةِ . وإِن غَلَب على ظَنَّه أَنَّه مُسافِرٌ لدَلِيلٍ ، فله أَن يَنْوِيَ القَصْرَ ، ويُتِمَّ بإثمامِه . وإِن أَحْدَثَ إمامُه قبلَ القَصْرَ ، ويُتِمَّ بإثمامِه . وإِن أَحْدَثَ إمامُه قبلَ عِلْمِه بحالِه ، [٥٥٤] فله القَصْرُ ؛ لأَنَّ الظاهِرَ أَنَّه مُسافِرٌ .

⁽١) زيادة من: ف.

⁽٢) في: المسند ١/٢١٦.

وانظر ما أخرجه مسلم، في: باب صلاة المسافرين وقصرها، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٤٧٩. والنسائي، في: باب الصلاة بمكة، من كتاب تقصير الصلاة. المجتبى ٩٨/٣. والإِمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٢٦، ٢٩٠، ٣٣٧، ٣٦٩.

وإن أُمَّ المُسافِرُ مُقِيمًا ، لَزِم المُقِيمَ الإِثْمَامُ ، ويُسْتَحَبُّ للإمام أن يقولَ لهم: أَيْمُوا فإنَّا() سَفْرٌ. لِمَا رَوَى عِمْرانُ بنُ مُحَصَيْنِ، قال: شَهِدْتُ الفَتْحَ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ فكان لا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَين ، ثم يقولُ لأهل البلدِ: « صَلُّوا أَرْبَعًا فإِنَّا سَفْرٌ » . رَواه أبو داودَ (٢٠ . وإن أتَمَّ الإمامُ بهم ، صَحَّتِ الصَّلاةُ. وعنه، تَفْسُدُ صَلاةُ المُقِيمِين؛ لأنَّهم ائْتَمُّوا بمُتَنَفِّل في الرَّكْعَتَينْ الأُخِيرَتين . والأُوَّلُ المَدْهَبُ ؛ لأنَّ الإِثْمَامَ يلْزَمُه بنِيَّتِه . وإن نَسِيَ الْمُسافِرُ فَقَامَ إلى ثالِثَةِ ، فله أن يَجْلِسَ ، ولا يَلْزَمُه الإِثْمَامُ ؛ لأنَّ المُوجِبَ للإِثْمَام نِيَّتُه ، أو ائتمامُه بمُقِيم، ولم يُوجَدْ، فإن جَلَس، سَجَد للسَّهْوِ، وله أن يُتِمَّ. فإن لم يَعْلَمُ الْمَأْمُومُونَ هل سَها أو نَوَى الإِثْمَامَ ، لَزِمَهم مُتابَعَتُه ؛ لأنَّ حُكْمَ وُجوبِ المُتَابِعَةِ ثَابِتٌ ، فلا يَزُولُ بالشَّكُ ، فإذا اتَّبَعُوه فصَلاتُهم صحيحةٌ ؛ لِما ذَكُرْنا، فإن عَلِمُوا أَنَّ قِيامَه لسَهْوِ، فلهم مُفارَقَتُه. فإن تابَعُوه، فقال القاضِي: تَفْسُدُ صلاتُهم؛ لأنَّهم زادُوا في الصلاةِ عَمْدًا. والصحيحُ أنَّها لا تَفْسُدُ ؛ لأنَّها زِيادَةٌ لا تَفْسُدُ بها صَلاةُ الإِمام عَمْدًا ، فلا تَفْسُدُ ' بها صَلاةً " المَّأْمُوم ، كزِياداتِ الأقوالِ . وإذا صلَّى بهم الأرْبَعَ سَهْوًا ، سَجَد للسَّهْوِ، وليس بواجِبٍ عليه؛ لأنَّها زِيادَةٌ لا يُبْطِلُ عَمْدُها، فلا يَجِبُ لها الشُّجُودُ، كَقِراءَةِ السُّورَةِ في الثالثَةِ.

⁽١) بعده في م: «قوم».

 ⁽۲) في: باب متى يتم المسافر؟ من كتاب السفر. سنن أبي داود ١/ ٢٨٠.
 كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٤٣٢.

^(7 - 7) في الأصل: « صلاتهم».

فصل: وللمُسافِر أن يَقْصُرَ، وله أن يُتِمَّ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقَصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوةِ ﴾ (١) . مَفْهُومُه أَنَّ القَصْرَ رُخَصْةً يَجُوزُ تَرْكُها. وعن عائشَة أَنَّها قالَتْ: خرَجْتُ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ فى عُمْرَةِ رَمضانَ، فأَفْطَرَ وصُمْتُ، وقَصَر وأَثْمَمْتُ، فقلْتُ: يارسولَ اللَّهِ، بأبِي أنتَ وأُمِّى، أَفْطَرْتَ وصُمْتُ، وقَصَرْتَ وأَثْمَمْتُ. فقال: وأَمْنَى، أَفْطَرْتَ وصُمْتُ، وقَصَرْتَ وأَثَمَتُ فَقال: وأَحْسَنْتِ ». رواه أبو داودَ الطَّيالِسِيُّ (١) . ولأنَّه تَخْفِيفٌ أبيح للسَّفَرِ فَجَازِ تَرْكُه، كَالمَسْح ثلاتًا.

والقَصْرُ أَفْضَلُ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ وأصْحابَه داوَمُوا عليه، وعابُوا من تَرَكَه. قالَ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ يَزِيدَ: صَلَّى عُثْمانُ أَرْبَعًا، فقال عبدُ اللَّهِ: صَلَّى عُثْمانُ أَرْبَعًا، فقال عبدُ اللَّهِ: صَلَّيْتُ مع النبيِّ ﷺ رَكْعَتَيْن، ومع أبى بَكْرٍ رَكْعتَيْن، ومع عُمَرَ رَكْعتَيْن، مَطَّيْتُ مع النبيِّ عَلَيْنِ مُ وَلَوَدِدْتُ أَنَّ حَظِّى مِن أَرْبَعِ رَكْعَتَان مُتَقَبَّلَتان. مُتَّفَقَ عليه (٢). وأتى ابْنَ عباسِ رَجُلٌ فقال: إنِّى كنتُ مع صاحب لى فى مُتَّفَقٌ عليه (٢). وأتى ابْنَ عباسِ رَجُلٌ فقال: إنِّى كنتُ مع صاحب لى فى

⁽١) سورة النساء ١٠١.

⁽۲) لم نجده في مسند أبي داود الطيالسي، وأخرجه النسائي، في: باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة، من كتاب التقصير. المجتبي ۲۰۱، ۱۰۱.

ونقل ابن القيم عن شيخ الإِسلام ابن تيمية أنه كذب هذا الحديث. انظر: زاد المعاد ١/ ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٧٢. وانظر: إرواء الغليل ٦/٣ – ٩.

⁽٣) أخرجه البخارى، في: باب الصلاة بمنى، من كتاب التقصير، وفي: باب الصلاة بمنى، من كتاب التقصير، وفي: باب الصلاة بمنى، من كتاب الحج. صحيح البخارى ٥٢/٣، ٥٤، ١٩٨، ١٩٨، ومسلم، في: باب قصر الصلاة بمنى، من كتاب المسافرين. صحيح مسلم ٤٨٣/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب الصلاة بمنى، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١/ ٤٥٤. والدارمي، في: باب الصلاة بمنى، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/ ٥٥. والإِمام =

السَّفَرِ، فكنتُ أُبِمُّ وصاحِبِي يَقْصُرُ. فقال: بل أنت الذي كُنْتَ تَقْصُرُ وصاحِبُكَ يُمِيَمُّ .

فصل: وإذا نَوَى المُسافِرُ الإِقامَةَ في بلَدِ أَكْثَرَ مِن إِحْدَى وَعِشْرِينَ صلاةً أَتَمَّ، وإن نَوَى دُونَها قَصَر. وعنه، إن نَوَى إقامة أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَتَمَّ؛ لأَنَّ النَّلاثَ حَدُّ القِلَّةِ، بدَلِيلِ أَنَّ النبيَّ عَلَيْتُ قال: « يُقِيمُ المُهاجِرُ بَمَكَةَ بعدَ قَضاءِ الثَّلاثَ حَدُّ القِلَّةِ، رَوَاه أَبو داودَ (٢) . فإذا أقامَ أَرْبَعًا ، فقد زاد على حَدِّ القِلَّةِ ، فُسُكِه ثَلاثًا » . روَاه أبو داودَ (١ . فإذا أقامَ أَرْبَعًا ، فقد زاد على حَدِّ القِلَّةِ ، فَيُثِيمُ . والأوَّلُ المَدْهَبُ ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْتُ أَقامَ بمكة فصلَّى بها إحْدَى وَعِشْرِينَ صلاةً يَقْصُرُ فيها ، وذلكَ أَنَّه قَدِم لصُبْحِ رابِعَةٍ ، فأقامَ إلى يَوْمِ وَعِشْرِينَ صلاةً يَقْصُرُ فيها ، وذلكَ أَنَّه قَدِم لصُبْحِ رابِعَةٍ ، فأقامَ إلى يَوْمِ التَّرُويَةِ ، فصلًى الصَّبْحَ ثم خَرَج ، فمَن أقامَ مثلَ إقامَتِه قَصَر ، ومَن زاد أتَمَّ . ومَعْناه ذكرَه الإِمامُ أحمدُ . قال أنش : أقَمْنا بَمَكَّةَ عَشْرًا نَقْصُرُ الصَّلاةَ (٣) . ومَعْناه ذكرَه الإِمامُ أحمدُ . قال أنش : أقَمْنا بَمَكَّة عَشْرًا نَقْصُرُ الصَّلاة . ومَعْناه .

⁼ أحمد، في: المسند ١/١٤، ٢٥٥، ٤٦٤.

⁽٢) في : باب الإِقامة بمكة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤٦٦.

كما أخرجه البخارى ، في: باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ، من كتاب مناقب الأنصار . صحيح البخارى ٥/ ٨٧. ومسلم ، في : باب جواز الإقامة بمكة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢/ ٩٨٥. والترمذى ، في : باب ما جاء أن يمكث المهاجر ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤/ ١٧٤. والنسائى ، في : باب المقام الذى يقصر بمثله الصلاة ، من كتاب التقصير . المجتبى ٣/ ١٠٠ وابن ماجه ، في : باب كم يقصر الصلاة إذا أقام ببلدة ؟ من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ١ ٣٤٠ والدارمي ، في : باب في من أراد أن يقيم ببلدة كم يقيم ببلدة حتى يقصر الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٥٥٥. والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٣٥٩. والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٣٥٩.

⁽٣) أحرجه البخاري، في: باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر، من كتاب =

ما ذكرناه ؛ (ولأنّه كسب نحروجه إلى مِنّى وعَرَفَة وما بعدَه مِن العَشَرَةِ . وفي هذا الحدِيثِ دليلٌ على أنَّ مَن قَصَد بلَدًا يَنْوِى الرُّجُوعَ عنه قَرِيبًا ، فله القَصْرُ فيه ؛ لكَوْنِ النبيِّ عَلَيْ قَصَر بَكَّةَ وهي مَقْصِدُه . وفيه [٥٠٦] دَلِيلٌ على أنَّ مَن قَصَد رُسْتَاقًا () يَتَنَقَّلُ فيه لا يَنْوِى إقامَةً في مَوْضِعِ واحد ، فله القَصْرُ ؛ لأنَّ النبيَّ عَيَيْ قَصَر بَكَّةَ ومِني وعرَفَة عَشْرًا . ومَن كان بمكة القَصْرُ ؛ لأنَّ النبيَّ عَرَفَة عازِمًا على أنَّه إذا رَجَعَ إلى مكة لا يُقِيمُ بها ، فله القَصْرُ مِن حِينِ نُحروجِه .

ولو خَرَج المُسافِرُ ، فذَكَر حاجَةً في بلَدِه ، قَصَر في رُجوعِه إليها ، فإذَا وصَلَ البَلَدَ ، فإن كان له به أهْلُ أو مالٌ أتَمَّ ، وإلَّا قَصَر فيه أيضًا . ومتى مَرَّ المُسافِرُ ببَلَدِ له فيه (٢) أهْلُ أو ماشِيةً (١) أتَمَّ ؛ لأنَّ ذلكَ يُرُوَى عن عُثْمانَ ،

التقصير، وفي: باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، من كتاب المغازى. صحيح البخارى 7/000/00 المعافرين. 7/000/00 المعافرين وقصرها، من كتاب المسافرين. صحيح مسلم 1/0000 وأبو داود، في: باب متى يتم المسافر؟ من كتاب صلاة السفر. سنن أبي داود 1/0000 والترمذي، في: باب ما جاء في تقصير الصلاة، من أبواب صلاة السفر، عارضة الأحوذي 1/0000 والنسائي، في: باب تقصير الصلاة في السفر، وباب المقام الذي عارضة الأحوذي 1/0000 والنسائي، في: باب تقصير الصلاة في السفر، وباب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة، من كتاب تقصير الصلاة . المجتبى 1/0000 المعافر إذا أقام ببلدة ؟ من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه 1/0000 والدارمي، في: باب في من أراد أن يقيم ببلدة ...، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي 1/0000

⁽٢) في حاشية ف: «والرستاق: القرى والمواضع التي يجتمع فيها».

⁽٣) في الأصل، س ٢، م: «به».

⁽٤) في ف: « مال ».

وابنِ عباسِ (١) ، رَضِيَ اللَّهُ عنهما .

فصل: ومَن لَم يُجْمِعُ عَلَى إقامَةِ إِحْدَى وعِشْرِين صَلاةً، قَصَر وإن أَقَامَ دَهْرًا، مثلَ مَن أَن يُقِيمُ لَحَاجَةٍ يَرْجُو إِنْجَازَهَا، أَو جِهَادٍ، أَو حَبْسِ (٣) الله مَنْ مَنْ أَو مَرَضٍ، سَواءٌ غَلَب على ظَنّه كَثْرَةُ ذلكَ أَو قِلَّتُه؛ لأنَّ النبيَّ عَيْنِهُ أَقَامَ فَى بعضِ أَسْفارِه تِسْعَ عَشْرَةَ يَقْصُرُ الصَّلاةَ. رَواه النبي عَيْنِهُ أَقَامَ فَى بعضِ أَسْفارِه تِسْعَ عَشْرَةَ يَقْصُرُ الصَّلاةَ. رَواه البخارِيُ أَقَامَ بِتَبُوكَ عِشْرِين يَوْمًا يَقْصُرُ. رواه الإِمامُ أحمدُ أَن وأقامَ النَّلُجُ بينَه وبينَ ابنُ عُمَرَ بأَذْرَبِيجَانَ (١) سِتَّةَ أَشْهُرٍ يُصَلِّى رَكْعَتَيْن ، وقد حال الثَّلْجُ بينَه وبينَ ابنُ عُمَرَ بأَذْرَبِيجَانَ (١)

كما أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى تقصير الصلاة، من أبواب السفر. عارضة الأحوذى ٣/ ٢١، ٢٢. وابن ماجه، فى: باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٤١. والإِمام أحمد، فى: المسند ١/ ٢٢٣.

(٥) في: المسند ٣/ ٢٩٥.

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب إذا أقام بأرض العدو يقصر ، من كتاب صلاة المسافر . سنن أبى داود ١/ ٢٨١. والبيهقى ، فى : باب من قال : يقصر أبدا ما لم يجمع مكثا ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣/ ١٥٢.

(٦) أذربيجان : إحدى جمهوريات ما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي ، تقع في الجنوب الشرقي من قفقاسيا ، وتشرف على جزء كبير من الساحل الغربي الخزر (قزوين) ، يحدها من الغرب =

⁽۱) أخرجه البيهقى، فى: باب المسافر ينتهى إلى الموضع الذى يريد المقام به، من كتاب الصلاة. السنن الكبرى ٣/ ١٥٥، ١٥٦. وعبد الرزاق، فى: باب فى كم يقصر الصلاة؟ من كتاب الصلاة. المصنف ٢/ ٥٢٤. وابن أبى شيبة، فى: باب فى مسيرة كم يقصر الصلاة؟ من كتاب الصلاة. المصنف ٢/ ٥٤٤.

⁽٢) في الأصل: «أن».

⁽٣) بعده في الأصل: «أو».

⁽٤) في باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر؟ من كتاب التقصير، وفي: باب مقام النبي عَلَيْتُهُ بمكة زمن الفتح، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٥٣/٢، ٥٩١٥.

الدُّخُولِ ('). وإن قال : إن لَقِيتُ فُلانًا أَقَمْتُ ، وإلَّا لم أُقِمْ . لم يَبْطُلْ محكْمُ سَفَره ؛ لأنَّه لم يَعْزمْ على الإقامَةِ .

فصل: والمَلَّامُ الذي أهْلُه معه () في السَّفِينَةِ ، وحاجَةُ بَيْتِه ، ولا بَيْتَ له غيرُها ، وليس له نِيَّة () المُقامِ () ببَلَد ، لا يَقْصُرُ . نَصَّ عليه ؛ لأنَّه غيرُ ظَاعِنِ عن () مَنْزِلِه ، فأشْبَهَ المُقِيمَ ببَلَد . قال القاضي : والمُكارِي والفيجُ () مِثْلُه في ذلك . والأَوْلَى إباحَةُ القَصْرِ لهما ؛ لدُخُولِهما في النَّصوصِ المُبيحةِ ، وامْتِناعِ قِياسِهما على اللَّرِ ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُهما اسْتِصْحابُ الأَهْلِ ومَصالِحِ المنزِلِ في السَّفَرِ ، وزِيادَةِ المَشَقَّةِ عليه في سَفَرِه بحَمْلِ أهْلِه معه ، بخلافِ المَلَّح .

⁼ جمهورية أرمينية ، ومن الشمال الغربي جمهورية جورجيا ، ومن الشمال داغستان ، ولها حدود مشتركة مع إيران . البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر ٣/٢.

⁽١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الرجل يخرج في وقت الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف / ٣٣٥. والبيهقي ، في : باب من قال : يقصر أبدا ما لم يجمع مكثا ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣ / ١٥٢.

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) سقط من: الأصل.

 ⁽٤) في ف: «الإقامة».

⁽٥) سقط من: الأصل. وبعده في م: «بلده و».

⁽٦) في حاشية ف: «الفيج: هو رسول السلطان. قاله في شرح الإِقناع». وانظر: المصباح (ف ي ج).



بابُ الجَمْع بَيْنَ الصَّلاتَيْن

وأسْبابُ الجَمْعِ ثلاثَةٌ ؛ أحدُها ، السَّفَرُ اللَّبِيحُ للقَصْرِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، أَنَّ النبِي عَلَيْ كَان إِذَا عَجِل به السَّيْرُ () يُوَخِّرُ الظَّهْرَ إلى وَقْتِ العَصْرِ ، فيَجْمَعُ بينَهما ، ويُوَخِّرُ المُغْرِبَ حتَّى يَجْمَعَ بينَها وبينَ العِشاءِ حِينَ () يغيبُ الشَّفَقُ . مُتَّفَقٌ عليه () ، وهذا لَفْظُ مسلمٍ . وخصَّ الخِرَقِيُّ الجَمْعَ بهذِه الحَالَةِ ؛ إذا ارْتَحَلَ قبلَ دُخولِ وَقْتِ الأُولَى ، أَخَرَها حتى يجْمَعها مع الثانِيةِ في وَقْتِ الثانِيةِ . ورُوى نَحْوه عن أحمد . والمَذْهَبُ جوازُ الجَمْعِ لَمَن جازِ له القَصْرُ في نُزولِه وسَيْرِه .

وله الخِيَرَةُ بِينَ تَقْديمِ الثانِيَةِ فَيُصَلِّيها مع الأُولَى ، وبينَ تأْخِيرِ الأُولَى إلى الثانيةِ ؛ لِما روَى مُعاذٌ أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا ارْتَحَلَ قبلَ زَيْغِ الشمسِ أُخَّرَ

⁽١) في الأصل، س ١: «السفر».

⁽٢) في ف: «حتى».

⁽٣) أخرجه البخارى، فى: باب يؤخر الظهر إلى العصر ...، وباب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس، من كتاب التقصير. صحيح البخارى ٥٨/٢. ومسلم، فى: باب جواز الجمع بين الصلاتين فى السفر، من كتاب المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٤٨٩.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب السفر . سنن أبي داود ١/ ٢٧٨ . والترمذي ، في : باب في الجمع بين الصلاتين ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذي ٣/ ٢٦، ٢٧، والنسائي ، في : باب الوقت الذي يجمع فيه المسافر ...، من كتاب المواقيت . المجتبي ١/ ٢٦٩. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٢٤٧، ٢٦٥ .

الظُّهْرَ حتى يَجْمَعُها إلى العَصْرِ فَيُصَلِّيهِما جميعًا، وإذا ارْتَحَلَ بعدَ زيغِ الشَّهْرِ صلَّى الظُّهْرَ والعَصْرَ جميعًا ثُمَّ سارَ، وإذا ارْتَحَلَ قبلَ المُغْرِبِ أَخَّرَ الشَّمسِ صلَّى الظُّهْرَ والعَصْرَ جميعًا ثُمَّ سارَ، وإذا ارْتَحَلَ بعدَ المُغْرِبِ عَجَّلَ العِشَاءَ، المُغْرِبَ حتى يُصَلِّيها مع العِشَاء، وإذا ارْتَحَلَ بعدَ المُغْرِبِ عَجَّلَ العِشَاء، فصَلَّها مع المُغْرِبِ. قالَ التَّرْمِذِيُّ (١): هذا حديثُ حسنٌ. وروى ابنُ فصَلَّها مع المُغْرِبِ. قالَ التَّرْمِذِيُّ أَنْ مُنْ نَحْوَه . أَخْرِجَه البُخارِيُّ . ولأنَّها رُخْصَةٌ مِن عَبَاسٍ نَحْوَه أَنْسُ نَحْوَه . أَخْرَجَه البُخارِيُّ . ولأنَّها رُخْصَةٌ مِن رُخَصِ السَّفَرِ، فلم يُعْتَبَرُ فيها وُجودُ السَّيْرِ، كسائرِ الرُخَص .

فإنْ جَمَع بينَهما في وَقْتِ الأُولَى ، اعْتُبِرَ ثلاثَةُ شُروطٍ ؛ أَنْ يَنْوِىَ الجَمْعَ عندَ الإِحْرامِ ، كنِيَّةِ عندَ الإِحْرامِ ، لأَنَّها نِيَّةٌ تَفْتَقِرُ إليها ، فاعْتُبِرَتْ عندَ الإِحْرامِ ، كنِيَّةِ القَصْرِ ، وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّه يُجْزِئُه أَن يَنْوِى قبلَ الفَراغِ مِن الأُولَى ؛ لأَنَّه مَوْضِعُ الجَمْعِ بينَ الصَّلاتَيْن ، فإذا لم [٢٥ط] تتأخّرِ النِّيَّةُ عنه جازَ . وقال أبو بَكْرِ : لا يَحْتَاجُ الجَمْعُ إلى نِيَّةٍ . كَقَوْلِه في القَصْرِ ، وقد مضَى الكلامُ معه .

الشَّوْطُ الثانى ، أَن لا يُفَرِّقَ بيْنَهِما إِلَّا تَفْرِيقًا يَسِيرًا ؛ لأَنَّ مَعْنَى الجَمْيعِ المُتَابَعَةُ والمُقارَنَةُ ، ولا يَحْصُلُ ذلكَ مع الفَرْقِ الطويلِ ، والمَرجِعُ في طُولِ

⁽١) في: باب الجمع بين الصلاتين، من أبواب السفر. عارضة الأحوذي ٣/ ٢٦، ٢٧.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب السفر . سنن أبي داود ١/ ٢٤٦. والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٢٤٦ ، ٢٤٢.

 ⁽۲) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ۱/۳٦٧، ٣٦٨. والدارقطني، في: سننه ١/٣٨٨،
 ٣٨٨. والبيهقي، في: السنن الكبرى ١/٣٦٧، ٣٦٨.

⁽٣) فى: باب الجمع بين المغرب والعشاء، وباب هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء. صحيح البخارى ٧/٢، ٥٨. وفيه ذكر الجمع بين المغرب والعشاء فقط. وانظر ما تقدم تخريجه فى صفحة ٤٥٧.

وانظر التلخيص الحبير ٢/ ٤٩، ٥٠.

الفَرْقِ وقِصَرِه إلى العُرْفِ. فإنِ احْتَاجَ إلى وُضُوءٍ خفيفٍ، لم تَبْطُلْ. وإن صلَّى بينَهُما سُنَّةَ الصَّلاةِ، فعلَى رِوايتَينْ.

الشَّرْطُ الثالثُ، وُجودُ العُذْرِ حالَ افْتِتاحِ الأُولَى والفَراغِ منها وافْتِتاحِ الثانِيَةِ ؛ لأَنَّ افْتِتاحِ الأُولَى مَوْضِعُ النِّيَّةِ، وبافْتِتاحِ الثانِيَةِ يَحْصُلُ الجَمْعُ، فاعْتُبِرَ العُذْرُ فيهما ('). فإنِ انْقَطَعَ العُذْرُ في غيرِ هذه المواضِعِ لم يُؤثِّر . وإن فاعْتُبِرَ العُذْرُ فيهما لا أَنْ يَنْوِى التأخِيرَ للجَمْعِ في وَقْتِ الأُولَى جَمَع في وَقْتِ الثانِيَةِ، اعْتُبِرَ أَنْ يَنْوِى التأخِيرَ للجَمْعِ في وَقْتِ الأُولَى إلى آنْ يَنْقَى منه قَدْرُ فِعْلِها، واسْتِمْرارُ العُذْرِ إلى وَقْتِ الثانِيَةِ، ولا يُعْتَبَرُ وَجودُه في وَقْتِ الثانِيَةِ ؛ لأَنَّها صارَتْ في غيرِ وَقْتِها، وقد جَوَّزَ له التأخِيرَ. ولا يُعْتَبَرُ المُواصَلَةُ بِيْنَهما، في أصحِ الوَجْهَيْنِ ؛ لأَنَّ الثانِيَةَ مَفْعُولَةً في وَقْتِها، فهي أَدَاءٌ على كُلِّ حالٍ، والأُولَى معها كصَلاةٍ فائتةِ .

فصل: السَّبَبُ الثانى، المَطَرُ، يُبِيحُ الجَمْعَ بينَ المُغْرِبِ والعِشَاءِ؛ لأَنَّ أَبَا سَلَمَةً قال: مِن السُّنَّةِ إِذَا كَانَ يَوْمٌ مَطِيرٌ أَن يُجْمَعَ بِينَ المُغْرِبِ والعِشَاءِ. وكانَ ابنُ عَمَرَ يَجْمَعُ إِذَا جَمَع الأَمْراءُ بِينَ المُغْرِبِ والعِشَاءِ⁽¹⁾.

ولا يَجْمَعُ بينَ الظُّهْرِ والعَصْرِ للمَطَرِ. قالَ أحمدُ: ما سمِعْتُ بذلكَ. وهذا اخْتِيارُ أبي بَكْرٍ. وذَكَر بعضُ أصْحابِنا وَجْهًا في جَوازِه، قِياسًا على

⁽۱) في س ۲، م: «فيها».

⁽٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) أخرجه الإِمام مالك ، في : باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ، من كتاب السفر . الموطأ ١/ ١٤٥ . والبيهقي ، في : باب الجمع في المطر بين الصلاتين ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣/ ١٦٨ .

صلاةِ (١) الليْلِ. ولا يَصِحُّ؛ لأنَّ المشَقَّةَ في المَطَرِ إنَّمَا تَعْظُمُ في الليلِ لظُلْمَتِه، فلا يُقاسُ عليه غيْرُه.

والمَطَرُ المُبِيحُ للجَمْعِ هو الذي يَبُلُّ الثِّيابَ، وتَلْحَقُ المَشَقَّةُ بالخُرُوجِ فيه، والثَّلْجُ مثلُه في هذا. فأمَّا الطَّلُّ والمَطَرُ الذي لا يَبُلُّ الثيابَ (٢)، فلا يُبِيحُ الجَمْعَ؛ لعَدَمِ المَشَقَّةِ فيه.

وهل يجوزُ الجَمْعُ لمَن يُصَلِّى مُنْفَرِدًا، أو لمُقِيمٍ فى المسجدِ، أو مَن طريقُه إليه فى ظِلالِ؟ على وَجْهَيْنِ؛ أحَدُهما، لا يجوزُ؛ لعَدَمِ المَشَقَّةِ. والثانى، يجوزُ؛ لأنَّ العُذْرَ العَامَّ لا يُعْتَبَرُ فيه حَقِيقَةُ المَشَقَّةِ، كالسَّفَرِ.

والوَّحُلُ بُمُجَرَّدِه مُبِيحٌ للجَمْعِ؛ لأنَّه يُساوِى المَطَرَ في مَشَقَّتِه وإشْقَاطِه للجُمُعَةِ والجَماعَةِ، فهو كالمَطَرِ. وفيه وَجْهٌ آخَرُ، أنَّه (٢) لا يُبِيحُ؛ لاخْتِلافِهما في المَشَقَّةِ.

وفى الرِّيح الشَّدِيدَةِ في الليْلَةِ الْمُظْلِمَةِ وَجْهَانِ .

فصل: السَّبَبُ الثالثُ، المَرَضُ، يُبِيعُ الجَمْعَ بِينَ الظَّهْرِ والعَصْرِ، والمَعْرِبِ والعِشَاءِ، إذا لَحَقَتْه بتَرْكِه مَشَقَّةٌ وضَعْفٌ؛ لأَنَّ ابنَ عباسٍ قال: جَمَع رسولُ اللَّهِ ﷺ بِينَ الظهرِ والعَصْرِ، والمُغْرِبِ والعِشاءِ، بالمدينَةِ مِن

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) سقط من: الأصل، ف.

⁽٣) سقط من: س ١، س ٢، ف.

غيرِ خَوْفٍ ولا مَطَرٍ. مُتَّفَقٌ عليه (''). وقد أَجْمَعْنا على أَنَّ الجَمْعَ لا يجوزُ لغيرِ عُذْرٍ، فلم ('') يَبْقَ إلا المرَضُ، ولأنَّ النبيَّ ﷺ أَمْرَ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ وَحَمْنَةَ بِنْتَ جَحْشِ بالجَمْعِ بينَ الصلاتَيْنُ لأَجْلِ الاسْتِحَاضَةِ ('')، وهو نَوْعُ مَرَضٍ.

ثم هو مُخَيَّرٌ في (' التَّقْدِيمِ والتأْخِيرِ ، أَيَّ ذلكَ كان أَسْهَلَ عليه فعَلَه ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ كان يُقَدِّمُ إذا ارْتَحَلَ بعدَ دُخولِ الوَقْتِ ، ويُؤَخِّرُ إذا ارْتَحَلَ بعدَ دُخولِ الوَقْتِ ، ويُؤَخِّرُ إذا ارْتَحَلَ قبلَه ، طَلَبًا للأَسْهَلِ ، فكذلك المريضُ . وإن كان الجَميعُ (' عندَه واحِدًا ، فالأَفْضَلُ التأخيرُ .

(۱) أخرجه البخارى، فى: باب تأخير الظهر إلى العصر، وباب وقت المغرب، من كتاب مواقيت الصلاة، وفى: باب من لم يتطوع بعد المكتوبة، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ١٤٣/، ١٤٤، ١٤٧، ٢/٣٧. ومسلم، فى: باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر، من كتاب المسافرين. صحيح مسلم ١٩٠/١ - ٤٩٣.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب السفر . سنن أبي داود ١/ ٢٧٦. والترمذي ، في : باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢/٣٠١. والنسائي ، في : باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ، من كتاب المواقيت . المجتبي ٢/٣٣١، ٢٣٤، والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٣/١، ٣٤٦، ٣٥٤.

(٢) في الأصل: «و إن لم».

(٣) حديث سهلة أحرجه أبو داود ، في : باب من قال : تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٧٠. والنسائي ، في : باب ذكر اغتسال المستحاضة ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب جمع المستحاضة بين الصلاتين وغسلها إذا جمعت ، من كتاب الحيض . المجتبى ١/ ١٠١، ١٥٥، ١٥١.

وحديث حمنة تقدم تخريجه في صفحة ١٦٤.

⁽٤) في م: «بين».

⁽o) في س ١، س ٢، م: «الجمع».

فَأُمَّا الجَمْعُ فَى المَطَرِ، فلا تَحْصُلُ فائدَةُ الجَمْعِ فيه إلَّا بتَقْدِيمِ العِشَاءِ إلَى المُغْرِبِ، فيكونُ ذلكَ الأَوْلَى. واللَّهُ شُبْحانَه وتعالَى أعلمُ.

[٧٥٠] بَابُ صَلاةِ المريض

إذا عَجَز عن الصَّلاةِ قائمًا صلَّى قاعِدًا؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْ لِعِمْرَانَ بنِ عُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِن لم تَسْتَطِعْ فعلى حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِن لم تَسْتَطِعْ فعلى حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِن لم تَسْتَطِعْ فعلى جُنْبٍ». رَواه البُخارِيُّ (۱). وصلَّى النبيُّ عَلَيْتُ بأصْحابِه قاعدًا وهو شاكِ (۱).

وصِفَةُ مُجلُوسِه على ما ذكَرْنا في صلاةِ التَّطَوُّعِ (٣).

فإن عَجَز عن الرُّكُوعِ والسُّجُودِ أَوْمَأَ بهما ، ويَجْعَلُ سُجُودَه أَخْفَضَ مِن رُكُوعِه ، ويُقَرِّبُ وَجْهَه مِن الأَرضِ في السُّجُودِ قَدْرَ طَاقَتِه . فإن سَجَد على وِسادَةٍ بِينَ يَدَيْه جاز ؛ لأَنَّ أُمَّ سَلَمَةً سَجَدَت على وِسادَةٍ لرَمَدِ بها ('') . ولا يَجْعَلُها أَرْفَعَ مِن مَكَانِ يُمْكِنُه حَطُّ وَجْهِه إليه .

وإن أَمْكَنَهُ الصَّلاةُ قائمًا وحْدَه، ولم تُمْكِنْه مع الإِمامِ إلَّا بالقُعُودِ في

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٩.

 ⁽٢) انظر تخریجه فی صفحة ٣٠٢ ، ٤١٨ ، ٤٣١ ، من حدیث : «إنما جعل الإمام لیؤتم به» .
 (٣) انظر ما تقدم فی صفحة ٣٥٥.

⁽٤) أخرجه البيهقى، فى : باب من وضع وسادة على الأرض فسجد عليها ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢/ ٣٠٧. وعبد الرزاق ، فى : باب صلاة المريض ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢/ ٤٧٧، ٤٧٨. وابن أبى شيبة ، فى : باب فى المريض يسجد على الوسادة والمرفقة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢/ ٢٧٢.

بغضِها، فهو مُخَيَّرٌ فيها؛ لأنَّه يَفْعَلُ في كُلِّ واحدٍ منهما واجِبًا ويَثْرُكُ واجِبًا . وإن أَمْكَنَهُ القِيامُ وعَجَز عن الرُّكُوعِ والسُّجُودِ، صلَّى قائمًا، فأَوْمَأَ بالرُّكُوعِ، ثم جَلَس فأَوْمَأَ بالسُّجُودِ؛ لأنَّ سُقُوطَ فَرْضٍ لا يُسْقِطُ فَرْضًا عَيْرَه.

وإن تقوَّسَ ظَهْرُه فصار كالرّاكِعِ، رَفَع حالَ القِيامِ قَدْرَ طاقَتِه، ثم انْحَنَى فَى الرُّكُوعِ قَلِيلًا آخَرَ. وإن كان بعَيْنِه رَمَدٌ، فقال ثِقاتٌ مِن العُلَماءِ بالطِّبِّ: إن صلَّيْتَ مُسْتَلْقِيًا أَمْكَنَ مُداواتُكَ. جاز ذلك؛ لأنَّ أُمَّ سَلَمَةَ بالطِّبِّ: السُّجُودَ لرمَدِ بها، ولأنَّه يخافُ منه الظَّرَر، أَشْبَة المرَضَ.

فصل: وإن عَجَز عن القُعُودِ، صلَّى على (١) جَنْبِه الأَيْمَنِ، مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ بَوَجْهِه؛ لحديثِ عِمْرانَ. وإن صلَّى على جَنْبِه الأَيْسَرِ جاز؛ للخَبَرِ، ولأنَّه يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ به. وإن صلَّى مُسْتَلْقِيًّا على ظَهْرِه بحيثُ إذا قَعَدَ كان وَجْهُه إليها، جازَ؛ لأنَّه نَوْعُ اسْتِقْبالِ. ويَحْتَمِلُ أَنْ لا يجوزَ؛ لمخالَفَتِه الأَمْرَ، وتَرْكِه الاسْتِقْبالَ بوَجْهِه وجُمْلَتِه.

فإن عَجَز عن الصَّلاةِ على جَنْبِه، صلَّى على ظَهْرِه، ويُومِئُ بالرُّكُوعِ والسُّجُودِ برأسِه. فإن عَجَز فبطَرْفِه، ولا تَسْقُطُ الصَّلاةُ عنه ما دام عقْلُه ثابِتًا.

فصل: وإن قَدَر على القيامِ و (٢) القُعُودِ في أثناءِ الصَّلاةِ ، انْتَقَلَ إليه ،

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽۲) في س ۱، م: «أو».

وأَتَمَّ صَلاتَه. وإنِ ابتداًها قائِمًا أو قاعِدًا فعَجَزَ عن ذلك في أثْنائِها، أتَمَّ صَلاتَه على ما أمْكَنه؛ لأنَّه يجوزُ أن يُؤدِّى جَمِيعَها قائمًا حالَ القُدْرَةِ، وقاعِدًا حالَ العُدْرَةِ، وبعْضَها قائمًا مع القُدْرَةِ، وبعْضَها قاعدًا مع العَجْزِ، فجازَ أن يفْعَلَ بعْضَها قائمًا مع العَجْزِ.

فصل: ومن كان في ماء أو طِينٍ، لا يُمْكِنُه السَّمُجُودُ إلَّا بالتَّلَوُّثِ وَالبَللِ، فله الصَّلاةُ بالإيماءِ، والصَّلاةُ على دائيته؛ لأنَّ أنسَ بنَ مالِكِ صلَّى المُكْتُوبَةَ في يومٍ مَطِيرٍ على دائيته (). ورَوَى يَعْلَى بنُ مُرَّةَ () عن النبيِّ عَلَيْ المُكْتُوبَةَ في يومٍ مَطِيرٍ على دائيته (). ورَوَى يَعْلَى بنُ مُرَّةَ () عن النبيِّ عَلَيْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

فإن كان البَلَلُ يَسِيرًا لا أَذَى فيه ، لَزِمَه السُّجُودُ؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ انْصَرفَ مِن صلاتِه ، وعلى جَبْهَتِه وأَنْفِه أَثَرُ الماءِ والطِّينِ . مُتَّفَقِّ عليه ('') .

⁽۱) أخرجه الترمذي معلقا ، في : باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ٢ / ٢ . ٢ . ووصله عبد الرزاق ، في : باب هل يصلى المكتوبة على المدابة إلى القبلة وإلى غيرها ... ؟ من كتاب الصلاة . المصنف ٢ / ٥٧٣ ، ٥٧٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كان يقول : إذا كنت في ماء وطين فأومئ إيماءً ، من كتاب الصلوات . المصنف ٢ / م

⁽٢) في س ٢، ف، م: «أمية». وبعده في الأصل، س ٢، ف، م: «عن أبيه عن جده». (٣) أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذي ٢٠٤/٢.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٧٣/، ١٧٤.

⁽٤) أخرجه البخاري، في: باب السجود على الأنف والسجود على الطين، من كتاب =

وهل تجوزُ الصَّلاةُ على الدَّابَّةِ لأَجْلِ المرَضِ؟ فيه رِوايَتان ؛ إحداهما ، تجوزُ . اختارَها أبو بَكْرٍ ؛ لأنَّ مَشَقَّةَ النُّزولِ في المرَضِ أَكْثَرُ مِن المَشَقَّةِ بالمَطَرِ . والثانيةُ ، لا تجوزُ ؛ لأنَّ ابنَ عُمَرَ كان يُنْزِلُ مَرْضَاه . ولأنَّ الصَّلاةَ على الأرضِ أَسْكَنُ له [٧٥٤] وأمْكَنُ ، بخِلافِ صاحبِ الطِّينِ . فإنْ خاف المريضُ بالنُّزولِ ضرَرًا غيرَ مُحْتَمَلٍ ؛ لانْقِطَاعٍ عنِ الرُّفْقَةِ ونحْوِه ، فله الصَّلاةُ المِينَ ، روايةً واحدةً ؛ لأنَّه خائفٌ على نفْسِه ، فأشْبَهَ الحائف مِن عَدُوّه ، واللَّهُ أعلمُ .

= الأذان، وفي: باب التماس ليلة القدر، وباب تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر، من كتاب ليلة القدر، وفي: باب الاعتكاف في العشر الأواخر، وباب من خرج من اعتكافه عند الصبح، من كتاب الاعتكاف صحيح البخاري ٢٠١، ٢٠١، ٣٠، ٣٠، ٣٠، ٣٠، ٢٠١، ٦٠، ٣٠. ومسلم، في: باب فضل ليلة القدر ...، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢٠٤/٢ - ٢٨٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في من قال : ليلة إحدى وعشرين ، من باب تفريع أبواب شهر رمضان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٣١٩. والنسائي ، في : باب السجود على الجبين ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٦٤/١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في ليلة القدر ، من كتاب الاعتكاف . الموطأ ١/ ٣١٩. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٧ ، ٢٤.

بَابُ صلَاةِ الخوفِ

تجوزُ صلاةُ الخوفِ في كلِّ قِتالِ مُباحٍ؛ كقِتالِ الكُفّارِ، والبُغاةِ، والمُحارِبِينَ، ولا تجوزُ في مُحَرَّمٍ؛ لأنَّها رُخْصَةٌ، فلا تُسْتَباحُ بالحُحَرَّمِ، كالقَصْر.

والحَوْفُ على ضَرْبَيْنِ؛ شديد، وغيره، فغَيْرُ الشَّديدِ يجوزُ أَن يُصَلِّى بِهِم على الصِّفَةِ التي صَلَّاها رسولُ اللَّهِ عَيَالِيْهِ. قالَ أحمدُ: الأحادِيثُ التي جاءَتْ في صلاةِ الحَوْفِ كلُها أحادِيثُ جِيادٌ صِحَاحٌ، وهي تختلفُ، فأَقُولُ: إِنَّ ذلكَ كلَّه جائزٌ لَمَن فعَلَه، إلَّا أَنَّ حدِيثَ سَهْلِ بنِ أَبِي حَثْمَةَ (١) أَنْ ذلكَ كلَّه جائزٌ لَمَن فعَلَه، إلَّا أَنَّ حدِيثَ سَهْلِ بنِ أَبِي حَثْمَةَ (١) أَنْكَى في العُذْرِ، فأنا أَخْتارُه، وقال: سِتَّةٌ أَو سَبْعَةٌ يُرْوَى فيها، كلُها جائزٌ.

فنذكر الوُنجُوة التي بلَغَتْنا، فالوَجْهُ الأُوَّلُ منها ما روَى صالِحُ بنُ خَوَّاتِ عَمَّن صلَّى مع النبيِّ عَيَّالِيْ يَوْمَ ذاتِ (٢) الرِّقاعِ صلاةَ الحَوْفِ، أَنَّ طائفةً صَفَّتُ (٣) معه، وطائفةً وجاة العَدُوِّ، فصَلَّى بالتي معه رَكْعَةً، ثم

⁽١) في م: «خيثمة».

والحديث يأتي تخريجه قريبا.

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) في الأصل، س ١، س ٢، م: «صلت».

وقال النووى بعد قوله: «صفت»: هكذا هو في أكثر النسخ، وفي بعضها: «صلت معه». وهما صحيحان. صحيح مسلم بشرح النووى ٦/ ١٢٨، ١٢٩.

ثَبَت قائمًا ، وأَتَمُّوا لأَنْفُسِهم ، ثُمَّ انْصَرُفوا وصَفُّوا ('' وِجَاةَ العَدُوِّ ، وجاءَتِ الطائفَةُ الأُخْرَى ، فصلَّى بهم الرَّكْعَةَ التي بَقِيَتْ مِن صَلاتِه ، ثم ثَبَت جالسًا ، وأَتَمُّوا لأَنْفُسِهم ، ثم سلَّم بهم . مُتَّفَقٌ عليه (۲) . فهذا حدِيثُ سَهْلِ (۳) الذي اختارَه أحمدُ .

ويُشْتَرَطُ له'' أن يكُونَ في المُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ ، يُمْكِنُ تَفْريقُهم طائفَتَيْنِ ، كُلُّ طائفَةٍ ثلاثَةٌ فأكْثَرُ .

ويَقْرَأُ الإِمامُ في حالِ الانْتِظارِ، ويُطيلُ حتى يُدْرِكوه؛ لأنَّ الصَّلاةَ

كما أخرجه أبو داود ، في باب من قال : إذا صلى ركعة وثبت قائما ... ، من كتاب السفر . سنن أبي داود ٢٨٣/١ والنسائي ، في : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبي ٣/ ١٣٩. والإمام مالك ، في : باب صلاة الخوف ، من كتاب صلاة الخوف . الموطأ ١٨٣/١. والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٣٠٠.

(٣) رجع الحافظ ابن حجر أن يكون المبهم في رواية صالح بن خوات هو أبوه خوات بن جبير وليس سهل بن أبي حثمة ، لأن سهلا لم يكن في سن من يخرج في هذه الغزوة ، ورواية صالح عن سهل ليس فيها ذكر لهذه الغزوة . انظر: فتح البارى ٢/ ٤٢٣، ٤٢٣، وانظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/٨٧١.

وحديث صالح بن خوات عن سهل بن أبى حثمة عند البخارى ومسلم وأبى داود والإِمام مالك في الأبواب السابقة.

وانظره في: عارضة الأحوذي ٣/ ٤٤. المجتبى ٣/ ١٤٨. سنن ابن ماجه ١/ ٣٩٩. المسند ٨/ ٤٤٨.

⁽١) سقط من: ف.

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب غزوة ذات الرقاع ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥/ ٥٥ . ومسلم ، فى : باب صلاة الحوف ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/ ٥٧٥، ٥٧٦.

⁽٤) زيادة من: ف.

ليست مَحَلًا للسُّكُوتِ، وتكونُ الطائفةُ الأُولى في محكم الالْتِمامِ قبلَ مُفارَقَتِه، إنْ سَها لَحِقَهُم محكم سَهْوِه، وسَجَدوا له، وإن سَهوا لم يَلْحَقْهُم محكم سَهْوِهم؛ لأنَّهم مأمُومُونَ، فإذا فارَقُوه صاروا مُنْفَرِدين لا يَلْحَقُهم سَهْوُه، وإن سَهوا سَجَدُوا؛ لأنَّهم مُنْفَرِدُونَ. فأمَّا الطائفةُ الثانِيَةُ، فيلْحَقُها سَهْوُ إمامِها في جميعِ الصَّلاةِ، ما أَدْرَكوا معه وما لم يُدْرِكوا، كالمَسْبُوقِ، ولا يَلْحَقُهم محكم سَهْوِهِم في شيءٍ مِن صلاتِهم؛ لأنَّهم إن فارَقُوه فِعْلا، فهم مُؤْتَمُون به حُكمًا؛ لأنَّهم يُسَلِّمُونَ بسَلامِه، فإذا قَضَوا ما عليهم فسَجَد إمامُهم سَجَدوا معه، فإن سَجَد قبلَ إِثمَامِهم أَسَجُدُوا معه؛ لأنَّه مِن التَّشَهُدِ؛ أمامُهم، فلزِمَهم مُتابَعَتُه، ولا يُعِيدُون السُّجودَ بعدَ فَراغِهم مِن التَّشَهُدِ؛ لأنَّهم لم يَنْفَرِدُوا عن الإِمامِ، فلا يَلْزَمُهم مِنَ السُّجودِ أَكْثَرُ مُمَّا يَلْزَمُه، بخلافِ المَسْبُودِ أَكْثَرُ مُمَّا يَلْزَمُهم مِن السَّجودِ المَنْ مُعْ المَنْبُوقِ.

فصل: الوَجْهُ الثانى، أن يَقْسِمَهُم طَائَفَتَيْنْ، يُصَلِّى بكلِّ طَائِفَةِ صِلاةً كَامِلَةً، كما روَى أبو بَكْرَةَ، قال: صلَّى رسولُ اللَّهِ ﷺ في خَوْفِ الظَّهْرَ، فصَفَّ بعْضَهم خَلْفَه، وبعْضَهم بإزاءِ العَدُوِّ، فصلَّى رَكْعَتَيْنْ ثم سلَّمَ، فانْطلَقَ الذين صلَّوْا معه فوقَفُوا مَوْقِفَ أَصْحَابِهم، ثم جاء أولئكَ فصلَّوْا خُلْفَه، فصلَّى بهم رَكْعَتَيْنْ ثُمَّ سلَّمَ، فكانَ لرَسولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعًا، ولأصْحَابِه رَكْعَتَيْنْ رَكْعَتَيْنْ رُعَةً سلَّمَ، فكانَ لرَسولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعًا، ولأصْحَابِه رَكْعَتَيْنْ رَكْعَتَيْنْ. رَوَاه أبو داود (''.

فصل: الوَجْهُ الثالثُ ، أن يُصَلِّي بهم كالتي قبلَها ، إلَّا أنَّه لا يُسَلِّمُ إلَّا

⁽١) في م: «إتمامه».

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢١.

فى آخِرِ الأَرْبَعِ، كما روَى جابِرٌ، قال: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حتى إِذَا كُتّا بَذَاتِ الرِّقَاعِ، فَنُودِى بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بطائفَةِ رَكْعَتَيْن، وَكَانَتْ رَكْعَتَيْن، فَكَانَتْ لَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وللقَوْم رَكْعَتَانِ. رَواه البُخارِئُ (١). لرسولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُ رَكَعاتٍ، وللقَوْم رَكْعَتَانِ. رَواه البُخارِئُ (١).

فصل: الوَجْهُ الرابعُ، ما روَى عبدُ اللَّهِ بنُ عمرَ، قال: صلَّى (١٠ رسولُ اللَّهِ بَيُ عمرَ، قال: صلَّى (١٠ رسولُ اللَّهِ ﷺ صلاةَ الحَوْفِ في بَعْضِ أَيَّامِه، فقامَتْ طائفَةٌ معه، وطائفَةٌ بإزاءِ العَدُوِّ، فصلَّى بالذين معه رَكْعَةً ثم ذهَبوا، وجاء الآخرون فصلَّى بهم رَكْعَةً ، ثم قضَتِ الطَّائِفَتان رَكْعَةً رَكْعَةً . مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

(۱) في : باب غزوة ذات الرقاع، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٥/ ١٤٦، ١٤٧.

كما أخرجه أبو داود ، في: باب من قال: يصلى بكل طائفة ركعة ...، من كتاب صلاة السفر. سنن أبي داود ١/ ٢٨٥. والترمذي، في: باب ما جاء في صلاة الحوف، من أبواب السفر. عارضة الأحوذي ٣/ ٤٢، ٣٤. والنسائي، في: أول كتاب صلاة الحوف. المجتبي ٣/ ١٣٥، ١٤٠. وابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة الحوف، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٩٩٥. والدارمي، في: باب في صلاة الحوف، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١٨٤٠. والإمام مالك، في: كتاب صلاة الحوف. الموطأ ١/ ١٨٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ١٣٢، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٠، ١٥٠٠.

كما أخرجه مسلم، في: باب صلاة الخوف، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٥٧٦. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٣٦٤.

⁽٢) بعده في الأصل: ﴿ بنا ﴾ .

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب صلاة الخوف ، وباب صلاة الخوف رجالا وركبانا ، من أبواب صلاة الخوف ، وفي : باب فو فإن خفتم فرجالا أو ركبانا كه ، من تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب غزوة ذات الرقاع ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ١٧، ١٨ ، ٥/ اتفسير ، وفي : باب صلاة الخوف ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٢٤، ٥٧.

فهذا الوّجهُ جَوَّزَ أحمدُ الصَّلاةَ به، واختارَ حدِيثَ سَهْلِ؛ لأَنَّه أَشْبَهُ بِظَاهِرِ الكِتَابِ وأَحُوطُ للصَّلاةِ ، وأَنْكَى في العَدُوِّ. أَمَّا الكتَابُ فَقَوْلُ اللَّهِ بَعَالى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِم فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّكَلَوَةَ ﴾ (الآية. فقولُه: تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِم فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّكَلَوَةَ ﴾ (الآية. فقولُه: ﴿ وَلَتَأْتِ طَآبِفَةُ أُخْرَك لَم يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَك ﴾ . ظاهِرُه أَنَّ جميعَ صلاتِها ، ولا جميعَ صلاتِها ، ولا يتحققُ هذا في هذا الوّجهِ . وأمّا الاختياطُ للحَرْبِ ، فإنَّ كلَّ طائفة يتَحققُ هذا في هذا الوّجهِ . وأمّا الاحتياطُ للحَرْبِ ، فإنَّ كلَّ طائفة وغيرِهُ ، وفي هذا الوّجهِ تَنْصَرِفُ كلُّ طائفة وهي في محكم الصَّلاةِ لا وغيرِه (اللهُ عن قل الوّجهِ تَنْصَرِفُ كلُّ طائفة وهي في محكم الصَّلاةِ لا تَتَمَكَّنُ مِنْ ذلكَ ، ولا يَخْلُو مِن أَن تَمْشِيَ أُو تَرْكَبَ ، وذلك عمَلُ كثيرٌ يُفْسِدُها .

فصل: الوَجْهُ الحَامِسُ، إذا كان العَدُوُّ في جِهَةِ القِبْلَةِ، بحيثُ لا يَخْفَى بعْضُهم على المُسْلِمِينَ ولم يَخافُوا كَمِينًا، صلَّى بهم كما روَى جابِرُ⁽⁷⁾، قال: شَهِدْتُ مع رسُولِ اللَّهِ عَلَيْمَ صَلاةَ الخَوْفِ، فصَفَّنا خلْفَه صَفَّيْنِ، والعدُوُّ بيننا وبينَ القِبْلَةِ، فكَبَّرَ رسولُ اللَّهِ عَلَيْمَ وكَبَّرُنا جميعًا، ثم رَفَع رأْسَه مِن الوُكُوعِ ورَفَعْنا جميعًا، ثم انْحَدَرَ بالسُّجودِ والصَّفُّ الذي يَلِيه، وقام الصَّفُّ المُؤخَّرُ في نَحْرِ العَدُوِّ، فلَمّا قَضَى النبيُ والصَّفُّ الذي يَلِيه، وقام الصَّفُّ الذي يَلِيه، انْحَدَرَ الصَّفُّ المُؤخَّرُ بالسُّجودِ والصَّفُّ المُوتَوْ وقام الصَّفُّ الذي يَلِيه، انْحَدَرَ الصَّفُّ المُؤخَّرُ بالسُّجودِ والسَّفُّ المُوتَى اللهِ عَلَيْهُ السُّجودِ وقام الصَّفُّ الذي يَلِيه، انْحَدَرَ الصَّفُّ المُتَحودِ وقام الصَّفُّ الذي يَلِيه، انْحَدَرَ الصَّفُّ المُؤخَّرُ بالسُّجودِ

⁽١) سورة النساء ١٠٢.

⁽٢) في م: «غير ذلك».

⁽٣) بعده في الأصل: «أنه».

وقائموا، ثم تقَدَّمَ، الصَّفُ المُؤَخَّرُ وتأَخَّرَ الصَّفُ المُقَدَّمُ ثم رَكَع رسولُ اللَّهِ عَلَيْ ورَكَعْنا جميعًا، ثم رَفَع رأْسَه مِن الرُّكُوعِ ورَفَعْنا جميعًا، ثم انْحَدَرَ بالسُّجودِ والصَّفُ الذي يَلِيه كان [الذي] أَمُوَخَّرًا في الرَّكْعَةِ الأُولَى، وقام الصَّفُ المُؤخَّرُ في نُحُورِ العَدُوِّ، فلمَّا قضَى النبيُّ عَلَيْتُهُ السُّجودَ وقام الصَّفُ الذي يَلِيه، انْحَدَرَ الصَّفُ المُؤخَّرُ بالسُّجُودِ فسجَدَ، ثم سلَّمَ النبيُّ السُّجُودِ فسجَدَ، ثم سلَّمَ النبيُّ وسلَّمَ النبيُّ وسلَّمَ النبيُّ وسلَّمَ النبيُّ وسلَّمنا جميعًا. أَخْرَجَه مسلمُ (١).

فهذه الأوْجُهُ الحَمْسَةُ جائزةٌ لَمَن فَعَلَها، ولا نَعْرِفُ ('' وَجُهّا سادِسًا غيرَ ما روَى ابنُ عباسٍ، قال: صلَّى رسولُ اللَّهِ عَلَيْهُ بذِى قَرَدِ (' صلاةَ الحَوْفِ، والمُشْرِكُونَ بينه وبينَ القِبْلَةِ، فصَفَّ صَفًّا خلْفَه، وصفًّا مُواذِى العَدُوِّ، فصلَّى بهم رَكْعَةً، ثم ذَهَب هؤلاءِ إلى مَصافِّ هؤلاءِ، ورجَعَ العَدُوِّ، فصلَّى بهم رَكْعَةً، ثم سلَّمَ عليهم (')، فكانت مؤلاءِ إلى مَصافِّ هؤلاءِ، وكَعَةً، ثم سلَّمَ عليهم (')، فكانت لرسولِ اللَّهِ عَلَيْهُمُ رَكْعَتَان، ولهم رَكْعَةً رَكْعَةً . روَاه الأَثْرَمُ ('). وكلامُ لرسولِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ . وكلامُ اللَّهِ عَلَيْهُمْ () ولهم رَكْعَةً رَكْعَةً . روَاه الأَثْرَمُ () .

⁽١) تكملة من صحيح مسلم.

⁽٢) في: باب صلاة الخوف، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٥٧٤، ٥٧٥. كما أخرجه النسائي، في: أول كتاب صلاة الخوف. المجتبى ١٤٣/٣. والإِمام أحمد، في: المسند ٣/ ٣١٩.

⁽٣) في الأصل: «نعلم».

⁽٤) ذو قرد: ماء على ليلتين من المدينة، بينها وبين خيبر، وكان رسول اللَّه ﷺ انتهى إليه، لما خرج في طلب عبينة حين أغار على لقاحه. معجم البلدان ١٥٥/٤.

⁽٥) سقط من: م.

⁽٦) سقط من: الأصل.

⁽٧) وأخرج البخارى نحوه ، في : باب يحرس بعضهم بعضا في صلاة الخوف ، من =

أحمدَ يَقْتَضِى كَوْنَ هذا مِن الوُجُوهِ الجائزَةِ، إِلَّا أَنَّ أَصْحابَه قالُوا: لا تأثِيرَ للخَوْفِ في عددِ الرَّكَعَاتِ. فيَدُلُّ على أَنَّ هذا ليس بَمَذْهَبِ له.

فصل: فإن صلَّى المُغْرِبَ على حدِيثِ سَهْلٍ، صلَّى بالطائفةِ الأُولَى رَكْعَتَيْنِ، وتُتِمُّ لأَنْفُسِها رَكْعَةً، تَقْرَأُ فيها بـ: ﴿ ٱلْكَمْدُ لِلَهِ ﴾، وبالثانيَةِ ركعةً، وتُتِمُّ لأَنْفُسِها رَكْعَتَيْن، تَقْرَأُ فيهما بـ: ﴿ ٱلْكَمْدُ لِلَهِ ﴾، وسُورَةٍ.

وتُفارِقُه الأُولَى حينَ يقومُ إلى الثالثَةِ ، في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ؛ لأَنَّ الانْتِظارَ في القيامِ أَوْلَى ، لَكَثْرَةِ ثَوابِ القائمِ ، واسْتِحْبابِ تَقْصِيرِ التَّشَهُّدِ . وفي الآخِرِ ، تُفارِقُه حينَ يفْرَغُ مِن تَشَهُّدِه الأَوَّلِ ، فتَقُومُ ، ويَثْبُتُ هو جالِسًا للتُدْرِكَ الثانِيَةُ جميعَ الرَّكْعَةِ الثالثَةِ ، [٨٥ط] ويُطِيلُ التَّشَهُّدَ حتى تَجَعَ التُدْرِكَ الثانيةُ فينْهَضَ ، ثم تُكَبُّرُ الطائفَةُ وتدْخُلُ معه ، فإذا جَلَس للتَّشَهُّدِ الآخِرِ نَهَضَت لقضاءِ ما فاتَها ، ولم تَتَشَهَّدْ معه ؛ لأَنَّه ليس بمَوْضِعِ الآخِرِ نَهَضَت لقضاءِ ما فاتَها ، ولم تَتَشَهَّدْ معه ؛ لأَنَّه ليس بمَوْضِع تشَهُّدِها . ويَحْتَمِلُ أَن تَتَشَهَّدَ معه ، إذا قُلْنا : إنَّها تَقْضِى رَكْعَتَيْنُ مُتَوالِيتَيْنُ ؛ لِئَلًا يُقْضِى رَكْعَتَيْنُ مُتَوالِيتَيْنُ ؛ لِئَلًا يُقْضِى رَكْعَتَيْنُ مُتَوالِيتَيْنُ ؛ لِهَا يَقْضِى إلى وُقُوعِ جميعِ الصَّلاةِ بتَشَهَّدِ واحدٍ .

فصل: وتَجُوزُ صَلاةُ الخَوْفِ للمُقِيمِينَ؛ لعُمومِ قَوْلِه تعالَى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَالْقَمْتَ لَهُمُ الصَّكَلَوْةَ ﴾ (٢). الآية. ولأنّها حالَةُ خَوْفٍ،

⁼ كتاب صلاة الخوف. صحيح البخارى ٢/ ١٨. والنسائى، فى: أول كتاب صلاة الخوف. المجتبى ٣/ ١٣٧. والإِمام أحمد، فى: المسند ٢/ ٢٣٢، ٣٥٧، ١٨٣/٥، ٣٨٥.

⁽١) بعده في الأصل: «من».

⁽٢) سورة النساء ١٠٢.

فَأَشْبَهَت حَالَةَ السَّفَرِ، ويُصَلِّى بكلِّ طَائِفةٍ رَكْعَتَيْن، وتُتِمُّ الطَائِفَةُ الأُولَى ب: ﴿ ٱلْحَمْدُ اللَّحْرَى ب: ﴿ ٱلْحَمْدُ اللَّحْرَى ب: ﴿ ٱلْحَمْدُ اللَّهِ ﴾ ، وسُورَةٍ . وفي مَوْضِعِ مُفَارَقَةِ الطَائِفَةِ الأُولَى له وَجْهَان ، على ما ذكرنا في المُغْرِب .

وإن صَلَّى بطائفَةِ ثلاثَ رَكَعاتِ، وبالأُخْرَى رَكْعَةً، أو صَلَّى المُغْرِبَ بِالأُولَى رَكْعَةً، أو صَلَّى المُغْرِبَ بالأُولَى رَكْعَةً، وبالثانِيَةِ رَكْعَتَيْن، جاز؛ لأنَّه لم يَزِدْ على انْتِظارَيْن وَرَد الشَّرْعُ بهما.

وإن فَرَّقَهِم أَرْبَعَ فِرَقِ ، وصلَّى بكلِّ طائفَةِ رَكْعَةً ، أو ثَلاثَ فِرَقِ فى المُغْرِبِ ، صَحَّتْ صَلاةُ الأُولَى والثانِيَةِ ؛ لأنَّهما فارَقَتاه لعُذْرٍ ، وبَطَلَتْ صَلاةُ الإمامِ ، لزِيادَتِه انْتِظارًا لم يَرِدِ الشَّرْعُ بَمِثْلِه ، وصَلاةُ الثالِثَةِ والرّابِعَةِ ؛ لاَقْتِدائِهما بَمَن صَلاتُه باطِلَةً . وقالَ ابنُ حامِدٍ : إن لم يَعْلَما ببُطْلانِ صَلاتِه ، صَحَّتْ صَلاتُه باطِلَةً . وقالَ ابنُ حامِدٍ : إن لم يَعْلَما ببُطْلانِ صَلاتِه ، صَحَّتْ صَلاتُهما ؛ للعُذْرِ ، فأشْبَهَ مَن صَلَّى وراءَ مُحْدِثِ يَجْهَلُ هو والمأْمُومُ (') حَدَثَه .

فصل: إذا صلَّى صلاةَ الخَوْفِ مِن غيرِ خَوْفِ، لَم تَصِحُّ؛ لأَنَّها لا تَضَعُّ الأَنَّها لا تَفْفُ مِن مُفارِقِ إمامِه، أو تارِكِ مُتابَعَتِه، أو قاصِر مع إثمامِ إمامِه، أو قائم للقَضاءِ قبلَ سَلامِه، وكلُّ ذلك مُبْطِلٌ إلَّا مع العُذْرِ، إلَّا أن يُصَلِّى بكلُّ طائفةٍ صلاةً تامَّةً ، على حدِيثِ أبى بَكْرَةً (٢).

⁽١) في الأصل ، س ١ ، س ٢ ، م : « الإمام ٥ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢١.

فصل: قال أصحابُنا: لا يَجِبُ حَمْلُ السِّلاحِ فَى صَلاةِ الْخَوْفِ؛ لأَنَّهُ لَو وَجَبِ لَكَان شَرْطًا، كَالسُّتْرَةِ. ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ مَا يَدْفَعُ به عن نَفْسِه، كَالسَّيْفِ والسِّكِينِ، ويُكْرَهُ مَا يُتْقِلُه، كَالجُوْشَنِ (١)، ومَا يَثْنَعُ إِنْ مَا يُتْقِلُه، كَالجُوْشَنِ (١)، ومَا يَثْنَعُ إِنْ مَالسَّجُودِ، كَالنِّعْمِ مُتَوسِطًا، فإن كان في حاشِيَةٍ لَم يُكْرَه. ولا يجوزُ حملُ نَجِسٍ، ولا مَا يُخِلُ برُكْنِ كان في حاشِيَةٍ لَم يُكْرَه. ولا يجوزُ حملُ نَجِسٍ، ولا مَا يُخِلُ برُكْنِ الصَّلاةِ، إلَّا أَن يخافَ وُقوعَ السِّهامِ والحِجارَةِ ونحوِها به، فيَجُوزُ للضَّرُورَةِ. ويَحْتَمِلُ وُجوبُ حَمْلِ السِّلاحِ؛ للأَمْرِ به بقَوْلِه سبحانه للضَّرُورَةِ. ويَحْتَمِلُ وُجوبُ حَمْلِ السِّلاحِ؛ للأَمْرِ به بقَوْلِه سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمُ ﴿ ". وقَوْلِه تعالَى: ﴿ وَلا جُنَاحَ عَلَى الْمُلِكَ مُنْ مَلُولِهُ مَا أَنْ يَضَعُوا عَلَى الْجُنَاحِ عَنْ عَلَمِ ذَلْكَ. . ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَنْ عَدَمِ ذلك. .

فصل: الضَّرْبُ الثانى، الخَوْفُ الشَّدِيدُ، مثلُ الْتِحامِ الحَرْبِ والقِتالِ، ومَصِيرِهم إلى المُطارَدَةِ، فلهم أن يُصَلُّوا كَيْفَما أَمْكَنَهُم رِجالًا ورُكْبانًا، يُومِئُون بالرُّكُوعِ والسَّجودِ على قَدْرِ الطَّاقَةِ، ويتَقَدَّمُون ويتأخَّرون، ويَضْرِبُونَ ويَطْعَنُونَ، ولا يُؤَخِّرُون الصَّلاةَ عن وَقْتِها، وصَلاتُهم صَحِيحةً.

وإن هَرَب هَرَبًا مُباحًا مِن عَدُوِّ، أو سَيْلٍ، أو سَبْعٍ، أو نارٍ، لا يُمْكِنُه التَّخَلُّصُ إِلَّا بالهَرَبِ، أو كان أسِيرًا يخافُ الكُفّارَ إن صلَّى، أو مُخْتَفِيًا فى مَوْضِعِ يخافُ أَنْ يُظْهَرَ عليه، صلَّى كَيْفَما أَمْكَنه، قائمًا

⁽١) الجوشن: الدرع والصدر.

⁽٢) المغفر: زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس، يلبس تحت القلنسوة.

⁽٣) سورة النساء ١٠٢.

و(١) قاعِدًا و(١) مُسْتَلْقِيًا إلى القِبْلَةِ وغيرِها، بالإِيماءِ، في السَّفَرِ والحَضَرِ.

فإن (٢) أمِنَ في صَلاتِه أَتَمَّها صَلاةَ آمِنٍ، وإِنِ ابْتَدَأُها آمِنًا فعرَضَ له الخَوْفُ، أَتَمَّها صلاةً خائفٍ؛ لأنَّه يَبْنِي على صَلاةٍ صَحِيحَةٍ، فجازَ، [٥٠٠] كبناءِ صَلاةِ المرض على صَلاةِ الصِّحَةِ.

وإن رَأَى سَوادًا فَظَنَّه عَدُوًّا فَصَلَّى صَلاةَ الحَوْفِ، ثُمَّ بان أَنَّه (٢) غيرُ عَدُو عَدُوِّ، أو بينَه وبينَه ما يَمْنَعُ العُبورَ، أعادَ؛ لأنَّه لم يُوجَدِ المُبِيحُ، فأشْبَهَ مَن ظَنَّ أَنَّه مُتَطَهِّرٌ، فَصَلَّى ثم عَلِم بحَدَثِه.

قال أصْحابُنا: ويجوزُ أن يُصَلُّوا في شِدَّةِ الخَوْفِ جماعَةً، رِجَالًا ورُكْبَانًا، ويُعْفَى عن تَقَدُّمِهم الإِمامَ لأَجْلِ الحَاجَةِ، كما عُفِيَ عن العَمَلِ الكثيرِ وتَرْكِ الاسْتِقْبَالِ.

⁽١) في م: «أو».

⁽٢) في الأصل: «ومن».

⁽٣) زيادة من: م.

بَابُ صَلاةِ الجُمُعَةِ

وهى واجِبَةٌ بالإِجْماعِ ، روَى (الله ماجه (الله عن جابِرِ ، قال : خَطَبَنا رسولُ الله عليكم الجُمُعَة فى رسولُ الله عليكم الجُمُعَة فى يَوْمِى هذا ، فى شَهْرِى هذا ، من عامِى هذا ، فمَنْ تَرَكَها فى حياتى أو بَعْدِى (الله عامِل عالم عادِل أو جَائِر ، اسْتِخْفاقا بها ، أو مجُحُودًا لها ، فلا بَعْدِى الله له شَمْلَه ، ولا بارَكَ له فى أمْره » .

ولا تَجِبُ إِلَّا على مَن الْجَتَمَعَتْ فيه شَرائِطُ ثمانِيَةً ؛ الإِسْلامُ ، والبُلوعُ ، والعَقْلُ ؛ لأنَّها مِن شَرائطِ التَّكليفِ بالفُروعِ ، والذَّكورِيَّةُ ، والحُرِّيَّةُ ، والحُرِّيَّةُ ، والاَسْتِيطَانُ ؛ لِمَا روَى طارِقُ بنُ شِهَابٍ ، قالَ : إِنَّ النبيَ عَيَلِيْ قالَ : (الجُمُعَةُ حَقِّ وَاجِبٌ على كلِّ مُسْلِمٍ إِلَّا أَرْبَعَةً ؛ عَبْدٌ مَمْلُوكُ ، أو امْرَأَةً ، أو صبِيِّ (أ) ، أو مَرِيضٌ » . رَواه أبو داود (أ) . ولأنَّ المرأة ليست مِن أهلِ الجماعاتِ ، وكانَ النبيُ عَلَيْهُ بِعَرَفَةَ يومَ مُحمُعَةٍ فلم يُصَلِّ مُحمُعَةً . وفي العَبْدِ رواية أُخْرَى ، أنَّها تَجِبُ عليه ؛ لأنَّها فَرْضُ عَيْنِ مِن الصَّلُواتِ ، فوجَبَتْ رواية أُخْرَى ، أنَّها تَجِبُ عليه ؛ لأنَّها فَرْضُ عَيْنِ مِن الصَّلُواتِ ، فوجَبَتْ

⁽۱) في ف، م: «وروى».

⁽٢) جزء من حديث: « لا تؤمن امرأة رجلا». وتقدم تخريجه في صفحة ٤١٦.

⁽٣) في الأصل، س ١، س ٢، م: «في».

⁽٤) في الأصل: «بعد موتى».

^(°) في س ٢، ف، م: «مسافر».

⁽٦) في : باب الجمعة للمملوك والمرأة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٤٥.

عليه ، كالظُّهْرِ . والأُولَى أُولَى ؛ للخَبَرِ (') ، ولأنَّ العَبْدَ مَمْلُوكُ المَنْفَعَةِ ، مَحْبُوسٌ بدَيْنِ . السابعُ ، انْتِفاءُ الأَعْذارِ المُسْقِطَةِ للجماعَةِ . الثامِنُ ، أن يكونَ مُقِيمًا بَكانِ الجُمُعَةِ أو قريبًا منه .

وَتَجِبُ الجُمُعَةُ على أَهْلِ المِصْرِ، قَرِيبِهم وبَعِيدِهم ؛ لأَنَّ البلَدَ كَالشَّيْءِ الواحدِ، وتَجِبُ على مَن بينه وبينَ الجامِعِ فَرْسَخٌ مِن غَيْرِهم، ولا تَجِبُ على غيْرِهم ؛ لأَنَّ النبيَّ عَيَّلِيَّهُ قَالَ : (الجُمُعَةُ على مَن سَمِع النِّداءَ » . رواه أبو داود (٢) . ولم يُمْكِنِ اعْتِبارُ السَّماعِ بنَفْسِه ، فاعْتُبِرَ بَمَظِنَّتِه . والمَوْضِعُ الذي يُسْمَعُ منه النِّداءُ في الغالِبِ ، إذا كانَ المُؤذِّنُ صَيِّتًا بَمُوْضِعِ عالِ ، والرِّياحُ ساكِنَةً ، والأَصْواتُ هادِئَةً ، والعَوارِضُ مُنْتَفِيَةً ، فَرْسَخٌ ، فاعْتَبَرْنَاه به .

فصل: وهذه الشُّروطُ تَنْقَسِمُ أَرْبَعةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُها ، شَرْطٌ للصِّحَةِ وَالاَنْعِقَادِ ، وهو الإِسْلامُ والعَقْلُ ، فلا تَصِحُ مِن كافِر ولا مَجْنُونِ ، ولا تَنْعَقِدُ بهما ؛ لأَنَّهما ليسَا مِن أَهْلِ العِباداتِ . الثانى ، شَرْطٌ للوُجُوبِ وَالاَنْعِقَادِ ، وهى الحُرِّيَّةُ والذُّكُورِيَّةُ والبُلُوعُ والاَسْتِيطَانُ ، فلا تَنْعَقِدُ الجُمُعَةُ وَالاَنْعِقَادِ ، وهى الحُرِّيَّةُ والذُّكُورِيَّةُ والبُلُوعُ والاَسْتِيطَانُ ، فلا تَنْعَقِدُ الجُمُعَةُ بَنَ عُدِمَتْ فيه ، ولا تَصِحُ إمامَتُهم فيها ؛ لأَنَّهم مِن غيرِ أَهْلِ الوُجوبِ ، فلم تَنْعَقِدْ بهم ، كالنِّساءِ ، وتَصِحُ منهم وتُجْزِئُهم عن الظَّهْرِ . وحُضُورُها لغيرِ النِّساءِ أَفْضَلُ ؛ لأَنَّ سُقُوطَها عنهم رُخْصَةٌ ، فإذَا تكلَّفُوا فِعْلَها لغيرِ النِّساءِ أَفْضَلُ ؛ لأَنَّ سُقُوطَها عنهم رُخْصَةٌ ، فإذَا تكلَّفُوا فِعْلَها أَجْزَأَتْهم ، كالمَريضِ يتَكلَّفُ الصَّلاةَ قائِمًا . الثالثُ ، شَرْطٌ لوُجُوبِ السَّعْي

⁽١) سقط من: س ٢، م.

⁽٢) في : باب من تجب عليه الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤٣/١. كما أخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى ٣/ ١٧١.

فقط، وهو انتفاءُ الأعدار، فلو تكلّف المريضُ الحُضور، وجَبَتْ عليه، وانْعَقَدَتْ به؛ لأنّ سُقُوطَها كان لدَفْعِ المَشَقَّةِ، فإذا حَضَر زالَتِ المَشَقَّةُ، فوجَبَتْ عليه، وانْعَقَدَتْ به، كالصَّحِيحِ. الرابعُ، شَرْطُ الانْعِقَادِ حسب، فوجَبَتْ عليه، وانْعَقَدتْ به، كالصَّحِيحِ. الرابعُ، شَرْطُ الانْعِقَادِ حسب، وهو الإقامَةُ بَكانِ الجُمُعَةِ، فلو كان أهلُ القَرْيَةِ يَسْمَعُونَ النِّداءَ مِن المِصْرِ، لزمَهم مُحضُورُها، ولم تَنْعَقِدْ بهم، ولو خَرَج أهلُ المِصْرِ أو [٥٥ ظ] بعضهم إلى القَرْيَةِ، لم تَنْعَقِدْ بهم الجُمُعَةُ؛ لأنَّهم غيرُ مُسْتَوْطِنينَ بها. والظاهِرُ أنَّه تَصِحُ إمامَتُهم فيها، لأنَّهم مِن أهلِ الوُجُوبِ.

فصل: والأفضل لمن لم (أ تجب عليه الجُمُعَةُ أن لا يُصلّى الظّهْرَ قبل صلاةِ الإمامِ؛ لأنّه رُجَّا زال عُذْرُه، فلزِمَتْه الجُمُعَةُ. فإن صلّى، فقال أبو بكري: لا تَصِحُ صَلاتُه؛ لذلك. والصَّحِيخُ أنّها تَصِحُ ؛ لأنّه صَلَّى فَرْضَه، فلا يَبْطُلُ بالاحتِمالِ ، كالمُتَيّمِ م فإن زال عُذْرُه، فقياسُ المَذْهَبِ أنّه (أ) لا قلز مُه الجُمُعَةُ ؛ لأنّه أدّى فَرْضَ الوَقْتِ ، فأَشْبَه المَعْضُوبَ أَنه إذا حَجَّ عن نَفْسِه ثم بَرِئَ . وإن لم يَرُلِ العُذْرُ فحضَرُوها ، كانت لهم نَفْلًا ؛ لقَوْلِ النبيّ عَيَالِيَّةٌ لأبي ذَرِّ : «فَصَلِّها مَعَهُمْ تَكُنْ لَكَ نَافِلَةً » (أ . ولأَنَّ الأُولَى النبيّ عَيَالِيَّةٍ لأبي ذَرِّ : «فَصَلِّها مَعَهُمْ تَكُنْ لَكَ نَافِلَةً » (أ . ولأَنَّ الأُولَى الشَّهْرَ قبل صَلاةِ الشَّهْرَ قبل الظَّهْرَ قبل صَلاةِ الإِمامِ ، لم تَصِحُ ؛ لأنّه ما نحوطِبَ بالظَّهْرِ ، فإن فاتَتْه الجُمُعَةُ ، أعادَها الإِمامِ ، لم تَصِحُ ؛ لأنّه ما نحوطِبَ بالظَّهْرِ ، فإن فاتَتْه الجُمُعَةُ ، أعادَها الإِمامِ ، لم تَصِحُ ؛ لأنّه ما نحوطِبَ بالظَّهْرِ ، فإن فاتَتْه الجُمُعَةُ ، أعادَها الإِمامِ ، لم تَصِحُ ؛ لأنّه ما نحوطِبَ بالظَّهْرِ ، فإن فاتَتْه الجُمُعَةُ ، أعادَها الإِمامِ ، لم تَصِحُ ؛ لأنّه ما نحوطِبَ بالظَّهْرِ ، فإن فاتَتْه الجُمُعَةُ ، أعادَها

⁽١) سقط من: الأصل، ف.

⁽٢) سقط من: س ٢، م.

⁽٣) المعضوب: الضعيف الذي لا يستمسك على الراحلة.

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٥ ، ٤١٦.

ظُهْرًا؛ لأنَّه خُوطِبَ بها حِينَئذٍ .

وإِنِ اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ على تَرْكِ الجُمُعَةِ ، وصلَّوْا ظُهْرًا ، لم تَصِعُّ ؛ لذلكَ ، فإذا خَرَج وَقْتُ الجُمُعَةِ ، لَزِمَهُم إعادَةُ الظَّهْرِ .

ولا يُكْرَهُ لَمَن فاتَنَّه الجُمُعَةُ ، أو لم يَكُنْ مِن أَهْلِ فَرْضِها ، أن يُصَلِّى الظَّهْرَ في جماعَةٍ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلِيْتَةٍ : «صَلاةُ الجَماعةِ تَفْضُلُ صَلاةَ الفَذِّ بسَبْعِ وعِشْرِين دَرَجَةً » . (مُتَّفَقٌ على معناه ' . فإن خاف التَّهَمَةَ ، اسْتُحِبَّ بسَبْعِ وعِشْرِين دَرَجَةً » . (مُتَّفَقٌ على معناه ' . فإن خاف التَّهَمَة ، اسْتُحِبَّ بخفَاؤُها ؛ ليَدْفَعَها عن نَفْسِه .

فصل: ويُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ الجُمُعَةِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ؛ أَحَدُها، الوَقْتُ، فلا تَصِحُ قبلَ وَقْتِها ولا بعده بالإِجْماعِ، وآخِرُ وَقْتِها آخِرُ وَقْتِ الظَّهْرِ بغيرِ خِلافٍ، فأمَّا أَوَّلُه فذكر القاضى أنَّها تجوزُ في وَقْتِ صلاةِ (١) العيدِ؛ لأنَّ أحمدَ قالَ في رِوايَةٍ عبدِ اللَّهِ (١): يجوزُ أن يُصَلِّى الجُمُعَة قبلَ الزَّوالِ، نذْهَبُ إلى أنَّها كَصَلاةِ العيدِ؛ لحديثِ وَكِيعٍ، عن جَعْفَرِ بنِ بُرْقَانَ، عن نذْهَبُ إلى أنَّها كَصَلاةِ العيدِ؛ لحديثِ وَكِيعٍ، عن جَعْفَرِ بنِ بُرْقَانَ، عن ثابِتِ بنِ الحَجَّاجِ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ سِيدانَ (١)، قالَ: شَهِدْتُ الجُمُعَة مع أبى بَكْرٍ، فكانَتْ صلاتُه وخُطْبَتُه قبلَ انْتِصافِ النَّهارِ، وشَهِدْتُها مع مع أبى بَكْرٍ، فكانَتْ صلاتُه وخُطْبَتُه قبلَ انْتِصافِ النَّهارِ، وشَهِدْتُها مع

⁽۱ - ۱) سقط من: س ۲، ف. وفي م: «متفق عليه».

والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٩.

⁽٢) زيادة من: ف.

⁽٣) عبد اللَّه بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي البغدادي، أبو عبد الرحمن، الإمام الحافظ الناقد، محدث بغداد، سمع من أبيه، وروى عنه «المسند»، و «الزهد»، وغيرهما، توفي سنة تسعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١٦/١٣ - ٥٢٦. (٤) في س ٢، م: «سيلان».

عمرَ بنِ الحَطّابِ، فكانَتْ صَلاتُه ونحُطْبَتُه إلى أن أقولَ: قد انْتَصَفَ النَّهارُ. ثم صَلَّيْتُها مع عُثْمانَ بنِ عَفّانَ، فكانَتْ صَلاتُه وخُطْبَتُه إلى أن أقولَ: قد زالَ النَّهارُ. فما رأيْتُ أحدًا عاب ذلك ولا أنْكَرَه (١). وهذا نَقْلٌ للإِجْماعِ. وعن جابرِ قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّى الجُمُعَةَ، (ثم للإِجْماعِ. وعن جابرِ قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّى الجُمُعَةَ، (ثم نَدْهَبُ اللهِ عَلَيْ يُعَلِّمُ مُسلمٌ (واه مسلمٌ (١) ولأنَّها صلاةً عيد، فأشْبَهَتْ صَلاةَ العِيدَيْن.

قالَ الخَيرَقِيُّ : وتجوزُ في السّاعَةِ السَّادِسَةِ . وفي نُسْخَةٍ : الخامِسَةِ . فَهُومُه أَنَّها لا تجوزُ قبلَ ذلك ؛ ما رَوَيْنَاه يَخْتَصُّ به .

والأَفْضَلُ فِعْلُها عندَ زَوالِ الشمسِ صَيْفًا وشِتَاءً، لا يُقَدِّمُها إلى مَوْضِعِ الحَلِلافِ، ولا يُؤخِّرُها فَيَشُقَّ على الناسِ؛ لِمَا روَى سَلَمَةُ بنُ الأَكْوَعِ، قالَ: كُنَّا نُجَمِّعُ مع النبي عَلَيْقُ إذا زالَتِ الشَّمْسُ، ثم نَرْجِعُ نَتَنَبَّعُ الفَيْءَ. مُتَّفَقٌ عليه (٥). فإن خَرَج الوَقْتُ وهُم فيها، فقالَ أحمدُ: مَن أَدْرَكَ التَّشَهُّدَ أَتَمَّها عليه (٥).

⁽۱) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : المصنف ۱۰۷/۲. وعبد الرزاق ، في : المصنف ۱۷۵/۳. والحديث ليس في المسند. انظر التعليق على ذلك في : الفتح الرباني ۲/ ٤٠، ٤١.

⁽۲ - ۲) في م: « فنذهب » .

⁽٣) في ف: ١ حتى ١١ .

⁽٤) في: باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٢/ ٥٨٨. كما أخرجه النسائي، في: باب وقت الجمعة، من كتاب الجمعة. المجتبى ٣/ ٨١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٣٣١.

⁽٥) أخرجه البخارى ، فى : غزوة الحديبية ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥/ ١٥٩. ومسلم ، فى : باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢/ =

جُمُعَةً . فظاهِرُه أنّه يُعْتَبِرُ الوَقْتُ في جَمِيعِها إِلَّا السَّلامَ ، لأَنَّ الوَقْتَ شَرْطٌ ، فَيُعْتَبَرُ في جَمِيعِها ، كالوُضُوءِ . وقالَ الحِرَقِيُّ : إِن دَخَل وَقْتُ العَصْرِ وقد صَلَّوا رَكْعَةً ، أَجْزَأَتُهم جُمُعَةً ؛ لأنّه شَرْطٌ يختَصُّ الجُمُعَة ، فلا يُعْتَبَرُ في الوَّكْعَةِ الثانِيَةِ ، كالجماعةِ في حَقِّ المَسْبُوقِ . وإِن أَدْرَكَ أَقَلَّ مِن ذلك ، فهلْ الوَّكْعَةِ الثانِيَةِ ، كالجماعةِ في حَقِّ المَسْبُوقِ . وإِن أَدْرَكَ أَقَلَّ مِن ذلك ، فهلْ يُتِمُّها ظُهْرًا أَم (١) يَسْتَأْنِفُ ؟ على وَجْهَيْنِ ، بِناءً على المَسْبُوقِ بأَكْثَرَ مِن رَكْعَةِ . وقال القاضِي : متى تلبّسَ بها في وَقْتِها ، أَتَمَّها جُمُعَة ، قِياسًا على سائِرِ الصَّلُواتِ . فإن شَرَع فيها ثم شَكَ في خروجِ الوَقْتِ ، أَتَمَّها جُمُعَةً ؛ لأنَّ الأَصْلَ بَقاؤُه ، وإن ضاق الوَقْتُ عمّا يَجْرِي في الجُمُعَةِ ، لم يَكُنْ لهم فعْلُها .

فصل: الشَّرْطُ الثانى، أن [٢٠٠] يكونَ فى قَرْيَةٍ مَبْنِيَّةٍ بما جَرَتِ العادَةُ ببناءِ القُرَى به ؛ مِن حَجَرٍ أو طِينِ أو لَبِنِ أو قَصَبٍ ، مُجْتَمِعَةِ البِنَاءِ بما جَرَتْ به العادَةُ فى القَرْيَةِ الواحِدَةِ ، يَسْكُنُها أَرْبَعُون مِن أَهْلِ الجُمُعَةِ سُكْنَى إقامَةٍ ، لا يَظْعَنُونَ عنها صَيْقًا ولا شِتاءً ، فأمّا أهْلُ الخيامِ وبُيُوتِ الشَّعَرِ ، فلا جُمُعَة عليهما (٢) ؛ لأنَّ ذلك لا يُنْصَبُ للاسْتِيطانِ ، ولذلك كانَتْ قبائلُ العَرَبِ

⁼ كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٩٢. والنسائي ، في : باب وقت الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ١/ ٨١. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في وقت الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٥٠. والرمام والدارمي ، في : باب في وقت الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٦٣. والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٤٦، ٥٤ ، ٦٤.

⁽١) في م: «أو».

⁽۲) في الأصل، س ٢، م: «لهم».

حولَ المدِينَةِ ، فلم يأْمُرْهُم النبيُ عَيَّظِيَّةٍ بجُمُعَةٍ . وإن كانَتْ قَرْيَةٌ يُسْكُنُ فيها بَعْضَ السَّنَةِ دُونَ بَعْضِ ، أو مُتَفَرِّقَةً تَفَرُّقًا لم تَجْرِ به العادَةُ ، لم تَصِحَّ فيها الجُمُعَةُ .

فإنِ الْجَتَمَعَتُ هذه الشُّروطُ في القَرْيَةِ ، وَجَبَتِ الجُمُعَةُ على أَهْلِها ، وصَحَّتْ بها ؛ لأَنَّ كَعْبًا قالَ : أَسْعَدُ () بنُ زُرارَةَ أُوَّلُ مَنْ جَمَّعَ بِنا في هَرْمِ النَّبِيتِ () ، مِن حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ ، في نَقيعٍ يقالُ له : نَقِيعُ الْخَضَماتِ () . وَاه أَبُو داودَ () . قال الْخَطَّالِيُّ () : حَرَّةُ بَنِي بَيَاضَةَ قَرْيَةٌ على مِيلٍ مِن اللهِ ينَةِ . ولأَنَّ هذا بِناءٌ اسْتَوْطَنَه أَرْبَعُونَ مِن أَهلِ الجُمُعَةِ ، فوجَبَتْ عليهم ، كأهلِ الجُمُعَةِ ، فوجَبَتْ عليهم ، كأهلِ الجِمُعَةِ ، فوجَبَتْ عليهم ، كأهلِ الجِمُعَةِ ، فوجَبَتْ عليهم ،

وتجوزُ إقامَةُ الجُمُعَةِ فيما قارَبَ البُنْيانَ مِن الصَّحْراءِ؛ لحَدِيثِ أَسْعَدَ بنِ زُرارَةَ ، فإن خَرِبَتِ القَرْيَةُ فلَزِمُوها عازِمِينَ على إصْلاحِها ومَرَمَّتِها،

⁽١) في الأصل: «لسعد».

⁽٢) الهزم: المطمئن من الأرض، والنبيت: أبو حي باليمن، اسمه عمرو بن مالك.

⁽٣) النقيع: موضع قريب من المدينة كان يستنقع فيه الماء، أى يجتمع. والخضمات: موضع بنواحي المدينة.

⁽٤) في: باب الجمعة في القرى، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٤٦.

كما أخرجه ابن ماجه، في : باب فرض الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٤٣/١

⁽٥) انظر: معالم السنن ١/ ٢٤٥.

والخطابي هو محمد بن إبراهيم البستى، أبو سليمان، الفقيه المحدث الأديب، توفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة. يتيمة الدهر ٣٣٤/٤ - ٣٣٦، وفيات الأعيان ٢١٤/٢ - ٢١٦، العبر ٣/ ٣٩.

فحُكْمُها باقي، وإنْ عَزَمُوا على النُّقْلَةِ عنها، زالَ الاشتِيطانُ .

فصل: الشَّرْطُ الثالثُ ، اجْتِماعُ أَرْبَعِينَ مُكَّنْ تَنْعَقِدُ بِهِمِ الجُمُعَةُ . وعنه ، بخَمْسِين . والمذْهَبُ تَنْعَقِدُ بَهُم جَمْعٌ تَنْعَقِدُ بِهِم الجماعَةُ . وعنه ، بخَمْسِين . والمذْهَبُ الأَوَّلُ ؛ لأَنَّ جابِرًا قالَ : مَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فِما فَوْقَها جُمُعَةً (') . فَيَنْصَرِفُ إلى سُنَّةِ النبي عَيَّيَةٍ . فإنِ انْفَضُوا فلم يَئْقَ معه إلَّا أقلُّ مِن أَرْبَعِينَ ، فينَصَرِفُ إلى سُنَّةِ النبي عَيَيِّةٍ . فإنِ انْفَضُوا فلم يَئْقَ معه إلَّا أقلُّ مِن أَرْبَعِينَ ، لم يُتِمَّها جُمُعَةً ؛ لأَنَّه شَرْطٌ ، فاعْتُبِرَ في جميعِ الصَّلاةِ ، كالطَّهارَةِ . وهل يَسْتَأْنِفُ ظُهْرًا أو يَئِنِي على صَلاتِه ؟ على وَجْهَيْن ، بِناءً على المَسْبُوقِ . وقياشُ المَذْهَبِ أَنَّهُم إنِ انْفَضُوا بعدَ صَلاةِ رَكْعَةٍ ، أَتَمَّها جُمُعَةً ؛ لأَنَّه شَرْطٌ وقِياشُ المَذْهَبِ أَنَّهم إنِ انْفَضُوا بعدَ صَلاةٍ رَكْعَةٍ ، أَتَمَّها جُمُعَةً ؛ لأَنَّه شَرْطٌ . يَخْتَصُّ الجُمُعَة ، فلم يُعْتَبَرُ ('' في أَكْثَرَ مِن رَكْعَةٍ ، كالجُماعَةِ فيها .

فصل: ولا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ أَنَّ المَسْبُوقَ إِذَا أَدْرَكَ مِع الإِمامِ الرُّكُوعَ في الثانِيَةِ ، أَنَّه يُتِمُّها مُجُمُعَةً ، فإن أَدْرَكَ أَقَلَّ مِن ذلك ، لم يُتِمَّها مُجُمُعَةً ؛ لِمَا الثانِيَةِ ، أَنَّه يُتِمُّها مُجُمُعَةً ، فإن أَدْرَكَ رَكْعَةً مِن الصَّلاةِ مع رَوَى أبو هُرَيْرَةَ عن النبيِّ عَيَّا إِنَّه قال : « مَن أَدْرَكَ رَكْعَةً مِن الصَّلاةِ مع الإِمامِ فقد أَدْرَكَ الصَّلاةَ » . مُتَّفَقٌ عليه (٢٠ . وفي لَفْظِ : « فليُضِفْ إلَيْهَا الإِمامِ فقد أَدْرَكَ الصَّلاةَ » . مُتَّفَقٌ عليه (٢٠ . وفي لَفْظِ : « فليُضِفْ إلَيْهَا أَخْرَى » . فأمَّا مَن أَدْرَكَ أقلَ مِن ذلكَ ، فقال الخِرَقِيُّ : يَبْنِي على ظُهْرٍ ،

⁽۱) أخرجه الدارقطني، في : سننه ۲/ ٤. والبيهقي، في : السنن الكبرى ٣/ ١٧٧. وقال : تفرد به عبد العزيز القرشي وهو ضعيف. وقال الألباني : ضعيف جدا. الإرواء ٣/ ٦٩.

⁽٢) بعده في م: «الركوع».

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٢.

ولفظ: «مع الإمام». تفرد بها مسلم عن البخاري. انظر: إرواء الغليل ٣٠/٩.

⁽٤) أخرجه الدارقطني بلفظ: «من أدرك من الجمعة ركعة فليضف إليها أخرى». سنن الدارقطني ٢/١٠، ١٣.

إذا كان قد دَخَل بنِيَّةِ الظُّهْرِ. وظاهِرُ هذا، أنَّه إِن نَوَى مُجُمُّعَةً، لَزِمَه الاسْتِثْنافُ؛ لأنَّهما صَلاتانِ لا تَتأَدَّى إعداهما بنِيَّةِ الأُخْرَى، فلم يَجُرْ بِناؤُها عليها، كالظُّهْرِ والعَصْرِ. وقال أبو إسْحاق ابنُ شاقْلاً: يَنْوِى بِناؤُها عليها شُهْرًا؛ لأنَّهما فَرْضُ مُحْمَّعَةً؛ لِئَلَّا يُخالِفَ بنِيَّتِه نِيَّةَ إمامِه، ثُمَّ يَيْنِي عليها ظُهْرًا؛ لأنَّهما فَرْضُ وَقْتٍ واحدٍ، رُدَّتْ إحداهُما مِن أَرْبَعٍ إلى رَكْعَتَيْن، فجازَ أَنْ يَبْنِيَ عليها الأَرْبَعَ، كالتّامَّةِ مع المقصُورَةِ.

فصل: مَن أَحْرَمَ مع الإِمامِ ثم زُحِمَ عن السَّجُودِ، فأمْكَنَه السُّجُودُ على ظَهْرِ إِنْسَانِ أَو قَدَمِه، لَزِمَه؛ لِمَا رُوِىَ عن عمرَ، رَضِى اللَّهُ عنه، أنَّه قالَ : إذا اشْتَدَّ الزِّحامُ فَلْيَسْجُدْ على ظَهْرِ أَخِيه أَو قَدَمِه. رواه الطَّيالِسِيُ (۱) وَلاَنَّه يأْتِي بَمَا يُمْكِنُه حالَ العَجْزِ، فَوَجَب، وصَحَّ ، كالمريضِ يُومِئُ . فإنْ لم يُمْكِنُه ذلك ، انْتَظرَ زَوالَ الرِّحامِ ، ثُمَّ يَسْجُدُ ويَتْبَعُ الإِمامَ ؛ لأنَّ النبيَّ لم يُمْكِنُه ذلك ، انْتَظرَ زَوالَ الرِّحامِ ، ثُمَّ يَسْجُدُ ويَتْبَعُ الإِمامَ ؛ لأنَّ النبيَّ عَسْفانَ للعُذْرِ (۱) . والعُذْرُ هَاهُنا قائمٌ . وكذلك إنْ تعَذَّرَ عليه السَّجُودُ لعُذْرٍ ؛ مِن مَرَضِ أَو نَوْمٍ أَو سَهْوِ .

فإن خاف فَواتَ الرُّكوعِ مع إمَّامِه، [٢٠٠] لَزِمَه مُتَابَعَتُه وتَرْكُ

⁽١) في: المسند ١٣.

كما أخرجه عبد الرزاق، في: باب من حضر الجمعة فزحم فلم يستطع يركع مع الإِمام، من كتاب الجمعة. المصنف ٢٣٣/٣.

⁽۲) انظر ما أخرجه أبو داود ، في : باب صلاة الخوف ...، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٨٢. والنسائى ، في : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣/ ١٤٤، ١٤٥. والإمام أحمد، في : المسند ٤/ ٢٠. كلهم من حديث أبي عياش الزرقى .

السُّجودِ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «فَإِذَا رَكَع فارْكَعُوا» (١). ولأنَّه مأْمُومٌ خاف (٢) فَواتَ الرَّكْعَةِ ، فَلَزِمَه مُتابِعَةُ إمامِه ، كَالْمَسْبُوقِ ، فَيَرْكُعُ مع إمامِه ، وتَبْطُلُ الأُولَى ، وتَصِيرُ الثانِيَةُ أُولَاه ، فإن سَجَدَ وتَرَك مُتابِعَةَ إمامِه ، بطَلَتْ صَلاتُه، إِنْ علِمَ تَحْرِيمَ ذلك؛ لأنَّه تَرَك الواجِبَ عَمْدًا، وإِن لم يَعْلَمْ تَحْرِيمَه ، لم تَبْطُلْ صَلاتُه ، ولم يَعْتَدُّ بشجودِه ؛ لأنَّه أَتَى به في مَوْضِع الرُّكُوع جَهْلًا ، فهو كالسَّاهِي . وقال أبو الخَطَّابِ : يَعْتَدُّ بسُجُودِه ، ويُتِثُّم رَكْعَتَه الأُولَى، فإن أَدْرَكَ الرُّكُوعَ أيضًا، صَحَّتْ له الرَّكْعَتان، وإن فاتَه الرُّكُوعُ ، فاتَنَّه الثانِيَةُ وحدَها ، فيَقْضِيها بعدَ سَلام إمامِه ، وتَصِحُّ مُحمَّعُتُه . قال: ويَسْجُدُ للسَّهْوِ. وقال القاضي: هو كمَن لم يَسْجُدْ. فإن أَدْرَكَ الرُّكُوعَ صَحَّتْ له الثانِيَةُ وحدَها ، وإن فاتَه الرُّكُوعُ وأَدْرَكَ معه السَّجْدَتَيْنِ سَجَدَهُما للرَّكْعَةِ الْأُولَى، وصَحَّتْ له رَكْعَةٌ، ويَقْضِى رَكْعَةً، وتَمَّتْ جُمُعَتُه لإدْراكِه رَكْعَةً ، وإن فاتَتْه السَّجْدَتانِ أو إحْداهما ، قَضَى ذلك بعدَ سَلام إمامِه ، فتَصِحُ له رَكْعَةٌ . وكذا (٢) لو تَرَك سَجْدَتي الأُولَى ، خَوْفًا مِن فَوَاتِ رُكوعِ الثانِيَةِ فرَكَعِ معه ، وزُحِمَ عن سَجْدَتَي الثانِيَةِ فأَمْكَنَه السُّجودُ في التَّشَهُّدِ، سَجَد، وإن لم يُمْكِنْه، سَجَد بعدَ سَلامِ الإِمامِ، وصَحَّتْ له رَكْعَةٌ . ومِثْلُها لو كان مَسْبُوقًا بالأُولَى وزُحِمَ عن سُجُودِ الثانيةِ .

وهل يكونُ مُدْرِكًا للجُمُعَةِ في كلِّ مَوْضِعِ لم يَتِمَّ له رَكْعَةٌ إلَّا بعد

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠٢ ، ٤١٨ ، ٤٣١ .

⁽٢) بعده في الأصل: «من».

⁽٣) في الأصل: «لذلك».

سَلامِ إِمامِه؟ على رِوايَتَيْن؛ إحْداهما، يكونُ مُدْرِكًا لها؛ لأنَّه قد يُحْرِمُ بِالصَّلاةِ مع الإِمامِ، أشْبَهَ ما لو رَكَعَ وسجَدَ معه. والثانيةُ، لا مجمُعةَ له؛ لأنَّه لم يُدْرِكُ مع إمَامِه رَكْعَةً، فأَشْبَهَ المَسْبُوقَ برُكُوعِ الثانِيَةِ. وعلى هذِه الرُّوايَةِ هل يَسْتَأْنِفُ أو يُتِمُّها ظُهْرًا؟ على وَجْهَيْن.

فصل: وإن أَحْرَمَ مع الإِمامِ فَزُحِمَ وأُخْرِجَ مِن الصَّفِّ فَصَلَّى فَذًا، لم تَصِحَّ صَلاتُه، وإن صَلَّى رَكْعَةً وأُخْرِجَ فى الثانِيَةِ فأَتَمَّهَا وحدَه، فَفِيه رِوايَتان؛ إحْداهما، يُتِمُّها مُجُمُعَةً؛ لأنَّه أَدْرَكَ مع إمامِه رَكْعَةً، فأشْبَهَ المَسْبُوقَ. والثانِيَةُ، يُعِيدُ؛ لأنَّه فَذَّ فى رَكْعَةٍ كامِلَةٍ.

فصل: فإن أَدْرَكَ مع الإِمام رَكْعَةً ، فقام ليَقْضِى ، فذَكَر أَنَّه لم يَسْجُدْ إِلَّا سَجْدَةً واحدةً ، أو شَكَّ في إحْدَى السَّجْدَتَيْن ، لَزِمَه أن يَوْجِعَ إن لم يَكُنْ شَرَع في قِراءَةِ الثانِيَةِ ، فيأْتِي بما تَرَك ، ثم يَقْضِى رَكْعَةً أُخْرَى ، يَكُنْ شَرَع في قِراءَةِ الثانِيَةِ ، فيأْتِي بما تَرَك ، ثم يَقْضِى رَكْعَةً أُخْرَى ، ويُتِمَّها جُمُعَةً على المنْصُوصِ . وفيه وَجُهُ الأُولَى ، وصارَتِ الثانِيَة أُولَاه ، ويُتِمَّها جُمُعَة على المنْصُوصِ . وفيه وَجُهُ آخَوُ ، أَنَّه لا تَخْصُلُ له الجُمُعَة ؛ لأنَّه لم يُدْرِكُ مع الإِمامِ رَكْعَةً كامِلةً . وهكذا لو قَضَى الثانية ثم عَلِم أَنَّه نَسِى سَجْدَة لا يَدْرِى مِن أَيِّهما ترَكَها ، أو شَكَ في ذلك ، فإنَّه يَجْعَلُها مِن الأُولَى . وتَصِيرُ الثانيةُ أُولَى . فأمّا إن شَكَ في إذراكِ الرُّكُوعِ مع الإِمامِ ، لم يُعْتَدُّ له بالرَّكْعَةِ التي مع الإِمامِ ، في قَلًا وتَصِيرُ طُهُرًا ، قَوْلًا واحِدًا .

فصل: الشَّرْطُ الرابِعُ، أن يتَقَدَّمَها خُطْبَتان؛ لأنَّ النبيُّ عَيَالِيْهُ كان

يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بِينَهِما. مُتَّفَقٌ عليه (''. وقد قال: «صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّى الْأَهُ عنها: إِنَّمَا أُقِرَّتِ الجُمُعَةُ رَضِيَ اللَّهُ عنها: إِنَّمَا أُقِرَّتِ الجُمُعَةُ رَكْعَتَين مِن أَجلِ الخُطْبَةِ.

ومِن شَرْطِ صِحَّتِهما مُخُورُ العَدَدِ المَشْرُوطِ للصلاةِ ؛ لأنَّه ذِكْرُ اشْتُرِطَ للصلاةِ ، فأشُوطَ للصلاةِ ، فأشتُرِطَ للصلاةِ ، فأشتُرِطَ له العَدَدُ ، كتَكْبِيرَةِ الإِحْرامِ . فإنِ انْفَضُّوا وعادوا ولم يَطُلِ الفصلُ ، صلَّى الجُمُعَةَ ؛ لأنَّه تَفْرِيقٌ يَسِيرٌ ، فلم يَمْنَعْ ، كالتَّفْرِيقِ بينَ الجَّمُوعَتَيْنُ .

ويُشْتَرَطُ لهما الوَقْتُ ؛ لذلك ، ويُشْتَرطُ المُوالاةُ في الخُطْبَتَينْ ، فإن فَرَّقَ بينَ الحُطْبَتَينْ ، أو بينَ أَجْزَاءِ الحُطْبَةِ الواحِدَةِ ، أو بينَهما وبينَ [٦٦ و الصَّلاةِ ؛ فإن طال بطَلَتْ ، وإن كانَ يَسِيرًا بَنَى ؛ لأَنَّهما مع الصَّلاةِ كَالَمَ عَمْوعَتَينْ . ويَحْتَمِلُ أَنَّ المُوالاةَ ليست شَرْطًا ؛ لأَنَّه ذِكْرٌ يتَقَدَّمُ الصَّلاةَ ، فلم يُشْتَرَطِ المُوالاةُ بينَهما ، كالأذانِ والإقامَةِ .

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب الخطبة قائما ، وباب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢/٢، ١٤ . ومسلم ، فى : باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢/٥٨٩.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الجلوس بين الخطبتين ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢/ ٢٩٤ . والنسائى ، فى : باب الفصل بين الخطبتين بالجلوس ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣/ ٩٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه / ١٩٥١ . والدارمى ، فى : باب القعود بين الخطبتين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى / ٣٦٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ٣٥ ، ٩٨ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٨.

ولا يُشْتَرَطُ لهما الطَّهارَةُ. نَصَّ عليه؛ لذلك، ولأنَّها لو اشْتُرِطَتْ لاشْتُرِطَ الاَسْتِقْبالُ، كالصَّلاةِ. وعنه، أنَّها شَرْطٌ؛ لأنَّه ذِكْرٌ شُرِطَ في الجُمُعَةِ، فأشْبَهَ تَكْبِيرَةَ الإِحْرام.

ويُشْتَرَطُ أَن يَتَوَلَّاهُما مَن يَتَوَلَّى الصَّلاة ؛ لذلك ، لكنْ يجوزُ الاسْتِخْلافُ فى بَعْضِ (۱) الاسْتِخْلافُ فى بَعْضِ (۱) السَّيْخُلافُ فى بَعْضِ الصَّلاةِ للعُذْرِ ، فَفِى الصَّلاةِ بكَمالِها أَوْلَى . وعنه ما يَدُلُّ على جَوازِ الاسْتِخْلافِ بغيرِ عُذْرٍ ، قالَ فى الإمامِ يَخْطُبُ يومَ الجُمُعَةِ ، ويُصَلِّى الأميرُ اللاسْتِخْلافِ بغيرِ عُذْرٍ ، قالَ فى الإمامِ يَخْطُبُ يومَ الجُمُعَةِ ، ويُصَلِّى الأميرُ بالناسِ : لا بَأْسَ إذا حَضَر الأميرُ الخُطْبَة . لأنَّه لا يُشْتَرَطُ اتّصالُها بها ، فلم يُشْتَرَطُ أَن يتَوَلَّاهُما واحِدٌ ، كَصَلاتَينْ .

وهل يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ الخَلِيفَةُ مُمَّن حَضَر الخُطْبَةَ؟ فيه رِوايَتانِ؛ إحْدَاهُما، لا يُشْتَرَطُ؛ لأَنَّه لا يُشْتَرَطُ في صِحَّةِ مُجُمُّعَتِه مُحْضُورُ الخُطْبَةِ إِذَا كَانَ مَأْمُومًا، فكذلك إذا كان إمامًا. والثانِيَةُ، يُشْتَرَطُ؛ لأَنَّه إمامٌ، فاشْتُرطَ حُضُورُه للخُطْبَةِ، كما لو لم يَسْتَخْلِفْ.

فصل: وفُروضُ الخُطْبَةِ أَرْبَعَةُ أَشْياءَ ؛ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لأَنَّ جَابِرًا قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ ؛ يَحْمَدُ اللَّهَ ويُثْنِى عليه بما هو أَهْلُه ، ثم يقولُ: « مَن يَهْدِه اللَّهُ فلا مُضِلَّ له ، ومَن يُضْلِلْ فلا هادِيَ له » . (أرواه مسلمٌ).

⁽١) في ف: «نفس».

⁽۲ - ۲) زیادة من: س ۱.

والثانى، الصَّلاةُ على رسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لأنَّ كلَّ عِبادَةِ افْتَقَرَتْ إلى فِرِيْكِ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ كالأَذانِ . فَتَقَرَتْ إلى ذِكْرِ رَسُولِه، كالأَذانِ .

الثالثُ ، المَوْعِظَةُ ؛ لأنَّ النبيَّ عَيَلِيْةِ كَانَ يَعِظُ ، وهي القَصْدُ مِن الخُطْبَةِ ، فلا يجوزُ الإخلالُ بها .

الرابع، قراءَةُ آية ؛ لأنَّ جَابِرَ بنَ سَمُرَةَ قال : كانَت صَلاةُ رسولِ اللَّهِ عَلَيْ قَصْدًا، وخُطْبَتُه قَصْدًا، يقْرَأُ آياتٍ مِن القُوآنِ، ويُذَكِّرُ الناسَ. رواه أبو داودَ، والتَّرْمِذِيُ ((). ولأنَّ الخُطْبَةَ فَرْضٌ في الجُمُعَةِ، فوَجَبَتِ القِراءَةُ فيها، كالصَّلاةِ. وعن أحمدَ ما يَدُلُّ على أنَّه لا يُشْتَرَطُ قِراءَةُ آيةٍ، فإنَّه قال : القِراءَةُ في الخُطْبَةِ على المِنْبَر ليس فيه شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ ؛ ما شاء قَرَأ .

والحديث أخرجه مسلم، في: باب تخفيف الصلاة والخطبة، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٢/ ٩٣٥.

كما أخرجه النسائى، فى: باب كيف الخطبة، من كتاب العيدين. المجتبى ١٥٣/٣. والإِمام أحمد، فى: المسند ٣/ ٣٧١.

⁽۱) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يخطب على قوس ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٥٢. والترمذي ، في : باب ما جاء في قصر الخطبة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي / ٢٥٠.

كما أخرجه بنحوه مسلم، في: باب تخفيف الصلاة والخطبة، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٢/ ٥٩١. والنسائي، في: باب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها، من كتاب الجمعة، وفي: باب القصد في الخطبة الثانية والذكر فيها، من كتاب العيدين. المجتبى ٣/ ٩٠. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٥٩٠. والدارمي، في: باب في قصر الخطبة، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٥٩١. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٨٧، ٥٤، ٥١، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠٠.

وتُشْتَرَطُ هذه الأَرْبَعَةُ في الخُطْبَتَينْ؛ لأنَّ ما وجَبَ في إحْداهُما وجَبَ في الأُخْرَى، كسَائرِ الفُروضِ.

فصل: وسُننُها ثَلاثَ عشْرَةً؛ أن يَخْطُبَ على مِنْيَرِ أو مَوْضِعِ عَالِ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلِيْتِهِ كان يَخْطُبُ على مِنْبَرِه، ولأنَّه أَبْلَغُ في الإِعْلامِ.

الثانى ، أن يُسَلِّمَ عَقِيبَ صُعُودِه إذا أَقْبَلَ عليهم ؛ لأَنَّ جابِرًا قال : كانَ النبيُّ عَلِيْهِمَ المِنْبَرَ ، سلَّمَ عليهم . رواه ابنُ ماجه (١) .

الثالثُ ، أن يَجْلِسَ إذا سلَّمَ عليهم ؛ لأنَّ ابنَ عمرَ قال : كان النبيُّ عَلَيْهُ يَجْلِسُ إذا صَعِد المِنْبَرَ حتى يَفْرَغَ المُؤَذِّنُ ، ثُمَّ يقومُ فيَخْطُبُ ، ثُمَّ يَجْلِسُ فلا يتَكَلَّمُ ، ثم يقُومُ فيَخْطُبُ . رواه أبو داودَ (٢) .

الرابِعُ، أَن يَخْطُبَ قَائمًا؛ لأَنَّ جَابِرَ بِنَ سَمُرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَيَخْطُبُ، فَمَن حَدَّثَكَ أَنَّه وَيَخْطُبُ، فَمَن حَدَّثَكَ أَنَّه كَانَ يَخْطُبُ ، فَمَن حَدَّثَكَ أَنَّه كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا، فقد كَذَب. رواه مسلمٌ، وأبو داودَ ("). وليس ذلك

⁽۱) في: باب ما جاء في الخطبة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٥٢. وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة. مصباح الزجاجة ١/ ٣٧٠.

⁽٢) في: باب الجلوس إذا صعد المنبر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٥٠/، ٢٥١. (٣) أخرجه مسلم، في: باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٢/ ٥٨٩. وأبو داود، في: باب الخطبة قائما، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٥١.

كما أخرجه النسائى، فى: باب السكوت فى القعدة بين الخطبتين، من كتاب الجمعة. المجتبى ٣/ ٩٠. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الخطبة يوم الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٥١. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/ ٩٠ - ٩٥، ٩٧، ٩٩، ٩٩، ١٠٠٠

بشَرْطٍ؛ لأنَّ المَقْصودَ يَحْصُلُ بدُونِه .

الحامسُ، أن يَجْلِسَ بينَهما؛ لِمَا رَوَيْناه، وليس بواجِبٍ؛ لأَنَّها جَلْسَةٌ للاسْتِراحَةِ، و (١) ليس فيها ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ، فأَشْبَهَتِ الأُولَى.

السادِسُ، أن يَعْتَمِدَ على سَيْفٍ أو قَوْسٍ أو عَصًا؛ لِمَا رَوى الحَكُمُ [١٦٤] ابنُ حَزْنِ، قال: وفَدْتُ على رسولِ اللَّهِ ﷺ فشَهِدْنا معه الجُمُعَة، فقام مُتَوَكِّفًا على سَيْفِ (٢)، أو قَوْسٍ، أو عَصًا، فحمِد اللَّهَ وأَثْنَى عليه بكلِماتِ خَفيفاتِ طَيِّباتِ مُبارَكاتِ. رَواه أبو داودَ (٣). ولأنَّ ذلك أمْكُنُ له، فإن لم يَكُنْ معه شَيْءٌ، أمْسَكَ شِمالَه بيَمِينِه، أو أَرْسَلَهُما عندَ جَنْبَيْهِ وسَكَّنَهُما (١٠).

السابع، أن يَقْصِدَ تِلْقاءَ وَجْهِه؛ لأنَّ في الْتِفاتِه إلى أَحَدِ جانِبَيْه إعْراضًا عَمَّن في الجانب الآخر.

الثامِنُ، أَن يَوْفَعَ صَوْتَه ؛ لأَنَّ جابِرًا قَالَ: كَان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَب احْمَرَّتْ عَيْنَاه وَعَلا صَوْتُه ، وَاشْتَدَّ غَضَبُه ، كَأَنَّه مُنْذِرُ جَيْشٍ ، يَقُولُ: هَبَّ عَنْدَ الحديثِ كِتَابُ يَقُولُ: هَبَّ اللَّهِ ، وَخَيْرُ الحديثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَخَيْرُ الحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَخَيْرُ الهَدْي هَدْئُ مُحَمَّدٍ ، وشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُها ، وكلُّ بِدْعَةِ اللَّهِ ، وخَيْرُ الهَدْي هَدْئُ مُحَمَّدٍ ، وشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُها ، وكلُّ بِدْعَةِ

⁽١) في الأصل: «أو»...

⁽٢) لم ترد في مصادر التخريج.

⁽٣) في: باب الرجل يخطب على قوس، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٥١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢١٢/٤.

⁽٤) في الأصل: «شبكهما».

ضَلالَةٌ ». رَواه مسلمٌ (١) . ولأنَّه أَبْلُغُ في الإِسْماع .

التاسِعُ، أَن يَكُونَ فَى خُطْبَتِه مُتَرَسِّلًا مُعْرِبًا، مُبينًا مِن غيرِ عَجَلَةٍ ولا تَمْطِيطٍ؛ لأنَّه أَبْلَغُ وأحْسَنُ.

العاشِرُ، تَقْصِيرُ الخُطْبَةِ ؛ لِمَا رَوَى عَمَارُ ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْفِهِ ، فأطِيلُوا يقولُ : ﴿ إِنَّ طُولَ صَلاةِ الرجلِ وقِصَرَ (٢) خُطْبَتِه مَئِنَّةٌ (٢) مِن فِقْهِهِ ، فأطِيلُوا الصَّلاةَ واقْصُرُوا (٤) الخُطْبَةَ » . رواه مسلمٌ (٥) .

الحادِى عشَرَ، تَرْتِيبُها؛ يَبْدَأُ بِالحَمْدِ للَّهِ، ثَم بِالصلاةِ على رَسولِ اللَّهِ، ثَم بِالصلاةِ على رَسولِ اللَّهِ، ثَم يَعِظُ؛ لأَنَّه أَحْسَنُ، والنبَّى ﷺ كان يَبْدَأُ بِالحَمْدِ للَّهِ، وقال: «كلَّ كلام ذِى بالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ ("بحَمْدِ اللَّهِ"، فهو أَبْتَرُ »(").

⁽۱) في: باب تخفيف الصلاة والخطبة، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ۲/ ۹۲. كما أخرجه النسائى، في: باب كيف الخطبة؟ من كتاب صلاة العيدين. المجتبى ۱۰۳، ۱۰۵، والدارمي، وابن ماجه، في: باب اجتناب البدع والجدل، من المقدمة. سنن ابن ماجه ۱/ ۱۷، والدارمي، في: باب في كراهية أخذ الرأى، من المقدمة. سنن الدارمي ۱/ ۲۹. والإمام أحمد، في: المسند // ۳۱، ۳۱۹، ۳۱۹، ۳۲۸.

⁽٢) في الأصل، س ١، س ٢، ف: «قصروا».

⁽٣) مئنة: علامة.

⁽٤) في الأصل، س ١، س ٢، ف: «قصروا».

⁽٥) في: باب تخفيف الصلاة والخطبة، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٢/ ٥٩٤. كما أخرجه الدارمي، في: باب قصر الخطبة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٦٥. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٢٦٨.

⁽٦ - ٦) في الأصل: «بالحمد لله».

⁽٧) أخرجه أبو داود ، في : باب الهدى في الكلام ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢/ ٥٦٠. وابن ماجه ، في : باب خطبة النكاح ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١/ ٦١٠. والإمام =

الثاني عشَرَ، أن يَدْعُوَ للمُسْلِمِينَ؛ لأَنَّ الدُّعاءَ لهم مَسْنُونٌ في غيرِ الخُطْبَةِ، ففيها أَوْلَى، وإن دَعا للسُّلْطانِ فحَسَنٌ؛ لأَنَّ صَلاحَه نَفْعٌ للمُسْلِمِين، فالدُّعاءُ له دُعَاءٌ لهم.

الثالِثَ عَشَرَ، أَن يُؤَذَّنَ لَهَا إِذَا جَلَسَ الإِمامُ على المَيْبَرِ؛ لأَنَّ اللَّه تعالَى قال : ﴿ إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ ('' . يَعْنِى الأَذَانَ . قال السائبُ : كَانِ النِّدَاءُ يومَ الجُمُعَةِ إِذَا جَلَسَ الإِمامُ على المَيْبَرِ ، على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأبى بَكْرٍ وعُمَرَ ، فلمّا كَان عُثْمانُ ، وكَثُرَ الناسُ ، زاد النِّداءَ الثالِثَ . رواه البُخارِيُ ('' . والنِّداءُ الأَوْسَطُ هو الذي يتَعَلَّقُ به وُجوبُ النِّداءَ الثالِثَ . وأَهُ البَيْعِ ؛ لأَنَّه الذي كَانِ مَشْرُوعًا حِينَ نُرُولِ الآيَةِ ، فتَعَلَّقَتِ الشَّعْيِ ، وتَحْرِيمُ البَيْعِ ؛ لأَنَّه الذي كَانِ مَشْرُوعًا حِينَ نُرُولِ الآيَةِ ، فتَعَلَّقَتِ الأَحْكَامُ به . ويُسَنُّ الأَذَانُ الأَوَّلُ في أَوَّلِ الوَقْتِ ؛ لأَنَّ عُثْمانَ سَنَّهُ ، الأَحْكَامُ به . ويُسَنُّ الأَذَانُ الأَوَّلُ في أَوَّلِ الوَقْتِ ؛ لأَنَّ عُثْمانَ سَنَّهُ ، وعَمِلَتْ به الأُمَّةُ بعدَه ، وهو مَشْرُوعٌ للإِعْلامِ بالوَقْتِ ، والثاني للإعلامِ بالوَقْتِ ، والإقامَةُ للإِعْلامِ بقيامِ الصَّلاةِ .

⁼ أحمد، في : المسند ٢/ ٣٥٩. وعندهم : «أقطع». وانظر الكلام على ضعف الحديث في : الإرواء ٢٠/١ – ٣٢.

⁽١) سورة الجمعة ٩.

⁽٢) في : باب المؤذن الواحد يوم الجمعة ، وباب التأذين عند الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ٢/ ١٠ ، ١١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النداء يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٥٠. والترمذي ، في : باب ما جاء في أذان الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢/ ٨٠. ٣٠٥ ، ٣٠٥ . والنسائي ، في : باب الأذان للجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣/ ٨١، ٨٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الأذان يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٥٩.

فصل: ولا يُشْتَرَطُ للجُمُعَةِ إِذْنُ الإِمامِ؛ لأنَّ عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عنه، صلَّى بالناسِ وعُثْمَانُ، رضِيَ اللَّهُ عنه، مَحْصُورٌ (١). ولأنَّها مِن فَرائضِ الأَّعْيانِ، فلم يُعْتَبَرُ لها إِذْنُ الإِمامِ، كالظَّهْرِ. قال أحمدُ: وقَعَتِ الفِتْنَةُ بالشَّامِ يَسْعَ سِنِين، فكانُوا يُجَمِّعُونَ. لكِنْ إِن أَمْكَنَ اسْتِئْذَانُه فهو أَكْمَلُ وأَفْضَلُ. وعنه، أنَّه شَرْطٌ؛ لأنَّه لا يُقِيمُها في كلِّ عَصْرِ إلَّا الأَئِمَّةُ.

فصل: وتُصَلَّى خلفَ كُلِّ بَرٌ وفاجِرٍ؛ لحَدِيثِ جابِرٍ أَ، ولأنَّها مِن شعائرِ الإِسْلامِ الظاهِرَةِ، وتَخْتَصُّ بإمامٍ واحدٍ، فتَرْكُها خلفَ الفاجِرِ يُفْضِى إلى الإِخْلالِ بها، فلم يَجُزْ ذلكَ، كالجِهَادِ، ولهذا أُبِيحَ فِعْلُها في الطَّرُقِ، ومَواضِع الغَصْبِ؛ صِيانَةً لها عن الفَواتِ.

فصل: إذا فَرَغ مِن الخُطْبَةِ نزَلَ، وأُقِيمَتِ الصَّلاةُ، فصَلَّى بهم رَحْعَتَيْن، يَقْرَأُ في كلِّ رَحْعَةٍ به ﴿ الْحَكَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ وسُورَةٍ، ويَجْهَرُ بالقِرَاءةِ للإِجْمَاعِ، ونَقْلِ الخَلَفِ عن السَّلَفِ. ومَهْمَا قَرأَ به بعدَ أُمِّ الْكِتَابِ [٦٢٠] فيها أَجْزَأُه، إلَّا أَنَّ المُسْتَحَبَ أَن يَقْرَأُ فيها بالجُمُعَةِ والمُنافِقِينَ، أو به: «سَبِّحِ» والغاشِيَةِ ؛ لِمَا روَى أبو هُرَيْرَةَ قال: سمِعْتُ رسولَ اللَّهِ عَيْنِيَةٍ يَقْرَأُ بسُورَةِ الجُمُعَةِ والمُنافِقِين في الجُمُعَةِ . وعن النَّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ قال: كان رسولُ اللَّهِ عَيْنِيَةٍ يَقْرَأُ في العِيدَيْن والجُمُعَةِ به: ﴿ سَبِّحِ ٱلسَّمَ

⁽١) أخرجه الإمام مالك، في: باب الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين، من كتاب العيدين. الموطأ ١/ ١٧٩. وعنده: شهدت العيد مع على بن أبي طالب وعثمان محصور. وانظر: التلخيص الحبير ٢/ ٥٨.

⁽٢) انظر تخريج حديث: « لا تؤمن امرأة رجلا ». المتقدم في صفحة ٤١٦.

رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾. و ﴿ هَلْ أَتَنْكَ حَدِيثُ ٱلْغَنْشِيَةِ ﴾. رَواهُما مسلمٌ (''.

فصل: ومتى أَمْكُنَ الغِنَى بَجُمُعَةِ واحِدَةٍ فَى المِصْرِ، لَم يَجُوْ أَكْثَرُ مِنها؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ وَخُلَفاءَه لَم يُقِيمُوا إِلَّا جُمُعَةً واحِدَةً (٢). وإنِ احْتِيجَ إِلَى أَكْثَرَ مِنها جاز؛ لأَنَّها تُفْعَلُ فَى الأَمْصَارِ العَظِيمَةِ فَى جَوامِعَ مِن غيرِ نَكِيرٍ، فصار إجْماعًا، ولأنَّها صَلاةً عيدٍ، فجاز فِعْلُها فَى مَوْضِعَين مع الحَاجَةِ كغيرِها. وإنِ اسْتُغْنِى بَجُمُعَتَيْن، لَم تَجُزُ الثَّالِثَةُ، فإنْ صُلِّيتُ فَى مَوْضِعَينُ مِن غيرِ حاجَةٍ، وإحْداهُما جُمُعَةُ الإِمامِ، فَهَى الصَّحِيحَةُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ السَابِقَةَ هَى الصَّحِيحَةُ؛ لأَنَّه لَم يَتَقَدَّمُها مَا يُفْسِدُها، وبعدَ ويحتَمِلُ أَنَّ السَابِقَةَ هَى الصَّحِيحَةُ؛ لأَنَّه لَم يتَقَدَّمُها مَا يُفْسِدُها، وبعدَ صِحَتِها لا يُفْسِدُها مَا بعدَها. والأَوَّلُ أَوْلَى؛ لأَنَّ فَى تَصْحِيح غيرِ جُمُعَةِ صِحَتِع غيرِ جُمُعَةِ

⁽۱) في: باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، من كتاب الجمعة. صحيح مسلم ٢/٥٩٥، ٥٩٨. كما أخرج الأول أبو داود، في: باب ما يقرأ به في الجمعة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٢٥٧. والترمذي، في: باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذي ٢/٨٠٣. وابن ماجه، في: باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٥٥٥.

كما أخرج الثانى أبو داود ، في : باب ما يقرأ به في الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٧٥ . والترمذى ، في : باب ما جاء في القراءة في العيدين ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذى ٣/ ٥ . والنسائى ، في : باب ذكر الاختلاف على النعمان بن بشير في القراءة في صلاة الجمعة ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣/ ٩٢ ، الجمعة ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣/ ٩٢ ، ١٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة ، وباب ما جاء في القراءة في صلاة العيدين من كتاب العيدين من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٥٥٥ ، ١ . والدارمي ، في : باب القراءة في صلاة الجمعة ، وباب القراءة في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ باب القراءة في صلاة الجمعة ، وباب القراءة في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ باب القراءة في صلاة الجمعة ، وباب القراءة في العيدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ باب القراءة في صلاة الجمعة ، وباب القراءة في العيدين ، من كتاب الصلاة . ٣٧٨ . ٢٧٦ . ٢٧٦ . ٢٧٦ . ٢٧١ . ٢٧٢ . ٢٧١ . ٢٧١ .

⁽٢) انظر: التلخيص الحبير ٢/ ٥٥. الإرواء ٣/ ٦٦.

الإمام افْيَّاتًا عليه، وتَبْطِيلًا لَجُمُّعَتِه، ومتى أراد أَرْبَعُون نَفْسًا إِفْسادَ صَلاةِ الإمامِ والناسِ أَمْكَنَهُم ذلكَ. فإن لم يَكُنْ لأَحدِهما مَزِيَّةٌ، فالسابِقَةُ هى الصَّحِيحةُ ؛ لما ذكرنا، وتَفْسُدُ الثانيةُ . وإن وَقَعَتا مِعًا فهما باطِلتانِ ؛ لأنّه لا الصَّحِيحةُ ؛ لما ذكرنا، وتفشدُ الثانية . وإن وقعتا مع فهما باطلتان ؛ كما لو جمع يُمْكِنُ تَصْحِيحُهما، ولا تعيينُ إحْدَاهُما بالصَّحَةِ ، فبطلتا، كما لو جمع بينَ أُحْتَيْنِ . وعليهم إقامَةُ مُمُعَةِ ثالِثَةٍ ؛ لأنّه مِصْرٌ لم تُصَلَّ فيه مجمّعةٌ مَعِيحةً . وإن عُلِم مَعْبَقُ إحداهُما ومجهلَتْ ، فعلى الجميع الظَّهْرُ ؛ لأنّ واحد لم يَتَيَقَّنْ بَرَاءَةَ ذِمّتِه مِن الصلاةِ ، وليس لهم إقامَةُ الجُمُعَةِ ؛ لأنّ المِصْرَ قد صُلِّيتُ فيه مجمّعةٌ صَحِيحةٌ . وإن مجهل الحالُ ، فَسَدَتا . وهل لهم إقامَةُ الجُمُعَةِ ؟ على وَجهيْنُ ؛ أحدُهما ، لا يُقِيمُونَها ؛ للشَّكُ في شَرْطِ إقامَةُ الجُمُعَةِ ؟ على وَجهيْنُ ؛ أحدُهما ، لا يُقِيمُونَها ؛ للشَّكُ في شَرْطِ إقامَتُها . والثانى ، لهم ذلك ؛ لأنّنا لا نَعْلَمُ المانِعَ مِن صِحَتِها ، والأَصْلُ عَدَمُه . وذَكر القاضِي وَجهًا في إقامَتِها مع العِلْمِ بسَبْقِ إحْدَاهُما ؛ لأنّه لمّا تعذَّرَ تَصْحِيحةُ إحداهُما بعَيْنِها صارَتْ كالمَعْدُومَةِ .

ولو أَحْرَمَ بِالْجُمُعَةِ ، فَعَلِم أَنَّهَا قد أُقِيمَتْ في مَكَانِ ('' آخَرَ ، لَم يَكُنْ له إِثْمَامُها . وهل يَثْنِي عليها ظُهْرًا أو يَسْتَأْنِفُها ؟ على وَجْهَيْنِ ، أَصَحُهما اسْتِعْنافُها ؛ لأَنَّ ما مضى منها لم يكُنْ جائزًا له فِعْلُه . ويُعْتَبَرُ السَّبْقُ بِالإِحْرامِ ؛ لأَنَّه متى أَحْرَمَ بإحْداهُما ، حَرُم الإِحْرامُ بالأُخْرَى ؛ للغِنَى عنها . بالإِحْرامِ ؛ لأَنَّه متى أَحْرَمَ بإحْداهُما ، حَرُم الإِحْرامُ بالأُخْرَى ؛ للغِنَى عنها .

فصل: ولا يجوزُ لَمَن تَجِبُ عليه الجُمُعَةُ السَّفَرُ بعدَ دُخولِ وَقْتِها؛ لأنَّه يَتُرُكُها بعدَ وُجُوبِها عليه (٢)، فلم يَجُزْ، كما لو ترَكَها لتِجارَةٍ، إلَّا أن

⁽١) في الأصل: «موضع».

⁽٢) زيادة من: م.

يخافَ فَواتَ الرُّفْقَةِ. فأمّا قبلَ الوَقْتِ فَيَجُوزُ للجِهادِ ؟ لِمَا روَى ابنُ عباسٍ قالَ : بعث رسولُ اللَّهِ عَبْدَ اللَّهِ بنَ رَواحَةً في سَرِيَّةٍ ، فوافَقَ ذلك يَوْمَ الجُمُعَةِ ، فقدَّمَ أصْحابَه وقال : أتَحلَّفُ فأصلُى مع رسولِ اللَّهِ عَيْقَ ثم أَلْحَقُهم . قالَ : فلمّا صلَّى رسولُ اللَّهِ عَيْقَ رَآهُ ، فقال : «ما مَنعَك أن تَعْدُو مع أصحابِكَ ؟ » . فقالَ : أرَدْتُ أن أُصَلِّى معك ثم أَلْحَقَهُم . فقال رسولُ اللَّهِ عَيْقَ : «لو أنْفَقْتَ ما في الأرْضِ ما أَدْرَكْتَ فَصْلَ غَدْوَتِهِمْ (۱) » . مِن «اللَّه عَيْقَ : «لو أنْفَقْتَ ما في الأرْضِ ما أَدْرَكْتَ فَصْلَ غَدْوَتِهِمْ (۱) » . مِن «اللَّه عَيْقَ : «لو أنْفقتَ ما في الأرْضِ ما أَدْرَكْتَ فَصْلَ عَدْوَتِهِمْ (۱) » . مِن عمرَ ، رَضِي اللَّهُ عنه ، قالَ : الجُمُعَةُ لا تَحْبِسُ عن سَفَرِ (۱) . ولأنها لم عمرَ ، وشي اللَّهُ عنه ، قالَ : الجُمُعَةُ لا تَحْبِسُ عن سَفَرْ (۱) . ولأنها لم في «الأَفْرادِ » أن من الليلِ . والثانيةُ ، لا تجوزُ ؛ لِمَا روى الدَّارَقُطْنِيُ في من ذارِ [٢٢٤ عا إقامَة يَوْمَ الجُمُعَة ، دَعَتْ عليه المَلائِكَةُ أن لا يُصْحَب في سَفَره » .

فصل: ويَجِبُ السَّعْىُ بالنِّداءِ الثانِي، لِمَا ذَكَرْناه، إِلَّا لَمَن مَنْزِلُه فَى بُعْدِ، فعليه أن يَسْعَى في الوَقْتِ الذي يكُونُ به مُدْرِكًا للجُمُعَةِ؛ لأنَّ ما لا

⁽١) بعده في الأصل: «في سبيل الله».

^{(7) 1/377, 507.}

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى السفر يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢/ ٣١٦، ٣١٧.

 ⁽٣) أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٣/ ٢٥٠. وابن أبي شيبة، في: المصنف ٢/ ١٠٥٠.
 والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣/ ١٨٧.

 ⁽٤) وعزاه إليه ابن حجر، وقال: وفيه ابن لهيعة. التلخيص الحبير ٢/ ٦٦. وانظر: السلسلة
 الضعيفة ١٩٥/١ - ٣٨٧.

⁽١) بعده في م: «في الساعة الأولى».

⁽٢) في م: «أملح».

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب فضل الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢/٣. ومسلم ، في : باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢/ ٥٨٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٨٥٠ والترمذي ، في : باب ما جاء في التبكير إلى الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢/ ٢٨٦ والنسائي ، في : باب وقت الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣/ ٨٠ ، ١٨. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في التهجير إلى الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٤٧ والدارمي ، في : باب فضل التهجير إلى الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٤٣ والإمام مالك ، في : باب العمل في غسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١/ ١٠١ والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٣٩ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٥٥ ، ٤٥٠ . ٢٥٠ .

⁽٤) بعده في م: «ثم قال».

⁽٥) في : باب ما جاء في التهجير إلى الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه =

ويُسْتَحَبُّ أَن يَأْتِيَهَا مَاشِيًا؛ لِيَكُونَ أَعْظَمَ للأَجْرِ، وعليه سَكِينَةٌ ووَقارٌ؛ لِقَوْلِ النبيِّ وَيَقَلِيْهُ: « لا تَأْتُوا الصَّلاةَ وأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَائْتُوهَا وعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ والوَقارُ». مُتَّفَقٌ عليه (١). ويُقارِبُ بينَ خُطاه لِتَكْثُرَ حسَناتُه.

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَغْتَسِلَ ويَتَطَيَّبَ، ويتَنَظَّفَ بَقَطْعِ الشَّعْرِ، وقَصِّ الظُّفْرِ، وإزالَةِ الرائحةِ؛ لِمَا روَى أبو سعيدٍ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لا يَغْتَسِلُ رَجُلِّ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ بِمَا اسْتَطاعَ مِن طُهْرٍ، ويَدَّهِنُ مِن دُهْنِه، يَغْتَسِلُ رَجُلِّ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ بِمَا اسْتَطاعَ مِن طُهْرٍ، ويَدَّهِنُ مِن دُهْنِه، ويَعْتَسِلُ رَجُلِّ يَوْمَ الجُمُعَةِ، ثَمَ يَخْرُجُ فلا يُفَرِّقُ بِينَ اثْنَيْنِ، ثم يُصَلِّى ما كُتِب له، ثم يُنْصِتُ إذا تَكَلَّمَ الإِمامُ، إلَّا عُفِر^(۱) له مَا بينَه وبينَ الجُمُعَةِ له، ثم يُنْصِتُ إذا تَكَلَّمَ الإِمامُ، إلَّا عُفِر^(۱) له مَا بينَه وبينَ الجُمُعَةِ الأَخْرَى». رواه البُخارِيُّ (١٠). وعنه، أنَّ الغُسْلَ واجِبٌ؛ لِمَا رُوىَ عن النبي اللهُ عُلِيدُ أنَّه قال: «عُسْلُ الجُمُعَةِ واجِبٌ على كلِّ مُحْتَلِمٍ، وسِوَاكُ، وأن يَمَسَّ طِيبًا». رواه مسلم (١٠). والمُذْهَبُ الأَوَّلُ؛ لأنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَن عَلْمُ مَا اللَّهِ عَلَيْكُمْ قال: «مَن

⁼ ١/ ٣٤٨. كما أخرجه الطبراني، في: المعجم الكبير ١٠ / ٦٩. وحسن البوصيري إسناده. مصباح الزجاجة ١/ ٣٦٤.

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٥ ، ٤٠٦.

⁽٢) بعده في س ١، م: «الله».

⁽٣) في : باب الدهن للجمعة ، وباب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ٢/٤، ٩.

كما أخرجه الدارمي، في: باب في فضل الجمعة والغسل والطيب فيها، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٦٢. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٤٣٨، ٤٤٠.

⁽٤) في: باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢/ ٥٨١.

كما أخرجه البخارى تعليقا، في: باب فضل الغسل يوم الجمعة، من كتاب الجمعة. صحيح البخارى ٣/٢. وأبو داود، في: باب في الغسل يوم الجمعة، من كتــاب الطهارة .=

تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فبها ونِعْمَتْ، ومَن اغْتَسَلَ فالغُسْلُ أَفْضَلُ »(''. قال التَّرْمِذِيُّ : هذا حديثُ حسنٌ. والخَبَرُ الأوَّلُ أُرِيدَ به تأْكِيدُ الاسْتِحْبابِ، ولذلك (۲) ذكر فيه السِّواكَ والطِّيبَ، وليسا واجِبَيْنِ.

ووَقْتُ الغُسْلِ بعدَ الفَجْرِ ؛ لقَوْلِه : « يَوْمَ الجُمُعَةِ » . والأَفْضَلُ فِعْلُه عندَ الرَّواحِ ؛ لأَنَّه أَبْلَغُ فَى المَقْصُودِ . ولا يَصِحُّ إلَّا بنِيَّةٍ ؛ لأَنَّه عِبادَةٌ . فإنِ اغْتَسَلَ للجُمُعَةِ والجَنابَةِ ، أَجْزَأَه ، وإنِ اغْتَسلَ للجَنابَةِ وحدَها ، احْتَمَلَ أَن يُجْزِئَه ؛ للجُمُعَةِ والجَنابَةِ » أَجْزَأَه ، وإنِ اغْتَسلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنابَةِ » أَ . ولأَنَّ لقولِه عليه السَّلامُ : « مَن اغْتَسَل يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنابَةِ » أَ . ولأَنَّ المَعْوفَ التَّنْظِيفُ وهو حاصِلٌ (أ) . واحْتَمَلَ أَن لا يُجْزِئَه ؛ لقولِه عليه السَّلامُ : « وَليسَ لِلْمَرْءِ مِن عَمَلِه إلَّا ما نَواه » (أ) .

فصل: وإذا أَتَى المَسْجِدَ كُرِه له أَن يَتَخَطَّى الناسَ؛ لقولِه عليه السَّلامُ: « ولم يُفَرِّقْ بينَ اثْنَيْن » . إلَّا أَن يكُونَ إمامًا ولا يَجِدَ طَرِيقًا ، فلا بَأْسَ

⁼ سنن أبى داود ١/ ٨٤. والنسائى، فى: باب الأمر بالسواك يوم الجمعة، من كتاب الجمعة. المجتبى ٣/ ٧٥. والإمام أحمد، فى: المسند ٣/ ٣٠، ٢٥، ٢٦، ٦٩.

⁽۱) أخرجه أبو داود، في: باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، من كتاب الطهارة، سنن أبي داود ۱/ ۸۲. والترمذي، في: باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذي ۲/ ۲۸۲. والنسائي، في: باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، من كتاب الجمعة. سنن الجمعة. سنن المجمعة، من كتاب الجمعة. سنن المدارمي (۱۲ ، ۷۲. والارمام أحمد، في: المسند (۱۸ ، ۱۱، ۱۱، ۱۲، ۲۲.

⁽٢) في الأصل: «كذلك».

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٩٩.

⁽٤) سقط من: الأصل.

⁽٥) قال الحافظ: هذا الحديث بهذا اللفظ لم أجده. التلخيص الحبير ١/٥٠/.

بالتَّخَطِّى ؛ لأَنَّه مَوْضِعُ حَاجَةٍ . ومَن لَم يَجِدْ مَوْضِعًا إِلَّا فُرْجَةً لا يَصِلُ إلَيْها إلَّا بتَخَطِّى الرَّجُلِ والرَّجُلَيْ ، فلا بَأْسَ ، وإنْ تَرَكُوا أَوَّلَ المَسْجِدِ فارِغًا وجلَسُوا دُونَه ، فلا بَأْسَ بتَخَطِّيهِم ؛ لأَنَّهم ضَيَّعُوا حَقَّ نُفُوسِهم . وإنِ ازْدَحَم الناسُ في المَسْجِدِ ، وداخِلَه اتِّساعٌ ، فلم يَجِدِ الدَّاخِلُ [٦٣٠] لنفسِه مَوْضِعًا ، فعَلِم أَنَّهم إذا قامُوا تقدَّمُوا ، جَلَس حتى يقُومُوا ، وإن لَم يَرْجُ ذلك ، فله تَخَطِّيهم ؛ لأَنَّه مَوْضِعُ حَاجَةٍ .

وليس لأحَد أن يُقِيمَ غَيْرَه ويَجْلِسَ مَكَانَه ؛ لِمَا روَى ابنُ عُمَرَ أَنَّ النبيَّ عَلَيْ قَال : « لا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرجل أَ من مَقْعَدِهِ ويجْلِسُ فِيهِ » . مُتَّفَقُ عليه (٢) . وإن قام له رجلٌ مِن مَكَانِه وأجْلَسَه فيه ، جازَ ؛ لأنَّ الحقَّ له . لكِنْ عليه أن كان المُنْتَقِلُ يَنْتَقِلُ إلى مَوْضِعِ أَبْعَدَ مِن مَوْضِعِه ، كُرِه له (٣) ؛ لِمَا فيه مِن الإِيثَارِ بالقُوبَةِ . ولو قَدَّمَ رجلٌ غُلامَه ، فجلس في مَوْضِع ، فإذا جاء قام الغُلامُ وَجَلَس مَكَانَه ، فلا بَأْسَ به . كان ابنُ سِيرِينَ يَفْعَلُه . وإن فَرَش له مُصَلِّى ، لم يَكُنْ لغيره الجُلُوسُ عليه . وهل لغيْرِه رَفْعُه والجُلُوسُ في

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) أخرجه البخارى، في: باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه، من كتاب الجمعة ... من مصيح البخارى ٢/ ١٠. ومسلم، في: باب تحريم إقامة الإنسان من موضعه ..، من كتاب السلام. صحيح مسلم ٤/ ١٧١٥، ١٧١٥.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب كراهية أن يقام الرجل من مجلسه ... ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠/ ٢٠٨، ٢٠٩ . والدارمى ، فى : باب لا يقيمن أحدكم أخاه من مجلسه ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمى ٢/ ٢٨١، ٢٨٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٧] ، ٢٠ ، ٤٥ ، ٨٩، ٢٠١ ، ١٢١، ١٢١، ١٤٩ .

⁽٣) سقط من: س ١، س ٢، م.

مَوْضِعِه ؟ فيه وَجْهان . وإن قام الجالسُ مِن مَوْضِعِه لحاجَةٍ ثم عاد إليه ، فهو أَحَقُّ به ؟ لِمَا روَى أبو هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إذا قام أَحَدُكُم مِن مَجْلِسِه ثم رَجَع إليه ، فهو أَحَقُّ به » . رواه مسلم (۱) . وإن نَعَس فأمْكَنه التَّحَوُّلُ إلى مَكَانِ لا يتَخَطَّاه فيه أَحدٌ ، اسْتُحِبَّ له ذلك ؛ لِمَا روَى ابنُ عُمَرَ ، قال : سَمِعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ : « إِذَا نَعَس أَحَدُكُمْ يومَ الجُمُعَةِ فِي مَجْلِسِه ، فليَتَحَوَّلُ إلى غيرِه » . مِن « المُسْنَدِ » (٢) . وهو حديثٌ صحيحٌ .

فصل: ويُسْتَحَبُ الدُّنُوُ مِن الإِمامِ؛ لقَوْلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: « مَن غَسَّلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ واغْتَسَلَ، وبَكَّرَ وابْتَكَرَ، ومَشَى ولم يَرْكَب، ودَنا مِن الإِمامِ، واسْتَمَعَ ولَمْ يَلْغُ، كان لَهُ بكلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ، أَجْرُ صِيَامِهَا وقِيَامِهَا ». رواه ابنُ ماجه، والنَّسائيُّ ".

(۱) في: باب إذا قام من مجلسه ثم عاد فهو أحق به، من كتاب السلام. صحيح مسلم ٤/ ١٧١٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب إذا قام من مجلسه ثم رجع ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢/ ٥٦٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء إذا قام الرجل من مجلسه ... ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذي ١٠ / ٢٠ . وابن ماجه ، في : باب من قام من مجلسه فرجع فهو أحق به ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٤ . والدارمي ، في : باب إذا قام من مجلسه ثم رجع إليه ... ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢/ ٢٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٣٣ .

⁽٢) في: المسند ٢/ ٢٢، ٣٢، ١٣٥.

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى من نعس يوم الجمعة .. ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢/ ٣١٦.

⁽٣) أخرجه النسائى، فى: باب فضل الغسل يوم الجمعة، وباب فضل المشى إلى الجمعة، وباب الفضل فى الدنو من الإمام، من كتاب الجمعة. المجتبى ٣/ ٧٧، ٧٩، ٨٣. وابن ماجه، فى =

وإن حَضَر قبلَ الخُطْبَةِ ، اشْتَغَلَ بالتَّنَفُّلِ ، و (١) ذِكْرِ اللَّهِ تعالى ، وقراءَةِ القرآنِ ، ويُكْثِرُ مِن الصَّلاةِ على القرآنِ ، ويُكْثِرُ مِن الصَّلاةِ على رسولِ اللَّهِ ﷺ .

ويقْرَأُ سُورَةَ الكَهْفِ؛ لأنَّه يُرْوَى عن النبيِّ ﷺ أَنَّه قال: « مَن قرَأُ سُورَةَ الكَهْفِ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَو لَيْلَةَ الجُمُعَةِ ، وُقِي الفِتْنَةَ » (٢).

فصل: فإذا جَلَس الإِمامُ على المِنْبَرِ، انْقَطَعَ التَّنَقُلُ، فإذا أَخَذَ فَى الحُطْبَةِ، وَإِذَا قُلْتَ لِصاحِبِكَ فَيُ اللَّمُ الْحَلامُ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْتُهِ: «إذا قُلْتَ لِصاحِبِكَ وَالإِمامُ يَخْطُبُ: أَنْصِتْ. فقد لَغَوْتَ». مُتَّقَقٌ عليهِ (").

⁼ باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٤٦. كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود

١/ ١٨٤. والترمذي، في: باب ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذي ٢٨١/٢ والدارمي، في: باب الاستماع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٢٣٦١، والإمام أحمد، في: المسند ٢٠٩/، ٢٠٠، ٩، ١٠٠.

⁽۱) في س ١، س ٢، م: «أو».

⁽٢) ذكره الشافعي بلاغا، في: الأم ١/٥٨٠.

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢/٢ . ومسلم ، في : باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢/٣٨٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الكلام والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود 1/ ٢٥٥. والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢/ ٣٠٠. والنسائي ، في : باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب الإنصات للخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبي ٣/ ٨٤، ٨٥، ١٥٣. =

و(''روَى ''نَعْلَبَةُ بنُ أَبِي مَالِكِ'' أَنَّهُم كَانُوا يَتَحَدَّثُون يُومَ الجُمُعَةِ وَعُمَرُ جَالِسٌ عَلَى المَيْبَرِ، فإذا سَكَت المؤُذِنُ، قام عُمَرُ ولم يَتَكَلَّمُ أَحَدٌ حتى يَقْضِى الحُطْبَتَيْن، فإذا قامَتِ الصَّلاةُ ونَزَل عمرُ، تَكَلَّمُوا''. وعنه، لا يَعْرُمُ الكَلامُ ؛ لِمَا روَى أَنَسٌ، قال : بينَمَا النبيُ عَلَيْهُ يَخْطُبُ يُومَ الجُمُعَةِ إذ يَعْرُمُ الكَلامُ ؛ لِمَا روَى أَنَسٌ، قال : بينَمَا النبيُ عَلَيْهُ يَخْطُبُ يومَ الجُمُعَةِ إذ قام رجلٌ فقال : يا رسولَ اللَّهِ، هَلَكُ الكُراعُ ('')، هَلَكُ الشَّاءُ ('')، فادْعُ اللَّهَ أَنْ الشَّاءُ (أَنْ نَصْقِيمَنا . وذَكُر الحديثَ . مُتَّفَقُ عليه ('' . والأَوَّلُ أَوْلَى . وهذا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَنْ يَسْقِيمَنا . وذَكَر الحديثَ . مُتَّفَقُ عليه ('' . والأَوَّلُ أَوْلَى . وهذا يَحْتَمِلُ أَنَّه

= وابن ماجه، في: باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٥٣. والدارمي، في: باب الاستماع يوم الجمعة عند الخطبة والإنصات، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٦٤. والإمام مالك، في: باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، من كتاب الجمعة. الموطأ ١/٣٠١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ الجمعة والإمام يخطب، من كتاب الجمعة. 8/2، ٥١٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢/

⁽۱) في س ٢، م: « لما».

⁽۲ - ۲) في النسخ: « ثعلبة بن مالك » . والمثبت كما في مصادر التخريج ، وانظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ۲/ ۲۰.

⁽٣) أخرجه الإمام مالك، في: باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، من كتاب الجمعة. الموطأ ١/٣٠١. وعبد الرزاق، في: المصنف ٣/ ٢٠٨. وابن أبي شيبة، في: المصنف ١٢٤/٢.

⁽٤) الكراع: جماعة الخيل.

⁽٥) الشاء: جمع شاة.

⁽٣) أخرجه البخارى، في: باب رفع اليدين في الخطبة، وباب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، من كتاب الجمعة، وفي: باب الاستسقاء في المسجد الجامع، وباب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة، وباب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء، وباب من تمطر في المطرحتي يتحادر على لحيته، من كتاب الاستسقاء. صحيح البخارى ٢/ ١٥، ٣٤ - ٣٦، . ومسلم، في: باب الدعاء في الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء، صحيح مسلم ٢/ ٢١٢. كما أخرجه أبو داود، في: باب رفع اليدين في الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. سنن =

فى تَكْلِيمِ الخَطِيبِ دُونَ غيرِه؛ لأنَّه لا^(۱) يشْتَغِلُ بتكْلِيمِه عن سَماعِ مُحْطُبَتِه.

والبعيدُ والقريبُ سَواءٌ في ذلك ، وقد رُوِيَ عن عُثْمانَ أَنَّه قال : إِنَّ للمَعْيدِ أَن للمَعْيدِ أَن للمَعْيدِ أَن للمَعْيتِ الذِي لا يَسْمَعُ مِن الحَظِّ أَ مِثْلَ ما للسَّامِعِ. إِلَّا أَنَّ للبَعِيدِ أَن يَذْكُرَ اللَّه ، ويقْرَأَ القُوْآنَ سِرًّا ، وليس له الجَهْرُ ، ولا المُذاكرَةُ في الفِقْهِ ؛ لأَنَّ النبي عَلَيْ نَهَى عن الحِلقِ يومَ الجُمُعَةِ والإِمامُ يَخْطُبُ . وروَى أبو داودَ ، والنَّسائيُ أَن ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ ، عن أَبِيه ، عن جدِّه ، أنَّ النبي عَلَيْ والنَّسائيُ أَن ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ ، عن أَبِيه ، عن جدِّه ، أنَّ النبي عَلَيْ فَهَى عنِ التَّحَلُّقِ يومَ الجُمُعَةِ قبلَ الصلاةِ . ومَن يَسْمَعُ مُتَكَلِّمًا ، لم يَنْهَهُ بالقَوْلِ ؛ للخَبَرِ ، ولكِنْ يُشِيرُ إليه ، ويضَعُ أُصْبُعَه على فِيهِ . [٦٢ط] وإن بالقَوْلِ ؛ للخَبَرِ ، ولكِنْ يُشِيرُ إليه ، ويضَعُ أَصْبُعَه على فِيهِ . [٦٢ط] وإن وَجَب الكَلامُ ، مثلَ تَعْذِيرِ ضَرِيرٍ شيئًا مَخُوفًا ، فعليه الكَلامُ ؛ لأنَّه لحقٌ آدَمِي ، فكان مُقَدَّمًا على غيرِه . ومَن سألَه الإِمامُ عن شيءٍ ، فعليه إجابَتُه ؛ آدَمِي ، فكان مُقَدَّمًا على غيرِه . ومَن سألَه الإِمامُ عن شيءٍ ، فعليه إجابَتُه ؛

⁼ أبى داود ٢/ ٢٦٧، ٢٦٨. والنسائى، فى: باب متى يستسقى الإِمام، وباب كيف يرفع، وباب ذكر الدعاء وباب رفع الإِمام يديه عند مسألة إمساك المطر، من كتاب الاستسقاء. المجتبى ٣/ ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٥. والإِمام مالك، فى: باب ما جاء فى الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. الموطأ ١/ ١٩١، والإمام أحمد، فى: المسند ٣/ ٢٥٦.

⁽١) سقط من: م.

⁽۲) في م: «الخطبة».

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٤٨. والنسائي ، في : باب النهي عن البيع والشراء في المسجد ...، من كتاب المساجد . المجتبي ٢ / ٣٧.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة...، من كتاب إقامة الصلاة. ...، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٩٥٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ١٧٩.

لأَنَّ النبيَّ ﷺ سأل الداخِلَ: «أَصَلَّيْتَ ». فأَجابَه (١). وسأل عُمَرُ عُثْمانَ ، فأَجابَه (٢).

وفى رَدِّ السَّلامِ، وتَشْمِيتِ العاطِسِ رِوايَتان؛ إحداهُما، يفْعَلُ؛ لأَنَّهُ لِحَقِّ آدَمِيِّ، فأَشْبَهَ تَحْذِيرَ الضَّرِيرِ. والأُخْرَى، لا يفْعَلُه، لأَنَّ المُسَلِّمَ سلَّمَ في غيرِ مَوْضِعِه، والتَّشْمِيتُ سُنَّةٌ لا يُتْرَكُ لها^(۱) الإِنْصاتُ الواجِبُ.

ولا يتَصَدَّقُ على سائلٍ والإِمامُ يَخْطُبُ. وإذا لم يَسْمَعِ الخُطْبَةَ، فلا بَأْسَ أن يَشْرَبَ الماءَ.

فصل: ولا يَحْرُمُ الكلامُ على الخاطِبِ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْ كَانَ يَتَكَلَّمُ، وعمرُ سألَ عُثْمانَ: أيَّةُ ساعَةِ هذِه ؟ (أ) وإذا وَصَل الخَطِيبُ إلى الدُّعاءِ، ففيه وَجْهان؛ أحدُهما، يُباحُ الكلامُ؛ لأنَّه فَرَغ مِن الخُطْبَةِ. والثاني، لا

⁽١) أخرجه البخارى ، في : باب إذا رأى الإمام رجلا جاء وهو يخطب ... ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢/ ١٥. ومسلم ، في : باب التحية والإمام يخطب ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢/ ٥٩٧. وأبو داود ، في : باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٥٥، ٢٥٦. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من دخل المسجد والإمام يخطب ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٥٣، ٣٥٤. والإمام أحمد ، في : المسند ٣/ ٢٩٧، ٢١٦، ٣١٧ .

⁽٢) أخرجه البخارى، في: باب فضل الغسل يوم الجمعة ...، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢/ ٥٨٠. والإمام مالك، في: البخارى ٢/ ٥٨٠. والإمام مالك، في: باب العمل في الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١٠٢/ . والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٩، ٤٥.

⁽٣) في ف: «بها».

⁽٤) هو المتقدم في حاشية ٢.

يُباحُ؛ لأنَّه تابعٌ (١) للخُطْبَةِ، أَشْبَهَ التَّطْوِيلَ في المَوْعِظَةِ.

فصل: ومَن دَخَل والإِمامُ يَخْطُبُ، لَم يَجْلِسْ حتى يَرْكُعَ رَكْعَتَيْنْ، يُوجِزُ فيهما؛ لِمَا رَوَى جابِرٌ قال: دَخَل رجلٌ والنبيُ ﷺ يَخْطُبُ، فقال: «وَصَلَّ رَكْعَتَيْنْ». مُتَّفَقٌ عليه (٢٠ «وَدَ مَسَلَمٌ: ثم قال: «إذا جاء أَحَدُكُمْ يومَ الجُمُعَةِ والإِمامُ يَخْطُبُ، ولْيَتَجَوَّزْ فيهما».

فصل: ويُسَنُّ أَن يُصَلِّى بعدَ (الجُمُعَةِ أَرْبَعًا ؛ لِمَا روَى أَبو هُرَيْرَةَ ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: « مَن كَان مِنكُم مُصَلِّيًا بعدَ الجُمُعَةِ ، فليُصَلِّ بعدَها أَرْبَعًا » . رواه مسلمٌ (أ) . وإن شاء صلَّى رَكْعتَينْ ؛ لِمَا روَى ابنُ عمرَ أَنَّ النبيَّ وَإِن شاء صلَّى سِتًّا ؛ وَإِن شاء صلَّى سِتًّا ؛

⁽١) في م: «قاطع».

⁽۲) تقدم تخریجه فی صفحة ۵۰۷.

⁽٣) في الأصل: «يوم».

⁽٤) في: باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢/ ٠٠٠.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٥٨. والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢/ ٣١١. والنسائي ، في : باب عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣/ ٩٢. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٥٨. والدارمي ، في : باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢/ ٣٥٨. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٤٩، ٢٤٢ .

⁽٥) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ٢/ ١٠٠ . - ١٦ . ومسلم ، في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢/ ٢٠٠، ١٠٠ . =

لأنَّ ابنَ عمرَ روَى أنَّ النبيَّ عِيْلِيَّ كان يفْعَلُه (١).

ويُسْتَحَبُّ أَن يَفْصِلَ بِينَ الجُمُعَةِ وَالرُّكُوعِ بِكَلامٍ ، أَو رُجُوعٍ إلى مَنْزِلِه ؛ لِمَا رَوَى السّائِبُ بنُ يَزِيدَ ، قال : قال لى مُعاوِيّةُ : إذا صَلَّيْتَ الجُمُعَةَ ، فلا تَصِلْها بصَلاةٍ حتى تتَكَلَّمَ أَو تَحْرُجَ ، فإنَّ النبيَّ ﷺ كان يأمُرُنا بذلك . رواه مسلمٌ (٢) .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَقْرَأَ في صلاةِ الفَجْرِ يومَ الجُمُعَةِ: ﴿ الْهَرْ اللَّهُ عَلَى الْهِرَأُ في تَنزِيلُ ﴾ ('). لأنَّ النبيَّ ﷺ كان يقْرَأُ في

⁼ كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٩٥٠. والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذي ٢/ ٣٠٠. والنسائي ، في : باب الصلاة بعد الظهر ، من كتاب الإمامة ، وفي : باب صلاة الإمام بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبي ٢/ ٩٢، ٣/ ٣٩. وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٥٨. والدارمي ، في : باب في صلاة السنة ، وباب القراءة في ركعتي الفجر ، وباب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب العمل في كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٣٥، والإمام مالك ، في : باب العمل في جامع الصلاة ، من كتاب السفر . الموطأ ١/ ١٦١. والإمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٢ ، ١١ ،

⁽۱) أخرجه أبو داود، في: باب الصلاة بعد الجمعة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٥٨. وانظر التعليق عليه في: عون المعبود ١/ ٤٣٩.

⁽٢) في: باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢/ ٢٠١.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بعد الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ٢٥٨، والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٩٥ ، ٩٩.

⁽٣) سورة السجدة ١، ٢.

⁽٤) سورة الإنسان ١.

صَلاةِ الفَجْرِيومَ الجُمُعَةِ: ﴿ الْمَرْ ۚ لَى تَنزِيلُ الْكِتَٰبِ ﴾ . و: ﴿ هَلْ أَنَّى عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينُ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ . رواه مسلمُ ('' . قال أحمدُ: ولا أُحِبُّ أن يُداوِمَ عليها ؛ لقَلًا يَظُنَّ الناسُ أَنَّها مُفَضَّلَةٌ بسَجْدَةٍ .

فصل: وإذا اتَّفَقَ عيدٌ في (أ) يَوْمِ جُمُعَةِ ، فصَلَّوُا العِيدَ ، لم تَلْزَمْهِم الجُمُعَةُ ، ويُصَلُّون ظُهْرًا ؛ لِما روَى زَيْدُ بنُ أَرْقَمَ ، قال : شَهِدْتُ مع رسولِ اللَّهِ عَيَيْنِهُ عِيدَيْنِ اجْتَمَعا في يومٍ ، فصَلَّى العِيدَ ، ثم رَخَّصَ في الجُمُعَةِ ، اللَّهِ عَيَيْنِهُ عِيدَيْنِ اجْتَمَعا في يومٍ ، فصَلَّى العِيدَ ، ثم رَخَّصَ في الجُمُعَةِ ، فقال : « مَن شاء أن يُجَمِّعَ فَلْيُجَمِّعُ » . وعن أبي هُرَيْرَةَ ، عن رسولِ اللَّهِ فقال : « اجْتَمَعَ في يَوْمِكم هذا عيدان ، فمن شاء أَجْزَأَه مِن عَيْرِهِ كم هذا عيدان ، فمن شاء أَجْزَأَه مِن

⁽١) في: باب ما يقرأ في يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢/ ٩٩٥. من حديث أبي هريرة وابن عباس .

كما أخرجه عنهما ابن ماجه، في: باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٢٦٩.

وأخرج حديث أبى هريرة ، البخارى ، فى باب ما يقرأ فى صلاة الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب سجدة تنزيل السجدة ، من كتاب سجود القرآن . صحيح البخارى ٢/٥٠ .٥٠ والنسائى ، فى : باب القراءة فى الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ٢/٢٢ ١ والدارمى ، فى : باب القراءة فى صلاة الصبح يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١/ ٢٦٢.

وأخرج حديث ابن عباس أبو داود، في: باب ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة، من كتاب الجمعة. سنن أبي داود ٢٤٧/١، والترمذي، في: باب ما جاء ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذي ٢/ ٣٠٩. والنسائي، في: باب القراءة في صلاة الجمعة...، من كتاب الجمعة. المجتبى ٣/ ٩١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٦/١، ٣٠٤، ٣٣٤، ٣٥٤.

⁽٢) سقط من: الأصل.

الجُمُعَةِ ، وإنَّا مُجَمِّعُون إن شاء اللَّهُ ». رواهما أبو داود ('' . وتَجِبُ الجُمُعَةُ على الإِمامِ ؛ لقولِ النبيِّ ﷺ : «إنَّا مُجَمِّعُون » . ولأنَّ تَوْكَه لها مَنْعٌ لمَن يُريدُها مِن الناسِ . وعنه ، لا تجبُ ؛ لأنَّ ابنَ ('' الزُّبَيْرِ لم يُصَلِّها وكان إمامًا . ولأنَّ الجُمُعَةَ إذا سَقَطَت عن المأْمُومِين سَقَطَت عن الإِمامِ ، كحالَةِ السَّفَرِ .

فإن عَجَّل الجُمُعَة في وَقْتِ العِيدِ، أَجْزَأَتُه عن العيدِ والظَّهْرِ، في ظاهِرِ كلامِه ؛ لِمَا روَى عَطاءٌ قال : اجْتَمَعَ يومُ مُجُمُعَة ويومُ فِطْرِ على عَهْدِ ابنِ الزُّبَيْرِ، فقال : عِيدان قد اجْتَمعا في يومٍ واحدٍ، فجَمَعَهُما وصَلاهُما رَكْعَتَيْن، فلم يَزِدْ علَيْهما حتى صلَّى العَصْرَ، [31] وبَلَغ فِعْلُه ابنَ عباسٍ، فقال : أصابَ السُّنَةُ (٢).

⁽۱) في: باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد، من كتاب الصلاة. وسنن أبي داود ٢٤٦/١، ٢٤٧.

كما أخرجهما ابن ماجه، في : باب ما جاء فيما إذا اجتمع العيدان في يوم، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٤١٥، ٤١٦.

كما أخرج الأول الدارمي ، في : باب إذا اجتمع عيدان في يوم ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢/ ٣٧٨. والإِمام أحمد ، في : المسند ٢/ ٣٧٢.

⁽٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤٦/١. وعبد الرزاق ، في : المصنف ٣٠٣/٣، ٣٠٤.

وعن وهب بن كيسان أخرجه النسائي، في: باب الرخصة في التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد، من كتاب العيدين. المجتبي ٣/١٥٨.



بَابُ صلاةِ العِيدَيْن

وهى فَرْضٌ على الكِفايَةِ ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْهُ والخُلَفاءَ بعدَه كانُوا يُداوِمُون عليها ، ولأنَّها مِن شَعائرِ الإِسْلامِ الظاهِرَةِ ، فكانَت فَرْضًا ، كالجِهادِ . ولا تَجَبُ على الأعْيَانِ ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْهُ ذَكَر للأعْرابِيِّ خَمْسَ صَلَوَاتٍ ، فقال : هل على عَيْرُها ؟ قال : « لا ، إلَّا أن تَطَّوَّعَ » . مُتَّفَقٌ عليه (١) . فإن اتَّفَقَ أهلُ بلد على تَرْكِها ، قاتلَهمُ الإِمامُ ؛ لتَرْكِهم شَعائِرَ الإِسْلامِ الظاهِرَةَ ، فأَشْبَهَ بَلَد على تَرْكِها ، قاتلَهمُ الإِمامُ ؛ لتَرْكِهم شَعائِرَ الإِسْلامِ الظاهِرَةَ ، فأَشْبَه بَرْكَهم الأَذانَ .

ويُشْتَرَطُ لؤجُوبِها ما يُشْتَرطُ للجُمْعَةِ ؛ لأنَّها صَلاةً عِيدٍ ، فأَشْبَهَتِ الجُمُعَة . ولا يُشْتَرطُ لصِحَتِهَا الاسْتِيطَانُ ، ولا العَدَدُ ؛ لأَنَّ أَنَسَا كان إذا لم يَشْهَدِ العِيدَ مع الإِمامِ ، جَمَع أَهْلَه ومَوالِيّه ، ثم قام عبدُ اللَّهِ بنُ أبى عُتْبَةً (٢) مَوْلاه ، فصَلَّى بهم رَكْعَتَيْن يُكَبِّرُ فيهما (٣) . ولأنّها في حَقِّ مَن انْتَفَتْ فيه شُروطُ الوُجوبِ تَطَوَّعُ ، فلم يُشْتَرَطُ لها ذلك ، كسائرِ التَّطَوُّعِ . وقالَ شُروطُ الوُجوبِ تَطَوُّعُ ، فلم يُشْتَرِطْ لها ذلك ، كسائرِ التَّطوُّعِ . وقالَ القاضِي : كلامُ أحمدَ ، يَقْتَضِي أَنَّ في اشْتِراطِ الاسْتيطانِ والعَدَدِ وإذْنِ الإِمامِ رِوايتَيْن .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٧.

⁽٢) في الأصل: «عقبة».

 ⁽٣) أخرجه ابن أبى شيبة ، في: المصنف ٢/ ١٨٣. والبيهقي ، في: السنن الكبرى ٣/ ٣٠٥.
 وضعفه في الإرواء ٣/ ١٢٠.

فصل: ووَقْتُها مِن حِينِ تَرْتَفِعُ الشَّمسُ ويَزُولُ وَقْتُ النَّهْيِ إِلَى الزَّوالِ، فَإِن لَم يَعْلَمْ بِهَا إِلَّا بِعِدَ الزَّوالِ، خَرَج مِن الغَدِ فَصَلَّى بِهِم؛ لِمَا روَى أَبُو عُمَيْرِ بِنُ أَنسٍ، عَن عُمُومَةٍ لَه مِن أصحابِ رسولِ اللَّهِ عَيَّلِيَّةٍ، أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا إِلَى النبيِّ عَيَّلِيَّةٍ فَشَهِدُوا أَنَّهُم رَأَوُا الهِلالَ بِالأَمْسِ، فَأَمَرَهُم أَن يُفْطِرُوا، فإذا أَصْبَحُوا أَن يَعْدُوا إِلَى مُصَلَّهم. رَواه أَبُو داود (۱).

ويُسَنُّ تَقْدِيمُ الأَضْحَى وتَأْخِيرُ الفِطْرِ؛ لِمَا روَى عَمْرُو بنُ حَزْمٍ أَنَّ النبيَّ وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ الأَضْحَى ويُؤَخِّرُ الفِطْرَ^(۱). ولأَنَّ السُّنَّةَ إخْرامُج الفِطْرَةِ قبلَ الصَّلاةِ، ففي تأخيرِ الصلاةِ تَوْسِيعٌ لوَقْتِها، ولا تجوزُ التَّضْحِيَةُ إلَّا بعدَ الصَّلاةِ، ففي تَعْجِيلِها مُبَادَرَةٌ إلى الأُضْحِيَةِ.

فصل: ويُسَمِّ أَن يَأْكُلُ فَى الْفِطْرِ قَبَلَ الصَّلَاةِ ، وُيُمْسِكَ فَى الأَضْحَى حَتَى يُصَلِّى ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ قال: كان النبيُ ﷺ لا يَخْرُمُ يومَ الفِطْرِ حتى يُضَلِّى ، رواه التَّرْمِذِيُ (٢). ويُفْطِرُ على يُفْطِرَ ، ولا يَطْعَمُ يَوْمَ النَّحْرِ حتَّى يُصَلِّى . رواه التَّرْمِذِيُ (٢). ويُفْطِرُ على

⁽١) في : باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٦٤/١ .

كما أخرجه النسائى، فى: باب الخروج إلى العيدين من الغد، من كتاب العيدين. المجتبى ٣/ ١٤٦، ١٤٧. وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى الشهادة على رؤية الهلال، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/ ٥٩. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/ ٥٧، ٥٨.

⁽٢) أخرجه الشافعي، في: باب صلاة العيدين، من كتاب الصلاة. ترتيب مسند الشافعي ١/ ١٥٢. والبيهقي، في: السنن الكبرى ٣/ ٢٨٢. وانظر: التلخيص الحبير ٢/ ٨٣/٢.

 ⁽٣) في: باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج، من أبواب العيدين. عارضة الأحوذي
 ٣/ ١٢/٣.

تَمَراتٍ وَثْرٍ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ لا يَغْدُو يومَ الفِطْرِ حَتَى يَأْكُلُهُنَّ وَثْرًا. حتى يَأْكُلُ تَمَراتٍ. رَواه البُخارِيُّ (''. وفي لَفْظِ: ويَأْكُلُهُنَّ وَثْرًا.

فصل: والسُّنَّةُ أَن يُصَلِّيَها في المُصَلَّي ؛ لأنَّ النبيَّ عَيَّالِيْهُ والخُلَفَاءَ بعدَه كَانُوا يَفْعَلُونَها فيه. ويُسْتَحَبُ أَن يَسْتَخْلِفَ على ضَعَفَةِ الناسِ مَن يُصَلِّى بهم في الجامِعِ ؛ لأنَّ عَلِيًّا ، رضِيَ اللَّهُ عنه ، اسْتَخْلَفَ أَبا مَسْعُودِ البَدْرِيَّ ، يُصَلِّى بضَعَفَةِ الناسِ في المَسْجِدِ⁽¹⁾. وهل يُصَلِّى المُسْتَخْلَفُ رَكْعَتَيْنِ أو يُصَلِّى بضَعَفَةِ الناسِ في المَسْجِدِ⁽¹⁾. وهل يُصَلِّى المُسْتَخْلَفُ رَكْعَتَيْنِ أو أَرْبَعًا ؟ على روايَتَيْنِ ، بِناءً على اخْتِلافِ الرُّوَاياتِ في فِعْلِ أَبِي مَسْعُودِ ؛ فقد رُويَ أَنَّه صلَّى بهم رَكْعَتَيْنِ ، ورُوى أَنَّه صلَّى بهم أَرْبَعًا .

وإن كان عُذْرٌ مِن مَطَرٍ أو نحوِه، صلَّى فى المَسْجِدِ؛ لِمَا روَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قال: أَصَابَنا مَطَرٌ فى يومِ عيدٍ، فصلَّى بنا رسولُ اللَّهِ ﷺ فى المَسْجِدِ. رَوَاه أَبُو دَاوِدَ^(٢).

⁼ كما أخرجه ابن ماجه ، في: باب في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١/ ٥٥٨. والدارمي ، في: باب في الأكل قبل الخروج يوم العيد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/ ٣٥٠. والإمام أحمد ، في المسند ٥/ ٣٥٣، ٣٦٠.

⁽۱) في : باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج، من كتاب العيدين. صحيح البخارى ٢/ ٢١. كما أخرجه ابن ماجه، في : باب في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/ ٥٥٨. والإمام أحمد، في : المسند ٣/ ١٢٦.

⁽٢) انظر: مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ١٨٤. والسنن الكبرى ٣/ ٣١٠. والمجتبى ٣/ ١٤٨.

⁽٣) في: باب يصلى بالناس العيد في المسجد إذا كان يوم مطر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٦٤.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة العيد في المسجد إذا كان مطر، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٤١٦.

فصل: ويُسَنُّ الاغْتِسَالُ للعِيدِ، والطِّيبُ، والتَّنْظِيفُ، والسِّواكُ، وأن يَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيابِهِ ؛ لِمَا رُوى [٢٠٤] أنَّ النبيَّ عَلَيْهِ قال في خُطْبَةِ (١) جُمُعَةٍ مِن الجُمَعِ: « إنَّ هذا يومٌ جَعَله اللَّهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ، فاغْتَسِلوا، ومَن كان عِندَه طِيبٌ، فلا يَضُرُّهُ أن يَمَسَّ مِنه، وعليكم بِالسِّواكِ » (٢). فعلَّل ذلك بكونِه يومَ عيدٍ. ولأنَّ هذا يومٌ يُشْرَعُ فيه الاجتِماعُ للصَّلاةِ، فأَشْبَهَ الجُمُعَةَ. وقد رُوى أنَّ النبيَّ عَيْلِيْهُ كان يَعْتَمُ، ويَلْبَسُ بُودَهُ الأَحْمَرَ في العِيدَيْنِ والجُمُعَةِ. رواه ابنُ عبدِ البَرِّ ". إلَّا أنَّ المُعْتَكِفَ يُسْتَحَبُّ له الحُروجُ في ثِيابِ اعْتِكَافِه، ليَبُقَى عليه أثَرُ العِبادَةِ.

فصل: ويُسْتَحَبُ أَن يُبَكِّرَ إليها المَّاْمُومُ مَاشِيًا، مُظْهِرًا للتَّكْبِيرِ؛ لأَنَّ عليًا، رَفِه عليًا، رَضِى اللَّهُ عنه، قال: مِن الشُّنَةِ أَن يَأْتِيَ العِيدَ مَاشِيًا. رَوَاه التِّرْمِذِيُّ، وقال: حديثٌ حسنٌ. ولأنَّه أَعْظَمُ للأَجْرِ. ويتأَخَّرُ الإِمامُ إلى

⁽١) سقط من: س ٢، وفي م: «يوم».

⁽٢) أخرجه ابن ماجه، في : باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة، من كتاب إقامة الصلاة .. سنن ابن ماجه ١/ ٣٤٩. والإِمام مالك، في : باب ما جاء في السواك، من كتاب الطهارة . الموطأ ١/ ٢٥ مرسلا .

⁽٣) وأخرجه البيهقى، عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده، فى: باب الزينة للعيدين، من كتاب صلاة العيدين. السنن الكبرى ٣/ ٢٨٠. وعزاه الزيلعي للطبراني فى الأوسط عن ابن عباس. نصب الراية ٢/ ٢٠٩.

⁽٤) فى: باب ما جاء فى المشى إلى العيد، من أبواب العيدين. عارضة الأحوذى ٣/٣. كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الخروج إلى العيد ماشيا، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/١٤٨.

وَقْتِ الصَّلاةِ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُه ('' . وِلأَنَّ الإِمامَ يُنْتَظَرُ وِلا يَنْتَظِرُ . وَإِذَا غَدَا مِن طَرِيقٍ رَجَع فَى (' غيرِه ؛ لأنَّ جابِرًا قال : كان النبيُ ﷺ إذا كان يومُ عيدٍ خالَفَ الطَّرِيقَ . رَواه البُخارِيُّ (') .

فصل: قال ابنُ حامِدٍ: ويُسْتَحَبُّ خُروجُ النِّسَاءِ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةً، قالت: أَمَرَنا رسولُ اللَّهِ ﷺ أَن نُخْرِجَهُنَّ فَى الْفِطْرِ والأَضْحَى؛ العَواتِقَ (')، والحُيَّضُ، وذَوَاتِ الحُدُورِ، فأمَّا الحُيَّضُ فَيَعْتَزِلْنَ المُصَلَّى، وَيَشْهَدْنَ الحُيَّضُ وَيَعْتَزِلْنَ المُصَلَّى، وَيَشْهَدْنَ الحَيَّضُ وَعَعْرَةً المُسْلِمين. مُتَّفَقٌ عليه (°) قال القاضِي: وظاهِرُ كلام

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب الخروج إلى المصلى بغير منبر ، من كتاب العيدين . صحيح البخارى ٢/ ٢٠. ومسلم ، فى أول كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢/ ٢٠٥ . والنسائى ، فى : باب استقبال الإمام الناس بوجهه فى الخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣/ ١٥٣ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الخطبة فى العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٩٠٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/ ٥٦ .

⁽٢) في ف، م: «من».

 ⁽٣) في: باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد، من كتاب العيدين. صحيح البخارى ٢/
 ٢٩.

⁽٤) العواتق: جمع عاتق، وهي الجارية البالغة، أو التي قاربت البلوغ.

⁽٥) أخرجه البخارى، فى: باب شهود الحائض العيدين...، من كتاب الحيض، وفى: باب وجوب الصلاة فى الثياب، من كتاب الصلاة، وفى: باب التكبير أيام منى ...، وباب خروج النساء والحيض إلى المصلى، وباب اعتزال الحيض المصلى، وباب إذا لم يكن لها جلباب فى العيد، من كتاب العيدين، وفى: باب تقضى الحائض المناسك ...، من كتاب الحج. صحيح البخارى ١/ ٨٨، ٩٩، ٢٥/٢ - ٢٨، ٩٦١. ومسلم، فى: باب ذكر إباحة خروج النساء فى العيدين ...، من كتاب العيدين. صحيح مسلم ٢/ ٥٠٥، ٢٠٦.

كما أخرجه الترمذي، في : باب ما جاء في خروج النساء في العيدين، من أبواب العيدين. عارضة الأحوذي ٣/ ٩، ١٠. والنسائي، في : باب شهود الحيض العيدين ودعوة المسلمين، =

أحمدَ أنَّ ذلك جائزٌ غيرُ مُسْتَحَبِّ.

ولا يَلْبَسْنَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ، ولا يَتَطَيَّبْنَ؛ لقَوْلِ النبيِّ ﷺ « وَلْيَخْرُمُنْ تَفِلَاتٍ » (١).

فصل: وليس لها أذانٌ ولا إقامَةٌ؛ لِما روَى عَطَاءٌ، قال: أَخْبَرَنَى جَابِرٌ أَنْ لا أَذَانَ للصَّلاةِ يومَ الفِطْرِ ولا إقامَةً ولا نِداءَ، ولا شيءَ، لا نِداءَ يَوْمَئِذِ ولا إقامَةً. مُتَّقَقٌ عليه (٢). وقال جابِرُ بنُ سَمُرَةً: صَلَّيْتُ مع رسولِ اللَّهِ ولا إقامَةً. مُتَّقَقٌ عليه (٢).

فصل: وصلاةُ العِيدِ رَكْعَتان، يقرأُ في كلِّ رَكْعَةِ منهما به: ﴿ ٱلْحَكَمْدُ لِللّهِ ﴾ . وسورَةٍ ، ويَجْهَرُ بالقِراءَةِ ، بلا خِلافٍ ، قال عمرُ ، رَضِيَ اللّهُ عنه : صلاةُ الأَضْحَى رَكْعَتان ، وصلاةُ الفِطْرِ رَكْعَتان ، تَمَامٌ غيرُ قَصْرٍ على لسانِ نَبِيُّكُم ﷺ ، وقد خاب مَن افْتَرَى . رواه الإِمامُ أحمدُ في

⁼ وفي: باب خروج العواتق وذوات الخدور في العيدين، وباب اعتزال الحيض مصلى الناس، من كتاب العيدين. المجتبى ١/ ١٥٩، ٣/ ١٤٧. والدارمي، في: خروج النساء في العيدين، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٧٧. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٨٤، ٨٥، ٦/ ٩٠٩. (١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٨.

⁽٢) أخرجه البخارى، في: باب المشى والركوب إلى العيد...، من كتاب العيدين، صحيح البخارى ٢/٢٠٤. ومسلم، في: أول كتاب العيدين. صحيح مسلم ٢/٢٠٤.

⁽٣) في: أول كتاب العيدين. صحيح مسلم ٢٠٤/٢.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ترك الأذان في العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود / ٢٦٢. والترمذي ، في : باب ما جاء أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذي ٣/ ٤. والإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٩١ ، ٩٨ .

« المُسْنَدِ » () . ويُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ فيهما بـ : « سَبِّحِ » () و : ﴿ هَلَ أَتَنَكَ حَدِيثُ النَّعْمانِ بنِ بَشِيرٍ () . ومَهْما قَرَأَ أَجْزَأَه . النَّعْمانِ بنِ بَشِيرٍ () . ومَهْما قَرَأَ أَجْزَأُه .

ويُكَبِّرُ في الأُولِي سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ ؛ منها تَكْبِيرَةُ الإِحْرامِ ، وفي الثانيةِ خَمْسًا سِوى تَكْبِيرَةِ القِيامِ ؛ لِما روَتْ عائشةُ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : «التَّكْبِيرُ في الفِطْرِ والأَضْحَى ، في الأُولِي سَبْعُ تَكْبِيراتٍ ، وفِي الثانيةِ خَمْسُ تَكْبِيراتٍ سوى تَكبِيرَتِي الرُّكُوعِ » . رَواه أبو داودَ (١٠ . واعْتَدَدْنا بتَكْبِيرَةِ الإِحْرامِ ؛ لأَنَّها في حالِ القِيامِ ، ولم نَعْتَدَّ بتَكْبِيرَةِ القِيَامِ ؛ لأَنَّها في حالِ القِيامِ ، ولم نَعْتَدَّ بتَكْبِيرَةِ القِيَامِ ؛ لأَنَّها قي أَمْ عَالِ القِيامِ ، ولم نَعْتَدَّ بتَكْبِيرَةِ القِيَامِ ؛ لأَنَّها قيلُه .

ويُسَنُّ أَنْ يرفعَ يدَيْه مع كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ؛ لِمَا رُوِى عن عمرَ ، رَضِىَ اللَّهُ عنه ، أَنَّه كان يَرْفعُ يَديه مع كلِّ تَكْبِيرَةٍ في الجِنازَةِ وفي الجِيدِ. رواه الأَثْرَمُ (٥). ويَحْمَدُ اللَّهَ ، ويُثنِي عليه ، ويُصَلِّى على النبيِّ ﷺ بينَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنْ ، وإن أَحَبَّ قال : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، والحَمْدُ للَّهِ كثيرًا ، وسُبْحانَ تَكْبِيرَتَيْنْ ، وإن أَحَبَّ قال : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، والحَمْدُ للَّهِ كثيرًا ، وسُبْحانَ

^{.44/1 (1)}

كما أخرجه النسائى ، فى : باب تقصير الصلاة فى السفر ، من كتاب القصر ، وفى : باب عدد صلاة العيدين ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣/ ٩٧ ، وابن ماجه ، فى : باب تقصير الصلاة فى السفر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٣٨.

⁽٢) أي سورة الأعلى.

⁽٣) تقدم تخریجه فی صفحة ٤٩٦.

⁽٤) في: باب التكبير في العيدين، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود 1/777. وابن ماجه، في: باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه 1/47.

⁽٥) وأخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٣/ ٢٩٣. وقال: هذا منقطع.

اللَّهِ بُكْرَةً وأَصيلًا، وصلَّى اللَّهُ على محَمَّدِ النبيِّ الأُمِّيِّ (')، وآلِه وسَلَّمَ تَسْليمًا. لأنَّه يَجْمَعُ (') ما ذكَرْنَاه.

ومَوْضِعُ التَّكْبِيرِ بعدَ الاسْتِفتاحِ ، وقبلَ الاسْتِعاذَةِ والقراءةِ في الرَّكُعْتَين . وعنه ، أنَّه قبلَ الاسْتِفْتاحِ أيضًا . اخْتارَها الخَلَّالُ وصاحِبُه . والأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لأَنَّ الاسْتِفْتاحَ لافْتِتاحِ [١٥٠و] الصلاةِ ، فيكُونُ في أَوَّلِها ، والاسْتِعاذَةُ للقِراءَةِ ، فتكُونُ في أَوَّلِها . وعنه ، أنَّه يُوالِي بينَ القراءَتَيْن ، يجْعَلُها في اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

فصل: وَتَكْبِيراتُ العيدِ الزَّوائِدُ والذِّكْرُ بِينَها ('' سُنَّةٌ لا يُؤَثِّرُ تَوْكُها عمدًا ('') وإن والى بينَ التَّكْبِيرِ كان جائزًا ، وإن نَسِى التَّكبِيرَ حتى شَرَع في القِراءَةِ ، لم يَعُدْ إليه ؛ لأنَّه سُنَّةٌ ، فلا يَعُودُ إليها بعدَ شُروعِه في القِراءَةِ ، كالاسْتِفْتاح .

⁽١) سقط من: الأصل س ٢، ف.

⁽٢) بعده في م: (بين) .

⁽٣) وأخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٣/ ٢٩١.

⁽٤) في الأصل، ف: «بينهما».

⁽٥) سقط من: م.

فصل: فإذا سلَّمَ خطَبَ مُحطَبَتُ وَمُعْلِقِهِ الْجُمُعَةِ ؛ لأَنَّ النبيَّ عَيَّقِهُ الْمُعَةِ فَى أَوْبَعَةِ أَشْياءَ ؛ أحدُها ، أَنَّ مَحلَّهما بعدَ الصَّلاةِ ؛ لِلا روَى ابنُ مُحَرَ أَنَّ النبيَّ عَيَّتِهِ وأَبا بَكْرٍ ومُحَرَ وعثمانَ كَانُوا بعدَ الصَّلاةِ ؛ لِلا روَى ابنُ مُحَرَ أَنَّ النبيَّ عَيَّتِهُ وأَبا بَكْرٍ ومُحَرَ وعثمانَ كَانُوا يُصَلُّونِ العيدَيْنِ قبلَ الحُطْبَةِ . مُتَّفَقٌ عليه () . الثاني ، أنَّه يُسنُّ أَن يَسْتَفْتِحَ الأُولِي بيسْعِ تَكْبِيراتِ مُتَوالِياتِ ، والثانِيَة بسَبْع ، ويُكْثِرَ التَّكْبِيرَ في أَضْعَافِ الحُطْبَةِ ؛ لِمَا روَى سَعْدُ () مُوَذِّنُ النبيِّ عَيَّتِهُ أَنَّ النبيَّ عَيَّتِهُ كَان يُحَبِّهم في الْمُطْبِقِ ، ويُبيِّنَ لهم ما يخرجُونَه ووَقْتَه وجِنْسَه ، وفي المُضْحَى يُرَغِّبُهم في الأُضْحِيَةِ ، ويُبيِّنَ لهم ما يخرجُونَه ووَقْتَه وجِنْسَه ، وفي المُضْحَى يُرَغِّبُهم في الأُضْحِيَةِ ، ويُبيِّنَ لهم ما يخرجُونَه ووَقْتَه وجِنْسَه ، ووَقَ اللهَ النَّسُكِ ، فشرعَ المُضْحَى يُرَغِّبُهم على الإِطْعامِ منها ؛ لأَنَّه وَقْتُ هذا النَّسُكِ ، فشرعَ المُعامِ منها ؛ لأَنَّه وَقْتُ هذا النَّسُكِ ، فشرعَ المِبْعَ ، الرابِعُ ، أنَّهما سُئَةٌ لا يجبُ اسْتِماعُهما ولا الإِنْصَاتُ لهما ؟ لأَنَه وَقْتُ هذا النَّسُكِ ، فَشُرعَ تَنْفِينُه . الرابِعُ ، أنَّهما سُئَةٌ لا يجبُ اسْتِماعُهما ولا الإِنْصَاتُ لهما ؟ لِلْ

⁽١) أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في الخطبة في العيدين، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٤٠٢. وضعف البوصيري إسناده. مصباح الزجاجة ١/ ٤٢٢.

⁽۲) أخرجه البخارى، في: باب الخطبة بعد العيد، من كتاب العيدين. صحيح البخارى ٢/ ٢٠٥. ومسلم، في: أول كتاب صلاة العيدين. صحيح مسلم ٢/ ٢٠٥.

كما أخرجه النسائى ، فى : باب صلاة العيدين قبل الخطبة ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣/ ١٤ . وابن ماجه ، فى : باب ماجاء فى صلاة العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه // ٤٠٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٢، ٣٨ ، ٧١ .

⁽٣) هو سعد بن عائذ المؤذن ، مولى عمار بن ياسر ، المعروف بسعد القَرَظ ، وإنما قيل له ذلك لأنه كان يتجر فيه ، ومسح رسول اللَّه ﷺ رأسه ، وبرَّك عليه ، وجعله مؤذن مسجد قباء ، وخليفة بلال إذا غاب ، وعاش إلى أيام الحجاج بن يوسف الثقفى . أسد الغابة ٢/٣٥٥، ٣٥٦.

⁽٤) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الخطبة في العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٤٠٩ .

روَى عبدُ اللَّهِ بنُ السّائبِ ، قال : شَهِدْتُ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ العيدَ ، فلمَّا قَضَى الصَّلاةَ قال : ﴿ إِنَّا نَخْطُبُ ، فمَن أَحَبَّ أَن يَجْلِسَ للخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ ، وَمَن أَحَبُّ أَن يَجْلِسَ للخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ ، وواه أبو داودَ (١) .

ويُسْتَحَبُّ أَن يَجْلِسَ عَقِيبَ صُعُودِه ليَسْتَرِيحَ. وقيل: لا يَجْلِسُ؛ لأَنَّ الجُلُوسَ في الجُمُعَةِ لمَوْضِع الأذانِ، ولا أَذانَ هَلهُنا.

فصل: ولا يَتَنَقَّلُ قبلَ الصَّلاةِ ولا بعدَها في مَوْضِعِ الصَّلاةِ ، لا (في المُسجِدِ ، ولا في المُصَلَّى ، إمامًا كان أو مأْمُومًا ؛ لِمَا روَى ابنُ عباسٍ أنَّ النبي عَيَّا فَيْ خَرَج يومَ الفِطْرِ فصَلَّى رَكْعَتَين لم يُصَلِّ قَبْلَها ولا بعْدَها . مُتَّفَقُ عليه () . ولا بأسَ بالصَّلاةِ بعد رُجُوعِه ؛ لِمَا روَى أبو سعيدِ قال : كان عليه () .

⁽١) في: باب الجلوس للخطبة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/٦٣٣.

كما أخرجه النسائى، فى: باب التخيير بين الجلوس فى الخطبة للعيدين، من كتاب العيدين. المجتبى ١٥١/٣ وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى انتظار الخطبة بعد الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١٠/١٤.

⁽٢) زيادة من: م.

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الخطبة بعد العيد ، وباب الصلاة قبل العيد وبعدها ، من كتاب العيدين ، وفى : باب التحريض على الصدقة والشفاعة ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢/ ٣٦، ٣٠٠ . ١٤٠ ومسلم ، فى : باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها فى المصلى ، من كتاب العيدين . صحيح مسلم ٢/ ٢٠٦.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بعد صلاة العيد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود / ٢٦٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، من أبواب العيدين . عارضة الأحوذي ٨/٣ . والنسائي ، في : باب الصلاة قبل العيدين وبعدها ، من كتاب العيدين . المجتبى ٣/ ١٥٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه / / ٤١٠ . والدارمي ، في : باب لا صلاة قبل العيد ولا =

رسولُ اللَّهِ ﷺ لا يُصَلِّى قبلَ العيدِ شيئًا، فإذا رَجَع إلى منزلِه صلَّى رَحْعَتَين. رواه ابنُ ماجه (۱).

فصل: ومَن سُبِقَ بالتَّكْبِيرِ أو بَبَعْضِه لَم يَقْضِه ؛ لأَنَّه سُنَّةُ فات مَحَلَّها . وقال ابنُ عَقِيلٍ: يَأْتِي به ؛ لأَنَّ مَحَلَّه القِيامُ وقد أَدْرَكَه . فإن أَدْرَكَه في التَّشَهُّدِ ، الرُّكُوعِ ، تَبِعَه ولم يَقْضِ التَّكْبِيرَ ، وَجْهًا واحِدًا ، وإن أَدْرَكَه في التَّشَهُّدِ ، قام إذا سلَّمَ الإِمامُ فقضي رَكْعَتَين يُكَبِّرُ فيهما ، وإن أَدْرَكَه في الخُطْبَةِ اسْتَمعَ ثم قَضَى الصلاة إنْ أَحَبَّ .

وفى صِفَةِ القَضَاءِ ثلاثُ رِوَاياتٍ ؛ [١٥٥ إحداهُنَّ ، يَقْضِيها على صِفَتِها ؛ لحديثِ أنسِ (٢) ، ولأنَّه قضاءُ صلاةٍ ، فكانَ على صِفَتِها ، كَغَيْرِها . الثانِيَةُ ، يُصَلِّيها أَرْبَعًا بسَلامٍ واحدٍ إِنْ أَحَبَّ ، أو بسَلامَيْنِ ؛ لِل كَغَيْرِها . الثانِيَةُ ، يُصَلِّيها أَرْبَعًا بسَلامٍ واحدٍ إِنْ أَحَبَّ ، أو بسَلامَيْنِ ؛ لِل رَوَى الأَثْرَمُ (٢) ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ ، قال : مَن فاتَه العِيدُ فليُصَلِّ أَرْبَعًا . ولأنَّها صَلاةُ عيدٍ ، فإذا فاتَت صُلِّيتْ أَرْبَعًا ، كالجُمُعَةِ . الثالثةُ ، هو مُخَيَّرٌ بينَ رَكْعَتَين وأَرْبَعِ ؛ لأنَّه تَطَوَّعُ نَهارٍ ، فكانَتِ الخِيرَةُ فيه إليه ، كالضَّحَى .

⁼ بعدها، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٣٧٦. والإِمام أحمد، في: المسند ١/ ٣٤٠، ٥٥٠.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥١٣.

⁽٣) وأخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٣٠٠/٣.

فصل: ويُشْرَعُ التَّكْبِيرُ في العِيدَيْنِ؛ لقَولِ اللَّهِ تعالى: ﴿ وَلِتُحَمِلُوا اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَلِتُحَمِلُوا اللَّهِ عَلَى مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ (١) . وعن على ، رَضِى اللَّهُ عنه ، أنَّه كان يُكَبِّرُ حتى يَسْمَعَ أهلُ الطَّريقِ (١) . قالَ القاضى: والتَّكْبِيرُ في الفِطْرِ مُطْلَقٌ غيرُ مُقيَّدٍ على ظاهِرِ كلامِه . يغنى لا يَخْتَصُّ بأدْبارِ الصَّلُواتِ . وقال أبو الخَطّابِ : يُكَبِّرُ مِن غُروبِ الشَّمْسِ إلى خُروجِ الإِمامِ الى الصَّلُواتِ . وهل يُكبِّرُ بعدَ صلاةِ العيدِ ؟ على رِوايَتَين .

فصل: فأمّا التَّكْبِيرُ في الأَضْحَى فهو على ضَرْبَين؛ مُطْلَقٌ ومُقَيَّدٌ. فالمُطْلَقُ التَّكْبِيرُ في جميعِ الأَوْقاتِ، مِن أَوَّلِ العَشْرِ إلى آخِرِ أَيّامِ التَّشْرِيقِ. وأمّا المُقَيَّدُ فهو التَّكْبِيرُ في أَدْبارِ الصَّلَواتِ؛ مِن صلاةِ الصَّبْحِ يومَ عَرَفَةَ إلى العَصْرِ مِن آخِرِ أَيّامِ التَّشْرِيقِ. قيلَ لأحمدَ: بأَى حدِيثٍ تَذْهَبُ إلى أَنَّ التَّكْبِيرَ مِن صلاةِ الفَحْرِ يومَ عَرَفَةَ إلى العَصْرِ مِن آخِرِ أَيّامِ التَّشْرِيقِ؟ قال: التَّكْبِيرَ مِن صلاةِ الفَحْرِ يومَ عَرَفَةَ إلى العَصْرِ مِن آخِرِ أَيّامِ التَّشْرِيقِ؟ قال: بالإِجْماعِ ")؛ عُمَرُ وعلى وابنُ عَبَّاسٍ وابنُ مَسْعُودٍ. وقد رُوىَ عن جابِرِ أَنَّ بالإِجْماعِ ")؛ عُمَرُ وعلى وابنُ عَبَّاسٍ وابنُ مَسْعُودٍ. وقد رُوىَ عن جابِرِ أَنَّ النبيَّ عَبَيْنَ إلى آخِرِ أَيًّامِ التَّشْرِيقِ ('). اللَّهُ أَكْبَرُ ». ومَدَّ التَّشْرِيقِ (').

وصِفَةُ التَّكْبِيرِ المَشْرُوعِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ واللَّهُ أَكْبَرُ

⁽١) سورة البقرة ١٨٥.

⁽٢) انظر ما أخرجه الدارقطني في: سننه ٢/ ٤٤.

⁽٣) بعده في م: «عن».

⁽٤) أخرجه الدارقطني، في: أول كتاب العيدين. سنن الدارقطني ٢/ ٤٩، ٥٠. وانظر الكلام على ضعف الحديث في: نصب الراية ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤.

اللَّهُ أَكْبَرُ وللَّهِ الحَمْدُ. لأَنَّ هذا يُرْوَى عن علىِّ وابنِ مَسْعُودٍ. قال أبو عبدِ اللَّهِ: اخْتِيَارِى تَكْبِيرُ ابْنِ مَسْعُودٍ. وذكرَ مثلَ هذا. ولأَنَّ في حديثِ جابِرٍ أَنَّ النبيَّ عَلَيْتُهُ كَبَرَ تَكْبِيرَتَيْنِ، ولأَنَّه تَكْبِيرٌ خارِجُ الصَّلاةِ، فكان شَفْعًا، كَتَكْبِيرِ الأَذَانِ.

فصل: ومَوْضِعُه أَدْبَارُ الصَّلُواتِ المَفْرُوضَاتِ، ولا يُشْرَعُ عَقِيبَ النَّوافِلِ؛ لأَنَّه لا أَذَانَ لها، فلم يُحَبَّرُ بعْدَها، كَصَلاةِ الجِنَازَةِ. وإن سُبِق الرجلُ ببَعْضِ الفَرِيضَةِ، كَبَّرَ إذا سَلَّم. وإن صلَّاها كلَّها وحدَه، ففيه روايَتَان؛ إحْدَاهُما، يُحَبِّرُ؛ لأنَّه ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ للمَسْبُوقِ، فأَشْبَهَ التَّسْلِيمَةَ الثَّسْلِيمَةَ الثَّسْلِيمَةَ وحدَه. والثانِيةُ، لا يُحَبِّرُ؛ لأنَّ ابنَ عُمَرَ كَانَ لا يُحَبِّرُ إذا صلَّى وحدَه. وقالَ ابنُ مَسْعُودٍ: إنَّمَا التَّحْبِيرُ على مَن صلَّى في جَماعَةٍ. ولأنَّه مَحْصُوصٌ بوقْتِ، فَخُصَّ بالجَماعَةِ، كَالخُطْبَةِ.

والمُسافِرُ كَالمُقِيمِ فَى التَّكْبِيرِ. والمرأةُ كَالرَّجُلِ، قال البُخارِيُّ : النِّساءُ كُنَّ يُكَبِّرُنَ خَلْفَ أَبَانَ بِنِ عُثْمَانَ وَعُمَرَ بِنِ عَبْدِ الْعزيزِ مَعَ الرِّجَالِ فَى كُنَّ يُكَبِّرُنَ خَلْفَ أَبَانَ بِنِ عُثْمَانَ وَعُمَرَ بِنِ عَبْدِ الْعزيزِ مَعَ الرِّجَالِ فَى المُسْجِدِ. وَيَخْفِضْنَ أَصْواتَهُنَّ حتى لا يَسْمَعَهُنَّ الرِّجَالُ. وعن أحمدَ ، أنَّها لا تُكَبِّرُ.

ومَن فاتَتْه صَلاةٌ في أَيَّامِ التَّكْبيرِ فقَضاها فيها، كَبَّرَ، وإن قَضاها بعدَها، لم يُكَبِّرُ؛ لأنَّ التَّكْبِيرَ مُقَيَّدٌ بالوَقْتِ.

 ⁽۱) في: باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة، من كتاب العيدين. صحيح البخارى ٢/
 ٢٥. وقال ابن حجر: وصله ابن أبي الدنيا في كتاب العيدين. فتح البارى ٢/ ٤٦٢.

فصل: ويُكَبِّرُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ ، فإن أَحْدَثَ قبلَ التَّكْبِيرِ لَم يُكَبِّرُ ؛ لأَنَّ الحَدَثَ يَقْطَعُ الصَّلاةَ .

وإن نَسِيَ التَّكْبِيرَ، اسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ وكَبَّر، ما لم يَخْرُجْ مِن المسجدِ.

ويُسْتَحَبُّ الاجْتِهادُ في العَملِ الصّالحِ في أَيَّامِ العَشْرِ؛ لِمَا رُوِيَ عَن النبيِّ عَلَيْتُ أَنَّه قال: « ما العَمَلُ في أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهُ فِي العَشْرِ». قالُوا: ولا النبيِّ وَلَا الجِهادُ في سَبيلِ اللَّهِ، إلَّا رَجُلَّ ١٩٦٦] الجِهادُ في سَبيلِ اللَّهِ، إلَّا رَجُلَّ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِه ومَالِه فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ». أَخْرَجَه البُخارِيُّ (١).

⁽۱) في: باب فضل العمل في أيام التشريق، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ٢/ ٢٤، ٢٥.

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صوم العشر ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١/ ٥٦٥ والترمذى ، في : باب ما جاء في العمل في أيام العشر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣/ ٢٨٩ وابن ماجه ، في : باب صيام العشر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١/ ٥٥٠ والدارمي ، في : باب في فضل العمل في العشر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢/ ٥٠ والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٢٢٤ .

بَابُ صَلاةِ الكُسُوفِ

وهى سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عندَ كُسُوفِ الشَّمْسِ أُو (الْقَمَرِ الْقَمَرِ الْقَمَرِ الْقَمَرِ الْقَمَرِ الْقَانِ مِن آياتِ مَسْعُودٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ إِنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ آيَتانِ مِن آياتِ اللَّهِ ، يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَه ، وإِنَّهُمَا لا يَنْكَسِفانِ لمَوْتِ أَحَدِ مِنَ النَّاسِ ، فإذَا رَأَيْتُم مِنْهَا شَيْعًا فصَلُّوا وادْعُوا حتَّى يُكْشَفَ ما بكم » . وعن عائشة قالَت : خَسَفَتِ الشَّمْسُ على عَهْدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فبَعَثِ مُنادِيًا فنَادَى : الصَّلاةَ جامِعَةً . وخَرَج إلى المَسْجِدِ ، وصَفَّ الناسَ وراءَه ، وصلَّى أَرْبَعَ الصَّلاةَ عليهما (آ) .

⁽۱) في س ١، س ٢، ف، م: «و».

⁽٢) الأول أخرجه البخارى: في: باب الصلاة في كسوف الشمس، وباب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته، من كتاب الكسوف، وفي: باب صفة الشمس والقمر بحسبان، من كتاب بدء الخلق. صحيح البخارى ٢/ ٤٢، ٤٨، ٤/ ١٣٢، ومسلم، في: باب ذكر النداء بصلاة الكسوف: الصلاة جامعة، من كتاب الكسوف. صحيح مسلم ٢/ ٦٢٨.

كما أخرجه النسائى، فى: باب الأمر بالصلاة عند كسوف القمر، من كتاب الكسوف. المجتبى ١٠٣/٣. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى صلاة الكسوف، من كتاب إقامة الصلاة. اسنن ابن ماجه ١٠/٥٠. والدارمى، فى: باب الصلاة عند الكسوف، من كتاب الصلاة ١/ ٣٥٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٤/ ١٢٢.

والثاني أخرجه البخارى، في: باب خطبة الإِمام في الكسوف، وباب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف، من كتاب صلاة الكسوف. صحيح البخارى ٢/ ٤٣، ٥٥. ومسلم، في: باب صلاة الكسوف، وباب ذكر عذاب القبر في صلاة الخوف، من كتاب صلاة الكسوف. صحيح مسلم ٢/ ٦١٩، ٢١١،

وتجوزُ جماعَةً وفُرَادَى ؛ لإِطْلاقِ الأَمْرِ بها في حديثِ أبي مَسْعُودٍ. والجماعَةُ أَفْضَلُ ؛ لفِعْلِ النبيِّ ﷺ لها في الجماعَةِ . ويُنادَى لها : الصَّلاة جامِعَةً ؛ للحَديثِ . وتُفْعَلُ في المَسْجِدِ ؛ للخَبرِ ، ولأنَّ في وَقْتِها ضِيقًا ، فلو خرَجُوا إلى المُصَلَّى خِيفَ فَواتُها .

فصل: وصِفَتُها أن يُكَبِّرُ للإِحْرامِ ويَسْتَفْتِح، ثم يَقْرَأُ الفاتحة وسُورَة البَقرةِ أو نحْوَها، ثم يَوْكَعُ فَيُسَبِّحُ نحوًا مِن مائةِ آيةٍ، ثم يَوْفَعُ فَيُسَمِّعُ وَيُحَمِّدُ، ويَقْرَأُ الفاتحة وآلَ عِمْرانَ أو نحوَها، ثم يَوْكَعُ فَيُسَبِّحُ نَحْوًا مِن سَبْعِينَ آيةً، ثم يَوْفَعُ فَيُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ، ثم يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنُ يُسَبِّحُ فيهما نَحْوًا مِن الرُّكُوعِ، ثم يَوْفَعُ الله الثانِيَةِ، فيقْرَأُ الفاتحة وسُورَة النِّساءِ، ثم يَوْكَعُ ويُسَبِّحُ نَحْوًا مِن خَمْسِينَ آيةً، ثم يَوْفَعُ فَيُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويقْرَأُ الفاتحة وسُورة المائدةِ، ثم يَوْكَعُ فَيُسَبِّحُ نحْوًا مِن أَرْبَعِينَ آيةً، ثم يَوْفَعُ فَيُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويقْرَأُ الفاتحة وسُورة المائدةِ، ثم يَوْكَعُ فَيُسَبِّحُ نحوًا مِن أَرْبَعِينَ آيةً، ثم يَوْفَعُ فَيُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويقرأُ الفاتحة ويُحَمِّدُ ، ثم يَوْكَعُ فَيُسَبِّحُ نحوًا مِن أَرْبَعِينَ آيةً، ثم يَوْفَعُ فَيُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُعَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويَحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُعَلِمُ ويَعَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويُحَمِّدُ ويُسَمِّعُ ويَعَمَّدُ ويُسَمِّعُ ويَعَمَّدُ ويُسَمِّعُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويُسَمِّعُ ويَعَمَّدُ ويُسَمِّعُ ويَعَمُ ويَسَمِّعُ ويَعَمَّدُ ويَسَمِّعُ ويَعَمَّدُ ويُعَمِّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمِي ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمُونَ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّا النبي ويَعَمَّدُ ويَعَمَّا ويَعَمَّا النبي ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّدُ ويَعَمَّا ويَعَمَّا النبي ويَعَمَعَمَّا النبي ويَعَمَّا النبي ويَعَمَّدُ ويَعَمَّا النبي ويَعَمَّمُ ويَعَمَّا ويَعَمَّا ويَعَمَّا النبي ويَعَمَّا ويَعَمَّا ويَعَم

⁼ كما أخرجه أبو داود، في: باب من قال: أربع ركعات، من كتاب صلاة الاستسقاء. سنن أبى داود ١/ ٢٦٩. والنسائي، في: باب نوع آخر منه (باب صلاة الكسوف) عن عائشة، وباب نوع آخر، من كتاب صلاة الكسوف. المجتبى ١١٠، ١٠٩، ١١٠. وابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة الكسوف، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ١٠١. والإمام مالك، في: باب العمل في صلاة الكسوف، من كتاب صلاة الكسوف. الموطأ ١/ والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٨٧.

إلى المَسْجِدِ فقام وكَبَّر، وصَفَّ الناسَ وراءَه فاقْتَرَأ رسولُ اللَّهِ بَيَلِيْهُ قراءَةً طويلةً، ثم كَبَّرَ فرَكَع رُكُوعًا طَويلاً، ثم رَفَع رأسَه فقال: «سَمِع اللَّهُ لَمَن حَمِدَهُ، رَبَّنا ولك الحَمْدُ». ثم قام فاقْتَرَأ قِراءَةً طويلةً هي أذني مِن القِراءَةِ الأُولِ، ثم قال: الأُولَى، ثم كَبَّر فرَكَع رُكُوعًا هو أَدْني مِن الرُّكُوعِ الأوَّلِ، ثم قال: «سَمِع اللَّهُ لَمَنْ حَمِدَه، رَبَّنا ولك الحَمْدُ». ثم سَجَد، ثم فَعَل في الرَّكُعةِ الأُخْرَى مثلَ ذلك حتى اسْتَكْمَلَ أرْبَعَ رَكعاتِ وأرْبَعَ سَجَداتٍ، فانجَلَتِ الشَّمْسُ. مُتَّفَقٌ عليه (). وفي رِوايَةٍ: فرَأَيْتُ أَنَّه قَرَأ في الأُولَى بسُورَةِ البَقَرَةِ، وفي الثانيةِ سُورَةَ آلِ عِمْرَانَ.

ويَجْهَرُ بِالقِراءَةِ لِيْلًا كَانَ أَو نَهَارًا ؛ لأَنَّ عَائشَةَ رَوَتْ أَنَّ النبيَّ ﷺ عَلَيْهِ جَهَر في صَلاةِ الكُسوفِ . أَخْرَجَه مسلم ('') . ولأنَّها صَلاةٌ شُرِع لها الجَمْعُ الكَثيرُ ، فَسُنَّ لها الجَهْرُ ، كالعيدِ .

وإن صَلَّى فى كلِّ رَكْعَةِ ثَلاثَ رُكُوعاتِ على نَحْوِ ما ذَكَوْنا جاز؛ لأَنَّ عائشةَ روَت أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ صلَّى سِتَّ رَكَعاتٍ وأَرْبَعَ سَجَداتٍ . رواه مسلمٌ (٣) . وإنْ جعَلَ فى كلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعَ رُكُوعاتٍ جاز أيضًا؛ لأَنَّه

⁽۱) تقدم تخریجه فی صفحة ۵۲۷ ، ۵۲۸.

⁽٢) في: باب صلاة الكسوف، من كتاب الكسوف. صحيح مسلم ٢/ ٦٢٠.

كما أخرجه البخارى، في: باب الجهر بالقراءة في الكسوف، من كتاب الكسوف. صحيح البخارى ٢/ ٤٩. وأبو داود، في: باب القراءة في صلاة الكسوف، من كتاب صلاة الاستسقاء. سنن أبي داود ١/ ٢٧١. والنسائي، في: باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف، من كتاب الكسوف. المجتبى ٣/ ١٢٠. والإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٦٥.

⁽٣) في: باب صلاة الكسوف، من كتاب الكسوف. صحيح مسلم ٢/ ٦٢١.

يُرُوَى عن عليِّ، وابنِ عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ (١). والمُخْتَارُ الأَوَّلُ؛ لأَنَّهُ أَصَحُّ وأَشْهَرُ.

فصل: ووَقْتُها مِن حِينِ الكُسُوفِ إلى حِينِ التَّجَلِّى، فإن فاتَت لم تُقْضَ؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْمُ: [174] «صَلُّوا حتَّى ''يَكْشِفَ اللَّهُ' مَا بكم »''. وإن تَجَلَّتُ وهو في الصَّلاةِ، أَتَمَها وخفَّفها. وإن سلَّمَ قبلَ الْجُلائِها لم يُصَلِّ أُخْرَى، واشْتَغَل بالذِّكْرِ والدَّعاءِ، وإنِ اسْتَتَرَتْ بغَيْمٍ، صَلَّى؛ لأنَّ الأَصْلَ بَقاءُ الكُسوفِ، وإن غابَتْ كاسِفَةً فهو كالجُلائِها؛ لأنَّه ذَهب وَقْتُ الانْتِفاعِ بنُورِها. وإن طَلَعَتِ الشمسُ والقَمَرُ خاسِفٌ، لأنَّه ذَهب وقالَ القاضى: يُصَلِّى النَّلُ وهو كاسِفٌ، لم يُصَلِّ، كالشَّمْسِ إذا فكذلك ؛ لِمَا ذَكَرُنا. وإن غاب لينلا وهو كاسِفٌ، لم يُصَلِّ، كالشَّمْسِ إذا غابَت. وقالَ القاضى: يُصَلِّى ؛ لأنَّ وَقْتَ سُلْطَانِه باقي.

فصل: قال القاضى: لم يَذْكُرْ لها أحمدُ خُطْبَةً ، ولا رَأَيْتُه لأَحَدِ مِن أَصْحابِنا. وذلك لأنَّ النبيَّ ﷺ أَمَر بالصَّلاةِ دونَ الخُطْبَةِ.

⁽١) من حديث على أخرجه البيهقي، في: السنن الكبرى ٣/ ٣٣٠، ٣٣١.

ومن حديث ابن عباس أخرجه مسلم ، في : باب من قال : إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجدات ، من كتاب الكسوف . صحيح مسلم ٢/٦٢٧. وقال : وعن على مثله . وأبو داود ، في : باب من قال : أربع ركعات ، من كتاب صلاة الاستسقاء . سنن أبي داود ١/٠٧٠. والنسائي ، في : باب كيف صلاة الكسوف ، من كتاب الكسوف . المجتبي ٣/٥٠١. والإمام والدارمي ، في : باب الصلاة عند الكسوف ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٥٥٩. والإمام أحمد ، في : المسند ١/٥٠٩.

⁽۲ - ۲) في م: «ينكشف».

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥٢٧ .

فصل: إذا اجْتَمَعَ الكُسوفُ والجِنازَةُ، بُدِئ بالجِنازَةِ؛ لأنَّه يُخافُ عليها. وإنِ اجْتَمعَ مع المكْتوبَةِ في آخِرِ وَقْتِها، بُدِئ بها؛ لأنَّها آكدُ. وإن كان في أوَّلِ وَقْتِها، بُدِئ بصلاةِ الكُسوفِ؛ لأنَّه يُخْشَى فَواتُها، وإنِ اجْتَمَعَ هو والوَتْرُ وخِيفَ فوتُهما(')، بُدِئ بالكُسُوفِ؛ لأنَّه آكدُ.

فصل: ولا يُصَلِّى لغيرِ الكُسُوفِ مِن الآياتِ؛ لأَنَّه لَم يُنْقَلْ عَن النبيِّ عَلَيْ ولا عَن أَحَدِ مِن خُلَفائِه ، إلَّا أنَّ أحمدَ قال: يُصَلِّى للزَّلْزَلَةِ الدائِمَةِ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْ الكُسُوفَ بأَنَّه آيَةٌ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِها عِبادَه ، والزَّلْزَلَةُ أَشَدُّ تَخُويفًا. فأمَّا الرَّجْفَةُ فلا تَبْقَى مُدَّةً تَتَّسِعُ لصَلاةٍ.

(١) في الأصل: «فوتها».



بَابُ صَلاةِ الاسْتِسْقاءِ

وهى سُنَّةٌ عندَ الحاجَةِ إليها؛ لِما روَى عبدُ اللَّهِ بنُ زَيْدٍ، قال: خَرَجِ النبيُ عَلَيْقِهِ يَسْتَسْقى، فتَوَجَّهَ إلى القِبْلَةِ يَدْعُو، وحَوَّلَ رِداءَه، وصَلَّى رَكْعَتَيْنْ جَهَرَ فيهما بالقراءةِ. مُتَّفَقٌ عليه (۱).

وصِفَتُها في مَوْضِعِها وأحْكامِها صِفَةُ صَلاةِ العيدِ.

وهل يُكَبِّرُ فيهما تَكْبِيرَ العِيدَيْنِ؟ على رِوايَتَيْن؛ إحْداهما، لا يُكَبِّرُ؛ لأنَّ ابنَ عباسٍ روَى أنَّ لأنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ زَيْدِ لم يَذْكُره . والثانيةُ ، يُكَبِّرُ؛ لأنَّ ابنَ عباسٍ روَى أنَّ النبيَّ عَيْلِيْهِ صَلَّى رَكْعَتَيْن كما يُصَلِّى في العِيدَين . حديثٌ صحيحٌ (٢) .

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب الجهر بالقراءة فى الاستسقاء ، وباب كيف حول النبى ﷺ ظهره إلى الناس ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخارى ۳۸ ، ۳۸ ، ومسلم ، بدون ذكر «جهر فيهما بالقراءة » ، فى : أول كتاب الاستسقاء . صحيح مسلم ۲/ ۲۱ .

كما أخرجه أبو داود ، في : أول كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ١/ ٣٥٥. والترمذي ، في : باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، من أبواب السفر . عارضة الأحوذي ٣/ ٣٠. والنسائي ، في : باب تحويل الإمام ظهره إلى الناس عند الدعاء في الاستسقاء ، وباب الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . المجتبي ٣/ ١٢٧ ، ١٣٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٤ . والدارمي ، في : باب صلاة الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . سنن الدارمي ١/ ٣٠٠ . والإمام مالك ، في : باب العمل في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . الموطأ ١/ ١٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ العمل في الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . الموطأ ١/ ١٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ١٩٠ .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، في : باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها ، من كتاب الصلاة .=

وعن بحغفر بن محمد، عن أبيه، أنَّ النبيَّ ﷺ وأبا بَكْرٍ وعُمَرَ كانوا يُصَلَّون صَلاةَ الاسْتِسْقَاءِ، يُكَبِّرُونَ فيها سَبْعًا وخَمْسًا. رواه الشافِعيُّ في «مُسْنَدِه» (() . ولا وَقْتَ لها مُعَيَّنٌ ، إلَّا أنَّ الأَوْلَى فِعْلُها في وَقْتِ صَلاةِ العيدِ ، لِشِبْهِها بها . وذَكَر ابنُ عبدِ البَرِّ (أ) أنَّ الخُرُوجَ إليها عندَ زَوالِ الشَّمْسِ ، عندَ جماعةِ العُلَماءِ (()) .

فصل: وفى إذْنِ الإِمامِ رِوايَتان، بِناءً على صَلاةِ العيدِ؛ إحْداهما، هو شَرْطٌ لها. قال أبو بَكْرِ: فإن خرَجُوا بغيرِ أَذْنٍ، ' صَلَّوا ودَعَوْا بغيرِ ''

⁼ سنن أبى داود ١/ ٢٥٥. والترمذى، فى: باب ما جاء فى صلاة الاستسقاء، من أبواب السفر. عارضة الأحوذى ٣/ ٣١. والنسائى، فى: باب الحال التى يستحب للإمام أن يكون عليها إذا خرج، وباب جلوس الإمام على المنبر للاستسقاء، وباب كيف صلاة الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. المجتبى ٣/ ١٢٦، ١٢٧، ١٣٢. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى صلاة الاستسقاء، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٤٠٣. والإمام أحمد، فى: المسند ١/ الاستسقاء، من كتاب إقامة الصلاة.

⁽١) انظر: باب صلاة العيدين. ترتيب مسند الشافعي ١٥٧/١.

كما أخرجه عبد الرزاق، في: المصنف ٣/ ٨٥.

⁽٢) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، أبو عمر، النَّمَرى، الأندلسى، القرطبى، المالكى، الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، صاحب التصانيف الفائقة، سارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان، كان إماما دينا، ثقة، متقنا، علامة، متبحرًا، مات سنة ثلاث وستين وأربعمائة، واستكمل خمسا وتسعين سنة وخمسة أيام. سير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨ - ١٩٣٠.

⁽٣) وكذا عزاه إليه في المغنى ٣/ ٣٣٨، والشرح الكبير ٥/ ٤١٣، ونص ابن عبد البر هكذا: والخروج إلى الاستسقاء في وقت خروج الناس إلى العيد، عند جماعة العلماء، إلا أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فإنه قال: الخروج إليها عند زوال الشمس. التمهيد ١٧٥/١٧، الاستذكار ٧/ ١٣٩.

⁽٤ – ٤) في ف : « دعوا بغير صلاة ولا » ، وفي م : « الإِمام ، صلوا أو دعوا بغير » .

خُطْبَةٍ. والثانِيَةُ ، يُصَلُّونَ ويَخْطُبُ بهم أَحَدُهم.

والأَوْلَى للإِمامِ إِذَا أَرَادَ الاسْتِسْقَاءَ أَن يَعِظَ النَّاسَ، ويأْمُرَهُم بتَقْوَى اللَّهِ تعالى، والخُرُوجِ عنِ المَظالِمِ، والتَّوْبَةِ مِن المَعاصِى، وتَخْلِيلِ بَعْضِهم بَعْضًا، والصِّيامِ، والصَّيامِ، والصَّدَقَةِ، وتَرْكِ التَّشَامُنِ؛ لأنَّ المَعاصِى سبَبُ القَحْطِ، والتَّقْوَى سَبَبُ البَرَكَاتِ، قالَ اللَّهُ تعالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰ المَنُوا وَالتَّقُولُ مَنْ السَّكَمَاءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَكِن كَذَبُوا فَأَخَذَنَهُم بِكَكْتِ مِنَ ٱلسَّكَمَاءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَكِن كَذَبُوا فَأَخَذَنَهُم بِكَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (١٠).

ويَعِدُ الناسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فيه، ويأْمُرُهم أن يَخْرُجُوا على الصَّفَةِ التي خَرَجِ عليها رسولُ اللَّهِ عَلَيْهِ. [٧٦و] قال ابنُ عباسٍ: خَرَجِ رسولُ اللَّهِ عَلَيْهِ للاسْتِسْقاءِ مُتَبَدِّلًا، مُتَواضِعًا، مُتَخَشِّعًا، مُتَضَرِّعًا حتى أَتَى المُصَلَّى، فلم يَخْطُبُ كَخُطْبِيكُم هذه، ولكنْ لم يَزَلْ في الدُّعاءِ والتَّضَرُّعِ والتَّكْبيرِ، وصلَّى رَكْعَتَيْنُ كما كان يُصَلِّى في العيدِ (١). هذا حديثُ صحيحٌ. ويُسَنُّ التَّنْظيفُ وإزالَةُ الرائحَةِ ؛ لِقَلَّا يُؤْذِيَ الناسَ بها. ولا يَلْبَسُ ثِيابَ زِينَةٍ، ولا يَتَطَيَّبُ ؛ لأنَّ هذا يَوْمُ اسْتِكَانَةٍ وخُضوع.

فصل: ويخْرُمُجُ الشَّيوخُ والصِّبْيانُ ، ومَن له ذِكْرٌ جميلٌ ودِينٌ وصلاحٌ ؛ لأنَّه أَسْرَعُ للإِجابَةِ .

ويُسْتَحَبُّ أَن يَسْتَسْقِيَ الْإِمَامُ بَمَن ظَهَر صلامُه ؛ لأنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ

⁽١) سورة الأعراف ٩٦.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٣٣.

عنه، اسْتَسْقَى بالعباس، عَمِّ رسولِ اللَّهِ وَيَلِيْهِ اللَّهِ مَعَاوِيَةً أَمَر يَزِيدَ بنَ والضَّحَاكُ بيَزِيدَ بنِ الأَسْوَدِ الجُرَشِيِّ أَنَّ ورُوِى أَنَّ مُعاوِيَةً أَمَر يَزِيدَ بنَ الأَسْوَدِ فَصَعِدَ المِنْبَرَ، فَقَعَدَ عندَ رِجْلَيْه، فقالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَشْفِعُ إليكَ بيَزِيدَ بنِ الأَسْوَدِ الجُرَشِيِّ، يا إليكَ بحَيْرِنا وأَفْضَلِنا، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَشْفِعُ إليكَ بيَزِيدَ بنِ الأَسْوَدِ الجُرَشِيِّ، يا يَزِيدُ ارْفَعْ يدَيْكَ إلى اللَّهِ. فرَفَع يدَيْه ورَفَع الناسُ أَيْدِيَهم، فما كان بأَوْشَكَ يَزِيدُ ارْفَعْ يدَيْكَ إلى اللَّهِ. فرَفَع يدَيْه ورَفَع الناسُ أَيْدِيَهم، فما كان بأَوْشَكَ مِن أَن ثارَتْ سَحابَةٌ في الغَرْبِ كأَنَّها تُوسٌ، وهَبَّ لها رِيحٌ، فَسُقُوا، حتى كاد الناسُ أن لا يَيْلُغُوا مَنازِلَهم أَنَّها ثَرْسٌ، وهَبَّ لها رِيحٌ، فَسُقُوا، حتى كاد الناسُ أن لا يَيْلُغُوا مَنازِلَهم أَنْ

ولا يُسْتَحَبُّ إخْرامُج البهائِم؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يُخْرِجُها.

ولا إخْرامُج الكُفّارِ؛ لأنَّهم أعْداءُ اللَّهِ، فلا يُتَوَسَّلُ بهم. فإن خَرجُوا، لم يُمْنَعُوا؛ لأنَّهم يَطْلُبُونَ رِزْقَهم، ويُفْرَدُونَ عن المُسْلِمين، بحيثُ إن أصابَهم عَذابٌ، لم يُصِبْ غيرَهم.

فصل: واخْتَلَفَتِ الرِّوايَةُ فَى الْخُطْبَةِ، فَرُوِىَ أَنَّه لَا يَخْطُبُ، وإِنَّمَا يَدْعُو ؛ لَقُولِ ابنِ عباسٍ: لَم يَخْطُبُ كَخُطْبَتِكُم هذه. ورُوِىَ أَنَّه يَخْطُبُ قَبلَ الصَّلاةِ ؛ لَقَوْلِ عبدِ اللَّهِ بنِ زَيْدٍ: فتَوَجَّهَ إلى القِبْلَةِ يَدْعُو، وحَوَّلَ رِداءَه قبلَ الصَّلاةِ ؛ لَقَوْلِ عبدِ اللَّهِ بنِ زَيْدٍ: فتَوَجَّهَ إلى القِبْلَةِ يَدْعُو، وحَوَّلَ رِداءَه ثبلَ الصَّلاةِ وبعدَها ؛ لأَنَّ الجميعَ ثم صلَّى ''، وعنه، أنَّه مُخَيَّرٌ فَى الخُطْبَةِ قبلَ الصَّلاةِ وبعدَها ؛ لأَنَّ الجميعَ

⁽۱) أخرجه البخارى، فى: باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، من كتاب الاستسقاء، وفى: باب ذكر العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه، من كتاب فضائل الصحابة. صحيح البخارى ٢٥٢/ ٥٠/٥، والبيهقى، فى: السنن الكبرى ٣/ ٣٥٢.

⁽٢) أخرجه أبو زرعة، في: تاريخه ٢/ ٢٠٢.

 ⁽٣) أخرجه ابن سعد، في: الطبقات ٧/ ٤٤٤. وابن عساكر، في: تاريخ دمشق (مخطوط)
 (٣) ٢٤١، ٢٤٢. وانظر: التلخيص الحبير ٢/ ١٠١، التوسل والوسيلة ١١٩.

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٥٣٣.

مَرْوِيٌّ . وعنه ، يَخْطُبُ بعدَ الصَّلاةِ ؛ لأَنَّ أَبا هُرَيْرَةَ قالَ : صلَّى النبيُّ ﷺ ثم خَطَبَنا (١) . وهذا صَريحٌ . ولأنَّها مُشَبَّهَةٌ بصَلاةِ العيدِ ، وخُطْبَتُها بعدٌ الصلاةِ .

فإذا صَعِد المِنْبَرَ جَلَس، ثم قام فخطَب خُطْبَةً واحدَةً، يَفْتَتِحُها بِالتَّكْبِيرِ؛ لأَنَّه لم يَنْقُلْ أَحَدٌ مِن الرُّواةِ خُطْبَتَيْنْ.

ويُكْثِرُ فيها الاسْتِغْفارَ، وقِراءَةَ الآياتِ التي فيها الأَمْرُ بالاسْتِغْفارِ، مثلَ: ﴿ اَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَارًا ﴿ أَنْ السَّمَاءَ عَلَيْكُمُ مثلَ: ﴿ اَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ (").

ويُكْثِرُ الدُّعاءَ والتَّضَرُّعَ، ويَدْعُو بدُعاءِ النبيِّ وَيَلِيْقِ . وقد رَوَى ابنُ قَتَيْبَةً (أ) بإسْنادِه عن أنسٍ، أنَّ النبيَّ وَيَلِيْقِ خَرَج إلى الاسْتِسْقاءِ، فتقَدَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْن، يَجْهَرُ فيهما بالقِراءَةِ، فلمّا قَضَى صلاتَه اسْتَقْبَلَ القومَ بوجْهِهِ، وقَلَب رِداءَه، ورَفَع يدَيْه، وكَبَرَ تَكْبيرةً قبلَ أن يَسْتَسْقِى، ثم قال : «اللَّهُمَّ اسْقِنا وأغِنْنا، اللَّهُمَّ اسْقِنا غَيْثًا مُغِيثًا، وحيا ربيعًا، وجَدًا طَبَقًا، غَدَقًا مُغِيقًا، وحيا ربيعًا، وجَدًا طَبَقًا، غَدَقًا مُغْدِقًا مُونِقًا، هَنيقًا مَرِيعًا مُرْبِعًا مُونِقًا، اللَّهُمَّ تُحْيى بِهِ مُحَلِّلًا دَيْكًا، دَرُورًا نافِعًا غيرَ ضارً، عاجِلًا غيرَ رائِثٍ، اللَّهُمَّ تُحْيى بِهِ

⁽۱) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ۲، ۲۰۳ ، وقال البوصيرى : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات . مصباح الزجاجة ۲، ۲۱ ، ۱۱ .

⁽۲) سورة نوح ۱۰، ۱۱.

⁽٣) سورة هود ٥٢.

⁽٤) لم نجده في غريب الحديث المطبوع، وذكر تفسير كلمة طبق في ١/٣٦٤.

البلادَ ، وتُغِيثُ بِهِ العِبادَ ، وتَجْعَلُه بَلاغًا للحاضِر مِنَّا والبادِ ، اللَّهُمَّ أَنْزِلْ في أرْضِنا زينتَها، وأنْزلْ في أرْضِنا سَكَنها، اللَّهُمَّ أَنْزلْ علينا مِن السَّماءِ ماءً طَهُورًا ، فأَحْى به بَلْدَةً [٢٧ظ] مَيْتَةً ، وَأَسْقِه مَمّا خَلَقْتَ لَنا أَنْعَامًا وأَناسِيًّ كَثِيرًا ». والحَيا: الذي تَحْيا به الأرضُ. والجَدا: المَطَرُ العَامُّ. والطَّبَقُ: الذي يُطَبِّقُ الأرْضَ. والغَدَقُ: الكَثيرُ. والمُونِقُ: المُعْجِبُ. والمَريعُ: ذُو المَراعَةِ والخِصْبِ. والمُرْبِعُ: المُقيمُ. مِن قَوْلِكَ: رَبَعْتُ بالمُكانِ. إذا أَقَمْتَ به. والمُرْتِعُ: مِن قَوْلِك: رَتَعَتِ الإبلُ. إذا رَعَتْ. والسَّابِلُ (١): المَطَرُ. والمُسْبِلُ : الماطِرُ . والسَّكَنُ : القُوَّةُ ؛ لأنَّ الأرْضَ تَسْكُنُ به . وعن ابن عُمَرَ أَنَّ النبيَّ عَيْنِيْ كَان إذا اسْتَسْقَى، قال: «اللَّهُمَّ اسْقِنا غَيْثًا مُغِيثًا، هَنِيتًا مَريعًا ، غَدَقًا مُجَلِّلًا ، طَبَقًا عَامًّا سَحًّا دائِمًا، اللَّهُمَّ اسْقِنا الغَيْثَ ولا تَجْعَلْنا مِن القَانِطِينِ، اللَّهُمَّ إِنَّ بالعِبادِ والبِلادِ مِن اللَّاءْواءِ والضَّنْكِ والجَهْدِ ما لا نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ ، اللَّهُمَّ أَنْبِتْ لنا الزَّرْعَ ، وأدِرَّ لنا الضَّرْعَ (٢) ، واسْقِنا مِن بَرَكَاتِ السَّمَاءِ، وأَنْزِلْ علينا مِن بَرَكَاتِكَ، اللَّهُمَّ ارْفَعْ عنَّا الجَهْدَ والجُوعَ والعُرْيَ، واكْشِفْ عنّا مِن البلاءِ (٢) ما لا يَكْشِفُه غيرُكَ، اللَّهُمَّ إنَّا نَسْتَغْفِرُكَ ، إِنَّك كُنْتَ غَفَّارًا ، فأرْسِلِ السَّماءَ علينا مِدْرارًا »(١) .

ويَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الخُطْبَةِ، ويُحَوِّلُ رِداءَه، يَجْعَلُ اليَمينَ يَسارًا

⁽١) في الأصل، س ١، ف: «السبل».

⁽٢) في الأصل: «الأرض».

⁽٣) في م: «العذاب».

 ⁽٤) عند الإمام الشافعي في الأم ١/ ٢٢٢. وعن غير ابن عمر، في: السنن الكبرى للبيهقي ٣/
 ٣٥٤ - ٣٥٦.

واليَسارَ يَمِينًا، كما فَعَل النبي ﷺ ، تَفاؤُلًا أَن يُحَوِّلَ اللَّهُ تعالى الجَدْبَ خِصْبًا. ولا يَجْعَلُ أَعْلاه أَسْفَلَه ؛ لأَنَّ النبيَ ﷺ لم يَفْعَلْه. ويَدْعُو سرًا في اسْتِقْبالِه فيقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّك أَمَوْتَنا بِدُعائِك، ووَعَدْتَنا إِجابَتك، وقد دُعُوناك كما أَمَوْتَنا، فاسْتَجِبْ لنا كما وعَدْتَنا. لأَنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ زَيْدٍ روَى أَنَّ النبيَ ﷺ حَرَجَ إلى المُصَلَّى يَسْتَسْقى، فاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ ودَعا، وحَوَّلَ أَنَّ النبيَ ﷺ حَرَجَ إلى المُصَلَّى يَسْتَسْقى، فاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ ودَعا، وحَوَّلَ رِداءَه، وجَعَل الأَيْمَنَ على الأَيْسَرِ، والأَيْسَرَ على الأَيْمَنَ ('').

ويَرْفَعُ يدَيْه ؛ لأَنَّ أَنَسًا قال : كان النبيُّ ﷺ لا يَرْفَعُ يدَيْه في شيءٍ مِن الدُّعاءِ إلَّا في الاسْتِسْقاءِ ، كان يَرْفَعُ يدَيْه حتَّى يُرَى بَياضُ إِبطَيْه . مُتَّفَقٌ عليه (٢) .

فإنْ سُقُوا قبلَ الصَّلاةِ ، صَلَّوْا وشَكَرُوا اللَّهَ تعالى ، وسأَلُوه المَزيدَ مِن فَضْلِه ، وإن صَلَّوْا ولم يُشقَوْا ، عادُوا في اليومِ الثاني والثالثِ ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى يُحِبُّ المُلِحِّين في الدُّعاءِ .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٣٣.

⁽٢) أخرجه البخارى، فى: باب رفع الإمام يده فى الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. صحيح البخارى ٢/ ٣٩، ٤٠. ومسلم، فى: باب رفع اليدين بالدعاء فى الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. صحيح مسلم ٢/ ٢١٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب رفع اليدين في الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. سنن أبي داود ١/ ٢٦٦. والنسائي، في: باب كيف يرفع، من كتاب الاستسقاء. المجتبى ٣/ ١٢٨. وابن ماجه، في: باب من كان لا يرفع يديه في القنوت، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣٧٣. والدارمي، في: باب رفع الأيدى في الاستسقاء، من كتاب الصلاة. سنن المدارمي ١/ ٣٦١.

فصل: والاستشقاء على ثلاثة أضرب؛ أحدُها، مثلُ ما وصَفْنا. والثانى، أن يَسْتَسْقِى الإِمامُ يومَ الجُمُعَةِ على المِبْتِر، كما روَى أنسَ أنَّ رجلًا دَخَل يومَ الجُمُعَةِ ورسولُ اللَّهِ عَلَيْ الْمُوالُ، فاسْتَقْبَلَ رَسولَ اللَّهِ عَلَيْهِ الْمُوالُ، وانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، وَالْقَامَا، ثم قال: يا رسولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الأَمُوالُ، وانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فادْعُ اللَّهُ يُغِيثُنا. فرَفَع رسولُ اللَّهِ عَلَيْهُ يدَيْه، فقال: «اللَّهُمَّ أغِنْنا، اللَّهُمَّ أغِنْنا، اللَّهُمَّ أغِنْنا، اللَّهُمَّ أغِنْنا، وذكرَ الحديثَ. مُتَقَقِّ عليه ("). الثالثُ، أن يَدْعُو عَقِيبَ الصَّلُواتِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَن يَقِفَ فَى أَوَّلِ الْمَطَرِ، وَيُخْرِجَ ثِيابَه لِيُصِيبَها } لِمَا رَوَى أَنَسٌ فَى حَدِيثِه ، أَنَّ النبيَّ ﷺ ("لم يَزَلْ على" مِنْبَرِه ، حتَّى رأَيْنا المَطَرَ يَتَحَادَرُ عن لحيْبِه . رَواه البخارِيُّ .

فصل: فإن كَثُر المَطَرُ بحيثُ يَضُرُهم، أو كَثُرَتْ مِياهُ العُيونِ حتى خِيفَ منها، اسْتُحِبَّ أن يَدْعُو اللَّه تعالى أن يُخَفِّفَه؛ لأنَّ في حديثِ أنسٍ، قال: فمُطِرْنا مِن الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ، فجاء رجلٌ إلى النبيِّ عَلَيْتُ فقال: يا رسولَ اللَّهِ، تهدَّمَتِ [١٦٨] البيوتُ، وتقطَّعَتِ السُّبُلُ، وهَلَكَتِ المُواشِي. فقال رسولُ اللَّهِ عَلَيْتُهُ: «اللَّهُمَّ على ظُهُورِ الجِبالِ والآكامِ، وبُطُونِ الأُودِيَةِ ومَنابِتِ الشَّجَرِ». فانْجابَتْ عن المدينةِ انْجيابَ الثَّوْبَ. مُتَّفَقٌ وبُطُونِ الأُودِيَةِ ومَنابِتِ الشَّجَرِ». فانْجابَتْ عن المدينةِ انْجيابَ الثَّوْبَ. مُتَّفَقٌ

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٥.

⁽٣ - ٣) في الأصل، ف: «ينزل غن».

⁽٤) عند البخاري ٢/ ١٥، ٤٠. والنسائي ٣/ ١٣٥، والإِمام أحمد، في: المسند ٣/ ٢٥٦.

عليه ('). وفي حديثِ آخَرَ ('): «اللَّهُمَّ تحوالَيْنا ولا علينا ». ويقولُ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ۚ إِن نَسِينَا ٓ أَوْ أَخْطَأَأَنا ۚ ﴾ ('). الآية.

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٥.

⁽٢) جزء من الحديث المتقدم.

⁽٣) سورة البقرة ٢٨٦.

		•			
		·			
		•			
		•			

فهرس الجزء الأول من الكافي

الصفح
مقدمة التحقيق(٥) – (٤٧)
مقدمة المؤلف
باب حكم الماء الطاهره - ٤ -
يجوز التطهر من الحدث والنجاسة بكل ماء نزل من السماء
فصل: فإن سخن بالشمس، أو بطاهر، لم تكره الطهارة به
فصل: فإن خالط الماء طاهر لم يغيره، لم يمنع الطهارة به
فصل: فإن استعمل في رفع الحدث، فهو طاهر؛
فصل: وإن استعمل في غسل نجاسة فهو نجس،
فصل: وإذا انغمس المحدث في ماء يسير صار مستعملًا ، ١
فصل: وما سوى الماء من المائعات ؛ لا يرفع حدثا ٢
باب الماء النجس

إذا وقع في الماء نجاسة فغيرته، نجس

فصل: وفي قدر القلتين روايتان ؛ ١٧
فصل: وجميع النجاسات في هذا سواء، إلا بول الآدميين ١٨
فصل: وإذا وقعت النجاسة في ماء فغيرت بعضه، فالمتغير نجس ١٩
فصل: فأما الماء الجاري إذا تغير بعض جرياته بالنجاسة، فالجرية
المتغيرة نجسة،
فصل في تطهير الماء النجس
وهو ثلاثة أقسام؛ ما دون القلتين
الثاني، قدر القلتين
الثالث، الزائد عن القلتين الثالث، الزائد عن القلتين
فصل: فإن اجتمع نجس إلى نجس، فالجميع نجس
باب الشك في الماء
إذا شك في نجاسته، لم يمنع الطهارة به،
فصل: وإن اشتبه الماء النجس بالطاهر، تيمم
فصل في سؤر الحيوان
وهو ثلاثة أقسام: طاهر، وهو ثلاثة أنواع
القسم الثاني: نجس
القسم الثالث: مختلف فيه، وهو ثلاثة أنواع

فصل: إذا أكلت الهرة نجاسة، ثم شربت من ماء بعد غيبتها،
لم ينجس،
فصل: والحيوان الطاهر على أربعة أضرب؛
باب الآنية
وهي ضربان ؛ مباح من غير كراهة
والثاني، محرم
فصل: فإن تطهر من آنية الذهب والفضة، ففيه وجهان ؟
فصل في أواني الكفار
وهم ضربان ؛ أحدهما ، من لا يستحل الميتة
والثاني، من يستحل الميتات والنجاسات
فصل: وجلود الميتة نجسة، ولا تطهر بالدباغ،
فصل: وعظم الميتة وقرنها وحافرها نجس، لا يطهر بحال، ٢٢
فصل: وصوفها ووبرها وشعرها وريشها طاهر،
فصل: وحكم شعر الحيوان وريشه حكمه في الطهارة والنجاسة، ٤٣
فصل: ولبن الميتة نجس،
فصل: وكل ذبح لا يفيد إباحة اللحم لا يفيد طهارة المذبوح، ٤٤
باب السواك وغيره

٤٥	السواك سنة مؤكدة
٤٨	فصل: ومن السنة تقليم الأظفار، وقص الشارب،
٤٩	فصل: ويجب الختان،
٧٤	باب فرائض الوضوء وسننه
٥١	أول فرائضه النية، وهي شرط لطهارة الأحداث كلها
٥٣	فصل: ثم يقول: باسم اللَّه
00	فصل: ثم يغسل كفيه ثلاثا ؛
٥٧	فصل: ثم يتمضمض ويستنشق؛
٥٩	فصل: ثم يغسل وجهه ،
٦١	فصل: ثم يغسل يديه إلى المرفقين،
٦٣	فصل: ثم يمسح رأسه،
٦٧	فصل: ثم يغسل رجليه إلى الكعبين
٦٨	فصل: ويجب ترتيب الوضوء
٦٨	فصل: ويوالي بين غسل الأعضاء
٦9	فصل: والوضوء مرة مرة يجزئ، والثلاث أفضل
٧١	فصل: ويستحب إسباغ الوضوء، ومجاوزة قدر الواجب بالغسل
٧١	فصل: ولا بأس بالمعاونة على الوضوء والغسل

فصل: وفي تنشيف بلل الغسل والوضوء روايتان؛٧٢
فصل: ويستحب أن يقول بعد فراغه من وضوئه: ٧٢
فصل: والمفروض من ذلك بغير خلاف خمسة؛ النية، ٧٣
باب المسح على الخفين
وهو جائز بغير خلاف،٥٧
ولجواز المسح عليه شروط أربعة؛ أحدها، أن يكون ساترا لمحل
الفرض
فصل: الثاني، أن يمكن متابعة المشي فيه،
فصل: الثالث، أن يكون مباحا
فصل: الرابع، أن يلبسهما على طهارة كاملة؛
فصل: ويتوقت المسح بيوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام ولياليهن
للمسافر ؛
فصل: والسنة أن يمسخ أعلى الخف دون أسفله وعقبه، ٨١
فصل: إذا انقضت مدة المسح، أو خلع خفيه، بطلت
طهارته ،
فصل: ويجوز المسح على العمامة؛
فصل: وحكمها في التوقيت، واشتراط تقدم الطهارة، كحكم

۸۳	الخف
٨٥	فصل: ولا يجوز المسح على الكلوتة،
ለ ٦	فصل: ويجوز المسح على الجبائر الموضوعة على الكسر؛
۸٧	فصل: ولا فرق بين الجبيرة على كسر أو جرح،
١٠٦ - ٨٩	باب نواقض الطهارة الصغرى
٨٩	وهي ثمانية؛ الخارج من السبيلين؛ وهو نوعان؛
۹٠	فصل: الثاني، خروج النجاسة من سائر البدن،
٩٢	فصل: الثالث، زوالِ العقل؛
۹ ٤	فصل: الرابع، أكل لحم الجزور،
90	فصل: الخامس، لمس افذكر،
٩٨	فصل: السادس، لمس النساء،
1	فصل: السابع، الردة عن الإسلام؛
1 • 1	فصل: الثامن، غسل الميت،
1 • 7	فصل: ومن تيقن الطهارة وشك هل أحدث أم لا؟
1 • 7	فصل: ولا تشترط الطهارتان معا إلا لثلاثة أشياء؛
1.0	فصل: ويستحب تجديد الطهارة؛
	باب أدب التخلي

يستحب لمن أراد قضاء الحاجة أن يقول:
فصل: وإن كان في الفضاء أبعد؟
فصل: ولا يجوز استقبال القبلة في الفضاء بغائط ولا بول؟
فصل: ویکره أن يبول في شق أو ثقب ؟
فصل: يكره أن يتكلم على البول،
فصل: والاستنجاء واجب من كل خارج من السبيل،
فصل: وإن تعدت النجاسة المخرج بما لم تجر العادة به،
فصل: ويجوز الاستجمار بكل جامد طاهر منق،
فصل: ولا يستجمر بيمينه،
فصل: وكيف حصل الإنقاء في الاستجمار أجزأه ،
فصل: فإن توضأ قبل الاستنجاء، ففيه روايتان؛
باب ما يوجب الغسل
والموجب له في حق الرجل ثلاثة أشياء؛ الأول، إنزال المني، ١٢١
فصل: والمذي ماء رقيق يخرج بعد الشهوة ،
فصل: والودى ماء أبيض يخرج عقيب البول،
فصل: وإن أحس بانتقال المني من ظهره ، ففيه روايتان ، ٢٤
فصل: والثاني، التقاء الختانين،

فصل: والثالث، إسلام الكافر،
فصل: فأما المرأة فيجب في حقها الأغسال المذكورة،
فصل: ولا يجب الغسل بغير ذلك، من غسل ميت،
فصل: ومن لزمه الغسل، حرم عليه ما يحرم على المحدث، ١٢٧
فصل: ويحرم عليه اللبث في المسجد؛
فصل: ويستحب للجنب إذا أراد أن ينام أن يتوضأ وضوءه
للصلاة،
باب الغسل من الجنابة
وهو على ضربين؛ كامل، ومجزئ،
فصل: فأما غسل الحيض، فهو كغسل الجنابة سواء،
فصل: والأفضل تقديم الوضوء على الغسل؛
فصل: ويجوز للرجل والمرأة أن يغتسلا، ويتوضأًا من إناء
واحد ؛
باب التيمم
التيمم طهارة بالتراب يقوم مقام الطهارة بالماء،
فصل: وفرائض التيمم؛ النية؛
فصل: ويجوز التيمم عن جميع الأحداث ؟

صل: ولجواز التيمم ثلاثة شروط؛ أحدها، العجز عن استعمال
الع؛
نصل: الثاني، طلب الماء؛
نصل: الثالث، دخول الوقت شرط؛
نصل: والأفضل تأخير التيمم إلى آخر الوقت،
فصل: فإن وجد ماء لا يكفيه ، لزمه استعماله ،
نصل: ويبطل التيمم بجميع مبطلات الطهارة التي تيمم عنها ؟ ١٥٠
فصل: ويجوز التيمم في السفر الطويل والقصير،
فصل: ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر،
فصل: فإن عدم الماء والتراب ووجد طينًا ، لم يستعمله ، ١٥٥
فصل: إذا اجتمع جنب وميت وحائض معهم ماء لأحدهم لا
يفضل عنه
باب الحيض
وهو دم يرخيه الرحم،
فصل: وأقل سن تحيض له المرأة تسع سنين،
فصل: والمبتدأ بها الدم في سن تحيض لمثله تترك الصلاة
والصوم ؛

فصل: وإن استقرت لها عادة، فما رأت من الدم فيها فهو
حيض،
فإن تغيرت العادة ، لم تخل من ثلاثة أقسام: أحدها ، أن ترى
الطهر قبل تمامها
القسم الثاني: أن ترى الدم في غير عادتها
فصل: القسم الثالث، أن ينضم إلى العادة ما يزيدان
بمجموعهما على أكثر الحيض،
فصل: ومتى ذكرت الناسية عادتها، رجعت إليها؛
فصل: ولا تصير المرأة معتادة حتى تعلم حيضها وطهرها
وشهرها،
فصل: والعادة على ضربين؛ متفقة ومختلفة،
فصل في التلفيق:
إذا رأت يوما دما ويوما طهرا، فإنها تغتسل،
فصل: وإذا رأت ثلاثة أيام دما، ثم طهرت اثنى عشر يوما، ثم
رأت ثلاثة دمًا، فالأول حيض،
فصل في المستحاضة:
وهي التي تري دما ليس بحيض ولا نفاس ،

فصل: قال أصحابنا: ولا توطأ مستحاضة لغير ضرورة ؛ ١٧٨
فصل: ويستحب لها الغسل لكل صلاة؛
باب النفاس
وهو خروج الدم بسبب الولادة ،
فصل: إذا ولدت توأمين، فالنفاس من الأول؛
باب أحكام النجاسات
بول الآدمي نجس؛
فصل: والدم نجس؟
فصل: والخمر نجس؛
فصل: لا يختلف المذهب في نجاسة الكلب والخنزير وما
تولد منهما،
فصل: والنجاسات كلها على الأرض يطهرها أن
يغمرها الماء،
فصل: إذا أصاب أسفل الخف أو الحذاء نجاسة، ففيه
ثلاث روایات ؛
فصل: ويجزئ في بول الغلام الذي لم يطعم الطعام
النضح،

فصل: وما عدا المذكور من النجاسات ، فيه روايتان ؛ ١٩٤
فصل: وإذا غسل النجاسة، فلم يذهب لونها،
عفی عنه ؛
فصل: ويعفى عن يسير الدم في غير المائعات؛
كتاب الصلاة
الصلوات المكتوبات خمس ؛
فصل: ومن وجبت عليه الصلاة، لم يجز له تأخيرها
عن وقتها،
باب أوقات الصلوات
الأولى، هي الظهر؛
فصل: ثم العصر، وهي الوسطى؛
فصل: ثم المغرب، وهي الوتر،
فصل: ثم العشاء، وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر،
فصل: ثم الفجر، وأول وقتها إذا طلع الفجر الثاني،
فصل: وتجب الصلاة بأول الوقت؛
فصل: ويجوز تأخير الصلاة إلى آخر وقتها؛
فصل: ومن نسى صلاة من يوم لا يعلم عينها، لزمه خمس

صلوات ، ٢١٥	710
فصل: ومن شك في دخول الوقت، لم يصل حتى يتيقن، ٢١٥	710
باب الأذان	777
الأذان مشروع للصلوات الخمس،	717
فصل: ويذهب أبو عبد اللَّه ، إلى أذان بلال ،	717
فصل: ويسن الأذان للفائتة؛	719
فصل: ولا يصح الأذان إلا من مسلم عاقل،	771
فصل: ويستحب للمؤذن أن يكون أمينا؛	777
فصل: يستحب أن يؤذن قائما ؛	377
فصل: ولا يصح الأذان إلا مرتبا متواليا؛	777
فصل: يستحب أن يؤذن في أول الوقت؛	777
فصل: ولا يجوز أخذ الأجرة عليه؛	779
فصل: ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول ؟ ٢٩	779
باب شرائط الصلاة	7 7 7
وهي ستة ؛ الطهارة من الحدث ؛	777
والثاني، الطهارة من النجس؟	777
فصل: ويشترط طهارة موضع صلاته؛	777

۲۳۷	فصل: إذا رأى عليه نجاسة بعد الصلاة ، لم تلزمه الإعادة ،
۲۳۸	فصل: ولا تصح الصلاة في خمسة مواضع؛ المقبرة،
707	باب ستر العورة
۲,٤١	وهو الشرط الثالث للصلاة ؛
7	فصل: والمرأة كلها عورة إلا الوجه،
7 2 7	فصل: وما يظهر غالبا من الأمة ؟ ليس بعورة ؟
7 £ £	فصل: وإن انكشف من العورة شيء يسير، عفي عنه،
7 £ £	فصل: ويجب ستر العورة بما يستر لون البشرة،
7 2 0	فصل: ويستحب للرجل أن يصلي في قميص ورداء،
Y	فصل: فإن عدم السترة ، وأمكنه الاستتار بحشيش ، لزمه ؛
7 £ 7	فصل: فإن لم يجد إلا ما يستر بعض العورة، ستر الفرجين؛
Y, £ V	فصل: فإن عدم بكل حال، صلى عريانا جالسا،
7 £ A	ويصلى العراة جماعة صفا واحدا
7. 5. 1	فصل: وإن وجد السترة بعد الصلاة ، لم يعد ؛
7 & A	فصل: إذا كان معهم ثوب لأحدهم، لزمته الصلاة فيه،
7 £ 9	فصل: ويحرم لبس الثوب المغصوب؛
707	فصل: ويكره للرجل لبس المعصفر والمزعفر؛

فصل: ويكره اشتمال الصماء؛
باب استقبال القبلة
وهو الشرط الرابع للصلاة ؛
فصل: ومن ترك فرضه في الاستقبال وصلى، لم تصح صلاته، ٢٥٨
فصل: فإن خفيت الأدلة على المجتهد بغيم أو غيره، صلى،
فصل: ولا يقبل خبر كافر، ولا فاسق،
فصل: والمجتهد في القبلة العالم بأدلتها،
فصل: ويسقط الاستقبال في ثلاثة مواضع؛ أحدها، عند
العجز ؛
الثاني، في شدة الخوف
الثالث، النافلة في السفر
باب في الشرط الخامس
وهو الوقت،
فصل: ويجوز قضاء المكتوبات في كل وقت؛
فصل: ومتى أعاد المغرب شفعها برابعة،
فصل: فأما سائر الصلوات ذوات الأسباب ؟ ففيها روايتان ، ٢٧٢
باب النية

1 7 5	وهي الشرط السادس،
٣٣.	باب صفة الصلاة
T V 9	وأركانها خمسة عشر؛ القيام،
۲۸.	فصل: ثم يكبر للإحرام، وهو الركن الثاني؛
۲۸۲.	فصل: ويستحب أن يرفع يديه، ممدودة الأصابع،
· 3 A Y	فصل: فإذا فرغ استحب وضع يمينه على شماله؛
۲۸٤.	فصل: ويستحب أن يستفتح،
. アス۲	فصل: ثم يستعيذ، فيقول: أعوذ باللَّه من الشيطان الرجيم؟
FA7	فصل: ثم يقرأ بسم اللَّه الرحمن الرحيم،
۲۸۹.	فصل: ثم يقرأ الفاتحة؛ وهي الركن الثالث،
791.	فصل: فإذا فرغ منها، قال: آمين،
	فصل: فإن لم يحسن الفاتحة، لزمه تعلمها،
798.	فصل: ويستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة سكتة،
790.	فصل: ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة سورة،
۲۹۷ .	فصل: ويسن للإمام الجهر بالقراءة في الصبح،
797 .	فصل: ثم يركع، وهو الركن الرابع،
٣٠٠.	فصل: ثم يقول: سبحان ربي العظيم،

٣٠١	فصل: ثم يرفع رأسه قائلا: سمع الله لمن حمده
	فصل: ثم يخر ساجدا ويطمئن في سجوده، وهما الركن الثامن
٣.٣	والتاسع
	فصل: ثم يرفع رأسه مكبرا، ويعتدل جالسا؛ وهما الركن العاشر
٣.٧	والحادي عشر
۳.9	فصل: ثم يسجد السجدة الثانية كالأولى سواء،
۳۱.	فصل: ثم يصلى الركعة الثانية كالأولى ؛
۳۱۱	فصل: ثم يجلس مفترشًا؟
۳۱۲	فصل: ثم يتشهد ؟
	فصل: فإذا فرغ جلس فتشهد، وهما الركن الثاني عِشر
٣١٤	والثالث عشر
710	فصل: ثم يصلي على النبي عِيَالِيْرُ ،
٣١٧	فصل: ويستحب أن يتعوذ من أربع؛
	فصل: ولا يجوز أن يدعو فيها بالملاذ وشهوات الدنيا،
719	فصل: ثم يسلم، والسلام هو الركن الرابع عشر
471	فصل: والواجب تسليمة واحدة،
471	نصل: فإن اقتصر على قوله: السلام عليكم،

صل: وينوى بسلامه الخروج من الصلاة ،
صل: ويستحب ذكر اللَّه تعالى بعد انصرافه من الصلاة ،
صل: ويكره للإمام إطالة الجلوس في مكانه مستقبل القبلة ؛
صل: ويكره للإمام التطوع في موضع صلاته المكتوبة،
صل: ويرتب الصلاة وهو الركن الخامس عشر
واجباتها المختلف فيها تسعة
رما عدا ذلك فسنن
نصل: ولا يسن القنوت في صلاة فرض ؛
اب صلاة التطوعا
وهي أفضل تطوع البدن؛
وهي تنقسم أربعة أقسام؛ أحدها، السنن الرواتب؛ وهي ثلاثة
نواع؛ النوع الأول، الرواتب مع الفرائض،
فصل: النوع الثاني، الوتر،
فصل: النوع الثالث، صلاة الضحى،
فصل: القسم الثاني، ما تسن له الجماعة، منها التراويح؛ ٣٤٦
فصل: القسم الثالث، التطوع المطلق،
فصل: ويستحب أن يختم القرآن في كل سبع؛

فصل: وصلاة الليل مثنى مثنى ،
فصل: والتطوع في البيت أفضل؛
فصل: ويجوز التطوع جالسا؛
فصل: القسم الرابع، صلوات لها أسباب؛
فصل: وسجود التلاوة سنة،
نصل: وسجود التلاوة غير واجب؛
نصل: وسجدات القرآن أربع عشرة سجدة ،
نصل: وسجود الشكر مستحب عند تجدد النعم؛
اب سجود السهو
إنما يشرع لجبر خلل الصلاة ، وهو ثلاثة أقسام ؛
الزيادة ضربان ؛ زيادة أقوال ، تتنوع ثلاثة أنواع ؛ أحدها ، ٣٦٥
لثاني، أن يسلم في الصلاة قبل إتمامها
لنوع الثالث، أن يتكلم في صلب الصلاة
صل: الثاني، زيادة الأفعال،
صل: وإذا سها الإمام، فعلى المأمومين تنبيهه ؛
صل: القسم الثاني، النقص؛
صل: القسم الثالث، الشك،

	فصل: وسجود السهو لما يبطل عمده الصلاة واجب؛
٣٨٢	فصل: فإن سها سهوين كفاه أحدهما؛
	فصل: وليس على المأموم سجود لسهوه،
	فصل: والنافلة كالفريضة في السجود؛
	فصل: ومن أحدث عمدا، بطلت صلاته؛
	باب ما يكره في الصلاة
	فصل: ولا بأس بعد الآي والتسبيح؛
494	فصل: وإن تثاءب في الصلاة ، استحب له أن يكظم ،
٤١٢	باب الجماعة
713	باب الجماعة الرجال لكل صلاة مكتوبة ،
217 790 79V	باب الجماعة
217 790 797	باب الجماعة الرجال لكل صلاة مكتوبة ،
217 T90 T9V T9A	باب الجماعة واجبة على الرجال لكل صلاة مكتوبة ،
217 T90 T9V T9A 2.1	باب الجماعة باب الجماعة الرجال لكل صلاة مكتوبة ،
217 T90 T9V T9A 2.1	باب الجماعة واجبة على الرجال لكل صلاة مكتوبة ،
113 1790 1	باب الجماعة باب الجماعة البيات والصحراء ،

٤٠٨	فصل: فإن فاتته الجماعة استحب أن يصلى في جماعة أخرى ،
٤٠٩	فصل: ويتبع المأموم الإمام،
٤٢٨	باب صفة الأئمة
	الكلام فيها في ثلاثة أمور؛ أحدها، صحة الإمامة، والناس فيها
٤١٣	على خمسة أقسام؛ أحدها، من تصح إمامته بكل حال
٤١٤	فصل: القسم الثاني، من لا تصح إمامته،
٤١٦	فصل: القسم الثالث، من تصح إمامته بمثله،
٤٢.	فصل: القسم الرابع، من تصح إمامته بمن دونه،
١٢٤	فصل: القسم الخامس، المتنفل، يصح أن يؤم متنفلا،
٤٢٢	فصل: الأمر الثاني في أولى الناس بالإمامة،
٤٢٦	فصل: الثالث، أنه يكره إمامة اللحان،
٤٤٤	باب موقف الصلاة
٤٢٩	إذا كان المأموم واحدا، وقف عن يمين الإمام،
٤٣٠	فصل: فإن وقف المأمومون قدام الإمام، لم تصح
	فصل: ومن وقف معه كافر، أو امرأة، أو فحكمه حكم
٤٣٣	الفذ
٤٣٤	فصل: السنة للمرأة إذا أمت نساء أن تقوم وسطهن

٤٣٤	فصل: والسنة أن يقف الإمام حذاء وسط الصف،
٤٣٥	فصل: والسنة أن لا يكون الإمام أعلى من المأموم ؟
٤٣٧	فصل: يجوز أن يأتم بالإمام في المسجد وإن تباعد؛
٤٣٨	فصل: ويستحب أن يصلي إلى سترة ، ويدنو منها ؛
٤٤٠	فصل: وإذا مر من وراء سترته شيء، فلا بأس؛
٤٤١	فصل: ويحرم المرور بين يدى المصلى ؟
	فصل: ولا حاجة في مكة إلى سترة،
٤٥٦	باب قصر الصلاة
110	ولا يجوز قصر الصبح والمغرب بالإجماع ؛
	ويجوز قصر الرباعية بشروط ستة ؛ أحدها ، أن يكون في
११०	سفر طويل
٤٤٦	فصل: الثاني، أن يكون السفر مباحا،
٤٤٧	
	فصل: الثالث، شروعه في السفر
	فصل: الثالث، شروعه في السفر
٤٤٧	
£ £ Y	فصل: الرابع، أن ينوى القصر مع نية الإحرام،

	فصل: وإذا نوى المسافر الإقامة في بلد اكثر من إحدى وعشرين
207	صلاة
१०१	فصل: ومن لم يجمع على إقامة إحدى وعشرين صلاة، قصر
200	فصل: والملاح الذي أهله معه في السفينة
277	باب الجمع بين الصلاتين
٤٥٧	وأسباب الجمع ثلاثة؛ أحدها، السفر المبيح للقصر
१०९	فصل: السبب الثاني، المطر
٤٦.	فصل: السبب الثالث، المرض
٤٦٦	باب صلاة المريض
٤٦٣	إذا عجز عن الصلاة قائما صلى قاعدا ؟
१७१	فصل: وإن عجز عن القعود، صلى على جنبه الأيمن،
१७१	فصل: وإن قدر على القيام والقعود في أثناء الصلاة،
	فصل: ومن كان في ماء أو طين، لا يمكنه السجود إلا بالتلوث
१२०	والبلل،
٤٧٦	باب صلاة الخوف
٤٦٧	تجوز صلاة الخوف في كل قتال مباح ؛
٤٦٧	والخوف على ضربين؛ شديد، وغيره

٧٢٤	فنذكر الوجوه التي بلغتنا، فالوجه الأول
٤٦٩	فصل : الوجه الثاني ، أن يقسمهم طائفتين ،
٤٦٩	فصل: الوجه الثالث، أن يصلي بهم كالتي قبلها،
٤٧٠	فصل: الوجه الرابع، ما روى عبد اللَّه بن عمر،
٤٧١	فصل: الوجه الخامس، إذا كان العدو في جهة القبلة،
	فصل: فإن صلى المغرب على حديث سهل،
٤٧٤	فصل: إذا صلى صلاة الخوف من غير خوف،
٤٧٥	فصل: قال أصحابنا: لا يجب حمل السلاح في صلاة الخوف،
٤٧٥	فصل: الضرب الثاني، الخوف الشديد،
017	باب صلاة الجمعة
٤٧٧	وهي واجبة بالإجماع،
٤٧٧	ولا تجب إلا على من اجتمعت فيه شرائط ثمانية
٤٧٨	فصل: وهذه الشروط تنقسم أربعة أقسام
	فصل: والأفضل لمن لم تجب عليه الجمعة أن لا يصلى الظهر
٤٧٩	قبل صلاة الإمام،
٤٨٠	فصل: ويشترط لصحة الجمعة أربعة شروط، أحدها، الوقت،
٤٨٢	فصل: الشرط الثاني، أن يكون في قرية مبنية،

٤٨٤	فصل: الشرط الثالث، اجتماع أربعين ممن تنعقد بهم الجمعة،
	فصل: ولا يختلف المذهب أن المسبوق إذا أدرك مع الإمام
٤٨٤	الركوع في الثانية
٤٨٥	فصل: من أحرم مع الإمام ثم زحم عن السجود،
٤٨٧	فصل: وإن أحرم مع الإمام فزحم،، لم تصح صلاته،
	فصل: فإن أدرك مع الإمام ركعة، فقام ليقضى، فذكر أنه لم
٤٨٧	يسجد إلا سجدة واحدة ،
٤٨٧	فصل: الشرط الرابع أن يتقدمها خطبتان،
٤٨٩	فصل: وفروض الخطبة أربعة أشياء
٤٩١	فصل: وسننها ثلاث عشرة
٤٩٥	فصل: ولا يشترط للجمعة إذن الإمام،
٤٩٥	فصل: وتصلی خلف کل بر وفاجر،
٤٩٥	فصل: إذا فرغ من الخطبة نزل،
	فصل: ومتى أمكن الغنى بجمعة واحدة في المصر، لم يجز
१९٦	أكثر منها،
٤٩٧	فصل: ولايجوز لمن تجب عليه الجمعة السفر بعد دخول وقتها،
٤٩٨	فصل: ويجب السعى بالنداء الثاني،

٥.,	فصل: ويستحب أن يغتسل ويتطيب،
٥.١	فصل: وإذا أتى المسجد كره له أن يتخطى الناس،
٥.٣	فصل: ويستحب الدنو من الإمام،
٥.٤	فصل: فإذا جلس الإمام على المنبر، انقطع التنفل،
٥٠٧	فصل: ولايحرم الكلام على الخاطب،
	فصل: ومن دخل والإمام يخطب، لم يجلس حتى يركع
٥.٨	ركعتين،
٥٠٨	فصل: ويسن أن يصلى بعد الجمعة أربعا،
0.9	فصل: ويستحب أن يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة
٥١.	فصل: وإذا اتفق عيد في يوم جمعة ،
٥٢٦	باب صلاة العيدين
٥١٣	وهي فرض على الكفاية ،
	فصل: ووقتها من حين ترتفع الشمس، ويزول وقت النهي
012	إلى الزوال
012	فصل: ويسن أن يأكل في الفطر قبل الصلاة ،
010	فصل: والسنة أن يصليها في المصلي،
017	فصل: ويسن الاغتسال للعيد،

۲۱٥	فصل: ويستحب ان يبكر إليها الماموم ماشيا،
0,17	فصل: قال ابن حامد: ويستحب خروج النساء،
٥١٨	فصل: وليس لها أذان ولا إقامة،
014	فصل: وصلاة العيد ركعتان،
٥٢.	فصل: وتكبيرات العيد الزوائد، سنة لايؤثر تركها عمدا،
071	فصل: فإذا سلم خطب خطبتين كخطبتي الجمعة،
077	فصل: ولا يتنفل قبل الصلاة ولا بعدها في موضع الصلاة،
074	فصل: ومن سبق بالتكبير أو ببعضه لم يقضه،
072	فصل: ويشرع التكبير في العيدين،
072	فصل: فأما التكبير في الأضحى فهو على ضربين،
070	فصل: وموضعه أدبار الصلوات المفروضات،
٥٢٦	فصل: ويكبر مستقبل القبلة،
077	باب صلاة الكسوف
0 7 7	وهي سنة مؤكدة ،
٥٢٨	فصل: وصفتها أن يكبر للإحرام ويستفتح،
٥٣.	فصل: ووقتها من حين الكسوف إلى حين التجلى،
٥٣.	فصل: قال القاضى: لم يذكر لها أحمد خطبة ،

0.77	فصل: إذا اجتمع الكسوف والجنازة، بدئ بالجنازة،
١٣٥	فصل: ولا يصلي لغير الكسوف من الآيات،
0 2 1	باب صلاة الاستسقاء
٥٣٣	وهي سنة
٥٣٤	فصل: وفي إذن الإمام روايتان،
٥٣٥	فصل: ويخرج الشيوخ والصبيان،
٥٣٦	فصل: واختلفت الرواية في الخطبة ،
٥٤,	فصل: والاستسقاء على ثلاثة أضرب،
	فصل: فإن كثر المطر بحيث يضرهم،، استحب أن يدعو
٥٤.	اللَّه تعالى أن يخففه ،

آخر الجزء الأول ويليه الجزء الثانى، وأوله: كتاب الجنائز والحمْدُ للّهِ حَقَّ حَمْدِهِ